



SÜLEYMANIYE  
249  
Hmca 2. Hüs.



مرکز العصر  
عاشق



637



Kışık  
Yar  
Eski  
MUSA ZADE  
HÜSEYİN PASA  
249



بسم الله الرحمن الرحيم رر سر و اعن

## كتاب العتاق

اسباب العتاق كسرها منها الاعتاق ومنها دعوي النسب  
ومنها الاستيلاء ومنها ملك القرب ومنها العتاق المسلم  
اذا زالت به الكافة عنه وصورت له الحرية اذا دخل  
دارنا بامان واسرى عبدا مسلما فدخل به دار الحرب يعق  
قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله عليهما  
لا يعق ولو اسلم العتاق الحر في دار الحرب لا يعق في قولهم  
ومنها اذا افرج حرة انسان مملوكه والاعتاق على وجوه  
مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى  
توعين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح  
يعمل بدون النية اياه لا تعمل الا بالسه من الفارسية والعربية

### فصل في صريح العربية

**مرجل** قال لعبد اعطك حررتك انت حر انت عساي مولاي  
او ناداه باحر يا عساي او قال له هذا عتقك او هذا مولاي فان  
قال انت مولاي وقال غيب به في الدين لا يصدق وكذا لو قال انت  
حر وقال عساي اعطك لا يصدق فصان ولو قال انت حر لوجه الله  
عساي ولو قال انت حر من عمل كذا او قال انت حر اليوم من هذا العمل  
يعتق في القضاء وقال وهبت لك نفسك او بعت منك نفسك او بعت

عبد

يعتق

عليك بنفسك عتق نوكي او لم ينو قبل العتد او لم يقبل وردد ولو قال  
وهبت لك عتقك وقال غيب به الا عتاق عن العتق احد الروايات عن ابي حنيفة  
رحمه الله لا يعق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بقتل من اعتقك  
ثم قال غيب به عن القتل عتق في القضاء وسقط عنه الدم ما قراره ولو قال  
انت حر لان ابي قال انت عتق فلان عتق قضا ولو قال اعطك فلان عتق  
يوسف رحمه الله لا يعق ولو قال راسك حرا وبذلك حرا و اضاف الى  
ما يعبر به عن البدن يعق في الطلاق ولو اضاف الى جزئ شاع بان قال  
لصفك حرا وملكك حرا يكون عتقا لذلك القدر خاصة في قول ابي حنيفة  
رحمه الله بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حرا فهو على السدس ولو قال  
جزء منك حرا او شئ منك حرا يعق منه ما شئت المولى في قول ابي حنيفة رحمه الله  
ولو قال فرجك حرا قال للعبد او للامه عتق بخلاف الذكر في طاهر الرواية  
ولو قال لامته فرجك حرا من الجماع عن ابي يوسف رحمه الله عليه انها  
يعتق في القضاء ولو قال راسك حرا بالنصب او راسك حرا بالرفع او  
راسك راس حرا بالتوسر ولم ينو شيئا عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يعق وعبر بحمد  
رحمه الله انه يعق في الوجه الثالث واستحسن ذلك ابو يوسف رحمه الله عليه ولو قال  
لراسك مملوك هذا راس حرا عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه لا يعق ولو قال  
هذا الراس حرا قال بعضهم لا يعق وانما يعق عنه الامانة وقال القاضي  
الامام ابو الحسن السعدي الاطلاق والا صانف فيه سوا وحكم  
المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل عتقك راسك  
العبد وبين قوله بعتك هذا الراس ولو قال لعبد حرا او قال  
لامته طفت حرا يعق في الوجهين مكذاري عن ابي حنيفة

عبد



والى يوسف رحمه الله عليهما **رجل** له حمسه اعبد  
فقال عشرة من مالكي الا واحد احرار عتقوا جميعا ولو قال مالكي  
العشرة احرار الا واحد عتق اربعة ولو قال لثلاث احرار الا  
فلان وفلان وفلان عتقوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق  
لو قال لامرأة اب طالق ثلاثا الا واحد وواحد وواحد ومع البلاد  
وسطل الاستثناء وقال ابو يوسف رحمه الله عليه بضع استثناء الاول  
والثانيه ومع الباليه وسطل استثناءها فعلى ما سلك الرواية عن  
ابى يوسف رحمه الله عليه وجان لا يعتق الاول والساني ويعتق الثالث  
او قال لعبد ماسدي اذ قال ممالكي او قال لأمته ماسدي  
لا يعتق وليس هذا بشي بل هو لطف وحق كى عن ابى القاسم  
الصفار انه سئل عن رجل جئت بجارته بسراج فوقعته بين يديه فقال  
له المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضواء السراج فامرنا عبدك  
قال هذا كله لطف لا يعتق بها هذا اذا لم ينو العتق فان نوى  
عن محمد رحمه الله فيه روايتان **رجل** اشهد ان اسلم  
عبد حرم دعاه يا حر لا يعتق ولو بعث غلامه الى بلدته وقال اذا سقطك  
احد فقل انا حر فاستقبله رجل فقال انا حر ان كان المولى قال له حين  
بعثه سميتك حرا فاذا استقبلك احد فقل انا حر فقال العبد  
لمن اسمك انا حر بعني فضاوم المولى العبد انا حر لا يعتق كما  
لو قال لعبد قل انا حر لا يعتق مالم يقل انا حر ولو قال لعبد  
قل لفلاني انت حر او قال انه حر عني الحال ولو قال للمامور  
قل لفلاني انت حر لا يعتق مالم يقل المامور له ذلك **رجل**

لا يعتق وان لم يكن  
المولى قال له سميتك  
حرا فاستقبله رجل  
فقال انا حر فاستقبله  
رجل فقال انا حر فاستقبله  
رجل فقال انا حر فاستقبله  
رجل فقال انا حر فاستقبله  
رجل فقال انا حر فاستقبله

والسلام وله يا حسن او قال لها قومي باجره وقال لم اتوبه العبد  
دين فيما سبه وبين الله تعالى ولا دين في القضا **رجل** قال لعبد  
يا حر او قال لأمته يا حر او قال قلت ذلك كذبا عتق في القضا ولو قال  
اردت به اللعنة يعتق فضاود يانه عتق ودخل على مولاه فقال  
المولى اي حر دخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى لثوب  
خاطه مملوكه منه خياطه حر لا يعتق مملوكه **رجل** قال  
حر فقل له لمن عتقت فقال عتقت عتق عتق **رجل** قال عبد اهل  
بلخ احرار او قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عتقه وهو من اهل  
بغداد او قال كل عبيد اهل بلخ احرار او قال كل عبيد اهل بغداد احرار او قال  
كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا قال يوسف رحمه الله  
عليه لا يعتق عبد وقال محمد يعتق وعني هذا الخلاف الطلاق  
ويقول ابى يوسف اخذ عصام ابن يوسف ويقول محمد اخذ شدا  
رحمه الله والعصوي على قول ابى يوسف رحمه الله ولو قال  
كل عبد في هذه السكة حر وعنه في السكة او قال كل عبد  
في المسجد الجامع حر وعنه في هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه  
الدار حر وعنه فيها عن عبد في مولاه ولو قال ولد ادم  
كلهم احرار لا يعتق عبد في مولاه **رجل** قال لعبد  
اولامته قد اعطى الله عني وان لم يوهو المحار ولو قال  
لعبد العنا عليك عني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق **رجل**  
له عبد في يده فقلت له اعف هذا العبد فاومي براسه بنعم  
لا يعتق لانه قد ارسل العبد فلا يصوم الا سار مقام العن



ولو كان في سده صبي فصل له هذا انك قاومي براسه سميت نسبة  
منه لان ثبات النسب لا يتعلق بالعيان فجاز ان يسم بالاسماء **رجل**  
قال لامته انت مثل هذه لامراه حرة لا يعتق امته الا ان يوصى العتق  
وكذا لو قال حرة انت مثل هذه لامته لا يعتق امته الا ان يوصى ولو قال  
لحرة انت حرة مثل هذه واسارا الى امته سميت امته ولو قال  
للحرة مثل فاما انت حرة مثل هذه الامه لا يعتق امته **رجل**  
يروح بامته المعروفة واقر نسبا حيا لا يحور ولا يعتق الحاربه **رجل**  
قال لعبد ما انت الا حرة عتق العبد **رجل** امر عبده بشي  
فامتنع فقال انت اذا حرا او قال ما انت اذا الاحر لا يعتق للحال  
وهو يعتق **رجل** قال لعبد سميت عتقك عتق ولو قال اردت  
عتقك لا يعتق ولو قال انت حرة امس وانما ملكك اليوم عتق بخلاف الطلاق  
**رجل** قال لعبد انت حرة على انه ان يدالي ردتك عتق العبد  
ويطلق الشرط ولو جمع بين عبده وحممه وقال احركما حرا وقال هذا  
حرا وهذه البهيمه عتق العبد في قول الى حممه رحمه الله امه قائمه  
بين بني مولا فسا لها رجل امه انت ام حرة فارادا المولى ان يقول ما  
سوالد عنها امه انت ام حرة فمحل في القول وقال هي حرة امه عتق  
الامه في القضا لا بما سمى وبين الله تعالى **رجل** قال لعبد اب  
اعسو من فلان عبدا اخر من عبده وقال عتق به القدر دتر منه ومن  
الله تعالى ويعتق في العتق ولو قال لعبد انت اعتق من هذا  
في ملكي او قال في السن لا يعتق في القضا ويدن ولو قال انت حرة  
يعني في الحسن لا يدن في القضا ولو قال اب عسو وقال عتقت به

في الملك

ادعو

وعدت

في الملك لا يدن في القضا ولو قال انت عتق في السن لا يعتق  
لو قال انت حرة ليس يعني في الاخلاق عتق في القضا **رجل**  
قال لعبد ان ملكك فانت حرة عتق للحال وما بعد المين فهو ملك  
حادث **رجل** قال لعبد انت عبد الله لا يعتق في قول الى حممه  
رحمه الله عليه وان يوصى وقال نعم ان اراد العتق فهو حرا وان اراد  
الصدوقه فهو صدوقه وان اراد ذلك الله لا يلزمه شي **رجل**  
قال لعبد السر هذا حرة واسارا الى عبد نفسه عتق في القضا  
**رجل** قال لعبد احركا روهم عتق عتق عبده وان كانوا  
ما به **رجل** قال لعبد لو كنت انت غير ملوك لم يكون فيك  
عتقا منه وليس له ان يدعيه ولن مات ليرثه ماله **رجل** قال  
لعبد نسل حرا او قال اصلك حرا ان علم انه سبي لا يعتق وان  
لم يعلم انه سبي فهو حرة ولو قال ابواك حرا لا يعتق لاحتمال انها  
عتقا بعد ما ولد **رجل** قال لامته العلقه والمضغه الى  
في بطنك حرة يعتق ما في بطنها **رجل** قال لعبد تصبح غدا  
حرا كان العتق مضافا الى الغد ولو قال يوم حرا او بعد حرا  
يعتق للحال صحيح **رجل** قال لعبد انت حرة من بلتي يعتق من  
جميع المال **رجل** قال لعبد في مرضه انت لوجه الله تعالى  
هو ناطل ولو قال جعلتك الله في صحته او في مرضه او في وصيه  
وقال لم انوا العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه ساع وان يوصى العتق  
هو حرة **رجل** قال لعبد افعل في نفسك ماشيت فان اعسو  
نفسه قبل ان يعوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعوم نفسه

والله اعلم بالصواب



لم يأن له ان يعتق نفسه بعد ما به عن المجلس وله ان يهب نفسه  
 وان يبع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء يجوز جميع ذلك **رجل**  
 عاتقته امراته في جارية له فقال له لامراته امرها في يدك فاعتقها  
 المراه فان بوي المولى العتق عتق والا فان هذا يكون على السع  
 ولو قال لها امرك فيها جازي فهذا على العتق وغيره **رجل**  
 قال هل عبد لي حبر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق ولو كان له عبد  
 ولعبد عبيد فقال هل عبد لي حبر عبيد سوا كان عليه دين او لم  
 يكن واما عبيد عبد لا يعتق في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان على  
 العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقه او لم يتوان لم يكر عا العبد  
 دين عتقوا اذا نوى المولى عتقهم والا فلا وقال ابو يوسف ان  
 نواهم عتقوا والا فلا كان على العبد دين او لم يكن وقال محمد رحمه  
 الله عتقوا جميعا في الاحوال **رجل** له عبد ولعبد ابن فقال المولى  
 لعبد **رجل** ابنك ابن حبر عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال  
 ابنك ابن حبر عتق الاب ولا يعتق الابن **رجل** قال لعبد  
 يا قوم انا اريد ان اكون من المولى ما لو قال لعبد بصفه حبر عند ابي حنيفة  
 رحمه الله يعتق بصفه وعند صاحبه يعتق كله **رجل** قال  
 لعبد تا تو بئد بودى بعذاب تو ادر بودم الكون في نكستي  
 بعذاب تو ادر بودم قالوا هذا اقرار منه بالعقوبة معن في القضاء  
**رجل** قال لعبد تو اريد ان تترك مني ان نوى العتق عتق والا فلا  
 قال لو قال لامراته انت اطلق من فلانة وتم على قول ابي يوسف رحمه الله  
 ان نوى الطلاق تطلق والا فلا عتد وضع تحت نفسه يمدد

منديل المولى وقال مولا بالفارسية يا رخدای مراد ستار مری  
 باید ساز بر بهد لا یعق لان هذا الكلام يدل للعظم كانه قال  
**رجل** لا يعتق عتد قال لمولا ازادی من پیدا کن فقال  
 المولى ازادی بویید اکر دم لا یعق لانه يحتمل العتق والتدبير وعنه  
 ذلك امة قالت لمولاها اعتقني فقال لها يا الفارسية اهدون  
 كبرك انا اريد اکر دم ولم يتوا العتق لا يعتق كما لو قال لامراته  
 شش بخبر فقال له خريد كرا و قال لعبد يعت منك هذا  
 بعد نكذا فقال خريد كرا فان ذلك لا يكون جوابا **رجل**  
 مولا في موضع خالي فقال له ان اب اعتقتني والاميرك فاعنه  
 مخافه القتل فانه يعق ويسعى في قيمته لمولا لان المولى كان  
 بمنزله المكر من عبده والمكر يرجع على المكر **رجل**  
 قال لعبد يا انا اريد ان اكون من المولى ما لو قال لعبد  
 يا انا اريد ان اكون من المولى ما لو قال لعبد يا انا اريد ان اكون من المولى  
 من اوقال باسده اوقال باسدي اختلفوا بها قال  
 بعضهم ان اضاف الى نفسه يعق والا فلا والمختار ما اختاره الفقيه  
 ابو الليث ان نوى الاعناق يعتق والا فلا لان هذه كلمات لطف  
 ظاهر افلا يع بها العتق اذا لم يتوا ولو قال لعبد يا انا اريد ان اكون من المولى  
 لا يعتق وان بوي رجل اشهد ان اسم عبده حبرم دعاه يا انا اريد ان اكون من المولى  
 لانه دعاه بعرا اسمه وكذا الوسماء بالفارسية يا انا اريد ان اكون من المولى  
 يعتق **رجل** قال يا رخدای اوقال يا رخدای من و لم يتوا  
 لم يعتق كما لو قال يا رخدای اوقال يا رخدای من **رجل** قال لعبد



له يا سالم انت حر يا سارك فهو علي الاول ولو قال يا سالم الحر  
يا مبارك علي الف درهم فان علي الاخير واذا تم الكلام قل ان يدعو  
بالاخير فهو علي الاول **رجل** له جارية حامل فقال  
لها المولى بعد ما خرج بعض المولد انت حرة ان كان خرج الشرا ولد النصف  
مع الراس او الراس لا يعتق الولد وان كان الخارج اقل عتق الولد لان  
اعناق الام لا يكون اعتاقا للمولد المنفصل ولا اكثر حرم الكل  
ولا يعتق الولد باعناق الام **رجل** اعتق جارية انسان فاجار المولى  
اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد **رجل** قال ان اشتريت مملوكين  
من سحران فاشترى حاملا لا يعتقان ولو قال لأمته كل مملوك  
لي عرل حرة لا يعتق حملها **رجل** قال لأمته الحامل في صحتها  
انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغدر علاميتها استنار خلقه  
عمد الجارية في بول ابي حنيفه رحمه الله ولو لم يلد حتى ضرب  
اسنان بطنها فالقيد من الغدر حنسا ميتا استبان حلقه فهو بالخيار  
ان اعتق الام يعتق الحين بعقهما وان لم يكن حاملا اعتقت الجارية  
**رجل** قال لا خرا نا مولي ابيك اعتق ابوك ابي وامى لم يكن القائل  
عبدا للمقرله وكذا لو قال انا مولى اسك ولم يعمل اعتق ابوك فانه  
يكون حرا ولو قال انا مولى اسك اعصى فهو مملوك اذا جحد الوارث  
اعتناق الاب الا ان ياتي المقر بينه **رجل** اعصى عبده وله  
مال فماله لمواه الا ثوب نواري العبد اي ثوب شام المولى **رجل**  
قال لعبد انت حرة لسه فمات العبد قل ان يقول الله فانه  
يهوت عبدا **رجل** قال لم ولد انت حرة من العمل او من

دخول

دخول الميت وقال لم انوال عتق لا يدين في القضاء لا سعة ان  
تصربها وقال ابو يوسف يد من فيما سعه ومن الله تعالى **رجل**  
قال لعبد راسك راس الحر او بدك بدك الحر لا يعتق له تشبه  
وكما لو قال مثل الحر **رجل** قال لجارية يا مولى زاده  
لا يعتق قال يا ابن الحر او يا ابن الحرة

## فصل

فيما لا يقع به العتق اذا المينو وما لا يقع به العتق وان بوى  
**رجل** قال لعبد لا سبيل لي عليك او قال لملك لي عليك  
او قال لا رقب لي عليك او خرجت عن مملكتي او خليت سبيلك ان بوى  
العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي عليك الاسل الولا  
وقال لم انوبه العتق عن محمد رحمه الله انه لا يعتق ولا يصدق قضا  
ولو قال الاسل الموالد وقال لم ارد به العتق دين في القضاء  
**رجل** قال كل ما لي حرة وله عبد فقال لم انوال عتق لا يعتق عبده  
**رجل** قال لأمته اطلقك وبوى العتق قال ابو يوسف  
رحمه الله تعصى ولو قال لها فوجك على حرام وبوى العتق لا  
تعصى ولو قال لعبد بالهجا ان تخرج ر وان بوى العتق عتق  
والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبد اسلطان لي عليك  
او قال اذهب حيث شئت او قال بوحه ابن سب لا يعتق  
وان بوى ولو قال لأمته انت طالق او انت طالق او انت  
باين او بى منى او حرمتك او اب حله او بره او اختاري فاخترت  
او قال اخرجي او اشترى لا يعتق عبدا وان بوى العتق وكذا



وقال لست بامه لي او قال لاحق لي عليه لا يعتق وان يوي

**فصل**

في العلق والاضافه

**رجل** قال لامته اذامات والدي فانت حرم ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذامات والدي فانت طالق فانت حرة فان فزعها الله يقول او لا يعتق ولا يطلق ثم رجع وقال لا تقع طلاق ولا عتق ثم قال انا اقف في ذلك حتى انظر **رجل** تشاجر مع امه فقال نده من ازيد اكر من زشهر بروم يا نواز عمر مري محرم هو من البلد ثم رجع قبل موت الام فالوا ملون يارافي مينة ولا يعتق عبده **رجل** قال لعده ان يعتك في هذا البلد ابد فانت حرة فباعه بيعا صحيحا لا يعتق لانه كما تحت زال العبد عن ملكه ولا يعتق وان باعه سعا فاسدا ان سلمه الي المسري او لا ثم باعه لا يعتق ايضا لانه كما تم السع بهما ملكه المسري وان باعه سعا فاسدا سلمه الي المسري يعتق لان شرط الحنت قد وجد والعبد باقى على ملكه فعق ولو قال ان اسيرت عبدا فهو حر فاشترى عبدا سقا فاسدا لا يعتق لانه لم يملك قبل القبض فاخلت اليمين لا الى حرة فان اشترى عبدا سقا جازا بعد ذلك او اشترى ذلك العبد سقا جازا بعد ما فتردا البيع الفاسد لا يعتق لان اليمين اخلت بالبيع الفاسد لا الى حرة ولا يخل من اخرى ولو قال لعبد الغير ان وهبك فلان مني فانت حرة فهو هبة منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق لانه حنت قبل الملك فلا يعتق وان

قيل

قيل بعد ذلك وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان يد الواهب فقال وهبته لك لا يعتق وان بدا الطالب فقال هبة مني فقال وهبت عتق **رجل** قال ان اشتريت عبدين فباعا حران فاشترى عبدا شرا صحيحا ثم اشترى عبدين شرا صحيحا يعتق الخالف اي العبد من شرا ولو قال اول عبدين اشترتهما فباعا حران فاشترى عبدا ثم عبدين لا يعتق واحد منهم ولو اشترى عبدا ثم اشترى عبدا او امة عتق العبدان **رجل** قال لعبد ان شتمتك فانت حرة قال له لا بارك الله فيك او قال اللهم العنه لا يعتق لان شرط الحنت الشتم وهذا دعاء وليس بشتم **رجل** قال لملكاته ان انت عدي فانت حرة لا يعتق لانه ليس بعبده مطلقا **رجل** قال لعده ان حركت من دار فدخل الدار ففعل فهو حر دخل او لم يدخل **رجل** اتهم علامه في لجام ضاع فقال المولى ان اقلعت عند الضرب حتى تصدقني فعلى لدا فضربه فقال العبد لم اخذم قال احب وترك الضرب لاخذ لانه لا يخلوا اما ان كان اخذ او لم ياخذ وبقا لهما جميعا نصير بارا **رجل** قال ان اسيرت عبدين في عقد فباعا حران فاشترى بلامه اعبدا في عقد واحد عتق اسان منهم وله الحمار بوقعه على اسن منهم ولذا لو قال ان اسيرت عبدين معا فاشترى بلامه في عقد واحد عتق اسان منهم وله الحمار **رجل** قال كل جارية اشترى بها ما لم اشتر فلانة هي حرة فغابت المحلوق عليه اذامات فاشترى اخرى في العتبه يعتق لانه اسرى عمرها حال بيع اليمين وفي



الموت لا يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لان عندهما  
 موتها بطلب الميم **رجل** قال لا مته ان وطئت ما دمت في  
 هذه الحجرة فانت حرة فتحوها عنها ووطئها في حجره اخرى او لم يطأها  
 رجع الي هذه الحجرة ووطئها فملا يعتق لان الميم انتهت بالتحول  
 عنها **رجل** قال لما ليك الله نكاحي بغيري فلان فهو حرة  
 فعلم واحد منهم بغيري فلان وامر اخر ان يذهب الي المولى برسالة  
 فجا الرسول الي المولى ان قال ايها المولى ان عبدك فلانا هو  
 اشرك بغيري فلان او قال ان عبدك فلانا ارسلني اليك رسول  
 اسرك بغيري فلان عتق المرسل دون الرسول لان المرسل هو الذي  
 بشره لكن بلسان غيره وان قال الرسول ايها المولى ان فلانا قد  
 قدم وارسلني عبدك فلان اليك لا بشرك عتق الرسول دون المرسل لان  
 السارة وجدت من الرسول **رجل** قال اقلان على الف درهم  
 والا فعد حرة انكر المالك ان قال لاسر له على شيء ما يحب لان شرط  
 الحث عدم المال عليه وقت الميم ولم يثبت ذلك وان قال لم يدر له على  
 شيء وبالميم عتق لانه لما انكر الوجوب وقت الميم فعدا قرش شرط  
 الحث **رجل** قال لعده انت حرة قبل الفطر والا فحري شهر  
 يعق في اول رمضان **رجل** قال كل عبد اسره فهو حر الى سنة  
 فاسرى عبد الا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء ولو قال  
 كل عبد اسره الى سنة فهو حر وكل عبد اسرى من الساعة الى حلف  
 الى عام السنة يعق عندا لشر لان في الصور الاولى ادخل السنة  
 في العتق فصرقوا لعده الشراء الذي اشتراه اسره الى سنة

نفس

فيعتق بعد سنة وفي الصور الثانية ذكر السنة بعد الشراء  
 فدان السنة اجلا للميم **رجل** قال لعده ان مت الي ما في سنة  
 فانت حرة قال ابو يوسف رحمه الله هو مدبر مقيد وقال الحسن  
 ابن زياد هو مدبر مطلق لان على قول اصحابنا اذا ذكر وقتا طويلا  
 بعدش الي ملك المدبر او لا يعس يعتبر الوعد ولا يكون ذكر هذا  
 الوقت بمنزلة الباسد وعلى قول الحسن رحمه الله اذا ذكر وقتا طويلا  
 اليه يكون ذكر الوعد الباسد والعمر اصله ما عرف في كتاب النكاح  
 اذا تزوج امرأه الي وقت يكون متعه عندنا طالت المدبر او قصرت  
 وعلى قول الحسن ان ذكر وقتا لا يعسا اليه لا يكون متعه **رجل**  
 صحيح قال لعده انت حرة قبل موتي بشهر عم مات بعد  
 شهر قال بعضهم يعتق من يلب المال وقال بعضهم يعتق من  
 جمع المال وهو صحيح لان على قول أبي حنيفة رحمه الله يستند  
 العتق الي اول شهر قبل الموت وهو فان صحا في ذلك الوقت  
**رجل** اوصى بوصايا وله في وصيته ان عده فلان حرة بعد  
 موته ولم يسمع ذلك منه احد مات وحديث ورثه مدبره سحلف  
 الورثة على علمهم ان اقر الوارث بما كان في كتاب الوصية عمو العبد  
 اذا كان كان يخرج من يلب المال ماله ويلزمه السعاية فيما  
 زاد على الملب اذا كان لا يخرج وكانا لو كان على الملب دبر خط  
 ماله يعق وتسعي في جمع ميمته ثم احلها في ميمته **رجل**  
 بعضهم ميم المدبر ميمته لو كان قنا وقال بعضهم ميم المدبر ميمته  
 ميمه لو كان قنا وقال بعضهم ميمهم سطرهم سطرهم مدقهم من

موقية



الحزر والطن بمحل فمته ذلك وقال العفة ابواللب رحمه الله  
 فممه المدر نصف فممه لو كان قننا وهكذا ذكر السبح الامام المعروف  
 نحو اهر راده رحمه الله لان للفن منفعان منفعة السع وما شاكلها  
 من المملد بالدين والامهار وغير ذلك والساني منفعة الاجار  
 والاسحرام والتدبير نفوت الاولى وسقى الساسه فكانت فممه  
 نصف قيمته لو كان قننا ولو كان البدر مقيدا بعلوم ما  
**رجل** قال في مرضه اعتقوا عني فلانا بعد موتي ان شاء الله ار  
 قال هو حر ان بعد موتي ان شاء الله في العباس يصح الاستساق فمهما وني  
 الاسحسان يصح الاستساق في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر  
 بالاعاق مريض قال لعموم معلومين ان سيد كان مراده  
 مهلك سعي لولا ان يعتقونهم **رجل** قال لعموم لا سبيل  
 لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مديرا **رجل** قال لم يولد احدم  
 ورسي بعد موتي سنه م انت حر فمات بعض الوريه قال يعصهم  
 ادامصب السبه من روت الموت يعتق **رجل** مات وترك جاربه  
 وعلمه دين محيط بماله قال نصير رحمه الله لاجل للوارث وطى الجاربه  
 فل ان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فذلك ولو ترك  
 المستحقا ووجاربه وعلمه دين فها **رجل** الوارث اجعل الدين  
 في العتار واحسن الجاربه روى عن محمد رحمه الله انه قال له ذلك  
 فل له لو كان دين الميت قدر قيمه الجاربه وله مال سوى الجاربه  
 فاعتق الوارث الجاربه ثم هلك تلك الاموال قال الجاربه حره  
 ولعن الوارث قيمتها للغرما **رجل** قال لعموم ان مت فاستحر

او قال

او قال متي مات او اذا حدث بي حادث الموت فانت حر فهو مدي  
 مطلق لا يجوز سعه فان باعه وقضى القاضى لجواز سعه بعد قضاء  
 ويكون ذلك مستح للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه  
 من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مت من مرضي هذا وني  
 بكذا او قال ان حدث بي حادث الموت من مرضي هذا وني سبي  
 هذه فانت حر جاربه وان مات المولى قبل السع يعتق من  
 اللب **رجل** قال لامه عند الوصيه اذا عدت ابي واسي  
 هذه حتى يستعسا فانت حره قالوا ان كان الابن واللب ليرس  
 خدمها حتى يروح الحاربه ويصب الابن من الجاربه وان كانا صغيرين  
 بخدمها حتى يدركا لان استغنا الليرس والصغيرين يكون عدما  
 قلنا وان كانا كبرين فمروجت الابنة ونفى الابن بخدمها  
 جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستعسا ولا يعتق عبد استعسا  
 احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما بخدمها جميعا حتى  
 يدرك الاخر فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصيه لانها كانت  
 متعلقة بخدمتهما ووديع الناس عن ذلك **رجل** قال  
 لعموم له احد فاحر بعد موتى وله وصيه ماله درهم ثم مات عسفا  
 ولهما وصيه ماله درهم بينهما لانه لما مات شاع العون فمهما جميعا فوسع  
 الوصيه ولو قال لكل واحد منهما ماله درهم بطلت احدى الماتين  
 لان احدهما عبده ولا يصح الوصيه **رجل** قال في وصيه اعقبها  
 عبدى النبي هو قد مر الصحه بكلموا في درهم الصحه قال  
 اكبرهم درهم الصحه من صحه سنه واحد واذ لك من قوله



بغالى حتى عاد كالعرجون القدم والعرجون سعى على النخلة ووطع  
 في كل سنة فالدس سعى سنة يكون قديما **رحل** قال الله على ان  
 اعتق هذا العبد فعمل العبد خطا واخذ المولى فمعه لا يلزمه م  
 الصدق بالعلمه ولو قال الله على ان اصدق بهذا العبد فقتل  
 العبد خطا واخذ المولى فمعه كان عليه ان يصدق بعمه لان  
 في الوجه الاول التزم الاعتاق فمعه محل الاعتاق وهو العبد  
 وانما في الوجه الثاني التزم الصدقة والعمه يسار العبد في  
 قول الصدقة **رحل** قال لعبد انت مديبر على الف قال  
 ابو حنيفة رحمه الله لا يصير قول العبد قتل الموت ولو قال ان  
 للمولى ان يبعه فان لم يبعه حتى مات المولى وهو في ملكه  
 فعمل الف عتق وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ان لم يبعه حتى  
 قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان قيل **حين**  
 قال المولى كان مديروا عليه الف اذا مات المولى ولو قال  
 الرجل لعبد انت حر بعد موتى على الف درهم بغير قول  
 العبد بعد الموت في طاهر الرواية واذا قيل بعد الموت فالاولا  
 بعتق الا باعتاق الوارث ولو قال انت حر على الف درهم بعد  
 موتى بغير القول للحال واذا قيل يصير مديرا ولا يلزمه المال  
 لان المديرا في عيني ملك المولى والمولى لا يستوجب عتقه  
 مالا ولو قال لعبد ان شئت فانت حر بعد موتى قال محمد  
 رحمه الله كانت المشية بعد الموت وكذا لو قال اذا جاغد فانت  
 حر ان شئت كانت المشية الله بعد طلوع الفجر من طلوع

فما ملكه

الفجر

الفجر من الغد ولذا لو قال انت حر غدا ان شئت فانت  
 المشية الله للحال في قول ابي يوسف ومحمد وطاهر الرواية  
 عن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف في رواية الامالي ان درهم  
 المسنة يعتبر المسنة للحال وان اخبر بعبر المشية في العبد  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية المسنة الله في الغد في  
 الفصلين وكذلك في الدبر عند يعتبر القبول بعد الموت على كل حال  
**رحل** قال لعبد انت حر يوم اموت ويومى اليوم ساخر  
 النهار دون الليل لا يكون مديرا ولا يصير كانه قال انت حر بعد  
 موتى في النهار فلم يكن العتق معلقا بطلاق الموت وان لم يبعه  
 ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مديرا وله ان يبعه  
 ولو مات المولى وهو في ملكه بعتق من التملك اذا مضى يوم بعد  
 موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث **رحل** قال كل مملوك الى بعد  
 موتى حر فاما ان في ملكه يوم المقالة يكون مديرا وما يملكه  
 بعد المقالة لا يكون مديرا ولو قال اذا مئلت فلانا فهو حر  
 بعد موتى فملكه كان مديرا لانه علق الحرية بموته مطلقا الا انه علق  
 ملكه لملكه بشرط وهذا لا يخرج من ان يكون مديرا لما لو قال  
 لعبد اذا مئلت فلانا فانت حر بعد موتى فملكه يصير مديرا  
**رحل** قال كل مملوك املكه فهو حرا اذا جاغد يدخل في ذلك  
 المديروا والمال وولدها ولا يدخل فيه الماتت ويدخل منه من  
 كان ميا ومما لماله ثم يصير مديرا فملكه في الغد ولا يدخل في  
 ذلك من مملكه بعد الميسر ولو قال كل مملوك املكه اليوم حر

بعد سنة او ثلاث

في الغد ولو قال انت  
 فانت حر غدا كانت  
 المشية



يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه ولذا  
 لو قال هذا السهر او هذه السنة ولو قال كل مملوك املكه  
 الساعة فهو حر فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من  
 ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي بذلها المنجون بصدق ادخال  
 ما سفيه بعد الكلام ولا يصدق في صرف العوض عما كان في ملكه ولو قال  
 كل مملوك املكه عذا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد رحمه الله يعفو  
 من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وعذا وقال ابو يوسف  
 يعتق ما استفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة  
 فهو حر يعتق من ملكه يوم الجمعة في قول ابي يوسف ولو قال  
 كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال  
 في قولهم ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء عدوه على  
 ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه  
 الى بلس سنة فهو حر يدخل فيه ما استفاد في البلس من حين  
 حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وهو على هذا  
 اذا قال الى سنة او سنة او ابد او الى ان اموت يدخل فيه ما استفاد  
 في ملك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت يقولى سنة  
 من سقى في ملكي سنة لا بد من القضاء ودين مما سبه ومن الله تعالى  
 ولو قال كل مملوك لي حر ان دخلت الدار او قدم السرط وقال  
 ان دخلت الدار فكل مملوك املكه حر فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة  
 ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك املكه  
 يومئذ فهو حر على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك

ومعلوم ان الجمع

فهو

اسره

اشتريه فهو حر ان كلمت فلانا فهو علي ما يشتره قبل الكلام ولو قال  
 ان كلمت فلانا فكل مملوك اشتريه فهو حر فهذا على ما سري بعد  
 الكلام ولو قال كل مملوك اشتريه اذا كلمت فلانا فكل مملوك  
 فهذا على ما سري بعد الكلام ولو قال كل جارية اشتريها وهي حرة الى سنة  
 فاشترى جارية قال محمد رحمه الله لا يعتق حتى يم السنة **رجل**  
 قال لعهده اذا ادب الى الفا او متى ادبت الى الفا او متى ما ادبت  
 الى الفا فانت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يكون على المجلس ولو قال  
 ان ادبت لا يعتق قبل الاداء يقتصر على المجلس وله ان سعه قبل  
 الاداء وان جبا العبد بالالف او بعض الالف فحبر على القول فان  
 وضعها في موضع نقد المولى على بعضها كان ذلك قبضا ويعفى  
 العبد ولو حلف المولى انه لم يؤد اليه الالف حنت في يمينه  
 ولو قال لاجنبي اذا ادبت الى الفا فعدي هذا حر فاجنبي  
 بالالف ووضعها من يده لا يحرم المولى على الصول ولا يعتق العبد  
 ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الفا لا يعتق بحسب فان كان  
 المال للمخالف فقال صاحب المال ان ادى الى فلان الالف الى  
 لي عليه فعدي حر فاجنبي بالالف الى المخالف فلم يعتق حن في  
 نفسه ولو ملك الالف هلك من مال المخالف ولو قال لعهده  
 اذا ادب الى الفا فانت حر فقبل العدم قال له حط عني منها ما  
 او قال خذ مني ما به دسار مكان الف درهم فحط عنه ما به درهم  
 وادى اليه تسع مائة فانه لا يعتق ولو ادى اليه الف من مال الكسبه  
 قبل هذه المقالة له يعفو ويرجع المولى عليه مثلها ولو ادى

مقتصر



الله الفان من مال النسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى  
 عليه ولومات العبد قبل اذا الالف وتترك مال الفان له لمولاه ولا يكون  
 هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى اليه الفاعس وجبر  
 المولى على القبول في قول ابي يوسف ولم يجبر في قول محمد ولو قال  
 لعبد في مرضه اذا ادت الي الفافات حر وممته الف فادى  
 الله الفان من مال النسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع  
 ماله استحيانا ولو قال انت حر على الف درهم يود بها الى نحو ما  
 كل شهر كذا كذا **فصل** قال ارحلني ببر عبدتي فلانا قدره احد  
 جازا المدير اذا حنى حياه موجه للمال كان عقول جناتة على  
 المولى ضمن الاول من ممتة ومن ارش الجناتة في ماله حاله ولا يكون  
 على عاقلة وان جنى على المولى او على ماله كان هدر الا ان يقتل  
 مولاه خطأ فسعى في ممتة المدير اذا ولدت من سبدها ولد نصر  
 ام ولد له

**فصل**  
 في الاستيلاء

كل مملوك يرب نسب ولدها من مملكتها او يملك بعضها كانت  
 ام ولد لمن يرب نسب ولدها منه وكذا الحاربه اذا ولدت ولدا من  
 غير المولى سباح او وطى بشبهه ثم ملكها من نسب ولدها  
 من نصرام ولده عندنا وان ملك ولد منها عتق عليه وان ملك ولدا لها  
 من غير مملوك يرب له ان يبيعه ولو قال حمل جاري هذه منى او قال  
 ما في بطنها من ولد هو منى فاسقط سقطا استبان خلفه او بعض خلفه  
 نصرام ولده وان لم يسر لا نصرام ولده عندنا ولو قال حمل هذه الحاربه

كان

نصر الحاربه ام ولد فقط  
 انه استبان خلفه

منى او قال ما في بطنها من ولد هو منى ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم  
 يكن ولدا فصدقه الامه في ذلك او كذبه كانت ام ولد له ولو قال  
 ما في بطنها منى ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان رجلا فصدقه الامه  
 لم يكن ام ولد له **فصل** قال لجاريه ودولت هذه ام ولدي ان  
 كان العول في الصبي نصيرام ولده سوى كان معها ولدا ولم يكن وان كان  
 القول في مرض الموت فان كان معها ولد نصيرام ولده يعتق من جميع  
 ماله وان لم يكن معها ولد يعتق من المملوك وام الولد يعق مملوك  
 المولى من جميع ماله ولا سعيه عليه على كل حال ولا يجوز اخراجها  
 عن ملكه الى غيره سعي او هبه او امار او صدقه وان باعها وقضى القاضي  
 يجوز سعيها لاسفد قضاؤه في اظهر الروايات ولا نصيرام الولد بالغيب  
 والبيع الفاسد والاعتناق في قول ابي حنبله رحمه الله وانما ضمن  
 بما يضمن به الحاربه المشتركة اذا ولدت ولدا فادعاه معا نصيرام  
 ولدها فان اعتقها احدهما او مات عسرها في مولاها ولا سعي  
 عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنبله وقال صاحب رحمه الله  
 عليها اذا مات احدهما سعي في نصيب الاخر فان اعدها احدهما ضمن  
 المعتق نصف ممتها ان كان موسرا وسعي للاخر في نصف ممتها ان كان  
 معسرا جاريه ولدت من رجل سباح ثم اشتراها مع اخر نصيرام ولده  
 لضمن نصف ممتها لشريكه موسرا كان او معسرا وان لم يسر الحاربه ولكن  
 ملك الولد بهبه او اشترا وعرف ذلك عس الولد وسعي الاخر في نصيبه ولا ضمان  
 عليه في قول ابي حنبله رحمه الله وقال صاحب نصيرام ان كان موسرا وسعي  
 العبد ان كان معسرا ويكفي في قيمه ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلاث

او وصيته



فمما لو كانت قنة **رجل** اعتق ام ولده علي ان يزوج نفسها منه فقبلت  
 عتقت فان ابتان تزوج نفسها منه لا سعاد عليها ولو اعتق امته على ان  
 يزوج نفسها منه فابتان يزوج نفسها منه فان عليها السعابة في قيمتها **رجل**  
 قال الجارية ان كان بطن غلام فهو مني وان كانت جارية فليس مني بسبب  
 الولد منه غلاما كان او جارية ولو قال وان كان في بطنك ولدا فهي مني  
 الي سنتين فولدت لاول من ستة اشهر بسبب الولد منه وان ولدت لآخر من  
 ستة اشهر لا بسبب والتوقيت باطل ام ولد الذي اذا اسلمت لخير الى الحرية  
 بالسعابة واذا قضى القاضي عليها بالسعابة كان حالها كحال المملوك  
 ما بود السعابة خري حرج السابام ولد له لا يكون له ان يسعها **رجل**  
**رجل** زوج امته من عبده فولدت فادعاه المولى لا بسبب النسب من المولى  
 ويكون من الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره **رجل** استولد حارسه  
 ولده بصيرام ولد وبغرم فمما ولا يهرم عقربا واذا بزوج الرجل جارية  
 ولده الصغير فولدت منه لا تصيرام ولد له ويعتق الولد بالقرابة واذا  
 اراد الرجل ان يطا جاريته ولا يصيرام ولد له ولو ولدت فانه يسعها من  
 ولدها الصغير ثم يتزوجها واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وابوهان  
 من المولى ولو وطى جارية امراته والدة اوجده فولدت فادعاه لا بسبب النسب  
 ويدزاعنه الحد للشبهة فان قال احلها الى المولى لا بسبب النسب الا ان صدقه  
 المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقة في الامر من جميعا بسبب النسب والا فلا  
 وان لزمه المولى ثم ملكه الحارسه يوم من الدهر بسبب النسب **رجل**  
 في يديه غلام صغير لا يعتبر فقال هو عبدي فان القول قوله فان ادرك  
 الغلام وقال انا حر لا فعل قوله وان اقام النسب فملت منه وان

الجارية

الجارية

كان

كان الغلام لمرأى الذي هو في يديه هو عبدي وقال الغلام انا عبد  
 فلان كان القول قول الذي في يديه ولو لم يقل انا عبد فلان ولان  
 قال انا حر الاصل كان القول قوله **رجل** في يديه صبي يقول هو عبدي  
 فاعتقه ثم جاء آخر واقام النسب انه عبده قبلت منه وبغضه  
 بالعبد وبطلان اعتاق الاول **رجل** باع غلاما ثم ادعا انه اعتقه  
 او دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من مائه بسبب النسب وبطل  
 البيع فخر بامه فولدت ثم اشترىها لا تصيرام ولد له استحسانا وان  
 اسرى المولى يعتق **رجل** اسرى امه لها بلان اولاد ولدتهم في ثلثه  
 بطون مختلفه فادعى احد منهم انه ولد له بسبب نسبه منه والباقيون ارقاء  
 له جارية من رجلين ولدت ولدا فادعاه احد السريلين واعسفه الاخر  
 وخرج الكلام منهما معاداة الدعوى اولى من الاعا لان الدعوى  
 تستند الى حاله العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون الموقوف  
 معتقا وكذا ولد الغير اذا اراد الرجل ان يزوج ام ولد له بسبب  
 ان يستبريها بخيضه ثم تزوجها فان زوجها قبل ان يستبريها حاز  
 النكاح ولو اعتقها ثم تزوجها لا يجوز النكاح حتى يمضي عدتها بسبب  
 حيض فان زوجها قبل الاعاقت فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون  
 بمنزله الام يعتق بموت المولى من جميع المال عموما المولى سدر سدر  
 الملك لعنق المحارم سدر سدر الملك وتفسير ام الولد اذا اعتقها مولاها  
 وارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترىها المولى فانها بعد  
 ام ولد له وكذا لو ملك دارحم محرم فعنف عليه ثم ارتدت  
 ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترىها عنف عليه ولذلك ثانيا

رجل

مولاها

منه



وثالث ولد لك ام الولد ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع اسها  
 مع غيره بصير الجارية ام ولد له ليس له ان يسعها وله ان يسع الانثى  
 فان زوج الجارية رحلا فولدت اسك من الزوج ليس له ان يسع هذه <sup>الامه</sup>  
 لانها ولدت الانثى بعد ما صار بام ولد له بعد السراقان اعتقهن  
 ثم استتراهن بعد السبي والرده عدن كما كره في قول ابي يوسف رحمه <sup>الله</sup>  
 المحرم عليه مع الام والانثى الباسه ولا يحرم مع الانثى الاولى وقال  
 محمد يحرم مع الام ولا يحرم مع الانثى ام الولد اذا ولدت ولدا كان  
 الولد من المولى الا ان ينقأ اذا حرمت ام الولد على مولاها بمصاهره  
 او كوها فجاءت بولد لسته اشهر لا يلزم المولى ان يدعي ولو اعوى ام  
 الولد لم جات بولد بنت النسب الى سنتين ولا يجوز نفقه **رحل**  
 له جارية كان وطئها وبغض عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لثمنه  
 اشهر مند غابت قالوا ان ذهبت الى امركان متهم بها وكان اكثر رايه  
 انها فجرت فهو يسعه من بغي ولدها وان لم يظهر منها فجور واكثر  
 رايه انها عفيفه لا يسغى له ان يسغى هذه الولد ويسغى ان يسهر  
 انها ام ولد له كسرق ولده بعد موته ام ولدا عفيفا  
 مولاها ووجبت عليها العدة لم يلزها نفقه على المولى ام الولد اذا جنت  
 جنايه موحها المال كان موجب حنايتها على المولى في ماله حاله كحماه  
 المدر ام الولد لا يغسل مولاها بعد الموت ولا يملك بالاسر وعوضه  
 موطرها على المولى ويجوز لها ان يسافر بهي محرم ويصلي بهي  
 صاع ولو قتل سيدا خطأ لا يجب عليها السعاه وان قتل عبدا  
 وللمولى وليان فعفا احداهما سعت الاخر مالا وسعي ذلك ولذا

لو كان لها ولد من المولى سقط العاصر وسعي في جمع قيمتها  
 جارية ادعت على مولاها انها ام ولد له فانكر لا يستحق المولى في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله والمولى ان يحبر ام ولده على النكاح وسلك بزوج  
 الامه عليها ولو بزوجت ام الولد بغير اذن المولى لم اعنفها المولى  
 فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز ذلك النكاح لانه لا يجب عليها  
 عده العتاق وان لم يدخل بها يجب عليها عده العتق وما كد فراش  
 المولى فلا يجوز ذلك النكاح **رحل** قال الجارته دل ولد  
 تلدينه فهو حر فاما ولده في ملكه عمو ولا يعتق ما في بطنها مالم يلد فان  
 مات المولى وهي حبلى بغير المولى لم ولدت لا يعتق الولد لانها  
 زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها لم ولدت ولو ضرب اسنان  
 بطنها فالقت حساميتها كان على الصارب ما في جنيته الامه ولو قال  
 دل ولد محبس به فهو حر والمسلة محالها كان على الصارب ما في  
 خيانه الحرم ولو قال دل ولد تحلين وان باعها فولدت بعد البيع  
 لا قل من سته اشهر من وقت البيع فهو حر والسع باطل ولو ولدت  
 بعد السع لسته اشهر فصاعدا ولا اكثر من سنتين من وقت البيع  
 او لامل فالسع جائز وكذا الوكال لأمته ما في بطنه حر فولدت لا قل  
 من سته اشهر عتق وان ولدت لاكثر من سته اشهر لا يعتق

بلغ

### فصل في المكاتب

الكتاب مستحب لمن علم فيه خيرا أي علم امانيته ورشده في التجار  
 وقد رت على المكاتب ان يدل حالا او موحلا مالا غير منجم



عندنا كل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابه **حل**  
كاتب عبده على الف درهم ولم يقل اذا اديت الى الف فانت حر  
فادى اليه الالف عتق ولو كان البدل مجما فاصل فاخل بغيره  
في الرق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما يصح رده برضا  
العدد ولا يتوقف على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله  
لا مرد ما لم يخل بنجسين للمكاتب ان سافر بغير اذن المولى ولو كانت  
على قيمته كانت الكتابه فاسده ولو كانت به على غير غير من مكل  
او موزون او عروض فيه روايتان والاطهر هو الفساد للمولى ان  
يفسخ الكتابه الفاسده فان كانت على قيمته ولم يفسخ حتى ادى اليه  
فقبل المولى عتق ولو كانت امته على الف درهم على انه يطاها  
ما دامت مكاتبه فسدت الكتابه واذا ادت البدل قبل الفسخ عتق  
ولو كاسه على يوب في الزمه لا تصح الكتابه وان ادى اليه ثوبا  
وقبل لا يعتق ويحمل في بدل الكتابه جهالة الوصف ولا يحمل منه  
جهالة الجنس والقدر **المكاتب** اذا كانت عبده جارا مستحسنا  
فان ادى الساري قبل الاول عتق وولاه للمولى وان ادى الساري بعد الاول  
الاول وان كانت امته وهي حامل فولدها بمنزلتها وان كاسها  
واسدي ما في بطنها فسدت الكتابه ولا يصح الكفاله ببدل الكتابه  
ولو كانت عبدين كتابه واحدة على ان تل واحد منهما لفيل عن  
صاحبه جارا مستحسنا **المكاتب** اذا مات من غير وفاء ولم  
يرع ولدا بطلت الكتابه وتكلموا انها بطل بموته او بعد ما وصى  
القاضي بحجزه قال بعضهم بطل بموته حتى لو تبرع انسان باداء

الوصف  
يكون

بدل

بدل الكتابه لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه ابو الليث لا تبطل بالريقض القاضي  
بحجزه حتى لو تبرع انسان ببدل الكتابه بحوز وعتق وان مات المكاتب عن  
وفاء بودي كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولدا جارا وولدا  
مكاتباً معه كتابه ولحده او ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وكان ميراثه  
لواك المكاتب اذا وصى بوصيه فهو على وجه ثلثه اوصى بوصيه لموات عن  
وفاء لا يصح وصيته لانه يعتق قبل الموت في ساعه لا سعه كونه الا بصا والوجه الثاني  
ان يقول المكاتب اذا اعتقت فقد اوصيت بثلاث مالي فلان ثم ادركي بدل الكتابه و  
لموات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا وصى بوصيه ثم ادركي  
فعتق ثم مات صحت وصيته في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة رحمه  
الله لا يصح الوصيه الا ان يجددها بعد العتق المولى لم يملك اكتساب المكاتب ولا استخدا  
ولا جاب على المولى صدقه فطره وجوز شرط الخيار في الكتابه المكاتبه اذا تزوج  
بأذن المولى لم تعتق كان لها خيار العتق واحكام المكاتبه في النكاح والعده احكام  
المكاتب لا يملك وطء امته فان وطئها ثم استحققت له منه يواخذ الا لمكاتب يعقرها في  
الحال اذا مات المكاتب عن وفاء فقد فده انسان لا حد قاذفه **المكاتب** اذا تزوج ابنة  
مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك ولدا لا يبطل  
النكاح وان لم يترك يطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العده ولا المهر وان كان بعد  
الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر ان كان معها وارث **المكاتب**  
اذا اشترى منكوحه لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة  
ولده كالعبد الا ان يكون ولد من امته ونفقة ولده المكاتبه على المكاسبه المكاتبه  
يكون

ان



تسحق النفقة علي زوجها وان لم يزوجها المولي بيتا بخلاف المدبره وامر الولد **المكا**  
اذا ولدت من المولي ثبت بها الخيار ان شئت ادت الكتابه فعنتت بالكتابه وان  
شئت لم تود وتجز نفسها فتعتق اذا مات المولي المكاتب اذا تبرع بالخط ولا يبرأ  
لا يصح الا عن عيب **المكاتب** مملوك خمس خصال ساخر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيه  
ويبيع المال مضاربه وشارك ومكاتب عبده ولا مملوك خمس خصال لا يعتق بحمل  
ولا غير حمل ولا يتزوج الاباذن المولي ولا يهب ولا يتصدق ولا يحامي مجابه فاشته  
كالعبد الماذون المكاتب اذا اشترى اياه وابنه يتكاتب عليه وان اشترى اخاه لا يتكاتب  
في قول ابي حنبله رحمه الله **اذا مات المكاتب** وترك ولدا ولدا في الكتابه يتبع في  
نجومه وان كان الولد مشتري يقال له اما ان تودي الكتابه حاله ولا ترد في الرق وان  
رك المكاتب ذارحم محمد عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يقوم مقامه في نجومه **المكا**  
اذا جنى جنايه موجبه للمالك كانت جنايته عليه كالحق من قيمته ومن الرق اذا جنى  
المكاتب على مولاه او رفق المولي كانت جنايته معتبره وكذلك جنايه المولي على المكاتب  
رقيقه **المكاتب** اذا اشترى جاريه واستبرأها حيضه ثم عتق حل له ويصير لها وان عجز  
المكاتب رد في الرق مع الجاريه بحسب استبرأه على المولي وان اشترى المكاتب ابنته وامه  
ثم عجز لا يحسب استبرأه على المولي ويجزى مما حاضرت عند المكاتب قبل العجز فان اشترى  
لم عجز المكاتب بحسب استبرأه على المولي في قول ابي حنبله لا ينفك لا تصير مكاتبه خلافا لابي  
والابنه المكاتبه اذا عجزت لا يحسب استبرأه على المولي **المولى** اذا وهب المكاتبه من المكاتب  
يعول الحال لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين بمن عليه الدين يصح  
قبل القبول فان قال المكاتب لا قبل بعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين

محرر

محرر

ترتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الرد فتعود المكاتبه وسقى العتق كالمالك اذا  
وهب الدين من المديون وبه كقبيل ورد الاصيل بعود الدين في ذمه الاصيل وسقى الكفيل  
**مكاتب** بن رحلين قضى لهما نصف المكاتبه لا يعتق المكاتب فان ابراه الشريك الاخر عن نصيبه  
او وهبه نصيبه عتق المكاتب وسلم الاول ما قبض ولو كانت المكاتبه الفاقض احدهما  
سمايه وابراه الاخر عن اربع مائه قال محمد رحمه الله عتق المكاتب ما قبض الاول يكون  
الاول والمهرى على سته **رحل** وهب نفس عبده من عبده عتق العبد وان لم يقبل لان  
تمليك نفس العبد من العبد اعتاق **رحل** قال العبد اشترى نفسه بالف درهم فقال العبد قتل  
عتق لان مع نفس العبد من العبد اعتاق ولو قال العبد انت حر على الف فقال العبد قتل  
عتق كذلك ها هنا عبدا ماذون قال المولى اشترى جاريه فقال المولى هي لك اصنع بهما  
شئت فاعتقها الماذون لا يعتق نه لا يراد بهذا الامر الاعتاق عبدا دفع الى رجل بال  
فقال اشترى من مولاي بهذا واعتقني تكو افيه والصحيح انه ينفذ البيع والاعتاق وعلى  
المشتري الثمن مرة اخرى وما اخذ المولى ولا سلم المولى اذا قال العبد ادخل الدار وانت خير  
سعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق **فصل في الاعتاق عن الغير** رجل قال العتق  
جاريه هذه لك علي ان يعتق عني عبدا فلا نافق بل فلان ذلك وقبض الجاريه لم تكن الجاريه  
له حتى يعتق العبد عن المولى انه ملك الجاريه بازا مملوك العبد منه في ضمن الاعتاق والتمليك  
اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل وما لم يوجد تمليك العبد لا يتم تمليك الجاريه  
**رجل** اعتق عبدا عن ابنته الميت جاز ويكون الولد له لانه المعتق وللانثى ثواب الاعتاق  
ان شأ الله **فصل في العتق بدعوى النسب** ومالك في الرجل المحرم رجل قال هذا  
ابني او قال الجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب  
للعبد

محرر

محرر



وعتق العبد سواء كان العبد اعميا جليبا او مولدا وان كان العبد يبيع ولد له لكنه معروف  
النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد يبيع ولد له لا يثبت النسب ويعتق  
العبد في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال العبد هذه ابنتي او قال جاريتي  
هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب  
قوله اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال  
علي وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن ابي حنيفة انه يعتق والصحيح هو الاول  
ولو قال العبد يا ابني او قال امته بانيه لا يعتق وان نوي وكما لو قال يا ابن ابي ابني  
ولم يصف الي نفسه فانه لا يعتق وان نوي ولو قال العبد هذا ابني او قال جاريتي  
امي ومثلها تله مثله يعتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاه ثبتت نسبته منهما  
والا فلا قال بعض مشايخنا رحمهم الله في دعوي البنوة ايضا لا يثبت النسب لا بتصدق  
الغلام والصحيح انه لا شرط تصديقه ولو قال العبد هذا اخي لا يعتق وروي الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتق اذا اشترى امه هي جلي من ابنة بنكاح او وطاء  
عن شبيهه يعتق ما في بطنها لانه اخوه وله ان يبيع الامه اذا وضعت لان الامه لم  
امر ولد له **رجل** اقر في مرضه لابنه الف درهم وليس له وارث سواه ولم  
يبيع مالا الا ملوكا هو اخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدن بمرات قال محمد رحمه الله  
يعتق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصيه فاذا ملك اخاه يعتق عليه ولو كان الاقرار  
في الصحة لا يعتق لانه ملك المملوك بالدن **رجل** وكل رجلان يشترى له مملوكا  
فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى ابا الموكل قال ابو يوسف رحمه الله يعتق كما  
اشتراه لانه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بان يشترى له اباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره  
فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزبي عن ظهار الامر **فصل في العتق البهيم**

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يثبت بالنسب وان كان العبد يبيع ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال العبد هذه ابنتي او قال جاريتي هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قوله اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال علي وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن ابي حنيفة انه يعتق والصحيح هو الاول ولو قال العبد يا ابني او قال امته بانيه لا يعتق وان نوي وكما لو قال يا ابن ابي ابني ولم يصف الي نفسه فانه لا يعتق وان نوي ولو قال العبد هذا ابني او قال جاريتي امي ومثلها تله مثله يعتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاه ثبتت نسبته منهما والا فلا قال بعض مشايخنا رحمهم الله في دعوي البنوة ايضا لا يثبت النسب لا بتصدق الغلام والصحيح انه لا شرط تصديقه ولو قال العبد هذا اخي لا يعتق وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتق اذا اشترى امه هي جلي من ابنة بنكاح او وطاء عن شبيهه يعتق ما في بطنها لانه اخوه وله ان يبيع الامه اذا وضعت لان الامه لم امر ولد له رجل اقر في مرضه لابنه الف درهم وليس له وارث سواه ولم يبيع مالا الا ملوكا هو اخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدن بمرات قال محمد رحمه الله يعتق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصيه فاذا ملك اخاه يعتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه ملك المملوك بالدن رجل وكل رجلان يشترى له مملوكا فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى ابا الموكل قال ابو يوسف رحمه الله يعتق كما اشتراه لانه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بان يشترى له اباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزبي عن ظهار الامر فصل في العتق البهيم

رجل

**رجل** قال لا متيه احدا كما حره فقيل له هل عنت لاحدي الامتين يعنيها فقال عنت  
الاخرى فقيل له بعد ذلك هل عنت هذه الاخرى فقال عنت الامتان جميعا في قول  
ابن قنبله للاولوي لم اعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على التماسه وقوله للاخرى بعد ذلك  
لم اعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على الاولوي فعنتا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال  
لعبد من له احدا كحر فقيل له ايها نوبت فقال لم اعن هذا وأشار الي احدهما عتق الاخر  
وان قال بعد ذلك لم اعن الاخر عتق الاول ايضا وهذا الاول سوا ولو قال لا احد من  
الرجلين على الف فصل له اهو هذا فقال لا لاجب المال الاخر لان الاقرار بالمال المجهول باطل  
ولا يستحق انسان فتي احدهما لا يكون تعيينا للاخر اما ايقاع الطلاق والعتاق في المهر  
منزله المعلق بالبيان وعليق الطلاق والعتاق بالشرط جائز فاذا صح الايقاع يستحق عليه  
البيان ولا كذلك تعليق الاقرار بالشرط **رجل** قال امه وعبد من رقيق احراز ثوب قبل  
السان فان كان له عبدان وامه عتقت الامه ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو  
كان له امه وثلاثه اعبد عتقت الامه ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلاثه اعبد  
وثلاثه اما عتق من كل واحد ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثه اعبد وامثان عتق  
كل امه وثلاث كل عبيد **فصل في اعتاق الحرى** حرى اسلم عبيد الحرى وخرج الي  
دار الاسلام مراغما لموله عتق وله يوالى من احب لانه من اهل الارض وليس له احد عليه  
ولا وان اسلم عبيد الحرى ولم يخرج اليها لا يعتق لان الاسلام لا ينفق الرق فان اسلم  
مولا ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا له ولو اسلم عبيد الحرى فباعه  
مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابي حنيفة  
وقال صاحباه لا يعتق وكذا الواعه من ذي حرى له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولا

هذا الحديث يدل على ان العتق لا يثبت بالنسب وان كان العبد يبيع ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال العبد هذه ابنتي او قال جاريتي هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قوله اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال علي وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن ابي حنيفة انه يعتق والصحيح هو الاول ولو قال العبد يا ابني او قال امته بانيه لا يعتق وان نوي وكما لو قال يا ابن ابي ابني ولم يصف الي نفسه فانه لا يعتق وان نوي ولو قال العبد هذا ابني او قال جاريتي امي ومثلها تله مثله يعتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاه ثبتت نسبته منهما والا فلا قال بعض مشايخنا رحمهم الله في دعوي البنوة ايضا لا يثبت النسب لا بتصدق الغلام والصحيح انه لا شرط تصديقه ولو قال العبد هذا اخي لا يعتق وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتق اذا اشترى امه هي جلي من ابنة بنكاح او وطاء عن شبيهه يعتق ما في بطنها لانه اخوه وله ان يبيع الامه اذا وضعت لان الامه لم امر ولد له رجل اقر في مرضه لابنه الف درهم وليس له وارث سواه ولم يبيع مالا الا ملوكا هو اخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدن بمرات قال محمد رحمه الله يعتق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصيه فاذا ملك اخاه يعتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه ملك المملوك بالدن رجل وكل رجلان يشترى له مملوكا فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى ابا الموكل قال ابو يوسف رحمه الله يعتق كما اشتراه لانه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بان يشترى له اباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزبي عن ظهار الامر فصل في العتق البهيم

من الاما



كانت خدمه امانا للمولى ولواعق الحزبي عبد الحزبي في دار الحرب لينفذ اعتناقه في حق  
 الحزبي خلافا لصاحبه وقيل بنفذ الاعتناق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا  
 العتق عند الحزبي رحمه الله لا يثبت وعندها يثبت ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب  
 صح اعتناقه في قولهم ويكون الولد للحزبي وعن الحزبي رحمه الله انه لا يملك له **حزبي** دخل دارنا  
 بامان ومعه مديره او مكاتبه كاتبة في دار الحرب فباعها الحزبي جازييه ولو كان معه  
 امرؤ لا يجوز بيعها ولو ملك الحزبي قريبه ودخل اليها بامان عتق عليه ولو عاد الحزبي  
 الى دار الحرب وخلف امرؤ او مديره ديره في الاسلام حكم بعقبتها اذا مات الحزبي  
 او قتل واسر فلا يعق مكاتبه ويكون بدل الكفايه لورثته اذا مات المولى **عبد المسلم**  
 اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق له استولي على ملك الحزبي في كل نفسه  
 يعتق كالواسلم عبد الحزبي في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق **جبل**  
 دخل دار الهند ثم خرج الى الاسلام ومعه هندي يقول انا عبده ثم اسلم الهند  
 فالوان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا و قول الهندي  
 انا عبده يكون باطلا لانه اقرار الحزبي على نفسه بالرق وان اخرج مكرها كان عبدا  
**كتاب الامان** الامن على نوعين يمين بالله تعالى ويمين بغيره اما  
 الامن بالله تعالى عند الحنث وجوب فهو ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالخبر  
 واليمين بغيره ذكر شرط صالح وحزب صالح حلف به وحكم الامن بالله تعالى عند الحنث  
 وجوب الكفاره وحكم الامن بغيره عند الحنث لزوم المحلوف به وكلاهما قد يكون بالقار  
 وبغيرها من اللسان **اما الاول** رجل قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعل  
 في الروايات الظاهره يلزمه ثلث كفارات وسعد الامن بسعد الاسم اذا لم

يجعل

يجعل الاسم الثاني نعتا الاول وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان عليه كفاره واحد وبه اخذ مشايخ سمرقند رحمهم الله لان الواو من  
 الاسم الاول والثاني ومن السامى والثالث واوال القسم لا واوال عطف  
 فلم يصل السامى الاول والثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر  
 على الثالث فكانت يمين واحد واكثر المشايخ على ظاهر الروايه ولو قال  
 والله والرحمن الرحيم لا افعل كذا لزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله  
 افعل كذا ابتعد الامن في ظاهر الروايه وروي ابن سماعه عن محمد رحمهما  
 ان في الاسم الواحد بسعد الامن وحمل الثاني على التاكيد والتكرار ولو قال  
 لا ادخل هذه الدار فوالله لا ادخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان  
 وكذا لو قال لامرأته والله لا اقربك ثم قال في مجلسه والله لا اقربك ففعلها مرة  
 كفارتان وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال اذا  
 قال الرجل والله لا اكلم فلانا ثم قال مرة اخري والله لا اكلم فلانا فلكم مرة ان يوي  
 بالثاني التكرار والتاكيد يلزمه كفارة واحدة وان يوي به المبالغة او لم يوي  
 يلزمه كفارتان رجل قال والله والله لا افعل كذا في يمين واحد لانه جعل الاسم  
 الثاني نعتا الاول فكانت يمين واحد كما قال في الله العزير لا افعل كذا ولو قال  
 ناه الله لا افعل كذا وسكن الها او نصيها او رفعها يكون يميناً لانه ذكر اسم الله تعالى  
 بحرف القسم والخطا في الاعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال الله لا افعل كذا وسكن  
 الها او نصيها لا يكون يميناً لان عدم حرف القسم لان يعربها بالكسر فيكون يميناً  
 لان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم وقيل يكون يميناً بدون

فجعل



الكسر ولو قال ناله لا فعل كذا قالوا لا يكون ميمنا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا عثر  
 بالكسر وقصد اليه ولو قال الرحمن لا فعل كذا واراد به سورة الرحمن روي انه لا يكون  
 ميمنا ولو قال الحق لا فعل كذا او قال الحق لا فعل كذا يكون ميمنا لان الحق من اسم الله تعالى  
 ولو قال حقلا لا فعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ميمنا والصحيح انه ان اراد به  
 الله تعالى يكون ميمنا ولو قال بصفه الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا لان من صفاته ما يذكر  
 ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفه كذكر الاسم ولو قال حق الله لا فعل كذا يكون ميمنا  
 في قول الحنفية ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وعن ابي يوسف في روايه  
 يكون ميمنا وهو قول الشافعي رحمه الله ولو قال بعزة الله او وعزة الله لا فعل كذا يكون  
 ميمنا وكذا لو قال وجلال الله وعظمته وكبرياه او قال ملكوته وقدرته وبوكي الممن  
 او لم ينو يكون ميمنا ولو قال علم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون ميمنا وقيل اذا نوي  
 الممن يكون ميمنا ولو قال رحمه الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا في قول الحنفية ومحمد  
 رحمهما الله ولو قال وعذاب الله او سخطه او غضبه او قال رضى الله وثوابه او قال  
 وعبادة الله لا يكون ميمنا ولو قال امانه الله يكون ميمنا وذكر الطحاوي رحمه الله انه لا  
 يكون ميمنا وهو رواية عن ابي يوسف ولو قال وعهد الله او قال ذمه الله يكون ميمنا  
 ولو قال عليه لعنه الله ان فعل كذا او قال عليه عذاب الله او قال امانه الله ان فعل كذا  
 او اشهد بالله او قال احلف او احلف بالله او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او  
 قال عليه عهدا او قال عليه عهد الله ان لا فعل كذا او قال عليه ذمة الله ان لا يفعل  
 يكون ميمنا وكذا لو قال عليه ممن او ميمن الله او عليه ايم الله او امن الله او قال لعن الله  
 او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا يكون ميمنا ولو قال هو يهودي او

تله  
 يكون ميمنا  
 باسم الله لا فعل كذا يكون  
 ميمنا ولو قال ص  
 لا يكون ميمنا ولو قال سلطان  
 الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا  
 وان نوي به العزم يكون ميمنا  
 ولو قال اشهد ان لا فعل كذا ص

نصراني

نصراني او مجوسي او يري من الاسلام او يري من الله ان فعل كذا عندنا يكون ميمنا  
 واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو علي وجهين ان حلف هذه الالفاظ وعلق الكفر  
 بامر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت ايمانه كاذب  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي يخرج فيصير كانه قال هو يهودي او  
 نصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفاره والصحيح ما قاله بعض المشايخ انه سطر  
 ان كان في اعتقاده لمخالف انه لو حلف بذلك على امر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير  
 كافرا وان حلف على امر في المستقبل وفي اعتقاده انه لو فعل ذلك يصير كافرا فاذا فعل ذلك  
 يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت الممن على امر في المستقبل او في  
 الماضي ولو قال الله علم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال  
 بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن ابي يوسف لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو  
 قال عصيت الله ان فعلت كذا او قال عصيت في كل ما افترض علي لا يكون ميمنا ولو قال حق  
 الرسول او حق الامان او حق القرآن او حق المساجد او حق الصور والصلاة لا يكون  
 ميمنا وكذا لو قال ودين الله او طاعته او حدوده او شرايعه او بالقران او بالمصحف  
 او بسوره من القران او بالكعبة او بملائكته او بآياته او بالصيام او بالصلاة لا يكون  
 ميمنا ولو قال اله الا الله ان فعل كذا او قال سبحان الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا الا اذا  
 نوي ولو قال ولسم الله لا فعل كذا يكون ميمنا ولو قال الله علي ان لا فعل كذا عن ابي  
 حنيفة ان لا يكون ميمنا الا اذا نوي ولو قال ان دخلت الدار والله لا يكون ميمنا  
 ولو قال والله يكون ميمنا وهو منزلة ما لو قال والله لا ادخل الدار ولو قال ان كنت  
 كذا فهو يري من القران وهو يعلم انه كاذب ذكر في النوازل انه مخاف عليه الكفر والاعتنا  
 الورد

لا يعاين من حلف هذه الالفاظ  
 على امر في المستقبل ثم فعل ذلك قال  
 بعضهم لا يكفر ويلزمه الكفاح ص

فعلت



في جنس هذه المسائل على ما ذكرنا انه ينسب الحكم على اعتقاده رجل قال والله ان لا مركذا  
وهو كاذب فهو غموس الكفارة فيها على اليقين بالطلاق والعناق والنذر وما اشبه  
ذلك اذا كان كاذبا يلزمه المحلوف عليه رجل قال ان فعلت كذا فهو بري من الله تعالى وقا  
بري من رسوله وحنث كان عليه الكفارة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله  
وحنث فهو بمن واحد يلزمه كفارة واحد ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله وري  
من رسوله فهذا يمينان ان حنث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله  
وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات وعن محمد رحمه الله  
لو قال هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهذا يمينان ولو قال هو يهودي  
هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحد ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ففعل  
عليه كفارة واحدة لا يمين واحد وكذا لو قال هو بري من القرآن ولو قال ان فعلت  
كذا فهو بري من التوراه وري من الانجيل وري من الزبور وري من الفرقان ففعل يلزمه  
اربع كفارات ولو قال انا بري عما في المصحف فهو يمين واحد وكذا لو قال هو بري من كتابه  
المصحف فهو يمين واحد ولو رفع كتاب الفقه او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم  
وقال انا بري عما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كذا لو قال انا بري بسم الله الرحمن الرحيم  
ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من القبلة او بري من الصلاة او من صوم رمضان ففعل كان  
عليه الكفارة كذا لو علق الكفر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة لا يكون يميناً ولو  
قال انا بري من المؤمنين قالوا يكون يميناً لان البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ولو  
قال ان فعلت كذا فانا بري من حجت التوتيت او قال من الصلاة التي صليت ففعل لا يلزمه  
شي ولو قال انا بري من القرآن الذي علمت كون يميناً لانه تبرأ من القرآن والتبري عن القرآن

كفر

كذام

كفر ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من هذه الملا من يوم ما يعني شهر رمضان قالوا  
ان اراد به البراءة عن فرضيتها يكون يميناً وان اراد به البراءة عن الاجر والثواب يكون  
يميناً وان لم يكن له نية لا يكون يميناً بالشك والاحتياط في ان يكفر ولو قال ففعل كذا  
يجب ان لا يكون يميناً ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يميناً  
علق تكذيب الله تعالى بالفعل وذلك منزله تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فانا  
علي النصرانية يكون يميناً بمنزله ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم  
او صلاة لم يكن حقاً ان فعلت كذا يكون يميناً ولو قال اللهم انا عبدك واشهدك لا يملك  
ان لا افعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لا يميناً يمين ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا الله  
يكون يميناً ولو قال الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لانه يمين عرفاً  
خصوصاً عند اهل بغداد فانهم يحلفون به ولو قال هو باكل الميتة او يسجل الدم والخمر ان  
فعل كذا لا يكون يميناً ولو قال الله علي صوم او صلاة او حجة او عمرة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة  
ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفا بما سمي ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال  
الشافعي هو الخيار ان شاء لقد وارتش وفي وعن ابي حنيفة انه رجع في اخراجه وقال  
هو الخيار ان فعل ما سمي وان شاء كفر عن يمينه وبه اخذ مشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا  
منهم الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الامام السرخسي جميعاً الله هذا اذا كان شرطاً لا يرد  
كونه فان كان شرطاً يرد كونه منه جلب منفعة او دفع مضرة كالفرج من الشدة وقد ورم  
وشفا المريض يلزمه من ماسمي **حلف** له على اخر من وعده انه لو حلف بالله حلف وحلفه  
بطلاق او عناق يقرب ولا يحلف لم يكن له حلفه الا بالله قال المدعي سو كذا خذاي لا يكون  
اليمين بالله تعالى ما يحتمل التعليق وان يقول اذا جاعد فوالله لا ادخل هذه الدار وحمل التوقيت

شاه

ان م فان



انضا كاليين غير الله تعالى نحو ان نقول والله لا ادخل هذه الدار الى سنة سهى اليمين  
مضى السنة رجل قال لغيره والله لا اكلك يوما ويوما فهو بقوله والله لا اكلك الا ثوب  
ينتهي اليمين بمضى السومين ولو قال والله لا اكلك يوما ويومين فهو بقوله والله لا اكلك  
لا ثوب ايام ولو قال والله لا اكلك يوما ولا يومين سقطت اليمين بمضى السومين ولو قال والله  
لا اكلكم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غدا كان له ان يكله في الليالي كما نفا امان ثلثة ولو  
قال والله لا اكلكم فلانا اليوم وغدا وبعد غدا يكله في الليالي نفا من واحد بمنزلة قوله  
لا اكله ثلثة ايام فيدخل فيه الليالي ولو قال لا اكلك كل يوم من ايام هذه الجمعة وكله في الجمعة  
مرة حنت ولو قال والله لا اكلك في كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في كل يوم وترك  
كلامه في يوم من ايام الجمعة لا حنت وان يكله في كل يوم لا يلزمه الكفارة واحده  
**فصل في الفاظ اليمين بالفارسية** رجل قال سوكندي حورم كه ان كار كنم  
قال بعضهم لا يكون يمينا ولو قال سوكندي حورم كه ان كار كنم يكون يمينا لان هذا  
الكلام يذكر للحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي من دهرم ولو قال سوكندي حورده  
امر فهو اخبار ان كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال سوكندي حورم  
بطلاق كه ان كار كنم لا يكون يمينا لانه وعد وتخوف بخلاف اليمين بالله تعالى عند  
البعض فانه كون حقيقا ولو قال سوكندي حوري يكون يمينا بمنزلة قوله سوكندي  
حورم ولو قال سوكندي حورم ولو قال من رمن سوكندي است كه ان كار كنم فهو  
اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان زاد على هذا فقال رمن  
سوكندي است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفع التعرض للجلبا وغير ذلك  
لا يصدق قضا ولو قال مرا سوكندي خانه است كه ان كار كنم فهو اقرار باليمين بالطلاق

والله صم

ولو قال

ولو قال بالله العظيم كه مدر ك بر الله العظيم ليست كه ان كار كنم يكون يمينا  
كما لو قال بالله العظيم الا عظم وهذه الزيادة تكون للتاكيد فلا يصير فاصلا ولو قل  
مصحف خد اي ندست وي سواخته اكر كنم اين كار كنم لا يكون يمينا ولو قال ارجو  
من اراست واز الله الا الله من اراست واز شهد الله بر اراست اكر ان كار كنم في  
ايمان ثلثة ولو قال هرامدي كه خد اي دارم سو مدم اكر ان كار كنم يكون يمينا لا  
اياس من الله كفو وبحقيق الكفر بالشرطين ولو قال مسلمانى نكرده ام خد اي اكر  
كار كنم ففعل قال الفقيه ابو الليث ان اراد بذلك ان الذي فعل من العبادات لم يكن حقا  
كون يمينا والافلا ولو قال هرجه خد اي كفت روح است ان فعل كذا قبل هذا لا يكون  
يمينا وفعل يكون مساو هو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعربية وكذلك بالفارسية رجل قال  
والله كه ما فلان سخن بگويم يك روز و دو روز سهى اليمين بمضى ثلثة ايام ولو قال والله  
كه ما فلان سخن بگويم في يك روز و في دو روز فهو من واحد وينتهي بمضى السومين  
رجل قال بد رفتم خدا را كه فلان كار كنم يكون يمينا كذا لو قال نذرت ان لا افعل كذا ولو قال  
خد اي روا سا مرا بد رفتم كه فلان كار كنم لا يكون يمينا لان قوله سا مرا نذر قيم  
يكون يمينا فاذا اخلل من ذكر الله تعالى ومن الشرط ما لا يكون يمينا اصير فاصلا  
فلا يكون يمينا **فصل في عقد اليمين على فعل الغير** رجل قال لا خرا لله  
كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطبة ولا يمين المباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد  
مهما اذا لم يفعل المخاطبة ذلك وان نوى القابل الحلف بذلك يكون حالفا وكذلك لو قال  
ما لله لمعلن كذا ولو قال والله لمعلن ولم ينو شيئا فهو مخالف وان اراد الحلف  
فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لمعلن كذا وكذا فقال لا خرا لله  
فهو

نظام

سأني كرده ام بكاروان دادم  
اكر اين كار كنم ففعل  
سا مرا نذر قيم  
مدرجه صم



علي خمسة اوجه احدها ان ينوي المبتدي الحلف على نفسه والمحجب بقوله نعم بر  
الحلف على نفسه ففي هذا الوجه كل واحد منهما يكون حالفا اذا لم يفعل المحاط به  
حشا جميعا اما المبتدي فظاهر واما الاخر فلان قوله نعم يتضمن اعاده ما قبله  
فيصير كانه قال والله لا فعلن كذا فاذا لم يفعل حشا جميعا والوجه الثاني ان يريد  
استحلاف المحجب والمحجب بقوله نعم يريد الامن على نفسه وفي هذا الوجه يكون  
الحالف هو المحجب غير حتى لو فات الشرط بحث المحجب غير **والوجه الثالث** ان يريد  
المبتدي استحلاف المحجب والمحجب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون المير وفي  
هذا الوجه لا يكون احدهما حالفا والوجه الرابع ان لا يكون احدهما نية الامن وفي  
هذا الوجه يكون المبتدي هو الحالف ان لم يفعل المحاط به لك حث المبتدي لا غير  
ولو قال والله لا فعلن كذا فقال الاخر نعم وليس احدهما نية الامن كان الحالف هو المحجب  
في قوله تالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله تالله مثل قوله والله ولو قال الرجل  
اغيره اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف واحلف  
بالله لتفعلن كذا ولو قال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او يقبل عليك فالحالف  
في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدي ولا يمن على المحجب وان نوي جميعا ان يكون المحجب  
هو الحالف الا ان يكون المبتدي اراد الاستغفار بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك  
فلا يمن على المبتدي ايضا **رجل** قال اخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الاخر نعم  
فلا شيء على القائل وان نوي بها البمين ويكون على هذا استحلاف المحجب **رجل**  
قال كرامته ان فعلت كذا وكذا فقالت لم افعل فقال ان كنت فعلت انت فانت  
طالق ثلثا فعالت المراه ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به بين المراه

**والوجه الخامس** ان يريد  
المبتدي استحلاف المحجب  
بقوله نعم يريد الحلف وهذا  
الوجه يكون المحجب حالفا  
غيره

المسرة

المراه جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد  
منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرته طالق يا فقال واحد منهم بالفارسية  
ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امراه  
القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بمن **رجل** اخذ السلطان واراد يحلف  
فقال له قل يا يريد فقال الرجل يا يريد فقال السلطان كهرون منه ساي فقال  
الرجل كهرون ادينه ساي فلم يات الرجل يوم الجمعة قالوا لا تحت عليه لانه لما قال له قل  
يا يريد وسكت صار فاصلا فلا يصير يمينا بعد ذلك **رجل** قال على المشي الى بيت الله تعالى  
وكل ملوك لي حرو وكل امراه لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل اخر وعلى مثل ما  
جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله تعالى  
ولا يقع الطلاق والعناق لان احباب المشي على نفسه الى بيت الله تعالى صحيح ولا كذلك  
احباب الطلاق والعناق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق **فصل في عطف الشرط**  
**علي اليمن** رجل قال لجاره امراتي كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امراتي عندك  
البارحة فامر لي طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر انه كان عندك  
امراه اخري قال يصير من محي يطلق امراه الحالف وقال محمد بن سلمه لا يطلق وانما اختلفا  
لا حلفا الى يوسف ومحمد في الحاق الشرط باليمن المعقوده بعد السكوت قال يوسف  
يصح وبه اخذ نصير بن محي وهذا القول اقرب الى قول ابي حنيفة لان عند ابي حنيفة  
لان عند ابي حنيفة يصح الحاق الشرط الفاسد بالبيع التام وقال محمد بن سلمه لا يصح الحاق الشرط  
باليمن بعد السكوت وبه اخذ محمد بن سلمه وعليه الفتوي لان السكوت يمنع تعليق  
الجزء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط على

الحاق



بان كان فيه كحيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم  
**رجل** قال لا مرارة ان غسلت ثيابي فبعدك حر فامرت امرأة اخرى ان  
 تغسل فقال الرجل وان غسلت هي ايضا غسلت المأمورة لا يحل الزوج لانه لم يصح  
 العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشدد عليه **رجل** قال لا مرارة ان دخلت  
 هذه الدار فانت طالق وسكت سكنته ثم رآه هذه امرأة اخرى يعني ان دخلت  
 الناسه فانت طالق قال ابو يوسف يصح الشرط وابيها دخلت وقع الطلاق على الاول  
 مشدد على نفسه وكذا لو قال لا ولي انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال  
 وان دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى والثانية طلق وكذلك  
 لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه امرأة اخرى فدخلت الاولى  
 طلق الاولى والثانية وكذلك العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت  
 ثم قال وهذه الدار اخرى فدخلت الدار الاولى طلق ولا يصح عطف الثانية على الاولى كانه  
**فصل في حلف الظلمة وفما نوي الحالف غير ما ينوي المستحلف** رجل حلف رجلا  
 لحلف ونوي غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك يعتبر  
 فيه الحالف بخلاف الظاهر طالما كان الحالف او مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فان  
 كان الحالف مظلوما كانت اليمين فيه الحالف وان كان الحالف طالما يريد يمينه ابطا  
 حق الغير يعتبر فيه المستحلف وهو قول الحنفية ومحمد رحمهما الله رجل اخذ  
 فآخذوا امواله وحلفوه ان لا يخبر احدا بخبرهم فحلف فاستقبله غير وقال للغير علي  
 الطريق ذياب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه ابو جعفر ان نوي بالذبا  
 نفس للصوم حنت في يمينه وان لم سودك وانما نوي الكذب لرجع العبد لا حنت

في

هذا هو النص في هذا الباب  
 وفائدة الحالف

في يمينه لانه ما اخبر عن حالهم **سلطان** اخذ من رجل مالا ظملا فحلفه ان لا يخاصمه  
 في المال الذي اخذ منه قالوا الحيلة في ذلك ان يخاصم عنه غيره بغير امره وصاحب المال  
 يذهب معهم حتى يصل الى القاضي ثم يقول المظلوم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى نفهم  
 القاضي ان غيره لما ذا خاصمه وهو لا يخاصم نفسه في امره القاضي يرد المال عليه **رجل**  
 حلفه اعوان السلطان ان لا يعمل عملا غدا ما لم يات فلانا واخذ يمينه فاصبح الحالف  
 ولبس خفيه فدخل على ميت وحول راس الميت عن مكانه قبل ان يذهب قال محمد  
 ارجوان لا يكون حائثا ويمينه يكون على غير هذا العمل **رجل** حلفه السلطان  
 ان لا يشري الطعام للبيع فاشري الحالف طعاما لبيته ثم رآه فباعه لا حنت  
 في يمينه لانه ما اشري للبع **رجل** خرج مع الامير في سفر فحلفه الامير ان لا  
 يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا حنت في يمينه لم يقع على هذا  
 الرجوع **رجل** ساع يضرب الناس بالسعايات وفي اجبايات فحلف وقال اكرش  
 كشي را داب ارد در زمان كم فامرته طالق رن خوش داران كرد رابا  
 ارد درم ذكر الشيخ الامام نجم الايمة النقي في رحمه الله انه لا يطلق امراته قال  
 لان يمينه وقعت على النكح لان قوله اكرشي را نكره والمراد معرفة باضائه الطلاق  
 اليها فلا يدخل تحت النكح وهو نظير ما ذكر في الجامع **رجل** قال ان دخل دارك  
 فعدى هذه احد فامرتي حر فدخل هو بنفسه لا حنت في يمينه لانه معرفة فلا يدخل تحت  
 النكح قال مولانا رحمه الله وفي هذا الجواب نظر لان المرأة صارت معرفة في الجزا  
 وكونها معرفة في الجزا لا يمنع دخولها في النكح في موضع الشرط الا ترى ان الرجل  
 اذا قال لا مرارة ان دخل دارك هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلق وان صارت

هذا هو النص في هذا الباب  
 وفائدة الحالف

لا يمينه

الحق



معرفته في الجزاء وكذا لو قال لا مراتين له ان حلفت بطلاق واحد منك فصدق طالق  
لاحد منهما بعينه بحلف بطلاقها حيث في عيینه اما المعرفة في الشرط لا تدخل  
النكوه في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل داري هذه احدى صاير هو معرفة في الشرط <sup>المعرفة</sup>  
في الشرط لا تدخل تحت النكوه في الجزاء اذا قال الخالف اكرهت كسبي زارا  
كم وزن خویش زارا ان كرد ثم قال عني غير ما صدق فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يصدق في القضا لان قوله صح كيش عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضا  
في ظاهر الرواية وعلى قول انحصاف فيه التخصيص صحيح وحسن هذه المسائل تأتي بعد  
هذان شاء الله تعالى **السلطان** اذا قال لرجل مال فلان امير يردك يومئذ فانك تحلف  
بالطلاق ليس عندك مال فلان تحلف وكان عند الخالف اموال بعثتها امراه فلان لا مير  
اليه والذي جاء بالمال زعم ان المال مال امراه فلان ومحوز ان يكون مثل ذلك الاموال  
لتلك المراه ثم زعمت امراه الامير ان المال كان مال زوجها لا يطلق امراه الخالف حتى  
يقول الخالف بذلك ونقض القاضي ذلك بالبداهة بعد دعوي صحيحه فيصير الخالف حائشا  
**رجل** جلبت عشرين شاه من لدالي لدوا دخل جملة الغنم في بلد غير انه اظهر عشرة  
في حانوته فحلفه امير الخطيرة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلفه في  
ما جاء الا بعشرة اي في السوق وما ترك شيئا في الخارج اي خارج السوق لا تحت عيینه  
انه نوى ما احتمله لفظه لكن لا يصدق قضا **رجل** اراد ان يحلف غيره ليس له  
ان يحلفه بالطلاق والعناق والایمان المغلظه ومن المشايخ من يخص كل واحد به  
افتي بعض المشايخ سمرقند صيانة لاموال الناس وحقوقهم ومشائخنا لم يجوزوا فان  
الحج المستفتى ينبغي للفتي ان يفوض الامر الي رأي القاضي **رجل** اكره امراته على

ان

ان يحب مهرها فوهبت ثم انكر والهبة فاراد الزوج ان يحلفها قال بعضهم لها ان  
تحلف لان الزوج يدعي عليها هبة جازية وهي تنكر ذلك فحلف والمختار الفتوى ما  
قاله الفقيه ابو الليث ان المراه تقول للمحاكم سله يدعي علي الهبة عن اختيار او اكره  
فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المراه بالله ما وهبت بغير اكراه وكفى  
صادقه في عينها والى هذا اشار في الجبل ومن هذا الجواب يعرف الجواب جنس  
هذه المسائل اذا ادعي علي انسان مالا وبه رهن عند صاحب المال فاراد صاحب المال ان ياحد  
المال منه بغير رهن ولو ادعي المطلوب الرهن وتقر بالمال رعا لا يمكن اثبات الرهن  
فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضي سله يدعي علي مالا به رهن او ليس به رهن فيان  
قال ليس به رهن حسد يحلف **السلطان** اذا كان يطلب رجلا لياخذ بتهمة فلخدر خلا  
اخر واراد ان يحلفه بالله لا يعلم احد من عرمانه ولا من اقربائه لياخذ منهم شيئا وهو يعلم  
لا يسعه ان يحلف لان المير الكاذبه لا يتباح عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف ويذكر اسم  
ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان ونوي غيره **رجل** مات وعليه دين ووارثه  
يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث ان اباك قد قضى دسه لا ينبغي لهذا الا ان يحلف  
عند القاضي ان لا يعلم بان له دين على ابيه لان شهادتهما عندك لا تثبت قضا الدس **رجل**  
مات وخلف وارثا ودينا علي رجل فخاصم الوارث الغريم في الدس فحلف الغريم  
انه ليس للمدعي عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوا ان يكون  
حائشا وان علم بموت المورث الصحيح انه تحت في عيینه لانه اذا علم بريدان  
يحلف ليس له عليه شيء لا بطريق الاصاله ولا بطريق الوارثه وهو كاذب في ذلك **رجل**  
قال لغيره كم اكلت من ثمرتي فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من ثمره عشرة

لا يعلم يسعه ان يحلف وارثا



لا يكون حاشا وكاذبا ولو كانت بمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل لا حل  
بكم اشترت هذا العبد فقال بما يده وقد كان اشتراه مما سلكه لو كان كاذبا  
ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع اذا  
حلف ان لا يشترى هذا الثوب بعشرة فاشتراه باثني عشر حلت بمسه لانه  
اشتراه بعشرة ونراه **رجل** هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار انه لا يدري  
ان هو واراد ان لا يدري في اي مكان هو من داره لا تحت في عهده لانه صادق  
فيما قال **رجل** كان على سطح مع جماعه فاراد ان يذهب فيمنعوه ووضع رجله على  
ناحية من السطح وقال ان ات الليلة او اكلت هاهنا فامرأة طالق واراد به موضع  
رجله فنام واكمل في غير ذلك الموضع من السطح لا يطلق امرأته ديانا وتطلق قضا السلطان  
اذا حلف انه لا يعلم امر كذا فحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك لانه نسي وقت اليقين قالوا ان  
ان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما وقت اليمين **رجل** حلف بطلاق انه ليس في منزله الليلة  
مرقة وقد كان في منزله مرقة قالوا ان كانت المرقه قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا  
مرقة لا تحت في عهده وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا تحت  
ايضا لانه لا يراد باليمين هذه المرقه وان كانت بحال ياكلها البعض دون البعض  
في عهده **رجل** قال لا بد ان سرفت من داري شيئا فامك طالق فسرق من داره  
اجرة أولبنة او نحو ذلك قال يوسف ان كان الاب يحل بذلك المقدار عن ابنه تحت  
في عهده والا فلا واجاب نعم اولا انه تحت في عهده فلما بلغه جواب يحيى يوسف  
استحسن قوله **رجل** قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق فاذا هو في بيته سراج  
قالوا ينظر ان كان حلف لا حل ان بعض حبرائه طلبوا منه النار للاصطلا والنجار لا

رجل

في عهده لان عهده عند ذلك لا تقع على السراج وان كان حلف لا حل انهم طلبوا منه النار  
ليست وقد وابه النار تحت في عهده وان لم يكن يمينه سبب ولم ينوشها لا تحت في  
عهده لان السراج لا يسمى نار مطلقا **رجل** زرع ارض امرأته فطنا ثم قال لا حل  
بروي حرام كرا على اس رمس بخانه وي در ايد ثمران امرأته رفعت من كل القطن  
على راسها لتذهب الى الحلاج ودخلت البيت القطن على راسها ثم خرجت تحت الحالف  
**فصل في المن بالصوم والصدقة ونحو ذلك** رجل قال ان فعلت كذا فالف درهم  
ما لي صدقة لم فعل وليس الا مائة درهم تغلوا فيه قال الفقيه ابو الليث لا يلزمه الصدقة  
الا ما كان عنده وهكذا روي عن محمد وان كان عنده عروضا وخادم ساوي فاسمع  
ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا عليه  
مكن اوجب على نفسه الف حجه يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجه **رجل** قال هزار درهم  
لزمان من درویشان داده وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فيه قالوا  
يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا او عتاقا لا يقع شيء **رجل** قال ان كفله كماله ما  
او نفس فله على ان اتصدق بفلس ثم كفله بمال او نفس يلزمه التصدق بفلس واذا اراد  
الرجل ان لا يكفل لاحد سعى ان يقول ان كفلت فله على ان اتصدق بفلس فاذا طلبوا  
منه الكفاله يقول اني حلفت ان لا اكفل ولو اضطر الى كفاله يكفل ويصدق بفلس  
**رجل** قال ما لي صدقة على فقرا مكنه ان فعلت كذا تحت وتصدق على فقرا بلخ او بلد  
اخرى جاز وبحر عن النذر كالموجب عليه صوم او صلاة مئة فقضى صلح **رجل**  
قال ان نجوت من هذا الغم الذي انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم حبر اقتصد  
بغير الخبز او بمن اخبر بحرية **رجل** قال ان زوجتي فالف درهم من مالي صدقة لكل

ما به



مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الالف جملته الي مسكين واحد جاز **رجل** قال ان  
 ربي من مرضى هذا دحت شاه فبره يلزمه شي الا ان نقول ان ربي فله على ان اذبح  
 شاه **رجل** قال ان انجرت براس مالي وهي الف درهم فرفني الله فيها ربحا اخرج حاجا  
 لله تعالى فاجروا لفضل له كثير شي قالوا بعدوا النذر لا يلزمه شي **رجل** قال ان فعلت كذا  
 فعلي صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم  
 يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه التتابع الا ان ينوي التتابع **رجل** قال ان  
 فعلت كذا فله على ان اضيف جماعه في سي فحنث لا يلزمه شي ولو قال الله علي ان اطعم كذا  
 وكذا يلزمه ذلك **رجل** قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة  
 ولو قال ان فعلت كذا فله علي حج او قال الله علي صوم سنة فحنث واختلف فيها فقها البلد  
 قال بعضهم يخرج عن العهد بكفاره اليمين وقال بعضهم لا يخرج فانه ياخذ بقول من  
 هو افقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالنذر حتى يخرج عن العهد في فوههم **رجل** قال  
 ان فعلت كذا فله علي صوم الا الايام التي امرض فيها وكان به عله وقال غيب به هذه  
 اعله صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي امرض فيها **رجل** قال الله علي المشي الى بيت  
 الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شي وفي الاستحسان  
 يلزمه حجه او عمره وهو بالخيار في رواية الاصل ان شارك واهراق دما وان شامشي  
 ولو قال علي المشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الأقصى لا يلزمه شي ولو  
 قال علي المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه شي في قول الى جنبه رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه حجه او عمرة وهو علي هذا الخلاف اذا قال المشي  
 الي الحجر الاسود ولو قال علي المشي الى بيت الله تعالى ينوي مسجد بيت المقدس ومسجدا  
 او الحرم

اخر لا يلزمه شي ولو قال علي حرام ان فعلت كذا فحنث يلزمه حجه او عمرة في قولهم  
 ولو قال انا الحرم او انا محرم او اهدي او امشي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا ففحو  
 علي وجوه ثلاثة ان نوي الاجاب او لم نؤشيا يلزمه ما ذكر وان نوي العدة لا يلزمه  
 شي ولو قال علي الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة او علي ان اقر القر  
 ان فعلت كذا لا يلزمه شي ولو قال علي المشي الى القروان فعلت كذا يلزمه ذلك في قول  
 محمد رحمه الله ولو قال علي عشر حج في هذه السنة قال محمد يلزمه عشر حج في عشر  
**فصل في كفارة** كفارة اليمين ما نض الله تعالى في كتابه من عليه كفارة اليمين اذا عطي  
 بواخلقا من كفارة اليمين قالوا لا يحزبه عن القيمة لكن ينظر ان كان حاله ممكن الاستقا  
 به في نصف مدة الجدة لا يجوز واعلم انه يتفق بالحد يد ستة اشهر وبعد الثوب اربعة  
 اشهر اكثر مدة الحد يد يجوز ولا يعتبر القيمة لانه منصوص عليه كذا ذكر الفقيه ابو جعفر  
 رحمه الله اذا اعتق عبدا مرضيا يرحى ويحاف عليه جارا وان كان لا يرحى لا يجوز له حيا  
**رجل** مات وعليه صلاوة شهر او نحو ذلك ولم يترك مالا فاستقرض ورشته فقير  
 خطه وتصدقوا على مسكين ثمان المسكين تصدق بذلك على بعض ورشته ثم دفع  
 الوارث الى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير خطه  
 جاز ولا يعتبر عدد المساكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا  
 الفطر سوا **رجل** مات وعليه صلوات فانه يعطي لكل صلاة نصف صاع لا صوم اليوم  
 عبادة واحد بمنزلة صلاة واحد ولو ادي عن ست صلوات احد عشر منا الى مسكين  
 ومنا الى مسكين اخر او ادي اثني عشر منا الى اربعة وعشرين مسكينا اختلفوا فيه  
 قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا ادي الى مسكين منا ومنا الى مسكين يجوز

من الخط



فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يود الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمن وفي كفارة الصلاة اذا اد الكمل الي مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمن يعتبر العدد الا ان في كفارة الصلاة تعتبر القدر حتى لو ادي الى مسكين واحد <sup>او</sup> اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة <sup>ايضا</sup> كافي صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا يعطى في كفارة اليمن اياه وان علا او ولد وان سفل <sup>كذا</sup> الصدقة المندورة ولو اعطى في كفارة اليمن لكل مسكين ثلاثة ادرع من الكرايس لم يجوز ذلك بالمسكين مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله انه يجوز <sup>السراويل</sup> لانه يجوز الصلاة فيه وعن ابي يوسف رحمه الله المعتبر في الكسوة ما يسترك اكثر البدن فان اعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما وروى ابن سماعه عن محمد <sup>لها</sup> رحمه الله انه يجوز في كفارة اليمن ولو قول الى حنيفة رحمه الله ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانه فلبس من غزها سراويل حثت في يمينه اذا اعطى في كفارة اليمن عشرة مساكين كل مسكين مائة درهم استغنوا ثم افقر واكثر اعاد عليهم مائة درهم عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صاروا احرارا لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما ادي الى لو ادي الى مكاتب مائة درهم في الرق ثم كوتب ثانيا ثم اعطاه مائة لا يجوز ذلك رجل اعطى كفارة يمينه امراته وهي امة لغيره ومولاها فقتر لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بحل لاداء كفارته فلا يجوز كالوا اعطى اياه او امه وهما مملوكان لفقير لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه ومن له دار وخادم يجوز صرف الزكاة اليه اذا حثت الرجل وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم وان حث

وهو موسر ثم اعسر اجزاه الصوم يعتبر في الكفارة حاله عند الاداء اذا صام العسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم الحائث اذا اختار التكفير بالاعتناق يجوز فيها من الرق ما يجوز في كفارة الطعام وان اختار الكسوة فقد بينا واختار الاطعام فهو على نوعين طعام تمليك وطعام اباحه فطعام التمليك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من الحنطة او دقيق او سويق او صاعا من شعير كافي صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مائة درهم ان اعاد عليهم مائة درهم وان لم يعد مستقبل الطعام لانه لا بد من مراعاة عدد المساكين ومقدار الوظيفه ووظيفه كل مسكين نصف صاع وكذا الرجل اذا اوجي ان يطعم عنه عشرة مساكين كفارة يمينه فغدى الوصي عشرة مساكين فمات المسكين قبل ان يعشيم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصي **جل** اعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة اصوع لم يحز لانه اخل بعدد المساكين الا اذا اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام <sup>معوم</sup> عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكينا حنطه ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية ولو اطعم خمسة مساكين وكسي خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تمليك جاز ويكون الاغلى منها بركة عن الارخص ان كان اعلى عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك الا انه ينوي ان يكون الاغلى بركة عن الارخص وان كان الطعام طعام اباحه ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اعلى لا يجوز لان في الكسوة تمليك وليس في الاباحة تمليك فاذا كان الطعام ارخص جاز ان جعل الكسوة بركة عن الطعام خلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام اباحه اكلتان مشبعتان غدا وعشا او غدا وعشا او غدا وعشا وسجورا والمسقط ان يكون غدا وعشا حيزا وادام وان اعطاهم غدا وعشا خبز او غير اد ارجع عندنا واعتبر فيه الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة ارغفة عن



يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز وروي في كذا عن ابي حنيفة فان كان واحدا من  
العشرة شبعان اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال  
بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم وفيهم من جاز في كل يوم  
ان يطعم مسكينا اخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم ولا يجوز لمن  
يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة ان يملك بدله فوق الكفارة والكفارة منزلة يسكنه وثبات  
يلبسها تستر عورته وقوت يومه ومن الناس من يقول قوت شهر وعن ابي يوسف  
اذا كان له فضل على السكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم لكن بشرط ان يكون الفضل قدر  
يصير به غنيا وان كان له عتد وهو محتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على  
الاعتاق ومن ملك مالا وعليه دين مثل ذلك وجب عليه الكفارة ففرض دينه بذلك المالا حاله  
التكفير بالصوم وان صار قبل قضاء الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم  
لا يجوز وفي الكتاب اشارة الى القولين ولو كان له ما غاب او دين على رجل وليس به ما  
يكفر عنه جاز له الصوم قالوا هذا اذا لم يكن المالك الغائب فان كان عبدا حورا في الكفا  
ولا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق **رجل** مات وعليه كفارة من او قتل سقط  
عنه اما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط ايضا وقال بعضهم لا تسقط لانها حق المراه  
رجل حلف ان لا يفعل كذا فأنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم فالواشي عليه الا  
ان سكر **فصل** في ما يتوقف كالطلاق والعتاق وغير ذلك **رجل** قال  
لامرأة الغير اذا دخلت ادار فانت طالق فجاز الزوج ثم دخلت طلقته لان المهر صرف  
ملك الزوج مباشرة فيتوقف من الفضولي على اجازته ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق  
عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد ذلك لا جاز له طلقته كذا ذكر في الجامع وفي

في مبحث الفضولي

اذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج اجزت الطلاق على فحو جاز ولو قال اجزت هذا  
اليمن على لفته اليمن ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد الاجازة امرأه فاحلت  
امري يدي واخترت نفسي والزوج حاضر فجاز او كان غائبا قبله فجاز صار الامر  
في مجلس عليها بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق  
الاختيار السابق لان اختيارها نفسها مما لا يتوقف فلا ينفذ بالاجازة ولو قال احلت  
امري يدي وطلقت نفسي فقال الزوج اجزت يقع للحال واحد رجعيه وبصير الامر يدي  
حتى لو طلقت نفسها في مجلس عليها يقع عليها نظيفة اخرى وهي بآية حكم التفويض ولو  
فضوليا قال امرأة الغير حلت امرئ ببيدك فاخترت نفسها فبلغ الزوج فجاز الزوج  
جميع ذلك لا يقع الطلاق وبصير الامر يديها وفي المستق لوقال امرأة الغير اختاري يعني  
الطلاق فلخترت نفسها او قال لها امرئ ببيدك فلخترت نفسها او قال لها انت طالق  
فقال شئت فقال الزوج قد اجزت ذلك فهي طالق لان قوله اجزت اجازة للامر من جميعا ولو  
قال الزوج اجزت قول الفضولي امرئ ببيدك وقوله اختاري يلزمه الطلاق الا ان يختار  
نفسها بعد الاجازة **رجل** قال ان دخل محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد  
ان عبد الله اشهد واعلي ذلك ثم دخل الدار يلزمه الطلاق **رجل** حلف مملوكه بالطلاق  
كل مملوك مملوكه اليك اوصدقه كل ما تملكه اليك اوصدقه ان سألته البيع او شكاه وكنت  
في كتاب والمملوك حاضر يسمع ويفهم ما يقول المولي فلما فرغ المولي عن ذلك قال المملوك  
لمن حضرا شهوا علي بذلك ثم سألته البيع او شكاه منه حنت ولزمه كل ذلك **رجل** حلف  
رجلا على طلاق عتاق وهدى وصدقه ومشي الى الله وقال الخالف لرجل اخر عليك هذا  
فقال نعم يلزمه المشي والصدقه ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة

لا بالاختيار

هذا الدار فامره محمد بن عبد الله



من قال الله علي ان اعتق عبدك او اطلق امراتي فلا يجبر علي الطلاق والعناق ولكن  
 ينبغي له ان يعتق وان قال الخائف رجل اخر هذه الاما لا زمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق  
 الطلاق والعناق ايضا **رجل** قال اخر هل دخلت دار فلان امس فقال نعم ولم يكن خل  
 فقال له السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف ولو قال دخلت دار فلان امس  
 فقال له وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا فهو ايضا حالف وهذا جواب لكلام السائل  
 وكذا لو قال له فعبدك حر ان كنت دخلتها فقال له فان عبدك حر اذا لم يكن فيه من قبل هذا  
 جواب لما سأل عنه وبه حلفه وان كان نوكي بعائنا ولو قال اقسم واقسم بالله او حلف  
 او حلف بالله لتفعلن كذا قال نعم قال هو علي القابل الاول ولا يكون علي قال نعم شي وان نوكي  
**رجل** قال امرأة زيد طالق عليه المشي الي بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم فقد حلف  
 بجميع ذلك لانه تصديق ولو قال زيد اجزت او رخصت ثم اشتراه لا يعتق لانه اجاز من البايع  
 العبد من زيد فهو حر فقال زيد اجزت او رخصت ثم اشتراه لا يعتق لانه اجاز من البايع  
 ومن البايع لا يعتق العبد بعد البيع ولو قال اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم  
 ثم اشتراه عتق لانه لما قال نعم صار كانه قال ان اشتريته فهو حر فيعتق اذا اشتراه **رجل**  
 قال لغيره امرأتك طالق الويقض حتى فقال الغريم نعم ولم يرد جوابه فقال الطالق قل  
 نعم فقال نعم واراد جوابه قال لم يكون الغريم حالف لان الكلام واحد والمير باخذ في كلام  
 اخر او بطول ذلك فلا ينقطع ويكون موصولا **فصل في التوقيت** التوقيت مره يكون  
 بالفاظ التوقيت ومره يكون بالتحديد بالوقت والفاظ التوقيت مادام وما دمت  
 وما لم والي وحتى وقبل **رجل** قال ان فعلت كذا مادمت بخارا فامرأة طالق فخرج  
 بخارا ثم عاد وفعل ذلك لا تحت في عينة لان عينة كانت موقته الي غايه فلا يبقى بعد

بقوله لا اى ليس عبدك حر لا يعتق  
 عبده وشيئك نوسعه ههنا  
 رجل قال لعبد عليك عهد الله ان  
 لم تفعل كذا فعلى نعم ولا شئ  
 على القابل وان نوكي  
 لا يكون حالف ولقد قال اجزت  
 فكل على او الرمت نفسي ذلك ان  
 دخلت الدار كان زما ولو قال  
 امرأه ويد طالق فقال زيد اجزت

الغايه

الغايه وكذا لو قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكو ففهي طالق فقارق الكوفة ثم عا  
 اليها وتزوج لا يطلق لانه تزوج بعد انتها اليمين ولو حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارا  
 فقارق ثم عاد وشرب قال المسح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان قارق بخارا  
 نفسه لا غير ثم عاد وشرب لا تحت لان نوكي لا يشرب مادام بخارا وطنا له فان نوكي ذلك  
 ثم قارق بخارا ثم عاد وشرب حنثا بقاء وطنه **رجل** قال لا يوبى ان تزوجت امرأة  
 حين في طالق فتزوج امرأة في حياتها طلقت فان تزوج اخرى في حياتها لا تطلق  
 لان كلمه ان لا توجب التكرار ولو قال كل امرأة اتزوج مادتها حبر او قال يا فارسيه  
 هوركي له حرام ما اسان ربه اي يطلق كل امرأة يتزوج في حياتها لان كلمه كل توجب  
 النساء فان مات احد ابويه فتزوج امرأه تكلموا فيه وعن محمد النعمان تطلق وتسقط اليمين  
 بموت احدهما وبه اخذ العقبيه ابو الليث لان شرط الحنث التزوج في حياتها ولم يوجد  
 ولو قال كل امرأة والله اكبر مادام ابواك حسن فكلها بعد مامات احدهما لا تحت لانا  
 ولو قال كل امرأة اتزوجها حتى تموتنا فتزوج امرأة بعد مامات احدهما طلقت لان شرط  
 الحنث ههنا التزوج قبل موتها **رجل** حلف ان لا يصطاد مادام فلان في هذه البلده  
 وفلان امير هذه البلده فخرج الامير الي بلدة اخرى لامر ثم اصطاد الخائف قبل عود  
 الي تلك البلده او بعد عوده لا تحت لانها اليمين خرج الامير **رجل** قال لا منه ان  
 وطيتك مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتحو من تلك الحجرة ووطيها في حجرة اخرى  
 او تحول عن تلك الحجرة ولم يطاها حتى عاد الي تلك الحجرة ووطيها فيها لا يعتق لان اليمين  
 انتهت بالتحول عن تلك الحجرة ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان فيها فخرج فلان  
 باهله ثم عاد ودخل الحالف لا تحت وكذا لو قال لامرأته ان دخل دار فلان مادام فلان



تلك الدار فانت طالق فتقول فلان من تلك الدار زمانا مر عاد ودخلت تلك الدار تحت  
وفي النوازل رجل قال لغيره والله لا اكل ما دمت في هذه الدار فاليمن ما دام ساكنا فيها  
ولا يبطل اليمن بالانتقال سطر به السكني لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ساكنة في هذه  
الدار وما بقي في الدار من قصب او تديكون ساكنا في قول الى خيفه وعلى قول صاحبه لا  
يكون ساكنا والفتوى على قولهما والمسألة ما في بعده في موضعه هذا اذا كان فلان من  
ينسب اليه الدار السكني فان لم يكن بان كان فلان في عياله غيره او كان ابنا كبيرا سكن مع  
ابيه او كانت امراته تسكن في سر وجها فخرجت بنفسها وبقيت اقمتها في تلك الدار  
لا تبقى ساكنة وهذا اذا كانت اليمن بالعريسة فان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم  
ان لا يعود لا يبقى ساكنا بقاء الامتعه على كل حال **رجل** حلف ان لا ياكل من هذا الطعام ما  
دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لغيره لم ياكل من الخالف ما بقي تحت لان شرط الحنك في كل  
حال بقا اكل في ملك فلان ولم يوجد **رجل** حلف ان لا ينام على الفراش ما دام في الغربة فتزوج  
امراة في بلد ونام على الفراش قال ابو بكر البجلي ان تزوج على عزم ان يطلقها او يذهب بها  
فهو في الغربة وان لم يكن من عزمه ذلك فليس بغريب **رجل** حلف ان لا يعمل عملا ما  
مات فلانا فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاه او  
طهارة او اكل او نحو ذلك **رجل** قال ان اكلت من خبز والدي بالمرأه تزوج فكل امرأه تزوج  
فهو طالق فاكل من خبز والده شيئا قبل ان يتزوج فاطمه ثم تزوج فاطمه طلقته علق  
بكل من يكاح فاطمه طلاق كل امرأه مردج فاذا اكل بصير فاطمه كل امرأه تزوجها  
فهو طالق فيدخل في اليمن فاطمه وغيرها ولو قال كل جاربه اشترى بها ما لم اشتر فلا  
سمي جاربه فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها او ماتت فاشترى جاربه اخرى في الغيبة

تعتق

تعتق لوجود الشرط حال بقا اليمن وفي الموت لا يعتق قول الى خيفه ويجوز عند  
فوات المحلوف عليه يبطل اليمن مديون قال لصلح بينه والله لا قضين دينك الي يوم  
الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس خنت في يمينه لا نه جعل يوم الخميس غايه  
لا تدخل تحت المضروب له الغايه اذا لم يكن غايه اخراج ولو قال لا قضين دينك  
الي خمسة ايام لا تحت ما لم تقرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمن خمسة ايام  
ويدون اليوم الخامس يكون خمسة ايام نصا ركانه قال قضين دينك قبل مضى خمسة  
ايام وكذا لو حلف ان لا يكلم فلانا الى عشرة ايام كان اليوم العاشر داخل في اليمن  
وكذا لو قال لغيره لا جيئك الى عشرة ايام دخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان تزوج  
امراة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان السنة  
داخله في اليمن وكذا لو اجر داره الى خمس سنين بدخل السنة الخامسة في الاجاره ولو قال  
اكر من امساك زن خواهر كانت اليمن على بقية السنة الى انسلاخ دي كجه كالوقا لاصون  
هذه السنة كان عليه ان يصوم ببقية السنة التي هو فيها **رجل** قال كل عبد اشترته فهو حر  
الي سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة ولو قال كل عبد اشترته الي  
سنة فهو حر فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل الدعوى كما  
السنة غايه لليمن **رجل** قال ان رزقني الله امرأه موافقة قبل وقوع الشئ فعلى ان  
اصوم كل خميس ان اراد به وقوع الشئ لا نفس الوقوع فهو على وقت وقوع الشئ وكذا  
اذا لم يكن له نية وودت وقوع الشئ هو اول الشهر الذي يقال له بالفارسية اذر  
وان اراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج  
ما يحاج الناس الي كسبه وان طار في الهواء ولم يستن علي الارض او استبان علي

بعد الشرافة ذكر السنة بعد  
العتق ولا يعتق قبل السنة كالوقا  
لامرأته ان تطلق السنة عندنا يقع  
الطلاق بعد السنة

فاطمة



الحشيش او على راس الجدران فذلك لا يعتبر والمراد الموافقة هي العفيفة الراضية  
بما سفق عليها زوجها مادله نفسها اذا اراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمثل هذه  
قبل وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلزمه الوفا بما التزم ولو قال بالفارسية يا فلا  
سحق كثر ثم يبرق يومين يابدونوك الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع فوق الثلج  
في بلد اخر فتكلم الخالف بحث لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي فيه الخالف  
حتى لو كان الخالف في بلد يقع فيه الثلج يتبادلان ولو حلف لا يكفر فلانا الى الصيف  
او الى الشتاء او الى الخريف او الى الربيع ان كان الخالف من بلد لهم حساب يعرفون  
الصيف والشتاء بالحساب يصرف اليمن الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلف الناس  
في معرفه هذه الاوقات قال محمد بن الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والرياح ما ينكسر  
فيه البرد على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر  
على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار واوراق والشتاء ما يكون على  
الاشجار ثمار واوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار وبقي الاوراق والرياح ما يخرج اوراق  
ولا يخرج الثمار وهذا اقرب الى قول الى الضبط والاحاطة وقل ما حلف باختلاف البلدان الا  
انه مقدم في البعض وناخر في البعض ولو حلف لا يدخل فلانا الى النيرور فهو نيرور المسلمين  
لا على نيرور المجوس ولو حلف لا نفعل كذا الى قدوم الحاج والحصاد والدياس ولم ينوشيا  
فهو على اول الحصاد والدياس على اول حاج بقدر ما وجد ينتهي به اليمن لان اليمن ينتهي  
باول جزء من الغايه ولو حلف بقصر دين فلان اذا صلى الاولي ولم ينوشيا فانه  
اليمن لان الصلاة الاولي صلاة الظهر فصارك انه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان  
وقت الظهر الى اخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الخالف عاميا لا يعرف اختلاف العلماء

فيمنه

فمينه بصرف الى الليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد اليمن لان ليلة  
القدر عند العامة ليلة السابع والعشرين من رمضان وان كان الخالف فقيها فعند  
جميعهم رحمه الله ان كانت ممينه في النصف من رمضان لا يفعل بشرط الحنث ما لم يمس كل  
رمضان من السنة الثانية لا لما عند ليلة القدر سقودم وتاخر فحسب يكون ليلة القدر  
في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الثاني من  
رمضان فلا ينتهي اليمن بيقين حتى يمضي كل رمضان من السنة السابعة وهو المختار للفقهاء  
**رجل** قال غيره لا اخرج من البلد حتى اريك نفسي فاراه نفسه في مكان بعد فان عرف  
فلان لا حنث الخالف وكذا لو رآه من فوق حائط وقال فلان لا حنث وان كان لا يصل اليه  
فلان لانه قد رآه **رجل** قال لمراته ان وضعت جنبك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر  
ضربها في تلك الليلة ونامت جالسه ولم يضع جنبها لا حنث الخالف لا ينعلم تضع جنبها **رجل**  
حلف ما مر حتى يقرأ كذا وكذا فنام جالسا من غير قصد لا حنث لان هذا مما لا يمكن الا حذر  
فيكون مستثنى عن اليمن **رجل** قال لا اخرج ان مت فلم اضربك فكل مملوك لي جوفات الحنث  
ولم يضرب لم يعتق ما يملكه لانه حنث بعد الموت **رجل** حلف لا يدخل هذه الدار حتى  
فلان فدخل معا لم حنث الخالف وكذا لو حلف لا يشتري امة حتى يشتري عبدا كان  
عبدا وامة في عهده واحده لا حنث وكذا لو قال لا املكك حتى تكلف فوقع كلاهما معا وكذا لو حلف  
لا يصلي حتى يصلي فلان فافتتح الصلاة معه معا وركع وسجد لم حنث في قوله الى يوسف وكذلك  
جميع الافعال وقال محمد بن حنث في جميع ذلك ولو قال ان كلمتك الا ان تكلفي وكذلك ولو قال  
ان ابتدأتك بكلام فعبدي حر فالتقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معا لا حنث  
وكذا لو قال ان كلمتك قبل ان تكلفي فوقع كلاهما معا لا حنث في قولها **رجل** قال لا يخرج من  
من هذه الدار حتى اطم الدار هو فيها فامرته طالق وليس الدار رجل يخرج لا حنث في قوله الى خيفه ربه ربه لا حنث

في



اعطيك مالك حتى يقضى علي قاض فوكل وكيله فخاصمه الي القاضي فقصي علي وكيل الحالف  
فهو قضا علي الحالف ولا تحت بعد ذلك **رجل** قال لغريم والله لا افارقك حتى استوفي منك  
حق ثرائه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل ان يفارق ولم يقبض دينه حتى فارق  
قال محمد علي قول من لا يجعله حائناً اذا وهب الدين منه قبل الفارقة ومثل المديون بمفارقة  
تحت وهو قول ابي حنيفة لانه فارقة وليس له عليه شئ فمعناه ينبغي ان لا تحت لان المديون  
حين باع العبد منه بدينه ملك ما في ماله فلا تحت الحالف وعلي قول من جعله حائناً في الهبة  
وهو قول ابي يوسف يكون حائناً هذا اذا فارقة قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقة حتى ما  
العبد عند البايع بمفارقة تحت ولو باعه المديون عبداً غير ذلك الدين بمفارقة الحالف بعد  
ما قبض العبد ثرائه بولي العبد استحققه ولم يحز المبيع لا تحت الحالف لان المديون ملك ما في ماله  
بعد البيع لان ثمن المستحق ملوك ملكا فاسد فلا تحت الحالف ولو باعه المديون علي الهبة  
فيه وقبضه الحالف ثم فارقة تحت ولو كان الدين علي امرأة فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه  
منها فزوجها الحالف علي ما كان له من الدين عليهما فهو استيفاء لما عليهما من الدين ولو باع المديون  
مما عليه عبداً او امة فاذا هو مديون ومكاتب او ولد او كان المديون وامر الولد غير المديون ثم  
فارقة الطالب بعد ما قبضه لا تحت الحالف ولو وهب الطالب لالف من الغريم فقبضها منه او حال  
الطالب بجلاله عليه مال ماله علي مديونه او حال المطلوب الطالب علي رجل وابرا الطالب المطلوب  
الا ولا تحت الحالف في هذا كله **مدون** قال لرب الدين والله لا قضين مالك اليوم فاعطاه  
ولم يقبل ان وضعه حيث لو اراد ان ياخذ ثناله يده لا تحت والمغصوب منه اذا حلف  
لا يقبض المغصوب من الغاصب فحجابه الغاصب وقال سلمة اليك فقال المغصوب منه لا اقبل  
لا تحت ويبر الغاصب من ضمان الرد كالحلف الرجل ان لا يودي زكاة ماله فمري علي العاشر  
اليه

فأخذ

فأخذ العاشر زكاة ماله لا تحت الحالف وسقط الزكاة **مدون** قال لرب الدين ان لم  
اقضك مالك غدا فعبدك حر فغاب رب الدين قالوا يدفع الدين الي القاضي فاذا دفع  
لا تحت ويراعى الدين لان القاضي نصب ناظر المسلمين فيقبل القاضي نظر الحالف وذكر  
الناظر ان القاضي نصب وكيله عن الغائب في دفع المال الي الوكيل وقال بعضهم اذا غاب  
الطالب لا تحت الحالف وان لم يدفع الي القاضي ولا الي الوكيل وفي بعض الروايات تحت  
الحالف والدفع الي القاضي ليس شئ والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك  
قاض تحت الحالف **رجل** حلف ان لا يدخل ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله يقبضه  
فقضى الوكيل بعد الامن ذكر في المتن انه لا تحت في يمينه قال رضي الله عنه وينبغي ان  
تحت في يمينه كالموكل وكيله بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل تحت الحالف  
ولو لم يقبض وكيله ولكن احال رب الدين عليه رجلا له علي الجمل دين فلما لم يقبض  
له من الغريم لا تحت الحالف ولو اخذ الحالف من مديونه رهنا ماله من فحل الدين في  
يديه لا تحت **رجل** حلف ان لا يوحى عن ولان ماله عليه شهر افسكت عن النقص  
حتى مضى شهره لا تحت وهو كالحلف الشفيع ان لا يسلم الشفيع فلم يخاصم حتى  
بطلت شفيعته لا تحت وكذا الواجد داره كل شهر لم حلف ان لا يواجر هذه الدار فتركتها  
عند المستاجر شهره لا تحت وان كان يتقاضى اخر كل شهر باجرة ما مضى وان ساله  
اجر شهر لم يسكنه المستاجر تحت لانه اذا طلت الاجر واعطاه بصير اجرا وكذا الواحد  
الرجل ثوب امراته وذهب الي الصباغ وامره ان يصبغ فانتهت امراته في ذلك فقال  
الرجل ان صبغته فانت طالق ثم صبغه الصباغ لا تحت لانه لم يامر بالصباغ بعد الامن  
ان يصبغ **رجل** حلف ان لا يقبض دينه من غريمه اليوم فقبض من وكيله تحت

ياخذ

فاعطاه المستاجر



وان قبضه من متبرع لا يثبت ولو قبض من كفيل خنت اذا كانت الكفالة مأمورة  
 ولو حال الطالب بعد الممن رجل ليس له على المكيل دين فقبض المحتال له خنت الحالف  
 لان المحتال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم  
 خنت وان قبض المبيع غدا لا خنت لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو اشترى منه  
 شيئا بعد الممن في يومه شرا فاسدا وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر خنت وان  
 كانت قيمته اقل من الدين لا خنت لانه لم يقبض جميع حقه وكل ما للتعميم وان استهلك شيئا  
 من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا خنت الحالف لانه يجب عليه مثله لا قيمته  
 فلا يصير قضا صا بدينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر خنت لانه  
 صار قابضا بطريق القصاصه لكن بشرط ان يغصبه او لا ثم يسهه لكان استهلكه ولم  
 يغصبه بان احرقه او ما اشبهه ذلك لا خنت الحالف لان شرط الخنت القبض فاذا غصب  
 وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا بدينه بذلك اما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجب  
 للقبض حقيقة فلا يصير قابضا بدينه كرجل من رجلين من مشترك فغصب احدهما من  
 ثوبا واستهلكه كان لشريكه ان يرجع عليه حصته من الدين وان احرقه من غير غصب  
 يرجع عليه شريكه بشئ **رجل** له على رجل ثمن مبيع وقال ان اخذت ثمن ذلك الشئ  
 فامراني طالق فاخذ مكانه حنطه وقع الطلاق لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض كاخذ  
 الثمن وهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه ان يرجع عليه حصته **مدون** حلف  
 ليجمعن في قضا ما عليه لفلان فانه سيع من متاع ما كان للقاتل شئ عليه اذا رفع الامر  
 الى القاضي **رجل** حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فمعه حبة او يحفظه  
 فهو غير مفارق له وكذا لو احواله بهما سرا واسطوانه من اساطين المسجد لا يكون

ولو حظ الطالب بعض حقه  
 وقبض البعض اليوم لا يثبت

حلف ان لا يفارق شريكه ففارق  
 شريكه لا خنت **رجل** م

مفارقا

مفارقا وكذا لو قعد احدهما داخل المسجد والاخر خارج المسجد والباب بينهما مفتوح  
 بحيث يراه وان توارى عنه محايط المسجد والاخر خارج المسجد فقد فارقته وكذا لو كان  
 بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح بيد الحالف اذا دخل بيتا واغلق عليه وقعد على الباب  
 فمعه الم يفارقه وان كان المحبوس هو الحالف والمخلى عنه هو المحلوف عليه هو الذي اغلق  
 الباب واخذ المفتاح فقد خنت الحالف اذا كان الحالف هو الذي فارقته **مدون** قال لرب  
 الدين اذ المراد دفع اليك حقه قبل الجمعة فعدي حر فأت الذي الدين قبل الجمعة لا خنت  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصيه يرضى به وان لم  
 يدع حتى مضى يوم الجمعة خنت **رجل** لزم مديونه لحلف المزمع لبايتنه غدا فأتاه  
 الموضع الذي لزم فيه لا يبر حتى يأتي منزله الذي تحول اليه ولو قال لغريمه والله افارقك  
 حتى يعطيني حتى اليوم ونوي ان لا يترك لزمه حتى يعطيني حقه فمضى اليوم ولم يفارق ولم  
 يعط حقه لا خنت فان فارقته بعد مضى اليوم خنت ولو قال والله افارقك اليوم حتى يعطيني  
 حتى اليوم وهو ينوي ان لا يترك لزمه فمضى اليوم ثم فارقته لا خنت ولو قال لغريمه والله  
 افارقك حتى اخذ مالي عليك ففرضه الغريم لا خنت ولو كان قد قال لا تفارقني حتى خنت ولو قال  
 لا اخذ مالي عليك الا ضربه وله عليه عشرة دراهم فجعل يزن درهما ويعطيه بعد ان يكون  
 في وزنها لا خنت وان اخذ في عمل اخر في ذلك المجلس فهو حائث ولو قال ان قبضت مالي  
 على فلان شيئا دون شئ فهو المساكين يعني ماله على فلان تسعة فوهبها لرجل ثم قبض **الدرهم**  
 الباقي فانه لما قبض التسعة خنت ووجب عليه التصديق بها فاذا وهبها ضمن مثلها ويلزمه  
 التصديق بالدرهم الباقي ايضا اذا قبض ولو قال والله لا اتركك حرج من هذه الدراهم فوطئ  
 فعاد قدر تركك لم يبر الى ان حرج فانه خنت اذا قال تركتك ولو قال لغريمه ان لم يتركك حتى

فان كان الزم في منزله حلف لما يبر عنده حتى لا يطالبه في ذلك منزله  
 فان الحالف المنزلة الذي كان فيه الطالب فله حرج في ذلك منزله

فقبض منه م



بقضيت حتى فامراته طالق فامتنع عن الملازمة قبل فضا الدين حنت وكذا لو قال  
ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى يشفع لي فلان او حتى يسكني او حتى يصيح فامتنع  
عن الضرب قبل ذلك كان حائطا وكذا لو قال حتى ينزل او حتى تستغيث ولو قال ان لم اضرب  
بالسياط حتى تموت او لم نقل بالسياط فهو على البالغة في الضرب ولو قال ان لم اضرب  
بالسيف ضربه حتى تموت او حتى اقتلك فهو على القتل ولو قال ان لم اخبر فلا تأمنا صنعت  
حتى يضربك فامراته طالق فلخبره بر في ممينه وان لم يضربه وكذا لو قال ان لم اضربك  
حتى يضربني او ان لم اركب حتى يغدني او ان لم تاتي بي حتى اعديك اذا ذكر فعملين كلاهما  
معاً من واحد والاول بملا متعلق بالبر بوجودها ولو قال ان لم اركب اليوم حتى تغدني  
عندك فاما لم تغد عندك لم تغد عندك في يوم اخر من غير ان اتاه بر في ممينه **فصل**  
في الفعلين رجل قال لغيره اذا فعلت كذا فلم افعل كذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذا لم <sup>تفعل</sup>  
ما قال على اثر فعل المحلوف عليه حنت في ممينه ولو قال ان فعلت كذا لم افعل كذا فهو <sup>علي</sup>  
الابد وقال ابو يوسف هو على الفور ايضا **رجل** قال لعبد ان قمت ولم اضربك فشرط  
البر الضرب قبل القيام ان قام قبل ان يضربه حنت ولو قال ان قمت ان لم اضربك فقام ولم  
يضربه لا حنت حتى يموت احدهما ولو قال ان قمت فلم اضربك فهذا على فور القيام  
امراة قالت لزوجها ان لم يحرم جارتك علي نفسك فمكنتك من نفسي فما لي صدقه فمكنتك  
قبل التحريم قال محمد لا حنت حتى يموت الرجل او الجارية قبل التحريم وهو على الابد **رجل**  
قال ان رأت فلانا فلم اضربه فراه من قدر ميل او اكثر قال محمد لا حنت لانه لم يره **رجل**  
قال لغيره ان تقبلك فلم اسلم عليك ينبغي ان يكون السلام ساعة يلقاه فان لم يفعل  
وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرفني ينبغي ان يكون مع الفعل فان نوي غيبه ذلك

لا بد من

لا بد من في القضا وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم افعل كذا سعي ان يفعل مع الدار  
وعن ابي يوسف اذا قال لجاريته ان لم تحسني الليل حتى احامك من من فانت حرة فجاءته من  
ساعتها فجاء معها مرتين في موضعين لا يعق وقال محمد اذا قال لجارسته ان لم تاتي بي الليلة  
حتى اغشاك فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم يغشها لا حنت وذلك في الضرب وغيره وهو  
نظير ما ذكر في الزادات اذا ذكر فعملين احدهما منه والاخر من غيره وبينهما كلمة حتى واخرهما  
لا يصلح غاية للاول ولا يصلح جزالة لا بشرط البر وجود الثاني **رجل** قال لغيره ان بعثت  
فلما تاتي فبعدي حرقعت اليه فانه لم بعث اليه ثانيا فلم ياته حنت وبطل المين بالبر حتى  
حنت مرة فحذو بطل المين وكذا لو قال ان بعثت الي فلما تاتي ولو قال اتييني فلما ارك او  
قال ان زررتي فلما ارك فهو على الابد **رجل** قال لامرأته ان لم يطلق نفسي فبعدي حرقا  
او يوف هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو  
قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فبعدي الاخر هذا حرق هو اذن له في البيع وهو على الابد **رجل**  
لغيره ان دخلت دارك فلم اجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فبعدي  
فهو على ان يزوج قبل الدخول وان قال فلم اتزوج فهذا على ان تزوج حين يدخل ولو قال لم  
اتزوج فهو على الابد بعد الدخول **رجل** قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابعدي  
حرق تزوج غير فلانة حنت ولو قال ان لم اسس السما غدا فامراته طالق طلقت غدا في  
قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يطلق الساعة **رجل** افطر يوما لم قال والله لا صوم  
هذا اليوم لم حنت في قوله الى حنيفة وزفر وحنت في قوله الى يوسف **رجل** حلف لئلا يس فلانا  
في اول شهر رمضان فانه لتمام خمسة عشر يوما لا حنت فان كان الشهر تسعة وعشرين يوما  
قال محمد ان اتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر وسعي ان لا حنت وان اتاه بعد الزوال

ان م



من هذا اليوم حنت **رجل** حلف لزورن فلا ناعدا وليعودنه فاني بابه فلم ياذن له فخرج  
ولم يصل اليه لا حنت وان اتى بابه ولم يستاذن حنت في عيونه حتى يصنع في ذلك اليوم ما صنع  
الزائر والعائدين الاستيذان **رجل** حلف لا يذهب الي فلان فذهب يريد لم يذكره فخرج  
فهو حانت والذهاب والخروج سوا ولو حلف لا ياتي فلان فأتى فلان فله او جانيه لقيه  
او لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فاني منزله لا حنت حتى يلقاه **رجل** قال الاخران رايه فلا ناعدا فاعلم انك  
فبعدى حرره او ما راه الى جنب الرجل الذي قاله لا حنت في قول الى حنيفه ومحمد بن يعقوب  
عنده انه ليس هذا موضع الاعلام وقال ابو يوسف حنت ولو قال ان رايه فلا ناعدا **رجل**  
حرر والسا له كالحال لا يعنى لانه جنبه قبل ان يراه وعن محمد في بعض الروايات انه حنت  
قال ان لم ادخل الليله المدينه ولم الق فلا ناعدا فمراته طلق فدخل المدينه ولم يصادف فلان فاني  
ولم يلقه الى ان أصبح فالو ان كان عالما وقت المدينه غاب عن منزله حنت ولا فلا وهو ما  
لو قال ان لم اكل هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل غروب الشمس لا حنت في قول الى حنيفه رحمه  
**باب من الامان** اكثر مسائل الامان في هذا الباب والمسائل على نوعين احدهما ما يكون  
الشرط من العقود والثاني ما يكون من الاعمال والعقود انواع ثلثه منها ما يتعلق بحقوق  
وقع له العقد لا بالعاقده كالنكاح والطلاق والعناق والكتابه والخلع والصدقه ومنها ما  
حقوقه بالعاقده اذا كان العاقده اهلا به يتعلق بحقوق به كالبيع والشرا والاجارة والقسمه  
ونحوها والفصل بينهما ان كل ما جاز ان يثبت الحكم للعاقده لا يثبت منه الى غيره فهو  
القسمه والى ومن العقود ما لا حقوق له اصله كالا عارة والابراء والقضا والافتضا  
فذكر كل جنس في فصل على حدة **رجل** حلف ان لا يتزوج فزوجه ابوه لا حنت ولو لم يكن  
ولكن وكل وكيله بالنكاح ففعل الوكيل حنت الحالف لان النكاح عقد يتعلق بحقوقه وقع

الحكم للعاقده لا يثبت ان يثبت الحكم للعاقده لا يثبت ان يثبت الحكم للعاقده لا يثبت

فصل في التزوج  
فحين

له العقد فكان العاقد سفيرا محض لا يستغني عن اضافة العقد الى موكله فكان  
فعله كفعل الحالف اذا كان الحالف من اهل المباشرة والمجنون ليس من اهل المباشرة  
فلا يكون فعله كفعل الحالف بخلاف الوكيل وكذا لو كان التوكيل قبل  
اليمين فزوجه الوكيل بعد اليمين حنت الحالف لان الوكاله غير لازمه فكان للدوام  
حكم الابتداء ولو زوج الحالف فتزويج فان كان عقد القضي قبل اليمين فجاز الحالف  
بعد اليمين بالقول والفعل لا حنت الحالف لان عدا الاجارة تستند النفاذ الى حاله  
العقد فيصير الحالف متزوجا قبل اليمين فلا حنت فان كان عقد القضي بعد اليمين لا  
حنت مالم يحضر فاذا اجاز ان اجاز بالقول حنت هو المختار وعند البعض لا حنت وهو  
رواية عن محمد رحمه وعنه انه لا حنت بنكاح الوكيل ايضا وان اجاز بالفعل كسوق  
مهر او ما اشبه ذلك روي بن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا حنت وعليه اكثر  
المشايع منهم الشيخ الامام شمس الايمه السرخسي والشيخ الامام الزاهد اسمعيل  
البحاري وقال بعضهم حنت والفتوي على قول الاكثر ولو زوج القضي نكاحا  
فاسدا بعد اليمين واجاز الحالف بالقول والفعل لا حنت ولا ينحل اليمين حتى لو تزوج  
بعد ذلك نكاحا جازا حنت في عيونه لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا  
لا حنت فلا حنت بالاجارة بطريق الاولي وكذا لو وكل الحالف بالنكاح فتزوج  
الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا حنت الموكل **رجل** قال لامرأة لا تحل لي نكاحها  
ان تزوجت فبعدى حررت زوجها حنت في عيونه لان عيونه ينصرف الى ما ينصو  
فيها وهو النكاح الفاسد وكذا لو حلف على امرأة الغير ومدخلته ليتزوجها  
المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في عيونه لان عيونه ينصرف الى صورة العقد  
عبد حلف ان لا يتزوج فزوجه مولاة امرأة وهو كاره لذلك لا حنت لان لفظة  
النكاح وجدت من المولي لا من العبد والعبد لم يرض بحكمه والرضي ليس بشرط

رجل

ع



فلا تحت في يمينه ولو حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة فاكره على النكاح فتزوج تحت  
 في يمينه لان الحالف اني بلفظة النكاح الا انه لم يرض بحكمه والرضي ليس شرط في  
 لصحة النكاح فيحت في يمينه ولو حلف الرجل ان لا يتزوج عبده فزوجه غيره  
 فاجاز المولي بالقول تحت ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد  
 في احدي الروايتين لا تحت بالتوكيل ولا بالاجارة وعلى قول ابني يوسف تحت  
 فيهما وروي الحسن عن ابني حنيفة رحمة الله عليهما انه تحت بالتوكيل من الصغيرة  
 خاصة ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الكبيرة لا تحت الاب الا ان يباشر العقد  
 بنفسه ولو حلف ان لا يتزوج ابنة اخيه او ابنة عمه فوكلت المرأة وكيلها بالنكاح  
 فزوجه الوكيل ثم قبض الحالف مهرها وطالب الزوج بذلك صح النكاح ولا  
 تحت الحالف وان حلفت امرأة ان لا يتزوج فوكلت وكيلها بالنكاح ففعل  
 الوكيل تحت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف ان لا يتزوج  
 من اهل هذه الدار اهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم او قال لا اتزوج من بنات  
 فلان وليس لفلان بنات ثم ولدت بنت فتزوجها الحالف لا تحت في يمينه  
 رجل حلف ان لا يتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم تكن ولدت  
 قبل اليمين تحت الحالف في يمينه اذا حلف ان لا يتزوج بالكوفة ثم اراد ان يتزوج  
 ذكر الخفاف في الحبل قال يוכל الرجل وكيلة والمرأة وكيلها ثم يخرج الوكيلان  
 من الكوفة وبعد قدان النكاح خارج الكوفة فلا تحت لان المعتبر مكان العقد  
 ومكان العقد مكان العاقد رجل حلف ان لا يتزوج امرأة الا على اربعة  
 دراهم فتزوج امرأة على اربعة واكمل القاضي عشرة لا تحت الحالف وكذا  
 لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا تحت رجل حلف ان لا يتزوج من نساء  
 البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة تحت الحالف

ابنه الكبير اوم

وليس للدارم

الحالف

في قول ابني حنيفة رحمه الله تعالى وان وطئت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذه  
 الولادة وقال ابو يوسف لا تحت وهو على الوطن رجل حلف ان لا يتزوج امرأة  
 كان لها زوج قبله فطلق امراته تطليقة باينة ثم تزوجها قال محمد رحمه  
 الله لا تحت في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها ولو حلف ان لا يتزوج امرأة  
 بالكوفة فتزوج بالكوفة امرأة هي بالبصرة زوجها منه فزوجي غيرها  
 فاجازت هي في البصرة تحت الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه  
 لا مكان الاجارة وزمانها ولو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة تحت  
 في يمينه وعن محمد رحمه الله في روايته لا تحت والمرأة في النكاح لا تتناول  
 الصغيرة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوي امرأة بعينها  
 بدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وان نوي كوفية او بصرية لا يدين  
 اصلا وكذا لو نوي امرأة عودا او امرأة كان ابوها يعمل كذا ولو نوي عربية  
 او حبشية دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي جنسا دون جنس والطلا  
 بمنزلة النكاح فيما ذكرنا اذا حلف ان لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل  
 تحت وكذا لو قال لها انت طالق ان شئت فشئت او قال لها اختاري  
 فاختارت او قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت او الى منها بعد  
 اليمين فمضت مدة الايلا عندنا تحت في يمينه وقال زفر رحمه الله لا  
 تحت ولو كان الحالف غنيا ففرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول  
 زفر رحمه الله لا تحت في يمينه وعن ابني يوسف روايتان ولو حلف الحالف  
 فطلق امراته لا تحت ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت او قال لعبدك اعنتك  
 نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق فطلقت نفسها او اعنتك العبد  
 نفسه تحت الحالف وعن محمد رحمه الله انه لا تحت ثم رجع ولو قال

طلقتها فزوجي او قال لها  
 فاجاز بالقول تحت وكذا لو

اذا شئت او قال



لها ان طالق ان شئت او قال لعبد انت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق  
 فشت المرأة طلاقا وشا العبد عتقه وقع الطلاق والعاق ولا تحت في يمينه  
 وهو كما لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق قد حلت الدار  
 يقع الطلاق ولا تحت الحالف رجل حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة لجنينة  
 او مطلقة ثلثا او من لا تحل له نكاحا فالبر في ذلك ان يطلقها بلسانه وان  
 كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المثاركة **وحمل** المسائل التي  
 تحت الحالف فيها بالباشرة والتوكيل ثمانية عشر النكاح والطلاق  
 والعاق بحال وبغير مال والكابة والايديع والاستيداع والاعارة والاستعار  
 والهبة والصدقة والقراض والاستقراض والضرب في العبد والحياطة والدخ  
 والبناء والقضاء والافتضاء رجل حلف ان لا يصالح فلانا من حق يدعيه فوكل  
 الحالف رجلا فصالح الوكيل تحت عند محمد لانه لا عهد في الصلح وعن ابي  
 يوسف فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد تحت الحالف بصلح الوكيل ولو  
 حلف لاحصام فلانا فوكل بخصومته وكلا لا تحت ولو حلف لا يقضي فلانا دينه  
 وامره فغيره فقصاه تحت وكذا لو حلف لا يقبض من فلان شيئا فوكل  
 بفعل الوكيل تحت ولو حلف لا يهب فلانا هبة فوهد ولم يقبل او قبل  
 ولم يقبض تحت عندنا خلافا لفر وكذا لو وهب هبة غير مقسومة  
 تحت عندنا وكذا الواعى او محله او بعث بها اليه مع رقيقه او امر غيره حتى  
 وهب تحت الحالف ولا تحت بالصدقة في يمين الهبة ولو حلف لا يهب  
 فاعا ولا تحت ولو حلف ان لا يصدق ولا يقرض فلانا فصدق او اقرض  
 ولم يقبل فلان تحت في يمينه وعن ابي يوسف رحمه الله في القرض لان  
 تحت اذا لم يقبل فقال في القرض اذا قال اقرضني فلان فلم اقبل او قال

ما يطل

يقضي

ولم

ولم اقبل صدق وفي الهبة لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله كما لا يصدق في  
 الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه تحت  
 في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبدا فلان فوهبه غيره بغير امره فجاز الحالف  
 تحت في يمينه كما تحت اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب فلانا فوهبه  
 علي عوض تحت في يمينه رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال  
 فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق العبد  
 لان الهبة هبة قبل القبول رجل حلف ان لا يكاتب عبدا فكاتبه غيره بغير امره فجاز  
 الحالف تحت في يمينه كما تحت بالتوكيل رجل حلف ان لا يعتق عبدا فادى العبد  
 مكاتبته فعتق فان كانت الكاتبة بعد اليمين تحت الحالف وان كان قبل اليمين لا تحت  
 ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفعته لا تحت في يمينه  
 وان وكل وكلا بالتسليم تحت في يمينه وكذا لو حلف لا ياذن لغيره في التجارة  
 فواه يبيع ويشترى فسكت لا تحت وكذا البكر اذا حلفت ان لا ياذن في تزويجها  
 فسكت عند الاستبصار لا تحت رجل حلف ليضرب عبدا فامر غيره بضربه بر  
 الحالف ولو حلف على حر ليضربه فامر غيره بضربه لا يبر الا اذا كان الحالف  
 سلطانا او قاضيا لان في العبد صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب وفي الحر  
 لا يصح لانه لم يحل له ضربه فلا يملك التفويض الى غيره رجل حلف ليخيطن هذا  
 الثوب او ليدنين هذه الدار فامر غيره بذلك ففعل تحت الحالف سوا كان الحالف  
 بحسن ذلك او لا بحسن فان نوى ان يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء وبما اذا حلف  
 لا يطلق فامر غيره وقال نويت ان لا اطلق بنفسى لا دين في القضاء هو الصحيح  
 ولو حلف الاب ان لا يضرب ولده الصغير فامر غيره بضربه ينفى ان تحت الحالف  
 لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التفويض الى غيره ويكون بمنزلة القاض



والسلطان ولو حلف لا يحد دلامته ثوبا فامر غيره فاشترى مالا لمولي حث رجل  
 حلف ان لا يعير ثوبه من فلان فبعث فلان الى الحالف ويكلا واستعاره فاعان  
 الحالف حث لان الوكيل بالاستعارة مستعير محض محتاج الى الاضافة الى الموكل  
 فكان منزلة الوكيل بالاستعارة رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئا فاردته  
 فلان على ابنته لا يثبت لانه لم يستعير الا عارة لا يتم الا بالتسليم ولم يوجد رجل  
 حلف ان لا يات من فلان على شيء فاري فلان د رهما وقال انظر اليه ولم يفارقه لا  
 يثبت لانه لم يات منه ولو دفع اليه دابته وقال مسكها حتى اصلي حث في يمينه لانه  
 ايتنه رجل قال لا حيد وهو شريكه ان شاركك فحلال اليه على حرام من المال والمرأة  
 ثم بدلهما ان يشتركا قالوا ان كان للحالف بن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى  
 ابنته مضاربة وتعمل ابنته شيئا يسير من الرمح وباذن الابن ان يعمل فيه برأيه  
 ثم ان الابن شارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن بشرط له الاب من الرمح  
 والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يثبت الاب لانه لم يشارك المحلوف  
 عليه فان كان المضارب حلف ان لا يشارك المحلوف عليه والمسئلة عما لها يثبت  
 المضارب ولو كان مكان الابن اجنبيا فاحواب كذلك رجل حلف ان لا يشارك فلانا  
 ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا لصناعة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه  
 المال الرجل الذي حلف رب المال ان لا يشارك الحالف لانه صار شريكا للمحلوف  
 عليه لان البضع لاحقه في الرمح فكان العامل شريكا لرب المال اما المضارب فله حق  
 في الرمح فكان المحلوف عليه شريكا للمضارب فان الموضع حلف ان لا يشارك احدا  
 فدفع المال شريكه لا يثبت في يمينه رجل حلف ان لا يعمل مع فلان شيئا في قصارة  
 وخوصا فعمل مع شريك فلان حث ولو عمل مع عبده الماذون لا يثبت لان كل  
 واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الحالف عاملا مع المحلوف

عليه

عليه حكما فيحتم اما العبد الماذون لا يرجع بالعهد على المولي فلا يصير الحالف شريكا  
 لمولاه ولو حلف ان لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا عن البلدة وعقد عقدا  
 الشركة ثم دخلا البلدة لا يثبت وعملان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد  
 الشركة في البلدة لا يثبت وان نوي ان لا يعمل بشركة فلان حث وان دفع احدهما  
 الى صاحبه مضاربة فهذا الاول يسو الا ان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف  
 ان لا يشارك فلانا فاحرجا درهم واشتركا حث في يمينه قبل خلو المال  
 رجل حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بماله ابنه الصغير لا يثبت في يمينه لانه  
 ليس شريكا للمحلوف عليه انما الشريك هو الابن رجل حلف رجلا ان يطيعه في  
 كل ما امره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع المرأة لا يثبت لانه لا يبرأ بهذا اليمين ذلك  
 ولو حلف ان لا يخدم فلانا فخاط فلان قيصا باجر لا يكون حائشا لان الحياطة  
 باجر لا تعد خدمة وان خاط بغير اجر قالوا تخاف ان يكون حائشا قال  
 رضي عنه الله وينبغي ان لا يثبت لان حياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة وحل  
 حلف ان لا يعمل يوم الجمعة وعند كراس بريد ان يجعله قيصا فحمله الى الخياط  
 يوم الجمعة وامره ان يخط له ثوبا لا يكون حائشا لان يمينه هذا يقع على ما عمله  
 في سائر الايام رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارا فامراته طالق فحرب  
 حايط بينه وبين جاره فبنى الحايط وقصده به عمارا كان حائشا في يمينه لان  
 شرط الحث العمار في هذا البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستعير من فلان  
 شيئا فاستعار منه حايطا يضع عليه جذوعا كان حائشا وان استعير من غيره او حل  
 عليه فاضافة لا يكون حائشا رجل حلف ان لا يعمل فلانا في شيء فدفع اليه مالا مضاربة  
 لا يكون حائشا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه رجل قال والله والله  
 لا اشارك فلانا ثم انهما ورتا دارا او عبدا لا يكون حائشا لانه لم يشارك وانما لونه

مجامع

هذا المدح



ذلك بغير اختياره رجلان ورثا مالا اورثا فقال احدهما والله ما بيني وبين فلان  
شركة في شيء كان حاشا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لانه  
يكون حاشا رجل حلف ان لا يكسوا فلانا فاعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لانه  
يكون حاشا ولو حلف ان لا يكسوا فلانا فاعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لانه  
حاشا الا ان ينوي ان يعطيه بيده رجل حلف ان لا يستدين مني لا يحنث في النكاح ويحنث  
بالفرض والسلم ولو حلف ان لا يكون من اكرة فلان وهو من اكرته او حلف ان لا يكون  
مزارع فلان وارصه في يده بالمراعاة وفلان غيب لا يمكنه نقض ما بينهما من ساعته  
يصير حاشا في عينه لوجود شرط الحنث وهو كونه من اكرة فلان ولو خرج في فور  
يمينه الى رب الارض جازح المصير فقام للخروج اليه فادام مشتغلا بالخروج من  
طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون حاشا وان اشتغل بعمل اخر يصير حاشا وهو كما لو حلف لا  
يسكن هذه الدار فقام للخروج فادام في طلب المفتاح لا يكون حاشا ولو اشتغل بعمل  
اخر حنث ولو منعه انسان عن الخروج الى رب الارض لا يحنث في عينه وكذا لو كان صاحب  
صاحب الارض في المصير فمنعه انسان عن طلب صاحب الارض لا يحنث ولو ان المزارع  
حلف وقال ان لم اترك المزارعة بيني وبين فلان فمنعه انسان عن الخروج الى رب  
الارض حنث في عينه لان شرط الحنث في هذا عدم ترك المزارعة والعهد حصل  
بدون الاختيار وهو كما لو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فقيده  
ومنعه عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لامرته وهي في منزل والدها ان لم تحضري  
الليلة منزلي فانت طالق فنهى والد عن الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله يحنث في عينه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا  
حنث كما لو حلف ان لا يسكن فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج  
او قيده ولم يقدر على الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا

حنث

حنث في القيد الصحيح انه لا يحنث بهما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله سوي  
بين ما اذا حلف لا يسكن هذه الدار وبين ما اذا قال ان لم اخرج من هذه الدار  
وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المسكتين والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
فرق وقال في قوله ان لم اخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا يسكن اذا  
منعه مانع من الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لان في قوله لا يسكن  
شروط الحنث السكني والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم  
اخرج شرط الحنث عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار رجل قال  
لامرته ان لم تكفليني مال فانت طالق فقالت اشهدوا اني كلفت فلان  
بماله عن زوجي قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما الضمان  
باقط واليمين باقية وقال ابو يوسف رحمه الله الضمان جائز واليمين مفتية  
لان عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما شرط صحة الضمان اجازة  
المكفول له في المجلس فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فتبقى اليمين ويغلق  
قول ابي يوسف ذلك ليس بشرط فلا تبقى اليمين رجل قال ان كلفت لرجل  
بعد ليه او بنصف عدليه فامرته كذا ثم كفله عشرة دراهم عطر  
ففيه لا يحنث في عينه لان في الايمان يعتبر اللفظ فلا يحنث كما لو حلف  
ان لا يهب لفلان درهما فوهبه دينارا لا يحنث رجل حلف ان لا يعمل فلان  
وهو خزان فاشترى من صاحب الدكان آلات الحف وخرق ثوبا من  
المحلو فليس عليه لا يحنث في عينه رجل له مستغلات في ايدي الناس بالملة  
فقال زن ازوي بطلاق اكر بشروني ان علمه خا نهارا علمه زهد  
فاخذت المرأة الغلاب من الناس فانفقت بعضها واعطت بعضها الزوج  
لا يحنث في عينه لانه حلف على العقد ولم يعقد وكذا لو تركها في ايديهم



واستوفي علة كل مدة عند انقضاءها رجل قال اكروي بيسر وكيلى فلان كند  
بالدخداي فلان كند فامرته كذا اما اكر كوي بر ما يدس كند فنصب  
الموكل وكيلا اخر وجعل غيره لدخداي ثم امر الحالف ان يعمل له عملا ففعل  
فحث الحالف لانه عقد اليمين على ان لا يكون وكيلا ومن عمل لغيره بامر  
يكون وكيلا فيكون حاشا الا اذا حلف ان لا يكون وكيلا له في الاشياء التي  
كان وكيلا قبل ذلك <sup>فصل الممنوع على الترك</sup> رجل اجرد اذ سنة ثم قال للمستاجر والله لا اتوكل  
في داري ثم قال له اخرج من داري يصير بارا رجل حلف ان لا يدع فلانا  
يدخل هذه الدار وان كانت الدار للحالف لم ينع بالقول ولم ينع به بالفعل  
حتى دخل حث في يمينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بقدر  
ما يطيق وان لم يكن الدار للحالف لم ينع بالقول والفعل حتى دخل لا  
يكون حاشا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يدع فلانا بمكر على هذه  
القطرة فنع به بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل رجل قال  
لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامرته كذا فان كان الابن  
بالغا لا يقدر على منعه بالفعل لم ينع بالقول يكون بارا فان كان  
الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعا رجل عاتبت  
امرته في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها ابدافان  
كدا وفي عزمه لا يترك شربها ابدا لا يكون حاشا وان كان لا يشرب  
في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات لا ان  
يشرب على الدوام فلا يبراد باليمين ذلك وانما يبراد باليمين الترك من حيث  
العزم رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتي  
اخذها فامرته كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصوم

شهر

شهر اكاملا لا يكون حاشا وجعلوا هذه المسئلة في المسئلة معروفة رجل  
حلف لتقضي حق فلان عا جلا تقضي فيما دون الشهر بر في يمينه رجل لازم  
عزمه قال والله لا ادعك تذهب حتى تقطيني حتى ثم نام فذهب الغريم  
لا تحت اذا انتبه وابتعه حتى اعطاه حقه وان انتبه ولم يبعه وتركه الان  
يصير حاشا رجل قال لغريمه والله لا ادع ما لي عليك اليوم فقدمه الى القاضي  
وحلفه فحلف بر في يمينه وكذا اذا اقر بحبسه بر في يمينه وان لم يحبسه يلازم  
الى الليل وان كان الدين موجلا لم يحل يقول له اعطيني ما لي فاذا قال لك يصير  
بارا ولو قال والله لا ادعك تخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا تحت  
وان راه تخرج فتركه حث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا تحت  
ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف  
لا تحت فان علم ولم ينع به حث ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرته  
طالق فشرط الحث ان يدخل فلان بامرته رجل قال لامرته ان تركت هذا  
الصبي تخرج من هذه الدار فانت طالق ففرب منها او قامت فصل فخرج  
الصبي لا تحت في يمينه رجل قال لغيره والله لا ارافقك فان كان معه  
في محل او كان كرتيهما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان  
كرتيهما مختلفا فليس مرافقا والله اعلم

### فصل في الاخذ والرقه والغصب

رجل حلف ان لا ياخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه حراب مروى فيه ثوب  
هروى دية المحلوف عليه ولم يعلم به الحالف تحت في يمينه قضا لوجود  
الاخذ وكذا لو حلف ان لا ياخذ من فلان درهما فاخذ منه فلوسا في  
كيس جعل فيه المحلوف عليه درهما ولم يعلم بذلك الحالف تحت في



يمينة ولو قبض الخالف منه فسر دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا تحت اصلا لان  
 الدراهم قد جعلت في الفلوس عادة ويؤخذ معه فكان اخذ الفلوس اخذ  
 الدراهم اما الدراهم لا تكون في الدقيق عادة ولا توجد فيه فلم يكن اخذ الدقيق  
 اخذ الدراهم وكذا لو اخذ ثوبا فيه درهم ضرورة ولم يعلم به الخالف  
 لا تحت كما في الدقيق وان علم الخالف بذلك تحت في هذه المسائل لا نه لما  
 علم فقد اخذه ولو حلف ان لا ياخذ من فلان درهما هبة لا تحت في  
 جميع ذلك علم بالدراهم ولم يعلم لان شرط الحث الاخذ بحصة الهبة والدافع لم  
 يصب منه الدراهم فلا تحت ولو حلف ان لا ياخذ منه درهما وديعة فاخذ  
 درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة ولو حلف ان لا يشرب ماء  
 فلان والخالف كان مجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع  
 في ذلك الحانوت فاستقى اجر المحلوف عليه بذلك الكوز ماء من النهد  
 بوضعه في الحانوت لئلا فلما اصبح الخالف دعا بالكون فشرب الماء قالوا  
 ان كان الخالف اشترى الكوز ووضع في الحانوت ليستقي له الاجير يد لك الكوز  
 ما يرجي ان لا يكون حاشا لانه يصير شاربا ما بنفسه رجل اخذ من مال  
 والده شيئا فغصب الاب وقال ان كنت تترت من مالي غير ما اخذت  
 فعلى كذا فمات الاب وورث منه الابن لا تحت الخالف لانه لو كان  
 حاشا يكون حاشا بعد الموت رجل قال لولد له واسد لا اكل مالكما فمات  
 فوث الخالف منهما مالا لا تحت لانه اكل مال نفسه ولو قال من مالكما  
 بعد موتكما كان حاشا فكان يمينة على اكل مالهما بطريق الارث امرأة  
 قالت لوالدها صحتها بعت منك كل شيء لي درهم فقبلت ثم ماتت المرأة  
 فحلف الاب ان ابنته لم تترك مالا قال ابو بكر البجلي رحمه الله يبيعها باطل

قصد

من

في

فان

فان سلمت جميع ما كان لها اليها بحيث لم يبق في يدها شيء لا تحت الاب  
 والا يكون حاشا رجل دفر ماله في منزله ثم طلبه فلم يجد فحلف انه ذهب  
 ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد رحمه ان لم يكن اخذ انسان ذلك المال  
 ثم اعاده اخاف ان يكون حاشا الا ان ينوي بذلك ان يطلبه فلم يجد قصار  
 ذهب من حانوته ثوب فقال لاجيره يومر اربان كدة فقال لاجير اكر راوبان  
 كدة ام فعلى كذا فتبين ان الاجير دفعه قال ابو القاسم رحمه الله اخاف ان  
 يكون حاشا لان يمينة تقع على ما في القصار دون ملكه رجل حلف انه لم  
 يسرق من فلان شيئا ولم يرد وقد كان الخالف راه قبل ذلك عند صاحب  
 السرقة قال محمد بن سلمة لا تحت في يمينة لان يمينة تقع على التطر وقت السرقة  
 اكار او وكيل حلف ان لا يسرق وهو محل العيب والفواكه المشتركة  
 بينه وبين صاحب الكرم الى يمينه قالوا ما يحمل الاكار والوكيل للاكل لا يكون  
 سرقة فاما ما كان من الحبوب اذا اخذ شيئا لينفرد به لا للحفظ هو سرقة  
 وغير الاكار والوكيل اذا اخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة اما  
 الاكار والوكيل اذا اخذ شيئا لوراه صاحبه لا ينضرب ذلك بل يرضى  
 به فالجواب لذلك وان لم يكن ينبغي ان يكون حاشا رجل قال لابنه ان  
 سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من داره اجرة يروي عن محمد  
 رحمه الله انه سئل عن هذا فلم يجب فسيل ابو يوسف بعد ذلك فقال  
 ابو يوسف ان كان الخالف يتخلل بذلك فقد رخصت فاحبر محمد بذلك  
 الجواب فقال ومن حسن مثل هذا الجواب الا ابو يوسف رحمه الله رجل  
 غاب فرسه عن خان فقال لكران اسب من برده باسند فوالله لا اسكنه من  
 قالوا يرجع الى الخالف ان نوي بقوله اسما ما سم الحرة او الخان او البلدة فهو على

يد



ما نوي فان لم ينو شيئا تصرف عينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع ن  
 اجني فقال لها زوجها ان لم يات ابنك فلان يبتنا ويسكن معي فبقي  
 اعطينه شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن يسكن معها سنة ثم غاب  
 فقالت المرأة اني كنت اعطيت ابني شيئا من مالك فحدثت في عيذك ان  
 كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطيه قبل  
 ان يحج الابن ويسكن معها طقت سكران صحا فقال لاصحابه كان في حبي  
 خمسة واربعون درهما احدهم هو ميني فانكروا الحلف وقالوا كرامر ورد  
 رجب من حمل وسمي درم سوده است جعل عذر في وسمي عدلي فامرته  
 كذا وقد كان في حبيته في ذلك اليوم اربعون عدليه وخمسة عطار منه فاضا  
 في الاجمال واخطا في التعبير قالوا ان وصل التفسير حث لان الكلام كلام  
 واحد فاذا كان كاذبا في عينه كان خائفا وان فصل التفسير لا تحت  
 لان التفسير اذا لم يتصل بالكلام صار كانه لم يقسم وان كان في  
 حبيته عطار منه وعدليا رتب لوضعت قيمة العدليات الى النظار منه يصير  
 اربعين عطار يجمع وقال كذا رجب حمل غطر في سوده است عذر من  
 غطر في وسمي عدلي فصدق في المبالغ واخطا في التفسير قالوا ان عني غير  
 النظار في كان خائفا اصاب في التفسير واخطا وصل او فصل لانه قال  
 اربعون عطار يجمع ولم يكن كذلك فكان خائفا رجل حلف ان لا يعصب  
 فلانا شيئا ودخل الحالف على المحلوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم  
 المحلوف عليه اوجاه الحالف في صحرى وسرق رداءه من تحت راسه ولم يعلم  
 المحلوف عليه او طرصة دراهم في كفه او دخل عليه ليلا ففكاه وصره  
 واخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه

التفسير

ولو قطع عليه الطريق فاخذ متاعه كرها يكون خائفا في عيذ الغصب ولو كان  
 حلف ايضا ان لا يقطع عليه الطريق يكون خائفا في عيذ القلع وهو خائفا في عيذ  
 الغصب ايضا لان قاطع الطريق قاطع وغاصب رجل قال ان وهب لي فلان  
 عبدا فامرته كذا فوهب فلان ولم يقبل الحالف حث الحالف رجل عليه دين  
 لحلف ان لا يدفع الى فلان ماله او لا يقضي اياه دينه او لا سعه ثم امر رجلا  
 حتي ضمن عنه وفقد الصا من ضمانه حث الحالف لان الضمان اذا كان  
 بامرره كان له ان يرجع عليه فكان فعله كفيل الامر وكذا لو اخطا الحالف  
 صاحب دينه على رجل فاعطاه المحال عليه حث الحالف وان كانت  
 الكفالة والحوالة بغير امر الحالف لا تحت الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء  
 واما العقود التي تتعلق حقوقها بالعاقد خمسة البيع والشرا والاجارة  
 والاستيجار والصلح على المال رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا  
 فاسلم الحالف اليه في ثوب كان خائفا لان السلم بيع فكان الاسلام شرا  
 رجل حلف ان لا يشتري عبدا فلان فاجرداره من فلان بعبده لا تحت  
 لان الاجارة ليست يبيع مطلق ولهذا الواجبه عبده بدار لا يستحق الشفعة  
 بالدار رجل حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع فاشترى طعاما  
 لبيته ثم بدا له فباعه لا تحت لانه ما اشترى للبيع هذا كما لو حلفت  
 المرأة ان لا تخرج الى بيت والديها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت والديها  
 لا تحت رجل قال ان اشتريت بهذه الدراهم شيئا ففقدت الدراهم  
 صدقة فاشترى بها شيئا لزمه النصدق لانه اشترى بها وبعد  
 الشرا بقت على ملكه لانها لا تتعين في البيع وكان له ان يدفع غيرها  
 مكانها رجل حلف لامته ثوبا جديدا فاجديده في العرف ما لا يكون

ان لا يشتري



غسلا رجل حلف ان لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حائشا  
 بخلاف فالو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرا كان حائشا لان النكاح  
 لا يكون الا في المرأة فلا يفيد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سوا  
 ولا كذلك الشرع لانه لا يختص بالمرأة فاحتبر ذكر المرأة ولو حلف ان لا يشتري  
 جارية فاشترى رضية او عجوزة كان حائشا رجل حلف ان لا يشتري بقلا  
 فاشترى ارضا فيها من الزرع والزرع بقل كان حائشا لان الزرع لا يدخل  
 في بيع الارض من غير ذكر فيصير مبيعا مقصودا بالذكر فيكون حائشا  
 كما لو حلف ان لا يشتري رطبا فاشترى نخلا عليها رطب برطبه كان حائشا  
 رجل حلف ان لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا تحت وان تزوجها  
 بالدارهم ثم جعل الدار عوضا عن الدارهم كان حائشا رجل حلف ان لا  
 يبيع عبده او ثوبه فامر غيره فباعه المامورا لا تحت الامر لان حقوق المبيع  
 معلقة بالعاقد وحكم العقد واقع للامر فلم يكن الحالف بايعا من كل وجه  
 فلا تحت وان كان الحالف من الاشراف لا يبيع بنفسه تحت لان يمين مثله  
 مصرى الى الامر بالبيع وان كان الحالف ممن مباشر العقد بنفسه مرفوع  
 ويعوض الى غيره احرى يعتبر الغلبة رجل حلف ان لا ياكل لحما يشتره فلان  
 فاشترى فلان سخلة قد حضا فاكلها الحالف لا تحت رجل قال ان اجرة داري  
 هذه فهي صدقة في المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا يبيعها الحالف من غيره  
 ثم يوكّل المشتري الحالف فيتواجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه  
 بالاجارة على ملك المشتري رجل حلف ان لا يشتري طعاما فاشترى حنطة  
 ذكر في الكتاب انه يكون حائشا قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله في عرفنا الحنطة  
 لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ فلا تحت بشرا الحنطة رجل حلف

ان لا يبدل دارا اشتراها زيد فاشترى زيد دارا ثم ان الحالف اشتراها  
 من زيد فدخلها لا تحت ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائشا لان حكم المشتري  
 سعى بعد الهبة ولا تبقى بعد البيع رجل قال ان لم ابع هذه الجارية اليوم فهي حرة  
 فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا يعتق لانه خرج عن يمينه  
 بالبيع بشرط الخيار رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشترى عبدا  
 شرا فاسدا ولم يقضه ثم اشتراه شرا جازا لا يعتق لانه صار حائشا بالشر  
 الفاسد فاحتلت اليمين لا الى جزاء لعدم الملك فلا تحت بالشر الثاني من اخرى  
 رجل قال الجارية ان لم ابعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها منه حبل في الشهر  
 حل له ان يطاها في الشهر ثم تبطل اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمته الله  
 عليهما اذا جأت بالولد لا قل من ستة اشهر وحل له وطبها بعد ذلك وعلى قول  
 ابي يوسف رحمه الله تحت ولا تحل له وطبها لانها صارت حرة ولو قال لامته  
 ان لم ابعك فانت حرة فدبرها او ولدت منه قال ابو حنيفة رحمه الله يعتق  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق ثم رجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله رجل  
 قال والله لا يبيع هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة هو على البيع الفاسد ان باعه  
 يباعا فاسدا برشي يمينه وقال ابو يوسف رحمه الله في الرجل لذلك اما في المرأة  
 الحرة واما الولد البيع جاز متصور بعد الردة والسبي فلا يخرج عن اليمين  
 بالبيع الفاسد رجل باع عبدا من فلان وسلمه الى المشتري اقال البائع وقيل  
 البائع لا تحت ولو كان الثمن الف درهم فاقاله المشتري بماية دينار  
 تحت وكذا لو اقاله باكثر من الثمن الاول اوبالقل تحت هكذا ذكر في المستقى  
 قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا الجواب قول ابي يوسف ومحمد  
 اما على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه الاقاله يكون بالثمن الاول على كل حال

ام ولد فلان او قال  
 والله لا يبيع مع

رجل حلف ان لا يشتري  
 من فلان ثم اشتريه



ويطلب ذكر الثمن الثاني رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فانت حرة ثم باع  
 نصفها من زوجها الذي ولدت منه او باع نصفها من ابها لا يقع عتق المولي عليها  
 حكم البهين لان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم ولا يقع عتق المولى  
 وكذا ان قال ان اشتريت شيئا من هذه الجارية فهي مدبرة ثم اشترتها هو زوجها  
 الذي ولدت منه وهي اولد له زوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري كجلين بينهما  
 عبد دبره احدهما فاعتقه الاخر معا كان العتق اولاه وكذا لو حلف احد الرجلين  
 ان اشتراه وحلف الاخر بعتقه ان اشتراه ثم اشترياه فالتقوا ولي رجل حلف ان لا  
 يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا خمر او خنزير وقبض او لم يقبض حث في  
 يمينه لوجود البيع والشراء وهو تملك المال بالمال فان اشترى يمينه او يدور  
 بحيث ولو اشترى عبدا من ثضولي حيث في يمينه ولو اشترى مكات او مدبرا او امر  
 وكذا ما ولد لا حيث في يمينه لو حلف ان لا يبيع اليوم فباع المدبر او امر الولد او المكاتب لا حيث  
 في يمينه ولو قضى القاضي ان يبيع المدبر بعتق تضاوه ويكون ذلك فسخا للتدبير  
 ولو باع على انه بالخيار كان خائفا في يمينه في قول محمد رحمه الله ولا يكون خائفا  
 في قول ابو يوسف رحمه الله ولو قضى القاضي بخوان يبيع ام الولد لا ينفذ تضاوه  
 في اظهر الروايات والمكاتب اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه  
 عامة المشايخ رحمهم الله وان بيع المكاتب برضاه جاز بيعه ويكون ذلك فسخا  
 للكتابة رجل حلف ان لا يشتري لامرأته ثوبا فاشترى خمارا فاعطى النصف  
 جازته والنصف امرأته لا يكون خائفا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله الحمار في عرفنا لا يسمى ثوبا ولو حلف بالقارسية وقال  
 اكر من رب راحمه حره فله كذا فاشترى لها خمارا قال القاضي الامام  
 ابو علي السبكي رحمه الله لا يكون خائفا رجل قال لامرأته ان اشتريت شيئا

فانت

فانت طالق فاشترت الما قالوا ان اشترت ثوبه او اسه طلفت وان دعت الحرة  
 الى السقا وحرز حتى يحملها الما لا يقع الطلاق رجل قال والله لا ابيع لفلان  
 ثوبا فباع الحالف ثوبا للمخوف عليه ليحيز صاحب الثوب حث الحالف اجاز  
 المخوف عليه او لم يحز ولو باعه الحالف وهو لا يريد بذلك ان يكون البيع للمخوف  
 عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون خائفا رجل قال لعين ان بعث لك ثوبا  
 فعبدى حره فها على ان يسع ثوبا من المخوف عليه كان الثوب للمخوف  
 عليه او لم يكن ولو قال ان بعث ثوبا لك فهو على ان يسع ثوبا مملوكا للمخوف  
 عليه رجل قال ان اشتريت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما بحاربه  
 لزمه التصديق رجل قال والله لا اشترى لفلان شيئا فاشترى لابنه من  
 الصغير او لعبه بامرءة لا تحت رجل قال ان بعث غلامي احدا من الناس  
 فباعه من رجلين حث ولو قال ان بعث غلامي واحدا من الناس فباعه من  
 رجلين لا تحت رجل قال والله لا اشترى لهذه الدار هم الا حمارا فاشترى  
 بعضها لحمار وبعضها غير حمار لا يكون خائفا حتى يشتري بكلها غير حمار ولو  
 قال والله لا اشترى لهذه الدار هم غير حمار فاشترى بعضها لحمار وبعضها  
 غير حمار في القياس لا يكون خائفا وفي الاستحسان يكون خائفا رجل حلف  
 ان لا ياكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رمانا واكل  
 الحالف حث ولو قال والله لا اكل من رمانة اشترها فلان والمسله  
 حالها لا يكون خائفا رجل حلف لا يشتري الذهب او الفضة مدخل فيه  
 التبر والمصوغ والدرهم والدنانير فابو يوسف رحمه الله يعتبر  
 الحقيقة في جنس هذه المسائل محمد رحمه الله يعتبر فيه البائع ولو اشترى  
 خاتم فضة حث وكذا لو اشترى سيفا بجلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة

في قول ابو يوسف رحمه الله  
 وقال محمد رحمه الله لا حث  
 فيه الدرهم والدنانير



ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف او منطقة فقد اسراهم  
 السيف ان كان الثمن فضة او ذهبا وان كان الثمن حنطة او غير ذلك  
 لا يكون خائفا رجل حلف ان لا يشتري حدا يدا يدخل فيه المعمول وغير المعمول  
 والسلاح في قول ابي يوسف وقال محمد يدخل فيه ما يسمي ببيع حداد  
 ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والفضة والدرع ولا يدخل فيه الابرة  
 والمساك قالوا في عرف دارنا لا تحت في المسامير والاقفال والصفير  
 والنسبه بمنزلة الحديد واذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره  
 والعلوس في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يدخل فيه العلوس  
 ولو حلف ان لا يشتري حدا فاشترى بابا حدا بادل مما فيه ذكر في  
 النوادر ان لا يجوز ان اشتراه باكثر مما فيه جاز البيع ويكون خائفا  
 في ممينه رجل حلف ان لا يشتري قصفا فاشترى خائفا فيه فص كان خائفا  
 وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة رجل حلف ان لا يشتري يا قوته فاشترى  
 خائفا فقتله يا قوته كان خائفا وان حلف ان لا يشتري رجلا فاشترى خائفا  
 فقتله من رجلا ان كان الفحل يبريد في ثمن الحلقة لا يكون خائفا  
 وان كان يبريد فيه كان خائفا ولو حلف ان لا يشتري لبنا او اجرا او طينا  
 فاشترى دارا مبنية به لا يكون خائفا ولو حلف ان لا يشتري خايطا  
 فاشترى دارا مبنية كان خائفا استحسانا فاشترى الدار يكون مشتريا  
 للخياط فلا يكون مشتريا للحص والطين رجل حلف ان لا يشتري غنلا  
 فاشترى خايطا فيه نخل تحت وكذا لو حلف ان لا يشتري شجرا فاشترى  
 ارضا فيها شجر كان خائفا لان الشجر هكذا يشتري ولو حلف ان لا يشتري  
 صوفنا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون خائفا وكذا لو اشترى لها

بصوف مجرور

بصوف مجرور في ظاهر الرواية وكذا لو حلف ان لا يشتري لبنا فاشترى شاة في صفا  
 لبنا لا يكون خائفا وان اشترى لها بلن من جنسه في ظاهر الرواية هذا وسيع الشاة  
 بالحمير سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف مجرور على كل حال ولا يكون خائفا  
 في ممين ان لا يشتري لبنا ولو حلف ان لا يشتري قصبا او خوصا فهو على غير  
 المعمول لا تحت بشر البواهي والزبيل ولو حلف ان لا يشتري لحما فاشترى شاة  
 شاة حاملا مجدي لا يكون خائفا ولو حلف ان لا يشتري صوفنا او شعرا فهو على غير  
 المعمول ولا تحت بشر المسح والجواقي ولو حلف ان لا يشتري كنانا فهو في عرفنا  
 على ثوب الكنان ولو حلف ان لا يشتري ألية فاشترى شاة مذبوحة كان خائفا  
 وكذا لو حلف ان لا يشتري راسا ولو حلف ان لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة  
 فيها حبات شعير لا تحت ولو حلف ان لا يشتري بنفسجا او خطيبا ذكر في الكتاب  
 انه على الدهن دون العرف قالوا في عرفنا لا تحت بشر الدهن البنفسج ولو حلف  
 ان لا يشتري صوفنا فاشترى اها باحت في ممينه ولو اشار الى شاة وقال لا ابيع  
 هذا الصوف فباعها بدهن راسه تحت ولو حلف ان لا يشتري بزرا قالوا في عرفنا  
 اذا اشترى دهن البز لا تحت وانما تحت بشر البز وجواب الكتاب على العكس  
 بناء على عرفهم رجل حلف ان لا يتوضا بكور فلان ولم يلق شيئا فصب فلان عليه  
 الماء من كوره وتوضا تحت في ممينه رجل اراد ان يشتري ثوبا فقال البائع والله لا  
 بعشره فاشترى باحدى عشر كان خائفا ولو قال البائع والله لا ابيع  
 الا بعشره فباعه بتسعة كان خائفا وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم وكذا  
 لو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون خائفا ولو قال والله لا ابيع به عشرة حتى يبريد  
 فباعه بتسعة لا يكون خائفا قياسا تحت استحسانا رجل حلف ان لا يشتري  
 الخبز فاشترى القطايف لا يكون خائفا رجل قال ان اشترت لهذا الثوب شيئا

حنطة لا تحت  
 حنطة لا تحت  
 حنطة لا تحت

حنطة لا تحت  
 حنطة لا تحت  
 حنطة لا تحت



فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائشا بعد خروج الثوب عن ملكه رجل  
 حلف ان لا يشتري ميصا فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الاكل على بيع الطير والار  
 في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة ولو حلف ان لا يشتري ميصا فاشترى  
 ميصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حائشا **فصل في الاكل**  
 رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشربه لا تحت وانما تحت اذا ترد فيه واكل ولو حلف  
 ان لا يشرب فترد فيه واكل لا يكون حائشا فعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يبوكل  
 ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فاذا كانت بالفارسية فاكل او شرب  
 كان حائشا وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يدق اللبن فاكل وشرب كان حائشا في يمينه  
 رجل حلف ان لا ياكل طعاما فهو على اكل كل مطعوم وهذا يخالف التوكيل بشراء  
 الطعام رجل حلف ان لا ياكل حبرا فاكل حبر حنطة او شعير كان حائشا فان اكل خبز  
 الدرة والارز ان كان الحالف في بلد خبزهم من الدرة والارز كان حائشا والا  
 فلا ولو اكل قرصا وهو الذي يقال له بالفارسية حلحة او حورمحا ومسرا  
 وهو الذي يقال له بالفارسية بواله وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا تحت في يمينه  
 وقال الفقيه ابو الليث لا تحت في الحورمحا لانه لا يسمى خبزا مطلقا وتحت  
 فيما سوي ذلك من القرص والميسر والرقاق لانه اكل ما هو خبز مطلقا وشيا  
 اخر معه ولا تحت باكل ما يقال له ردوالو رجل حلف ان لا ياكل هذه الرمانة فصا  
 مصا لا يكون حائشا لانه لم ياكل رجل حلف ان لا ياكل هذا الرغيف وبقي منه  
 شيء يسير تحت في يمينه فان يوي كله صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا  
 يصدق في القضا في احدي الروايتين رجل حلف ان لا ياكل حراما فاضطر  
 الى ميتة فاكلها نكحوا فيه فان بعضهم لا يكون حائشا لانه مستثنى من الحرام  
 وقال بعضهم يكون حائشا لانه حرام الا انه رخص في اكلها رجل حلف ان لا

فكلم

ياكل

ياكل من مال فلان فاعتصب منه حنطة وطحنها وخبزها واكلها واعتصب منه  
 دقيقا وخبزه واكله تحت في يمينه وقيل انه لا تحت ولو قال والله لا اكل من طعام  
 فلان فاعتصبه منه والمسلة حالها كان حائشا رجل حلف ان لا ياكل لحم  
 شاة فاكل لحم عنز كان حائشا في جواب الجامع لان الشاة اسم جنس وفي الفتاوى  
 لا يكون حائشا سوا اكل الحالف مصريا او قرويا وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون  
 بينهما رجل حلف ان لا ياكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر  
 الاسكاف لا تحت في يمينه لان اليمين تنصرف الى اكل المعتاد فلا تحت  
 كما لو حلف ان لا ياكل هذا الدقيق فاكل عيينه فانه لا يكون حائشا وقال ابو الليث  
 تحت باكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد يبوكل بدون الطبخ الا انه غير  
 معتاد والعادة لا تعتبر في اليمين اما الدقيق لا يبوكل لذلك فانصرف اليمين الى الخبز المتخذ  
 منه رجل اغترف من القدر بالمعرف شيئا ثم قال والله لا اكل من هذا القدر ثم  
 اكل من المعروف لا يكون حائشا لانه يمينه تقع على ما في القدر رجل حلف ان لا ياكل  
 مع فلان طعاما فاكل هذا في اناء وهذا في اناء لا يكون حائشا لم ياكل من انا واحد  
 ولو حلف ان لا يشرب مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفت الانية  
 رجل حلف ان لا يتغدي فالتغدي هو الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع في وقت  
 خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس ما تغدي به عادة وغدا اكل بلدة  
 ما سار فيه اهل تلك البلدة رجل حلف ان لا ياكل طعاما فاكل دوايس له طعمة او  
 كان مرا لا يكون حائشا لانه لا يسمى طعاما وان كان دوايس حلاوة مثل اسكنجين  
 تحت في يمينه لان له طعمة ويصلح غذا رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان فاكل  
 من خله بطعام نفسه وزبته او ملحه كان حائشا لانه اكل من طعامه رجل حلف ان لا  
 ياكل ملحا فاكل طعاما ان لم يكن ملحا لا يكون حائشا وان كان ملحا كان حائشا



كما لو حلف ان لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه كان حاشا وقال الفقيه  
 رحمه الله عليه لا تحت ما لم ياكل غير الملح مع الخبز او مع شي اخر لان عينه ما كثر بخلاف  
 الفلفل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو  
 على ذلك رجل حلف ان لا ياكل خلافا كل سكاينة لا يكون حاشا لانه لا يسمى خلافا لرجل  
 حلف ان لا ياكل الحلوا فاكل البطيخ لا يكون حاشا لرجل حلف ان لا ياكل عنبكا  
 فلا كراهية في نقشر وجهه وابتلع ماءه لا يكون حاشا وان رجمي بنقشره وابتلع  
 ماءه وحبه كان حاشا لانه اكل الاكثر منه ولو حلف ان لا ياكل شحم اناكل  
 العسل لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي والشحم اسم للمختلط حلف  
 ان لا ياكل بقلانا فاكل بصللا لا يكون حاشا الا اذا نواه رجل حلف في  
 رمضان ان لا يتغشى الليله فاكل بعد ما مضى نصف الليل لا يكون  
 حاشا لانه لم يتغشى بل شجر فلا يكون حاشا كما لو حلف ان لا يتغدى اليوم  
 فاكل بعد انتصاف النهار لا يكون حاشا رجل قال لزوجته ان لم تتغشى  
 اللبلة تغدى حر فم تاكل الا لقمه واحدة كان حاشا لان اللقمه  
 الواحدة لا تكون عشا رجل حلف ان لا ياكل حراما فاكل حراما او حراما اغتصبه  
 حنت في يمينه فان باع المتعصب بشي واكل ذلك الشي لا تحت لان الثاني  
 ليس محرام مطلقا وان غضب حنطة فطحنها ان اعطاه مثلها قبل ان ياكل  
 لا تحت في يمينه لانه ملكها باءا الضمان وان اكلها قبل اداء الضمان  
 وقبل قضا القاضي عليه حنت في يمينه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان  
 وقالوا فيمن غضب طعاما فاكله وقد كان حلف ان لا ياكل حراما لا تحت  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لانه يستهلكه بالمضغ فصار اكلاما مال  
 نفسه ولا اعتماد على هذا الا ان مال اسهلا لا يملك المتعصب

خصوصا

خصوصا على اصل ابي حنيفة فان عنده المتعصب بعد الهلاك باق على ملكه حتى  
 لو صالح على اضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغصب لاعن القيمة  
 اذ لو كان صلحا عن القيمة لا يجوز كما لو صالح بعد قضا القاضي على اكثر من قيمته  
 ولانه لو صار مالكا بالمضغ لا يتصور مال الغير وقد قال الله تعالى ان الذين  
 ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل  
 لحم نبت من الحرام فالنار اولى به رجل معه دراهم فحلف ان لا ياكلها فاشترى  
 بها دنانيرا او فلوسا ثم اشترى بها ثوبا ثم اشترى بالدينار او بالفلوس طعاما  
 فاكله قال محمد رحمه الله عليه يكون حاشا وان حلف ان لا ياكل هذه الدراهم  
 او الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فاكله لا يكون حاشا  
 وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فاكله لا يكون  
 حاشا قال اذا حلف على ما لا ياكل ان لا ياكله فاشترى به شيئا مما ياكل  
 واكله لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان ثم تناه فاكل الحالف  
 لا تحت لانه بعد اكلاما مال نفسه عرفا رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام  
 مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد انه لا تحت  
 في يمينه قال مولانا رضي الله عنه هذا انما يصح اذا حلف ان لا ياكل هذا الطعام  
 فاما اذا حلف ان ياكل من هذا الطعام ينبغي ان تحت رجل حلف ان لا ياكل  
 من مال فلان ثبات المحلوف عليه فورثه الحالف واكل قال نصير رحمه الله  
 حنت في يمينه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له وارث سواء او قسموا الميراث  
 لانه اكل مال نفسه رجل حلف ان لا ياكل من مال ابنه وبينهما خث من حبل  
 قال عصام ان كان الابن كبيرا يقاسمه ثم ياكل نصيب نفسه وان كان  
 صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه او يشترى نصيب الابن فياكل قال

حلف على ما ياكل  
 حلف على ما ياكل  
 حلف على ما ياكل



مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكليف وله ان ياكل قدر نصيب  
 نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحد الشريك في الموزون والمكيل منفرد  
 بالقسمة اذا كان اجنبيا فالاب اولى رجل حلف ان لا ياكل هذا الشيء فاكل بعضه  
 قال ابو بكر الاسكاف اذا كان شيئا يمكنه ان ياكل كله في عمر لا تحت باكل بعضه  
 وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكل كله في مجلسه تحت في يمينه وهو الصحيح  
 حلف ان لا ياكل اللبن فطبخ به ارضا فاكله قال ابو بكر البجلي لا تحت في يمينه  
 وان لم يحمل فيه ما وان توي عينه كما لو حلف ان لا ياكل هذا الخل فأتخذ  
 به سكباجة لا تحت في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه وهو كما لو حلف  
 ان لا ياكل من هذه الحنطة فاكل خبزها وسويقها لا تحت في قول اني حنطة  
 وانما تحت باكل الخبز في قول صاحبه لان عين الحنطة لا توكل عادة فانصر  
 اليمين الى خبزها ورجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فحمله جسا لا تحت في يمينه  
 رجل حلف ان لا ياكل السمن فاكل سويقا ملتوتا بالسمن ذكر في الاصل  
 ان كان السمن مستدينا تحت تحده طعمه كان حاشا في يمينه لانه ليس  
 بمستهلك وذكر الحاكم رحمه الله في المختصر ان كان مستدينا  
 تحت لو عصر يسيل منه السمن حث وان لم يكن كذلك لا تحت  
 وان وجد طعمه قال رضي الله وينبغي ان يكون الجواب في مسألة  
 الارز على هذا التفصيل ولو حلف ان لا يتناول هذا اللبن فخلطه  
 بالما او بالخمير كان المحلوف عليه غالبا حث في يمينه وان  
 كان مغلوبا لا تحت لان المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك  
 وان استويا حث استحسانا ثم عن محمد رحمه الله في الاصل ما  
 يدل على انه يعتبر الغلبة من حيث الاجزا لا من حيث اللون والطعم

وعنه

صلواتہ علیہ اعلیٰ کل ذی النیۃ  
فاکل یعقبنہ

تلف انرا را بکمال  
قطع جوارش

صلواته لا يكمل  
في الدنيا  
محمدا  
عليه

1

وعن أبي يوسف رحمه الله يعتبر الغيبة من حيث اللون والطعم جميعا  
غالبيا أو مغلوبا وفيما راحدهما لا يكفي ولا يعتبر الغيبة من حيث الاجزا  
حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة وخطبه بلبن بقرة اخرى فعند أبي يوسف  
رحمه الله هذا وما لو خطبه بالماسوا وعند محمد رحمه الله الجنس  
لا يغلب الجنس فحنت على كل حال رجل حلف ان لا ياكل اللحم  
اي لحم اكله حراما كان أو حلالا نيا كان او مطبوخا او مشويا  
حنت في يمينه الا السمك وعن محمد كل ما يسكن الماء لا تحت باكله  
والكبد والطحال وجميع ما في البطن كالكرش ونحوه لحم قيل هذا في  
بئله ساع ذلك مع اللحم فان كان في بئله لا يباع مع اللحم فالكرش  
والامعاء ونحو ذلك لا يكون لحمًا والراس والاكارع لحم في يمين الاكل وليس  
وعى بلحم في يمين الشرا وشحم البطن ليس لحم والالية ليس حلم ولا شحم وشحم  
الظهر لحم اذا حلف ان لا ياكل لحمًا فاكل شحم الظهر وكذا اللحم السمين لا تحت  
في قول أبي حنيفة رحمه الله وتحت في قول صاحبيه رجل حلف ان لا يشرب  
من دار فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلمة تحت في يمينه لان المقصود  
من هذه اليمين الامتناع عن جميع المأكولات وقال غيره لا تحت في يمينه  
الا ان ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال مولا نارضى الله عنه  
هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ارخانه فلان صلح  
نحو دم يتناول المأكول والمشروب رجل وضع لقمه في فيه فقال  
له رجل ان اكلتها فامرته طالق فقال له اخر ان اخرجتها فعبدي حر  
قالوا يا كل بعضها ويلقي بعضها فلا تحت احدهما رجل حلف ان لا ياكل  
هذه البيضة لا تحت ما لم ياكلها كلها رجل حلف ان لا ياكل الحبل الذي

السفينة  
حلف ان لا يترك  
حلفه بغير  
د

قطب  
عشق و خفا  
ناکبر اسکا

و جميعاً في البطيخ



في هذه الخائبة فاكل بعضها حث لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه رجل حلف  
ان لا ياكل من نزل هذه البقرة فاكل من مخيضها حث وان اكل مرقه  
اتخذت من مخيضها لا تحت رجل حلف لا ياكل ولا يشرب فذاق شيئا  
بلسانه ولم يدخله جوفه لا تحت في يمينه رجل حلف ان لا ياكل طيبخا ان  
نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم  
المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء اما القليله اليابسه  
لا تسمى طيبخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقه مع الخبز ولم ياكل اللحم  
كان خائشا رجل حلف ان لا ياكل من هذه الخنطة ان نوى ان ياكلها  
حبا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فاكل من خبزها لا تحت في قول  
ابي حنيفه وفي قول صاحبيه تحت وان اكل غير الخنطة هل تحت  
عندهما والصحيح انه تحت اليه اشار في الجامع الصغير وان  
اكل من سويقها لا تحت عند ابي حنيفه وابي يوسف وهو الظاهر  
من قول محمد وان حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبز  
حتت عندهم وان اكل غير الدقيق اختلفوا فيه والصحيح انه لا تحت  
ولو حلف ان لا ياكل طعاما فاكل خبزا او فاكهة او غير ذلك مما يוכל  
على وجه السطم كان خائشا وان اكل ما له طعم لكن لا يוכל على وجه  
التطعم كالسقمونيا ونحو ذلك لا تحت في يمينه ولو حلف لياكل هذا  
الطعام ان لم يوقته بوقت فاكل ذلك الطعام او اكله غيره  
او مات الحالف حث في يمينه فان وقته بوقت فقال لياكل هذا  
الطعام اليوم فان الحالف قبل مضي اليوم لا تحت بالاجماع وان  
هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفه ومحمد

في هذه الخائبة فاكل بعضها حث لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه رجل حلف ان لا ياكل من نزل هذه البقرة فاكل من مخيضها حث وان اكل مرقه اتخذت من مخيضها لا تحت رجل حلف لا ياكل ولا يشرب فذاق شيئا بلسانه ولم يدخله جوفه لا تحت في يمينه رجل حلف ان لا ياكل طيبخا ان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء اما القليله اليابسه لا تسمى طيبخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقه مع الخبز ولم ياكل اللحم كان خائشا رجل حلف ان لا ياكل من هذه الخنطة ان نوى ان ياكلها حبا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فاكل من خبزها لا تحت في قول ابي حنيفه وفي قول صاحبيه تحت وان اكل غير الخنطة هل تحت عندهما والصحيح انه تحت اليه اشار في الجامع الصغير وان اكل من سويقها لا تحت عند ابي حنيفه وابي يوسف وهو الظاهر من قول محمد وان حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبز حثت عندهم وان اكل غير الدقيق اختلفوا فيه والصحيح انه لا تحت ولو حلف ان لا ياكل طعاما فاكل خبزا او فاكهة او غير ذلك مما يוכל على وجه السطم كان خائشا وان اكل ما له طعم لكن لا يוכל على وجه التطعم كالسقمونيا ونحو ذلك لا تحت في يمينه ولو حلف لياكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فاكل ذلك الطعام او اكله غيره او مات الحالف حث في يمينه فان وقته بوقت فقال لياكل هذا الطعام اليوم فان الحالف قبل مضي اليوم لا تحت بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفه ومحمد

رحمهم الله لا يلزمه الكفاية وقال — ابو يوسف رحمه الله يلزمه الكفاية  
وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين ديني فلان غدا فقضاه اليوم او وهبه  
منه او ابراه عندهما لا تحت وعند ابي يوسف تحت ولومات المطلوب  
لا تحت بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق او عناق رجل حلف  
ان لا ياكل الشوا فهو على اللحم الا ان ينوي كل شي مشوي فاذا اكل بيضه  
مشوية كان خائشا رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان ولا ياكله فاشترى  
الحالف منه الطعام او وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك واكل  
لا تحت في يمينه ولو حلف ان لا ياكل من خبز فلان الحبار فاكل من خبزه  
بعد ما اشترى كان خائشا رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فاشترى  
شيئا من فلان او وهبه له فلان فاكل لا تحت في يمينه ولو ورث  
الحالف من المحلوف عليه فاكل كان خائشا في يمينه ولو حلف ان  
لا ياكل من مال يبيته فمات الاب ثورته الحالف واكل لا تحت الحالف  
هو الصحيح وقد ذكرنا ولو حلف ان لا ياكل من ثمن عزل فلانه فاشترى  
عزل فلانه او وهب له فباعه واكل ثمنه لا يكون خائشا ولو باعت  
فلانه عزله او دفعت اليه الثمن فاكل الحالف حث في يمينه رجل حلف  
ان لا ياكل شيئا من اشياء والد فتناول في بيت والد كسرة خبز ملقاة  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا تحت في يمينه وقال  
القاضي الامام ابو علي الدسمي رحمه الله يكون خائشا في يمينه وقال الفقيه  
ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة محال تعطى مثلها للفقراء كان خائشا  
والا فلا رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فشرب من ماء الحمد الذي  
وضع على الطريق قال — ابو بكر البلخي اخاف ان يكون خائشا رجل حلف



رواهما وكرها فارق

ان لا ياكل من خير فلان فنتاولهما جميعا قالوا لا يكون خائفا في يمينه قبل  
هذا في الشتاء اما في الصيف تحت في يمينه رجل حلف ان لا ياكل شيئا مما  
حمل فلان فاكل يعني اورد فلان فاكل من حمل حمله فلان قالوا يكون خائفا  
رجل حلف طابعا او مكرها ان لا ياكل كذا او لا يشرب ثم اكره في اكله  
جنت وكذا لو اكله بعد ما اغنى عليه او جن وان اوجرا وصب في حلقه مكرها  
لا تحت في يمين الشرب رجل قال بالله لا اذوق طعاما وشرا با فداق  
احدهما لا تحت وقالوا ابو القاسم الصفاق تحت في يمينه لان المراد من مثل هذا  
الكلام في المرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا تحت باحدهما وعليه  
الفتوي رجل حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس وحلف ان لا ياكل  
الجاموس فاكل لحم البقر تحت قال بعضهم يكون خائفا وقال بعضهم ان  
حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس تحت وان حلف ان لا ياكل لحم  
الجاموس فاكل لحم البقر لا تحت وهذا اصح من الاول قال مولانا رضي الله  
عنه وينبغي ان لا تحت في الفضلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو  
كما لو حلف ان لا ياكل لحم الشاة فاكل لحم العنز رجل قال كلما اكلت اللحم  
فسه على ان اتصد قيرهم عن ابني يوسف ان عليه في كل لقمة درهمًا  
وكذا لو قال كلما شربت الماقل درهم يلزمه بكل نفس درهم  
رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبزا عجن خمرا قال شدد لا تحت في يمينه  
كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا عجن زيت لا تحت رجل قال ان  
اكلت خبز والدي ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوج بها فهي طالق فتزوج  
امراة يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

كلام

طلقت

طلقت التي تزوجها لانه لم تصر معرفة فان لم يقل فاطمة هذه ولم ينسبها  
الي الاب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف بقيت نكرة الا اذا كان  
قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل شريدا  
لا تحت في يمينه لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو اكل الاكس لا تحت  
في يمينه رجل حلف ان لا ياكل مرققة فاكل سسار او وطه لا يكون خائفا  
رجل حلف ان لا ياكل من شئ فلان فجعل نفل فلان في قد وطحت امراته  
واكل الخائف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت في  
يمينه لان النفل هكذا يوكل في تحت الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير  
هذا رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل خدجة قالوا لا تحت في يمينه  
منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا اذا كان محال لا يسمى بطيخا  
حلف ان لا ياكل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا يقع يمينه على اثني  
عشر شهرا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون على بقية السنة  
التي هو فيها كما لو حلف ان لا يكلم فلانا هذه السنة او قال الله على ان  
اصوم هذه السنة الا ان ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف ان لا  
ياكل ربنا فاكل عصيدة حمل فيها الرب قالوا لا يكون خائفا في يمينه  
لانه مغلوب مستهلك لان يكون الرب قايما بعينه على العصيدة رجل حلف  
ان لا ياكل من هذا الدقيق فاختذ منه خبيصا قالوا يخاف ان يكون خائفا  
وخبز القطايف كذلك رجل قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرته  
طالق وان لم ياكله اليوم فامته حرة فاكل نصفه اليوم لا تحت لا  
في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف مما يوكل في مجلس واحد  
فكان شرط الحنث اكل الكل او ترك اكل الكل ولم يوجد رجل قال



هذا الرغيف على حرام فاكل نصفه ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رحمه  
الله ان عليه كفارة يمين قال — مشا تخنارهم الله  
الصحيح انه لا يكون حاشا لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة  
قوله والله لا اكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا تحت يا كل البعض  
رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فاوصي انسان لفلان بشي  
فاكل الحالف منه حث لان الموصي له يملك الوصية بالقبول فكانت  
الوصية كسبا له وان ورث فلان ما لا فاكل الحالف منه لا تحت  
لانه ملكه بغير صنعة فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف عليه للحالف  
طعاما قبل قبض ثمر اكل لا تحت لان الحالف اكل كسب نفسه وكذا  
لو اوصي له المحلوف عليه لا تحت لما قلنا وان ورث الحالف من المحلوف  
عليه واكله حث لانه كسب المحلوف عليه انتقل الي الحالف لا بصنعة  
فبقي كسبا للمحلوف عليه حلف ان لا ياكل مما رزق فلان فباع  
فلان زرعه فاكل الحالف حث رجل حلف ان لا ياكل مما يحيى به فلان  
يعني من الطعام وغيره فدفع الحالف الي المحلوف عليه لحما ليطبخه  
فالقاء المحلوف عليه في قدر والقي فيه قطعة من كرش فطبخ  
القدر فاكل الحالف من المرققة قال — محمد رحمه الله اراه  
حاشا اذا القى فيه المحلوف عليه ما لا يطبخ وحده وان كان  
مثله يطبخ وحده ويكون له مرققة فاكل الحالف كان حاشا رجل  
حلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل فاكله بعد ما صار كسبا  
تحت في الظاهر ولو حلف ان لا ياكل هذه الحدة فاكلها بعد ما  
نضجت اخلفوا بينه والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو حلف

ان لا ياكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زيبا او حلف ان لا  
ياكل هذا الرطب او البسر فاكله بعد ما صار تمرا لا تحت في يمينه  
وكذا لو حلف ان لا ياكل هذا الخبز فاكله بعد ما تفتت لانه لا  
يسمي خبزا رجل حلف ان لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او حله  
او ربه او فلاحه او ما اشبه ذلك لا يكون حاشا ولو اكل من عنبه او  
زبيبته او خوخه او كمثرية يا بسا او غير يا بس كان حاشا لان غير هذه الاشياء  
تخرج من الكرم من غير ان يتعلق حصوله بصنع العبد فاما القسم الاول  
لا يخرج من الكرم من غير صنع رجل حلف ان لا ياكل من هذه البيطخة  
فاكل منها حدة او بطيخا كان حاشا كما لو حلف ان لا ياكل من هذه  
الشجرة فاكل مما يخرج منها رجل حلف ان لا ياكل من طعام اشتراه فلان  
فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا ولو حلف ان لا  
يلبس ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان او لا يسكن  
دارا اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره دارا او ثوبا فلبس  
الحالف او دخل او سكن لا يكون حاشا لان نصف الثوب لا يسمى  
ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام رجل قال لياكل هذه  
الرمانة فاكلها الاحبة او خوها كان بارا وان ترك جبات كان حاشا  
وكذا لو حلف لياكل هذا الرغيف فاكله الا كسره كان بارا الا ان  
ينوى الا ان يترك شيئا من الرمانة في طالح ولا شيا من الرغيف  
رجل قال لامرأتين له ايتكما اكلت هذه الرمانة فطالقا فاكلتاها  
جميعا لم تطلق واحدة منهما لان شرط الحث ان تاكل الواحدة جميع  
الرمانة رجل حلف ان لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز يمينه وبين



غير حث ولو قال من رغب فلان لا يث رجل حلف ان لا ياكل حوزا او لوزا  
او فسثا فاكل منه الرطب او اليا بس كان حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل حبسا  
تحت باكل اليا بس والرطب ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل قصبلا يكون حاشا  
لان القصب هو اليا بس من البسر ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل حبسا  
كان حاشا لان الحبس تمر يحمل في اللبن حتى يمتلئ فيؤكل وكذا لو اكل  
عصيدة تمر كان حاشا لبقاء اسم التمر ولو حلف ان لا ياكل من هذا السهم  
فاكل دهنها لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل من  
اقله او مصله لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه الدجاجة  
فاكل من بيضها او فرخها لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه  
الببيضة فاكل من فرخها لا يث ولو حلف ان لا ياكل من غلة ارضه  
فاكل من ثمن الغلة كان حاشا فان نوى ان لا ياكل عين ما تخرج من الارض  
يدين في القضا رجل حلف ان لا ياكل الحنطة فاكل شعيرا فيه حبات  
حنطة حبة حبة كان حاشا وان اكلها حنطة حنطة قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكون حاشا الا ان يكون العكبة  
للحنطة رجل حلف ان لا ياكل من طيب فلا تفسخت له فذرا اطعمها  
غيرها فاكل الحالف لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل فاكهة فاكل من  
ثمار الاشجار كالنقاح والاجاص والخوخ والمشمش ونحوها كان  
حاشا وكذا الثوت والبطيخ واما العنب والرومان والرطب ليس من  
القواكه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمهما  
الله فاكهة والزبيب والتمر وحب الرومان اذا ليس لا يكون فاكهة  
وقيل الزبيب والتمر من القواكه اليا بس وعنه ابي يوسف رحمه الله  
اللوز والعناب فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله اليا بس نالا

يكون

يكون فاكهة والقثا والخيار والجوز ونحو ذلك ليس فاكهة وان حلف  
ان لا ياكل فاكهة باسفة فاكل اللوز والجوز ذكر في الاصل انه يكون حاشا  
قالوا هو الذي عرفهم اما في عرفنا لا يث وعن محمد اذا حلف ان لا  
ياكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطبة فهو على  
الرطب ولا يث باكل اليا بس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب  
فصو على اليا بس استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله ولو حلف ان لا ياكل ادا ما ولم ينو شيئا فاكل الخل  
واللبن والزيت او التريد او ما اشبه ذلك مما يترق بالخمر ويصطنع  
به تحت عند الكل واما الجبن والبيض والسكن والحم المطبوخ واشباه  
ذلك ليست بادام في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف  
رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو رواية عن ابي يوسف  
في الامالي هي ادا ما وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله واختلف  
المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم على الاختلاف  
ايضا وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي هو ليس بادام  
عند الكل هو الصحيح رجل حلف ان لا ياكل اليوم الارغيف فاكل رغبيا  
مع الخل والزيت او اللبن او القلاح الرطب لا يكون حاشا لان الاستثنا  
يقتضي المحاسنه في المعني المطلوب وهذه الاشياء لا حاشا للرغيف  
في المعني المطلوب وهو الاكل رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان فاكل  
من خله او ملح او كاخه او مصله او زيته مع طعام نفسه كان حاشا  
في قول محمد رحمه الله وكذلك عند ابي يوسف رحمه الله جل قال ان  
اكلت من مال ختي فامرته طالق فدفع اليه عجين ختنه فعمله في عجين اخر



وخبره واكله لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل من ملح فلان او حلف  
ان لا ياكل من شرابه فاخذ ما وُلح الحلو ف عليه وجعلهما في عجين واكل من  
ذلك الحبز لا تحت لانه صار مستهلكا رجل حلف من لبن هاتين الشاتين  
فاكل من احدهما او قال لا اكل من لبن هذا العتم فاكل من لبن شاة واحدة كان  
حاشا وكذا لو قال والله لا اشرب من ماء هذه الا نهر فشرب من ماء نهر واحد  
كان حاشا ولو حلف ان لا ياكل هاتين البيضتين لا تحت حتى ياكلهما وكذا لو  
حلف ان لا ياكل هذه البيضة لا تحت حتى ياكلها قال محمد رحمه الله كل شيء ياكل  
الرجل في مجلس واحد او يشرب في شربة واحدة فالحلف على جميعها لا تحت  
باكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه تحت في قليله فاذا جمع بين  
اثنتين او اكثر فانه تحت في قليله رجل قال لا مرايت له ان اكلتما هذين الرغيفين فبعد  
حدا فاكلت كل واحدة منهما رغيفا او اكلت احدهما الرغيفين الا شيئا واكلت  
الاخرى الباقي عتق عبده رجل حلف ان لا ياكل ارضا فحسب من الارض حوة كما يكون  
حاشا لان ذلك ليس باكل قال اذا حلف على كل ما يوكل لا تحت بالشرب  
وكذا لو كانت اليمين على العكس وهذا اذا كانت باليمين وان كانت بالفارسية  
كان حاشا لما بينا رجل حلف لينعدين اليوم امراته بالف درهم فاشتري  
بالف درهم غداها كان بازا رجل قال لعير والله لا اكل من طعامك شيئا  
فان اكلت منه شيئا فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة تحت في اليمين الاولى  
فان عاد واكل تحت في قوله فهو على حرام ويلزمه كاهرتان رجل اكل  
شيئا يسيرا فقال له رجل تعديت فقال عبده حر ان كان تعدي قالوا لا يكون حاشا  
حتى ياكل اكثر من نصف الشبع رجل حلف ان لا يذوق في منزل فلان  
طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا ادخله فيه ولم يصل الى جوفه

كان حائناً وهو على الدوق ولو قال له رجل تفديني  
اليوم بحلف ان لا يدوق في منزله طعاماً ولا شراباً فان هذا  
يكون علي الاكل لاعلى الدوق **رحل** قال الخمر على  
حرام والخمر بر على حرام احب لموافقه والصحيح انه يكون  
يميناً وذلة الناطقي رحمه الله انه اذا اكل من الخمر  
لقمه ومن الخمر شربه يلزمه كفاراً **رحل**  
حلف ان لا ياكل حراماً فاشترى بالدرهم الغصب طعاماً  
واكل لا يكون حائناً قال القسمة ابواللب الحرام المطلق  
في الممنوع ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه

في اليمن على الشرب

**رجل** حلف أن لا يسرب نبيذ الزبد يسرب نبيذ  
 كثير كان حائتا لانه رند **رجل** حلف أن لا يشرب  
 هذا الماء فاحمد فاكله لاملون حائتا فان ذاب وان  
 ما شرب كان حائتا **رجل** حلف أن لا يشرب من قدح ولا  
 عص من قدح ولان على يديه وشرب لاملون حائتا لال  
 السرب من القدح ان يضع فيه على القدح **رجل** حلف  
 ليسر من من وسط الدجله يسرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط  
 وذلك مع دار الربع او الدار كان يارا **رجل** حلف ان لا يسرب  
 في صيافه ولان الثمن مكره فشرب في داره مكره وفي سستانه مكره فالوا ان ذلت  
 الضيافه واحده كان حائتا **رجل** حلف أن لا يسرب ما سربت القليله  
 الثمانية



لا يكون حائنا لانه ليس مما يطلق منزله ما الفصان **رجل** حلف ان  
لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كروها او في ضياعها فالوا ان شرب في  
عمران القرية او في كروم متصل بالقرية كان حائنا وان شرب فيما  
لا يكون متصلا بعمران لا يكون حائنا **رجل** حلف بطلاق امراته  
امراته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه فالوا ان دخل  
جوفه بغير فعله لا يكون حائنا فان شرب بعد ذلك كان حائنا  
ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت **رجل**  
عاصه امراته في شرب المسكر فقال ان ترك شربه وعلى كذا  
فما دام يعزم ان لا ترك شربها الا انه لم يسرب لا يكون حائنا  
**رجل** حلف ان لا يشرب شرابا يسلم منه فصب شرابا  
مسرا في شراب لا يسلم منه ان كان المحلط محال لو  
شرب منه مسكر كان حائنا **رجل** حلف بطلاق امراته  
ان لا يشرب الخمر ما دام يحار الخمر الى قصر المحوسم عباد  
وشرب قال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ان نوي بقوله ما دام بخارا اقامه السكنى وكان سكناه  
بخارا كان حائنا وان نوي اقامته ببدنه فاذا خرج الى قصر  
المحوسم لا يسي الميز وان لم يتركه فخرج بنفسه لفاه **رجل**  
حلف فقال الرمز منه حورم قال السخ الامام هذا رحمه الله  
هو على التي لا سارب الخمر عند الفسقه سمي بحد حوان ولو قال  
اكرمي خورم قال رحمه الله هذا يقع على كل مسكر نيا كان او لم يكن  
وقال العاصي الامام ابو علي السعي رحمه الله في عرفنا اسم

السد

السد على كل مسكر من ما لعب نيا كان او مطوذا واسم  
هي يقع على الخمر خاصة وسيكي يقع على كل مسكر من الغيب ايضا وعليه  
الفتوي **رجل** حلف ان لا يسرب حمر او لا مثله ولا كذا ولا كذا من  
الا شربه فشرب واحدا منها كان حائنا ولو قال والله لا اكل خبزا  
ولا لحما فاكل احدهما كان حائنا ولو عطف ولم يعد حرف النفي وقال  
لا اشرب خمر او مثله او لا كذا كذلك الجواب فاكل احدهما كان  
حائنا **رجل** حلف ان لا ياكل من اللحم الذي يحى به فلان  
في اوان لحم فشواه ووضع تحت خبزا وجعله جودا با فاكل الحالف  
من الجوداب الذي اصابه دسم اللحم كان حائنا وكذا لو حلف ان لا  
ياكل مما يحى به فلان فاكل من اللحم فطبخه فاكل الحالف من تلك المرقه  
وفيه طعم اللحم كان حائنا **رجل** حلفت امراته من حقه سرب  
الخمر وحلف ان لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم قا واكل منه لا يكون  
حائنا **رجل** قال بالفارسيه الرمي راسه دم فامراه لذا فالمرء على  
ما نوي ان نوي السعي لا تحت بالهدا وان نوي الا هذا لم تحت بالسعي  
وان لم تنوش شيئا فان دفع او سقي كان حائنا في منه **رجل**  
قال لعنه اذ اسقيت الخمر فانت حر فذهب العبد بالخمر الى الما ولم يسرب  
عق العبد لانه سقاه وان لم يشرب **رجل** حلف ان لا يسرب هذا الما  
العذب فصبه ما مالح فعليه المالح فشربه لا تحت ولذا لو حلف  
على المالح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يسرب من المعذب فاخذ من المعذب  
وحلطه بلسان الصان ولبس الصان غالب فسربه لا تحت ولو حلف على معذب  
بعينه ان لا يسرب لسانها لم يخط لسانها بل لسان الصان غالب  
**رجل** حلف ان لا يسرب لسانها لم يخط لسانها بل لسان الصان غالب

السد

رجل حلف ان لا يسرب هذا الما  
فصبه ما مالح فعليه المالح  
فشربه لا تحت ولذا لو حلف  
على المالح فصبه على العذب  
ولو حلف ان لا يسرب من المعذب  
فاخذ من المعذب وحلطه بلسان  
الصان ولبس الصان غالب فسربه  
لا تحت ولو حلف على معذب  
بعينه ان لا يسرب لسانها لم يخط  
لسانها بل لسان الصان غالب

رجل حلف ان لا يسرب هذا الما  
فصبه ما مالح فعليه المالح  
فشربه لا تحت ولذا لو حلف  
على المالح فصبه على العذب  
ولو حلف ان لا يسرب من المعذب  
فاخذ من المعذب وحلطه بلسان  
الصان ولبس الصان غالب فسربه  
لا تحت ولو حلف على معذب  
بعينه ان لا يسرب لسانها لم يخط  
لسانها بل لسان الصان غالب



هذا هو الشرع في الحلف  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا

م شربه كان حاشا بخلاف غير العين ولو حلف ان لا يشرب اللبن  
فحلف لبن النعم بالماظهر لون اللز وطعمه كان حاشا ولو حلف ان لا  
يشرب من هذا الحب فاخذ الما من الحب ثابا فشربه في قول ابي حنيفة رحمه الله  
ما لم يضع فاه على الحب فيل هذا اذا كان الحب ملانا فان لم يكن فاعرف  
منه وشرب حتى في قولهم ولذا الوحلف ان لا يشرب من هذا البير او الجرم  
فان كانت ملانا عند ابي حنيفة رحمه الله لكون حاشا ما لم يضع فيه  
عليها ولو حلف ان لا يشرب ما زعم فشربه ما زعم باي وجه شرب كان  
حاشا وان صب ما زعم في ما اخذ يعتبر فيه الغالب ولو حلف ان لا  
يشرب ما السما فاجتمع المطر في مكان فشربه كان حاشا باي وجه  
شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشربه لركعا كان حاشا  
فوطهم وان احدا لما يابيه او اغترف وسقاه غيره لا حاشا قول  
ابي حنيفة رحمه الله ولو شرب من ما اخذ الما من الفرات لكون حاشا  
في فوطهم ولو حلف ان لا يشرب من ما الفرات فشربه من الفرات بانه او  
بالاغتراف او كركا او شرب من ما اخذ من الفرات كان حاشا وان  
شرب من ما لا يخذ الما من الفرات وانا ما خذ من ما اخذ اخذ حاشا  
ومحوها لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يشرب ما فواتا او من  
ما فوات فشربه ما عذبا من دجله او نحوها كان حاشا **رجل**  
حلف ان لا يشرب عصيرا بعصر حبه عنب او عنبودا في حلفه  
لا يكون حاشا ولو عصمه في كفه ثم حساه كان حاشا ولو قال  
لا يدخل العصير في حلي كان حاشا في الوجهين **رجل** رضي الله عنه  
وهذا في عرفهم اما في عرفنا ينبغي ان لا يكون حاشا لان ما العنب

ولو حلف بالشراب من ماء المطر  
فحلف الا يشرب من ماء المطر  
فكسب من ماء المطر

ولو حلف بالشراب من ماء المطر  
فحلف الا يشرب من ماء المطر  
فكسب من ماء المطر

هذا هو الشرع في الحلف  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا  
بما لا يكون حاشا ولا حاشا

لا يسمى عصرا في اول ما عصر **رجل** حلف ان لا يشرب  
الشراب ولم ينوش شيئا تات اليمين على الخمر قال رضي الله عنه  
عرفنا مع اليمين على كل مسكر **رجل** قال لا مراة وفي  
بدها قدح من ما ان شرب هذا الما او وصعه او صيده او عطسه  
اسانا فانك طالق قالوا ورسول في يوب او وطاخ في بسف الما  
قال رضي الله عنه وهذا اذا قال او شيئا منه فان لم يقل او شيئا  
منه فشرط البعض وصب البعض لا يكون حاشا **رجل** عوب  
على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب ما خرج من هذا الكرم فهو على  
شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس

**فصل**

في اللبس والكسوة والخياطه

**رجل** حلف ان لا يلبس من غزل فلانه فلبس ثوبا من غزلها ان يوب  
عين الغزل لا يكون حاشا لانه بوي حقيقه دلامه يصب منه قالوا حلف  
ان لا يشرب الما ونوي جمع المياه يصب بنية وان نوي ما لا يمكن  
ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها  
لا يكون حاشا وان كان غزل غيرها حرا ومن ما به جند وسواها من غزلها  
مختلطا او كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كما لو حلف ان  
يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا من فلان وعمره لا يكون حاشا ولذا الوحلف  
ان لا يلبس من ثوب فلان فلبس ثوبا من ثوبه فلان مع غيره كان حاشا ولو قال ثوبا من  
ثوب فلان فلبس ثوبا من ثوبه فلان مع غيره ان كان ثوبا من ثوبه واحد  
فلبس ثوبا من ثوبه فلان فلبس ثوبا من ثوبه فلان فلبس ثوبا من ثوبه

ولو حلف باللبس من غزلها  
فحلف الا يلبس من غزلها  
فكسب من غزلها

ولو حلف باللبس من غزلها  
فحلف الا يلبس من غزلها  
فكسب من غزلها



كان جانتا ولو حلف ان لا يلبس من عزل فلانه فليس يوما من عزل  
 فلانه وعزل غيرها كان جانتا وان كان عزله فلانه مثلا خيط واحد  
 ولو حلف ان لا يلبس من شئ فلان فليس يوما من شئ فلان ان كان  
 فلان يلبس بنفسه لا يكون جانتا ولو حلف ان لا يلبس من عزل فليس فلانه  
 يوما خيط بعزل فلانه لان يكون جانتا ولذا لو لبس يوما فانه سلكه  
 من عزلها وليس تكه من عزلها حيث قول اني يوسف ولا تحت في قول  
 محمد والفتوى على قول محمد وبكبره ليس التكه من الحصر  
 في قولها جميعا لانه مستعمل للحريز وان لم يكن لا ساء ولو كانت  
 العروة او الذر من عزلها لا يكون جانتا في يمين اللبس ولا يكره وكذا  
 لو كانت اللبس من عزلها لا يكون جانتا وكذا الرقيق عبد البعض  
 والرقعه التي تعال لها بالفارسية سنار اذا كان من عزلها  
 روي محمد رحمه الله بكون جانتا واذا كان جانتا في الرقعه  
 كان جانتا في اللبس والرقاق ايضا فلذا الرقعه التي يكون على الحب ولو  
 اخذ الحالف خرقه من عزلها فدر سره ووضع على عورته لا يكون  
 جانتا لانه لا ساء ولو لبس من عزلها فليس له اوسبكه تعال لها  
 لكونه كان جانتا وكذا الحوب ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزل فلانه فليس  
 من عزلها عما به لا يكون جانتا لاهل البيت حتى لا يجوز في الهاء  
 وان لم يقل يوما فتم عزلها كان جانتا وقال بعض الناس اذا رجع قميصه  
 خرقه من عزلها لا يكون جانتا سوا قال لا لبس يوما من عزلها او قال  
 ليس يوما من عزلها ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزلها لم يلغ اليوم السريع  
 ولم يدخل يده في كفيه ورحلاه بعد تحت اللثاف كان جانتا لانه لا ساء ولو

توباه  
 وان كان لا يبيع بنفسه يكون  
 جانتا

وهذا كله اذا لم يذكر ثوب  
 من عزل فلانه وان كان  
 ثوب لا يلبس بالوجه فله  
 ما لم يوجد ما يطلق عليه  
 اسم الثوب وان كان يلبس  
 رداءا فلا يلبس قدر  
 الشبر من حرقه من عزلها  
 ووضع على عورته لا يلبس  
 في الكفاه لا يلبس يوما  
 بعينه فليس جانتا منه اكثر  
 من نصفه كمنش لان الانسان  
 لا يلبس الرداء ويغف  
 حوائشه على الارض برصه

حلف

حلف لا يلبس السراويل والخصفين فادخل احدي رجله في السراويل  
 او لبس احدي خفيه لا يكون جانتا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب  
 فالق عليه وهو نام لم يرفع عنه وهو ما رواه البخاري لا يكون جانتا وقال  
 العمري ابو الليث وهو عيسى بن ابيان رحمه الله بكون جانتا قال العمري  
 ابو الليث العباس ما قاله البخاري وبه نأخذ وان العلي عليه وهو ما رواه  
 فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون جانتا وان تركه حتى استقر عليه  
 كان جانتا ولو العلي عليه وهو منقبه حتى علم بذلك او لم يعلم لكان  
 قاله ابو بصير ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزلها فليس كسائر  
 عزلها كان جانتا لانه ثوب ولو قال لها الرقعه ثوب من دراهم  
 فانت طالق موضع يده على عزلها او خاطبه فتمصا لا يكون جانتا  
 حلى عن ابن مطيع الله عن هدا في اخر عمره فادى براسه انه لا يقع  
 الطلاق قال العمري هذا دليل على ان المعنى اذا قيل عن سلسله  
 فترك راسه بالجواب بلا او نعم بوجد ذلك بخلاف الوصيه فانه لا  
 يوجد فيها الاشارة ولذلك في الشهاده لان ذاك امر يتعلق باللفظ  
**رجل** حلف ان لا يلبس ثوبا من عزلها وعلمه من عزلها كان  
 جانتا لان العلم مع محصر لا يصح ولذا لو حلف ان لا يلبس من  
 عزل فلانه فليس يوما من علمه لا يكون جانتا ولو كان في الثوب شئ يسير  
 غير العلم من عزلها كان جانتا وكذلك لو لبس يوما علمه من  
 الحديز لا يكره لكان في الثوب ولم يقدرا العلم لشي وعلم  
 فقال العلم مع محصر وكذا اذا سمى الامه السرحس في سرح السرح  
 انه لا يلبس بالعلم من الحديز ولم يقدره بشئ وعلمه فقال

ان السراويل والخصفين لو مال  
 امرانه ان وضع يدك على الدوا  
 ناس طالق وهو يلبس بها على الدوا  
 لم يلبس الا باللسان



لان العلم تبع ولو لبس ثوبا باللبنة من الحرير لزم في طاهر الرواب  
 فوق طاهر الرواب بين اللبنة والعلم في حكم الكراهة ووجه  
 ان ما هو المقصود من لبس الثوب وهو دفع الحر والبرد سعلو  
 مما به باللبنة فلا يكون اللبس سعا مخالفا للعلم ولو حلف  
 ان لا يلبس ثوبا من عزل فلا يملكه فليسح ثوب من عزلها وعزل غيرها  
 الا ان عزل غيرها في اخر الثوب او في اوله فقطع من الثوب ما هو  
 من عزلها ولبسها فان كانت سلغ ازارا او ردا كان حائتا وان لم  
 سلغ ذلك لا يكون حائتا وكولس ذلك الثوب قبل ان يقطع  
 منه ما هو من عزل غيرها لا يكون حائتا ولو حلفت امره ان لا يلبس  
 من عزل نفسها ثوبا فلبس ثوبا او مقنعه لا تحت في نفسها  
 ولذا العامة لان ذلك ليس سوب ولهذا يجوز في الكفارة الا ان  
 يكون عمامة لو لبس بها كانت ازارا او ردا او يقطع من سلبها  
 قميص او سراويل فحينئذ يكون حائته لان ذال يجوز في الكفارة  
 حلف الرجل لا يدخل من عزلها في سود زياته فباع الحالف  
 ثوبا لامرأته واسرى بمن الثوب لولد الصغير قال القصة  
 ابو جعفر ان اسرى بمن الثوب لولد ثوبا يقضي مثل ذلك الثوب  
 لولده عليه كان حائتا سوا اشترى لولده ثوبا نادها او غير  
 ادنها لانه قضى بمن الثوب مما على نفسه وصار دانه اشترى الثوب لنفسه  
 فحلت وان اسرى لولده افضل مما استحق عليه فان اسرى نادها  
 لا يكون حائسا لانه لما اسرى نادها صار مسريا لها وان اسرى  
 بعد ادائها كان حائسا لانه صار مسريا لنفسه ولو قال لامرأته ان

ان ثوبا

السمار

السمان ثوبا مرارا رايه يابسور ريان من در ايد فكدي فباع عزلها  
 واشترى ثوبا منه فباعا وسقت زوجها لا تحت في ثوبه لانه لم  
 يدخل غير الغزل ولا منه في سود زياته لان الدخول في سود زياته  
 عناه عن الدخول في ملكه ولم يوجد وله قال لها الدان  
 ريشه ثوبا كما ركد ثوب سود زيان من در ايد فكدي فغزل  
 والست نفسها وصييا لها لا تحت الزوج لانه لم يدخل في  
 ملكه شي وكذا الوقت دساعلى زوجها بغير اذنه او علمت في اللبس  
 من الطمخ والخبز ونحو ذلك **رجل** حلف ان لا ياكل من عزلها  
 فباعت عزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب لابن الحالف  
 فاشترى به سبا واكل لا تحت في ثوبه وان اسرى هي قبل  
 ان يهب فاكل الحالف تحت لان في هذا الوجه اكل عوض ملكها  
 مكان اكل ثمن عزلها اما اذا وهبت لابنها ثم وهب الابن  
 للحالف فقد اختلف المالك واختلف المالك باختلاف العين  
 فلاحس **امراه** حلفت ان لا يلبس هذه المقنعة فاحتمتها  
 علم المعراه ثم نصر ورد عليها فباع حلت بها لانها اعاد  
 مقنعه لا يصعبها حادنه فحلف بالو حلف الرجل ان يلبس  
 عبا هذا البساط فحط حاساه وجعل حرام ثم نصر وعاد  
 لبساط فحلف عليه كان حائتا **رجل** قال لامرأته ان يلبس  
 ثوبا فانت طالوقا لي على وسادتها وجلس عليها لا يكون  
 حائتا وان اضطلع على فراشها او وضع حمله او الشرب  
 على ثوب من ثيابها كان حائتا ولو قال لها الرمن ترايوشام اركار لرد

لانه بعد ثوبا

ولو قال لامرأته ان يلبس ثوبا فانت طالوقا لي على وسادتها وجلس عليها لا يكون حائتا ولو قال لها الرمن ترايوشام اركار لرد  
 ايد مرارا رايه يابسور ريان من در ايد فكدي فباع عزلها واشترى ثوبا منه فباعا وسقت زوجها لا تحت في ثوبه لانه لم  
 يدخل غير الغزل ولا منه في سود زياته لان الدخول في سود زياته عناه عن الدخول في ملكه ولم يوجد وله قال لها الدان  
 ريشه ثوبا كما ركد ثوب سود زيان من در ايد فكدي فغزل والست نفسها وصييا لها لا تحت الزوج لانه لم يدخل في  
 ملكه شي وكذا الوقت دساعلى زوجها بغير اذنه او علمت في اللبس من الطمخ والخبز ونحو ذلك  
 رجل حلف ان لا ياكل من عزلها فباعت عزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب لابن الحالف فاشترى به سبا واكل لا تحت في ثوبه وان اسرى هي قبل  
 ان يهب فاكل الحالف تحت لان في هذا الوجه اكل عوض ملكها مكان اكل ثمن عزلها اما اذا وهبت لابنها ثم وهب الابن  
 للحالف فقد اختلف المالك واختلف المالك باختلاف العين فلاحس امراه حلفت ان لا يلبس هذه المقنعة فاحتمتها علم المعراه ثم نصر  
 ورد عليها فباع حلت بها لانها اعاد مقنعه لا يصعبها حادنه فحلف بالو حلف الرجل ان يلبس عبا هذا البساط فحط حاساه وجعل حرام  
 ثم نصر وعاد لبساط فحلف عليه كان حائتا رجل قال لامرأته ان يلبس ثوبا فانت طالوقا لي على وسادتها وجلس عليها لا يكون حائتا  
 وان اضطلع على فراشها او وضع حمله او الشرب على ثوب من ثيابها كان حائتا ولو قال لها الرمن ترايوشام اركار لرد لانه بعد ثوبا



حوسر فانت طالق ثم ان المراه دفعت الى زوجها لرباسا النسيه  
 لها باجر فاخذ الاجر ولبس فلبست الحث لان هذا مكسور المراه  
 ولا ملبس الزوج وان كان القطن من الزوج وكذلك لان شرط  
 الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست بغير  
 امره لا يكون لعدم الالباس **رجل** سال محمد رحمه الله اني حلفت  
 بالطلاق ان لا ابس من غزل امراتي فلفت نائما وعلى ملاء في المراه  
 والقت على قميصها وهو في غزلها وسط الفم على قال محمد خاف ان  
 يكون حائتا فالواو الصحيح انه لا يكون حائتا لانه لم يلبس **رجل** قال  
 المرسى ولانه من امارا تد فامراه طالق لدا فباع لرباسها واسرى  
 به بواقي فلبسه فالواو لا يكون حائسا لان المراد من هذا البس الثوب  
 الا اذا نوى ان لا يصره الى حاجته وان اتخذ منه سدا واصطاده  
 الصحيح انه لا يكون حائتا لانه اسعمله مما يليق به **رجل** حلف  
 ان لا يلبس من غزل امراته فلبس قبا طهارته من غزلها وبطائنه من  
 غزل غيرها لان حائتا وكذلك لو لبس حورا من غزلها ٥  
 ولو لبس ثوبا سدا من غزلها او لحمته من غزلها والباقي من غزل  
 غيرها لان حائتا وكذلك لو لبس حورا من غزلها ولو لبس ثوبا  
 سدا من ذات المص على ان لا يلبس من غزلها فان حائتا ٥  
 وان كانت مسه على ان لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حائسا حلف  
 ان لا يكسو عبدا او لا يحمل لعلامة ثوبا فاعاره ثوبا عشرين او  
 اعار للمسفر لا يكون حائتا لان الثوب لم يصر ملحا للغلام الا ترى انه  
 لو كانت ذات الثياب للمولى ولو كان للغلام لا يعود الى المولى

بالحايه **رجل** حلقه من حوش راحه محرد فاشترى لها خمارا لا  
 يكون حاشا لان الخمار لا سمي حامي ولو قال **الرجل** اسلى سى حرى حرم  
 فانت لذا فاشترى لها بالدرهم لا يطلق **ام** راه تريد ان يعطع لزو جها  
 قبا فقال الزوج بالفارسيه **الرجل** فاما هو يري العن من يوسف  
 فانت طالق فقطعت بعدد لاسنه فليس طلقت لانه ليس **رجل**  
 قال لامرأته ان بعث غز لك فانت طالق فباع غز لا ناس وسها غز لها  
 فان حاشا وان لم يعلم بذلك **رجل** حلف ان لا يلبس ثوب فلان  
 فوضع قبا على كتفه بان حاشا لان الردى هدى فليس وان قال  
 لا البس قبا فلان فوضع قبا على كتفه ولم يدخل يديه في قميه فذكر في  
 المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لاسا للخيطة وعلى هذا لا  
 يكون حاشا وان قال لا البس هذا القبا فوضعه على كتفه  
 ولم يدخل يديه في قميه فان حاشا في يمينه لان المنكر يعتبر  
 اللبس المعتاد في القبا اما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان  
 الاوصاف في المعين لغو وعلى هذا اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب  
 فانتزبه او ارتدى كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس قميصا فارتد  
 بقميص او ارتدى او تعيم يكون حاشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا  
 فوضعه على عاتقه للحمل لا يكون حاشا لانه ليس بلبس بل هو حامل  
 ولو حلف ان لا يلبس هذه العمامه فطرحها على عمامته حش ولو قال  
 عمامه لا تحتس منه ولو حلف ان لا يلبس خزا فلبس ثوبا خالصا من  
 موكان سده من العطن او الابرسم ولحمته من الخردان حاشا وكذا لو حلف  
 ان لا يلبس كنانا فلبس ثوبا خالصا كان او من قطر وكان حاشا

واخيه والام والوالد الخ  
عالم السلام

او تعمیری  
و لو قال هذا القصص  
فاقرضه او ردا او  
يعبر كان حاشا له



سواء كان الكان سدا او لحمته ولو حلف ان لا يلبس حريرا او ابرسمما  
 فلبس ثوبا سدا حريرا او ابرسم لا تحت وان كانت لحمته حريرا كان حانتا  
 لان السدي اذا كان من الابرسم او الحرير واللحمه من الحر او القطن  
 يصير السدي مستهلكا باللحمه لا يري فلا يعتبر بخلاف العطر والكان  
 فان السدي في العطر والكان لا يصير مستهلكا باللحمه لان كل واحد  
 منهما رقيق اما السدي من الابرسم يصير مستهلكا باللحمه اذا كانت  
 اللحمه من الحر او القطن لان الابرسم رقيق فيصير مسورا باللحمه لا يري  
 ولو حلف لا يلبس ثوب شان فلبس ثوبا من وطن وكنان لا تحت لان اللحمه  
 من الكان والعطر ولو حلف لا يلبس ثوب ابرسم فلبس ثوبا من ابرسم  
 ووطن ان كانت اللحمه من الابرسم تحت والا فلا ولو حلف لا يلبس ثوب  
 حر من غزلها فلبس ثوبا سدا ابرسم ولحمته خزم من غزلها كان حانتا  
 ولو حلف ان يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحمته صوف  
 وسدا ابرسم او قطن لا تحت ولا يشبهه الطيلسان غيره حلف ان لا  
 يلبس قطن او لم يذر قطن ثوبا فلبس ثوبا من وطن وكنان تحت ولو  
 حلف ان لا يلبس ثوبا فلبس مسحا او بنفسه او سدا لا تحت ولا  
 في عين الشرا **رجل** حلف ان لا يلبس حليا فلبس سيفا محلي او  
 منطقه مفضضه لا يكون حانتا وهو على حل النساء **رجل** قال لامرأته  
 والله لا يلبس من غزل ثوبا فلبس من غزلها سرا ولا تحت  
 ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا تحت  
 ولو حلف لا يلبس ميصن فلبسها ميصرا لا تحت حتى يلبسها  
 معا ولذا لو حلف ان لا يلبس على فراش لا تحت حتى ينام عليها

معا ولذا لو حلف ان لا يلبس على فراش لا تحت ولو عينهما بالا  
 فلبسهما متفرقا او مجتمعان حانتا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب  
 فالتحريم منه قلنسوه فوضعتها على راسه لا يكون حانتا **رجل**  
 حلف ان لا يلبس السواد فهو على الثياب ولو قال لا يلبس شيئا من  
 السواد فانه تحت في القلنسوه وغيرها **رجل** قال لعمره والله  
 لا اكلمك مادام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا  
 الثوب فخرج الثوب ثم لبسه فكلمه لا تحت ولو قال  
 والله لا اكلمك وعليك هذا الثوب او قال لا ادخل هذه الدار  
 واب سائتها فخرج منها ثم عاد اليها او برع الثوب ثم لبسه محله  
 كان حانتا **رجل** قال لامرأته ان لبستما هذين الثوبين  
 فعددي حر فلبست كل واحد منهما درعا لا تحت حتى يلبس  
 كل واحد منهما الدرعين **رجل** قال الوفاك ان كلمتما هذا  
 الرجلين او دخلتما هاتين الدارين ولو قال ان كلمتما  
 هذين الرجلين الاشياء واكملت الاخرى كان حانتا **رجل**  
 اوجب على نفسه ان يلبس الصوف حتى يموت يريد به العباد  
 والحر فله ان يلبس غيره لسر هذا من القرب بل يكره الشهر  
 في اللباس الا ان ينوي بذلك المير ويكره ميصا **رجل**  
 حلف لقطع عن النعم من هذا الثوب فيصير يقطع منه  
 ميصا واحدا وخاطه ثم ثقبه ثم خاطه مرة اخرى قال  
 محمد رحمه الله حسب في يمينه ولو حلف لقطع  
 منه ميصا والمسألة بجاهها قال محمد رحمه الله كان

فأكلت كل واحدة منهما  
 رغيفا أو أكلت أحدهما  
 الرغيفين صحه  
 الباق



[illegible]

رجل حلف ان لا يلبس هذه الجبة فنتقه ثم خيط وحمل بها  
 حشو اخر فلبسها فان جانتا لانها غير الاولى ولو حلف لا يلبس هذا  
 القميص ونقضه ثم استأنف حيا طيه ولبسه ذلر القدر وري  
 رحمه الله انه تخنت في منته وهكذي ذكر في الوارد ولذلك القبا والجبة  
 لان اسم القميص والعبا والجبة لا يزول بعصر الحياط وباعال قمص

مصور

541

مفتوق ولذا الوحلف ان لم يلبس هذه السفسه منقضت وصار  
خشباً لم اعيدت سفينه فربها ذل في النواذر انه يكون حاشا وذل  
في الجامع انه لا تحت لانه لا يعود قميصا ولا قبا ولا سفينه الابصفه  
حادثه ولو حلف ان لا يلبس هذه الحبه وهي محشوه فترع خشبها  
وحمل لها حشوا اخر ولبس كان حاشا وكذا الولات الحبه  
مبطنه فترع بطايتها وحمل لها بطانه اخرى ولبس كان حاشا  
لان اسم الحبه لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانه بخلاف ما  
اذا بعثت حياطها **رجل** حلف ان لا ينام على هذا الفراش  
فاخرج منه الحسو ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لان الفراش  
الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو اخرج ما فيه من  
الصوف او القطن ونام على ذلك الصوف او المحلوج لا تحت  
يسينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا وانما يقال له بالفارسيه  
جبعوت **رجل** حلف على فسطاط مضروب ان لا يدخل  
في هذا الفسطاط فطلع من ذلك الموضع وضرب في موضع اخر  
ودخله كان حاشا **رجل** حلف ان لا ياحد شعر فلان  
مخلوق فلان راسه ثم يب فاخذ شعره فان حاشا وكذا لو حلف  
ان لا يلبس سنه فسقط سنه ثم يب فلبس الثاني تحت في سنه لان  
المقصود منع نفسه عن الحاق الضرر بصاحب السر والشعر  
ولا يبعد بالسر العام والشعر القام وقت المن **رجل** حلف ان  
لا فلا يواصل هذا السلطن او يزوج هذا الرمح ثم نزع ذلك النصل  
وذلك الزج وجعل له نصلا اخر وزجا اخر فطعنه بالثاني بها تحت

[illegible]



بمينه لانه لم يطعنه بذلك النصل والرج **رجل** حلف ان لا يكتب  
 بهذا العلم فليس له ثم يراه وليست لا تحت في نفسه لانه لا سقى قلما بعد السر  
 وانما صار قلما يصعبه حادثة فكان الثاني غير الاول **رجل** حلف  
 ان لا يلبس هذا النعل فمطعم شرابه وشرابه شرابه اخر وليس تحت في مينه  
 لانه يبقى بعد ابدون التراك **رجل** حلف ان لا يطعم على هذا الماء  
 وعلى هذا الماء طاحونه فحول الماء من ذلك النهر الى نهر اخر وعلى النهر  
 الثاني طاحونه اخرى وطحن بها ان كان الماء الذي حلف عليه اقل من  
 الماء الذي كان في النهر الثاني لا تحت في مينه لان العبرة للعالم  
**رجل** حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاحتمنه خبيصا او قطا  
 فاكل منه يكون حاشا لان غير الدقيق مما لا ياكل وكانت الممنوع على  
 ما يتخذ منه وقد مر من هذا **رجل** حلف ان لا يجلس الى  
 هذه الاسطوانة وهي من اجر او حجر او حجاره فمصب ثم يلبس ثانيا  
 بحارها فجلس اليها لا تحت وكذلك الحايطة **رجل** حلف ان  
 لا ياكل من هذه اللزى فصار سرا او من هذا السر فصار رطبا  
 او من هذا الرطب فصار قرا او من هذا اللبن فجعل جينا  
 فاكله لا يكون حاشا ولو حلف ان لا ياكل من هذا الساب فله بعد  
 ما شاح ككل حاشا ولو حلف ان لا ياكل من هذا فسا او سرا  
 مطبوخا او رطبا لا يكون حاشا الا ان سوى ما يكون من ذلك ولو حلف  
 لا ياكل رطبا فاكل سرا حاشا او لا ياكل سرا فاكل رطبا فسا حاشا  
 في قول الى حشيه ومحمد رحمه الله عليهما **ام** راه حلف ان لا يلبس  
 الملحفة فخط جانبها فصار درعاً لم يستل يكون حاشا ولو وصف

فغادر

فغادرت ملحفة وليس تحت **رجل** حلف ان لا يقرأ في هذا  
 المصحف فحرق الاوراق وخلع النصف ثم الفه وحرر دونه فقرأ  
 تحت في مينه **رجل** حلف ان لا يدخل هذه الدار فهدمت  
 وجعلت مستانا او حماما او مسجدا واثبت صغره فجعل بها واحدا  
 وجعل يابدا الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حاشا لئلا يسمي الدار

## ٢ الدخول

**رجل** حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راها او ما شيا  
 او محمولا بامر تحت وكذا لو حلف من سطحها او صعد سحرة واغضا  
 في الدار فقام على غصن لو سقط سقط في الدار حيث وكذا لو قام على  
 حايطة منها وقال السبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 ان كان الحايطة مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حاشا وهذا  
 اذا كانت الممنوع بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقا  
 شجرة اغصانها في الدار او قام على حايطة منها ان بعد السلم  
 لا تحت في مينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العمدة  
 ولو قام على كنيف شارع او على ظله شارع ان كان مفتوح الكنيف  
 والظلمة في الدار كان حاشا وان قام على اسكفة بها الطاق  
 ان كانت الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة  
 لا يكون حاشا وان كانت داخله كان حاشا ولو ادخل  
 احدي الرجلين لا يكون حاشا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج  
 مساويين فان كان داخل الدار منهبطه فادخل احدي رجله فان

او حاشا او شاعرا ان لا يدخلها  
 اذا دخلها آتيا لا محب

تحت















المميز على عمراتها وكذا الوحلف ان لا يشرب الخمر في قربه لذا  
 فشرب في لرومها وضياعها لا تحت الا ان تكون اللم والضياع في  
 العمران وكذلك لو حلف ببلد لكانت للمميز على العمران لا في البادية  
 اسم لها هو داخل الرض ولو قال لا ادخل لوره لكانت لورستان لكانت  
 فدخل الاراضي تحت ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا تحت ما  
 يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بعد ادق تناول الجانبين ومدينة  
 السلام لا ولو حلف لا يدخل ري ذكر اسم الامم السرخسي  
 شرح الاجارات ان ري في ظاهر الرواية مساو للمدينة والنواحي  
 وروي هشام عن محمد انه اسم للمدينة خاصة حتى لو استاجر دابة  
 الى ري ولم يذل المدينة ولا رسا فاعينه في ظاهر الرواية بفسد  
 الاجارة وفي رواية هشام لا يفسد الاجارة قال محمد رحمه الله  
 اما سمرقند واورزجند اسم للمدينة خاصة والسغد وقرغانه  
 وفارس اسم للامصار والقرى وخار اسم للبلد ونواحيها  
 اول حدود بخارا كرمينية واخره مبر **رجل** حلف ان  
 لا يدخل بغداد فمر بها في نفسه روي هشام عن محمد رحمه الله انه  
 لا تحت ما لم يخرج الى الحد واليمين تنصرف الى الحد وهذا خلاف  
 الصلاة فان البغدادى اذا جازم الموصل في السفينة ودخل بغداد  
 فادركه الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الاقامة  
**رجل** حلف ان لا يدخل القرات فرب نفسه في القرات  
 او كان على القرات جسد فمر على الجسر لا تحت ما لم يدخل الماء  
 لانه لا سبي دخلا في القرات ما لم يدخل الماء **رجل**

حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من

حلف  
 حلف

حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من

حلف ان لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفه من دار محب  
 المسجد فدخل الزيادة لا تحت ولو حلف ان لا يدخل مسجدا  
 منى فلان والمسئلة بحالها تحت ولذا الوحلف بان لا يدخل  
 هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا تحت وان قال لا ادخل  
 فدخل الزيادة تحت **رجل** حلف ان لا يدخل على فلان ولم  
 اسم بنتا ولم نوشيا فدخل عليه في بيت رجل اخر تحت ولو حلف  
 ان لا يدخل بيتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان فيه لا تحت وكذا لو حلف  
 الكعبة ولو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول  
 عليه لا تحت ولو حلف ان لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو سوى الدخول  
 على رجل اخر مع المحلوف عليه او دخل بريدا خلا لاسعه التي يكون  
 في المنزل لا تحت لانه لم يدخل عليه **رجل** حلف ان لا يدخل  
 منما ان لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل مع الاختان لانه لم يدخل  
 احدهما على صاحبه **رجل** قال لا يمنع فلانا من دخول دارى مع  
 من بر في يمينه فان راه ثانية ولم يمنع لاشي عليه **رجل** حلف لا  
 يدخل دار فلان فدخل دار فلان سائر فيها مع امراته والدار للراحت  
 وكذا الوحلف لا ادخل دار فلان وهى دار زوجها لسكر معه  
 بان حاشا **رجل** حلف ان لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام  
 او مسجد او ظله او دهليز دار لا تحت وكذا القسطاط وبيت السعة  
 الا ان يكون المحلوف عليه من اهل البادية وعن محمد رحمه الله في  
 القسطاط تحت والظاهر هو الاول وقيل في زماننا يجب ادخال  
 عليه في المسجد لان الناس يتزاورون في المسجد ولو دخل على قوم

حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من

حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من  
 حلف لا يدخل على من







وهذا جواب كلام السائل ولذا قال لرجل دخلت دار فلان اس  
 فقال المخاطبة فقال السائل بعدل حران لب دخلها فقال لا  
 فقال يعقوب عبيد اذالم يكن له سه فان كان بوى بقوله لا اى لس عبيد  
 حر لا يعقوب عبيد **رجل** حلف لا سلك حائوتا لفلان فسلن حائوتا  
 اجره فلان ان كان فلان ممن سلك الحائوت لا تحت الحالف في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وحت في قول محمد وان  
 فان ممن سلك حائوتا تحت عند الحل **رجل** حلف ان ذلك  
 الكوفة ولم اتزوج فعبيدي حر فان دخل قبل التزوج چنت ولو  
 قال فلم اتزوج فهذا على ان يجوز التزوج بعد الدخول حين حل  
 ولو قال لم اتزوج فهو على ان يتزوج بعد الدخول على  
 الابد **رجل** قال والله لا اعد في هذه الدار ولم سوسا قال  
 ان كان ساسا فيها فهو على السلي وان لم يكن ساسا فلهما هو على  
 العود **رجل** قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان  
 دخلت هذا اليوم فعبيدي حر هو على ملك الدار في ذلك اليوم  
**رجل** حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره ودخل  
 لا تحت في قولهم ولذا العبد والدايه ودل شي يكون مصافا حكم  
 الملك ولو قال لا ادخل دار فلان فباع فلان داره فدخل الحالف  
 لا تحت في قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الرواين عن ابي  
 يوسف وعن ابي يوسف في رواه تحت في قوله دار فلان  
 هذه وقال محمد بن حبيب قال ابو يوسف في رواه وروى هشام  
 عن محمد انه يرجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله وان لم يكن لفلان

فلان حر

دار

دار يوم اليمين فملك دار بعد اليمين فدخل الحالف تحت في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ولا تحت في قول ابي يوسف رحمه الله

## فصل في الخرج

**رجل** قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار الا لامرأة منهن فانت طالق  
 والمرء حق على رجل فاددت ان يدعي ذلك وخرج لاجله قالوا ان كان  
 تقدر على التويل بذلك فخرجت تحت الحالف وان لم تقدر على ان تقول بذلك  
 فخرج لا حب **رجل** حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج امرأته الا بعلمه  
 فخرجت وهو يراها معها لم تحت ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا  
 تحت في مسنه وان لم ياذن لها فخرج وهو يراها لا تحت ايضا ولو قال  
 لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فاذن لها بالعريه وهي  
 لا تعرف بالعريه فخرجت تحت كما لو اذن لها وهي تامه او غايبه لا تسع فخرجت  
 تحت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت كذا فاستاذ  
 للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم تخرج الى ذلك للمهاكات بكسر  
 السين فخرجت الى باب الدار فكسر الباب تحت طاعتها فخرجت بغير اذنه  
 وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم تخرج ثم خرجت في وقت اخر  
 الى بعض اهلها قال القصة ابو الليث اخاف ان يكون حائوتا  
**رجل** اتم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل  
 بغير اذني فانت لزام قال لها اذنت لك فيما سدد والدك الامام  
 باطل فخرجت ودخل منزل الحار الذي اتم ان لم يكن موت  
 عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته طلاسواه لا تحت

في الخبرين الاولين لا يخرج المرأة  
 الا ما دونه فان قالوا ان حلف  
 او لم ياذن لها بالخروج فخرجت  
 وتحت طالع فخصت المرأة  
 فخرجت لا حب **رجل** حلف بطلاق امرأته  
 الا بعلمه فخرجت وهو يراها معها لم تحت  
 ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا  
 تحت في مسنه وان لم ياذن لها فخرج وهو يراها لا تحت ايضا  
 ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت كذا فاستاذ  
 للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم تخرج الى ذلك للمهاكات بكسر  
 السين فخرجت الى باب الدار فكسر الباب تحت طاعتها فخرجت بغير اذنه  
 وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم تخرج ثم خرجت في وقت اخر  
 الى بعض اهلها قال القصة ابو الليث اخاف ان يكون حائوتا  
**رجل** اتم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل  
 بغير اذني فانت لزام قال لها اذنت لك فيما سدد والدك الامام  
 باطل فخرجت ودخل منزل الحار الذي اتم ان لم يكن موت  
 عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته طلاسواه لا تحت



وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان دانت نوت عند الخروج دخل  
 ذلك المتزك في مكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل  
 حث لا نها خرجت لا مر باطل عند الخروج **رجل** حلف  
 ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج كلما  
 اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا حث فان نهاها عن الخروج  
 بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت  
 بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج **ثوق** كلما بهت  
 بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نهيه ولو قال **لها** لا  
 تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال  
 عند الاذن مرة واحدة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا  
 وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى  
 الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني  
 سمع سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة التي  
 فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا بالخروج  
 لخروج فخرجت لا حث وان دانت بعد فخرجت حث وان كان  
 السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يحب بعد المراه على دفع  
 الكسرة بغير خروج لم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المراه اليه حث  
 ولو حلف ان لا يخرج امرأته في عرج فخرجت حث وان كان الدار فخرج  
 او ذى محرم منها او عرس لا حث ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرج  
 الى الدار لا حث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغادني فاب طال

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان دانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك في مكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حث لا نها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا حث فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج ثوق كلما بهت بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نهيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني سمع سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة التي فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا بالخروج لخروج فخرجت لا حث وان دانت بعد فخرجت حث وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يحب بعد المراه على دفع الكسرة بغير خروج لم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المراه اليه حث ولو حلف ان لا يخرج امرأته في عرج فخرجت حث وان كان الدار فخرج او ذى محرم منها او عرس لا حث ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرج الى الدار لا حث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغادني فاب طال

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان دانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك في مكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حث لا نها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا حث فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج ثوق كلما بهت بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نهيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني سمع سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة التي فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا بالخروج لخروج فخرجت لا حث وان دانت بعد فخرجت حث وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يحب بعد المراه على دفع الكسرة بغير خروج لم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المراه اليه حث ولو حلف ان لا يخرج امرأته في عرج فخرجت حث وان كان الدار فخرج او ذى محرم منها او عرس لا حث ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرج الى الدار لا حث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغادني فاب طال

فقال المراه له يريد ان يخرج حتى اصير مطلقة فقال الروح نعم فخرجت طلعت  
 لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا لادان وان قامت على اسلفه الباب  
 وبعض قد ميتها خارج من الباب بحيث لو اعلق الباب يكون في البعض  
 خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حث والا فلا ولو قال  
 ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قد ميه وبدنه في البيت  
 لا حث لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدم من خارج البيت فان  
 على قدمه حث لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان  
 مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج الاكثر من جسده حث  
 لان المسلم والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضا  
 ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق لا  
 وطلعت باسا فخرجت بعد اذنه لا حث لان سمعه بعد بحال فسام  
 ولاه المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو  
 كالسلطان اذا حلف رجل ان لا يخرج من البلدة الا مائة فعزل  
 السلطان وقضى الاصيل من الطالب ثم خرج الى الجاهل بذلك لا  
 حث ولو ان الخالف بروج المراه بعد ما بانها بغير اذنه لا يطلو  
 لان اليمن بطل بالابانه فلا يعود بعد ذلك وقد كرمي السير  
 اهل الحرب اذا حملوا الاسير ان لا يخرج الا باذن ملكهم  
 فعزل الملك ثم عاد ملكا بغير الاسير بعد اذنه لا حث  
 وكذا لو قال الرجل لعبد ان خرجت بغير اذني فاب  
 حث فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق **رجل**  
 حرج مع الوالي فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالي فسقط عن

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان دانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك في مكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حث لا نها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا حث فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج ثوق كلما بهت بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نهيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني سمع سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة التي فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا بالخروج لخروج فخرجت لا حث وان دانت بعد فخرجت حث وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يحب بعد المراه على دفع الكسرة بغير خروج لم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المراه اليه حث ولو حلف ان لا يخرج امرأته في عرج فخرجت حث وان كان الدار فخرج او ذى محرم منها او عرس لا حث ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرج الى الدار لا حث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغادني فاب طال

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان دانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك في مكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حث لا نها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا حث فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج ثوق كلما بهت بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نهيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابني يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني سمع سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة التي فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا بالخروج لخروج فخرجت لا حث وان دانت بعد فخرجت حث وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يحب بعد المراه على دفع الكسرة بغير خروج لم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المراه اليه حث ولو حلف ان لا يخرج امرأته في عرج فخرجت حث وان كان الدار فخرج او ذى محرم منها او عرس لا حث ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرج الى الدار لا حث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغادني فاب طال







هذه باب مسائل الخروج والاداء قال الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل في الانسان لا تحت اذا لم تنزل في دار فيها وفي الخروج تحت  
 واختلفوا في الذهاب والاصحاح ان الذهاب الى الانسان قال  
 مولانا رضي الله عنه وسفي ان يوي في ذلك ان يوي بالذهب الوصول  
 هو على ما نوي وان يوي به الخروج هو على ما يوي وان لم يني شيئا حمل  
 على الايمان لان الناس يريدون بهذا الاسار والوصول ولو قال لها  
 ان حرج الى منزل اسد فانت لاذ اذ قال ان ذهبت هو على الخروج  
 عن قصد ولو قال لها ان اسب هو على الوصول وصدت الخروج  
 الى منزله ولم يصدر عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله لو قال لها بالفارسية اكرتو بحانه بدر روي فخرجت  
 بدم في الطريق فخرجت تحت الدروج **رجل** قال امراته ان تحت  
 من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فتزلت في دار الحمار  
 ذكر في الباب انه لا تحت وقيل بانه تحت لان الناس يريدون به الخروج  
 من الدار لان البعد بالباب وان باب السطح باب الدار فان عين الباب  
 وقال ان خرجت من هذا الباب سقيد بذلك الباب امره كانت  
 حرج من دارها الى سطح حارها بغضب الروج وقال لها ان خرجت من  
 هذه الدار الى سطح الحمار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى  
 سطح حار اخر لا تحت لان منه يقترب بذلك الحمار ذلك دلاله وان  
 لم يكن هناك تحت لعموم اللفظ امره **رجل** ان لا يخرج الى اهلها  
 فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها ابوان لا تحت اذا خرجت الى  
 غيرها وان لم يكن لها ابوان فاهلها المحارم من ذي ارحامها وان كان لها

هذا النوع من الخروج

اب وام لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج امها غير اسها والاهل  
 منزل الاب **رجل** حلف وهو منزل من داره ان لا يخرج الى  
 الجنان فخرج من المنزل الى الدار للجنان ثم رجع لا تحت وان خرج  
 من الدار ثم رجع تحت **رجل** قال امراته ان خرجت من هذه  
 الدار فانت كذا فخرجت الى البستان ان كان البستان في وسط الدار  
 على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا تحت وان لم يكن كذلك  
 فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكر ان الدار يفهم البستان  
 بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكون الدروج لا  
 تحت وذلك في النوازل اذا قال امراته ان خرجت من هذه الدار  
 فانت طالق فدخلت كرمها في الدار ان كان الكرم يعد من  
 الدار بان كان بهما الكرم بذكر الدار لا تحت وان كان لا  
 بهما ولا يعد تحت واسا بعد من الدار ويفهم بذكر الدار اذا لم  
 يكن كبيرا ولم يكن مفتحه الى غير الدار **رجل** قال  
 امراته انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمضى في وجهه الى الحمار  
 مملث ساعه تماكر الكاري كاري وذهب لا يطلق امراته  
 لان المنزل كانت على الفور وهذا القدر لا ينقطع الفور  
 وكذا لو استتفل بالوضوء لصلوة مكتوبة او بالصلاة المكتوبة  
 لم ينقطع الفور ولو نزل في كس مسددا عن المنزل عادة او بانصلا  
 الطوع او بالصوم الطوع او بالاكل او بالشرب او مك ساعه  
 في غير طلب الكرا سفع الفور وتطلق امراته **رجل** خرج من الحمار  
 الى سمرقند وطلب من امراته ان تخرج معه الى سمرقند فانت فقال

ولا شغل



بالتفارسية الكرام من رسول بام ولانه فانت طالق فلم تخرج امراته  
حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج الى سمرقند في من  
اخرى قالوا ان لم يكن فلانه خرجت الى سمرقند لا تحت الحالف وبطل  
بمينه ولا تحت ابدا لانه لو جعل شرط حنته ان يخرج مع فلانه كانه  
قال لها اذا خرجت فلانه ولم يخرج معي فانت طالق فاذا لم يخرج فلانه  
لم يوجب شرط الحنت وهو عدم خروجهما مع فلانه في ذلك الخروج  
لا في خروج اخر فان كانت فلانه خرجت الى سمرقند قبل رواج الزوج  
من سمرقند ولم يخرج معها امراته حنت وقنع الطلاق لو جرد شرط الحنت  
هذا اذا نوى الزوج ان يتعلق طلاقها بعدم خروجها اذا خرجت فلانه  
وان نوى ان تكون الطلاق معلقا بعدم خروجها وخروج فلانه فاذا لم يخرج  
امراته ولم يخرج فلانه حتى رجع الزوج من سمرقند حنت مسه ٥  
**رجل** قال لامراته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الي سمنه  
فانت طالق فلما خرجت اليوم الى الصلاة او الى غير ما من حاجه ثم رجعت  
فان كان سبب اليمين خروج الاسفل او السعرا يطلق **رجل** قال لامراته  
سند خروج المراه من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فجلس  
لم يخرج زمانا ثم خرج فرجعت الى منزله والرجل يقول بوب الفور  
قال بعضهم لا صدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح **رجل**  
قال لامراته ان صعدت هذا السلم فانت لذا فارقت بعض السلم  
لا تحت وهو الصحيح ولو كان **رجل** قال لامراته ان صعدت هذا السلم  
او قال السلم هذا ان وصفت رجلك على السلم بوصف احد  
رجلكا ان جئت في الوضع وفي الارتقاء **رجل** قال

للمسلم  
لله  
دك  
البراءة لانه على النور والادب  
وصي اسم الملامه

اذا اذن من سطل المين ولو قال الابا مري يا بدمز الامرني  
كل من ولو قال الان امر فم هو على الامر من واحد  
ولو قال ان حرج بغير رضاي او الابرضاني فاذن لها بالخروج ولم  
تسمع او سمعت ولم تفهم فان كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة  
الحديث في قولهم اذا خرجت ان الرضا يحقق بدون الكلام علم المرأة  
ولو قال لها الابا اذني فاذن لها وهي نائمة او لم تسمع لم يكن ذلك اذنا  
قال بعضهم هذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله اما على قول  
ابي يوسف وزفر يكون اذنا او قال بعضهم الاذن  
صح بدون العلم والسماع في قولهم انما الخلاف بينهم في الامر  
على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لا يثبت الامر بدون  
العلم والسماع والمحكيح ان على قولهما الاذن لا يكون

574







هذا الدراهم لهما فهو اذن لها بالخروج ملاحب **رجل** قال  
 لامرأته ان خرجت الاما دني فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى  
 ابيها فاذن لها الى بيت اختها قال محمد رحمه الله لا يطلو من بيت  
 انه اذن لها في الخروج فلا اسأل اذبت الى الذي امرها به امر  
 لم يذهب ولو قال لها ان خرجت الى احد الابا دني فانت  
 طالق فاستأذنته في الخروج الى ابيها فاذن لها فيخرجت الى اختها طلقت  
**رجل** قال لغيره ان كلمت فلانا فبعيدك جهر فقال مخاطب  
 الاما دنيك قال ابو يوسف رحمه الله هو اجواب المخاطب الاما دنيك  
 اذا كلمه بغير اذنه تحت **رجل** حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج  
 من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لمرأته انك وياك ودا دنيك  
 لي كان القول قول الزوج ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين  
 فلانا او تعلمين منزله فلان فانت طالق فقالت انا اعلم واعرف  
 لا صدق في من ذلك ان هذا امر ظاهر تقف عليه غيرها بخلاف  
 البغض والمحبة

**فصل**  
 في المسالمة والسلي

**رجل** حلف ان لا يسلم هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه  
 بها ان كان الحالف في حال عزمه لا يبرئ السلي من داره والا والمراه  
 سلت في دار زوجها وخوهم لا يجب في نفسه وان لم يبرئ الحالف في حال  
 غيبه لا يبرئ الا ان يخذل السلي من ساعته لان الدوام على السلي  
 سلمي ثم عند ان يحسمه رحمه الله يستترط نقل الامل وكل  
 المتاع حتى لو بقي بها وتدا او مكنته كان حائشا وعلى قول

الى

ابو يوسف رحمه الله اذا نقل الامل واكثر المتاع بر في منه  
 والقوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله اذا نقل الامل وما  
 يعوم به الكد خذليه صار بارا اتفقوا على ان نقل الامل والخدم  
 شرط البر فان نقل الكل الى السلي او الى المسجد ولم يسلم الدار  
 الى غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حائشا ما لم يتخذ مسكنا  
 اخر وان سلم الدار الى غيره بان احدها له المولى او كان سائنا  
 في الدار باجره او اتماره فردها على مالكها ولم يتخذ منزلا اخر  
 لا يكون حائشا **رجل** حلف ان لا يسكن هذه الدار نقل الامل والمتاع  
 فانت المراه ان تخرج كان عليه ان يحتج في اخراجها فاذا صار  
 عالمه وعجز عن اخراجها وسكن دارا اخرى لا تحت في مسه ولو  
 وجد الحالف مغلقة فلم يدر على فتحه لا تحت الحالف وكذا  
 اذا قيد ومنع من الخروج ولذا لو قدر على الخروج بطرح بعض  
 الحائط لا تحت وليس عليه ذلك وانما يعتبر القدر على الخروج  
 من الوجه المعهود عند الناس ولو قال ان لم اخرج من هذه  
 الدار اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع من الخروج اما قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت الحالف وهو  
 الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيد  
 ومنع من الخروج فانه لا تحت والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان قوله  
 ان لم اخرج شرط تحت عدم الخروج وقد تحقق واما في سله السلي شرط الحب  
 السلي وانه فعل والفاعل اذا لم يبرها في الفعل لا يضاف الفعل اليه  
 فلا تحت في مبيته **رجل** حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل

في حرم النوار في حرمه فانها سلت  
 فعند الدار وهو ما لا يسكنه  
 فالتأخير في سله ان يسكنه  
 لا يبرئ السلي من داره  
 لا يبرئ السلي من داره  
 لا يبرئ السلي من داره







ملوا الحمار ذكرا بالصدر السمند ولو كسوف العود باللص وحين لم يعد وورثه من

وعليه الفتوى وذلك في المسعى لو حرج المحلوف عليه مسيره بل  
او اكثر وسكن الحالف مع المحلوف عليه لا تحت في قول ابو يوسف  
رحمه الله وان كان اقل من ذلك تحت **رجل** قال الرمن اشب  
بدن سهر درياشرفا مراته كذا فاصابته الحمي وعجز عن الخروج  
حتى اصبح فالوا تحت في يمينه لانه يمكنه ان يستاجر من ينقله  
عن البلد **رجل** حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكرته او  
حلف ان لا يكون مرأا فلان وارض فلان في يده وفلان غايب لا يمكنه  
ان ينقض ما بينهما من المزارعه تحت لان شرط الحث لونه من اكره  
فلان وقد وجد ولو لم يكن رب الارض عا سا خرج الي رب الارض  
من ساعته وباقضه لا تحت لان هذا القدر مسددي عن اليمين وهو  
لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام الي طلب المفتاح فمادام مستغلا  
بذلك لا تحت وان طال فذلك له ههنا واستغل بعمل اخر غير طلب  
صاحب الارض تحت لانه غير معذور ولو منع اسان عن الخروج  
الي رب الارض لا تحت لان شرط الحث ان لا يكون مزارعا فلان وذلك  
لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم اترك مزارعه فمعه اسان عن الخروج  
الي رب الارض كان حاشا عند بعض المشايخ رحمه الله **رجل**  
هو ساكن مع غيره في دار حلف ان لا يسكن معه في الدار  
فوجب المتاع من عمره او اودعه او اعاره وخرج نفسه وليس  
من رايه العود لا تحت في يمينه ولو خرج من ساعته قال نوبت  
الخروج مسعى لا تحت في يمينه وان مكث في الدار بعد الميس  
ساعه ثم قال اردت الخروج مسعى اصدق فصلا لانه

احد

ذكره

ولو حلف لا يسكن حانوا لعلان  
سكن حانوا لعلان ان كان  
ملاك من سكن الحانوا لا تحت  
الحالف في قولها وحلف محمد  
وان كان من سكن حانوا  
حلف عند الكل

ولو حلف لا يسكن حانوا لعلان  
سكن حانوا لعلان ان كان  
ملاك من سكن الحانوا لا تحت  
الحالف في قولها وحلف محمد  
وان كان من سكن حانوا  
حلف عند الكل

ولو حلف لا يسكن حانوا لعلان  
سكن حانوا لعلان ان كان  
ملاك من سكن الحانوا لا تحت  
الحالف في قولها وحلف محمد  
وان كان من سكن حانوا  
حلف عند الكل

لما مكث بعد اليمين صار حاشا فلا يصدق في ابطال الحث  
**رجل** حلف ان لا يبيت الليله في هذا المنزل فخرج بنفسه وباب  
خارج المنزل واهله ومثاعه في المنزل لا تحت في يمينه وهذه اليمين يكون  
على نفسه لا على المانع حكمه ان اسب على سطح هذا البيت وعلى  
هذا السب النبي حلف عليه غرفه فارض الغرفه سطح البيت لا تحت ان  
يات عليه ولو حلف ان لا يسب على سطح فبات على هذا لا تحت في يمينه  
ولو حلف ان لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عماله واهله وله دار اخر  
لحنت هذه الدار فيها غلانه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسلها  
المحلوف عليه وعلى الدار من باب كل واحد منهما باب الى الطريق لا تحت  
الحالف حلف ان لا يسكن فلانا فجا المحلوف عليه ونزل في داره غصبا  
فقام الحالف معه تحت فان خرج باهله واخذ في النقلة حين ترك  
الغاصب لم تحت وان سكن معه تحت علم اوله يعلم **رجل** كان  
مساكنا مع رجل فحلف ان لا يسكنه شهرا لدا مسانه ساعه في ذلك  
الشهر تحت لان المسانه مما لا تمتد **رجل** حلف ان لا يسكن  
فلانا ولم ينوشيا فساكنه في دار واحد كل واحد منهما في مقصود  
على حده لا تحت وانما يحصو المساكنه اذا سلكنا بيتا واحدا  
او دارا واحد منهما في بيت منها متاعه واهله وثقله ان كان  
له اهل واما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصود مسكن  
على حده لا تحت واهل البادية اذا جمعته خيمه فاطمته كدار  
واحدة وان تفرقت الخيام لا تحت وان تقاربتا وان نوي بالمساكنه  
ان سلكن هذا في مقصود وهذا في مقصود حث لانه نوي بالمساكنه

ولو حلف لا يسكن حانوا لعلان  
سكن حانوا لعلان ان كان  
ملاك من سكن الحانوا لا تحت  
الحالف في قولها وحلف محمد  
وان كان من سكن حانوا  
حلف عند الكل

ولو حلف لا يسكن حانوا لعلان  
سكن حانوا لعلان ان كان  
ملاك من سكن الحانوا لا تحت  
الحالف في قولها وحلف محمد  
وان كان من سكن حانوا  
حلف عند الكل



النافضة وعن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كانت الدار  
بحودار الوليد بالكوفة ودار نوح بخار الان هذه الدار  
بمنزله المجلد فاما اذا لم يكن هذه الصفة تحت من غير نية سوا  
كانت الدار مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف  
ان لا يسكن فلانا فساكنه في مفسوره واحد او في بيت  
واحد من غير اهل ومتاع لا يحس عدوا ولو حلف ان لا يسكن  
فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسم ما وصيرنا من احياء  
ومح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر  
في طائفة تحت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما  
في طائفة كان حائتا وكذلك بعد البناء ولو حلف  
ان لا يسكن فلانا في دار وسمى دار بعينها ولم ينو فساكنه  
في دار قد سميت وضرب بينهما حايطا لا تحت لان الميزان اذا  
عقدت على دار بعينها بعد زوال البناء بعد العترة المسميه  
اولي واما في غير المعين لا يحس بدخول دارا لبا فيها ولذلك  
**رجل** قال ان لم اسافر سقرا طويلا فلا تطلق فان بوي  
ثلاثة ايام او اكثر هو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله  
هو على سفر شهر **رجل** قال والله لا اكون في منزل فلان  
عند فهو على ساعه من الغد ولو قال **رجل** والله لا اكون في منزل  
فلان غدا فهو على ساعه من الغد ولو قال **رجل** والله لا اسكن  
في منزل فلان غدا فهو باطل الا ان سوى الله الحاسبه  
وذلك لو قال بعد ما مضى اكثر الليل لا اسكن الله

في هذه

النافضة وعن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كانت الدار  
بحودار الوليد بالكوفة ودار نوح بخار الان هذه الدار  
بمنزله المجلد فاما اذا لم يكن هذه الصفة تحت من غير نية سوا  
كانت الدار مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف  
ان لا يسكن فلانا فساكنه في مفسوره واحد او في بيت  
واحد من غير اهل ومتاع لا يحس عدوا ولو حلف ان لا يسكن  
فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسم ما وصيرنا من احياء  
ومح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر  
في طائفة تحت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما  
في طائفة كان حائتا وكذلك بعد البناء ولو حلف  
ان لا يسكن فلانا في دار وسمى دار بعينها ولم ينو فساكنه  
في دار قد سميت وضرب بينهما حايطا لا تحت لان الميزان اذا  
عقدت على دار بعينها بعد زوال البناء بعد العترة المسميه  
اولي واما في غير المعين لا يحس بدخول دارا لبا فيها ولذلك  
**رجل** قال ان لم اسافر سقرا طويلا فلا تطلق فان بوي  
ثلاثة ايام او اكثر هو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله  
هو على سفر شهر **رجل** قال والله لا اكون في منزل فلان  
عند فهو على ساعه من الغد ولو قال **رجل** والله لا اكون في منزل  
فلان غدا فهو باطل الا ان سوى الله الحاسبه  
وذلك لو قال بعد ما مضى اكثر الليل لا اسكن الله

في هذه الدار فهو باطل **رجل** حرج في سفر ومعه اخر  
وهو يريد موضعاً قد سماه لحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا  
السفر فلما سار بعض الطريق بداهما فعادا الى مكان اخر  
سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله لا يحسب  
في ميمته لانه على السفر الاول **رجل** حلف ان لا يمضي اليوم  
الا ه ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله  
**رجل** قال محمد رحمه الله تحت في ميمته لانه مشى ميلين  
**رجل** قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف لسير  
في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر  
في اخره وكذا اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في  
باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما  
واحد ولو قال **رجل** والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف  
رحمه الله ان كان طعامهما واحد في مكان وهو يسيرون في  
الجماعة كانت مرافقه وان كانا في سفينة وطعامهما السن مجتمع  
لا ياكلون على خوان واحد لم يكن مرافقه وقال محمد رحمه الله  
اذا حلف ان لا يرافقه فخرجا في سفر فان كانا في حمل او كان  
كريمهما واحد وقطارهما واحد فهو مرافق وان كان كريمهما  
مختلفا لم يكن مرافقا وان كان يسيرهما واحدا

**مص**  
في الر لوب

قطار واحد وهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر في اخره وكذا اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد ولو قال رجل والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله ان كان طعامهما واحد في مكان وهو يسيرون في الجماعة كانت مرافقه وان كانا في سفينة وطعامهما السن مجتمع لا ياكلون على خوان واحد لم يكن مرافقه وقال محمد رحمه الله اذا حلف ان لا يرافقه فخرجا في سفر فان كانا في حمل او كان كريمهما واحد وقطارهما واحد فهو مرافق وان كان كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان يسيرهما واحدا

اد



لنا اهل الجبل في الجبل  
القدس  
اسرائيل وعلو ملك النصارى  
وطلعت النصارى في  
القدس

و لورک ادمی سحر ایل  
بلون حسانا نه لورک عاده

وبعد ثم الجرا على الشرط وان كان ذلك في موضع يرتدون به يعلو  
 الحرام كلام كل واحد على الافراد بطلق سلام احدهما قال السمع  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في عرفنا تحت سلام احدهما  
 ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا او قال لا اكلم  
 هذا وهذا وكلم احدهما لا تحت فان نوى ان يحب سلام احدهما  
 فهو حائز على ما نوي ولو قال والله لا اكلم هذين الرجلين  
 او قال بالفارسية يا ابن دوتن سخن موله لا تحت كلام احدهما  
 فان نوى ان يحب كلام احدهما قالوا لا يصح بسمه قال  
 رضى الله عنه وبلغني ان يصح لان المستثنى يذكر ويراد به الوا  
 فان نوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه يصح ولو قال  
 كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما روى الحسن عن ابي  
 بسمه رحمه الله يحب وهذه الرواية توافق قول من يقول  
 اذا قال والله لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احدهما يحب  
 لان موله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لا  
اكلم فلانا وفلانا والجواب للقوى انه لا تحت ثم الا ان سوى ذلك  
 ولو قال والله لا اكلم الفقراء والمساكين او قال لا اكلم  
 الرجال فكلم احدهم يحب لان الجمع المعرف بصرف ال  
 الجنس ولو قال رحمنا او سالا لا تحت ما لم يكلم بلنا لان الجمع  
 المنكر بصرف الي الثالث ولو قال سلام هو لا العوم او كلام  
 اهل بغداد على حرام وكلم واحد منهم تحت ولو قال  
 والله لا اكلم اخوه فلان ولفلان اخ واحد وكلمه فان كان

وعدم الجزا على الشرط وان كان ذلك في موضع يريدون به تعليق  
الحرام كلام كل واحد على الافراد بطلق كلام احدهما قال السمع  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في عرفنا تحت كلام احدهما  
ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا او قال لا اكلم  
هذا وهذا وكلم احدهما لا تحت فان نوى ان يحبس كلام احدهما  
فهو حاش على ما نوي ولو قال والله لا اكلم هذين الرجلين  
او قال بالفارسية ما بين دوتين سخن تلوهر لا تحت كلام احدهما  
فان نوي ان يحبس كلام احدهما قالوا لا يصح بحسبه قال  
رضي الله عنه وبلغني ان يصح لان المستثنى يذكر ويراد به الواحد  
فان نوي ذلك وفيه تغليظ على نفسه يصح ولو قال  
كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما روى الحسن عن ابي  
سفيان رحمه الله تحت وهذه الرواية توافق قول من يقول  
اذا قال والله لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احدهما تحت  
لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لا  
اكلم فلانا وفلانا والجماع للمعنى انه لا تحت ثم الا ان سوي ذلك  
ولو قال والله لا اكلم الفقراء والمساكين او قال لا اكلم  
الرجال فكلم احدهم تحت لان الجمع المعروف بصرف ال  
الجنس ولو قال رحالا او سا لا تحت ما لم يكلم بل لانا لان الجمع  
المنكر بصرف الى التثنية ولو قال كلام هؤلاء العوام او كلام  
اهل بغداد على حرام وكلم واحد منهم تحت ولو قال  
لا اكلم اخاه فلان وفلان اخ واحد وكلمه فان كان



وَلَوْ مَا  
مَا الْمَلِكُ صَدَقَ مَا كَسَلَهُ أَنْ يَمْلِكَ  
مَنْزُوتٌ لَمْ يَكُنْ يَابِ الْإِنْسَانُ مَعَهُ  
الْمَسْعُ خُشَارُ الْوَدْعَةِ وَالْجَلْبُ

المخالف يعلم ذلك تحت لانه ذكر الجمع و اراد الواحد وان لم يعلم  
 تحت لانه لم يرد الواحد وهو كما لو حلف ان لا ياكل من هذا  
 هذا الحرام ثلاثة اذغفه ولسرفه الارغيف واحد وهو لا يعلم  
 ولو قال والله لا اكل ثلثا يوما ويومًا فهو كقوله يومين يهي  
 المين بمعنى اليومين ولو قال يوما ويومين فهو لقوله والله لا اكل  
 فلانا يوما بلانه ايام وفارسيته سخن يوم با فلان من رود وود رود  
 ولو قال والله لا اكل فلانا يوما ولا يومين تنقصي اليمين بمضي  
 اليومين وفارسيته سخن نلوم با فلان تا يك رفته وود روز ولو قال  
 والله لا اكل اليوم وغدا وبعد غد فهو لقوله والله لا اكل  
 بلانه ايام يدخل فيه الليالي ولو قال والله لا اكل اليوم ولا  
 غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه بالليالي لانه لما افرد  
 كل يوم سعى على حده صار كل يوم منقيا سعى على حده فلا  
 يدخل فيه الليل ولو قال والله لا اكل كل يوم من ايام  
 هذه الجمعه فكله في تلك الجمعه لئلا اونهارا مره واحده  
 تحت ولو قال والله لا اكل في كل يوم من ايام هذه الجمعه  
 لا تحت حتى يكلمه في كل يوم ولو ترك كلامه يوما واحدا  
 لا تحت وان كلمه في كل يوم لا تحت الامر واحد وله ان يكلمه  
 في الليالي وهو ما قال انت على كظهر ابي كل يوم لا يقربك  
 لئلا لا ينهارا حتى يلفروا اذا كفر مره بطل الظهار ولو قال  
 انت على كظهر ابي كل يوم كان له ان يصرها في الليل ويصونها في كل يوم  
 يظهر احد **رحل** حلف ان لا يعلم فلانا فكل الحاط وقال با حاط اضع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, yellowed paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

لذا ولا يصنع لذا وقال قد كان ذنا فانه لا تحت وان كان قصده اسباع ولا  
لذا ذكر الناطقي رحمه الله في الواقعات وروي ان عبد الرحمن بن عوف  
بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان رضى الله عنه كان يفعل ذلك  
**رجل** حلف ان لا يكلم صدق فلان او زوجه فلان او ابن  
فلان او نحوهم من يضاف لاحد المالك فتزوج فلان بعد  
اليمين او ولد له ولد بعد <sup>او ولد له ولد بعد</sup> اليمين وكلمه الحالف لا يحب  
وان كلم امرأه ابنا فلان بعد اليمين او كلم رجلا عاده  
فلان بعد منه لا تحت الحالف في قول ابن حنفية والي نحو  
رحمه الله عليهما وان كان الحالف قال في يمينه زوجه فلان  
هذه او صدق فلان **هذا** وكلم بعد زوال الزوجيه  
والصدقة حنت في قولهم حلف لا يكلم عبد فلان او لا  
يركب دابة فلان او لا يلبس ثياب فلان فهو على الملام ما ذكر  
في ظاهر الرواية اذا **كلم** ثلاثا من عبده العشرة حنت  
ولذا **الدواب** والثياب وان **كلم** اسن مهنه لا تحت ولا بد من  
الجمع ولو حلف **لا يكلم** اخوه فلان او بني فلان لا يحب  
ما لم يكلم الكل حلف ان يكلم فلانا ففزع الباب فقال  
الحالف كيب او قال كيب ابن او قال كيب ان قال بعضهم لا  
في الوجوه كلها او قال بعضهم لا يحب الا ان يقول  
كبرتوه المحتار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم ولو دعاه الحالف  
وهو نائم وايقظه حنت وان لم يستيقظ بدعائه  
روايتان ذكرتمس الامم السرخسي رحمه الله انه

حاشا لا يعلم امره ملاك وليس  
يملك امره بعضي ان يحيط بها  
مما لا يدرك

و ناله اسک ادای گفت و ایام  
لوحان من هذا بعد ما دفن الساکس  
و لوحانه ماندند کی حال خوب است  
او دفعه اولی گفت لواحض فلان می  
بیسکه معال کجاست او غم بسوه معال  
اناسه لاگفت و ناله اجازت اند  
دایه گفت











لهما بالسب قال الرجل ان كنت ابن زيد وامرأته طالق  
وقال رجل اخر ان كنت ابن عمر وفعبه حد فكلمها هذا الابن  
حتنا جميعا **رجل** حلف ان لا يكلم فقرا القرآن في الصلاة  
او كبر او همل او سحر ان كان الممن بالعرسة لا تحت وان  
فراح ارج الصلاة او كبر او همل او سحر او دعا تحت وان كان  
الممن بالفارسية لا تحت في الصلاة ولا في غير الصلاة **رجل**  
قال والله لا اكلم فلانا يوما قال والله لا اكلم فلانا  
سهرام قال والله لا اكلم فلانا سنة وكله بعد ساعه  
حتت في الامان الصلاة وان كلمه غدا تحت في اليمينين وان كلمه  
بعد شهر تحت في يمين واحد وان كلمه بعد سنة لا تحت ولا  
شي عليه **رجل** قال والله لا اكلم فلانا اسبعم الله ان شا الله  
قال ابو يوسف يكون مسلسا ولا تحت ديانته **رجل** قال والله  
لا اكلمك مادمت في هذه الدار فهو على ما دام ساكنها  
فيها الا ان ينتقل والخلاف في الانتقال الذي سطل الممن ما قلنا  
ولو قال والله لا اكلمك مادمت في بغداد فخرج بنفسه  
لا سقى الممن ولو قال لا اكلمك تا برف برز من ساد  
موقع الملح في بلد اخرى فالممن يافى الى ان يبع الملح في البلد  
التي حلف فيها وان كانت بغداد وهذا اذا عي الحالف  
عن الملح لا وقت وبيع الثلج حلف لا يكلم فلانا عامنا  
هذا فالممن من حلف الى غيرة محرم لا على سنة كاملة  
من حين حلف **رجل** حلف ان لا يكلم صهره

فدخل على امرأته تشاجر معها فبالت له الصهر ما لك لا  
تفعل هكذا فقال الزوج حوش مي ارم ويوس مي ارم ثم قال لم ارد  
به جواب الصهرة وانما عنت امراتي قال هو مصدق لانه ليس في كلامه  
ما يجعله جوابا قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يصدق قضا لان هذا  
الكلام على وجه الجواب عرفا حلف ان لا يكلم امرأته  
فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا تحت لانه حين استقم  
وليس معها غيرها فقد كلمها ولو كان معها غيرها لا تحت ولو  
قال ليت شعري من وضع هذا لا تحت لانه استقم نفسه جماعة  
كانوا يتحد ثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا  
فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لان كلمه من التعميم  
والحالف لم يخرج نفسه عن الممن فحتت لما لو قال ان دخل هذه  
الدار احد فامراتي طالق ثم دخل الحالف تحت ان احد يلم والحالف  
لم يصرمعرفه سقى د اخلا فيها لحلاف ما لو قال ان دخل داري  
احد فامراتي طالق فدخل الحالف لا تحت لانه صار معرفه  
باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكح **رجل**  
حلف ان لا يكلم فلانا فمر يقوم فيهم المحلوف عليه فقال السلام  
عليكم الا واحد او قال عبد المحلوف عليه دين في القضا **رجل**  
قال في بعض الشهور لا اكل فلانا سهرام هو على عدد الانام الى مثل تلك  
الساعة التي حلف يدخل فيه الليل والنهار ولذا الوفا في بعض  
النهار لا يحله بل يوم وان كانت اليمين في الليل ترك كلامه من تلك  
الساعة الى ان يعرب الشمس من اليوم التالي ولو قال في بعض النهار











ان قال لا حرام ان يمشي فالتفوق يقال لولدها الصغير من يد الامه بحج ان قالت لشي لوهته من لولد لاسع الطلاق  
 ان قال لشي كرهية من فلو زوج مع الطلاق لا يفسد الزوج

الوجه فهو على ما نوي وان لم يكن لفلان اسم بان ولد الولد فرأى  
 الجار الولد قبل ان تسمى تحلف الجار انه لا يعرف الولد فهو حائت  
 لانه يعرفه بوجهه ويعرف نسبه وليس له اسم فلا يشترط معرفه  
 الاسم حلف ان لا ينظر الى وجهه فلانه فنظر اليها في القاب او  
 رأى عيسها من البعاب قال محمد رحمه الله لا يحسب ما لم يكن الاكثر  
 من الوجه مكشوفاً حلف ان لا ينظر الى فلان فراه خلفه ستر  
 او زجاج ستيين وجهه من خلفها حنت ولو نظر في مراه او ماء فري  
 وجهه لا حنت وقدم من هذا في النكاح في حرمة المصاهرة  
**رجل** قال لعبد ان لعتك فلم اضربك فامراه طالق فري  
 العبد من قد رميل او على سطح يد لا يصل اليه لا حنت ان مینه  
 مقيد بموضع الضرب كأنه قال ان لعتك في موضع مكنتي ضربك  
 فلم اضربك وهذا كما لو قال ان رايت فلانا فلم اعلمك به فعبدى  
 حر فراه مع هذا الرجل لا حنت ان مینه مقيد بموضع الاعلام  
 فاذا راه معه لم يكن ذلك موضع الاعلام وقالت محمد رحمه الله  
 اذا كان بينه وبين فلان قد رميل او اكثر فلم يلقه **رجل**  
 قال ان رأت فلانا فامراته كذا فراه متاملفنا فدعطي وجهه  
 حنت والرويه بعد الموت والرويه في الحياه سوا ولو حلف  
 ان لا ينظر الى فلان فنظر الى راسه او يده او رجله قال محمد رحمه الله  
 ان ينظر الى يده او رجله فلم يره وان راه وهو وانما الرويه  
 على الوجه والراس والبدن وان نظر الى اعل راسه فلم يره وان  
 راه وهو لا يعرفه فقد راه ولو قال ان رأت فلانا فامراته

كذا  
 انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه  
 انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه

لذا فراه مسحي سوب يستتر منه الراس والحسد حوصفه التوجت  
 وان نظر الى ظهره او لثريده حنت ولذا لو نظر الى مقدمه فري  
 الصدر والنبطن فقد راه وكذا لو رأى اكثر صدره ويطنه  
 فقد راه لان ذلك الشرا البدن وان رأى سوا فلان منه يكون اقل  
 من النصف فلم يره ولو كابت اليمن على روجه امراه فراه  
 متقنعة او متقبة حنت الا ان يعني رويه وجهها فمدس فمائه  
 وبين الله تعالى **رجل** قال ان لم اكن راس فلانا على  
 حرام فامراه كذا فراه خلا باجنيبه قال ابو يوسف رحمه الله يكون  
 حاسا لان ذلك ليس محرام بل هو ملووه وكذا لو  
 حلف ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه اجنيبه لا حنت  
**رجل** قال لا ينظر الى وجهي اوالى راسي فطر في المراه اولى  
 الما فمائه وبين الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله يكون حائتا  
 فان تاب منه غير ذلك مدس فمائه وبين الله تعالى ولو قال  
 لا ينظر الى راسي اليوم فنظر في السمس فان تاب منه ذلك  
 فمائه وبين الله تعالى

**فصل**  
 في اليمين على الشتم والقذف

امراه تاب لسم زوجها قال ان ستمني فانت طالق  
 ثم قال امراه لولدها الصغير منه اي فلا ترحمه قالوا ان قال  
 ذلك لشي كرهته من الولد لا تطلق وان قال لشي لوهته من الزوج  
 حنت لانها شتمه زوجها **رجل** قال لامراته ان شتمت امي

انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه  
 انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه

انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه  
 انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه

انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه  
 انظر الى راسه  
 انظر الى يده  
 انظر الى رجله  
 انظر الى بدنه  
 انظر الى وجهه



من قال لا اسم فلان وحلف عليه لم قال لا اسم لا اسم لا اولئك ولا ما لك ولا اهلك مع العن والنسب لم يدرك  
من قال لا اسم فلان وحلف عليه لم قال لا اسم لا اسم لا اولئك ولا ما لك ولا اهلك مع العن والنسب لم يدرك

من قال لا اسم فلان وحلف عليه لم قال لا اسم لا اسم لا اولئك ولا ما لك ولا اهلك مع العن والنسب لم يدرك

او ذلبيتها بسوفات كذا قال لها باب امل سلام عليك  
فقال لا بل امل قالوا ان كانت الممر في موضع سيمون السليل  
سلام عليك حنت لانه صار كانه قال لها املك مكره وان كان  
ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا ليموت  
لحت وفي ديارنا لا يعدون ذلك شتما **رجل** جرت المشاجرة  
بينه وبين امراته بسبب اخته فقال لها ان سببت اخي بين يدي  
فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجدها سا جرم مع اخته  
فسيها فسمع الزوج انها سببت اخته والمراه ترى زوجها طلق  
لانها سببت اخته بين يديه **رجل** حلف ان لا يقذف فلانا  
فقال له ما ابن الزاسه حنت يمينه هو المختار للصوى لان زملنا  
وديارنا بعده هذا قد قاله ولو حلف ان لا يعرف احد  
لا شتم احدا فشم ميتا او قد فميتا حنت **رجل**  
قال لعده ان سمك فانت حرم قال لعده لا بارك الله  
فيك لا يفتق لان هذا دعا وليس بشتم **رجل** قال لامراه  
ان سميتي فانت طالق وان لعدي فانت طالق فلعسه فلعوه  
لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم فدان احدهما عن الآخر  
في زعمه ولو قال لامراته ان ستميتي فانت طالق فلعنته والوا  
طلب **رجل** قال لامراته ان لم اصغك عند اخيك غدا  
حل مع في الدسا فانت طالق قالوا اذا ذكر ببلانه من انواع  
الصمغ والفواخر عند اخيها برانه لا يراد به هذا جميع الافعال  
التي هي لان ذلك لا يصور فانما يقع على اقل الجمع وذلك ببلانه

ذكر اسود

فان ذكر

فان ذكر ببلانه منها بر و كان عليه التوبه والاستغفار ان  
كان كادبا فيما قال وان لم يذر شيئا حنت **رجل** تشاجر  
مع اخته واخيه فقال الرمن شمار الون حرام لم تكلموا  
في ذلك والاصح انه يراد بهذا القهر والغلبه فلا تحت حتى  
موت او موت الحالف وقد مر هذا في الطلاق

**فصل**

في الضرب والقتل ونحو ذلك  
**رجل** حلف ان لا يضرب عيده فامر عيده فضربه المامور حنت  
وكذا لو حلف لضرب عيده فامر غيره فضربه المامور بر  
الحالف فان نوى الحالف ان يليل في ذلك بنفسه دين في القضا ولا تحت  
وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضربه المامور لا تحت  
الا ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا لان القاضي يملك ضرب  
الاحرار حدا ويعذر برافصح امره وصار فعل المامور كفعله  
والاب في حق الولد سعي ان يكون بمنزله القاضي لانه يملك  
ضربه تاديبا **رجل** حلف ان لا يضرب امراته فقصها او عضها  
او خنقها او مد شعرها فادجها حنت في سمنه قالوا هذا  
اذا لم يكن في الملاعبه وان كان في الملاعبه لا محب وهو الصحيح  
ولذا الواصا راسه براسها في الملاعبه فادماها لا تحت  
ومل هذا اذا كانت الممس بالعربه فان كانت بالفارسيه  
لا محب في جميع ذلك والصحيح انه يكون جائزا اذا كان على  
الغضب وان تنف شعرها فكلموا فيه والصحيح انه يكون







اليوم برقي يمينه وبطل الطلاق **رجل** قال ان كنت ضربت  
 فلانا هدين السوطين الا في دار فلان فعبدني حروقه صربه احد  
 السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان لا تحت ولو قال  
 ان لم اكن ضربته هدين السوطين في دار فلان فعبدني حروقه والمسلة  
 بحالها تحت **رجل** حلف لضرب امراته حتى يصلها او  
 حتى يرفع مسه وهو على اشد الضرب **رجل** حلف ليضرب  
 علامه في كل حق وباطل ولم يوشيا وهو على ان يصره كلما  
 شك في حق او باطل ولا يكون مسه على مور الستحانه ما لم سودك  
**رجل** حلف ليضرب فلانا الف مره فهذا على ان يصره مراراً  
 كثيره ولو حلف لفعل فلانا الف مره وهو على شدة القتل ٥  
**رجل** قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق واراد ان  
 يضربها فقال المراه ان سر عصوى عضول فعبدني حروقه الحمله  
 في ذلك ان يبع المراه عبد هام من سقنه ثم يضربها الروح ضرباً حقيقاً  
 في اليوم فبهر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبيدها  
 فلا تقتل العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يصبه  
 عليها ولم يصب المراه عبد هام لانعوى العبد لانه لم يمس عضوه عضوها  
 وانما احتاج المراه الى هذه الحيله اذا قال المراه ان صردي  
 فعبدني حروقه **رجل** قال لامرأته كلما ضربته فانت طالق فضرها  
 بكفه فوقعته الاصابع مسه فحلف واحد لان الصر حصل  
 بالكف فلم يدر الصر وان ضربها سديه جميعاً طلق مسس  
 ودمرت المسلة في كتاب الطلاق **رجل** حلف بالله ان

لا يضرها فقال المراه ان سر عصوى عضول فعبدني حروقه الحمله  
 في ذلك ان يبع المراه عبد هام من سقنه ثم يضربها الروح ضرباً حقيقاً  
 في اليوم فبهر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبيدها  
 فلا تقتل العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يصبه  
 عليها ولم يصب المراه عبد هام لانعوى العبد لانه لم يمس عضوه عضوها  
 وانما احتاج المراه الى هذه الحيله اذا قال المراه ان صردي  
 فعبدني حروقه **رجل** قال لامرأته كلما ضربته فانت طالق فضرها  
 بكفه فوقعته الاصابع مسه فحلف واحد لان الصر حصل  
 بالكف فلم يدر الصر وان ضربها سديه جميعاً طلق مسس  
 ودمرت المسلة في كتاب الطلاق **رجل** حلف بالله ان

يضرب اسه عشرين سوطاً ليس له ان يكفر بيمينه ولا يضرب الا ان  
 يعجز عن الضرب بموته او موتها ولا يضرها بشمراخ فان  
 حلف ان يضرب عبده عدداً من السباط وصره بسوط  
 له سبعين جاز اذا وقعت متفرقه وان كان فوق الساب حلف  
 اولم **رجل** حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت ان علم موته  
 لا تحت وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وب الحلف عما  
 لا تحت في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وبحسب  
 مسه في قول ابي يوسف رحمه الله **رجل** حلف ان لا يسل  
 فلانا بالكره فضره بالسواد ومات بالكره تحت في يمينه  
 ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجروح وزمانه ٥  
**رجل** ضرب اسناناً ضرباً وجيعاً فقال المصروب الرمن سترى  
 وي بكتم وامرأته كذا فمضى زمان ولم يجازفوا هذا الاتع على الحياه  
 الشرعه من القصاص والارش والعزير او نحوه وانما يسمع  
 للاستحاش باي وجه يكون فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو  
 ذلك يكون مطلقاً **رجل** اشار اليه رجل فقال الرئيس  
 مرا يا وي برد فامرأته لذا فالواقع المخالطه والموالفه بعد  
 اليمين **رجل** حلف ان لا يعذب فلانا فحبسه لا تحت الا ان  
 ينوي ذلك ولو قال ان لم احبس فلانا الا في اليوم حابها  
 فامرأته لذا فحبسه فاسعه غيره في السجن لا تحت **رجل** قال  
 ان يرملني ادخل دارك فلم اشتر لك حلاً فاب طالق وتركته  
 حتى دخل دار الناطقي رحمه الله ان اشترى لها الحل على

لا يضرها فقال المراه ان سر عصوى عضول فعبدني حروقه الحمله  
 في ذلك ان يبع المراه عبد هام من سقنه ثم يضربها الروح ضرباً حقيقاً  
 في اليوم فبهر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبيدها  
 فلا تقتل العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يصبه  
 عليها ولم يصب المراه عبد هام لانعوى العبد لانه لم يمس عضوه عضوها  
 وانما احتاج المراه الى هذه الحيله اذا قال المراه ان صردي  
 فعبدني حروقه **رجل** قال لامرأته كلما ضربته فانت طالق فضرها  
 بكفه فوقعته الاصابع مسه فحلف واحد لان الصر حصل  
 بالكف فلم يدر الصر وان ضربها سديه جميعاً طلق مسس  
 ودمرت المسلة في كتاب الطلاق **رجل** حلف بالله ان

لا يضرها فقال المراه ان سر عصوى عضول فعبدني حروقه الحمله  
 في ذلك ان يبع المراه عبد هام من سقنه ثم يضربها الروح ضرباً حقيقاً  
 في اليوم فبهر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبيدها  
 فلا تقتل العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يصبه  
 عليها ولم يصب المراه عبد هام لانعوى العبد لانه لم يمس عضوه عضوها  
 وانما احتاج المراه الى هذه الحيله اذا قال المراه ان صردي  
 فعبدني حروقه **رجل** قال لامرأته كلما ضربته فانت طالق فضرها  
 بكفه فوقعته الاصابع مسه فحلف واحد لان الصر حصل  
 بالكف فلم يدر الصر وان ضربها سديه جميعاً طلق مسس  
 ودمرت المسلة في كتاب الطلاق **رجل** حلف بالله ان



الفور والاحت قال — رضي الله عنه وهذا قول محمد  
رحمه الله اما على ابي يوسف رحمه الله لا يعتبر الفور وانما  
جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على سائلين ذكرها  
في النوادر احدهما اذا قال لعنره ان ربيت واشك ولم  
اعطك دابتي فعبدني حر روى ابن سماعه عن محمد رحمه  
الله ان ربيت دابة يسقى ان يعطى دابة نفسه ساعتيه والاعتق  
لان حرف الفاء للعقيب لا افضل والثاسه **رجل** قال  
لمته اذا استبان حملك فلم اعتقك فامر ابي طالق روى هشام  
عن ابي يوسف رحمه الله عليهما ان الاستبانة تكون بالولادة  
ثم اليمين والعنف ولا يكون على الفور قال — رضي الله عنه  
انما ذكرنا هذا الخلاف لعرف الجواب في جنس هذه  
المسائل وان لم يكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم والله اعلم بالصواب

كتاب البيوع

البيوع انواع سبع الدين وهو السلم والاسصاع وسبع العبر  
وسبع المنفعة وسبع الثمن بالثمن وهو الصر

السلم

هذا الباب مشتمل على فصلين أحدهما في بيان ما ساعد  
به السلم ووجه بعض شرائط السلم والثاني ما يحور فيه السلم  
وما لا يجوز أما الأول السلم يعقد لمصلحة البيع والشراء

عبر

عند اجتماع شرائط السلم ولهذا الواع عبد يثوب موصوف  
الذمه الي اجل جاز ويكون ذلك بيعا في حق العبد حتى لا يشترط  
قبضه في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في ثوب بشرط قبض  
الدراهم في المجلس وانما يظهر احكام السلم في الثوب حتى لا يشترط  
فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لحول  
السلم عندنا وادناه شهر من المختار ولا بطل الاجل بموت  
رب السلم وبطل بموت المسلم اليه حتى لو خد السلم من تركته  
حالا ومن شرائطه ان يكون موجودا من وقت العقد الى وقت  
العقد محل الاجل بلا انقطاع في البصر والاعطاء ان لا يوجد  
في السوق الذي باع فيه في ذلك المصرف لا يعتبر المصروف ولا يعتبر  
الوجود في السوق ولو استصنع فيما فيه تعامل بالخف وخوه  
وضرب لذلك اجلا يميز سلما في قول ابي حنيفة رحمه الله حتى  
يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الانفا وخوه وان  
استصنع مما تعامل فيه كالتيار وضرب لذلك اجلا قال  
بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم ينقلب سلما جازا عند  
الكل اذا استجمع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد  
السلم لا يختص بلفظه السلم وان اسلم في غير المنقطع لم ينقطع  
بعد حلول الاجل بخير رب السلم ان شاف تخ السلم واخذ راس  
المال وان شأنا انتظر حتى يجي اوانه وان اسلم في حنطه وقال  
سان وصفها بالفارسية كدم نيك او قال لدم سلوا وقال  
كدم سر جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ وردت بعضها

للعنفى من لودورا  
بصف يوم حار ولما  
ادنى الماء من الماء  
في الرطوبه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



فصل

الحوز

الفنحة مكان لاهل  
بخاراسع حبه و سبعون  
مخا من الكنطه هـ

[illegible]

وہابی

واللعن عليهم اذا ذكروا مكان الانبياء  
ومهدوا له الى حسمه وباللعنهم  
المكان الذي انقضت فيه الملبس  
واللعن في اللعن وقول لا يكون ولا ياب  
كيداً وتعليق الخوارق والماضيه  
واذا كان لا يعرف بالماضيه  
واللعن في سلب

واللعن عليهم اذا ذكروا مكان الانبياء  
ومهدوا له الى حسمه وباللعنهم  
المكان الذي انقضت فيه الملبس  
واللعن في اللعن وقول لا يكون ولا ياب  
كيداً وتعليق الخوارق والماضيه  
واذا كان لا يعرف بالماضيه  
واللعن في سلب



الشم

و لواء سلم در ارم و دنانیر فی  
 الخمار و قد علم ورن احدیها  
 دوزن الاخر لم یکن عندی حصفت  
 خذ فالها و کذا لواء سلم ما سه  
 درسم غاکو حصط و کو سحر و لم یکن  
 راس مال کل و احدیها فالحصف  
 یاسد عندی حصفت حلافا لیس  
 ما علی ان الخمار راس المال سط  
 عندی حصفت حلافا لیس ما سه

الحسنة كونه اسلم الله الامام  
 بان يوفق الى العاقبة حتى يصفى  
 دار السعد لرحمته وطلاحي  
 فنه وطريق آخر لرحمته  
 سوي الامام الكبير اللهم صفى  
 وفضلنا في العاقبة وادبر الصدور  
 الى الله المستعان وادبر الصدور  
 وادبر الامم وادبر الامم  
 ان العاقبة وادبر الامم  
 ابدك العاقبة وادبر الامم  
 العاقبة وادبر الامم







في الفصول كلها ولو اسلم الى رجل دينه عليه واقر قاتل النقد  
 لا يجوز وان نقد من الاقرار حار وان اسلم دينه على يده لا  
 يجوز وان نقد من الاقرار اذا صالح عن السلم على راس المال تكون اقاله  
 للسلم واذا جاز المسلم اليه الى رب السلم وخلي عنه وبين السلم يصير قابضا بالحل  
 في غرايرك في غرايرك او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب  
 السلم قابضا ولو دفع غرايرك وقال كل مالي عليك في غرايرك فعل ورب  
 السلم غايب لا يصير قابضا ولو اشترط ما بعينه على انه كره دفع  
 الغراير الى البايع وقال كله ففعل يصير قابضا ولو دفع رب السلم  
 غرايرك الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك  
 في الغراير فعل ورب السلم غايب احلف المشايخ فيه والصحيح  
 انه يصير قابضا ولو امر رب السلم المسلم اليه ليطلق له الخنطة  
 ففعل كان الدماء للمسلم اليه ولو امر رب السلم غلام المسلم  
 او ابنه بقبض السلم ففعل كان جازيا **رجل** كرا من طعام  
 وقبضه ثم ان المفترض ماع من المستقرض ماعليه والقرض قائم في  
 يد جاز في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف رحمه الله انه  
 لا يجوز ولو ماع المستقرض المانع جاز بالاجماع ولو كان القرض  
 شيلا سعر كالدراهم والدنانير ماع المقرض من المستقرض ما في ذمته  
 جاز ولو استقرض من انسان درهم قضاء المقرض كرا  
 بصر كيل حاز للمقرض ان يتصرف فيه قبل الكيل  
 ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز له ان يتصرف فيه حتى  
 يكيه **رجل** استقرض من رجل عبدا او حيوانا

اخر ولو قال رب السلم  
 كل مالي م م

استقرض

اخر

في الفصول كلها ولو اسلم الى رجل دينه عليه واقر قاتل النقد  
 لا يجوز وان نقد من الاقرار حار وان اسلم دينه على يده لا  
 يجوز وان نقد من الاقرار اذا صالح عن السلم على راس المال تكون اقاله  
 للسلم واذا جاز المسلم اليه الى رب السلم وخلي عنه وبين السلم يصير قابضا بالحل  
 في غرايرك في غرايرك او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب  
 السلم قابضا ولو دفع غرايرك وقال كل مالي عليك في غرايرك فعل ورب  
 السلم غايب لا يصير قابضا ولو اشترط ما بعينه على انه كره دفع  
 الغراير الى البايع وقال كله ففعل يصير قابضا ولو دفع رب السلم  
 غرايرك الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك  
 في الغراير فعل ورب السلم غايب احلف المشايخ فيه والصحيح  
 انه يصير قابضا ولو امر رب السلم المسلم اليه ليطلق له الخنطة  
 ففعل كان الدماء للمسلم اليه ولو امر رب السلم غلام المسلم  
 او ابنه بقبض السلم ففعل كان جازيا **رجل** كرا من طعام  
 وقبضه ثم ان المفترض ماع من المستقرض ماعليه والقرض قائم في  
 يد جاز في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف رحمه الله انه  
 لا يجوز ولو ماع المستقرض المانع جاز بالاجماع ولو كان القرض  
 شيلا سعر كالدراهم والدنانير ماع المقرض من المستقرض ما في ذمته  
 جاز ولو استقرض من انسان درهم قضاء المقرض كرا  
 بصر كيل حاز للمقرض ان يتصرف فيه قبل الكيل  
 ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز له ان يتصرف فيه حتى  
 يكيه **رجل** استقرض من رجل عبدا او حيوانا

اخر لم يضي به دسه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته  
 لان قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مصموم بالقيمة فاسع  
 بيعا فاسدا ولا يجوز السلم في الطور ولا في الحومها وان كان  
 سيلا مساوت كالعصمور **رجل** اسلم في طعام قرية  
 بعينها او مصر بعينه كان فاسدا وان اسلم في طعام ولام  
 نحو خراسان وما وراء النهر كان جازيا اذا اسلم في شيء واخذ  
 بالسلم كفيلا لم صالح الكيل رب السلم على راس المال  
 سوقف ذلك على اجازة المسلم اليه كانت الاقاله بامره او  
 بعير امه ان اجاز حاز الصلح وردد راس المال وان لم  
 يحزر بطل وسعى السلم على حاله في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله عليهما ولذا الوصال اجنبي رب السلم على ذلك  
 هذا اذا كان راس المال من العقود فان كان عننا  
 فالعهد والموت ونحوه سوقف الصلح على اجارة المسلم اليه  
 في قولهم وان اقال الكفيل وسئل رب السلم احلف المصلح  
 فيه قال بعضهم هو والصالح سوا وقال بعضهم سوقف  
 في قولهم **رجل** اسلم الى رجل في طعام فصالحه  
 احدها على راس المال سوقف الصلح على اجارة الشريك  
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ان اجاز  
 جاز عليهما ويكون المقبوض من راس المال وما يبيع من  
 السلم بينهما فان رد الشريك بطل الصلح وسعى السلم  
**رجل** وكل رجل اسلم له عشرة دراهم في كرا خنطة

او على حصته من راس المال



فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع  
بالدراهم على الموكل كما لو ارث اذا قضى دين المسكن من مال  
نفسه كان له ان يرجع في التركة ولهذا الوكيل ان يعرض  
السلم واذا قبض كان له ان يحسه عن الامر حتى يسوي الدراهم  
فان هلك المقبوض بدينه ان هلك قبل ان يحسه من الموكل  
بهلك امانته وان هلك بعد الحس قال ابو يوسف رحمه الله  
بهلك هلال الرهن وقال محمد رحمه الله لسقط الدين قلب  
معه الرهن او كثر فاسقط الثمن بهلال المسع قبل القبض  
وذکر سمس الامه السر خسي رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
**رجل** ودل رجلا بان باع له عشرة دراهم في كسر  
حنطه ففعل كان العقد للوكيل دون الامر ٥  
الوكيل بالسلم اذا قبض السلم ادون من المشروط جاز  
ويكون ضامنا للوكيل مثل المشروط كما لو ابراه عن السلم  
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وكذا لو وهب  
الوكيل من المسلم اليه السلم قبل القبض او قال السلم  
او احوال بالسلم على رجل وابرا المسلم اليه جاز ويكون  
ضامنا للموكل مثل السلم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصح هذه التصرفات من الوكيل  
وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن واخبروا  
على ان رب السلم اذا قبض السلم او دفع الموكل بالبيع اذا قبض الثمن  
او ابراه المشتري عن الثمن او اشترى بذلك الثمن شيئا من

المشتري او صالح من الثمن على شيء جاز واحتموا على ان  
الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري فمثل الفس  
لا يصح هبته وكذا لو كان الثمن من العود فقصه سم  
وهبه من المشتري لا يصح وما دكرنا في الثمن فكذا في  
السلم ايضا ولو كان للمشتري ديناً مثل الثمن على الموكل  
يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل في قولهم وان كان  
الدين على الوكيل يصير الثمن قصاصاً بدين الوكيل  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ويضمن الوكيل  
للموكل مثل ذلك ولو كان دين المشتري على الوكيل  
والموكل كل حصعاً يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل حتى لا  
يضمن الوكيل شيئاً ولو احوال الوكيل بالثمن على رجل  
عندها يصح الحوالة كان المحال عليه امل من المشتري او  
دونه والاب والوصي اذا احوالا او ابرا ما هو واجب للصبي تعقد  
بكون هذا الحوالة احوالا وان لم يكن واجبا تعقد لها لا يصح ٥  
بالاجماع ولذا اذا قبل الحوالة على شخص دون الجليل في المكلاه  
وان وجب تعقدتها فهو على هذا الخلاف وان لم يكن واجبا  
تعقدتها لا يصح في قولهم والوكيل بالشرا اذا قال  
البيع لا يصح او اقلته في قولهم **رجل** ودل رجلا ان يسلم  
له عشرة دراهم في كسر حنطه فاسلم احدها لا يجوز وان اسلمها  
ثم بارك احدها لا يجوز في قولهم اذا وكل رجلا بان له عشرة دراهم  
من الدين الذي له عليه في كسر حنطه فاسلم لا يكون السلم



للأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله الوكيل بالسلم إذا سلم  
وحمل الغبن القاحل لا يجوز لأنه وكيل بالشرا فلا يحمل منه إلا  
ما يتغابن فيه الناس الوكيل بالسلم إذا سلم إلى نفسه أو  
مفاوضه أو عبده لا يجوز وإن سلم إلى شريك له شريكه  
عنان حيا إذا لم يكن ذلك من خيارهما وإن سلم إلى ولده  
أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا  
لصاحبه **رجل** وكله رجلان كل واحد منهما أن يسلم  
له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في  
عقده جاز وإن خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ولو لم  
ضامنا لهما بالخلط **رجل** دفع إلى رجل دراهم فامر أن يسلم  
له في حطه فاسلم الوكيل أن يصدق الموكل والموكل أنه نوى  
السلم للموكل كان السلم للموكل وإن صادقا أنه نوى السلم  
لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للوكيل وإن تكادب  
الوكيل والموكل في السه حكم النقد وإن صادقا أنه لم يحضره  
السه قال أبو يوسف حكم البعد وقال محمد رحمه الله يكون للوكيل  
وإن وكل رجلا بشرائه ثم صادقا أنه لم يحضره السه  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا الخلاف وقال  
بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل والوكيل يشترط  
شيء بعينه إذا اشترى ثم قال اشترت ذلك لنفسي فصدقته  
الموكل كان مشترى بالموكل **رجل** دفع إلى رجل عشرة  
دراهم ليشتري لها ثوبا قد سماه فانفق الوكيل على

نفسه

نفسه دراهم الموكل وأسرى ثوبا للأمر بدراهم نفسه كان  
التوب للمشتري لا للأمر لأن الوكيل لا يقيّد سلك الدراهم  
فيبطل الوكيل بهلاكها ولو أسرى ثوبا للأمر ونقد الثمن  
من مال نفسه وامسك دراهم الأمر كان التوب للأمر وبطل  
له دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي إذا  
قضى دين الملب بماله نفسه ولو دفع رجل إلى رجل دراهم  
وامر أن ينفقها على عياله الأمر فانفق المأمور دراهمه  
وامسك دراهم الموكل فلذلك الجواب ولو انفق الوكيل  
دراهم الأمر في حاجته صار ضامنا وإن انفق من دراهم  
نفسه على عياله الأمر بعد ذلك **رجل** دفع إلى رجل عشرة  
دراهم على قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد  
رحمه الله لا يخرج الوكيل بالشرا إذا أخذ السلعة على  
سوم الشرا فإن كان الموكل لم يرض ودها على الموكل هلك  
عند الوكيل قبل أن يرد لها على البايع ضمن الوكيل فمعه  
السلعة للبايع ولا يرجع بها على إذا لم يكن الموكل أمره بالأخذ  
على سوم السر والأمر بالسرا لا يكون أمرا بالأخذ على سوم  
السرا فإن كان الأمر به بالأخذ على سوم السر فهلك  
عند الوكيل كان للوكيل أن يرجع بها على الموكل **رجل**  
أمر بلسه أن يسع الأسمعه ويدفع الميراث فلان يساع واسك  
الثمن حتى يهلك لا يضمن بتأخير الأداة **رجل** دفع إلى رجل  
عشرين درهما أسرى لها ثوبا فاشترى بخمسة وعشرين

الأمر

الموكل



لا يلزم الامر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين  
لزم الامر وان كانت لا تساوي لا يلزم **رجل** قال لا خير  
اشترى هذا التوب بعشرة دراهم فاشترى به باحد عشر  
واخير الامر بذلك **رجل** قال لا بأس احد درهما اخر ودفع اليه  
الدرهم واخذ التوب فافترقا فان التوب كان التوب قد دمر وسعد  
البيع بينهما باللعالي **رجل** في يده توب فقال وكلني  
فلان بسعة وان لا انقص عن عشرة دراهم فطلب منه اسان بسعة  
واشترى فان وقع في قلب المسري ان الوكيل انما قال ذلك  
لروحه بعشرة وسع للمشري ان يستريه بسعة ان الوكيل  
فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه  
ان يسري وان لم يقع لاسعه **رجل** وكل رجلا  
بان يسري له عبد فلان بالف درهم فمطعت بيد العبد  
ثم اشترى له لا يجوز ولو وكله بشرا عبد ثم بعينه فاشترى  
عبد وطعت به خارجا على الامر لان في الوجه الاول لما اشار  
الى عبد سلم فعدت الوكالة بصفه السلامه وفي الوجه  
الثاني الوكالة مطلقة فجارى شراءه على الامر اذا  
اشترى بمثل قيمته **رجل** باع عبده ثم امر اسان بان يسري  
له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على  
الامر **رجل** امر عمره سبع ارض فيها اشجار او  
بنا فباع المأثور الارض بينها واشجارها ثم اختلفا فقال  
الوكيل نفسه عند التوكيل عن سبع الاشجار

لا امر

والبن

والبنان القول قوله لانه انكر التوكيل سبع اشجار  
باحد المشتري الارض بحصتها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسايل  
الوكالة ما في كتابها ان سأل الله المسلم اليه اذا وجد  
راس المال سوفه او رصا صا ان كان ذلك قبل الافتراق واسدك  
مكانها جاز وان كان بعد الافتراق فسد السلم وان  
استحق راس المال فاجاز المستحق قبل الافتراق او بعده  
جاز وان لم يحضر واحد دراهمه ان كان قبل الافتراق  
واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يحضر وان وجدها  
زيوفا ونحوها جاز قبل الافتراق وبعده وان ردها واستبدل  
مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل  
بعد الافتراق فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما  
فل المردود او اكثر وقال **رجل** زفر يطل السلم  
بعد المردود فل او اكثر وقال **رجل** ابو حنيفة رحمه الله  
ان كان المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل  
بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير  
وعنه في النصف روايان وان جاء المسلم اليه بزيوف وانكر  
رب السلم ان يكون الزيواف من دراهمه فالقول قول المسلم  
اليه مع سبه الا ان يكون مصر واقرباه فبطل راس مال او  
واقرباه قبض حقه او اقربانه استوفوا راس المال فحسد  
لا يبطل قول المسلم اليه ولو اقر بعض الداهم ادعى انه  
وجدها ريوفا فبطل قوله وان ادعى انها سوفه







ولو اشترى وقرحطب علي ان يوفيه في منزله حار  
اسحسانا وهو مولا الى حقيقه وايي يوسف رحمه الله  
عليهما ولو اشترى وقرحطب علي ان يحمله المبيع الى  
منزل المشتري يفسد البيع **رجل** اشترى ساعا على  
ان يوفيه الثمن في بلد لذا ان كان الثمن موجلا جاز واذا اجل  
الاجل ان كان الثمن شيئا له حمل ومونه كان عليه الانفا  
في المكان المشروطه وبما لاحمل له ولا مونه لصاحب الدار  
ان يطالبه في اي مكان شاوان لم يلز الثمن موجلا او  
كان الاجل محمولا لا يصح السع كان له حمل ومونه  
اوله يكن وعن اي يوسف رحمه الله اذا المر يلبس له حمل  
ومونه حار اسحسانا وله ان يطالبه حسب سا والله اعلم

باب البيع

لا ينعقد الا بلفظين يسان على المملك والمملك على صيغة  
الماضي او الحال كحوان يقول البايع بعث منك هذا  
بكنا او يقول ابيعك هذا بكنا ويقول المشتري  
اشتريت او قبلت او رضيت او اجرت ولا ينعقد بلفظه  
الامر بان قال المسري يعني منك هذا التوب بكنا فيقول  
البائع بع او تقول البائع اشترى مني العبد بكنا فيقول  
المسري ولا لا نعمد بلفظه الامر لا نعمد بلفظه الاسماء  
كحوان يقول البائع ساعده هذا العبد بكنا

رسول

فيقول المشتري اسري وقد يكون السع بالاحد والاعطامن  
غير لفظ ويسمي هذا السع مع العاطي واحلف المسامح فيه  
قال بعضهم من هذا السع يختص بالاشياء المحسوسة كالنقل  
والحم والحجر والخطب وقال بعضهم يعتقد في الكل والله اشارة  
في الجامع الصغير والوكالة وقال القاضي الامام ابو الحسن  
علي السغدري رحمه الله عليه هذا السع لا يكون الا بمصر  
البدل جميعا وقال بعضهم قبض احدهما يكفي ويعقد البيع بالهبة  
بشرط العوض عند مصهما ويبي عليها ا خدام السع من  
سوت حق الشفعة ومحوها ولو قال بعتك هذا العبد بالف  
درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا ولو قال  
بعتك منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعتك منك هذا  
العبد بماه دينار فقال المسري فقلت ان البيع بالثمن  
الثاني ولو قال بعتك منك هذا العبد بالف درهم  
فعل المسري ثم قال بعتك منك هذا العبد بماه دينار في ذلك  
المجلس او غير وقال المسري اسري بعد السع الثاني وسع  
الاول ولو قال الباع بعتك منك هذا العبد بالف درهم  
فقال المسري اسريته بالف درهم ذكر في النوادر انه ساعد السع بالف  
والالف الاخرى رباذه في الثمن ان سلمها الباع مع الوايتدا المشتري فقال  
اشتريت منك هذا العبد بالف درهم فقال الباع بعته بالف فان  
ذلك خطأ الا لمس ولو قال بعت منك هذا العبد بالف  
درهم فقال المشتري اشريه بغير شيء لا يصح ولو تبايعا

۵۲۳

[illegible]







قال محمد رحمه الله هو جاني الساعة وكذا الرجل اذا اراد  
ان يشتري ساعا او مائة درهم او اكثر معه وعما يأخذ منه فارقته ثم جا  
بالوعاء اعطاه الدراهم قال فهو جاني **رجل** ساوم رجلا  
بشئ فقال البائع اسعه خمسة عشر وقال المسري لا اخذه الا  
بعشره دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو خمسة عشر  
ان كان المسع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فاحذه  
منه المشتري ولم يفعه البائع فهو بعشره ولو كان عند المشتري  
وقال المشتري لا اخذه الا بعشره وقال البائع لا ابيعك الا خمسة عشر  
فرد عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم  
يقل شيئا وذهب به المشتري فهو بعشره ولو اخذ من ثوب من  
رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا ازيدك على عشرة  
فاحذه **ضام** وذهب به وفع عنده قال ابو يوسف رحمه الله هو  
بعشرين ولو اخذ من ثوب على المساومه فدفعه اليه البائع  
وهو ساومه والبائع يقول هو بعشره وهو على الثمن الذي قال البائع  
حتى يرد عليه المسري وان ساومه فقال المشتري حتى اطر اليه  
ودفعه فصاعقه فليس على المسري شيء لانه انما اخذه للنظر  
ولو اخذه على غير النظر قال حتى انظر اليه اخرجته من الضمان  
وهو على ما اخذه عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع هاته  
حي اطر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا انقص من خمسة عشر  
وقال المسري قد اخذته بعشره فسل البائع وذهب  
به المسري على ذلك فهو خمسة عشر **رجل** قال

ضام

قوله انظر اليه

لصاحبه

لصاحب عبد البعثنى هذا بالف درهم او قال اسع عبدك  
هذا بالف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المسري  
مد احده قال ابو يوسف رحمه الله هو بيع لازم وان  
اشترى ثوبا شرا فاسدا ثم اعهده عدا فقال البائع قد بقي  
فويل هذا بالف درهم فقال بلي فقال قد اخذته فهو باطل  
وهذا على ما كان قبله من السع الفاسد فان كانا شرا  
السع الفاسد فهو جاني اليوم **رجل** باع من رجل عبدا  
الف درهم وقال ان لم يحبني بالثمن اليوم ولا بيعتني فبيدك  
فقبل المسري ولم يابه بالثمن بلعه عدا فقال المسري قد بقي  
عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شر الساع  
لان ذلك الشر اقداس قضي ولا يشبه هذا السع الفاسد  
**رجل** كان باع رجل وشترى منه الساب فقال المشتري  
كل ثوب اخذ منك فلك منه ربع درهم وكان يأخذ منه الساب  
والبايع خبير بالشر حتى اجتمع عند المشتري ثلث عشرة اقواب  
او اكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم فقال  
ابو يوسف رحمه الله ان ارحمه والساب عنده على حالها فالرخ جاني  
والشرا جاني وان نكر الساب عنده على حالها فالساع باطل  
ولا يحوز الرخ **رجل** قال لرجل يدع المخطه بكم  
سبع فقال كل قفري بدرهم فقال كلني خمسة اقفنه  
فقاله فذهب بها هو بيع وعلمه خمسة دراهم **رجل**  
قال لعهده هذا الثوب لك بعشر دراهم فقال هاتي اطر اليه او حري

ربا



القياس ويلزمه هذا بعشرون **رجل** قال لغيرة تعني هذا كذا  
بالف درهم ان اعجبك فقال انا اعجبني قال ابو يوسف يلزمه السع  
وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني او قال ان هو  
بك هذا كله بيع وحواب رجل قال لغيرة اعطيتك هذا  
بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى ظلم البائع اسنانا في حاجه  
له بطل البيع ولو قال البائع بعد الاحاب رجعت فقال  
المسري معاملة كان الرجوع اولى ولو اوصى بسع دانه  
من رجل فقال داري سع منه بالف درهم ومات فعلى الموصي له  
بعد موته جاز كذا ذكر ابو يوسف في النوادر **رجل**  
استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثمن ونقد الثمن فوجد البائع في  
الثمن زيوا بعد الاقراروى الحسن عن ابي حنيفة انه الى النصف  
برد الزئوف ويستبدل وان زاد على النصف فرده بنقص  
السع في المردود وقد مر في السلم انه اذا وجد راس المال

فتعالهوب

وراجع  
وقد انقضى  
في سنة ١٢٠٠

This image shows a blank, aged, light brown paper cover or endpaper of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and small dark spots, characteristic of old paper. The edges are slightly irregular, and the overall color is a warm, yellowish-brown. There is no text or other markings on the page.







بالكتاب الى الغايب اذا لم يجل الى رجل غايب ولت يبع  
عبدى فلان منك كذا فلهذا الكتاب وقرا وقال قبلت م البيع بينهما  
والبيع انواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

### فصل في البيع الباطل

سبع الخمر والمسه والدم ودمه المجوسي والمحرم ومتروك التسميه  
عمدا وبيع الصبي الذي لا عقل والمجنون وبيع هوام الارض وما  
يسكن في الهياك الضفدع والسرطان الا السمك باطل ولذا  
لو باع ما لا يتقوم بهذه الاشياء كان باطلا الا الخمر  
والخمر وسبع رجيع الادمي باطل الا اذا غلب عليها التراب وعمره  
رحمه الله جائز وسبع السمك والبحر جائز ولو جعل الخمر والخنزير  
مثلا لمال متقوم كان فاسدا ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا  
باعهما من مسلم او مسلم وبيع باطل لا يفيد الملك وان اتصل  
به القبض حتى لو كان البيع عبدا فاعتقه لا تنفذ اعتاقه وان افاد  
عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض وسبع شعر الادمي باطل  
ولذا شعر بيع الخنزير وسبع كل ما لم يعلم عندنا جائز وكذلك  
سبع السنور وسباع الوحش كالطير جائز عندنا معلما كان او لم  
يكن وبيع الفيل جائز وفي القرد روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله  
وبيع جلود الميتات باطل الا اذا لم يكن مدبوحة او مدبوغة  
وبجوز سبع عظامها وعصياها وصوفها وظلفها وشعرها وقرنها وسبع النخل  
باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكواره ما فيها

من

ولو اشترى سباع جائز ولو  
اشترى لحم السباع لا يجوز  
يعني معنى ان كان ميتة

من النحل وسبع دود القز باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذلك يبيع  
بنزله ولو باع شيئا فقال بعته بغير من اوفال بعته على ان لا يضمن له  
كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا وسبع  
العلق جائز عند محمد رحمه الله ولو باع ام الولد وسلمها لاملكتها المشتري  
وكذلك المعتق البعض وكذلك المدير عندنا ولو باع ما لا يتقوم  
بملكه او مدير او ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا وبجوز سبع ام الولد  
من نفسها وكذلك يبيع المدير من نفسه ويضمن المالك والمدير بالعصب  
الفاسد وام الولد لا يضمن بالفساد يبيع الفاسد عند ابي حنيفة رحمه الله  
والمشتري بالمسه والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواه  
لا يضمن وقد رتب شمس الامه الشخص رحمه الله انه يضمن هو الصحيح ولو باع  
شيئا معيننا وسماه باسم اخر بان قال بعته هذا التوب على انه هروى  
فاذا هو هروى لا يجوز البيع ان الهروى مع المروى جنسان مختلفان  
لا خلاف الصنع ثم احلوهوا انه باطل او فاسد قال بعضهم  
باطل لا يملكه بالقبض وذلك لان الرخي رحمه الله فاسد ولو باع فصاعا على  
انه باقوت فاذا هو ربح حاج او اسار الى مملوك فقال بعته  
هذا الفلام فاذا هو حارب كان البيع باطلا لانها جنسان  
مختلفان فلو كان هذا مع المعلوم وكذلك الواسر  
من رجل يدين له عليه وهما علمان انه لا يدين له له لو اشترى  
شيئا على ان لا يضمن له وسع الدلا الذي س في ارضه بعد اسائه  
باطل لانه ليس بمملوك ولذا لا يسع الماني الحوض او في  
البير وسع الاب الهوك البرط والطبل والمزمار

ولو اشترى سباع جائز ولو  
اشترى لحم السباع لا يجوز  
يعني معنى ان كان ميتة

انه

ن



[illegible]











قال العبد ابو بكر البلخي سراء على ما هو اصطلاح الناس وسعد  
 اكر المسري <sup>البلد</sup> ويرجع المشتري بحصة النقض من درهم وان كان المشتري  
 غريبا فالشرا على ما سلم الله ولا يرجع بشئ وهذا في اللحم فاما في الخبز  
 فالشرا على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قل ما يختلف  
**رجل** اتى قصابا كل يوم بدرهم وكان القصاب يقطع اللحم وينزله  
 لسنجه والمشتري ينظر اليه ويظن انه من ما هو سعر البلد فوزنه  
 يوما فوجد يكون اسبارا فالواضعها يكون على ميز واحد كل سعر  
 البلد فاذا انقص من ذلك كان له ان يرجع بحصة النقض من الثمن  
 لان اللحم لان سعر اللحم لا يعقد قبل اعطاء اللحم **رجل** قال لآخر  
 بعث منك من هذه الخنطة قدر ما يملأ هذا السك لا يجوز ولو قال قدر  
 ما يملأ هذا القفيز او هذا الطست جاز **رجل** له زرع قد استجد  
 فباع خنطتها جاز لانه باع موجودا بقدر رغبته تسليمه ولو باع منه قبضها  
 لا يجوز لان الثمن لا يكون الا بعد الدوس والتدريه فان هذا ساع المعدوم  
 ولو باع شاق الخنطة دون الخنطة جاز ولو اشترى خنطة في سبيلها  
 وشرط التدريه والدوس على البايع جاز لانه باع الخنطة فكانت  
 التدريه عليه **رجل** اسرى بالعدلى شيئا فكسد قبل القبض فسد  
 السع في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذا اذا اشترى بالفلوس فسدت يعني  
 لا روع رواج الامار وان علا او رخص لا يفسد السع ولا حمار لاحدها  
 وان استقرض عدلما او فلوسا فكسد عند ابي حنيفة رحمه الله عليه  
 مثلها كاسده ولا يضمن قيمتها وقال ابو يوسف من الذهب والفضه عليه  
 قيمتها يوم قبضها وقال محمد رحمه الله قيمتها من الذهب والفضه

في اخر يوم كانت رايحه فكسدت **رجل** قال لغيره لك في يدى  
 ارض خربه لا ساوى شيئا فبعها مني بسنة درهم فقال بع <sup>السبع</sup>  
 لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها اكثر من ذلك **رجل** اسرى  
 خنطه وطحنها البايع قبل التسليم بفسخ السع ولو باعها البايع  
 من غيره وطحنها البايع لا يفسخ السع ويخير المسري الاول  
 شافسح السع الاول وان سا ضمن المشتري مثلها **رجل** اسرى  
 ساء بقمه او حكمة او ما يريد او يرضى لا يجوز وكذا لو باع بالذ  
 درهم الا دينار او مائة دينار الا درهم او الا ثوب او لرحطه  
 او باع براس ماله او ما اشتراه او مثل ما اشترى فلان او مثل ما  
 بيع الناس لا يجوز الا ان يكون شيئا لا يفسد منه كالخبز  
 واللحم فان علم المسري بالثمن في المجلس عاد جازا وخير  
 المشتري ان يشا اخذ وان شاك ترك ولو اشترى عسما او عدل رطبي  
 واستثنى شاه او بونا بعرضه لا يجوز ولو اشترى واحدا  
 بعينه جاز ولو اشترى عسره اجره من مائه جرب من هذه  
 الارض او عشرة اذرع من مائه دراع من هذه الدار لا يجوز في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله ولو نظر الى ابل او بقرا وغنم او رقيقا او ثيابا  
 وقال اخذت دل واحد من هذا بدرهم ولم يسم حمارا عليها  
 فسد السع في الكل عند ابي حنيفة رحمه الله ولذا لو اسرى  
 دارا ارضا او بونا كل دراع بدين اولم يسم حمارا فسد السع  
 في الكل في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحب حوز السع  
 الحل وان كان هذا في ميل او موزون او عدي متقارب عند ابي حنيفة



رحمه الله يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس حاز في الجملة وحسب  
 المسرى وعلى قولهما يجوز البيع في الكل ولو اسرى عما او نقل  
 او ثيابا كل اسن منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في الميل والموزون  
 والعددي الميسار ولو اسرى عدل رطل على ان فيه خمسين يوما بال  
 درهم فوجدها احد وخمسين او تسع واربعين فسد البيع ولو قال كل يوب بكذا  
 لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وسئل على ابي حنيفة لا يجوز في النقصان  
 ايضا ولو اسرى صبره على انها لا تقير او جدها اكثر من  
 الزيادة سمي لكل تقير منها او قسم ولو وجدها انقص اخذ  
 الموجود بمن الموجود وسقط عنه ثمن النقصان ولو اسرى ثوبا  
 على انه كذا راعا ولم يسم لكل دراع ثمنها فوجده اطول اخذ الثوب  
 ولا خيار له وان وجد انقص اخذ به كل الثمن ان شأوا وان شأوا ترك وان  
 باع على انه عشرة ادرع كل دراع درهم فان كانت الزيادة نصف دراع او  
 النقصان نصف دراع عند ابي حنيفة رحمه الله اذا وجد عشرة ونصف  
 اخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف عليه عشرة دراهم  
 وله الخيار **قال ابو يوسف** في تسعة ونصف يلزمه تسعة  
 ونصف وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف ولو اشترى دراعا من ثوب  
 طرف معين لا يجوز درهم وقال محمد رحمه الله في تسعة ونصف يلزمه  
 تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ولو اسرى دراعا من ثوب  
 من طرف معين لا يجوز وقيل ان كان ثوبا لا ينقص بالطبع جاز ولو اشار الى  
 حنطة وشعير وقال ابيعك ما بين الصبرين كل تقير درهم قال ابو حنيفة  
 رحمه الله يجوز السع في تقير واحد منهما وقال صاحباه يجوز في

الصبرتين

الصبرتين **رجل** اشترى عبد من يالف درهم ولم يسم لكل  
 واحد منهما ثمنها فاذا احدها حرق فسد السع عندهم جميعا وان سمي  
 لكل واحد منهما لذل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يبطل في الحر  
 ويجوز في القن وان كان احدهما مذبذبا او مكاتب او ام ولد واجل الثمن  
 جاز في القن عندنا وخير المشتري وفي الشاين اذا طهرت احدهما منه  
 او دسحه بمجوسي او محرم او متروك السميمة عندنا وفي ذن احدها  
 كان خيرا عند ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا وما لوجع حين  
 وعبد سوا **رجل** قال اسعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا  
 الطرف وهو لانه عشرة راعا فاذا هو خمسة عشر فقال التابع غلط  
 لا يملك اليه ولكن الثوب للمسرى بالثمن المسمى وصاوفي الزيادة لا يملك له  
 الزيادة **رجل** باع حورا او بطخا او مثا فوجده فاسدا لا يسع  
 به ان كان ملبلا يسترد كل الثمن وان كان ليرايا كان البطيخ او القثا وقدر  
 مثلا رجوع بالنقصان ولا يسرد كل الثمن وكذا الحوز اذا كان ليرايا اصلح  
 خطبا هذا اذا وجد جميع ما اسرى فاسدا وان وجد البعض فاسدا فالقيا  
 ان يبطل السع الفاسد وينفسد العقد في الباقي في قول ابي حنيفة  
 وفي الاستحسان ان كان الفاسد ملبلا جعل عفوا ولا يسترد سائما من  
 الثمن قال السبح الامام سمح الامة السرخسي رحمه الله الواحد في المياه  
 قليل جعل عفوا واما البيض اذا وجد مدره لانه لا يبلغ نصف  
 المبيع قال يعصم له ان مرد الفاسد ومسك الباقي حصه من الثمن  
 فان الفاسد نصف ما اسرى حاز البيع فيما لم يفسد حصه من الثمن  
 في الجوز وقال يعصم بفسد العقد في الحل فان كان الفاسد الرين

الحل اذا كان

ملكو اسرى من ممتلك وسفها  
 ثم وجد احد راسه لانه لا يفسد  
 اهلنا فاسد في الفاسد فاسد  
 س لا اكثر يصلح ان يكون  
 عفوا للدواب وله ثمن  
 عند الناس فلا يسرد  
 كل الثمن مما يفسد وكذا الجوز

لا يفسد ما كان على الصبرين



المنصف لا يجوز العقد أصلاً عند الحل وقال عامة المشايخ رحمهم الله  
 فيسبى البيع في الباقي وان كان الفاسد واحد من الف لان الفاسد منها  
 دم وليس بمال فيفسد العقد في الحل كما لو اشترى الف حلة فوجد  
 واحداً منها ميتة لا يجوز السع أصلاً **رجل** جالي فطلب واره الدرام  
 فقال اعطني بها لحما فاعطاه اللحم فوجد الدرام زيوفاً أو سحره  
 فانه يرد ما ورجع بالخيار لان الاشارة الى الدرهم بمنزلة التصغير على  
 الدرام في الساعات ينصرف الى الخيار ولو وجد المقبوض سوقاً أو  
 رصاً ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم **رجل** اراد ان يشتري حماره  
 فحبا بصره فقال اشتريت هذه الحمارية بهذه الصرة او قال بما في هذه  
 الصرة فوجد البايع ما فيها خلاف نقد البلد فله ان يرد ما ورجع بنقد  
 البلد وان وحدها نقد البلد جاز ولا خيار للبايع بخلاف ما اذا قال  
 اشتريت هذه الحمارية بما في هذه الحمارية ثم راي الدرهم التي كانت فيها  
 كان له الخيار لان في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الحمارية  
 لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار وسمى هذا خيار  
 الكمية لا خيار الروبه لان خيار الروبه لا يثبت في النقود **رجل**  
 باع الف من من العطن ثم ادعى البايع انه باع العطر ولم يملكه  
 يوم البيع قطن او قال انفق العطر البر كان في ملكي  
 يوم السع وعند الساع يوم المحصومه الف من من  
 العطن يقول اصبته بعد البيع في المسعى انه يسئل قول  
 البايع مع يمينه انه لم يسع منه هذا العطن **رجل**  
 باع حماره ثم ادعى الحاربه انها حرة قال السخ الامام

منها واحد جلد ميتة  
 او العشاء فوجد

لا مطلق الدرهم في البيع  
 ينصرف الى نقد البلد

او حل

ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان باعها وسلمها الى المسرى  
 وفيها ساكنه لم يفل شيئا لا يقبل قولها الا سبه وعنه رحمه الله  
**رجل** باع بصرة من المطنخ المسترله قال ان كان القلع  
 بصرة لم يجز البيع ونصيب البايع يكون للمشتري ما لم يقض السع وسلكه  
 لو ان الشريك الذي لم يطلع احب اسع الشريك هل له ان لا يرضي  
 بعد الاجازة قال له ذلك ان قلعه ضرر والاسان لا يجبر  
 على تحمل الضرر وعنه **رجل** باع وطناً فاراد المسرى ان  
 يذهب منه الورام ولا يعطى للورام ثمناً قال بنا الامر في هذا على ما رسم  
 البلد في مثله فان كان رسمهم للعطز ورام كخطع المسرى  
 من الثمن بقدر ذلك وعنه رحمه الله **رجل** ابتاع موصلاً  
 فقال له البايع مد القوس فهدى فانكسر قال يضمن قيمته وان مد  
 باذن البايع ولو قال له البايع القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فهدى  
 فانكسر قال يضمن ايضاً قال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله  
 هذا اذا انفق على الثمن فان الرجل لو اخذ شيئاً على سوم الشراء قال  
 البايع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما انفق على الثمن فملك بصراً فهدى  
 هنا الاب او الوصي اذا باع عقاراً للصبي فري القاضي بعض السع  
 اضح للضعيف قال السخ الامام هذا له ان يسعد له في المادون  
 وعن السخ الامام هذا رحمه الله **رجل** اسرى من بعض  
 السدرة ستر اللهه قال لا يجوز فقيل له لو ان المشتري سئل  
 ان يبله اخري قال يسدق به على الفقراء وعنه رحمه الله  
**رجل** باع شيئاً بيعاً جازوا واخذ الثمن الى المحاد او

موص

ولو اشترى شيئاً من الموتى او من  
 البائع او من غيره من المدة او من



الدياس قال **فسد السع** في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند  
 محمد رحمه الله انه لا يفسد السع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع  
 تبرع فعمل التأجيل الى الوقت المجهول لو فقل مال الى الحصاد او  
 الدياس وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله هذا شكل  
 بما اذا فرض رجلا وشرط في القرض لن يكون موجلا لا يصح التأجيل  
 ولو افترض اخر لا يصح ايضا وكان الصحيح من الجواب ما قاله الشيخ  
 الامام رحمه الله انه يفسد السع احله الى هذه الاوقات في السع او بعد  
 وعن الشيخ الامام هو دار حمة الله الاراضي الخراج حمة اذا ما  
 اربابها وعجز اهل القرية عن اخراجها فارادوا تسليمها الى  
 السلطان قال السبل فيها اجارتها واستيف الخراج من الاجرة  
 فان تعذر الاجارة جاز للسلطان بيعها فان اراد السلطان ان  
 يشترها لنفسه فالأحوط له ان يبيعها من غيره ثم يشتريها  
 من المسري وعنه رحمه الله اذا وقع وطء من البول  
 او الدم في حبل او زيت لا يجوز بيعه وعنه رحمه الله **رجل**  
 قال لغيري بعت منك قفيزا من الخنطة التي في هذا الحسوا  
 من هذا اللبس ثم اعطاه من موضع اخر لا يجوز لانما سوى النقود  
 يتعين وعنه رحمه الله **رجل** او قد نارا في حيطهم باعه قال  
 ان صار فحما جاز لان الفحمة غير الحجر الا انه يبرود فيصير فحما فان  
 بايعا ما عنده فحوز وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده  
 وعنه رحمه الله **رجل** له ارض فيها بطن وبلدر بعصه  
 فقال لغيري بعت منك ما من من بطن هذه الارض بلذا درها قال

ينظر

بالشعر

مطران كان لثرتها مدركه جاز والافلا مثلا لو كان بطن الارض الف من  
 فباع ما به من ان كان المدرك مقدار ستمائة من او الثرجاز البيع والافلا  
**رجل** اشترى ثوبا على انه ابيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله السع فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصنع  
 ولذا لو اشترى دارا على انه لا بنا فيها او ارضا على انها بيضا لا تخل فيها فاذا فيها  
 نخل او باع دارا على ان بناها من اجرة فاذا هو من لبن فاسد ولو باع  
 دارا على ان فيها بنا ولا فيها او قال بعلوها وسفلها ولا علوها حان  
 البيع وخير المشتري ان شا اخذها بجميع الثمن وان شاترك ولذا لو باع  
 باحدا عها اربابا وبها ولا حدة فيها جاز السع وخير المسري  
 فان كان فيها حدة عان جاز البيع ولا يخير المشتري ولو كان يبيعها  
 بها فيها من الاجداع والابواب وكسرها شي جاز البيع ولا خيار للمسري  
 ولو باع اسجرا على ان الكل متمر فوجد واحد منها غير متمر قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فسد البيع لان  
 المتمر وعمر المتمر حسان فاذا لم يدخل عمر المتمر في العقد والتمن  
 جملة فسد السع كما لو باع ما يشاه الاواحدة ولم يرد من كل  
 واحدة فسد السع وان من ثمن كل شجرة وثمر كل شجرة جاز البيع  
 وخير المشتري **رجل** اشترى زينا في ظرفه على ان يرد الطرف  
 فما ظهر وره سقط حصته من الثمن جاز السع ولو ان المشتري باع  
 السلعة قبل ان يرد الطرف عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز  
 المسري وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز **رجل** لو حمله متمر او  
 تفاح فباع منها بعضا غير متمر قال القصة ابو حنيفة رحمه الله المس

قال فيها بناء  
 بناء



والتفاح الحواري ان كان من شجر واحد فهو من العدد المسار  
 فاذا باع منها بعضها غير ممر وطاهر غير متفاوت جاز البيع وان كان  
 ذلك من شجرين مباع منها بعضها غير مميز لا يجوز ولو اشترى عدد من  
 بطخ او حصار او رمان فيه الصغير والكبير لكانا درهمي الحمله الثمنا باع لا  
 يجوز فان اوزر عدد او عزل ذلك من الحمله وتراضيا فاجاز السع ويقع  
 البيع على المعزول عند التراضي وهذا روي عنك يوسف رحمه الله  
**رجل** باع مرفول التسمية عمدا وقضى القاضي القاضي يحوز البيع لا يجوز  
 لما لو قضى بحوزة ام الولد **رجل** اشترى دهنًا ودفع القارورة  
 الى الدهان وقال للدهان ابعث القارورة الى منزلي على يد علامك  
 فامسرت القارورة في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل  
 رحمه الله يملك الدهن من مال الداع وان قال للدهان ابعث  
 القارورة على يد علامي والمسئله حالها يملك على المشتري **رجل**  
 باع جارية الغير بغير اذن المولى وروحها رجل احمر  
 بغير اذن المولى فاعتقها فضولي فاحضر المولى قال احترت جمع  
 ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بعد  
 الفتوى وبطل ما سواه **رجل** اشترى من الفاسد قود  
 المسرى واحد اسود وورد هو على البقال فاعطاه البقال فاسدا  
 اخذ بغير وزن حاز ولذا لو وجد اخرى فردها واعطاه  
 سبها اخرى بغير وزن وان رد بها فاعطاه البقال بغير  
 وزن فالوجه لا يجوز ان هذا مما يدخل تحت الوزن الا ان  
 يوزن قال وفي الحر اذا وجد واحدا محترقا فزده

فلا يجوز

على فاعطاه خبزا اخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فان  
 حملته اسائر وزنا ومحرفا لا يجوز فيه المجازفة ارض مزارع فبا  
 الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز ولذا لو باع نصف الارض  
 بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون  
 الزرع بينه وبين الارض فبيع الارض بنية من صاحب الارض جاز  
 وان باع صاحب الارض من الارض لا يجوز هذا اذا كان البذر  
 من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاربعي ان لا يجوز  
 ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز **رجل** لان  
 بينهما دارا فباع احدهما نصفا شاعرا من بيت معين من تلك  
 الدار ذكر في المتن انه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله ان  
 شريكه يصرر بذلك عند القسمة وكذلك لو باع بتمامها  
 من ملك الدار لا يجوز **رجل** لان بينهما عشرة اغنام  
 او عشرة اتواب هرديه فباع احدهما نصف ثوب معين من الحمله  
 ذكر في المتن انه لا يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما  
 ارض ومحل فباع احدهما نصف شجر من رجل لا يجوز لما لو كانت  
 الدارين رجلين فباع احدهما قطعه بعينه من رجل قبل القسمة  
 لا يجوز في نص واحد منهما ولذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف  
 بناها من غير ارض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاه المسلوخ  
 الايدي او الارجل اختلف المشايخ فيه قال ابو القاسم  
 الصغار رحمه الله لا يجوز لانها مختلفان في القطع وقال محمد  
 ابن سلام رحمه الله يجوز والصحيح هو الاول سع وروى الفرصاد

الخباز  
 ع  
 عشرة اساتير

نصيه



قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز  
 ما دام في الزيادة ويجوز بعد الساهي ولو اسرى رطبه من العسل او  
 قناع الساق قال الشيخ الامام هذا لا يجوز لانه نمو من اسفله  
 ساعه وساعه فالصوف والوبر والشعر فختلط المبيع بغير المبيع فلا  
 تجوز واختلف المتأخرون في فوائدهم الخلاف والعرض قال بعضهم  
 لا يجوز لانه يزداد ساعه وساعه وقال بعضهم تجوز لان  
 موضع القطع معلوم عرفا والعوائد سموا من اعلاه لانه  
 اسفله **رجل** باع الجنين فولدت قبل الافتراق وسلمه الى  
 المشتري قال الشيخ الامام المعروف نحو ما رزاه رحمه الله  
 لا يجوز ولذا اذا باع الابن وسلم قبل الافتراق **رجل** اسره  
 عشره اقفن خطه بعثها فاستحق منها خمسة قبل الفسخ  
 المسري لفرق الصفقه من التمام **مسد** بصراع عسائر  
 اعيان فاليه من وارثه مثل القمه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وكذا الوباء الصحيح من مورثه المريض **رجل** اشترى دارا  
 معهاها بالف درهم فاستحق الناق قبل القبض قالوا  
 بخير المشتري ان شا احدث الارض فحصدتها من الثمن وان شاترك  
 وان استحق بعد القبض باخذ الارض فحصدتها من الثمن ولا حصار له ولذا  
 اذا اشترى ارضا مع اسجارها فاستحققت الاشجار قبل القبض  
 خير المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض باخذها فحصدتها  
 من الثمن وليس له ان يردّها وان احترق البنا او الاسجار او  
 قلعتها لم يزل القبض حرا للمسري لشرائها جميع الثمن وان شاترك

ترك

ترك وليس له ان ياخذها فحصدتها من الثمن وبعد القبض يكون  
 لها الدار على المشتري **رجل** اشترى شجرة بشرط ان يقطعها  
 اختلف المسامح في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى  
 بشرط القطع جاز قبل هذا اذا بين موضع القطع وان لم ينسب لا يجوز في  
 ظاهر الجواب يجوز وان لم ينسب واذا جاز بان له ان يقطعها من الاصل  
 عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الارض وليس  
 يقطع وان استراها مطلقا فهو بمنزلة ما لو استراها بشرط  
 القطع كان له يقطعها باصلها وهل يدخل في البيع ما يحسب  
 السحر من الارض فيه روايتان والصحيح انه يدخل في الواقعة ن  
 سحره يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض ولذلك في القسمة واذا  
 دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط السحر وفي  
 البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد  
 ذلك كان لصاحب الارض ان يامر بحرق الزيادة ولا يدخل من  
 الارض ما ساهى اليه العروق والاعصان وان اشترى شجرة للزاد  
 لاجل الثمر حاز وهل يدخل في السع ما تحت الشجرة من الارض  
 وهو على الرواسن على قول ابي يوسف رحمه الله لا يدخل وقال محمد  
 رحمه الله يدخل يعرفها الذي يستقر عليه الشجر لا مقدار طول  
 العروق وان اشترى ارضا دخل في السع اسجار المثمر بغير ذكره  
 واختلفوا في غير المثمر والصحيح انها تدخل صغيرا او كبيرا او اماقوا  
 الخلاف هل يدخل في السع بقا لامولها اختلفوا فيه قال بعضهم

كان

٤

طس النجار



يدخل سعالاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم يدخل سعالاصولها  
والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الارض ملكا  
الاشجار من القطن غير شرط واختلفوا في شجر العطر والصحيح انه  
لا يدخل واما الكرات وما كان مثله فيما كان على ظاهر الارض لا يدخل في  
بيع الارض من غير ذكر وما كان معيناً في الارض من اصوله اختلفوا  
فيه والصحيح انه يدخل واما قوايمير البادخبان قال الشيخ الامام  
سبحان الله السرخسي رحمه الله يدخل في بيع الارض وقال السرخسي  
الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله يجب ان يكون على الاختلاف  
الذي ذكرنا في قوايمير القطن **رجل** باع ارضا فيها زرع يذره  
وبين الاكثار فيها نصيبه من الزرع ذكر في المنتقى ان المشتري  
ان طلب تسليم المبيع ففسد البيع وان قال انا اسلك حتى تسجد  
الزرع فهو حايض ولا تصدق المسري بشي من الزرع لانه زاده في  
ارضه **وكذا** لو باع دارا جرهما من غيره فقال المسري انا  
اسلك حتى يتم الاجاره فهو حايض وان طلب التسليم في الحال ففسد  
العقد **رجل** باع ارضا قد اجرها من غيره قال السرخسي  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله روي في بعض الروايات عن ابي  
يوسف رحمه الله ان المسري اذا كان غائما بذل جاز السع ولا  
خيار له **وهو** اذا قال السرخسي الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله جعل  
هذا بمنزلة العبد والحاربه التي باعها مولاها وهي في حاح العرفه  
المشتري بذل جاز السع ولا حاربه وقال السرخسي الامام محمد بن الفضل

ابو بكر

رحمه الله هذا خلاف ظاهر الروايه **وهو** كذا قال الشيخ القاسمي الامام  
ابو علي النسفي اختلفت الروايات في بيع المرهون والمستاجر **رجل**  
دفع ارضه من ارضه بم باع الارض بزرعه والزرع بقل في المشتق  
ان المزراع ان اجاز فهو حايض وان اجاز المزراع على ان يكون نصيبه في  
الارض على المزراع فهو فاسد وشار في الارض الى انه اذا باع الارض  
مع نصف الزرع لا يجوز **رجل** باع ارضا فاستحق منها طائفة  
معلومه لطريق العامة او للمقبر لا يفسد البيع في الباقي لان الزرع  
والطريق مال متقوم فلا يفسد السع فيما ضمن اليه ما لو جمع  
قن ومدر وباعها صفقة واحدة جاز السع في القن وان طهر ان  
بعض الارض كان مسجدا **ذكر** في المنتقى ان المسجد ان كان  
مسجدا جماعه ففسد السع في الباقي وان كان مسجدا خاصا لا يفسد  
قال ومسجد جماعه مساجد جماعات المسلمين ولو كان المسجد في  
دار لو اعلق باب الدار يكون المسجد اهلا في الدار يصلون فيها جماعة  
ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلاه معهم فهو مسجد جماعه ولا يكون  
محلا للبيع حرا باحان او عامرا وان كان لو اعلق باب الدار  
لا يبقى للمسجد اهلا في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن  
الدخول او لم يمنعوا ولذا الوبايع قربة فيها مسجد ولم تسير المسجد  
فهو فاسد وفي الفتاوى **رجل** باع لهما وفيه مسجد  
قديم ولم تسير المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا ففسد السع  
وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب  
حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم سعى مسجدا وقال بعضهم

كذا



يعود الى ملك الباني او الى ملك وارثه ولا يسي مسجد فلو كان هذا  
 المسجد بمنزلة المدرس وعن غيرهم باع قرية ولم تسكن المقبرة والمسجد  
 فسد البيع من غير تفصيل **رجل** باع ارضا فاقتر المسرى بعد ذلك  
 اليها مسجد او مقبرة او طريقا طريقا لعامة المسلمين فابعد القاضي عليه  
 اقراره بمحض من محاصره فيه للعامة وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المسرى  
 ان يرجع بالثمن على بايعه واقام بسبه على ذلك ولم يحضر الذي خاصه  
 فيه للعامة ذكر في المسقى ان فيه فاسر واستحسان في العاسر يقبل البس  
 فلو اشترى عبدا ثم اقرانه حر فانه يقبل فابعد القاضي عليه  
 اقراره ثم خاصم البايع واقام البس انه حر الاصل والعبد محمد  
 الحر به فانه يقبل بسبه المسرى ويرجع بالثمن على بايعه فكذلك هذا  
 وفي الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المشتري  
 انها مقبرة او طريق او مسجد فانفذ القاضي اقراره ثم اقام البس على ذلك  
 بمحض من البايع ترجع عليه بالثمن لا يقبل بسبه الا بمحض من محاصره  
 فيه للعامة ليكون بسبه بينه من محاصره فيه للعامة **رجل** باع دارا  
 او ارضا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المسامح فيه قال بعضهم انه لا  
 يسع دعواه فلو باع شيئا ثم ادعى انه لغيره باع بغير امر صاحبه فانه  
 لا يسع دعواه وما ذكر في المسقى ان المسرى اذا اقر ان ما اسره مقبرة  
 او مسجدا او طريقا للمسلمين وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام البس على ذلك  
 ليرجع بالثمن على بايعه قال لا يقبل الا بمحض من محاصره فيه للعامة  
 اساره الى هذا القول **رجل** قال لعنه بعثك هذا البس وما اعلى  
 عليه فانه لم يكن للمسرى شيء من المباع الذي كان في البس وانما سعى هذا

على

على حقوق البيت ولذا لو قال بعثك هذا ما فيه من شيء فهذا الاول  
 سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز مدخل  
 ما فيه ما في البيت من المباع **رجل** اشترى دجاجة بيضه  
 ولم يقبض الدجاجة حتى يامنت خمس بيضات فان كان اشترى اها سبعة  
 عينها فانه يسر البيضة التي هي من على فم الدجاجة وعلى فم خمس  
 بيضات معها فما اصاب الدجاجة من الثمن فاخذ الدجاجة بخصتها  
 وما اصاب البيض فاخذ حصه ما نصيب السبع يعني يسلم له من ذلك  
 ويتصدق ببقية البيض وان كان اشترى الدجاجة بسبعة بعينها والمسلمه  
 بحالها يسلم له ذلك ولذا لو اشترى محلا بمد من رطب بغيره  
 ولم يقبض الخل حتى حملت رطباً فان الثمن يقسم على قيمته الخل  
 والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما نصيبه من الثمن  
 ويصدق بالزيادة وان كان اشترى الخل برطب بعينه فهو جائز  
 ولا يصدق بشيء اذا كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من  
 اجني لا يحوز وان باع من السريل جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم  
 نصيبه من احد سريله لا يحوز وان باع منهما جاز وكذا الزرع  
 اذا كان بين ثلثة فباع احدهم نصيبه من احد سريله لا يحوز  
 وان باع منهما جاز يسع القاضي مال النسم من نفسه ولا  
 يسع ماله من النسم لان يسع القاضي قضا وانه لا يسع قاضيا في نفسه  
 ولهذا لو زوج النسم من نفسه لا يحوز ولو ان القاضي اسرى مال النسم  
 من الوصي او باع ماله من النسم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي  
 وصيا من جهة القاضي ولا يحوز السع والقسمه على الذي يحوز وهو وعلي

حق







النافع بالوصية فاجاز صاحب الولد ببيع الحاربه جازوا يكون  
 لصاحب الحاربه من الثمن وان لم يجز صاحب الحاربه مع الجاربه  
 لا يجوز سعة ان الولد مادام محسبا يكون بمنزله اجزا الجاربه فيصير  
 كانه باع الجاربه واستثنى منها جزا معا ولوا جاز صاحب الولد  
 بيع الجاربه بعدما ولدت الجاربه ان ولدت عند المسرى يكون  
 للولد قسط من الثمن لانه ولد المسع بعد القبض وان ولدت عند الساع  
 اخذ للولد قسطا من الثمن **رجل** لان اشترى سيفا وتوضعا  
 على ان يكون لاحدها حيطه وللآخر صله فان السيف المحلى بهما  
 والخاتم مع النضر لذلك ولو اشترى ياد ارا على ان لاحدهما الارض  
 وللآخر البنا جاز لذلك ولو اسرى بامر او تواضعا على ان لاحدهما  
 راسه وجده ومواسمه وللآخر ربه بواضعا في ذلك ولم يذكر  
 للبائع شيئا فالكل لصاحب البدن لان البدن اصل وغيره بمنزله  
 السع ولو تواضعا على ان لاحدهما راسه وجده ومواسمه وللآخر لحمه  
 فهو بينهما نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الا فراد بالسع  
 واحدهما ليس باصل فكل واحد منهما اذا باع الرجل شيئا وامسح من  
 الاسهاد على السع واحلف **المسبح** فيه قال محمد بن سله رحمه الله  
 له ذلك ولا يحزر على الاشهاد وقال محمد بن الارهر شهيد اس  
 م الساهدان شهدان على سهادهما فان رفع الامر الى القاضي  
 ورأى القاضي ان يامر بالاسهاد كان له ذلك ولو امسح النافع  
 عن لسه الصلح لا يجبر عليه وان كتب المسرى هكاه وجبال العدل الى النافع  
 وكلفه ان يقر بالبيع ليس للبائع ان يمتنع فان الى ان يصر احضه

الحاربه  
 محلى

مجلس

النوار سلا واما الاصل كما في من رجع اسرى طار ووصى الى الفقيه وزاد عليه الى من رجع اسرى طار  
 ولم يصر محلى الا في ثلث فالتس على اسرى من ثلث النور قال لان السع فاصلا من غنم سباع طار الى الغنم سباعه والى النور  
 منه نخله الى النور فاضاع عنده لا يصح ثم قال ان يركب كان او غير ركوب اذ كان السع فاصلا من سباع طار  
 من الفقيه من سباع طار فاصلا من سباع طار فاصلا من سباع طار فاصلا من سباع طار فاصلا من سباع طار  
 ارضيات الباع والمسرى يعرفان النور الذي يقر الى النور من سباع طار فاصلا من سباع طار

مجلس القاضي فان اقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلا  
 ويشهد عليه **رجل** اصطا دسبه ثم القاها في خطره واما  
 ان امكن اخذها من غير صيد جاز البيع والا فلا وان باع طيرا  
 له بطرف في الهواء فان اذنا يعود الى بيته ويقدر على اخذ  
 من غير مكلف جاز سعه والا فلا باع المصوب من غير  
 الغاصب ان كان الغاصب حاد يدعي انه له ولم يكن للمصوب منه  
 بينه لا يجوز سعه وان كانت له بيته جاز سعه ولا يجوز بيع الا بق  
 الا اذا باعه ممر في يده واختلقت الروايات في بيع الموهول والمستأجر  
 والصحيح انه موقوف وليس للبائع ان يفسخ **رجل** باع دراع من  
 تراب هذه الحمرة المشتري جاز وهي من مسایل مع الردار  
**رجل** امر رجلا ليحمل ترابا من منزله ويرميه فحمله المائمه  
 وباعه جاز البيع للامر ويكون الثمن للامر لانه لما رضى برميها كان  
 ارضى ببيعها وكذلك قشور الرمان والطبخ **رجل** فيه  
 لبرب او ملح يحمل رجل من ذلك سبا او يحمل سبا من سباعه وباع  
 ان كان الحبل ما حار سعه ولذلك القسوه والخط لانه ملكه  
 بالاحراز فيملك سعه **رجل** اسرى براب الصواعين بغير  
 ان وجد في التراب ذهب او فضه جاز بيعه لانه باع ما لا يسمو ما وان  
 لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود انما المقصود ما فيه  
 من الذهب او الفضة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبيع للصانع  
 ان ياكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا ان يكون  
 الصانع قد زاد للناس في متاعهم بعد ما سقط في التراب

الارض



وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شيء في الاوص  
ساع طبا ما كمله الناس ان كان يسع به في غير الادل جارسه  
وان كان لا يسع به سوى الاكل يكره يسعه عند البعض ولا يحور  
سع لحم ما لا يוכל لحمه ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت  
مدبوحة فباع لحمه او جلده جائز لانه يظهر بالدهان حتى لو وضع  
في الماء القليل لا يفسده ويحوز الصلاة معه هو المختار وباح الاسع  
به بان يוכל سورا او ما اسه ذلك الا الخنزير فانه لا يحوز سع  
لحمه ولا سع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مدبوحا وفي  
بعض المواضع لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك محمول على ما  
اذا لم يكن مدبوحا ودال قول بعض المشايخ ولا بأس بسع عظم  
الفيل وعظم كل شيء الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يحوز سعه  
**رجل** اشترى من رجل دجاجة بساوي عشر بنصاب  
خمسة بنصات بعينها ولم يسع الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس  
بنصاه فان المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البضاب  
الحادثة ولا يصدق شيئا منه لو اشترى دجاجة وخمس بيضاه بعينها  
جائز البيع لما لو باع بيضه ببيضتين وان كان المسري اشترى  
الدجاجة **خمسة** بنصاه بعد عسها فان المشتري يتصدق بالفضل على  
ما قلنا وان كان البائع استهلك البضاب الحادثة فان المسري  
ياخذ الدجاجة سلا بنصا وثلث بيضه لانه لما باضت خمس بنصاه  
واستهلك البائع البضاه الحادثة وصارت البضاه مقصوده بالاستهلاك  
فاذا كانت فيه الدجاجة عشر بنصات يسع الثمن على الدجاجة والبضاب

حسن بیفازہ

السهم

المسهلكه الا ما فيكون ثلثا الثمن وذلك ثلاث بنجات وثلث بيضه من  
الدجاجه والباقي من البصاق فمسط حصه البصاق من الثمن ولا فرق  
في هذا بين ما اذا كان من الدجاجه خمس بيضات بعينها او غير عينها **ن**،  
**رجل** اشترى طعاما ما لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه  
ليس بمكاييله ولا بمجازفه ولا يجوز بيع مسلسل الماء وهدسه ولا سع الط  
بدون الارض ولذلك سع السرب وقال مساح يلحق رجهم الله سع  
الثرب جابز ولا يجوز سع الدهن في السمسم ولا سع العصير في العنب

• في الشروط المفصلة •

**رَجُلٌ** باع عبدًا على أن لا يبيعه المشتري أو لا يهبه أو لا يصدقه  
 به كان فاسدًا وقال ابن أبي ليلى جاز السع ونفس السع  
 وقال ابن شبرمه تجوز البيع والشرط ولو باع عبدًا بشرط أن يعفوه  
 لا يجوز عندنا فإن استراه على هذا الشرط واعتقه سلب البيع  
 جازيًا في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه ثمنه ولو باع ثوبًا على أن  
 لا يزيله عن ملكه سعه أو يهبه أو يخو <sup>أو يهدمه</sup> جاز السع وسقط الشرط <sup>أو داه</sup>  
 وإن باع عبدًا على أن يبيعه من فلان كان فاسدًا وإن أسرى  
 جازيه على أن يطاها أو لا يطاها قال أبو حنيفة نفس السع فيها  
 وقال محمد رحمه الله جاز السع فيها وقال أبو يوسف رحمه الله إن  
 باعها بشرط ترك الوطئ جاز وإن باع بشرط ترك الوطئ لا يجوز وإن باع عبدًا  
 على أن يطعم المسرى جاز وإن باع على أن يطعمه حبصًا أو لحما كان فاسدًا  
 ولو باع حاربه على أن يسولها المسرى أو باع عبدًا على أن



[illegible][illegible]

نسخة الوصف في الوط



سماعه عن محمد رحمه الله انه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله  
والله مال السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ولو اشترى فريسا على انه هلال جاز السبع لان الهلال جاز  
لا يصير غير هلال يجوز لما لو اشترى عبدا على انه حمار او كلب ولو  
باع حمارا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنب لا يجوز  
افراده بالعقد ولا يصح استثنائه ولو اشترى حماره ثيبا على ان  
البائع لم يكن وطيبها فاذا كان البائع وطيبها لزم البيع ولا يكون  
للمشتري ان يرد ها ولو اشترى حماره على انها ما ولدت فظهر  
انها كانت ولدت فان له ان يرد ها ولو باع حماره عبدا على ان يسلّم  
البائع الى المسرى فلقبض الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة  
قال ابو يوسف رحمه الله لان العبد لا يوجب تسليم المسع ومن  
نقد الثمن اذا لم يكن الثمن موجلا فاذا اشترى مالا بعينه السبع فسد  
السبع وقال محمد رحمه الله انما لا يجوز السبع لانه تضمن اجلا مجهولا  
لوسمي الوقت الذي سلم فيه المسع حاز السبع **رجل** باع سمدا وقال  
بعت مثل هذا على ان احط من منته لاذ اجاز السبع ولو قال على  
ان اهب لك من منته لاذ لا يجوز لان الحط يلحق باصل العبد فسعى  
ماورا المحطوط ولا لذلك الهبة ولو قال بعت مثل هذا على ان  
حطقت عندك لنا او قال على ان وهب لك اجاز السبع لان الهبة  
من الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب  
**جواب** عبد على ان يودي اليه الثمن يلد فسد البيع  
لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف

وكان السبع اسرى فريسا على انه هلال جاز السبع لان الهلال جاز لا يصير غير هلال يجوز لما لو اشترى عبدا على انه حمار او كلب ولو باع حمارا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنب لا يجوز افراده بالعقد ولا يصح استثنائه ولو اشترى حماره ثيبا على ان البائع لم يكن وطيبها فاذا كان البائع وطيبها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يرد ها ولو اشترى حماره على انها ما ولدت فظهر انها كانت ولدت فان له ان يرد ها ولو باع حماره عبدا على ان يسلّم البائع الى المسرى فلقبض الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة قال ابو يوسف رحمه الله لان العبد لا يوجب تسليم المسع ومن نقد الثمن اذا لم يكن الثمن موجلا فاذا اشترى مالا بعينه السبع فسد السبع وقال محمد رحمه الله انما لا يجوز السبع لانه تضمن اجلا مجهولا لوسمي الوقت الذي سلم فيه المسع حاز السبع **رجل** باع سمدا وقال بعت مثل هذا على ان احط من منته لاذ اجاز السبع ولو قال على ان اهب لك من منته لاذ لا يجوز لان الحط يلحق باصل العبد فسعى ماورا المحطوط ولا لذلك الهبة ولو قال بعت مثل هذا على ان حطقت عندك لنا او قال على ان وهب لك اجاز السبع لان الهبة من الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب **جواب** عبد على ان يودي اليه الثمن يلد فسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف

وكان السبع اسرى فريسا على انه هلال جاز السبع لان الهلال جاز لا يصير غير هلال يجوز لما لو اشترى عبدا على انه حمار او كلب ولو باع حمارا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنب لا يجوز افراده بالعقد ولا يصح استثنائه ولو اشترى حماره ثيبا على ان البائع لم يكن وطيبها فاذا كان البائع وطيبها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يرد ها ولو اشترى حماره على انها ما ولدت فظهر انها كانت ولدت فان له ان يرد ها ولو باع حماره عبدا على ان يسلّم البائع الى المسرى فلقبض الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة قال ابو يوسف رحمه الله لان العبد لا يوجب تسليم المسع ومن نقد الثمن اذا لم يكن الثمن موجلا فاذا اشترى مالا بعينه السبع فسد السبع وقال محمد رحمه الله انما لا يجوز السبع لانه تضمن اجلا مجهولا لوسمي الوقت الذي سلم فيه المسع حاز السبع **رجل** باع سمدا وقال بعت مثل هذا على ان احط من منته لاذ اجاز السبع ولو قال على ان اهب لك من منته لاذ لا يجوز لان الحط يلحق باصل العبد فسعى ماورا المحطوط ولا لذلك الهبة ولو قال بعت مثل هذا على ان حطقت عندك لنا او قال على ان وهب لك اجاز السبع لان الهبة من الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب **جواب** عبد على ان يودي اليه الثمن يلد فسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف

الي شهر وسطل شرط الا ينفذ وتعين مكان الا ينفذ فمالا  
حمل له ولا منونه لا يصح وان كان شيئا له حمل ومو به  
يعين مكان الا ينفذ وحوز السبع **رجل** اشترى  
شيئا على ان يحمله البائع الى منزله المشتري ان قال ذلك  
بالعرب لا يجوز وان قال بالفارسية جاز لان العرب لا يفرق  
بين الحمل والافنا وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل  
منزله شرط الا ينفذ **رجل** اشترى حطبا في قرية سرا  
صححا وقال موصلا بالسبع واحمله الى منزله جاز السبع لان  
هذه مسورة وليس بشرط ان يشا حمل وان شال لم يحمل باع  
حقابه حرو على ان يحزنه البائع جاز لما لو اشترى عبدا على ان يحدو  
البائع ولذا لو اشترى من حلقاي يوناويه حرو على ان يحطه البائع  
ويجعل عليه الرقعة جاز ولو اشترى من لراسي لراسيا على  
ان يعطيه البائع قميصا ويحيطه لا يجوز لانه عرف فيه خلاف ما  
تقدم **رجل** باع ارضا على ان المشتري ان احدث فيها  
حد ثام استحقها اسان كان البائع ضامنا لما احدثه المشتري  
فان البيع فاسد لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق  
بما احدثه المسرى اذا كان الحد زباده كالبنا والغراس والزرع  
وحدود لك اما ما كان بمصا نا لا يحفر ونحوه لا يرجع على  
البائع فاذا اشترى الرجوع مطلقا كان فاسدا **رجل** اشترى  
من رجل سكني فان للسابع في حانوت رجل اخر من ثامنة نزع  
من غير ضرر ومداحه البائع ان اجبه الحانوت سته

قال ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

وكان السبع اسرى فريسا على انه هلال جاز السبع لان الهلال جاز لا يصير غير هلال يجوز لما لو اشترى عبدا على انه حمار او كلب ولو باع حمارا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنب لا يجوز افراده بالعقد ولا يصح استثنائه ولو اشترى حماره ثيبا على ان البائع لم يكن وطيبها فاذا كان البائع وطيبها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يرد ها ولو اشترى حماره على انها ما ولدت فظهر انها كانت ولدت فان له ان يرد ها ولو باع حماره عبدا على ان يسلّم البائع الى المسرى فلقبض الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة قال ابو يوسف رحمه الله لان العبد لا يوجب تسليم المسع ومن نقد الثمن اذا لم يكن الثمن موجلا فاذا اشترى مالا بعينه السبع فسد السبع وقال محمد رحمه الله انما لا يجوز السبع لانه تضمن اجلا مجهولا لوسمي الوقت الذي سلم فيه المسع حاز السبع **رجل** باع سمدا وقال بعت مثل هذا على ان احط من منته لاذ اجاز السبع ولو قال على ان اهب لك من منته لاذ لا يجوز لان الحط يلحق باصل العبد فسعى ماورا المحطوط ولا لذلك الهبة ولو قال بعت مثل هذا على ان حطقت عندك لنا او قال على ان وهب لك اجاز السبع لان الهبة من الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب **جواب** عبد على ان يودي اليه الثمن يلد فسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف







المشتري ثم جابعد مده وقال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه اسفص  
 من الهوا لا شيء على البائع ولذا لو كان النقصان بها بحري بين الوزين  
 فان لم يكن المشتري اقترانه قبض لزاما فله ان يمنع حصه النقصان  
 من الثمن ان كان لم ينفذه الثمن وان كان ينفذه رجع عليه بذلك  
 القدر وان كان المشتري اقترانه قبض لزاما فله ان يمنع حصه النقصان  
 من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترده .  
**رجل** باع حيا من طعام ثم ظهر الصف ساقا فانه باخذ نصف  
 الثمن لان الحب ما يقدر به الحنطة فكان ثانيا حنطة مقدرة فاذا  
 لم يجد البعض رجع حصته من الثمن وهذا بخلاف ما لو اشترى  
 من على انه عشرة ادرع فوجد اقل من المشتري ان شاخذه بجميع  
 الثمن وان شاترك ولذا اشترى حنطة بمجموعه في ثوب فوجد حته  
 دكانا فانه خير فاحسب السركان السب والسركان لا يقدر به الحنطة  
 فكان الداخل في البيع ما كان موجودا وانما حصر لمكان الصرر  
 اسرى سبيله على انها عشرة ارطال فوزنها البائع على الميزان  
 ثم وجد المسري في بطها حيا من ثلثه ارطال فالواحد المسري ان  
 شاخذه بجميع الثمن وان شاترك ويكون نقصان الوزن منه بمنزله  
 العيب محرم ولو اسرى يوما على انه عشرة ادرع فاذا هو تسعة خير المسري  
 ان شاخذه بجميع الثمن وان شاترك ترك فان كان المسري شواها قبل ان  
 يعلم بذلك يعوم السك عشرة ارطال ويعوم سبعة ارطال فيرجع حصه  
 النقصان من الثمن ولو اشترى بقره على انها راحم دار حاله نصفها ولسرها  
 فلم يكن ذلك له ان يرد ما لان قوت الشرط بمنزله العيب ولو اسرى

وان لم يكن النقصان من الهوا  
 ي ولا بحري بين الوزين  
 بين حرم

حنطه  
 او

دابا على انه كتاب النجاس من يالف محمد رحمه الله فاذا هو داب الطلاق او  
 داب الطب او داب النجاس من يالف محمد رحمه الله بل من يالف ما لا الحسن  
 ابن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس  
 واحد وانما تختلف انواعه واحلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى شاه  
 على انها نعجه فاذا هي مع جاز السع وحسب المسري لا بها جنس واحد وانما  
 تحمل بصاب احدهما بالآخر في الزكاه ولو اشترى بغيره على انه حراسي فلم  
 يحد حراسا كان له ان يرد ما لو اشترى بغيره على انه خباز او داب فوضعه  
 غير خباز ولو اشترى بزر الفلوس على انه مروري والمسري لا يعرف ذلك  
 فلما حرج الدود طهرانه عمر مروري وسن المروري وعمر المروري  
 تفاوت فاحسب فكان على البائع رد الثمن ان كان قبض من  
 المسري وعلى المسري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بزر البطيخ  
 فزرعه فوجد بزر الفساح كان على البائع رد الثمن وعلى المسري  
 رد مثل ما قبض ولو اشترى ارض خراج على ان خراجها على البائع  
 ابدا ان شرط جمع الخراج على البائع فسد العقد السع فالرباع سا  
 على ان يقضي المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان  
 كان ما شرط على البائع شي من خراج هذه الارض فله ذلك الجواب  
 وان كان الذي شرط على البائع زياده على خراج الاصل جاز السع فالرباع  
 باع وشرط على المسري ان لا يحمل الظلم ولو امسرى ارضا على ان  
 خراجها ثلثه درهم وطهران خراجها اربعة دراهم وهو على وجهين احدهما ان يطهر  
 الرباعه على ما شرط والساني ان باع على خراجها اربعة فاذا هو بئلا  
 سلكوا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواظهر

وفي العادي طريقا  
 الا انه من يالف محمد رحمه الله  
 دابا على انه كتاب النجاس من يالف محمد رحمه الله بل من يالف ما لا الحسن  
 ابن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس  
 واحد وانما تختلف انواعه واحلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى شاه  
 على انها نعجه فاذا هي مع جاز السع وحسب المسري لا بها جنس واحد وانما  
 تحمل بصاب احدهما بالآخر في الزكاه ولو اشترى بغيره على انه حراسي فلم  
 يحد حراسا كان له ان يرد ما لو اشترى بغيره على انه خباز او داب فوضعه  
 غير خباز ولو اشترى بزر الفلوس على انه مروري والمسري لا يعرف ذلك  
 فلما حرج الدود طهرانه عمر مروري وسن المروري وعمر المروري  
 تفاوت فاحسب فكان على البائع رد الثمن ان كان قبض من  
 المسري وعلى المسري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بزر البطيخ  
 فزرعه فوجد بزر الفساح كان على البائع رد الثمن وعلى المسري  
 رد مثل ما قبض ولو اشترى ارض خراج على ان خراجها على البائع  
 ابدا ان شرط جمع الخراج على البائع فسد العقد السع فالرباع سا  
 على ان يقضي المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان  
 كان ما شرط على البائع شي من خراج هذه الارض فله ذلك الجواب  
 وان كان الذي شرط على البائع زياده على خراج الاصل جاز السع فالرباع  
 باع وشرط على المسري ان لا يحمل الظلم ولو امسرى ارضا على ان  
 خراجها ثلثه درهم وطهران خراجها اربعة دراهم وهو على وجهين احدهما ان يطهر  
 الرباعه على ما شرط والساني ان باع على خراجها اربعة فاذا هو بئلا  
 سلكوا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواظهر







التمر

[illegible]



[illegible]

اوبت اوجني عليها او احدث بها عيب لا بفعل احد من مضت الايام  
 الملائه بل ان سجد الممن خير للبايع ان اخذها مع النقصان  
 ولا تبي له من الممن وان شاورك واخذ منها واختلفوا في البيع الي  
 سميته الناس مع الوفا اوسع الخيارات قال الشارح رحمه الله  
 منهم السد الامام ابو سحاح والقاضي الامام ابو الحسن علي  
 السعدي حكمه حلم الرهن لا يملكه المسري ويضمن المستري ما  
 اكل من ماله فلا يباح له الاسفاح ولا الاكل الا ان اباحه ماله  
 ويسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفا بالدين ولا يضمن  
 الزباده اذا هلك لا يصنعه ولا للبايع ان ستره اذا قضى الدين  
 والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون  
 رهنا ثم ينظر ان ذكر اشترط الفسخ في البيع ففسد البيع وان لم يذكر  
 ذلك في البيع ولفظا بلفظ البيع بشرط الوفا او بلفظ البيع  
 الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم ولذلك وان  
 ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعيد  
 جاز البيع ويلزمه الوفا بالموعد لان المواعيد قد يكون لازمه  
 فيجعل لازمه لحاجه الناس **رجل** باع سفلا داره على ان  
 يكون له حق جواز العلو عليه جاز ذره شمس الامه الشرحي رحمه الله  
 في القسمه وكذا الواع رجل ربه الطرئ على ان يكون للماع  
 على حق المرور فيه حاز ماع فريد بدان في ورسده ديوا  
 برده ففسد البيع ولو قال له البايع اسرحني ابي الحوارط اطار البيع م  
 ولا حرج على البنا لكن خير المسري اذ لم يسر ان شا امسكه وان شا

مما نطهر

قرار

رباع

طحا ربيع م



















ادعى احدهما مع الوفا والاخر سعا لما كان القول قول من  
 يدعى البيع بالت والبيته منه الوفا لان مع الوفا اما ان يعتبر  
 رهنا لما قال البعض او سعا فاسدا لما قال بعضهم فان  
 اعتبر سعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة وان اعتبر  
 رهنا كانت الصحة منه البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما  
 البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع ان اختلف  
 العاقدان فادعى البائع ان البيع كان بشرط الخيار للبائع  
 والاخر يدعى ان البيع كان باقيا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 رحمه الله القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواه انه ان  
 كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قول من  
 يمدحه الله القول قول من يدعى الخيار والله منه الاخر  
 وان كان المسري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى البيع  
 كان القول قول البائع في قول ابي حنيفة رحمه الله على الرواسين  
 حسموا وان ادعى احدهما البيع عن طوع والاخر عن اكره  
 احصلوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعى الطوع فاما في الصحيح  
 والفاقد ولذا الواجب كذا على هذا الوجه في الصحيح والافراد ان  
 القول قول مدعى الطوع والله منه الاخر في الصحيح من الجواب  
 وقال بعضهم منه الطوع اولى وان اختلفا نادى احدهما  
 ان البيع كان للحبه والاخر يسلر الحبه لا يسلر قول مدعى  
 الحبه الا ببيته ويسمى خلاف الاخر وصورة الحبه في البيع  
 ان يقول الرجل لغيري اني ابيع دارى منك كذا ولسر ذلك بيع في الحقيقة

دعى صاحب الدار به له اختلفت راسم مع المسلم اليه فقال داسم بغيره فله الدار والله اعلم الله بل  
 لا يملك بعد العقد وان كان كل واحد منهما يملكه المسلم اليه فان رده له فله الدار والله اعلم الله بل  
 لا يملك قبل العقد فله العدم ولم يملكه الا ان كان له ما اذا حكمه ومن الى القول قول من كان راسا كان له الدار

بل هو يلجيه ويشهد على ذلك ثم بيع في الظاهر من غير شرط فهذا  
 البيع يكون باطلا بمنزله بيع الهالك وعن محمد رحمه الله في بيع  
 التجنيه اذا قبض المسري العقد واعتقه لا سفدا اعتاقه ولا سبه المسري  
 من الملة لانه في الحكم بمنزله الحكم البيع بشرط الخيار لهما  
**رجل** باع عبدا من رجل وتصادفانه ان ابقا فقال البائع  
 بعتك انا فقه وقال المستري بعتك بعتك ما احده كان القول  
 قول مدعى الصحة وان اقاما اليه كانت الشهادة على بيع  
 العبد بعد الاخذ وعلى بيع الحمن بعد ما صار خلا اولى

**فصل في البيع الموقوف**

**رجل** اذا باع الرجل مال الغير عندنا سوقف البيع على ايجان  
 المالك واسترط كصحة الاجازة فام العاقد من ومام المعقود  
 عليه ولا بشرط فام الثمن ان كان الثمن من النقود وان كان من  
 العيروض بشرط فامه ايضا واذا مات المالك لا سفدا باحاز  
 الوارث وعند اجازة المالك مملوكه المسري مع الزيادة التي جدد  
 بعد البيع بل الاجازة ولو عصت حاربه فباعها فقطعت يدها  
 ثم اجاز المعضوب منه البيع صححت الاجازة ولو قتلت او ماتت  
 ثم اجاز لاصح الاجازة وحقوق العقد من قبض الثمن وعمر عند  
 الاجازة يرجع الى العاقد وايهما فسخ العقد قتل الاجازة  
 صح فسخه واذا اقلك المبيع عند المسري كان للمالك الخيار  
 ان يشا من البائع ممتة وان سافر المسري وعند اختياره

وكذا لو اشترى خلافا لادعائه  
 اسره بعد ما صار خلافا  
 البائع لم يبرئته حينئذ  
 كان القول مدعى الصحة

لم يملك البيع الموقوف اذا اذن الممن  
 ادخله يكون اجازة ولو مال اخصه  
 او يوصى راى ثبت لم يكن اجازة  
 اذا كان الاخر يكون ردها البيع خلافا  
 حازمه في ثوبه فام الاجازة  
 لا يجوز ان يرد المبيع لربها اجازة  
 نظر الى الفرق الذي دفعه



تضمن احدهما روى الاخر وان ضمن المشتري فمته بطل البيع وان  
 للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان ضمن البائع  
 قيمته بعد بيع البائع ان كان المسع في ضمان البائع عند التسليم  
 وان لم يكن المسع في ضمان البائع قبل التسليم وسليم بعد السع ثم احوار  
 المالك تضمن البائع لا ينفذ مع الفضولي وشوا الفضولي لا  
 يوقف ويكون مستترا لنفسه وهو على وجه اربعة احوال  
 ان يقول بعت هذا لفلان الغائب او يقول قبلت لفلان بالثمن  
 ويقول الفضولي اشتريت لفلان او يقول قبلت لفلان او قال  
 ولم يقل لفلان فهذا وان لم يحجز الفضولي العقد يوقف على اجازة الغائب  
 ان اجاز يكون الشراء لفلان وان لم يحجز بطل العقد والى ان  
 يقول المالك بعت هذا منك كذا فقال الفضولي بلى او اسرى  
 وروى السري لفلان فان السرا بعد علمه ولا يوقف ولو قال  
 الفضولي اشترى هذا لفلان كذا او قال البائع بعت منك قبل  
 فيه روايتان احلان والمحيح انه باطل لا يوقف ولو قال البائع  
 بعت من فلان كذا او قال الفضولي اسرى لاجله او قال  
 قبل لاجله استأثرت المشتري فقال اسريت هذا لفلان فقال البائع  
 بعت لاجله او لم يقل لاجله فانه يوقف على اجازة الغائب  
 والى ان يقول المالك بعت منك هذا لاجل فلان وقال  
 المشتري اشتريت او قبلت او قال المسري او لا اسرى هذا  
 لاجل فلان فقال البائع بعت فانه يوقف على المشتري ولا يوقف  
 ولو قال الفضولي اسرى هذا لفلان كذا على فلان ذلك

البائع

بالخيار

بالخيار بلانه امام لا يوقف وانما يوقف شرا الفضولي اذا اشترى  
 بغير خيار **رجل** اشترى عبدا واشهد انه ستره لفلان  
 فقال البائع اشترت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعت وقال  
 فلان قد رضيت ذلر الباطني رحمه الله ان للمشتري ان يمنع العبد  
 من فلان لان الشراء وجد بعد اعلى العاقد فسقط علمه فان سلمه  
 المسري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد  
 ويكون تسليم المسري الى فلان بمنزلة بيع مستقبلي جري بين  
 المشتري وبين فلان **رجل** باع ثوبا لغيره بغير امر من  
 ابن صغير ما ذون لنفسه او من عبد ما ذون له في التجار وعلمه  
 دين او دين عليه ثم اخبر رب المولى انه باع ثوبه بكذا ولم يبر  
 ممن باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله لا يحوز ذلك الا في  
 عبده الذي عليه دين **امرا** باع ثوبا الى رجل بالثمن درهم  
 وقال اشترى هذه الدراهم هذه الدراهم الصغير هذا وللصغير  
 ابى فاسترى الرجل الدراهم واجاز والد الصغير ذلك قال محمد  
 رحمه الله العاقد للمشتري واجاز اب الصغير باطله ذلرها في  
 المشتري **رجل** باع عبدا لغيره بغير اذن المولى بغير علمه  
 او بشي بعينه سوى الدراهم والدنا نيرم اجاز المولى العبد بعه  
 حاز بعه والمسري بالعبد يكون للمسري وعلمه فمعه العبد  
 لمولاه لان سراه ذلك السبي لا يوقف مكان مشتريا لنفسه فاصا  
 بعه بالعبد ما ذون المولى فلان المسري بالعبد **رجل**  
 باع امه لغيره فولدت عند المسري ثم اجاز المولى البيع كان



الولد مع الام للمشتري **رجل** قال لغيره اشترت عبد هذا  
من نفسي بالف درهم ومولي العبد حاضر فقال المولى قد اخذت  
وسلم قال محمد رحمه الله محمل كلام المولى تعا الساعه  
**رجل** باع عبد الغير بعشر اذنه فقال المولى قد احسنت  
واصبت ووقف لم يكن كلامه اجازة للسع وله ان يردده لانه يدر  
على وجه الاستهزاء وان يرضى الثمن يكون اجازة ولذا لو قال  
لغبي مونه السع فاحسنت فجزا الله خيرا لم يكن ذلك اجازة للسع  
الا ان محمد رحمه الله قال قوله احسنت واصبت يكون اجازة  
استثنائا **دار** من رجلين باع فضول نصفها فاجازا احد الشريكين  
بيعه قال محمد رحمه الله يجوز البيع في ربع الدار مرقق محمد  
رحمه الله بين هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان  
يجوز السع في نصف الدار لان بيع المال انصرف الى النصف الذي  
كان له اما بيع الفضول انصرف الى النصف الساع واذا  
اجازا احدهما صححت اجازته في ربع الدار **رجل** غصب  
وباعه من رجل فاجاز المعصوم منه مع الغاصب ولا يعلم  
ما حال الغصب قال محمد رحمه الله يجوز السع حتى يعلم انه  
هالك وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال السع فاسد  
حتى يعلم ان العبد فاسد فان قال المسري كان  
العبد مساموما الاجازة وقال النافع ان جاور الاجازة  
كان القول قول النافع **رجل** لان بينهما صبره  
من طعام صاع احدهما فقير من الصبره وكاله للمسري بعد

ولو عسر عدا لم يورث العبد  
في البيع اجازة  
عند المولى  
فلا يجوز تسليم السع  
دون بيع العبد  
ان السع اجازة  
في البيع

البيع فاجاز الشريك سعه او لم تجز جاز البيع وتكون  
جميع الثمن للبايع وان باع احدهما فقيرا واحارا الشريك  
ثم كاله للمسري وضاع ما بقي كان للشريك على النافع  
نصف فقير ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك  
اجازا لبيع حتى صاع ما بقي من الطعام احد الشريكين  
المسري نصف الطعام الذي باع ولو عزل احدهما فقيرا  
من الصبره المشتركه وناع ذلك القفيز فاجاز الشريك  
سعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يكن الشريك سعه فاخذ  
من المسري نصف ما باع فاراد المسري ان يرجع على البايع  
بتمام القفيز ليس له ذلك ولكنه بالخيار ان يرجع نصف  
الثمن على البايع وان شاترك البيع **رجل** باع توبا  
من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البايع من رجل  
اخر بفضل عسره درهم ثم اجاز المسري مع البايع لا يصح  
اجازته لانه يبيع ما لم يقبض **رجل** باع امه وفي بطنها  
ولد قد اوصى به لرجل اخر فاجاز الموصي له بالولد  
البيع قال ابو يوسف رحمه الله يصح اجازته ولا يكون له  
شي من الثمن اذا ولدته بعد قبض المسري وان ولدت قبل  
القبض فاجاز صاحب الولد البيع حاز ويكون له حصه  
من الثمن والمشتري بالخيار ان يشا قبض السع وان شاترك  
دار لرجل وبناتها الاخر باعها احدهما باذن الاخر ثمن  
واحد واخرق بعض الثمن قبل القبض خير للمسري ان شاترك

ولو باع البايع السع من غير الشريك  
لا يصح ولو باع السع من غير الشريك  
السع الثاني لم يورث العبد  
السع الاول كان يورث العبد  
على الخلاف العود



الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمه البناء صححاً وعلى قيمه الارض  
فما اصاب السالكين لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون  
لصاحب الارض وان اهدم كل البناء او غرق او احترق  
خير المشتري ان يشأ احد الارض حصها من الثمن ولا شيء لصاحب  
البناء قال وهذا منزله مالوجا رجل واستحق الساوئة طرح  
حصه البناء من الثمن فكذلك هنا والشجر في هذا منزله البناء  
**رجل** اوصى لرجل يشاء ولا خير بوصفها مات الموصي فباع  
صاحب الشاه كان الثمن كله لصاحب الشاه ولا شيء  
لصاحب الصوف قال لان الصوف على ظهر الشاه لا يباع فلو جعل للصوف  
قسط من الثمن فسد البيع وكذا النساء وما في بطونها خلاف  
البناء والشجر **رجل** باع عبد رجل بغير اذنه فباع المولى سعه  
فقال المولى للماع وهبت لك الميراث قال بصدق به عليك فهو ايجان  
للبيع ان كان العبد فاجر باره بين رجلين باعها احدهما  
احدهما بعد اذن الشريك ومضها الميراث فاعتقها ثم احاز  
الشريك السع لا يجوز السع في حصه **رجل** باع عبد رجل  
بغير اذنه بمائه درهم فجاء المشتري الى مولاه واحده ان فلان  
باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائه درهم بعد اجزت قال  
محمد رحمه الله ان كان باع بمائه درهم او اكثر فهو جائز وان  
كان باعه باقل من مائه لا يجوز ولذا لو باعه بمائه دينار لا يجوز  
واجازته يكون على الصفة التي ذكر ولذا لو قال ان كان باعك بمائه درهم فهو  
جائز فهو على ما وصفنا ولو كان المولى قال ان كان باعك بمائه درهم احرت ذلك

الشاة

لمحجز

لم يحسروا يكون ذلك ايجان بل يكون عنه فان باعه بعد هذا فان  
سا ايجان وان شأ لم يحسروا وهذا لا يكون ايجان لما مضى **رجل**  
عصب عبد او باعه ودفعه الى الميراث ان الغاصب صالح المولى من  
العبد على شيء قال محمد رحمه الله ان صاحبه على الميراث او الدنا سر كان  
ذلك منزله اخذ القيمة من الغاصب فسدد مع الغاصب فان صاحبه  
على شيء من العروض كان هذا منزله السع من الغاصب يبطل مع الغاصب  
**رجل** باع عبد رجل بغير اذنه ثم ان الباع اشترى العبد من مولاه  
ثم اقام الباع البيئه انه اشترى العبد من مولاه بعد سعه  
او ورثه بعد السع قال محمد رحمه الله يعقل بسعه ويبطل البيع الاول  
ومن السع الموقوف مع الصبي المحجور الذي يعقل السع والشرا  
سوف سعه وسراه على ايجان والده او وصيه او جده او القادر  
ولذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفها سوقف سعه وشراؤه على  
ايجان الوصي او القاضى والعبد المحجور اذا باع سامن مال المولى  
او بما وهب له او اشترى سياتوقف ذلك على ايجان المولى  
والجرك اذا باع عبد المادون المدبون بغير اذن العيرما  
ما يتوقف على ايجان الغرما وقال بعض المساح سعه  
يعر اذن العيرما فاسد لان محمد رحمه الله قال في الخار  
سعه باطل والصحيح انه سوقوف ومعنى قوله باطل  
اي يبطل واذا باع المولى العبد المادون يعر اذن العيرما  
ومصر الثمن مهلك عندهم **اجاز** الغرما سعه صححت **اجاز**هم  
وهلك الثمن على الغرما وان اجاز بعضهم السع وبعض

رجل باع عبد له  
واحد والآخر من داره  
وغيره المالك من داره  
بجانب الميراث من داره  
فباعه بمائه دينار  
لا يملك ولا يبيع  
اذا اشترى العبد من مولاه  
بغير اذنه يبطل البيع  
من الغاصب ويبطل البيع الاول  
ومن السع الموقوف مع الصبي المحجور الذي يعقل السع والشرا  
سوف سعه وسراه على ايجان والده او وصيه او جده او القادر  
ولذا المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفها سوقف سعه وشراؤه على  
ايجان الوصي او القاضى والعبد المحجور اذا باع سامن مال المولى  
او بما وهب له او اشترى سياتوقف ذلك على ايجان المولى  
والجرك اذا باع عبد المادون المدبون بغير اذن العيرما  
ما يتوقف على ايجان الغرما وقال بعض المساح سعه  
يعر اذن العيرما فاسد لان محمد رحمه الله قال في الخار  
سعه باطل والصحيح انه سوقوف ومعنى قوله باطل  
اي يبطل واذا باع المولى العبد المادون يعر اذن العيرما  
ومصر الثمن مهلك عندهم **اجاز** الغرما سعه صححت **اجاز**هم  
وهلك الثمن على الغرما وان اجاز بعضهم السع وبعض

المدبون



في البيع المسمى بغير ثمن... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري...

بعضهم يحصره العبد والمستري لا يصح الاجازة وبطل البيع من الموقوف اذا باع المريض مرض الموت من وارثه غنا من اعيان ماله ان صح جاز سعه وان مات من ذلك المرض ولم يحجز الورثة بطل البيع ومنها المرتد اذا باع او اسرى بوقف ذلك ان قيل على ردته او مات او لحق به الحرب بطل تصرفه وان اسلم جاز وتقد بيعه ومنها الداهن اذا باع الرهن او الاجر اذا باع المتاجر بوقف ذلك على اجازة المريض والمستاجر في اصح الروايات الا ان المرتهن مملك نقض البيع ومملك اجازته والمستاجر بملك الاجازة ولا يملك المقتصر فان لم يحجز المستاجر حتى يفسح الاجازة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى قبل الرهن بعد البيع ولو كانت اجازة طويلة فباع ثم جاء ايام نفذ بيعه عند اثر المشايخ وكان للمستاجر ان يحبس المستاجر لاستيفاء احره المعجمله فان كان المستاجر ما يحتمل الهلاك مملك عند المسرى المساجر بعد الحس لا يسطر الدين بخلاف الرهن وكذا الرجل اذا دفع ارضه من ارضه مده معلومه على ان يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل او لم يزرع فباع صاحب الارض ارضه بوقف البيع على اجازة المزارع الراهن من ارباع الرهن ثم باعه من اخر فاجاز المرتهن البيع الاول والثاني نفذا ما اجازوا الاجر اذا باع المتاجر ثم باعه باسا من رجل اخر فاجاز المستاجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند اخر او امر او وهب وسلم او اعاد فاجاز المرتهن الاول الرهن الثاني والاجازة

في البيع المسمى بغير ثمن... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري...

**باب الخيار**

الخيارات انواع منها خيار اجازة عقد الفضولي وقد ذكرنا ومنها خيار الشرط وخيار الرويه وخيار العيب ومنها خيار تفرق المعقود عليه هلاك البعض قبل القبض والاستحقاق اما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد العاقدين ولما جمعا عندنا وكذلك خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو موقوف بثلاثة ايام او اقل وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام فسد البيع في قول ابي حنيفة رحمه الله ما لو شرط الخيار اربعا وقال صاحبه ا ه اذا ذكرنا وقتا معلوما شهر او سنة او اكثر جاز وان شرط الخيار الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام فان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وملكه ايام ولا ينهي الخيار ما لم يمتض الغايه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه لا يدخل الغايه في الخيار ولو شرط الخيار لهما جميعا لاسح حكم العقد اصلا وان كان الخيار لاحدهما لاسح حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ونخرج الممن عن ملكه المسرى ولا يدخل في ملكه البائع في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه يدخل ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم ونخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملكه المسرى في قول

في البيع المسمى بغير ثمن... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري... فان علم المشتري ان الباعث لا يعلم ان الباعث لا يعلم ان علم المشتري...



ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يدخل بيان ذلك في مسائل منها  
 اذا باع عبد الجارية على ان يباع العبد بالخيار بلالة ايام فاعتق البائع  
 العبد في الامام بلالة نفدا عتقه في قوله وتطل السع لانه اعتق  
 ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ولو كان اسقاطا للخيار ويتم البيع  
 ولو اعتقهما في كلام واحد نفدا عتقه فيهما ويعرف قيمة الجارية لباعها  
 ولا ينفذ اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية اما الجارية  
 لانها خلقت حرة عن ملكه عندهم واما العبد لانه لم يخرج عن  
 ملك بائعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا  
 ولو كانت الجارية امساك البائع العبد والخيار للبائع العبد لا يبيع  
 الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد البيع بينهما لانهما لم يدخل  
 في ملكه في قول ابي حنيفة رحمه الله والله لو اعتقها نفدا  
 اعتاقه فيها ولو كان ذلك اسقاطا للخيار ولو قال لعبد ان  
 اشتريك فانت حرة ثم اشتراه على انه بالخيار بلالة ايام عتق عليه  
 في قوله جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهما معروفة ولو  
 كان البيع بشرط الخيار للمافات احدهما لزم السع في جانبه  
 والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا **رجل** باع عبدا  
 بثمن في الزمة على انه بالخيار او ابراه عن الثمن واشتري من المشتري  
 شيئا بذلك الثمن يصح سراوه وابراه وهسه وسطل خياره  
 لان الثمن في الزمة بمنزلة العرض ولو اشترى من غير المشتري  
 ساء بذلك الثمن بطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الميرد ساء  
 فاوفاه المشتري بعضه ونصف فيه لا يبطل خياره **وكذا** لو

لو كان  
 الخيار  
 للمشتري

كان الخيار للبائع فرفع المسع الى المشتري لا يبطل خياره ولو  
 كان الخيار للمشتري فابراه البائع عن الثمن لا يصح ابراه  
 في قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله اذا تم السع بينهما لمضي  
 مدة الخيار او باسقاط الخيار في المدة نفدا ابراه البائع ولو كان  
 الخيار للبائع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم افعل لكذا  
 اليوم فقد اطلت خياري كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره ولذا  
 لو قال في خيار العبد ان لم ارده اليوم فقد اطلت خياري ولم  
 يرده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يفعل ذلك والله قال اطلت غدا  
 او قال اطلت خياري اذا احاط غدا فجا غدا في المشتري انه يبطل  
 خياره قال وليس هذا بالاول لان هذا وقت يحل بحاله بخلاف  
 الاول **رجل** باع جارية على انه بالخيار بلالة ايام ثم عتقها  
 او دبرها او كاسها او وهبها وسلم او رهنها وسلم او اجر ان ذلك  
 بعضا للسع **وكذا** اذا فعل بالمسع ما يدل على استيقا الملك  
 بان يشرها او وطئها او قبلها يسهوه او بطر الى فرجها عن سهوه  
 كان ذلك نقضا للسع علم البائع بذلك او لم يعلم ولو كان  
 الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك امساك للسع **وكذا** في  
 خيار الروبه والعيب ولو قال المشتري قبلتها بغير سهوه  
 كان القول قوله ولا يبطل خياره والطر الى الفرج من غير سهوه  
 لا يكون اطلا للسع ولا اسقاطا للخيار ولو فعله الامه سهوه  
 بطل خياره في قول ابي حنيفة رحمه الله ان اقر المشتري انها قلته  
 سهوه وقال محمد رحمه الله بفعل الامه لا يبطل الخيار

الاخر



الا اذا سلمه فتردها ولم يسعها وان ادخلت فرجها فرجه وهو كان ايم  
مطاع يطل خياره عند الكل منزله الخيار اذا اجاز السع <sup>اسقط</sup>  
الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضرا او غائبا واما اذا فسخ  
البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتوقف فسخه في قول ابي  
حسبه ومحمد رحمه الله عليهما ان علم صاحبه بذلك في مده الخيار جاز  
وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله عليهما يجوز الفسخ على كل  
حال لما يجوز امضا الميع لفتا اذا ان الفسخ بالقول وان كان بالفعل  
جاز وما قال ابو يوسف والشافعي رحمه الله عليهما وفي الاحار الطويله  
اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عند غيبه الاخر فالواحد واحد وان  
في ذلك يقول ابي يوسف والشافعي رحمه الله عليهما ولو كان  
الخيار للمشتري ففسخ احدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه  
**رجل** اشترى شيئا على انه بالخيار بلاله امام وبعض الميع باذن  
البائع ثم اودعه البائع فذلك عند البائع بطل السع في قول ابي حنبله  
رحمه الله وقال صاحباه بم السع وتقرر الثمن على المشتري  
ولو كان الخيار للبائع فسلم الميع الى المشتري ثم ان المشتري اودعه البائع  
فذلك عند البائع في مده الخيار بطل البيع عند الحل ولو كان  
البيع باثنا فقبض المشتري الميع باذن البائع او بغير اذنه والثمن  
حال او موجد وللمشتري خيار رويه او عت فادعه البائع فذلك عند  
البائع ثم السع ولزمه الثمن عند الحل **رجل** باع ساعا على انه  
بالخيار بلاله امام وسلمه الى المشتري ثم عصبه من المشتري لم  
يكن ذلك فسحا للسع ولا ابطال الخيار **رجل** باع عند

على انه بالخيار بلاله امام على ان له ان يعلمه ويستخذه جاز  
وان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو ساع لم يعلمه على انه بالخيار  
بلاله امام على ان ياكل من ثمنه يجوز السع لان العلم والمعه  
لا يقابلها الثمن فلم يكن سلفا احدها من الميع بخلاف الثمن رجل  
اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع بعد امام انت بالخيار فله  
الخيار وما دام في المجلس ويكون هذا بمنزله قوله لك اقاله هذا  
البيع ولو قال انت بالخيار بلاله امام فله الخيار بلاله امام  
كما قال هو الصحيح **رجل** اشترى وشرط الخيار لنفسه  
ولم يوقت له ان يفسخ البيع ولم يكن في ذلك البائع وان شرط  
الخيار لنفسه الثمن بلاله امام فسد السع في قول ابي حنبله  
وزفر والشافعي رحمه الله عليهم فان اسقط الخيار في الامام  
السلامه او اعنى العبد او مات العبد او المسمى او احدث به ما وجب  
لروم السع بطل السع باثنا في قول ابي حنبله رحمه الله ولزمه  
المصر وان حدث به عند المشتري في الامام السلامه عت ان كان عتبا  
تحقق زواله في مده الخيار كما لم يطل خياره الا انه لا يملك  
الرد قبل زوال العيب وان حدث به مالا يحتمل الزوال لزمه البيع  
**رجل** اسرى ساقيا في رمضان على انه بالخيار  
بلاله امام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول ابي حنبله  
رحمه الله لان عنده ما قبل الشهر يكون دخلا في الخيار فمصر  
منزله شرط الخيار اربعة امام فيفسد العقد عنده وقال  
محمد له الخيار في رمضان بلاله امام بعد رمضان ويجوز البيع



وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري  
على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ببلاده انما بعد شهر  
رمضان او قال البائع للمري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ببلاده  
انما بعد مضي رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى  
تصح هذا العقد **رجل** اشترى عبدا على انه بالخيار ببلاده  
انما يكون للبائع ان يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار **رجل**  
اسرى شاه او بقره على انه بالخيار ببلاده انما محلب لبنها رو  
ابو يوسف عن ابن حنيفة رحمه الله عليهما انه سطل خيار  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبطل خيار حتى يشرب اللبن او  
يستهلك ولو اشترى جارية على انه بالخيار ببلاده انما وفيها  
فدعاها الى فراشه لم يطل خياره **وكذا** لو كان الخيار  
للبائع فدعاها الى فراشه لا يبطل خياره **وكذا** لو كان  
ولو باع رجلا على انه بالخيار ببلاده انما فطحن الناع فيها كان فسخا  
للبيع ولو كان الخيار للمري فطحن فيها لمعرف مقدار الطحن  
لا سقط خياره وان زاد على ذلك عند فله الما ولثريه بطل خياره  
وذكر القصة ابو جعفر ان زادا على يوم وليله لم يطل خياره وما  
دون ذلك قليل لا سطل خياره ولو اشترى يوما على انه بالخيار  
او حاد ما فليس النوب واستخدم الخادم مري لا سطل خياره السطر  
وان استخدم مري من اول شهر النوب مري او كانت دابة فربها مري  
بطل خياره السطر ولو ركب الدابة لم يفسد خياره او لم يرد على الناع في  
الفاصل يبطل خياره وفي الاستحسان لا سطل ولو باع عبدا على

انه بالخيار فمما فقبضهما المشتري ثم مات احدهما او استحق  
بحوز البيع في الباقي وان راضا على اجازة السع لان السع سطر  
الخيار غير منعقد في حق المحل فاذا هلك احدهما كانت الاجازة  
الباقي متمثلة ابتداء العقد بالخصه فلا حوز ولو قال الناع في حوز  
العدتن بعت السع في حوزي بعتة او قال بعت السع في احدهما  
كان بعتة باطلا لانه لم يركب كل واحد منهما في الخيار  
وكذا لو باع عبدا واحدا على انه بالخيار ببلاده انما لم قال  
تقضت السع في بعتة كان باطلا لانه لم يركب **رجل** له  
دار فيها رجل سكنها باحد فاعطاه من رجل على ان الميري بالخيار  
ببلاده انما ورضي به السائل فطلب الميري الاخر السائل فمد  
الخيار كان ذلك امضا للسع ولو اشترى دارا هو سائل فاعطاه  
بالخيار ببلاده انما فدام على السلي لا سطل خياره ولو اسد  
السلي بطل خياره **رجل** اسرى جارية على انه بالخيار  
ببلاده انما وفيها ثم جاعها بية وقال هي التي بعتها وانكر الناع  
ان يملك الحارة وطأها فلان الميري حين ردها على الناع قد  
ملك الحارة منه فللبائع ان يرضي بهذا التمليك ولذا القصار  
اد ارد نوب نفسه على صاحب النوب وقال هو داوود ولذا  
الاسكاف **رجل** باع بيضا او كرا على انه بالخيار ببلاده  
ايام محرم النضر فربها او صار الكفرى ثمرا في مدة الخيار  
بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار بضره الناع ولو بقي  
الخيار كان له ان يلزم المشتري بعد التعيين ولو كان

كان القول قول المشتري  
وللبائع



الخيار للمشتري والمسألة حالها في خياره لأن المسمى لا يصح  
 سقا الخيار ولو اشترى فصيلا اشترا باثنا عشر رجا قبل القبض  
 بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا سطل في قول أبي يوسف  
 رحمه الله **رجل** أسرى عبدا اشترا باثنا عشر رجا في البيع بينهما  
 والبائع للمسرى وجعل له بالخيار بلالة أيام بعد  
 شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما الخيار من ساعة  
 شهرا وثلثة أيام قال أبو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله عليهما  
 يلحق الخيار لما قالوا ويفسد العقد ولو الحق بالعقد الصحيح  
 معان الخيار شرطا فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول  
 أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله يلحق الشرط  
 الفاسد ويفسد البيع ولو الحق بالعقد الصحيح شرطا جائزا  
 أو حارا جائزا يلحق في قولهم **رجل** باع أرضا على أنه بالخيار  
 بلالة أيام وبما مضى أن البائع يفسد البيع في الأيام الثلاث  
 سقى الأرض مضمونه بالقيمة على المسرى وهذا للمسرى أن يحبسها  
 لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فإن البائع بعد ذلك للمسرى  
 في زراعته هذه الأرض سنة فزرعها بصر الأرض أمانه عند  
 المسرى وكان للبائع أن يأخذها من المسرى متى شاء قبل  
 أن يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمسرى أن يحبسها  
 لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعها نادى  
 البائع صار كأنه سلبها إلى البائع **رجل** أسرى حرة  
 على أنه بالخيار بلالة أيام فولدت عند المشتري بطل خياره

وان كان الولد ميتا ولم يفسد بها الولاد لا سطل خياره ولو وجد  
 الزبادة عند المشتري في ذات المبيع كالمسرى وبحود ذلك  
 بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله عليهما **رجل**  
 اشترى عبدا على أنه بالخيار بلالة أيام فمضى العبد  
 على المشتري ثم ان المسرى لقي البائع وقال للبائع نقضت البيع ورد  
 عند العبد فلم يقبل البائع ولم يقض فان مضت الأيام الثلاثة  
 والعبد مريض لم يرض لم يرض المشتري وان صح العبد في الأيام الثلاث  
 ثم مضت الأيام الثلاثة كان للمشتري أن يرد العبد على البائع  
 بذلك الرد الذي كان منه **رجل** أسرى أمة بالخيار  
 بلالة أيام فقص حواقرها أو أخذ سائرا من غيرها لا سطل خياره ولو  
 برعها بطل خيار **رجل** أسرى شيئا على أنه بالخيار بلالة  
 أيام فمضى المسرى في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد البيع فأخذه البائع  
 منه وطلب المسرى من القاضي أن ينصب خصما عن البائع ليرده  
 عليه اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب خصما نظرا للمسرى وقال  
 محمد بن سلمة رحمه الله لا يحسب القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما  
 لأن المسرى لما أسرى ولم يأخذ منه وكلامه احتمال  
 العسرة فقد تزل النظر لنفسه ولا يطرده فان لم ينصب القاضي  
 خصما وطلب المسرى من القاضي الأعداء عن محمد رحمه الله  
 فيه روايتان في رواية محسنة القاضي إلى ذلك فسعت مناديا ساد  
 على البائع أن القاضي يقول إن خصمك ولا يبريد أن يرد البيع  
 عندك فان ضرب ولا نقضت البيع ولا يفسد القاضي البيع

محمّد



من غير عذر وفي رواية لا يحسه القاضي الى الاعذار ايضا قبل  
 لمحمد رحمه الله لف يصنع المشتري قال تدعى للمشتري ان يستوثق  
 فياخذ منه وكيل له اذا خاف الغيبه حتى اذا غاب الباع  
 يرد على الوكيل وان اشترى شيئا يسارع اليه الفساد على انه  
 بالخيار بل انه امام في العاس لا يجبر المشتري على شي وفي الاستحسان  
 يقال للمشتري اما ان يصح السع واما ان ياخذ المسع فلا شيء عليك من  
 المخرج بحسب السع او يفسد السع عندك دفعا للاضرار للضرر  
 من الجانيين وهو نظير ما لو ادعى في رجل شري شي يسارع اليه  
 الفساد كالسهم الطربه وكوها ومحمد المدعي عليه واقام المدعي  
 بينه على ما ادعى وخاف فسادها في مدة التزلة فان القاضي يامر  
 مدعي الشراء ان ينقد المهر وياخذ السهم ثم يسعها من اخر وياخذ  
 ثمنها ويضع الثمن الاول والسالي على يد عدل فان عدلت السه  
 بعضي لمدعي الشراء بالثمن السالي ويدفع الثمن الاول الى الباع  
 وان ضاع الثمنان عند العدل يصع الثمن من مال مدعي الشراء  
 لان سع القاضي كبيعته ولو لم يعدل بينه مدعي الشراء فانه  
 يصير قيمه السهم للمدعي عليه لان السع لم يثبت فبقي اخذ مال  
 الغير بجهه السع يكون مضمونا عليه بالعمد وهذا قول  
 ابو يوسف رحمه الله ولو باع شيئا يسارع اليه الفساد  
 سعا باتا ولم يقبضه المشتري ولم ينقد المهر حتى غاب  
 كان للباع ان يسعه من اخر وحل للمشتري السالي ان اشترى  
 وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا

البيع والنسخ ولا لئ فيحل للبايع ان يبيع واذا حل للبايع ان  
 يسع حل للمشتري الثاني ان يشترى **رجل** باع عبد الله  
 بالخيار بل انه امام ثم انه عرض العبد على السع لم يطل خياره لانه  
 لا يملك فتح البيع عند غيبه صاحبه **رجل** باع شيئا  
 بثمن مؤجل على انه بالخيار ثلاثة ايام يعتبر الاجل من وقت سقوط  
 الخيار لا من وقت العقد وكذلك لو كان الخيار للمشتري  
 ولو باع دارا على ان المشتري بالخيار بل انه ايام وللدار شفيع فان  
 الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالسع لا وقت  
 سقوط الخيار وفي سع الفضولي يطلب الشفعة وقت الاجازة  
 وفي سع العاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط  
 العوض روايتان في رواه يطلب عند القبض وفي رواه عند  
 العقد وهو الصحيح في المسائل باي فوات الشفعة **رجل**  
 باع دارا على انه بالخيار بل انه امام فصالحه المشتري عا د ر ا م  
 سماه او على عرض بعينه على ان يسقط الخيار ويصحب السع  
 حاز ذلك ويكون زياده في المهر وكذلك لو كان الخيار للمدعي  
 فصالحه الباع على ان يسقط الخيار ويحط عنه من المهر  
 كذا او يرد هذا العرض بعينه في السع جاز ذلك الوكيل  
 بالسع اذا باع على انه بالخيار بل انه امام او الوصي باع على انه  
 بالخيار بل انه امام او الرجل باع نفسه وسط الخيار للمدعي  
 الوكيل او الوصي في الانام الثلاثة او مات المولى او المصغر ومات  
 الذي باع بنفسه او الذي شرط الخيار له في الانام الثلاثة قال محمد رحمه الله



البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق الخيار **والجنون** في هذا  
 منزله الموت ولو باع الاب او الوصي مال السم على انه بالخيار بل لانه  
 امام مبلغ السم في مدة الخيار قال ابو يوسف رحمه الله سم السع وسطل  
 الخيار وعن محمد رحمه الله فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار للسم  
 ان شافى السع وان شافى اجاز في مدة الخيار وبعد انقضاءه يكون هذا  
 مؤقتا بالايام الثلثة فان في رواية سقى الحمار للاب ان ينقض السع في  
 المدة او اجاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة لم يبيع والمكاتب  
 اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز او العبد المادون اذا باع  
 على انه بالحمار بل لانه ايام ثم حجر عليه المولى ثم السع وسطل الحمار  
**رجل** باع عبدا على انه بالحمار بل لانه امام ثم قال التابع للعبد  
 ان دخلت الدار فانت حرم لم يكن ذلك فصا للسمع ولا اطلاقا للخيار  
 وكذا لو قال هذا العبد انت حر او هذا العبد له احر ولد  
 لو كان الخيار للمشتري فحلف بذلك **رجل** اسرى  
 عبدا على انه بالخيار بل لانه امام ثم قال المسمى قد احررت سيده  
 او سبت اخذه او رضى اخذه سطل خياره ولو قال هو ت اخذه  
 او احد اوردت او قال اغشى هذا او قال ودوا فمضى سطل  
 خياره **رجل** اسرى ذما على انه بالخيار بل لانه امام  
 فانسخ منه لنفسه لا سطل خياره لان الكتاب لا اسرى لا جل السع  
 منه وانما اسرى للدين والحفظ ولا سطل خياره فانسخ  
 اذا اشترى ديبا جاعلا انه بالحمار بل لانه امام ثم بطر في بؤس  
 الراس لا سطل خياره ولمد الواسخ من كتاب القير ولمد رعه

خيار الحمار طخير  
 الشرط ورواه سطل  
 حمار السع الحمار

ولم يحوله لا يصير غاصبا ولو انسخ لغيره لا يسطل خياره قالوا ولو مل  
 بالانتساخ سطل الخيار وبالدس لا يسطل خياره فله وجه يجوز  
 الاخذ به لان في الكفاية استعمال اما الدس يكون للنظر والامتحان  
 انه هل هو صحيح ام لا فيكون منزله الاسخ بام مره واحده ودال  
 لا يسطل الخيار من سطل حمار السع اذا قال اطلت خيارى  
 سطل حماره ومن سطل حمار الردته اذا قال اطلت الحمار لا سطل  
 خياره **رجل** اشترى بوما على انه بالخيار بوما مقبضه  
 ثم جازده بالخيار فيه عيب فقال البائع ليس هذا بومى وقال  
 المشتري بل هو بومك قال ابو حنيفة و ابو يوسف رحمهما الله القول  
 قول المسرى والديه للبائع وكذا لو كان الحمار للبائع وكذا  
 اذا لم يكن في البيع خيار شرط وازاد ان يردده بخيار الردية وان  
 كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع ولو باع جارية  
 على انه بالخيار بل لانه امام فالسب الساما عند التابع او عند المسرى  
 او قلت اولاد فان الحل بدور مع الاصل ان ثم السع بينهما يكون  
 الحل للمسرى وان انسخ السع بينهما يكون للبائع ولو كان الخيار  
 للمسرى فالسب الساما او ولد او ولد عند التابع فذلك الجواب  
 وان السبت عند المشتري ذلرء الكتاب ان السب يكون للمسرى  
 ثم السع بينهما او اسعق فسل هذا قولها لان عدها حمارا شرط  
 للمسرى لا يمنع دخول المسع في ملكه بمنزله حمار الردية والعيب  
 عند الحل اما على قول ان حسمه رحمه الله بدور السب مع الاصل  
 لان عند خيار الشرط للمسرى منع دخول المسع في ملك المشتري



ولو اشترى عبدا على انه بالخيار بلانه انما فقطع الباع بده عند  
المسري بطل خيار المسري في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا  
سطل في قول محمد رحمه الله وعن ابي يوسف فيه روايتان ٦٥  
ولو قطع الباع بده قبل التسليم الى المشتري لا بطل خيار المسري عند  
الكل ولو قطع اجنبي عن المشتري بطل خيار المسري عند الكل  
**رجل** اسري عبدا من رجل صفة واحدة على ان الباع بالخيار  
فرضي احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لهما السع في قول ابي حنيفة  
رحمه الله اسري ابنه على ان الباع بالخيار ثم مات المسري  
فاجاز الباع عبدا لغيره اباه . . . . .

**فصل**  
في خيار الرويه .  
خيار الرويه سب في كل من ملك بعقد يحمل النسخ كالبيع والاجارة  
والقسيه والصلح عن دعوى المالك وما ثبت الخيار في المسع للمسري  
للبايع في الثمن اذا كان عينا والمجمل والموزون اذا كان عينا فهو  
منزله سائر الاعيان وكذا التبر من الذهب والفضه والاواشي  
ولا سب خيار الرويه فيما ملك دينيا في الزمه كالسلم والبراهم والدنانير  
عينا كان او دينيا والمجمل والموزون اذا لم يكن عينا فهو منزله البراهم  
والدنانير ولا سب خيار الرويه في كل من ملك بعقد لا يحمل النسخ  
بالرد كالمهر وبدل الخلع والصلح عن الفصام من له خيار الرويه  
اذا فسخ العقد قبل الرويه صح فسخه وان اجاز العقد وابطل الخيار  
قبل الرويه لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك كان له خيار الرويه

والسبع

والفسخ بخيار الرويه يصح من غير وصا ولا رضا وهو فسخ على كل  
حال قبل الفسخ وبعد ولا تورب خيار الرويه لا لا تورب  
خيار السرطون تورب خيار اللعب ولا سوق خيار الرويه تورب  
سقي الى ان يوجد ما يبطله وسطل ما سطل به خيار الشرط كالنكاح  
والسبع والاجارة والرهن فان باع بعد الفسخ قبل الرويه ثم رد عليه  
بعت بعضا فاجاز او بما هو فسخ من كل وجه وقت الرهن  
او انتقصت الاجارة لا يعود خيار الرويه هو الصحيح ولو باع بعد  
الرويه على انه بالخيار بلانه انما او عرضه على سع او وهب ولم يسلم بطل  
خياره وان فعل شيئا من ذلك قبل الرويه لا سطل خياره وان هلك  
بعض المسع عند المسري بطل خياره لان خيار الرويه منع بمأمر  
الصفة فاذا بعد رد البعض بالهلال او بالعيب يبطل خياره  
ولو عرض على البيع بعض المسع بعد الرويه بطل خياره عند  
محمد ولا سطل في قول ابي يوسف ولو اسري سائما بره  
فقبضه بعد ما رآه بطل خياره ولو ارسل رسولا بقبضه  
فقبضه الرسول لا سطل خياره ولو وكل ولا يفسخ فرائ  
الوديعة وقبضه بطل خيار الموكل في قول ابي حنيفة ولو كان  
الوديعة عاقدا بعض ما رآه لم يكن للموكل خيار الرويه وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما في الوكيل بالقبض لا سطل  
خيار الموكل بعض الوكيل بعد الرويه كما لو قبضه الوكيل  
قبل الرويه ثم اسقط خيار الرويه لموكله لا سطل خيار الموكل  
واجمعا على ان خيار اللعب لا سطل بعض الوكيل

مطهر

والقبض



بعد العلم بالعب ولو اسرى ساء لم يره ثم وكل رجلا بالرويه  
 وقال له ان رصته فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رويه الوكيل بالرويه  
 كره به الموكل الوكيل بالشرا اذا اشترى شيئا كان  
 ربه الموكل ولم يعلم به الوكيل فان للوكيل خيار الرويه ثم المسع  
 انحلو اما ان كان من بني ادم او من الهامير او من العروش  
 او من العقار فان كان من بني ادم وهو عبد او حارسه  
 فرائ الوجه ورضي به ولم ير سائر الاعضاء بطل خيار الرويه . ن  
 وان كانت الجارية مسعفه فرائ صدرها وطهرها وساقها  
 ولم يروجهها لا بطل خياره وكذلك لو كان عبدا فهو منزله  
 الحارسه وان راي وجهه من وراء الرحاج كان رويه وان كان  
 المسع دابة فرسا او ابلا او بغلا روي عن محمد رحمه الله انه اذا راي  
 العجز ورضي به بطل خياره وعن ابي يوسف انه لا يبطل خياره  
 ما لم يروجهه وموخره وان كان المسع شاه لم لا بد من الجسر مع الرويه  
 حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو اللحم وذال لا يعرف  
 الا بالجسر وان كانت شاه ففيه لا بد من البطر الى ضرعها مع الرويه  
 الى جسدها وان كان المسع منقولا ليس بحوان فان كان شئ منه  
 مقصودا كالوجه في المعافه واشباه ذلك لا يبطل خياره ما لم يبر  
 وجهه وان لم يكن سى منه مقصودا كاللباس اذا راي البعض ورضي  
 بطل خياره اذا وجد غير المري مثل المري في الصفه ولو كان  
 لونا مختلف قيمته باحلاف العلم بعسر رويه العلم ايضا لا يطل  
 خيار الرويه وان كان النوب مطونا فرائ موضع الطي ورضي به

بطل

بطل خياره وان كان اثوابا ما لم يردل بوب لا يبطل خياره لان النوب  
 من العدد يات المساوئه يعتبر رويه الكل وان كان عقارا ذل لم  
 عامه الروايات انه اذا راي خارج الدار ورضي به لا يبطل خياره  
 فالواحد اذا لم يكن في الداخل ساقا فان فيها بنا لا بد من رويه الداخل  
 او ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزله الوجه في  
 بني ادم وان كان لم يدا ذل في الباب انه اذا راي رويس الاشجار من  
 خارج ورأي راس كل شجر ورضي به لا يبطل خياره فله خيار الرويه فذا  
 اذا كان المسع سيرا وعبدا وان كان شيئا فهو على وجهين اما ان كان  
 من العدد يات كالبطيخ والرمان والسفرجل او من العدد يات  
 او من العدد يات المقاربه كالخوز واللوز والسف والنفاح والاصا  
 والمكيل والموزون فان كان كلبا او وزنيا في رعا واحد  
 اولم يكن في رعا يل هو موضوع على الارض فهو شئ واحد اذا راي منه  
 حفنه او اكثر ورضي به كان رويه اذا كان غير المري مثل المري  
 وان كانت الحنطة او الشعير في جوف القير او الرعمار في سلس او الدهن  
 في زقين احلف به المشايخ قال مشايخ بلخ رحمهم الله ما كان في  
 وعلم هو منزله شئ من محسوسات وقال مشايخ العراق رحمهم الله  
 هما شئ واحد وهكذا ذكر في عامه الروايات وهو الصحيح ان رويه  
 احدهما يكون لرويتهما جميعا وانصوا على انهما شئ واحد في حكم  
 العيب حتى لو وجد ما في احد الوعائين عيبا ان كان قبل الفصل  
 بمسهما او بردهما وان كان بعد الفصل يرد المعيب خاصة بالوجود  
 باحد التوين عيبا بعد الفصل لان خيار الرويه تمنع تمام الصفقه

وعلى العدد ما لا يساوي

المتفاوته



مكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله اما خيار العيب <sup>مع</sup>  
 تمام الصفه هذا اذا كان غير المستري على صفه المري فان لم  
 يكن سقي حصار الرويه فان قال المستري لم اجد الباقي على تلك  
 الصفه فقال البائع لا بل هو على تلك الصفه كان القول قول البائع  
 والله للمسري وان كان المسع من العدييات المعاريه فالرمان  
 وغير ذلك ما لم ير الحل لا سطل حصاره ولو اسري في طريقه ما لم ير الحل  
 لا سطل خياره اذا كان البطح في عماره وقال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله اذا كان البطح نوعا واحدا فزاي البعض ورعى  
 به بطل خياره وان كان البطح شرحه ان كانت السرحه كالحال يرى ما في  
 داخلها بطل خياره وان اسري شيئا مغيبا في الارض كالحجر والبصل  
 واليوم والشمس والفحل دل الشيخ الامام علي بن محمد الرودي رحمه الله  
 قال اذا قلع البائع بعضها او قلع المسري باذن البائع فراه ورعى به عن ابي  
 حنيفه رحمه الله فيه رواه بطل خياره فيما راوله الحصار  
 فيما لم يرو عنه في رواه ما لم ير الكل بعد القلع لا سطل حصاره  
 وعامة المسالخ رحمهم الله قالوا ليرد في هذه المسله في ظاهر الروايه  
 وانما ذكرها في الاما لي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان كان المعيب  
 في الارض مما حال او ثمران بعد القلع كالنوم والحجر والبصل فقلع  
 المسري سبانا من البائع او قلع البائع ان كان الملعوع ما يوصل  
 الحل او الوزن اذا اراد الملعوع ورعى به لزوم السع في الحل ويكون رويه البعض  
 لرويه الحل اذا وجد الباقي لذلك وان كان الملعوع سائيرا لا يدخل  
 تحت الوزن لا سطل حصاره وعن محمد رحمه الله انه قال ما لم ير الحل بعد

القلع

القلع لا سطل حصاره هذا اذا قلع البائع او قلع المشتري باذن  
 البائع فان قلع المستري منه شيئا غير اذن البائع ان كان الملعوع  
 سائرا من لزومه البيع في الحل رضى به او لم يرض لان الملعوع يتعيب  
 فانه قبل القلع كان نحو ساعه وساعه وبعد القلع لا نحو وان كان  
 الملعوع قليلا لا يضمن له لا سطل خياره والفنوي هذه المسائل على قول  
 ابي يوسف رحمه الله وفي الفحل اذا قلع البعض فراه ورعى به لا سطل  
 حصاره لانه عدي معا وب هذا اذا كان المعيب معلوما وجوده  
 في الارض فان باعه قبل الساب او بعد ما تب في الارض الا انه لا يرد  
 احوال تب في الارض او لسنين تب لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود  
 في الارض قبل الصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال اسعد على  
 ان في كل مكان مثل هذا في الكرم لا يجوز بيعه ولو اسري ليرد حصر  
 من الحر فقلع فوجد في احد الرود حصر حيدا وقلع الاخر فوجد معسا  
 لا يرد سبانه لانه يعيب بالقلع ولكنه يرجع بمصان العيب ولو  
 اشترى حررا في جوالق فوجد في اعلاه حررا طويلا وفي اسفله قصيرا  
 صغرا فان كان القصير لا يشترى بالمسري به الطويل كان عسا ورجع  
 بالمصان ولو اسري ليرانا او رطبه كالعيب ويخوذ ان اشترى ما  
 على الارض وقطع من ساعته جاز وان اسري ما في الارض ان اشترى  
 يا صله حار وان لم يسر يا صله لا يجوز لانه بمواكل  
 ساعه مختلط المسع بغير المسع ولو باع ساعه معسا في الارض  
 ثم احلف البائع والمستري في القلع فقال البائع اخاف ان قلعه  
 المستري به وقال المستري اخاف ان قلعه

بالقلع



علامه



يصلح لي فتر تبرع منهما بالقلع جاز فان تشاحني ذلك فسخ  
 الكا صي العقد بينهما وان اسرى الثمار على روس الاسحار  
 نراي من كل شجرة بعضها فان رويه البعض لرويه الكل حتى لو روي  
 به لزمه ولو اشترى منها فراه من خارج القارون عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان ذلك يكون رويه وهو كذا روي عن محمد بن محمد في رواية  
 اخرى لا يكون ذلك رويه ولو نظر الى المبيع مورا ستر روي كان  
 رويه ولو اشترى رجلا لانه ولم يرب بعض الاله كان له خيار  
 الرويه اشترى شرجا بالاله ولم يرب بعض الاله رحا لان  
 اشترى ما سالم برناه لا يكون لاحدها الرد بخيار الرويه وقد ذكرنا الخلاف  
 في خيار الشرط فكذلك في خيار الرويه اذا اشترى ما لم يره  
 فقال النافع بعده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بطل  
 البيع لان من له خيار الرويه سافر بالفسخ **رجل** اسرى من  
 الشكاة المدبوعة كرشها قبل السلخ جاز بخلاف ما اذا باع من الطمع  
 بزره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البائع بالقطع وان حار  
 مع الكرش قبل السلخ كان على البائع اخراجها والمشتري  
 خيار الرويه لا جأه اسلمه لولوه فباعها مع اللولوه لا يجوز  
 البيع وان كان المشتري راي اللولوه قبل الاسلاء وان باع اللولوه  
 بعد ما ماتت الرجاء جاز التسع وللمشتري خيار الرويه في اللولوه ان لم  
 يكن رايها قبل ذلك ولو اسرى لولوه في صدق يجوز البيع في قول  
 ابي يوسف رحمه الله وللمشتري خيار الرويه على قول محمد رحمه الله  
 لا يجوز التسع والقوى على قوله اذا اشترى نأجه مسك

دوام

وكذا لوم

فاخرج

فاخرج المسك منها لم يزل له ان رد خيار الرويه ولا خيار العيب لانه  
 يعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد خيار  
 الرويه والعيب **رجل** اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى  
 منزل المسري ان كان البيع بلفظه الفارسي جاز البيع واذا جاز التسع  
 فان لم يزل المسري راي اللبن فراه بعد ما حمله البائع الى منزله فالت  
 العيبه انما التت رحمه الله لم يزل له ان يرد خيار الرويه لانه لو رد خيار  
 الى الحمل فيصير ذلك منزله عيب حادث عند المسري **رجل**  
 اسرى جبه مبطنه وراي بطاسها كان له خيار الرويه اذا راي  
 طهارتها لان المعصود هو الطهان وكان له الخيار الرويه اذا راي  
 طهارتها لا فان كانت البطانه مقصوده بان كان عليها  
 فروفيان لم تكن الطهان مقصوده لحقارتها والبطانه مقصوده  
 اذا راي البطانه لا سقى له خيار الرويه ولو كانت الطهان مقصوده  
 فرأي الطهان لا سقى له خيار الرويه الا اذا كانت البطانه مقصوده  
 ايضا فلا يلحق بروه احدهما **رجل** اشترى ارضا لم يرها  
 ولها اكار فترك المسري الارض في يد الاكار بالاجازة فربها  
 الاكار ثم اراد المسري ان يردّها بخيار الرويه لم يزل له ذلك  
 لان فعل الاكار مفسد اليه وصار كأنه زرعهما نفسه ولو  
 اسرى دارا لم يرها فبيع دارا حسنا فاحدها بالشفعة لا سطل خيار  
 الرويه في طاهي الروايه بخلاف خيار الشرط لان الا حد التسعة  
 دليل الرضا وخيار الرويه لا سطل تصرح الرضا فلا سطل  
 بدليل الرضا وخيار الشرط سطل بدليل الرضا وخيار الشرط



سطل بصرى الرضا في بطل بدليله وكذا لو عرض المشتري  
 المسع على البيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرويه وخيار الرويه <sup>بطل</sup>  
 بالقبض مع الرويه وكذا بعد التمتع مع الرثوبه **رجل**  
 استري توبيا ملفوفا قد كان راء سطل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه  
 ذلك الثوب كان له خيار الرويه **رجل** راي شيئا ثم اشتراه بعد زمان  
 فقال قد وجدته مفعرا قال بعضهم لا صدق وقال سمس الامم السرحى  
 رحمه الله ان كان الشرا بعد زمان لا يغير ذلك الزمان غالبا لا  
 صدق ويكون القول قول البايع وان اشتراه بعد زمان سعر مثل ذلك  
 السى في ذلك الزمان غالبا فان القول قول المسمى قالوا راي حاره  
 ثم اشتراها بعد عشر سنين او عشرين سنة وقال يعرب فان القول  
 قوله وعليه العوى **رجل** اسرى داراهى بملكه اخرى وقال  
 البايع للمشتري سلمتها لى لم امتنع المسمى عن اذا التزم بعد الرويه  
 وعدم الصفح جميعه فان لم يرد حيا خيار الرويه فان لم يرد لها  
 بومر البايع بان يخرج مع المشتري الى بلد الملكه او سعت وبيلا  
 الى بلد الملكه ببعض الوكيل التزم وسلم الدار اليه **رجل**  
 اشترى مكعب مربوطه وجوهها فنظر الى ظهورها فعنى الى صر  
 فان له خيار الرويه **رجل** استري وزمان تراب المعذر بعينه فله  
 خيار الرويه اذا خرج ما فيه ولو اسرى خصر او مصراع او بعلين وراى  
 احدهما كان له خيار الرويه اذا راي الباقي **رجل** اسرى خصاله  
 فجاء الباع بالخف والبسه المشتري وهونام ثم قام المسمى  
 ومشافها كان له ان يرد بخيار الرويه ان لم ينقصها ذلك

**رجل** اشترى حاره بعدد والى درهم وتقاضاهم رد العبد  
 بخيار الرويه لا يسقط السع في حصه الالف من الجاريه **رجل** اسرى  
 راويه بعينها من ما وقد كان شرط انه من ما دجله وهو منها كان له  
 خيار الرويه قال لان بعض المواضع الحبيب من بعض الاعمى اذا اشترى شيئا  
 جاز شراه وقال السافعي ان كان بصرا وعنى جاز وان كان  
 اكمه لا يجوز واذا جاز سراه عندنا كان له خيار الرويه  
 ثم علموا فيما يكون بمنزله الرويه قالوا ان كانوا ساسا ما يقلب وحس  
 فاذا قلب وجنس كان ذلك بمنزله الرويه وان كان ما لا يقلب  
 ولا يجنس بان كان عقارا او ثمارا على روس الاشجار قال السمع الاما  
 سمس الامم السرحى رحمه الله الاسته في هذا يقول النجى حقه  
 رحمه الله ان يوكىل بصيرا بالعص فاذا قبض الوكيل وهو  
 سطر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد توصف المسع عند الاعمى  
 ما بلغ ما يكون فاذا قال الاعمى بعد ذلك رصب بطل خياره وعمر  
 الى يوسف رحمه الله رواه في روايه بقاد الاعمى الى موضع المبيع  
 فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لراه ووصف له فقال رصب بطل  
 حاره وفي روايه لمس الحيطان والاسمى رثم يقول رصيت سطل خياره  
 وفي الادهان والرياحين يكون التزم بمنزله النظر **رجل** ان  
 اعمر اسرى كل واحد منهما ارضا فدخل احدهما ارضه وحقل  
 بحس الارض سده ولم يحد منها الشوك واللا فزدها فقال انها لم  
 تطعم نفسها فكيف تطعمني والاخر دخل ارضه وحقل  
 بحس حشيشها وسعر علط سوا الحس وطولها فوحدتها ملقا



فرضيها وقال ان الارض اذا طابت ترستها سغلت حسنتها واذا لم  
تطوب وكانت خبيثه بره لا يجرح نياه الا بلذا صعبا ومعا  
واذا احلف العاقدان في الرويه فقال البائع يعتد ما راب  
وقال المشتري لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه  
وكذا الواحلف في المسع فقال البائع ليس هذا ما يعتد وقال  
المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار البيع  
العيب اذا اراد المبري ان يرد المعيب يعيب بحد مثله عند  
المشتري فانكر البائع ان يكون العيب عنده كان القول قول البائع

**فصل في العيوب**

لها سقن العيب عند الحمار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون  
ظاهرا معا ساكا العور والشلل والصمم والخرس والقرح والسن  
الساقطه والسودا والساعيه والاصبع الزايله والامراض والبروح  
وفي غير الحيوان كالمشمع الاواني والخرق والعقود في الثياب  
والنزو السبخ في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فعلم بان له ان يرد  
الا ان ثبت البراه من العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان  
والجوارى والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان اخبر  
بذلك واحد سبب العيب في حق الخصومه والدعوي وان شهد بذلك  
عدلان وشهدا انه قد تم كان عند البائع يرد على البائع وما  
كان باطنا في الجوارى يعرفها السوا ولا يطرأ اليه الرجال فالمرء  
والمرء اذا اخبرت امره واحد بذلك سبب العيب في حق الخصومه لا في

في المسع يعلق الرد بالعيب

الرد في طاهر الروايه ومهما ما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان  
كالخمر فانه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون في الغلمان الا ان يكون  
فاحسا لا يكون مسئله في عامه الناس فيكون عيبا وكذا الرباع في  
الجوارى وليس يعيب في الغلمان الا ان يكون مديما على ذلك وولد  
الرباع في الجوارى وليس يعيب في الغلمان ومهما ما يكون في بعض  
الاحوال دون البعض كالول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصعر  
الذي لا ياكل وحده وهو عيب في الذي ياكل وحده وليس وحده  
وكذا السريره مروي في ذلك عن النبي حنفه والي يوسف رحمه الله عليها  
ولو اشترى عبدا فان ابق او سرق او مال في الفراش عند البائع  
في كبره ولم يسل عند المبري قال ابو بكر بن سعد اللخمي رحمه الله  
له الخيار ان يرد له وقال ابو بكر الاسدي رحمه الله لا يرد ما لم  
يعد عند المبري وهو الصحيح والعيب عيب وكذا الخصال ولو  
اشترى عبدا على انه حضي فوجد فحلا لا يرد ولو اشترى على انه  
محل فاذا هو حضي كان له ان يرد والارده عيب في الغلام لانه لا يسرع  
المشي ولا يقدر على القتال راكبا والعقل في النساء عيب  
وهو ورم في الفرج يمنع الجماع ومثل هي التي يكون مسكاهما  
واحد او عدم الحثان في الغلام والحفض في الجارية اذا كانا جليبين  
لا يكون عيبا وان كانا مولدين وكذلك وان كانا كبرين  
مهورين وهذا عندهم واما عندنا عدم الحفض في الجوارى لا يكون  
عيبا ولو اشترى جارية على انها بكر لم قال هي تيب فان القاضي يرد بها  
النسافان قلح بكر كان القول قول البائع ولا يمس عليه وان قلح هي

ولا يمس وحده

عنه

معه



هي بركة كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن هي سب كان  
القول قول البائع مع سبه وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ فان  
زايها كما علم انها ليست بذكر بلا لبث والا لزمته الجارية هكذا ذكر  
الشيخ ابو القاسم وعنه في يوسف رحمه الله انه مردها بشهادة النساء  
والكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة  
عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق بائن فليس بعيب والاحرام ليس  
بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محترمة الوطئ على المهرى  
برضاع او صهره لا يكون عيبا ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها  
زوجا واراد ان يرد لها فقال البائع كان لها زوج عندي ابانها  
او مات عنها فللسبع كان القول قول البائع فلا يرد عليه ولو اقام  
المشتري السبه على قيام النكاح للحال لا يقبل بینه ولو اقام السبه على  
اقرار البائع بذلك قبل بینه ولو قال البائع كان زوجها  
عندي فلا يقبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع  
فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق كان للمري ان يرد لها  
ولو قال البائع كان لها زوج عندي يوم السبع فأبانتها او مات عنها  
فللعرض او بعده والمري ينكر الطلاق كان للمري ان يرد  
الجارية ولو كان لها زوج عند المري فقال البائع كان زوجها عند  
عمره الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول  
البائع **رجل** اشترى جنطة فوجدها ردية لا يرد لها لان  
الرداء ليست بعيب وان وجدها مسوسة او عفنه كان  
له ان يرد لها وكذا لو اشترى ناقصة فوجدها ردية من غير

عش لا يرد له ولو اشترى جارية فوجدها مسوسة او سوداء الوجه  
لا يرد لها ولو كانت محترمة الوجه لا يسبها لبيع ولا جمال  
كان له ان يرد لها ولو اشترى جارية فوجدت ولدت  
عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المري ثم علم بان له ان يرد  
في احد الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية اخرى لا يعمل  
بفسر الولادة عيبا فلا يرد اذا لم يوحى الولادة بعصا ناظرة فانها  
ولو اشترى جارية ومضها ثم قال ابانها لا تحيض قال الشيخ اما  
ابو محمد بن الفضل رحمه الله لا يسمع دعوى المري الا ان يدعي  
ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الدافان ادعى بسبب الحبل يسمع  
دعواه ويثربها القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع ان  
ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع  
وهو بطر ما ذكرنا في البيانه وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء  
وفي معرفه دائي باطنها يرجع الى الاطباء ثم في الدائر ذكرنا شهادة رجل  
اذا شهد انه قد يم وقم لا ينظر اليه الرجال كالقرن  
والرقق ويحوه احلفت فيه الروايات واخر ما روي عن محمد رحمه الله  
انه ان كان ذلك قبل القيض هو عيب لا يحدث يرد له شهادة  
النساء وهو قول ابو يوسف الاخر والمرأه الواحدة والمراتان  
فيه سواء والمران اذ تق وأما الحبل يمت بعول السابح  
الحصومه ولا يرد به شهادة **رجل** اسرى خفن فاذا  
احدهما لا يدخل في حمله ان كان لا يدخل لعله في رجله  
لا يرد وان كان لا يدخل لاهله في رجله بل الخيق الخف كان

عش

عش

عش

عش

عش

عش



له ان يرد وان كان الخفان صيقين لا يدخل رجله فيها لم يلز له ان يرد  
**رجل** اسرى عبدا فابق من يده وقد كان ابق عند البايع لا يكون له ان  
يرجع بفصان العت ما دام العبد حيا ابقا في قول ابى حنيفة رحمه الله ولذا  
لو اشترى دابة فسرقت منه لم يعلم بعيب لا يرجع بنقصان العيب **رجل**  
اسرى مصحفا على انه جامع فاذا فيه اسان واياه ساقطة كان له ان يرد  
**رجل** اسرى عبدا فسرقت منه اقل من عشرة وقد كان سرقة عند  
البايع مثل ذلك كان له ان يرد وكذا لو ابق عبده الى مادون السفر  
كان له ان يرد لان لم يسمى ابقا وسارقا ولذا لو كان العبد تقب الس  
ولم يخرج سبا كان له ان يرد **رجل** اشترى غلاما وبركته  
ورم فعاد الناع انه ورم حذب اصابه ضرب فاورمه فاشتراه على  
ذلك لم طهرانه كان قديما لا يرد قال مولانا رضي الله عنه وهذا  
اذ لم ين السب فاما اذا من السب لم طهرانه كان سببا اخر غير  
الذي ين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محموم فعاد  
الناع هو محموم عفا فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد لان العيب  
يخلف باحلاف السب **رجل** اسرى عبدا كان محموما  
عند الناع تاخذ الحمي كل يوم من اولائه امام ولم يعلمه المسر  
واطبق عليه عند المسرى د لرمي المسرى ان يرد  
ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المسرى فهذا احد  
عبر الحمي ويرجع بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان به قرحة  
فانفجرت او كان حذرا فافجر كان له ان يرد وان  
كان به جرح فذهبت دمه من ذلك عند المسرى او كانت

موضحة

موضحة فصار امه عند المسرى ليس له ان يرد **رجل**  
اسرى عبدا وقبضه فحمر عنده وقد كان يحم عند البايع وله  
يعلم به المشتري قال السخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفصل رحمه الله المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان حمر  
عند المسرى في الوف الذي كان يحم عند الناع كان له ان  
يرد وان حمر عند المسرى في غير ذلك الوف لا يرد فليل له لو اشترى ايضا  
فترت عند المسرى وهذا سب فترت عند البايع قال له ان يرد  
لان سب الترواحد وهو يشغل الارض وقرب الماء فكان الثاني عبر  
الاول الا ان الحمي ما غالب او كانت المسرى رفع التراب عن وجه  
الارض فعلم انها ترفع التراب او الماء الغالب الذي حامن  
موضع اخر فيكون النز عند المشتري غير الذي كان عند البايع  
او يشبهه فلا يردى انه غير ذلك او غيره فلا يكون له ان يرد قال  
القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي الجواب في مسئلة الحمي والتر  
ما قال السخ الامام الا انه يشك ما ذكر في الرماذ في رجل اسرى  
حماره بسنا احدى العينين وهو لا يعلم ذلك فاجل البياض عند  
المشترى ثم عاد ليس له ان يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى حماره  
بسنا احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يعضها حتى احل الساخر ثم عاد  
بياضها عند الناع لا يكون للمسرى ان يرد وجعل الثاني  
غير الاول اذا عاد الساخر عند المسرى وقال لا يرد قال  
القاضي الامام هذا رحمه الله كنت اساور شمس الامم  
الحلواني وهو شيخ ورع معي مما كان مشكلا ادا حمرنا فشاو رته

افترحت  
لان الاول  
معه الثاني  
لا يجوز



في هذه المسئلة فما اسعدت منه فزقا **رجل** اشترى عبدا  
 ثيابا للمشتري وابى وقد كان سرق عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لسر المشتري ان يخاف  
 البائع ما دام العبد حيا ابقا فان عاد من الاياق كان  
 للمشتري ان يخاف البائع ويرد عليه بالحجة **رجل** اسرى  
 جارية وقبضها فلم يحض عند المشتري شهرا او اربعين يوما قال القاضي  
 الامام هذا ارتفاع الحصر عتواؤه شهر واحد اذا ارفع  
 هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا ائسب انه كان عند  
 البائع **رجل** جاريته وادعى انها لا يحض واسترد بعض الثمن  
 ثم حاضت فلو ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العبد  
 كان للبائع ان يسرد ذلك من المسمى **رجل** اسرى  
 جارية وقبضها وخاف البائع في عيب الجارية ثم ترك الحصومه  
 انا ما ثم خاصمه فعاد له البائع له امسكتها طول المدة  
 بعدما اطلع على عيب فعال المسمى انها امسكتها لا يطرانه  
 هل ينزل العبد قال الشيخ الامام هذا رحمه الله ان كان التراب  
 مثل ما يكون في الحنطة ولا بعد عسا عند الناس لسر له ان يرد  
 وان كان بعد عسا عند الناس لسر له ان يرد وان كان  
 بعد عسا عند الناس الا انه لسر يفحش كان له ان يرد وان  
 كان التراب فاحشا كان الحمار لئلا يرى ان شأ أخذ  
 الحنطة بقسطها من الثمن وان شأ رد الحنطة وماخذ كل  
 الثمن كما لو اسرى حنطة على انها عشرة افقره فوجدها

هذا ترك الحصومه وهو لا يكون رضا بالعيب وله ان يرد ما على البائع رجل اسرى حنطة فوجد فيها رانا قال الشيخ الامام رحمه الله

سعه كان له الخبار على هذا الوجه عن ابي يوسف  
 رحمه الله ان اراد من التراب فيرد التراب ومسك الحنطة بقسطها  
 من الثمن لسر له ذلك لان الحنطة لا تحلو عن قليل تراب **٥٠**  
 هذا اذا علم المشتري به لك قبل المهر فان كان المشتري يميز  
 التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا بعد ذلك عيا عند الناس  
 ان امكنه ان يخلط التراب بالحنطة ويرد ما بذل الكيل  
 عيا البائع من غير نقصان يرد الكل على البائع ويسرد الثمن  
 لانه رد ما قبض وان كان بعد الخلط لانه الرد بذلك  
 الكل لا يعاصها بالدرية لا يرد لانه لا يملك الرد كما قبض للثمن  
 مسك من الثمن حصه نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان ياحدا  
 ناقصه فلو ن له ذلك **وكذلك** لا يحلو عن التراب هو  
 مثل الحنطة على المهر الذي ذكرنا ولو اشترى مسككا  
 فوجد منه رصا صا كان له ان يرد الرصاص ويرد على البائع  
 حصه **رجل** اشترى من يوسف رحمه الله لجنس هذه المسائل  
 اصلا وقال كل ما ساع في فله لا يميز كسره واما  
 لا ساع في فله فميز كسره وساع في قليل التراب  
 ولا يميز كسره وعامة المشايخ رحمهم الله اخذوا بهذه  
 الرواية ولو اشترى محاسن من فخرج منها جرد مثل ما خرج  
 من المحاسن كان له ان يرد المحر ومسك من المهر لحساب  
 ذلك الا ان ساع البائع ان ياحدها كذلك ويرد الثمن  
 لان في قليل المحر لا ساع في المحاسن فكان له ان يميز المحر

الورد كما مضى

حكمة

والرصاص في المسك لا ساع في فله فميز كسره م

أخذوا بيمينه الرواية



كالرصاص في المسك **رجل** لان تبايعا بغير اسعر وبعها  
 فوجد احدها عسا بالنعير الذي اسراه مات عنده والبعير  
 الاخر مرض عند الذي استراه **قال** السمع الامام هذا  
 رحمه الله خير الذي وجد بالنعير الذي استراه عسا ان شارح  
 لخصه العس من النعير الاخر وان شئت رجع لخصه العيس  
 فمعه النعير الاخر صحيحا غير مريض وانما حصر لمرض النعير الاخر **ن**  
**رجل** اشترى جارية قطهرها فكانت محضرة الرأس  
**قال** السمع الامام هذا رحمه الله ان طهرها سيطر له ان  
 يرد وان طهرها شق لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شوطا في السبع  
 والصهوب وهي لون سن الصفرة والحمرة بعد عسا في التركة  
 والمعدة لا في الرومية والسقالبه لان عامية شعور اهل الروم  
 يكون كذلك ولو اسرى عبدا فوجده مخلوقا للحمه  
 او مسوقا للحمه كان له ان يرد ان طهر ذلك في مده بعد  
 السرايعلم انه كان عند البائع **رجل** اشترى خبزا  
 بدرهم فوجد حسرا واحدا محمرا ففرد على البائع ودفع البائع  
 اليه خبزا اخر جزا فاما من غير وزن **قال** السمع الامام هذا  
 رحمه الله لا يجوز ذلك ما لم يور لان هذا العدر مما يدخل تحت  
 الوزر فمعدار حمسه اساتير او عده اساتير له محرم على حده  
 فلا يجوز الا بالوزر وان كان اول من ذلك مما ليس له محرم معلوم  
 على حده فلا بأس به **رجل** اسرى يوما ثلثه ثم وطعه  
 فصارت نوي عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عسا لا يرد ولا يرجع عليه

بالنقصان

بالنقصان ولو نوي القطع لابنه البالغ كان له ان يرجع بالمصالح  
 لان الهبة لاسم في البائع بدون القبض **رجل** اشترى حزمة ثقل  
 فوجد في حومها حشيشا فالوان كان هذا الحشيش في هذا الثقل بعد  
 عيبا عند الناس خير المشتري ان شئت اخذه بجميع الثمن وان شئت رده وهو  
 بمنزلة الذي ينفق في السمن **رجل** اشترى ارضا او كرما فظهر ان  
 ثمره كان على ما وقد موضع على ظهر نهر او موضع اخر كان له ان يرد  
 لان ذلك بعد عسا عند الناس وذر في المسقى **رجل** اسرى  
 بيتا من دار بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق ولا الطريق له وله ان يرد  
 اذا **قال** طيب ان له مفتحا الى الطريق وكذا لو اشترى  
 ارضا ومخلا لا يستحق الشرب بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم  
 يعلم بذلك فلما علم **قال** لا ارضي ان له ان يرد لما قلنا ان ما بعد  
 الناس عسا يكون له ان يرد لذلك وعدم الشرب والطريق بعد عسا  
 عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط اسرى  
 حبه مطنة فوجد بها فان منه كان له يرد **وكذا** لو اسرى  
 يوما لحسا ولم يبين البائع ذلك جازا للمع ثم سطر ان كان يوما  
 ببعض منه بالفصل يكون عسا وان كان لا يفسد لا يكون  
 وان كان فيه دهن هو عيب لان الدهن قد ما يزل كله بعد  
 عيبا **رجل** اشترى جارية لا يحسن الرملة والمسترى لم  
 يعلم بذلك لكن لم يعلم انه بعد عيبا الله عند التجار عيبا  
 انه بعد عيبا كان له ان يرد وان اختلف التجار فيما بينهم  
 قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له ان يرد

يد حرفة طرفة واسم شتر عجم  
 حقوقه

عطف

عطف

يعلم او كان المشتري يعلم  
 ان الشق التجار

عطف على ما كان المشتري يعلم



اذا لم يكن عينا ساعدا للكل وان كان يعلم احد انه عيب بالعين  
 والشلل وغير ذلك فاذا علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرد **رجل**  
 اشترى جارية فباعها ورجعه ولم يعلم انها عيب فاشترها ثم علم انها  
 عيب قال محمد بن مسلم رحمه الله له ان يرد ها لان هذا مما يشتبه  
 على الناس فحاز ان يسهه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب **رجل**  
 اشترى جارية لها فارضعت صبيا له ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد ها  
 هذا منزله الاستخدام والاسجد لم يسمع الرد **رجل** اسرى  
 جارية فولدت بعد السع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال ابو  
 حنيفة رضي الله عنه له ان يرد ما يخصها من الممن وقال ابو يوسف  
 يرجع سقطان العيب ولا يرد ولو ابها ولد عند البائع بعد السع  
 ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان يسا احدها  
 وان شئت لم يما في قول ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد ولا يرجع بشي  
**رجل** اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال للبائع  
 ردد به عليك ينقض السع بينهما قبل البائع او لم يقبل ولو قال  
 ذلك عند غيبه البائع لا ينقض السع في قول ابي حنيفة ومحمد رضي  
 الله عنهما **رجل** اسرى حسيه لبيته فامدقه شرط في  
 السع فمطعها في الليل فاقرانه ليس بها عيب ثم حدد العقد عليها  
 من غير شرط فنظر اليها بالهار فوجد بها عيبا كان له ان يرد ها  
 ان السع الاول ينقض بالحدود وقوله لا عيب لها لا يعتبر اذا ظهر بها عيب  
 ولم **رجل** اسرى يرد ونا وند كان باحدى يديها حرج ابد مل وند  
 عليها السع ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد انام يسئل منها الدم

ولدا  
 احد اسرى له لا يسمع الرد  
 من العلم ولعله عيب  
 بيع

قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد والا  
 فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري **رجل**  
 اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسده قال ابو القاسم رحمه الله ان علم  
 بفسادها ولم يسهلها منها شيئا حتى حاصم البائع ولها مع فسادها  
 قيمه كان البائع بالخيار ان يرد حصه النقصان من العيب ولا يسئل  
 البطيخ وان شئت قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها  
 اسهلها كلها او اسهلها بعضها بان اطعمها او لاده او عبيده لاشي له  
 على البائع وان لم يكن للطبخه فمعه مع فسادها يرجع المشتري على  
 البائع كجميع الثمن على كل حال **رجل** باع خلافا لاصبه في خايه  
 المشتري حضره المشتري فظهر انه منتهر لا يسمع به قال ابو بكر المحلى  
 رحمه الله هو اما به عند المشتري ان هلك او فسد لا ضمان عليه  
 وان اهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له فمعه واشهد على ذلك  
 ساهدين لا شئ على المشتري **رجل** اسرى مسجده فوجد  
 بعض اشجارها معيب قال ابو بكر هذا رحمه الله يرد الكل  
 او ياخذ الكل وليس له ان يرد المعيب خاصة وان كان  
 الاشجار متباينه وقال مولانا رضي الله عنه ان كان ذلك قبل القبض  
 فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واسرى المسجده  
 بارصها فذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة  
**رجل** اشترى بغيره وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع  
 ليرده فخطب في الطريق فانه ملك على المشتري ثم المشتري ان العيب  
 يرجع سقطان العيب ولو اسرى بغيره وقبضه فوجد لا يعتلف

حقه  
 حقه

حقه

بعد العلم

حقه

قوله لا عيب بها لا يسمع



ثم ظهر به ربح فوقع فانكسر فحرقه فانه لا يرجع بالعصان على البايع **رجل**  
 اشترى بغيره فلما دخله دار سقط فذه بحه اسنان فنظروا  
 الي امعابه فوجده فاسد فسادا فادما ان كان الدايح دعي بغير امر  
 المسري لا يرجع بالعصان لوجود الضمان على الدايح وان دعيه بامر  
 المسري او دعي المسري نفسه فذلك قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
 صاحباه يرجع بالنقصان **رجل** اشترى نسا وبعا بصلح بغيره  
 ولم يسلم المسري الي البايع حتى اشتراه باسا من النايع جاز السرافان  
 وجده عيبا فادما ان له ان يرد على النايع وان لم يكن للنايغ ان يرد  
 على بايعه ولذا لو اشترى نسا وبعا بصلح باعه من النايغ ثم اشتراه من  
 النايغ فوجده عيبا فادما رده على بايعه ولم يكن للنايغ ان يرد على  
 بايعه وكذلك **رجل** اشترى شيئا وقبضه ثم ان المسري مع  
 البايغ جدد البيع باكثر من الثمن الاول ثم وجده عيبا فادما  
 فرده على النايغ كما يمكن للنايغ ان يرد على بايعه **رجل**  
 باع جارية وسلمها الي المسري او جدد المسري بها عيبا فاراد ان  
 يرد لها على البايغ فان للنايغ ان لا يقبل الرد بغير قضا فان كان  
 يعلم بالعيب لانه لو سلمها بغير قضا لا يكون له ان يرد لها على بايعه  
**رجل** اشترى بقره فوجدها تاخذ بضرعها ومصرح جمع  
 لبنها فالوا هو عيب له ان يرد لها على النايغ بالحجه **رجل** اشترى  
 دهناني زرق فوجده عيبا فانه رده بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه  
**رجل** باع غنم له في حانوت لغيره فاجبر المسري ان يرد الحانوت  
 وظهر ان اجرة الحانوت كان الثمن فذلك فالوا ليس له ان يرد السلبي بهذا

المر

السبب ان هذا ليس بعيب في الحانوت **رجل** اشترى بقره على ان  
 ربح دار فقبضها واذا بها لم يكن ربح دار فان له ان يرد لان قول المسري  
 بمنزلة العيب **رجل** اشترى عبدا فوجده مختارا فان له ان يرد قالوا  
 هذا اذا كان العمل القبيح وان كان النخت في المشي او في القول لا يرد  
 عسا وان وجدته فزاد ان له ان يرد وان اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا  
 يرد عندنا ولو اشترى حمرا فوجده حرونا وهو الذي يعقب الطر  
 في بعض المواضع من غير مانع فان له ان يرد ولو اشترى عبدا اجار به  
 فوجده يسيل الدمع من عينه فان له ان يرد ولو اشترى خفي  
 او مصراعى باب فوجده باحدها عيبا وباع الاخر فانه لا يرد المعيب ولا  
 يرجع بالعصان والحق على شفة الحاربه وجفنها يكون عيبا  
 اشترى عبدا وجارية فظهر ان له وجع الصرس بايه من بعد اخرى فان  
 ان يرد **رجل** باع عبدا وذهب الثمن للمسري ثم وجد المسري  
 بالمسح عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يرد وقال  
 بعضهم له ان يرد وان علم بالعيب قبل قبض المسح كان له ان  
 يرد وقال بعضهم له ان يرد في قولهم لانه امساع عن اتمام العقد  
**رجل** اشترى ارضا فوجدها طر قايما فيه الناس فان له ان يرد لها  
 بالحجه ولو اشترى كراما فوجدها فيه ثور النمل كثيرا  
 كان له ان يرد **رجل** اشترى ساء فوجدها مطوعة  
 الاذن ان اشترى اها للاصحه كان له ان يرد لها ولذا لم يمنع  
 الاصحه وان اشترى اها لغير الاصحه لا يكون له ان يرد لها الا ان  
 يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البايغ

ع

مط

مط

مط



والمسرى فقال المسرى استرسلها للاصحه وانكر الساع ذلك فان  
كان ذلك في زمان الاصحه فان القول قول المسرى اذا كان  
من اهل ان يضي **رجل** اشترى جارية على انها صاحبه  
جاز البيع فان لم تكن صاحبه لا يكون للمسرى ان يردّها **رجل**  
اسرى عبدا فوجد به عيبا فضره بعد ذلك ان ابر الضرفه  
لم يرد ولا يرجع بالعصا وان اطمه او ضره سوطه او ياله ولم يوتر  
كان له ان يردّه استرى عبدا فعليه رجل عمدا عند  
المسرى وعليه العاقل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالتقصا  
**رجل** اشترى عبدا وفضه ثم باعه من الساع فوجد به الناع  
عيبا ودمها قال ابو يوسف وهو قول الى حسمه رحمه الله  
علمها له ان يردّه على المسرى الاول **رجل** اشترى من  
رجل دنائير ناع الدناير التي استراها بالدرهم وسلم الدناير  
الدرهم ثم وجد المسرى الثاني بالدناير عيبا فزدها  
على باعه الاوسط فعلى الاوسط بغير رضا قال محمد رحمه الله  
للساع الاوسط ان يردّها بذلك العيب على الساع الاول  
قال ولا يسه الصرف في هذا العوض لان الساع لا تقع على  
تلك الدناير بعينها وكذلك **رجل** له على رجل  
دراهم فعصها منه وفضها اخر فوجد فيها روبا فزدها  
عليه بغير رضا فان له ان يردّها على الاول **رجل** اسرى  
عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات مورثه الا انه لم يرد له  
وارث سواء لم يرد بالمسرى عيبا فاما ان له ان يرد الا انه

ط

ط

ط

ط

ط

بدرهم ان شري الدناير

سأل القايي حتى يصب حضا عن المسرى فزده الابن على  
ذلك الخضم ثم للابن يردّه على بايع اسه وان كان للسوار  
اخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يرد على بايع المثل ولم  
يعصل محمد في الكتاب منها اذا كان المثل اسوقا الثمن او لم  
يسوف والطلاق محمد في الكتاب دليل على السوم بين الزوجين  
وهذه المسائل دليل على ما قلنا الرجل اذا باع سائما  
انه وهب الثمن للمسرى ثم وجد المسرى بالمسرى عيبا فان له  
ان يردّه ولو اشترى الرجل عبدا وفضه ثم باعه من مورثه ثم مات  
المورث فورث الابن اساه ثم وجد بالعبد عيبا فدمها لا يردّه على  
احد خلاف الاول عند ما ذون باع من مولا عبدا من الشاه  
بمثل العمة جاز فان وجد المولى بالمع عيبا وان ذلك قبل  
القبض كان له ان يردّه على عبده وان كان بعد القبض  
والمن من النقود لا يردّه على عبده **رجل** اشترى جوا  
فلسر بعضه فوجد فاسدا لا يسمع به ولا فيه له كان له  
ان يردّه ما بقي واسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما يسمع به  
وله فمعه عند الناس فانه يرجع بعصا العيب فماله ولا يرد  
المسور ولا الباقي الا اذا اقام النسب على ان الباقي معيب  
**رجل** اسرى بدرهم بطحا عسدا ولسر واحد منها بعد  
القبض فوجد بها فاسدا لا يسمع بها فان له ان يرجع بمحضها من الثمن  
ولا يرد غيرها الا ان يسم النسب على فساد ما بقي وليس النطم في  
هذا الجوز لان الجوز سي واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا يسمع

ان

ط

ط

ط



به يرد الكل وكذا الجود والصدق والفسق والسرور وما  
 في الطمخ والريمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحد الفاسد  
**رجل** اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد  
 على فلان ولا ارد على فلان فذلك له في قول ابي حنيفة والى يوسف  
 رضى الله عنهما **رجل** اشترى ساء فجز صوفها ثم وجد بها  
 عيبا ان لم يكن عصا فان له ان يرد لها قال محمد رحمه الله عليه  
 والحر عندي ليس بمقصان **رجل** له فان اسرى لهما فام عنده  
 فقطف ممرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم  
 به كان العطف لم يقصه شيئا فله ان يرد ولو اسرى بخلا  
 فيه ثم موضع من الارض وممره وقصص محمد المير لم يقصه  
 الجداد ساء ولم يقص الخيل ثم وجد باحدها عيبا لم يكن له ان يرد  
 احدها دون الاخر وله ان يردهما جميعا بالعب الذي وجد  
 في احدهما لانه اذا مضى قبل الجدا وصار بمنزلة سي واحد  
 وليس هذا الفص الخاتم اذا ميز احدهما من الاخر وليس  
 ضرر لان التمر بعض الخيل يخرج منه واما الفص ليس الفضة  
**رجل** اسرى عبدا فوجد به عيبا فاسفاهه فالى  
 ان يسله فان له ان يرد بالعب وليس هذا بمنزلة ما لو  
 علم بالعب ثم عرض له علي بيع فانه يبطل حقه في الرد  
**رجل** اشترى جراب هدي فوجد المسرى بالسات عيبا  
 وقد كان ابلغ الجراب ذكر في المسعى ان له ان يرد السات  
 بجميع الثمن قال **رجل** رضى الله عنه وبلغ ان يكون

المحرار

الجواب في الجارية والعب اذا وجد بها عيبا بعد ما ابلغ ثمنها  
 كان له ان يرد لها جميع الثمن **رجل** اشترى عبدا جارا  
 او كاتبا ففنى ذلك عند المسرى ثم وجد به عيبا فان  
 له ان يرد **رجل** اشترى ساء او يقرم مع ولدها فاعلم  
 بعيب ثم ارتضع منها الولد فان له ان يرد لها ولم يكن ذلك رضا  
 بالعب وان كان هو ارسل الولد عليها وان اكلت المسرى  
 من لسانها ساءا فل او اطعمه ولده بعد ما علم بالعب فان  
 ذلك رضا بالعب **رجل** اسرى جارية فوجد بها  
 مرحه فداواها ان داواها من تلك المرحه كان ذلك  
 رضا بالعب وان داواها من غير حدث بها لغير المرحه  
 لم يكن ذلك رضا بالعب ولو احمى العبد بعد ما علم  
 بالعب فيه رواه ابن **رجل** اشترى عبدا او موصيه  
 موهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة  
 بغير مصادم علم بعيب كان به وقت السر لم يكن له  
 ان يرد في قول ابي حنيفة والى يوسف رضى الله عنهما  
 وعن محمد رحمه الله له ان يرد **رجل** اسرى عينا  
 وموصيه فادع انه سول في القرائش فان القاضى ببعده على  
 يدى عدل لسطر منه **رجل** اسرى جارية ود  
 بلعب وادعى انها خنتي قال محمد رحمه الله بخلف الناع  
 السه ما هي كذلك لانه لا سطر لها الدحال ولا النساء  
**رجل** اسرى عبدا فاعلم بعيب قبل الفحص فادان يرد

للز

ان

وان



فصالحه البايع من العبد على عبد آخر وبض المسرى ثم اسحق  
احدهما فانه يرجع على البايع بحصة المستحق من الثمن كانه  
اسرى العبدين بذل الثمن ويجعل العبد البايع زياده في  
المبيع ولو كان المسرى ببض العبد الذي اسراه فوجد  
به عسا فصاله من العبد على عبد ثم اسحق العبد المهر  
بطل الصلح في العبد البايع وبطل بانه لا يبطل الصلح في  
العبد البايع فاقبل العبد **رجل** اسرى عدا وقصه  
فالسبا السبا عند المسرى ثم ان المسرى وجد بالعبد  
الذي اسراه عسا ثم ابلغ السبا ثم ابلغ السبا رصا  
بالعبد **رجل** اسرى جاره وقصها فبنا عنها من احد  
فوجد المسرى البايع بها عسا فحدثت ثوارا ان يرددها  
فقال المسرى الاول هذا العبد كان عند البايع الاول  
فرددها العاصي على المسرى الاول كان للمسرى الاول  
ان يرددها على بايعه بذل العيب في قول ابي يوسف  
وبطل هو قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يرد في قول محمد  
**رجل** اسرى عبدا وقصه فساومه رجل اخر فقال  
المسرى اعطه فلم يقبل السبع ثم وجد المسرى بالعبد عسا  
حدثت مثله واقام الله ان هذا كان عند البايع كان له  
ان يردده ووفى المسرى للذي ساومه لسره عسا  
بطل حقه في الرد وقال **رجل** مساحا ان فاسد المسله  
في النوب اذا قال المسرى للذي ساومه لا عيب به ثم وجد

هذا العيب حدث عند  
واقام المسرى الثاني البين  
ان صح

بشهاج

به عسا لا يكون له ان يردده لان عيوب النوب بما سوف  
عليه فصيح اقترانه سبي العيوب اما في العبد من العيوب  
ما لا يوجب عليه فمحل اقترانه سبي العيوب لان باقلا اعتبر  
ولو قال **رجل** المسرى لسره اصع رايد او ما اسسه  
ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد المسرى  
بالعبد ذلك العيب كان له ان يردده لان العاصي سبب بطله  
في بطل ذلك العبد وبطل كلامه **رجل** اسرى  
من رجل عبدا وقصه وباعه من اخر وحق المسرى الثاني  
السبع وحلف وعزم المسرى الاول على تول الحصومه وامسك  
العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البايع الاول كان  
له ان يردده على بايعه ولو وجد المسرى البايع السبع وعزم  
المسرى الاول على تول الحصومه ولم يحلف المسرى  
البايع ثم وجد بالعبد عسا كان عند البايع لسره ان  
يردده على بايعه ولو ان المسرى البايع ادعى ان السبع الذي  
حوى بينهما كان لمجه او كان سمر الى عطا او كان  
مه حار سمرط او رونه وصدقه المسرى الاول في ذلك  
ثم وجد بالسبع عسا كان له ان يردده على بايعه بخلاف ما اذا  
فما يلا المسرى الاول والبايع العصب او رده البايع  
على الاول يعطى عسا **رجل** اسرى عبدا فافاراد  
ان يردده يعطى فاقام البايع الله على اقرانه انه باع العبد  
فليس لله وللسره ان يردده بالعبد ولو اقام البايع

حطه

ط



البيعه انه باع من بلان وبلان حاصرا بحد والمصري  
الاول محمد ايضا كان محمودها بمنزله الا قاله **رجل**  
اسرى عبد الصفي بـ كل صفقة بصفه ثم وجد غسان  
عند البائع واراد ان يرد احدا للصفي دون الاخر  
كان له ذلك

**فصل** فيما يرجع بصفان العيب والرد

اذا استري شيئا بعث عند المصري بفعل المصري  
او بفعل الاجنبي او بافه سماويه لم يعلم بعيب كان عند البائع  
فانه يرجع بصفان العيب ولا يرد وطريق معرفه الصفان ان  
يعوم صححا لا عيب به ويعوم وبه العيب فان كان ذلك العيب  
بعض من الصفه كان حصه الصفان عشر الثمن فان رضى  
البائع ان يخذ معا بالعب الذي حدث عند المصري ويرد  
كل الثمن كان له ذلك وان ارداد المبيع عند المصري  
بان اشترى ثوبا فصبغه بعصر او زعفران واسرى ارضا  
فبنى فيها بنا او غرس نخلا ثم وجد بها عسا كان عند  
البائع فانه يرجع بصفان العيب ولا يرد فان قال البائع  
امسك له ذلك واراد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اسرى طعاما  
وباعه لم يعلم بعيب كان عند البائع لا يرجع بصفان العيب  
وان باع بعضه ثم وجد به عسا عند ابي حنبله وابي يوسف  
رضي الله عنهما وبعض الروايات عن محمد رحمه الله لا يرد

ما ي

ما بقي ولا يرجع بصفان العيب لانها باع ولا يماضي وعن محمد  
في رواية لا يرجع بصفان فيما باع ويرد الباقي حصه من الثمن  
وبه اخذ القصة ابو جعفر والقصة ابو اللس وعلمه الصوك  
وان اسرى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند  
البائع فانه لا يرد الباقي ولا يرجع شيء قول ابي حنبله وابي يوسف  
رحمه الله عليهما يرجع بصفان العيب في الحل ولا يرد الباقي  
وقال محمد رحمه الله يرد الباقي ويرجع بصفان فيما  
اكل ويعطى لكل بقص حكم نفسه وعلمه الصوك هذا  
اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء واحد  
وعلم في حواله او فوصري ثم او ما اسسه ذلك فادل ما  
في احدهما او باع ثم علم بعيب كان ذلك الباقي كان  
له ان يرد الباقي حصه من الثمن في قولهم لان الحمل  
والموزون اذا كان في وعاء كان في حكم العيب  
بمنزله سمين محض وان اسرى طعاما في وعاء  
فوجد به عسا فخرج بعضه على السع قال محمد رحمه الله  
يلزمه هذا البعض الذي عرضة على البيع وله ان يرد  
الباقي لان عند ابي حنبله البصف ثم وجد به عسا كان له  
ان يرد البصف الباقي فكذا اذا عرض لان عند المحلل والموزون  
بمنزله اسما مختلفه فان الحكم فيه ما هو الحكم في العبد والوصي  
ومحمد ذلك ولذا الواسري وفيما اخبر بعضه ثم علم انه كان مراد ان  
يورد الباقي ويرجع بصفان عيب ما خبر ولذا الواسري صفنا

العيب

وعند الصوك

عند



داساوا كذا ثم اقر الساع انه كان وقع فيها فاره وماتت كان  
 له ان يرجع سفيان العبد في القوي وهو قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله عليهما كما لو اسرى طعاما فاكله ثم علم  
 بعبد عندهما يرجع سفيان العبد ولو اشترى حبه فلبسها  
 واسفص باللبس ثم يفار منه فانه يرجع سفيان العبد  
 الا ان باحدهما الساع ورضي سفيان اللبس ولو اسرى  
 ثوبا وكفريه مسام علم بعبد فانه لا يرد لعل حق المسب  
 ولا يرجع سفيان العبد ايضا لاحتمال ان يفتريه سبع فيعود  
 الي ملك المسرى من غير سفيان فيمكن من الرد على الساع  
 وما لم يقع الياس من الرد لا يرجع سفيان العبد ولو  
 اسرى عبدا فائق من يده ثم علم بعبد فانه لا يرجع سفيان  
 العبد مادام حيا لاحتمال ان يعود من الاياق ولو اسرى  
 ارضا لم يجعله مسجدا ثم وجد به عسا فانه لا يرد في موطئه  
 واحملوا في الرجوع سفيان العبد والمختار للقوي انه  
 يرجع ما لو اسرى ارضا فوقفها ثم علم بعبد فانه لا يرجع  
 سفيان العبد وجعله منزله ما لو اسرى عبدا فاعفاه ثم علم  
 بعبد فانه يرجع سفيان العبد **رجل** اسرى صبيعه  
 مع ما وبها من الغلاب ثم وجد بها عسا فلو ادعى ان يردّها  
 بالعب لانه لو جمع الغلاب بعد ما علم او تزلفها ذلك تنقص  
 فلا يلزم الرد بعد ذلك اسرى سحره النخذ منها بابا او نحو ذلك  
 فقطعها فوجدّها لا يصلح لما اسراها فانه يرجع سفيان العبد الا ان يخذ

البائع مطووعه ويرد الثمن اذا اسرى عبدا فاجرم  
 وجد به عيبا كان له ان يسفص الاجارة ويرد العبد لا  
 الاجارة يسفص بالعذر وودحمو العذر ولو كان  
 رهنا العبد وسلم ثم وجد به عسا فانه لا يسفص الرهن ويرد  
 الفكاك لان الرهن يسفص بالعذر ولو اشترى الوارث او الوصي  
 بشي من التركة لفنا لليبس ووجد عسا كان له ان يرجع  
 سفيان العبد بخلاف ما اذا تبرع الاجنبي بذلك **رجل**  
 اشترى عبدا او قبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم  
 الثاني بعبد فان عند البائع الاول فان المسرى الثاني يرجع  
 سفيان العبد على الساع الثاني والساع الثاني لا يرجع  
 سفيان العبد على الساع الاول لان السع الثاني لم يسفص  
 بالرجوع سفيان العبد ومع بقا السع سم الساع الثاني لا يرجع العبد  
 الثاني على الاول **رجل** اسرى جارية وهي بضاعة  
 العيس ولم يعلم بذلك ولم يعفها حتى احل الساض عن  
 عنها ثم عاد ساضا فعلم به كان له ان يردّها ولو افصها  
 وهي بضاعة العيس ولم يعلم بذلك حتى احل الساض  
 ثم عاضا صها لا يلزم له ان يردّها لان في الوجه الاول لما  
 اجل الساض ثم عاد جعل لان الاول لم يكن واضت  
 عنها مثل العيس كان له ان يردّها اما في الوجه الثاني  
 اذا احل الساض بد المسرى سلب له الجارية نصفه  
 السلامه فلا يلزم له حق الرد يعود الساض بعد ذلك



اذا استري جاريت ولم يقبضها حتى وجد باحدهما عيبا  
 بمصر المعصية لزمناه جميعا لانه رضى بالمعصية والآخر صححه  
 وان قبض التي اعيب بها فان له ان ردها جميعا لانه لم يرض بالمعصية  
 وهو لا يملك التفرق فيرددهما جميعا وان ساع السلمة بعد  
 ما قبضها او اعتقها قبل القبض او بعد لزمته المعصية لانه عجز  
 عن رد السلمة فبعد رد الاخرى لانه لا يملك التفرق ولو اسرى  
 مصراعي احدهما باق ومضى احدهما نادى البائع لا وهلك الاخذ  
 عند البائع فانه يملك على البائع والمصري ان يرد الاخر ان شا  
 لان الموضوع يعيب بفوات الاخر كان له ان يرد ولا يحل  
 قبض احدهما لمضهما جميعا ولو ان المصري مض احدهما  
 بعينه وهلك الاخر عند البائع يملك على المصري لان المصري  
 يتعيب الموضوع صار موصيا للاخر فصار موصيا لهما جميعا ولو اهلك  
 على المصري وكذا لو اسرى خفيين او غلبين وكذا ساع  
 المسعة فاما ان يعيب احدهما بعينه للاخر اسرى بعيرا فلما  
 ادخله داره سقط فدمحه اسنان بالهر المشتري فظهر به عيب  
 فدم كان للمصري ان يرجع بالمقصان على البائع في قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله عليهما وانه اخذ المسامحة ولو اسرى طعاما  
 فاكل بعضه ثم علم بعيبه فان عندها يرجع بمقصان العيب فلما  
 اكل الا ان يرد الباقي وههنا لا يرد ويرجع بمقصان  
 العيب هذا اذا علم بالعب بعد الذبح فان علم قبل الذبح  
 فدمعه فهو او غيبه فامر او بعد فدمعه لا يرجع بشي اسري

برذونا وخصاه ثم علم بعيبه كان له ان يرد لانه ليس بعيب  
 يمنع الرد ولو اسرى عبد الجارية وتقابضا ومشتري  
 الجارية وطى الحاربه ثم وجد مشتري العبد بالعد عيبا فرد  
 بحيران سارجع على مسرى الحاربه نفسها يوم مضها وان شا  
 اخذ الحاربه ولا تضمنه المقصان ان كانت تملك ولا عقرا  
 ان كانت تملك لان مسرى الحاربه وطى ملك نفسه ولا يلزمه  
 العسر ولا المقصان اسرى عبد اعلى انه حار او طاح بحسن  
 ذلك فوجده المسرى بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد  
 كان له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة رحمه الله  
 في روايه لا يرجع **رجل** اسرى جارية ومضها فوجد بها  
 عيبا فرددها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المصري كان  
 للبائع ان يرددها على المصري بالعب الحادث عند المصري  
 مع ارش العيب الذي كان عند البائع او مسك الجارية ولا  
 شي له ولو حدث بها عيب اخر عند البائع بعد الرد فان  
 البائع يرجع على المصري بمقصان ما حدث عند المصري  
 الا ان يرضاهما المسرى ان يرضى من البائع **رجل**  
 اسرى جارية ومضها فوطبها او قبلها سهوه ثم وجد  
 بها عيبا لا يرددها ولكن يرجع بمقصان العيب الا اذا رضى  
 البائع ان ياخذها ولا يدفع المقصان وان وطبها المسرى  
 ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعب او قبله لا يرجع  
 بمقصان العيب ولو اسرى كلبا قد حل دمه بمصاص



اوردت فقتل المشتري بذلك رجوع المسري على التام جمع الثمن  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يعوم حلال  
 الدم ويقوم حرام الدم ورجوع على البائع بفصل ما بينهما ولو استر  
 وهو حلال الدب ان كان سارقا فطعت يده عند الممر  
 عند ابي حنيفة رحمه الله بحرام المسري ان شارد البائع ورجوع  
 عليه بجميع الثمن وان ساء مسك العدو ورجوع عليه بصف  
 المروءة ولا يعوم حلال البدن يعوم حرام البدن ورجوع بغير  
 ما بينهما من الثمن او يترك الخصومة وليس له غير ذلك  
**رجل** اشترى جارية فولدت عند البائع ثم فقصها فوجد  
 بها عسا فردها فخصتها من الثمن في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعد  
 بالحارة قبل الفصال ان شأ أحدهما وان شأ تركها في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله **رجل** باع بعسر العدو من عسر  
 تحاربه ثم وجد بها عسا كان للول ان رد الحارة وبأخذ من العدو  
 فمعه نفسه في قول ابي حنيفة رحمه الله يوسف وقال محمد وهو  
**قول** ابي حنيفة الاول رحمه الله رجوع بغيره الحارة  
 الزوايا **س** الفصل بعد الفصال الولد والمواالرس  
 مع الرد بالعب ورجوع بالبصان زوايا الرأده المصلحة بالثمن  
 والجمال الصحيح انها لا مع الرد **رجل** اسرى ارضا  
 لسر عليها حراج فوجد بها عسا ثم وضع عليها الحراج لا يكون له ان  
 ردها ولو اسرى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار السط

او

او روه او عتبت ثم ذهبت عنه عند المسري ضمن المسري  
 الثمن وان ذهبت عنه ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اسرى  
 دارا فباع بعضها ثم وجد بها عسا قال ابو حنيفة ابو يوسف  
 رحمه الله لا رد ولا رجوع بشئ **رجل** اسرى جارية كان لها  
 حبل ولم يعلم به فولدت عند المسري ولم ينقصها الولاد ثم  
 مات لا شئ على المسري **رجل** اسرى جارية بها  
 عسا فذهب العسا عنها عند المسري واسفص كل ما تسره  
 ان ردها وكذا لو كان بها رطوبه فذهب عند المسري  
 او اسرى حسنه رطبه فيبيت عنده **رجل** اسرى  
 جارية وجد بها عسا فساومه البائع فقال له هل يدعها  
 مني فقال نعم بطل حقه في الرد وعنه يوسف اذا اسرى نوبا  
 فوجد به عسا فقال له البائع اذهب به وسع فان لم يسروا  
 منك فرده على ففعل بطل حقه في الرد ولو وجد بالبدن  
 المقبوضه عسا فقال انفقها فان لم يرج فردها على السط  
 حقه في الرد **رجل** اسرى فكاكسه ولم يودسها  
 من البدن حتى وجد به عسا فانه يرجع بنقصان العيب  
 ولو اسرى جارية فاعتقها ثم وجد بها عسا فانه يرجع بنقصان  
 العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا باينا كان  
 للبائع ان يسرد منه ما ادى اليه من النقصان ولو اسرى جارية  
 وقصها فباعها ثم غيب فولدت من المسري البائع ثم وجد بها  
 المسري البائع عسا كان عند البائع الاول ولم يعلم به المسري الاول

عبد الله



فان المسمى الثاني يرجع بالنقصان على المسمى الاول والمسمى الاول لا يرجع على بائعه في قول ابي حنيفة رحمه وقال محمد رحمه الله يرجع هو ايضا بالنقصان على بائعه **رجل** اسرى عبدا وقبضه فباعه من غيره فاعلم المسمى الثاني نعمت ان عند البائع الاول فرده السائل على الاول بعينه فقل المصنف ان للمسمى الاول ان يرده بذلك العيب وعن علي بائعه لان الرد بالعيب قتل المصنف فصار قضا منزله الرد بعضا القاضى **رجل** اسرى عبدا فوجده عيبا فقال البائع ان لم ارده تلك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد هذا القول باطل وله ان يرده **رجل** اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيلما واقام النسب قال هو عيب والمشتري بالخيار ان يسلمها بحسب الثمن وان شارد **رجل** اسرى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا لبيعته ثم وجد الموهل به عيبا فباعه الموهل ان باعه الموهل كل محضر من الموهل ولم يقل له الموهل شيئا فان ذلك ايضا بالعيب **رجل** اشترى دابة فوجدها عيبا فربها فقال البائع ربتها في حوائك فلم يسق لك حق الرد وقال المسمى لا يلزمها لرد ما علك كان القول قول المسمى **رجل** اسرى عبدا فادعى الموهل البائع ولم يعلم المسمى سرقة عبد المسمى سرقة اخرى فقطع يده في السرقة فباعه الموهل ان يرجع على البائع نصف النصف وهو ربع الارش **رجل** اسرى عشرة افتره حنطه وقبضها فاصابها ما فاسد وصار احد عشر

المسمى

نساء

فهر

فهر او ذللا بعد عسا ثم وجد المسمى بالحسنة عسا فقال البائع انا اقبلها فان المسمى يرد ما يزيد بها ان هذا فسخ من كل وجه **رجل** اسرى عبدا وقبضه وبعد الثمن ثم اقر المشتري ان البائع كان عتقه قبل السع او دبر او دانت جارية فافتران البائع فان اسرى يقره ويصير مديرا او ام ولد لعق موت البائع وكذا لو ادعى ان العبد حر الاصل ثم وجد المسمى بعد ذلك بالعد عسا كان عند البائع فانه يرجع بمقتضى البائع استحقاقا ولو اقر المسمى ان البائع باعه من غيره ولا رجوع البائع وصدقه المقر له واحد منه العبد او اجاز البيع ثم وجد المسمى بالعد عسا فان المسمى يرجع على البائع بشي وان لذبه المقر له فيما اقره المشتري بالملك وجد المسمى بالعد عسا رده بالعيب على مالكه بائعه هذا اذا اقر المسمى بالعبد لعنه من ربه العيب فان اقر بعد ما راي العيب فكذلك ان صدقه المقر له فيما اقر لا يرجع المسمى بالنقصان على بائعه اجاز المقر له السع او قبضه واخذ العبد وان لذبه في الاقرار رده بالعيب ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعه من فلان بعد ما استتره واعينه فلان ولذبه المدعى عليه وما قال **رجل** فان العبد يعق على المشتري باقرانه فان رده به عسا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشي ولو ادعى المسمى انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا اعينه وحده فلان ولا رجوع وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرده على البائع **رجل** اسرى عبدا على انه ان وجد به عيبا رده ثم وجد

ظ

اسو لدها وانكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعق على المشتري

و



عسا فوطب البعير في الطريق عند الرد فالوا بهلك على المسري  
فان ابت المسري العت فانه يرجع بنقصان العت **رجل**  
اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعت حتى قبله هو وغيره لم يعلم بعت  
فانه لا يرجع على النافع بشي وان قبله هو وحده ذكروا المسري  
انه يرجع بنقصان العت

**فصل** في البراء عن العت

**رجل** اشترى عبدا وورى اليه النافع من كل عايله لم وجد  
به السرقة او الاثاق او الزنا فانه لا يرد وان وجد به من ضارده  
والمراد من العايله في البيع السرقة والاثاق والربا ولا يدخل فيه الكي  
والرمد والشلل<sup>2</sup> والامرو والدمل والبول والامراض ولو تبرأ النافع من كل عيب  
مدخل فيه العيوب والاروا وان تبرأ من كل داهي هو على المصروف  
مدخل فيه الكلي ولا الاصع الزائد ولا اشترى قد تبرأ عن ابي  
حنيفة رحمه الله الداهي المرض الذي يكون في الخوف من طحال  
او كبد او نحو ذلك **رجل** باع عبدا او جارية وقال  
انما يري من كل داهي ولم يقل من كل عيب فانه لا يرد عن كل  
العيوب لان الداهي يدخل في العيوب اما العت لا يدخل في الداهي  
ولو باع جارية وقال قترت الداء من كل عيب بعينها  
فاذا هي عور فانه لا يرد وان لم يرد ولذا لو قال يوت الداء  
من كل عيب سدا فاداهي مقطوعة اللف لا يرد لان البراء عن عيب اليد  
والعت يكون حال تمام البد والعين لا حال عدمها وان كانت

مقطوع

مقطوعة اصبع واحد بري وان طالت مقطوعة اصبعين هما عسان  
ولا يرد اذا كانت البراءة عن عيب واحد بالبد وان كانت  
الاصابع كلها مقطوعة مع نصف اللف فهو عيب واحد ولو  
باع جارية وقال انما يري من كل عيب لها فهو بري من كل  
عيب بها ولو قال انما يري منها الا يبرأ عن العيوب **رجل**

شي عن

قال لو بعت انما يري انت بري من كل حق فله مدخل فيه  
العت **رجل** اشترى ثوبا فراه البائع فيه خرقا فقال المسري  
قد ابرأتك من هذا الخرق ثم جاء المسري بعد ذلك يريد ان يرض  
التوب من البائع فواي الخرق فقال المسري لسر هذا مثل ما ابرأت  
منه كما ردت لك شبرا وهذا ذراع فان القول في ذلك قول المسري  
وكذلك في زماده سائر العت وكذا لو ابراه عن كل عيب  
بها او ابراه من عيوبها قال المشتري هذا حدث بعد ابرائه ولذا  
لو قال ابرأت عن الرص صدام قال هذا عت لك حدث بعد  
الابرا ولو قال قد ابرأتك عن الرص او عن العيوب او قال  
عن كل مرض او قال عن كل عيب ولم يقل بها فهذه براءة عن  
كل عيب فاذا راي المسري بعد ذلك عسا فقال ما كان  
هذا العت بها يوم اشتريتها وقال النافع ان هذا العت بها  
يوم اسرستها كان القول قول النافع الا ان نعم المسري اليه  
على ذلك فيلزم له حق الرد في قول محمد لان عت اذا قال  
المسري ابرأتك عن العيوب او قال النافع انما يري من العيوب لا يدخل  
فيه العت الذي حدث عند النافع اما في ظاهر من ذهب الى حنيفة



واني يوسف يدخل فيه العبد الموجود وقت العقد والذي يحدث  
 قبل التسليم ويصح البراءة عن الكل **رجل** باع عبدا وقال بربك  
 من كل عيب بهذا العبد الا ما فوجده انما كان له ان يرد  
 ولو قال بربك اليك من كل عيب بهذا العبد الا ما فوجده  
 فوجده ابقا لا يرد له لانه اخبره اتي **رجل** اسرى عبدا  
 فضمن رجل للمشتري حصه ما يحدث فيه من الغيب من الثمن قال  
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا  
 ورده على البائع كان له ان يرجع على الضامن حصه العبد  
 من الثمن كما يرجع على النافع وعن ابي يوسف رحمه الله  
 اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل صمت لك عما به وكان  
 اعني مفرده على النافع فانه لا يرجع على الضامن ان كان اعني على  
 حصه العبد من الثمن فانه بالعمى كان له ان يضمن حصه العبد  
 ولو اسرى عبدا فوجده عسا فقال له رجل قد ضمنت لك هذا  
 العيب لا يلزمه شي المسري الباني اذا وجد بالمسح عسا وبعد  
 رجعه على بائعه لعيب حدث عنده فرجع على بائعه بمقتضى العبد  
 لم يكن لبائعه ان يرجع بالمقتضى على النافع الاول في قول  
 الى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه له ان يرجع  
**رجل** اسرى عبدا فباعه من غيبه فمات العبد عند الباني  
 ثم اطلع الباني على عيب كان عند النافع الاول فانه يرجع بمقتضى  
 العبد على بائعه وليس للمسري الاول ان يرجع على  
 بائعه بالمقتضى في قول الى حنيفة رحمه الله خلافا

ان

سرى العبد لو قال الضامن

لها

لمباح حتى لو صالح المشتري الاول مع بائعه عن المقتضى على  
 شي لا يصح الصلح في قول ابي حنيفة رحمه الله **رجل** باع  
 عبدا على رجل على البراءة عن كل عيب في هذا العبد اشتراه احد  
 الشاهدين بعد براءته ثم وجد به عيبا كان له ان يرد  
 لو شهد على البراءة من الاياق ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده  
 ابقا كان له ان يرد له ولو شهد على البراءة من اياقه ثم  
 اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا ذكره سمس الامه  
 السرخسي رحمه الله فقال ليس له ان يرد بخلاف الوجه الاول  
 لان في الوجه الاول لم يصف الاياق اليه فلا يكون ذلك اقرارا به  
 للاياق فيه اما في الوجه الثاني صاف الاياق اليه كان  
 ذلك احسارا بانه ابقا وقد تم نظيره قبل هذا **رجل** باع  
 باع ثوبا على انه يرى من كل شيء من الخروق وكانت فيه خروق  
 قد خاطها او رقعتها او رفاها فهو يرى من ذلك لان هذه خروق  
 وان كانت مخيطة او مرفيه او مرقوعة وكذا لو كانت  
 فيه خروق من خرق ما راو عذونه هو يرى منها ولو باع عبدا  
 وقال بربك الد من القروح التي فيه وكانت فيه اثار كانت  
 قروح قد برأت قال هو يرى مما به او مما لم يبرأ وان كانت فيه  
 اثار من بلي كان له ان يرد له لان القروح من الخمر جاز البيع ولا  
 باع يهود تا زنتا قد وقعت فيه فطرات من الخمر جاز البيع ولا  
 يكون له ان يرد لان هذا السر يعيب عندهم **رجل** باع عبدا  
 على انه يرى من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة

العباد

ط



عن عبد واحد او عن عشرين كان ذلك اقرارا بذلك العيب  
 سائبا اذا باع عبد من علي انه يرى من كل عيب هذا  
 العبد نفسه وسلمها الى المشتري فاستحق احدىها ووجد  
 المسري بالآخر عيبا لزمه المعبت تحصته من الثمن فيقسم الممنوع  
 العبد بين وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصه المسحق  
 رجع المسري البايع بحصه المسحق من الثمن ولو باع عبد  
 ثمن واحد على انه يرى من عيب واحد هذا العبد ثم اسحق  
 احدىها فوجد العيب الذي يرى عيب واحد به عيبا فانه يقسم  
 الثمن عليهما على سبعة المستحق صححا وعلى قيمته الاخر وبع عيب  
 واحد فاذا عرفت حصه المسحق رجع المشتري على البايع بذلك  
 وكذلك **رجل** اسرى عبدا وقبضه ثم عرضه على  
 سبع وقال للذي يريد شراء اسره فانه لا عيب به فلم يبق منها  
 سبع حتى وجد المسري به عيبا كان له ان يردده وقوله  
 اسره فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم العيوب ولو قال  
 المسري عند عرضه على السبع اشتره فانه ليس بالتبرع وحده  
 ابقالا لا يكون له ان يحاكم بايعه **فصل**  
 في الرد بالعيب ومن له حق الخصومه في ذلك  
**رجل** اسرى حلا في حاسه وجعله المسري حرة  
 وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال  
 البايع للمشتري كانت الفارة في جبرتك وقال

المسري

المشتري لا يملك كانت في خاسك فان العول قول البايع لان  
 المسري يدعي عليه حق الرد وهو منكر ولو اسرى دها  
 في انبيته ثم قصها ورأس الانبيته كان مسدودا ففتحها ووجد  
 فيها فارة ميتة وانكر البايع ان يكون ذلك عنده فان العول قوله  
 لما قلنا **رجل** اسرى عبدا وقبضه ثم جابه وزعم انه  
 محلول اللحم والبايع منكر ذلك فان العول قول البايع كانه منكر  
 للعب فان اقام المسري البينة انه محلول اللحم اليوم فان لم  
 يكن الى على البايع وقت سوهم فيه خروجه اللحم عند المسري  
 كان له ان يرد له اسب العيب عند البايع وان اتى على السبع  
 وقت سوهم فيه خروجه اللحم عند المسري لم يرد ما لم يعم السبع  
 انه كان محلول اللحم عند البايع او اسحق البايع فسدل  
 المسري **رجل** اذا ادعى بالمسح عيبا وانكر البايع فاقام  
 المشتري بيته ورده عليه كان للمردود عليه ان يرد على بايعه وان  
 كان المشتري انكر العيب او لا لاز القاضى حين رده عليه قد  
 ابطال قوله في انكار العيب **رجل** اراد ان يسع سبائة وهو  
 يعلم بذلك ينبغي له ان يسع العيب ولا يدلس فان باع ولم يسر قال  
 بعضهم بصرفه فاسقام ردود الشهادة والصحيح انه لا يصير مردود  
 الشهادة لان هذا من الصغائر **رجل** اسرى سبائة علم  
 بعيب قبل القبض فقال ابطال السبع بطل السبع ان كان بمحض من  
 البايع وان لم يعلم البايع وان قال ذلك في غيبه البايع لا  
 يبطل السبع وان علم بعيب بعد القبض ابطال السبع الصحيح

البايع

عيب



انه لا سطل البيع الا ان يصا او رضى اسرى بواي خمسة دراهم  
وهو مساوي عشرة فوجد به عيبا بنصفه خمسة دراهم فانه يرجع  
بنصف الثمن على البايع وهو درهمان ونصف درهم ولو اسرى  
بواي درهم وهو مساوي خمسة فوجد به عيبا بنصفه درهم ونصف  
رجع المسرى على البايع بنصف الثمن وذلك درهم واحد  
ساع حاربه يربى وتربى عندها ونقا يضائم ان باع الحاربه  
وحدها التمر فاسد فانه يقسم الحاربه على قيمه الزبد  
والتمر ولا عيب بهما فاما اصاب التمر من الحاربه فستر ذلك القدر  
من الحاربه ويرد المثل لان الحاربه اسم على قيمه الزبد  
والتمر وهما صحتان لا عيب بهما لانهما دخلا في العقد بنصفه  
السلامه لا بنصفه الفساد **رجل** اسرى حاربه فوجد  
بها عيبا فارد ان يرد لها فاصطحا على ان يدفع احداهما شيئا  
من الدراهم بغير ان اصطحا على ان يدفع بايع الحاربه الى المسرى  
حتى لا يرد المسرى الحاربه جاز لانه صلح عن العيب وان اصطحا  
على ان يدفع المسرى الدراهم الى البايع لفصل البايع الحاربه  
بما يجوز لان المشتري يلتزم الزباده لا عوضا عن شيء يكون ربا  
فان قصد محصل قصدها مع المسرى الحاربه من بايعها  
بأول من الثمن الاول ان كان بعد البيع **رجل** اسرى  
عبدا فوجد به عيبا فاصل القبض فصالحه البايع من العيب على جاره كانت  
الحاربه رباده في البيع فيقسم المثل الذي اشترى به العبد على العبد والحاربه  
على قدر قيمتها حتى لو وجد باعدها عيبا رده بحصته من الثمن وان كان

بد صحتين

الدراهم

هذا

هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الحاربه بدلا عن العيب  
حتى لو وجد بالحاربه عيبا ردها حصه عيب العبد الوكيل بالشر  
اذا وجد بالمسرى عيبا قبل القبض واذا البايع التمتع عن العيب صح ابراء  
ولزم الامر ولو وجد به عيبا بعد القبض فابرا البايع عن العيب ورضي  
بالعيب يلزمه ولا يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يقطع له من  
الثمن وبعد القبض له مسط من الثمن فلا يلزم الامر الرد بالعيب ولزم  
للكامل الوكيل ما دام الوكيل حيا عا ولا من اهل لزوم العهد  
فان لم يكن من اهل لزوم العهد بان كان عبدا بحورا او صا بحورا  
كان الرد الى الموكل فان كان من اهل وجوب العهد فبات  
الوكيل ولم يردع وارثا ولا وصيا لان الرد الى الموكل ولذا المكاتب اذا  
اسرى عبدا او وجد به عيبا كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورد  
في الرق كان للمولى ان يرد الا ان المكاتب هو الذي يلى الرد فان سع  
المكاتب او مات كانت الحصومه في الرد الى المولى يرد على  
الباع الوكيل بالشر اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد  
الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البايع الوكيل  
بالشر اذا وجد بالمشتري عيبا فاصل القبض فان رده بالعيب صح رده  
وان رضى بالعيب كان العيب سيرا لزم الموكل وان كان باعشت  
يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ذلك في باب الصرف باب الوكاله ان ما لا يرد  
حسب المنفعة لقطع احدى اليدين وقتا احدى العسر وهو سيرا وما لا  
حسب المنفعة كقطع اليدين وقتا العسر هو باعشت وذلك سيرا  
الا بانه السرا حسى رحمه الله ان ما لا يدخل تحت تقوم المقومين

من الثمن  
وهو ورضي



يعني لا يقومه احد مع العيب فمما الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير  
 كالغبن السرور وذكر في المنتقى ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان  
 المبيع مع العيب مساوي باليمن الذي اسره فرضني الوكيل فانه  
 يلزم الامر وهذا قريب مما قاله سمس الامم السرخسي وفي  
 الروايات الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم  
 الامر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل  
 ولم يعصل من السر والفاش والصحيح ما ذكر في المسامحة  
 كان ذلك قبل القبض او بعده انه اذا رضى بالعيب يصير فانه  
 اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا ساوي بذلك التزم لا يلزم الامر  
 الوكيل بالشرا اذا علم بعيب قبل القبض يقال له الموكل لا رضى هذا  
 العيب فرضني به لا يلزم الامر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل  
 بعد القبض الموكل اذا ابر البائع عن العيب صح ابراه واستحق للوكيل  
 حق الرد الوكيل بالسرا اذا اسرى بالغبن السرير يلزم الموكل  
 وان اشترى بالغبن الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال السمع الامام  
 المعروف بنحوه زاده هذا ما السر له فمما معلومه عند اهل البلد  
 بالعدد والنوب ومخوذلك لان فمما هذه الاسا لا يعرف الاسموس  
 المقومين فاما ما له قيمه معلومه عند اهل البلد كالحب والحم ومخوذلك  
 اذا زاد الوكيل بالسرا على ذلك لا يلزم الامر فله  
 الزيادة او كبر الوكيل بالسرا اذا اسرى حاره للموكل  
 ولم سلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له ان  
 ردها كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم

الى

رضي

الى الموكل لا يملك الرد الا بامر الموكل فان ادعى البائع في الوضه الاول  
 ان الموكل بالعيب والموكل عاب فطلب بين الوكيل او بين  
 الموكل ليس له ذلك عندنا فان اقام البائع يده على ما ادعى فله  
 نفسه وان اقر الوكيل بان الموكل رضى بالعيب صح اقراره  
 حتى لا يبقى له حق الخصومه وان اقر الوكيل انه ابر البائع عن  
 البيع صح اقراره على نفسه ولا يصح على الامر الوكيل بالبيع اذا  
 باع ثم حوصم في بيع عيب فقبل المبيع يعرف فصاله للموكل  
 ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للموكل ولا يكون للموكل ان  
 يحاضر الموكل فان خاصه واقام نفسه على ان هذا العيب  
 كان عند الموكل لا يملك نفسه لان الرد بالعيب بغير قضا بمنزله  
 الاقاله صحح في حق الموكل ان الوكيل اشتراه من المشتري  
 هذا اذا كان عسا حدث مثله فان كان قد بالحدث ذكر  
 في بعض روايات السوع انه يلزم الامر وذكر في عامه روايات  
 السوع والرهن والوكاله والمادون انه يلزم الوكيل  
 دون الموكل وهو الصحيح وبه اخذ القضا ابو بكر البلخي لان الرد  
 بعروضه في حق الموكل بمنزله الاقاله سواء كان العيب قدما  
 او لم يكن وان كان الرد بقضا القاضي فان كان بالبينة  
 يلزم الوكيل قدما كان العيب او حدثا وان كان القضا  
 منقول الوكيل فلذلك عند علماء سارضى الله عنهم وقال في  
 رحمه الله ان كان العيب ما حدث فهو بمنزله قضا  
 القاضي باقراره وهو سوى بين الرد بالعيب وبين الاسمحا



اذا استحق المبيع على المشتري بقرانه او بالنكول لا يظهر ذلك  
 حق البائع وان رد على الوكيل بقرانه بمضا القاضى ان كان  
 عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما لو رد  
 على الوكيل بالسنه او بالنكول وان كان عيبا لا يحدث مثله  
 لزم الوكيل وللوكيل ان يخاصم الموكل فان اقام الوكيل  
 بيه ان هذا ان هذا العيب كان عند المودل رده على الوكيل  
 وكذا الرجل اذا اشترى حاربه ومضها وباعها من غيره  
 فوجد المشتري الثاني عيبا فزدها على المسرى الاول  
 بقرانه بمضا القاضى ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمسرى  
 الاول ان يرد ما على بائعه بذلك القضا وان كان عيبا لا يحدث  
 مثله فرد على المشتري الاول بقضا القاضى بقرانه لم يكن  
 ذلك رد على البائع الاول الا ان البائع السالى لو اقام البينه  
 على هذا العيب كان عند البائع الاول ملك بيه ورده  
 على البائع الاول **رجل** اسرى عبد له حاربه فزوجه  
 الحاربه من العبد ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح  
 عيب فيها فان ابانها قبل الدخول كان له ان يرد ههما  
 لان العيب المحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد  
 بقي المهر والمهر زباده منفصله فسمع الرد بالعيب لاننا نقول  
 اخذت المساع منه قال سمس الامه السرحسى رحمه الله لا يحل المهر  
 بهذا العقد لانه لو وجد تحت المولى والمولى يستوجب له عده دسا  
 وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجب المهر وسقط

من ساعته لا يصنع المشتري ملون له ان رد كما لو اشترى حاربه  
 مولدت ولدا ثم وجد بها عيبا لا يرد فان مات الولد قال له ان  
 يرد الحاربه **رجل** اشترى عبد افوجه به عسا فابكر البائع  
 ان يكون عنده واقام المشتري شاهدين شهدا حدها انه باعه  
 وبه هذا العيب وشهد الاخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل  
 كما لو ادعى عينا في يد رجل انكاله وشهد احد الشاهدين ان  
 ملكه وشهد الاخر على اقراره ان ليدانه ملكه لا يقبل  
 هذه البينه مسائل الاقاله ومجود السع **رجل** باع حاربه  
 ثم انكر البيع والمسرى يدعى الشرا لا يحل للبائع ان يطاها  
 فان عزم المشتري على ترك الخصومه كان للبائع ان يطاها  
 لا بها تفاسخا البيع **رجل** اشترى سالا مراته واعطى  
 له البيع ثم جاء البائع وقال للمسرى سمع من يارده فقال  
 المسرى دادم لم يصح هذه الاقاله فالواصوره هذه المسله  
 اذا كان الروح وكيلا لامراته في سر السب والوديل  
 بالشرا ذكر سمس الامه السرحسى رحمه الله ان الوكيل بالشرا لا  
 يملك الاقاله في قولهم فلا يصح هذه الاقاله ولو كان  
 الوكيل يملك الاقاله فالاقاله لا يصح بلفظه الامر  
 في قوله اني حسبه ومحمد رضى الله عنهما فان البائع اذا قال للمسرى  
 اقبلني هذا البيع فقال المسرى اقبل لا سم الاقاله عدها ما لم  
 يسل البائع قبلت **رجل** باع من اخربوا فقال له  
 المسرى قد اقبلت مع التوب فاقطعه فمضا فقطع البائع قميصا

وسمع البائع من المشتري  
 انه عزم على ترك الخصومه



قبل ان سفرقا ولم سلم شي كانت الاقاله تامه **رجل**  
 اشترى وقر خطه بد رام معلومه وبصل الحطه وسلم بعض  
 الثمن ثم جاء البائع لبعض منه بقيه الثمن فقال المسري انه قام على  
 ثمن علي فرد البائع عليه ما مضى من الثمن واخذ المشتري قالوا  
 لم يكن ذلك اقاله لان الاقاله بمنزله السع والسع بالعول لا يكون الا  
 ما حاب وقبول فان كان بطرق التقاطي فذلك لا يكون الا بالقبض  
 والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ اما على قول البعض  
 فبعض احد البدلين كفي لا يعقد السع وهو الصحيح ويدلنا  
 هذا في اول الكتاب **رجل** اسرى حمارا وقبضه ثم جاء الحمار  
 بعد اربعة ايام فرده على البائع فلم يقبل البائع صريحا واسمع الحمار  
 امام امسع عن رد الثمن وقبول الاقاله كان له ذلك لانه  
 لما رد كلام المسري بطل كلامه ولاسم الاقاله باستعماله

من رجل

البائع

**فصل**

في الاستحقاق ودعوى الحره  
**رجل** اسرى جارية وقبضها فباعها من عرسه ثم باعها الثاني  
 من باب ثم ادعت الجارية انها حره فرد ما الباعث على ياقه بولها وصل  
 البائع الثاني منه ثم الثاني رد ما على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان  
 كانت الحماره ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل لان العتق لا يسب  
 بقول الجارية وان كان الجارية ادعت انها حره الاصل فان كانت حرة  
 وسلمت اعباد لذلك فهو بمنزله دعوى العتق لا يباينها اعباد  
 للبيع والسلم فعداوت بالرق وان لم يكن اعباد ثم ادعت انها

حر لم يكن للبائع الاول ان يعبل لان القول في حره الاصل قولها  
 فاذا اسلمت نفسها هو حجه على الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يسلم  
 وقال بعضهم اذا سعت الجارية ثم ادعت انها حره الاصل لم يكن  
 للمشتري ان يرجع على البائع لان الحره لا يسب بقولها وكل من اسرى  
 جارية كان للاحساظ في ان يزوجها حتى يحل له اما بالنكاح او بملك  
 المهر والصحة انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان  
 القول قولها في دعوى الحره والمشتري ان يرجع على البائع بالمهر  
 ذكر في المسعى **رجل** اسرى جارية والحماره لم يكن عند البائع  
 فقبضها المشتري ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري من اخر الحماره  
 لم يكن حاضره عند السع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية  
 انها حره فان القاضي فصل قولها ورجع بعضهم على بعض بالمهر  
 فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت بالرق والامر للمسري الثاني  
 ذلك وليس للمسري الاول منه على اقرارها بالرق فان المسري الثاني  
 يرجع باليمن على المسري الاول والمسري الاول لا يرجع بالمهر على  
 باعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق **رجل** اشترى عبدا  
 وقبضه فوهبه من اخرا وتصدق به على رجل ثم جازل واستحققه  
 من يد الموهوب له او من يد المتصدق عليه فان المشتري ان يرجع  
 بالمهر على باعه ولو ان المسري باعه من رجل وسلم واستحق  
 من يد الثاني لا يرجع للمسري الاول باليمن على باعه فلان  
 يرجع للمسري الثاني عليه في قول ابي حنبله رحمه الله ولو كان  
 المسري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب

مطهر

مطهر

مطهر



له من رجل فاستحق من يد المسمى لا يرجع المشتري الاول على ياعه  
 حتى يرجع المسمى الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المسمى  
 الاول وهبه من رجل وسلم ثوبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق  
 من يد الثاني كان للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على ياعه **ن**  
 على ياعه حتى يرجع المسمى **رجل** اسرى روق سمن او غسل او جره زيت او سله زعفران  
 الثاني بالثمن على الموهوب او جوالق من دقيق او خنطه ثم جارجل واستحق بعض ذلك قبل القبض  
 لم يرد من المسمى الثاني ان يرد الباقي بعد فانه لو يوسف رحمه الله بحر المسمى ان شأنا اخذ الباقي  
 وحسب من جارجل ثم ذهب بحسابه من الثمن وان شأنا ترك البيع لانه شئ واحد ولو اسرى قوصري  
 ثم اسرى رت او خاسي خل او لوى خنطه او شعير في  
 وعابيز فاستحق احدهما ان استحق قبل القبض خير المشتري  
 قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه  
 من الثمن ولا يكون له ان يرد الباقي **رجل** اسرى علاما شراهما  
 ثم ادعى رجل ان العلامة كان له اعطاه مند سته فان القاصي  
 سأل المدعي السبه على الملك فان اقام السبه على الملك عمو العبد  
 عليه باقران وان لم يكن له سبه استحل المسمى على دعوى  
 الملك لان المدعي خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه يستحق  
 والولا لنفسه **رجل** اسرى عبدا واحلفا في المهر وحلفا  
 فقال النابع ان يعب الانالف درهم فهو حر وقال المسمى  
 ان اسرته الانخسما درهم فهو حر فالبيع لازم للمسمى  
 لان النابع اقر المسمى حب في سبه وعمو عليه العبد فلا يلزم  
 نقض السع ولا يعو العبد وكان على المشتري الثمن الذي

ط  
 الحقة البعق

اقربه

اقربه لا ينافي صادقا على يوب الملك للمسمى سكر  
 العتق ولا يعو العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر به لانه سكر  
 الزباده **رجل** اسرى من رجل ارضين فاستحق احدهما  
 ان استحق قبل القبض خير المسمى ان شأنا اخذ الباقي بحصته من  
 الثمن وان شأنا وان استحق بعد القبض يلزمه عمو المسمى بحصته  
 من الثمن ولا خيار له مستأجر حاووب باع لردار حاووب  
 في يد وسمى الكردار وقبض الثمن حا صاحب الحانوت وزعم  
 ان الكردار له وحال بين المسمى وبين المسع قال السمع الامام ابو  
 محمد بن الفضل ان كان الكردار من الات التي يحتاج المستاجر  
 اليها في صاعته وتجارتها كان القول قول النابع وهو المساجر  
 ولا يرجع المسمى على النابع شئ من الثمن وان لم يكن الكردار  
 من الات عمل المستاجر لكنه سى لوا حلف صاحب الحاووب مع  
 المستاجر في ذلك ان كان علوا على سفل الحانوت ولذا الجواب  
 لانه في يد المستاجر وان كان البنا سى لوا حلف صاحب الحانوت  
 مع المستاجر في ذلك لسا المتصل بالحانوت لاني الحاووب كان  
 للمسمى ان يرجع على النابع بالثمن لان القول فيه قول صاحب  
 الحاووب والثايب يقول من يكون القول فيه قوله بالثايب  
 بالسبه فان كان لفل لهذا المسمى اسار بالمرك وفي  
 كل موضع لا يرجع المسمى على النابع بالثمن لا يرجع على  
 الكفيل بالدرل لان الكفيل بالدرل انما يضمن عند الاستحقاق  
 ولم يستحقا **رجل** اسرى علاما وقبضه فاستحقه

فيه

رت

ق







بيعه فاذا بيعت مع غيره فاستحق كان له حصه من الثمن  
**رجل** له ضيعه اشتراها بانه درهم فباع الرجل من احده  
بعض هذه الصعه بصعه اخرى ثم مات اخوه فادعى ورثه  
الاخ الصعه المسراة وما بقي من الصعه الاولى بعله ان الصاع  
الصعه الاولى اسرى الصعه الناسه مع مورثهم وكان بصعها  
لمورثهم فالوا الصعه الناسه المسراة بلون من الاخوس بصعها  
لانها اشترى بالصعه الناسه فكانت مشتركة بينهما حصعا وبلون  
نصيب الميت ميراثا لورثته ورجع الاخ الحي في ثلثه الميت بصعفه  
ما بيع من الضيعه الاولى لان الاخ الميت اسرى نصف المشتراه  
لنفسه وقضى الثمن مال اخيه فصار الاخ الحي بمنزله المبرور له  
ولا حق لورثته الميت فيما بقي من الصعه الاولى لانه لم يوجد من  
صاحب الضيعه الاولى الا اشراك اخيه في سرا الصعه الناسه  
بعض الصعه الاولى وهذا لا يكون ملكا منه لما بقي من الصعه  
ولا اقرار ملك الاخ في الصعه الاولى **رجل** اسرى  
عبدا فاستحق نصفه من الخيار للثمن لان الشريك في  
العبد عيب فان قال احداهما صب سلم له ربع العبد  
ربع الثمن والاخر على خياره ان يشارد الربع وان سارضى في فاس  
قول الى يوسف ومحمد في فاس قول الى حسمه رحمه الله ليس  
للاخر ان يرد اصله مسله الحمار **رجل** ادعى على رجل  
انه باعه وقلنا الغايب هذا العبد بالف درهم  
فامام السه فانه بعض على الحاضر نصف الثمن فان حضر

العاس

الغايب ان اعاد المسحق السه بعضي له عليه نصف الثمن ايضا  
والا فلا لان احدهما اسرى خصم للاخر الا اذا كان كل واحد من  
المشتريين كفيلا عن صاحبه بامر محسد بلون القضا على  
احدهما قضا على الاخر ايضا **رجل** باع عقارا وامرته او ولده  
او بعض اقاربه حاضرا يعلم بالسع وودع التقابض بينهما وصرف  
المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في السع ان  
العقار له ولم يكن للساع قال مساح سمع قند رحمه الله عليهم  
لا سمع دعوى المدعى سدا للباب للبليس وقال مشاخر رحمه الله  
عليهم سمع دعواه وسمع للفتى ان يطرد في ذلك ان كان البايع والبد  
معروفا باللبليس والخصومات الباطله ينبغي للفتى ان يعنى  
بالقول الاول وان لم يكن كذلك فتنفى صحة الدعوى وهذا  
اذ لم يكن السلطان اسدى ملك الخصومه في بعلد القاصي  
**رجل** باع دارا وعمارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وفت اهلك  
المساح فيه والاصح انه لا سمع دعواه لا لو ادعى انه باعه وهو  
لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر او ادعى انه  
اعتقه ثم باعه فانه سمع دعواه **رجل** اغير عليه دوايه  
موقع البعض يد انسان فذهب به الى السوق لينتقه فحيا  
رجل مريد ان يسرى بورا واستأمنه ثم انعم بالطرفه فاذا هو  
ثوره النني اغير عليه فادعى انه ملكه لا سمع دعواه لان الاستيلاء  
اقرار منه انه ليس له **رجل** اسرى عبدا وصره وبعد  
المن فاستحقه رجل بالنسبه ثم حصر الناع واقام اليه

الباقي



ان المستحق كان باعه منه بكذا قبل البيع وقضى القاضى  
 بفسخ البيع فاراد المشتري ان يأخذ العبد قال ابو حنيفة رحمه الله  
 لا سبيل للمسرى على العبد وهذا في غير ظاهره الرواية بفسخ الاستحقاق  
 لا يفسخ البيع من البائع والمسرى ما لم يرجع المسرى على البائع بالتمن  
 وبعض القاضى له او تراضيا على ذلك **رجل** عنده له  
 حطه باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل اخر  
 فلم يفسخ احداهما سباحا حتى استحق منه محبوم واحد فان المسحوق  
 من بيع الاخر فان هلك نصف ما بقي بعد استحقاؤه المحبوم يكون  
 الحمار للمسرى باحداً باقى على حساب ذلك حتى الاول في  
 له وحق الثاني في نصف كل المحبوم واحد فمصر كل واحد منهما  
 بما بقي حصه ولو لم يستحق حتى قبض المسرى الثاني محبوما  
 ثم استحق محبوم فالمسرى الاول والثاني بالخيار فمن لم يقبض  
 فيه المسرى الثاني نصف له والمحبومين والاول نصف له ولو لم  
 الثاني يدهما على حساب ذلك **رجل** اسرى دارا وقبضها  
 ثم جازل واستحق نصفها ثم ان المسرى اقام اليه انه اسرها  
 من المسحوق ولم يوف له ذلك وقت قال محمد رحمه الله عليه لا يرجع  
 المسرى على البائع شئ من الثمن اهما هو رجل اسرى دارا  
 ادعاهما اخر فاشترها المسرى من المدعى ايضا فانه لم يرجع على البائع  
 شئ ولو اقام البينة انه اشتراها من المدعى بعد استحقاؤه والنصف  
 فليت عليه وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن **رجل**  
 مات وترك اسرا ودارا فدعى احد الاسر ان اباهما كان اباهما

المشتري

الدار من هذا الرجل بالفي درهم وانكر المدعى عليه وكذبه الا ان  
 الاخر فان القاضى يقضى على الابن المدعى عليه بنصف الثمن  
 المدعى عليه بنصف الدار المدعى عليه ولا حمار للمدعى عليه في دار  
 الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا ما لو اسرى دارا  
 فاستحق نصفها فان المسرى حرم له هذا السع انما السع نصف  
 الدار محبوم المدعى عليه لو لا محبومه كان القاضى يقضى له  
 محل الدار **رجل** اشترى شيئا فاستحق من ورجع المسرى  
 على البائع بالتمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يور  
 بمسلمه الى البائع ولو اشترى شيئا قد امر انه ملك البائع  
 ثم استحق عليه ورجع على البائع بالتمن وصل اليه بوجه  
 من الوجوه فانه يور بمسلمه الى البائع **رجل** اسرى عبدا  
 وقبضه وباعه من اخر واستحق من الثاني فان المسرى  
 الاول لا يرجع على البائع بالتمن فلو ان رجعا عليه المسرى الثاني  
 في مولد الى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه  
 له ان يرجع قال لا يرى ان المسرى الثاني لو كان ابر الاول  
 عن التمن كان الاول ان يرجع على باعه اذا استحق على  
 المسرى الثاني ولو وجد العبد حرا رجعا كل واحد على باعه  
 بالتمن فلو ان رجعا عليه

**فصل**  
 في مسائل العتق

العتق يرجع باحدا من ابا بعد المعاوضة او يفسخ بكون للدافع كالدفع



والاجارة اذ اهلكت الودعة او العسر المستاجر ثم جازحل  
 واسحق الودعة او المستاجر وضمن المودع والمستاجر فان المودع  
 والمساجر يرجع على الدافع بما ضمن **وكان** راجل من كان في  
 معناها وفي الاعارة والهدنة لا يرجع على الدافع بما ضمن ولا على المدين  
 لان مصر المسعر كان نفسه **رجل** اسرى دار او مضافا  
 وبناتها ثم جازحل واسحقها فان المصري يرجع على البائع باليمن  
 وسلم السا الى البائع ويرجع على البائع باليمن وبعمه البناء مسما يوم  
 السالي البائع فان كان المصري شريكا في الحصر والاسراج والدعوى  
 فانه يرجع بعمه البناء على البائع يوم تسليم البائع فان كان المصري  
 انفق في البناء عشرة الاف درهم وسكن فيها رما ناحت حتى حلق السائر  
 بعدوا يهدم بعضه ثم استحق الدار لم يدر المصري ان يرجع على البائع  
 الا بعمه يوم تسليم البناء الى البائع فان كان المصري اسوق  
 الساعس الاف درهم ثم على الحصر والسياح والاجرم استحققت  
 الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعسر من الغنا والشرقة  
 يرجع على البائع بعمه البناء يوم تسليم ولا يطر الى ما كان  
 اسوقه وان استحققت الدار بعد السائر والبائع غاب والمسحق  
 اخذ المصري يهدم الساقط المصري ان البائع قد غرق وهو غاب  
 قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يملك الى قول المصري بل يومر  
 يهدم السائر يدفع الدار الى المسحق فان حضر البائع بعد  
 الهدم لا يرجع المصري على البائع بعمه البناء اسما يرجع عليه  
 اذا كان الساقط ما فسلم المصري البناء الى البائع يهدم

والساج

البائع

البائع وباحد النقص وما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان  
 حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء بقي البعض فان المشتري  
 ان يأخذ البائع بعمه ما بقي من البناء قائما او سلمه اليه فيهدم  
 البائع ما بقي ويكون النقص له وان شأ المصري بقصر كله  
 ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابو حنيفة وابي  
 يوسف رضي الله عنهما في ظاهر الرواية وروي محمد عن ابي حنيفة  
 وهو قول الحسن رحمه الله عليه ان القاضي يبعث من يقوم البناء  
 ثم يقول للمصري انقضه واحفظ النقص فاذا اطرب البائع سلم  
 النقص اليه وبعضه لك عليه بعمه البناء وذر الطحاوي رحمه الله  
 ان المصري اذا انقض عليه البناء سلم النقص الى البائع ان يرجع على  
 البائع باليمن وبعمه البناء مسما وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع  
 الا باليمن وهذا الساقط وهذا القرب الى النظر **رجل** اسرى  
 دارا ثم باعها من اخذ فبنا المصري الثاني فيها ما لم استحققت الدار  
 دون الساقطان المقضي عليه وهو المصري الثاني يرجع باليمن على البائع  
 ولا يرجع بعمه البناء في قول ابو حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا سكر  
 حاربه وقصها وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الحاربه  
 فان المصري الثاني باليمن على بائعه وبعمه الولد والبائع الثاني  
 لا يرجع على البائع الاول بعمه الولد في قول ابو حنيفة رحمه الله  
 وعلى هذا الخلاف اذا اسرى عبدا وباعه من اخر فقتدا وله  
 الايدي ثم وجد المشتري الاخره عسافه بما لا يصيب الزايد  
 وقد بعث العبد عنده بعت حادث كان له ان يرجع على

الخلاف

يرجع



ما به بعضان العيب وليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول  
 بالعصان في قول الى حسمه رحمه الله عليه **رجل** اسرى  
 دارا فبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من رجل اخر وبعض المسري  
 الثاني بنا الاول وبني فيها ثانيا اخر ثم جاء المسري الاول واستحقها  
 فان كان المشتري الثاني بنا بها بالات نفسه فان المسري الثاني  
 يضمن للمسري الاول ضمان ما اسعص من سائر الدار العامر <sup>بعضه</sup>  
 سائر الاول ويلون البعض للمسري الاول ان كان قدما وان كان  
 المسري الثاني اسهل ذلك البعض له فبعض البعض ايضا ويرجع  
 للمسري الثاني البناء الذي احدثه وليس للاول ان يبعه من ذلك  
 لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان الثاني يبي البناء الحادث  
 بعض الاول فان المسري الثاني يضمن الاول لما قلنا وللأول  
 ان يمسك البناء الثاني وليس للثاني ان يبعه لان البناء الثاني اذا  
 كان بعض الاول كان ملكا للمسري الاول فان كان المسري الثاني  
 زاد في ذلك اعطاه المسري الاول فبعضه الرابدة ولا يعطيه  
 العمل لان العمل لا يسوم الا بالعقد ولم يوجد العقد اما الرباد  
 عن مال معلوم وعن اي يوسف رحمه الله اذا اسرى دارا فبنا  
 فيها بنانا ثم اسحقه بعض المسري البناء كان للمسري ان يرجع  
 بالعصان على البايع **بالبعض** فبعض الدار مديا وغير  
 مبني ويرجع بالعصان وكذلك الارض فاذا عدها  
 المسري ثم اسحق فقلع المشتري الشجر كان له ان  
 يرجع على البايع بالعصان **رجل** اسرى ايضا

يضمن

فغرس

فغرس فيها شجرا من الشجر ثم اسحق الارض قال المسري  
 املع الشجر فان كان فلعه يضر الارض يقال المستحق ان  
 سب يدفع اليه قيمة الشجر مملو عا ويلون الشجر لدارس  
 فخذ حتى يلع الشجر ويضمن لك بعضان ارضك فان امره  
 يلع الشجر وطلع المسري ثم ظفر بالبايع بعد العلع فان  
 المسري يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بعمه الشجر ولا بما  
 ضمن من نقصان الارض وان اختار المسحق ان يدفع الى المسري  
 بعمه الشجر مملو عا وبمسك الشجر واعطاه العمه ثم طفر  
 المسري بالبايع فانه يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بعمه  
 الشجر ولا يلون المستحق ان يرجع على البايع ولا على المسري  
 بعضان الارض لانه لما اختار دفع بعمه الشجر صار له ان يسحق  
 هو الذي غرس الشجر وهذا هو الذي قلنا في حسمه  
 واني يوسف وقال الحسن القاضي بعث امينا ليقوم النا  
 في الارض ثم يقول القاضي للمسري املع الشجر واحفظه  
 حتى اذا طفر بالبايع سلمه اليه وما خذه بعمه بابتة  
 وان لم يستحق الارض حتى اتمر الشجر وبلغ الثمر ولم  
 يبلغ حتى جاء مسحق واستحق الارض يطالب المسري بملع  
 الشجر **كان** له ذلك فان كان بايع الارض حاصرا كان  
 للمسري ان يرجع على البايع بعمه الشجر باسه في الارض وسلم  
 الشجر قائمه الى البايع ولا يرجع بعمه الثمر وحجر المسري  
 على قطف الثمر بلغ الثمر او لم يبلغ وحجر البايع على قلع الشجر

البايع



وان كان المشتري يزرع في الارض حنطه او شيئا من اصناف  
البراحيز والحبوب والمقول ثم اسحقف الارض قال ابو  
يوسف رحمه الله يوم المسرى حتى يطلع الزرع ان كان البائع عاليا  
ولا يرجع على بائعه بشي وان كان الزرع اضر بالارض فليسحق  
ان يضمه متقضان الارض ثم لا يرجع المسرى على بائعه الا بالثمن  
وان كان المسرى قد لوى في الارض لسرا او حفر بئر ساقية  
وقنطر على النهر فسطر ثم اسحقف الارض فان المسرى يرجع  
على البائع بالثمن وبئمه ما احدث في الارض من بئر العطره ولا  
يرجع ما احدث في النهر وحفر الساقية ولا في مسناه جعلها  
من التراب وان جعل المسناه من احرا او لئس او نصب اوسى له  
قيمه فانه يرجع على بائعه بئمه ذلك وهو قائم في الارض ثم يورث  
البائع بئمه ذلك **رجل** ورت جارية من اسبه واسولها  
ثم حاسحو واستحقها كان الولد حرا بالعمه ثم يرجع المسول  
بمن الحارة وبئمه الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث  
المورث في صمان الغرور والوحد بها عيبا كان له  
ان يرد لها على بائع المورث والموصي له بالخيار اذا استولد لها  
الحارة ثم اسحقف فانه لا يرجع على بائع الموصي بالعم ولا بئمه  
الولد كما لا يرد لها بعت وحد بها **رجل**  
اسرى دارا فجار رجل واستحق العرصه وفيها بنتا فقال المسرى للبائع اسر  
منك العرصه ثم نسب النسا والحق الرجوع عليك بئمه البنا حكم العرور  
وقال البائع لا بل بعتك العرصه والبنا جميعا فليس لك ان ترجع على

بئمه

بئمه النسا كان القول منه قول البائع لانه منكر حق الرجوع  
ولو شرط البائع في البيع ضمان ما احدثه المشتري فيفسد البيع لان  
المشتري اذا حفر فيها بئرا او ما اسبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك  
على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبنا والزرع والغرس  
فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا ففسد البيع وان صد الضمان  
فقال اننا ضمان لما احدثه المشتري من بئر او عرس او ررع او حودك  
جاء وكون ضمانا **رجل** اسول جارية كانت له ثم  
اسحقف فقال المستولدا اشترى بها من فلان فلذا اصدقته فلان  
وكذب المستحق كان القول قول المستحق لان المسرى يدعى  
عليه حره الولد حكم الغرور وهو منكر يكون القول قوله ولو  
انكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالعمه  
ولا يرجع احداهما على البائع بشي **رجل** اشترى جارية وقبضها  
وهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء  
رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له  
بالثمن وبئمه الولد لانه مغرور **رجل** اسرى دارا وبني  
فيها ثم اسحقف رجل بصفها ورد المسرى ما بقي على البائع فان  
له ان يرجع على البائع النسا بالعم وبئمه البنا لانه مغرور  
في النصف ولو اسحقف منها نصف بئمه فان البنا في النصف المسحق  
خاصه رجوع المسرى بئمه النسا وان كان النسا في النصف الذي لم يسحقف كان له  
ان يرد النسا ولا يرجع سبي بئمه النسا **رجل** اسرى جارية فادعا  
اخر فاشترىها منه ايضا ثم لم يسحقف الامه وقد ولدت للمشتري ولدا قال

ها



محمد رحمه الله يرجع المسري بالمهر على الناصر فان كانت ولدت  
لاكثر من ستة اشهر من زواج السبع الثاني لا يرجع بعمه الولد على واحد  
منها **رجل** اشترى جارية من صبي غير مادي او من عبيد مجبور واشتروا  
م جارية فاسمها كان الولد نائب السب من المسري  
ولون رميها ولا يكون هو باولاد المغرور **م** **ن**

في الباب فصول خمسة **الاول** في الدار والساني في الحمام والحائوت  
والثالث في الحرم والسجل والرابع في الارض والخامس في المصنوع  
اما **الاول** **رجل** اسرى دار لا يدخل فيه الطريق من غير ذوقان  
لم يكن للدار طريق عاظم ان لها طريقا قد ذكرنا قبل هدا في باب العيوب  
وان باع دار او قال بحقوقها ومراقفها او قال بمل قليل وكثر له منها داخل  
وجارح عنها كان له الطريق وقد اقر لا سنان بدار ولم يدرك الطريق  
ولم يذكر بحقوقها ومراقفها لا يدخل فيه الطريق ولو اسرى دار او بها  
لسنان دخل الستار في السبع صغرا كان السنان وليس وان كان السنان  
خارجا من الدار لا يدخل الستار في السبع وان كان له باب في الدار كذا  
قال ابو سلمان وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله عليهم ان كان السنان  
اصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في مع الدار وان كان السنان  
اكبر من الدار او مثل الدار لا يدخل في مع الدار والمسئلة مرت  
باب الممر في الخروج والدخول **رجل** باع دار بكل حق هو لها ومنها  
رحا الابل فان الرحا ومساخ الرحا والابه تكون للناسع ولا

فامشراهاص

اوصاح علی دارا اوصی  
بدارم



وقد ذكر المحرر الرابع دور الحيران الى ورا السور وقبض الثمن  
وسلم الدار الى المشرى بمات النابع وادعى ورثته فساد البيع  
حكم ادخال السور في السع وادعى المشرى ان السور له وعند  
الناس مشهور بسور المدينه قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم  
لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا لا يكون من حيطان الدار فاذا خاله  
في السع يكون مفسد البيع وان كان مثل هذا الحائط قد  
يكون من حيطان الدور والعصور كان ذلك للمشرى لانه في يده  
واما في السور ان اضافا السع الى هذه الدار مساهمة واسار  
الى هذه الدار وهما دعر فاما جميعا جاز السع فمهما هما وليس  
بغالي **رجل** باع دارا لثمنها ثمان ومها مخرج وبير  
مطوى بالاجر وعمر كلهما متصل بالمدخل الكل في  
السع لانهما داخل في الحد فلهذا داخل في السع وان باع دارا بها  
بير وعليها بكرة وجبل ودلو فان باع الدار بمراعيها  
بدخل الدلو والجبل لانهما من المرافق وان لم يعل بمراعيها لا يدخل الجبل  
والدلو ويدخل المدة في السع على كل حال للمركبة  
بالمراسى دارا واختلفا في باب الدار وقال الساع هو  
الى وقال المشتري لا بل هو **فان** كان الدار مردها  
مصلا ما لبنا كان القول قول المشرى سوا كانت  
الدار في يد النابع او في يد المشتري لان ما كان مردها لم يكن من  
حملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان  
مملوفا فان كان الدار في يد البايع كان القول قوله

هو

وان كانت في يد المشرى كان القول قول المشرى لان  
الباب اذا لم يكن مركبا يكون منزله المتاع الموضوع في  
الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول قوله قول  
صاحب الدار **رجل** اشترى دارا فوجد في حديقها دارا  
ان قال النابع من كان له وردها المشتري عليه لهما  
وصلت الى المشتري من يد البايع وان قال لست لي كاي  
منزله اللقطة **رجل** له علو وسفل فقال للرجل بعث منك  
علو هذا السفل بك كذا جاز البيع ويكون سطح السفل  
لصاحب السفل والمشرى حق القرار عليه ولذا لو اشترى  
العلو كان للمشرى ان يبني عليه علوا اخر مثل الاول لان  
السفل اسم لبنى مسقف فكان سطح السفل سقفا للسفل  
ويدخل في الدار اشبع الدار السور التي يكون على السطح كانت من  
اجرا وخشب لانها مرتبة في الدار ويدخل في سع الدار ويدخل السلا  
في بيع البيت والدار ان كان مرتبة لانها من جملة الدار وان  
لم يكن مرتبة احلها واده والصحح ان لا تدخل ومعها السور  
والدار يدخل في البيع استحسانا والعباس ان لا يدخل والعلو  
يدخل وباسا واستحسانا لانه مرتب وان كان باب البيت  
والدار مقفلا لا يدخل القفل في السع والسور يدخل في سع الدار  
كان مرتبة وان لم يكن مرتبة لم يدخل والاحار يدخل في سع الدار  
سوا كان من قصب او لبن لانه مرتب ولا يدخل في سع السور  
لا يدخل فيه العلو وبه له علو وسفل فقال رجل اشترى

لم



منك هذا السب ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلو **وكذا لو قال**  
 بكل حق هو له الا ان يقول اسريت منك هذا السب الذي  
 علوه ولو اسرى دارا يدخل في علوها وسفلها وان لم يقل حقها  
 ومرافقها وان قال اسرى مني **لا** ان قال اسريت منك هذا المنزل  
 لا يدخل فيه علوه ولو قال **قد اسريت منك هذا**  
 المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بكل حق هو له  
 لا يدخل فيه العلو **قالوا** هداي عرفهم انا في عرفنا العلو  
 يدخل في البيع من عرفه الحق في المسائل الثلاث لان في  
 عرفنا كل سكن سمي خانه صغيرا كان او كبيرا  
 ولو اسرى دار لها ظلة يعني ساباط احد جاسه على الدار  
 والاخر على اسطوانات في السدة او على دار الحار الذي يعالده  
 ان اشترى الدار بكل حق هو لها يدخل الظلة في السع وان  
 لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل في قول ان جسه رحمه الله  
 وقال صاحبه يدخل الظلة في السع ان كان مسمما في الدار  
 وان لم يكن مفتحا في الدار لا يدخل الظلة في سع الدار في موطنه  
 الا نذر الظلة **الكسيف** السارع في الدار يدخل في بيع <sup>الدار</sup>  
 وان لم يندر الحقوق والمرافق دار لها طريقان احدهما  
 الى السارع والاخر خارج في دار رجل اخر فباع الدار لم يقل بكل حق  
 هو لها لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو لها يدخل  
 فيه الطريقان الطريق الطاهر لكونه الى السارع والاخر يندر الحقوق  
 ولو اسرى دارا بها مطبخ ومخرج ومربط وبرما ولم يذكر

الحق

الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع ولو اشترى منزلا لا يدخل  
 فيه المربط والمخرج وبرما وان قال بكل حق هو له ما لم يذكر  
 هذه الاشياء وذا في المرافق في هذه المسائل ذكر المحو  
 والعريه مثل الدار فان كان في الدار او في العريه باب موضوع او  
 خشب او لبن او حص لا يدخل شي من ذلك في البيع وان ذكر المحو  
 والمرافق لان هذه الاسماء بعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل  
 في السع كما لا يدخل فيه المبيع الموضوع وكذا لو اسرى دارا قال  
 بكل دليل ولست عرفها او منها لا يدخل شي ما ذكرنا في السع لان المراد من قوله  
 صوفيا او منها ما كان مصلا لها وهذه الاسماء غير متصل بالدار ولو اسرى  
 بيت الدار بكل حق هو له او بكل دليل او لست هو منه ذكر بحرمه الله في الشتر <sup>ط</sup>  
 ان له الحجر الاعلى والاسفل ولذا لو كان قد جاس موصولا بالارض  
 وصل الحجر الاعلى لا يدخل در **بين** خمسة نفر باع احدهم  
 من الطريق قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لامر السكة ان يسعوها فان اجتمعوا  
 على بيع هذه السكة وسميها مسعوا عن ذلك لان للناس حقا في هذه السكة  
 فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام فان للناس ان يدخلوا هذه السكة  
 التي غير نافذة حتى يطل الزحام ومن العلم ان قال اذا باع واحد من اصحاب السكة  
 نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يحوز السع وليس للمري ان يمر في هذا  
 الطريق الا ان اسرى دارا للبايع في هذه السكة **رجل** اسرى دارا  
 بانيها في الشارع وطهر الدار الى سدة عرف نافذة وليس في هذه السكة  
 دارا اخر ليس للمري ان يجعل للدار المسرا طريقا في هذه السكة فان رضى  
 بذلك جمع اصل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان يمنع ذلك وان



رضى الحل فان ذلك اعاره ويكون لهم ان يرجعوا وكذا الرجوع واحد كان هذا  
الواحد ان يمنع ذلك نفسه فلهما داران لرجل واحد منهما دار  
اراد احدهما ان يعلو بنا على راس السكة كان للآخر ان يمنع ولورفع باع دارا  
لجميع حقوقها احدهما الباب القديم ثم وضعه لئلا يخران يمنع **رجل**  
باع دارا لجميع حصوها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان  
في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابها بالقديم فاراد الميرى ان  
يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله في النوادر  
فقال ان اقر اهل تلك السكة بالقديم كان له ان يبيع بابا في هذه السكة  
وان شالفتح بابين او اكثر وان احدهما السكة كان القول قول اصحاب  
السكة مع انهم اذ لم يكن له منه على ذلك فان تخلوا صاروا مقربين  
له طريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في  
السكة وسقط اليمين عن الباقيين وان تخل واحد كان له ان يحلف الثاني  
فان نكل الثاني كان له ان يحلف الثالث هكذا فان نكل الكل عزمهم ليس  
له ان يفتح بابا بحق هذا الواحد وان باب السكة واسعه فاقر بعضهم  
لحق المدعي وجمع انصباهم بحل انصباهم في ناحية ويجعل لهذا المدعي  
طريقا في ذلك الجانب **دار لرجل** فيها اثبات ماع بعض الاسات  
مراقبها ثم اراد الساع ان يبيع الميرى عن الدخول في باب الدار قال الشيخ  
الامام **ابو بكر محمد** الفصل رحمه الله ليس له ذلك لانه باع بعض الاسات  
مراقبها وباب الدار من مراقبها ولذا لو قال يبيعها من حصوها لان بقوله  
لحقوقها دخل الطريق في السع فاذا دخل الطريق دخل الباب لان الباب  
منصوب على الطريق ولو باع من منزل محدوده وحقوقه

وصاحب المنزل مسعه عن الدخول وباعه بفتح الباب الى السكة قال  
الشيخ الامام هذا رحمه الله ان يبيع صاحب المنزل له طريقا معلوما له  
لمن له ان يمنع عن الدخول وان لم يكن له ان يمنع ويبيع الميرى  
لنفسه الدار اشتراها بنا الى السكة وليس له ان يفسخ البيع وقوله  
لجميع حقوقه تصرف الى جميع هذه الدار في السكة **رجل** وضع  
راس خشبه على حائط جاره او حفر سردابا تحت دار جاره ثم ان  
جاره باع تلك الدار فطلب الميرى رفع الحشبه والسرداب قال  
بعض العلماء للميرى ان يفعل بعض ما كان لبايعه ان يفعل  
الا ان يسترط في البيع بركه فليس للميرى ان يعرضها  
من ذلك **رجل** باع دارا ولا خرفها بمسبل ما فرض صاحب المسبل  
بيع الدار قالوا ان كان له ربه المسبل كان لصاحب المسبل  
حصه من الثمن وان كان له حق حري الما فقط فلا قسط لصاحب  
المسبل من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالسع كمن اوصى سلكي  
داره لرجل فباع الدار ورضى الموصي له بالسع بطل وصيته ولو لم  
سع الدار ولو كان صاحب المسبل اطلب حقه في المسبل بطل  
حقه ان كان له حق حري الما فقط وان كان له الرقبه  
لا سطل حقه لان قوله اطلب حتى لا يرسل ملكه حائط  
مسرك من رجلين ولا حدهما في منه ثلاث طاقات من اللبر وراس الطاقا  
على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد  
الميرى ان يبيع الطاقا ويضع مكانها سطحا من الخشب  
قال ابو القاسم ان كان فعل الساعي مثل الاول او اقل وصدره لذلك



[illegible]

الصدق

الصل الاول دون المصراع الذي راسه في الحرم الاحمدي  
فلم يشرى الحرم الاول ان يرفع المستراح عن حجرته او سد مخرج  
والمسرى الثاني بالحمار ان ساخذ حجرة حصتها من الثمن وان شاترك  
ان كانت النابعة شرطت له المستراح في السع **رجل**  
فاع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في البلد الثاني  
وكتب في السد بطرقه التي هي له قال السج الامام ابو بكر  
اللمي رحمه الله ان اتفق المساعان على انهما شرطتا في السع ان  
لا يكون له طريق في هذا البلد كان كذلك وان انكر النابع  
الطريق كان القول قول المشتري وله ان يخرجه **رجل**  
اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فاحد المصري  
حاره حتى يتخذه حارطا به وبين الحمار فالوا السرة ذلك ان  
الاشنان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد ان يجمع حاره من  
صعود السطح حتى يحدسه فالوا كان في صعوده يجمع  
بصره في دار الحمار كان له ان يمنع وان كان لا يجمع بصره في دار  
لكن يجمع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود  
لانه كما بصره هو يضره الاخر **رجل** له في داره حجرة  
فرصاد فاع اغصانها ولو ارادها المصري يجمع بصره على عوار الحمار  
فالوا يرفع الحمار الى القاصي والمخارفة ان يخرجه وقت الارضا في اليوم  
او من حتى يسره وانهم مراعاة الحمار جميعا فان لم يفعل ذلك يرفع الحمار  
الى القاصي فان رأى القاصي ان يمنع عن الصعود والارضا فعل **رجل**  
فاع صعه بها احصان اسجار الحمار متدلية فان المصري ان ياحد الحمار سدر



الصعده عن اغصان اسحان لان المشتري يعم مقام البائع فيما كان  
للبائع وكان للبائع ذلك فسد للمسري ولذا لو مات صاحب  
الصعده كان لوائه ان يأخذ الجار بازاله الضرر ويرفع الضيق عن الاعمال  
**رجل** استاذن حاراله في وضع حدود له على حايط الحار او في حفر ردا  
تحت ارضه فاذا زل ذلك ففعل ان الحار يبلغ داره فطلب المشتري رفع الحد  
والسرواب فان له ذلك الا اذا شرط في السعر ذلك فحسد لا يكون للمسري  
ان يطلب ذلك **رجل** له داران في سله عمر نافذ اسئل كل واحد منهما  
رحلا فبني احد السالكين سباطا ووضع خشبه على حايط الدار التي  
هو فيها وعلى حايط الدار التي سلكها السالك الاخر وجعل باب  
السباط الى الدار التي هو فيها لا عمر ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الثاني  
طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه من اهلها وحبسها  
ثم طلب السالك الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي فيها ذلك فباعه من اهلها  
المسري فارد المسري الثاني ان يرفع خشب السباط عن حايطه  
كان له ذلك لان الثاني وان بنى السباط باذن صاحب الدار  
لم يصر ذلك من حقوق الدار فلا يحق بالبائع **رجل** احد  
بنا او غرقه على سله عمر نافذ ورضى بها اهل السكه لحار حله  
عمر اهل السكه واسرى دارا من هذه السكه كان  
للمسري ان يامر صاحب العرفه برفع العرفه **رجل** اسرى  
ارضاً بمجاربهام اسرى ما فارد ان يحرق الماوي ذلك المجر  
الى ارضه ان اراد ان يحرق فيه الماوي يهرقه احرق  
لا يجوز في قوله وان اراد ان يحرق من بهر هذه القرية

اختلفوا

احلوا فيه قال محمد بن سلمه رحمه الله عليه له ذلك والخيار  
انه ليس له ذلك وهو قول العامة لان هذا يزداد مقدار شر  
هذه الارض ولا يجوز اذا طلب المسري من البائع ان يسله  
صكا للمشاو ابي البائع ذلك حصر عليه لانه ليس عليه ان يسل  
لما لم يسله صكا وان كتب المشتري بال نفسه صكا وطلب من  
البائع ان يحصر الى السهود لسهدم لا يحصر على ان يحصر وان جا  
المشتري لسهود الى البائع وطلب منه ان يسهدم فامسح البائع  
عن ذلك فان المسري يرفع الامر الى القاضي فان اقر البائع عند  
القاضي بالسك كتب القاضي له سكا ولا يسهد السهود على ذلك  
وان طلب المشتري من البائع الصك القدم فلم يعطه احر عليه  
وان احتاط المسري بطلب من صك البائع لنفسه صكا مثل  
دلو وسبه فيه اسامي السهود الدرس بدلو حطوطهم في  
الصك القدم حتى لو جا البائع الاول يوما وحده السك اوجاه  
وارثه واراد ان يأخذ المسع من يد المسري يعرف المشتري سهود  
السك فليس يسهدم ويدفع الخصومه فان كان سهود الصك القدم  
اسان او بلاه بكت اسهادهم ويامرهم بالاشهاد على سهادهم فان  
الاسهاد على السهاد من غير عدل بالسهود جائز فان ابى البائع  
بعدم الصك القدم لكتب المسري من ذلك صكا هل  
يجب البائع على ذلك اختلفوا فيه قال القسمة ابو جعفر رحمه الله  
في مثل هذا انه يحصر عليه حتى ان رحلا اسرى ضيعه ثم غصبها  
البائع ومحمد السع وكان صك السع ودفعه عند رجل اودعه رجل



غير المشتري فحبا المشتري الى سهود السع وطلب منهم الشهادة على  
السع وما لو لا شهد حتى يرى حطوطنا وجا المشتري الى الذي في  
به الصك وطلب منه الصل فابي المودع ان يدفع اليه وقال او دفعه  
غيرك فلا دفع الصك فحير المشتري ورجع الى امه زمانه فاحملوا  
في ذلك قال بعضهم بحجر المودع على دفع الصك اليه صانه الحق  
المشتري وقال بعضهم لا بحجر لانه او دفعه غيره وقال القصة  
ابو جعفر رحمه الله يوم المودع ان يعرض الصك على السهود حتى يروا  
خطوطهم فلا يدفع الى المشتري فاخذ العلماء بقوله لان فيه صانه  
الحق المشتري من غير ان يتصر به عنه وكذلك المشتري اذا طلب  
من البايع ان يعرض الصك للقيم لئلا يكون ذلك صكا وقنا مسله اخرى  
الساهد اذا سمع عن ادا الشهادة هل يسعه ذلك قالوا ان كان  
صاحب الحق محمدا سواء ساهدين عدلين يعمل القاضى شهادتهما  
لا باس للساهدين ان يسمع عن ادا الشهادة وان كان لا احد  
ساهد يثبته القاضى سهادتهما لا عمل له ان يسمع عن ادا  
الشهادة وان كان المدعى محمدا سوى هذا الساهد ساهدين  
يعمل القاضى سهادتهما الا ان سهاد هذا الساهد عند القاضى يكون  
اسرع مولا من سهاد غيره لا يسعه ان يسمع عن ادا الشهادة دارها  
طريق ومسبل ما الى دار الجار فباع صاحب داره مطلقا ولم يقل حقوقها  
ولا يرفقها ولا جعل قليل وكثير هو لها لم يدخل الطريق والمسبل  
الذي كان في دار الحار في روايه الاصل وفي نوادر  
ابن سماعه رحمه الله يدخل مسبل الما في السع ولا يدخل الطريق

المرى

الذي في سكه غير نافده وقال الحسن بن زياد رحمه الله عليه  
اذا باع بكل قليل وليس هو فيها ولم يقل منها يدخل في السع القصد  
والحوارى وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل فيه الاحرار  
وقال زفر رحمه الله عليه يدخل فيه الاحرار ايضا وبفسد البيع ولو قال  
منها لا يدخل وفي روايه هشام رحمه الله لا يدخل شي من ذلك  
**رجل** اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق ذكر  
الناطفي رحمه الله ان له الخيار ان يتاخذ وان شاء ترك وقدرت المسله  
فل هذان

**فصل** في سلع الحمام والحام نوت  
**رجل** باع حانوتا وذكر الحقوق والمرافق ولم يذكر  
يدخل فيه الواح الحانوت وان لم يذكر ولو باع الحانوت بمراومه  
وللحانوت طله كما يكون للحوائط في الاسواق يدخل فيه الطله وان  
لم يذكر المرافق لا يدخل ولا يدخل القفل في سلع الحانوت والدور والسوق  
وان كان الباب مقفلا ذكر الحقوق والمرافق ولم يذكر ويدخل مفتاح  
الغلق اسما حسنا ولو باع الجداد حانوته يدخل كور الحداد في السع  
وان لم يذكر المرافق وكور الصايغ لا يدخل مركبا ولا متصلا بالسع ورف  
الحداد الذي يسع فيه لا يدخل وكذلك قدر العصار التي يطبخ فيه النوب  
لا يدخل في السع لانه ليس بمركب ولا من الحقوق ايضا لان حوالى  
ما يكون متصلا به ومقتلا السواقين التي يعللها السويق  
من الحديد او من الحاس لا يدخل في السع لانه ليس من حمله  
السع ووصاع الحمام لا يدخل في السع وان ذكر المرائق لا ينفصله عن الحمام

وان ذكر المرافق لان كور  
الحداد مركب متصل وكور  
الصايغ لا يكون



**فصل** فيما يدخل في سع الكرم والاراضي وما لا يدخل  
**رجل** باع ارضا فيها زرع ولم يندل الحقوق والمراق لا يدخل الررع  
 في البيع من غير ذلك وقال السجح الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله  
 هذا اذا اصاب الررع مسموما فان لم يكن متقوما يدخل الررع من غير ذكر  
 قال وانما يعرف قيمته ان يعم الارض مبدون وغير مبدون فان كانت قيمتها  
 مبدون اكثر من قيمتها غير مبدون علم انه لم يصرف مسموما فيدخل في  
 السع من غير ذلك لا يدخل اوراق الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر  
 الرواية ذكر محمد رحمه الله في النوادر اذا باع ارضا مبدون بدل هو  
 لها لا يدخل الررع في السع وذلك لانه انما اذا اندر ارضه  
 ولم يصرفه فيه لا يدخل في البيع المطلق قال محمد في النوادر وكذا  
 لو باع الارض بعد القا البدر قبل الساب لا يدخل الررع فيه ولا يدخل  
 الشرب الطريق في الارض مطلقا ويدخل في الاجارة والتسمة والرض  
 والوقف **رجل** اشترى ارضا فيها اشجار ولم يندل رسا دخل الاشجار  
 المتمر في السع واختلفوا في عمر الممره والصحيح انها تدخل ولو باع  
 ارضا فيها اشجار صفار يحول في فصل الررع وساع فان كانت  
 تطلع من اصلها يدخل في السع ويكون للمسري وان كان  
 يقطع من وجه الارض لا يدخل في السع من غير شرط **رجل**  
 اسرى ارضا فيها رطبه او رعمرا او خلاف تطلع في كل بلاد  
 سبي او رباح او يمول ولم يندل في البيع بما فيها قال  
 السجح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ما على

صار متقوما واركا  
 بهما مبدون مثل  
 مسموما غير مبدون  
 علم انه ص

منها

منها على وجه الارض يكون ثمرة الثمر لا يدخل في السع من غير  
 شرط وما كان من اصولها يكون ثمرة البناء وكذا لو كان  
 نصب او حسيس او حطب ثابت ما هو على وجه الارض لا يدخل في  
 السع من غير ذلك واصلها في الارض يدخل واختلفوا في قوايم  
 الخلاف قال بعضهم يدخل لانها سجر والمختار انها لا تدخل  
 لانها تعد من الممر وان كان في الارض شجر وطن سبع  
 الارض لا يدخل ما عليها من العطن واختلفوا في اصل العطن وهو  
 السجر والصحيح انه لا يدخل وان كان في الارض لاد  
 فيعت الارض مطلقا ما كان على ظاهر الارض لا يدخل في السع  
 المطلق واختلفوا فيما كان مغيبا في الارض والصحيح انه يدخل  
 لانه متى سبى يكون ثمرة الشجر واما قوايم البادجنان قال السجح  
 الامام سمس الاممه السرحسي رحمه الله عليه انها تدخل في السع  
 المطلق من غير ذلك وقال السجح الامام المعروف بحواهر زاده  
 ينبغي ان لا يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في شجر العطن  
 ولو باع الارض وقال مرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع في  
 طاهر الرواية عن ابي يوسف انه يدخل ولو قال بكل  
 قليل او كثير هو له فيها او منها يدخل ما كان فيها من الزرع  
 والتمر ولا يدخل فيه الطريق والشرب وان كان فيها زرع قد حصد  
 ومارد صرمت وقال بكل قليل او كثير هو له فيها  
 او منها لا يدخل ذلك في السع ولو قال بكل  
 قليل او كثير هو له فيها او منها من حق قوقها لا يدخل

منها على وجه الارض يكون ثمرة الثمر لا يدخل في السع من غير  
 شرط وما كان من اصولها يكون ثمرة البناء وكذا لو كان  
 نصب او حسيس او حطب ثابت ما هو على وجه الارض لا يدخل في  
 السع من غير ذلك واصلها في الارض يدخل واختلفوا في قوايم  
 الخلاف قال بعضهم يدخل لانها سجر والمختار انها لا تدخل  
 لانها تعد من الممر وان كان في الارض شجر وطن سبع  
 الارض لا يدخل ما عليها من العطن واختلفوا في اصل العطن وهو  
 السجر والصحيح انه لا يدخل وان كان في الارض لاد  
 فيعت الارض مطلقا ما كان على ظاهر الارض لا يدخل في السع  
 المطلق واختلفوا فيما كان مغيبا في الارض والصحيح انه يدخل  
 لانه متى سبى يكون ثمرة الشجر واما قوايم البادجنان قال السجح  
 الامام سمس الاممه السرحسي رحمه الله عليه انها تدخل في السع  
 المطلق من غير ذلك وقال السجح الامام المعروف بحواهر زاده  
 ينبغي ان لا يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في شجر العطن  
 ولو باع الارض وقال مرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع في  
 طاهر الرواية عن ابي يوسف انه يدخل ولو قال بكل  
 قليل او كثير هو له فيها او منها يدخل ما كان فيها من الزرع  
 والتمر ولا يدخل فيه الطريق والشرب وان كان فيها زرع قد حصد  
 ومارد صرمت وقال بكل قليل او كثير هو له فيها  
 او منها لا يدخل ذلك في السع ولو قال بكل  
 قليل او كثير هو له فيها او منها من حق قوقها لا يدخل



فيه الزرع والتمر ولو اشترى ارضا فيها اشجار عليها مزارع وقال  
 في السع بثمارها فاكل البايع الثمار سقطت حصه الثمار وهل  
 يحس المسري في احد النامي ذكر **2** السوع انه يخير ان سأل  
 البايع بما اخذت من الثمن وان شاترك وذكر في بعض الكتب انه لا يخير  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لم لو اشترى ساء بعشه فولدت المشاه  
 عند البايع ولد امة حمسه فاكل البايع قال ابو حنيفة رحمه الله عليه  
 تلزمه المشاه بخمسه دراهم ولا خيار له والصحيح ان في ماله المار  
 تخير لانه لما قال بثمارها اصاب التمر ميعا مقصودا فاذا اكل  
 البايع يعرف عليه الصفقة فيخير ولو كان في الارض زرع  
 فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا  
 لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من اجنبي  
 بدون الارض لا يجوز ولذا لو باع رب الارض نصف الزرع من  
 المزارع نصيبه من رب الارض نصف الزرع جاز ولو باع  
 احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز **رجل** امرعه سع  
 الارض وفيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل  
 ما امرته بسع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل القول قول الموكل فيما امره والمسري ياخذ الارض  
 بحصتها من الثمن ان شاؤك ولو كان مكان الاشجار بنا  
**رجل** اشترى ارضا بسرها وللبايع في القناه التي سعى  
 منه الارض ما كثير ذكر في النوادر انه يعصى المشتري من  
 الما بقدر ما بلغ في هذه الارض فيكون ذلك شي من الارض **هـ**

من الثمن

محوز او باع المزارع

رجل

**رجل** اشترى ارضا الى جنبها اقدوس وبني الاقدوس والارض  
 مسماه عليها اشجار وجعل حدود الارض في السع للاقدوس  
 المسناه وما عليها من الاشجار للمشتري **رجل** باع ارضا  
 بشر بها جاز البيع وان لم يمتي مقدار السع في الارض فاذا كانت  
 الارض معلومه فحما له السع لا مع الحواز ولو اشترى حله بطرها  
 في الارض ولم يمتي موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية  
 معلومه وقال ابو يوسف رحمه الله محوز السع وما خذ للخله  
 طريقا من اي نواحي شالانه لا تساوب فان كان متفاوتا  
 لا محوز السع **رجل** باع لهما بحري ما به وكل حق  
 هو له ومحري ما به من سكه غير نافعه منه ومن رجل وعمل  
 صعه الهه اشجار فان كانت رقبه المحري ملكا للبايع  
 كانت الاشجار للمسري لان رقبه المحري دخل في السع وبطل  
 الاشجار سعا للرقبه وان لم يكن رقبه المحري ملكا للبايع بل  
 كان له حق لمسيل الما فان الاشجار يكون للبايع هذا اذا كان  
 العارس هو البايع ولم يكن العارس معلوما فان قال العارس  
 غير البايع كانت الاشجار للعارس **رجل** اشترى  
 لهما فيها اشجار العصاد وسحر القرصا الدرد على سحر الفرساد تو  
 واوراقا وعلى سحر الورد ورد وقال رجل حق هو له لا يدخل البوب  
 واوراق الفرساد في السع وكذلك الورد لانه بمنزله التمر **رجل**  
 اشترى شجر بشرط ان يعلها بكلموا في حواره والصحيح  
 انه محوز وللمشتري ان يعلها من اصلها وان اشترى الشجر

<sup>2</sup> اي في

يبين لان الشرط



بشرط القطع قال بعضهم ان من موضع القطع او  
كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا  
وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله  
ان يقطعها من وجه الارض فاما عروقها في الارض لا يكون له الا بالسطح  
واذا جاز السع هل يدخل في السع ما تحتها من الارض ان اشترى بها  
سطح القطع لا يدخل وان اشترى بها سطح العلح او اشترى بها مطلقا  
قال ابو يوسف رحمه الله يدخل من ثل الشجر بعروقها  
ولا يدخل في السع ما تحتها من الارض وقال ابو حنيفة رحمه الله  
عليه يدخل من الارض مقدار ما يستقر عليه الشجر  
ولا يدخل مقدار طول العروق واجمعوا على ان في القسيه  
والاموار بالشجر والوصيه بالشجر وهبه الشجر يدخل في الارض  
مقدار ما يستقر عليه الشجر ولا يدخل مقدار ما يساهى اليه  
العروق والاعصان وفي الموضع الذي يدخل الارض انما  
يدخل مقدار غلط الشجر وبه هذه الصفات حتى لو ازداد  
غلط الشجر بعدها كان للصاحب ان يامر بنحت الزباده وان  
اسرى شجر للزل ولاجل المروى في البيع جاز ولو اسرى  
باليه صعره وتركها ما ذن الساع حتى كبرت  
وصارت عظمه كان للبايع ان يامر بقطعها ويكون  
الكل للمشتري وان تركها بعد اذن البايع حي  
امرت بصدق المشتري بالمر ولو اشترى اشجارا ثم  
ليقلعها فقلعها ثم من اصل عروقها اشجارا فان الناس

او غير متفرق

تكون

يكون للمشتري لانه لما ملكه فلو ان اشترى  
شجره باصلها وقد نبت عروقها اشجارا كانت الاشجار  
لحم لو قطعت الشجر التي نبتت من شجره يقطع الشجر كان  
الكل للمشتري عروقها اذا كانت من شجره يقطع تلك  
الشجره يكون ثابتة من عروقها والا فلا  
**رجل** اشترى شجره فباعه وقلعها حتى جاب الصف  
واسد الحرا كان قطعها لا يضر بالارض ولا ياصل  
الشجره فان له ان يقطعها وان كان يقطع يضر بالارض  
او ياصل الشجر اختلها في ذلك قال  
بعضهم له ان يقطعها وقال العقيه ابو حنيفة خبير  
المشتري ان شاتركها الى وقت القطع وان شاتركها فان  
لم يترك خيرا للبايع ان يامر بقطعها وان شاتركها  
فمما قام به والمشتري احدوا بقوله وقال بعضهم الصحيح  
انه يحرق ان يامر بقطعها وان شاتركها السع لانه عجز عن  
سليم المبيع من غير ضرر فان له ان يمسح السع فاني نظايرها  
قال رضي الله عنه وبلغني ان يكون الجواب على التفصيل  
ان كان ذلك قبل المص كان له ان يمسح لان الحاد  
قبل الفصل بمنزلة المتارن للعقد وان كان  
بعد الفصل ليس له ان يمسح كما قال بعض المسالخين  
شجره من رجلين باع احدهما حصه من رجل بعد اذن  
الشريك بدون ارضها قالوا ان كانت الاشجار لهما وان القطع

ليقطعها  
ولو اشترى الشجر بقطعه من الارض  
فباعها من الاصل

عشره حوزا صليها واحد لها  
فان كانت باعها صليها واحد لها  
فان كانت باعها صليها واحد لها  
فان كانت باعها صليها واحد لها



حاز السع وان لم يبلغ او ان قطعها لم يجز لو باع نصيبه من الزرع  
 المشترك قبل الحصاد **رجل** له شجرة جعل على بعض اشجارها  
 علاقه فباع المسحوق الا الاشجار التي اعلمها العلاقه فقطع المسري  
 الاشجار فادعى النافع على المسري انه قطع بعض الاشجار  
 التي لم يدخل في السع وفسد اغصان بعضها وانكر المسري ذلك  
 وقال لم اقطع سوا من اشجارك ولم اكن معك في اقتصاد  
 الاغصان قال القسمة ابو جعفر رحمه الله القول قول  
 المشتري في ان كان قطع الاشجار التي لم يدخل في السع وفي  
 نقصان الاغصان ينظر الى بعض الشجر ان كان مما  
 لا يملن الا حرا زعن في ذلك فلا ضمان عليه ايضا ويكون ما دون ذلك  
 دلاله سحره اصلها واحد ولها فرعان فباع صاحبها احد  
 الفرعين ان من موضع القطع وطمعها لا يضر بالآخر جاز  
**رجل** باع شجرة عليها ثمرة قد ادرک ولم يدرك حار  
 السع وعمل النافع ان يقطع الثمر من ساعته اذا نضج الثمن  
 لانه ملكها من المسري فان عليه تسليمها فارغه وكذا لو  
 اوصى بحملها فمات الموصى وعليه تسليم الثمر الوارث على قطع  
 السعد هو الصحيح **رجل** طلب من رجل ان يبيع منه  
 اشجارا في ارضه للحطب فابى النافع والمسري على رجال  
 من اهل النضر يعرفون اهلها لم يكون وقرا من الحطب  
 فابىوا على انه يكون حمسا وعشرين وقرا فاشتراها المسري  
 بثمن معلوم وطمعها وكسا اكثر من خمس وعشرين فاراد البايع ان

منع الزيادة لسر له ذلك لان القدر في الاشجار وصف بمنزله  
 الدرع في المدروعات فيسلم الزيادة للمسري **رجل** باع  
 بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار تنافست  
 وبلغت او ان القطع حاز والمسري ان يقطع رحا لان  
 اسرها تحله وبواضعا على ان يكون لاحدهما الحيلة والاخر  
 الربط حاز وفسر الثمن عليهما على قيمتهما وكذا  
 لو اسر با ارضا فيها شجرة على ان يكون لاحدهما الشجر والاخر الارض حاز  
 ولصاحب الشجر ان يقطع الشجر ان لم يكن له فله ضرر طاهر وان  
 كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة سدين لا يملن بزرع  
 احدهما الا يضر بكون الكل بينهما فالبعض مع  
 الخاتم والسيف مع الحلية **رجل** لان بينهما تحله عليها مراد  
 ارض عليهما فيها زرع فباع احدهما الشجر بثلث نصيبه من الثمر والنخل او  
 من الارض والزرع قال الناطق رحمه الله لا ذل لها في الاصل ولا يفتى  
 ان يجوز لان المشتري قام مقام النافع في جميع ذلك فلا يضر به  
 الشريك **رجل** دفع ارضه الى رجل معاملة بالصف منه  
 معلومه على ان يغرس فيها ويكون الغراس بينهما فغرس  
 ومضت المدة ثم باع صاحب الارض ارضه مع نصيبه من الغراس  
 جاز فان باع المسري من اخرها ولو لا محور السع لانها  
 مشعولة بصب العامل فلو لم يصبها قبل الفصل  
 سأل هذا قول محمد اما على قولهما محور السع لان عندهما مع  
 العقار فكل القبط جاز **رجل** اشترى شجرة باصلا



لعلها قال بعضهم لا يجوز هذا السع والصحيح انه يجوز  
 عم اذا استراها على هذا الوجه ثم استاجر ارضها صحت الاجارة  
 وهذا دليل على دخول ما تحتها من الارض في البيع **تفسير**  
 في الشارع على حاقته اشجارا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 ان كان حاصبا للسارية كاس الاسجار لهم وان كان  
 للعامه كانت الاشجار لصاحب الدار حتى يقابلها الاشجار  
 الا ان يعلم شراؤه بعد غرس الاسجار قال رضي الله  
 عنه وهذا اذا لم يكن العارس معلوما فان  
 كان معلوما كان الاسجار له .  
**فصل** فيما يدخل في بيع المتقول من غير ذكر  
**رجل** باع عبدا او جارية كان على البائع من اللسوه  
 قد وما نوار عورته فان بيعت في سبب مثلها دخل الساب في  
 البيع وللبيع ان يسكن ملك الساب ويدفع غيرها من سببها لسمي  
 ذلك على البائع ولا يكون للساب فسط من المرحى لو اسحق التوب  
 او وجد بالتوب عسا لا يرجع على البائع بشي ولا رد عليه التوب  
 ولو هلكت الساب عند المسمى او بيعت ثم وجد بالخاره  
 عيبا ردها مجمع الثمن لانه لم يملك التوب بالسع ولا يكون له فسط من  
 الثمن باع اثانها محسرا وصر لها عجل اصلها في ذلك فاعلم  
 العجل يدخل في السع عشر ذكره المحقق لا يدخل في السع الا ما  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هما سواء لا يدخلان في السع غير ذلك ولو

عده

ي

ناع

باع حمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم  
 يفسد بينهما اذا كان حمارا وكفا ولم يكن وهو الطاهر لان الحمار  
 اذا سعى مع الاكاف يقال باع حماري فردسمه ان الاكاف  
 فيه منزله السراج في الفرس وقال عمر بن الخطاب لا يدخل الاكاف  
 والبردعه في البيع من غير ذكر لان الحمار فيه ما قلنا في  
 توب العبد والحماره ويدخل العبدان في بيع الفرس من غير  
 ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع  
 الحمار من غير ذكر لان الفرس لا يفسد الا بمقود والبعير لا  
 بخلاف الحمار باع عبدا له مال ان لم يذكر المال في السع فماله  
 لمولاه الذي باعه لانه كسب عبده وان باع العبد مع مال  
 فقال بعتته مع ماله بلزاول من المال فسد السع وكذا  
 لو سمي المال وهو دين على الناس او بعضه فسد السع وان  
 كان المال عينا جاز السع ان لم يكن من الاثان فان كان  
 من الاثان فان كان مال العبد درهم والتمن كذلك فان  
 كان الثمن اكثر جاز وان كان مثله او اقل منه لا يجوز  
 وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان الدرهم ومال  
 العبد دينار او على العكس جاز اذا بقا مضافا في المجلس وكذا  
 لو مضى مال العبد وبعد حصته من الدرهم وان افسد القبض بطل  
 العقد في مال العبد **رجل** استرى سله فوجد في بطنها لؤلؤ  
 فان كان اللؤلؤ في الصدف يكون للمري وان لم يكن في الصدف

كان الحمار موكفا وفي  
 السع او لم يكن واذا دخل  
 الاكاف والبردعه في البيع  
 حرم ذكر



فان كان البائع اصطاد السمكة بردها المشتري على البائع وبلون  
عند البائع منزله اللقطة يعرفها حوام صدق وان اشترى دجاجة  
فوجد في بطنها لولو بردها على البائع وان اسرى سمكة فوجد في بطنها  
سمكة يكون المشتري **فصل** في بيع الثمار والدرور

**رجل** قال لغيره ايرخياري ثوباً فخرم بده درهم وكان  
ذلك قبل ان يخرج الحجة قال السمع الامام ابو بكر محمد الفصل  
رحمه الله يجوز السع ويكون السع على شجرة المطمخ دون ما يخرج من الحجة  
فان اخرج الحجة بعد ذلك فالتحججه ليسرى لانها مملوكة  
وان كان البيع بشرط الترك لا يجوز السع فان كان المطمخ  
مشاركه فباع احدهما يصيبه منها لا يجوز الا يجوز السع  
من السهم المسركه فان باع نصيبه من المطمخ وسلم الى المسمى  
كان نصيب البائع للمسمى ما لم يفسد السع ولو احتار السرك  
الذي لم يسع مع صاحبه ورضي به كان له ان يرضى بعد ذلك لان  
للانسان ان لا يعمل على حمل الضرر **رجل** اشترى الثمار على  
روس الاشجار ان استراها مجازفة فان القطف على المسمى ولو  
اسرى او راو فرصاد بعد ما ظهر على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقته

قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اسرى الاوراق باغصانها ومن وقع  
رواه عن محمد بن ابي اذ اذ الطمخ يكون للمسمى ان يرد السع بحكم ذهاب الوقت ويحجب على القطع الا ان  
الاوراج حمله انه يجوز والاوراج لا يقطع يكون قطع الاغصان بغير الشجر محمد بن حبيب النافع ان سافس في السع وان شا  
جمله لا شرط ان يكون الخارج رضى بالقطع وان اسرى الاوراق بدون الاغصان اشترىها ان باعها  
الاوراج كان معنى من لا يقطع الاغصان والامام الرضى عند قوله الكوفي انه اذا اشترى ثماراً لم يقطعها ولا يقطع من  
بعضها دون البعض قال الكوفي لا يجوز قطعها من البعض

المحمد بن الفضل اذا اشترى  
وملك الواحدة حصة  
وقد احدثت في المظن  
الاوراج ان يكون الارض وتكون له الولاية  
الاوراج ان يكون الارض وتكون له الولاية  
الاوراج ان يكون الارض وتكون له الولاية

من ساعته جاز وان اشترى ثماراً على ان ياخذها شيئاً لا يجوز لانه  
برداد فحسب السع بعد السع وكذا لو اشترى ثماراً على ان يتركها  
على الشجر وان اسراها ولم يسترط سافان اخذها في اليوم جاز  
وان لم ياخذها حتى مضى اليوم فسد السع لان ما حدث بعد السع  
مضى الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فحسب السع ففوا وان  
اراد المسمى ان يخطا في ذلك يسعى ان يسترى السهم  
باصلا حتى لو حذب الزبادة بعد البيع كانت الزبادة للمشتري  
وان اشترى الاوراق والثمار واستاجر الاشجار من معلومه  
لمرل الثمار ككاتب الاجارة باطله وبصر اعارة وكان له  
ان يرجع بعد ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله سع اوراق الفرساد لا يجوز مادام في  
الزبادة وانما يجوز اذا اتاها وامسك عن الزبادة ولا بد حل  
اوراق الفرساد في سع السهم لانه بمنزلة المسمى وقوام  
الحلاف **رجل** اسرى رطباً من البقول  
او قنناً او شيئاً ينمو ساعة فساعه لا يجوز بيع الصوف  
والوبر على طهر الغنم الا ان تجزها من ساعته والساعه  
في سع قوام الحلاف كذلك وانما جاز لمكان المعامل  
ولانه ينمو من اعلاه لامن اسفله وسع الكرات جاز  
وان كان ينمو من اسفله لمكان المعامل فاما ما لا يعمل  
فيه وهو ينمو ساعة فساعه لا يجوز اذا اشترى ثماراً الكرم  
وهو حصص جاز وهل للبائع ان يامر بقطع الغنم في الحال

س







مسر باسما لم يرم عند أبي حنيفة رحمه الله عليه لا بطل خياره  
 ما لم ير الكل ورضي به وتخل قول صاحبه رحمه الله عليه لا  
 سوف حيا الرويه على رويه الكل وعليه الصوى فان كان ذلك  
 مما يكال او يوزن بعد القلع كالجزر واليوم والبصل  
 فاذا قلع البائع ساء من ذلك او قلع المسري باذن البائع ينظر  
 ان كان الملعوع يدخل تحت الكل والوزن للمسري حيا  
 الرويه حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل السع وان  
 كان المسري قلعه بغنا اذن البائع فان كان الملعوع  
 شيئا له فمعه لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد  
 القلع لا ينمو والعب الحادث عند المسري يمنع الرد بخيار الرويه  
 وان كان الملعوع ساء ساء لافعه له لا بعد ذلك والقلع  
 وعدم القلع سوا وان كان المعب مما ساع بعد القلع عددا  
 كالحل فقلع البائع بغضه او قلع المسري باذن البائع لا يلزمه  
 ما لم يرمه الكل لانه من العدد مات المساويه بمنزله الساب  
 والعقد ويحوز له وان قلع المسري بعد اذن البائع لزمه الحل  
 الا ان يكون ذلك شيئا ساء وان اختصم البائع والمسري قبل القلع  
 فقال المسري اخاف ان قلعته لا تصح لي فليزمني وقال  
 البائع اخاف ان قلعته لا رضني به ويرد فاصر ربذ لك فالوايطوع  
 اسكان بالقلع والاصح القاصي العم

**باب** صرف الدراهم الي غشها غالب

بان

ثلاثها صفرا وثلاثها

صفرا

بان كان ثلثها او ثلثها فضه كالدرهم في ديارنا يجوز  
 بيع الواحد بالاثني منها باعيا **لكن** بشرط التقابض في  
 المجلس **كما في الصرف** وان كان بصفا صفرا وبصفا  
 فضه لا يجوز فيه التقاضل وان اشترى الفضه بالدراهم الي  
 غشها غالب لا يجوز الا ان يكون الفضه الخالصه **اكثر**  
 من الفضه التي يكون في الدراهم المغشوشه والدراهم بعين الرد  
 في السع الفاسد من الاصل ولا سعن فيما يفسد العقد بعد  
 الصحه ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل واذا فسد  
 الصرف بالافتراق قبل منصرف احد البدين هل سعن المقبوض  
 للرد فيه روايتان والاظهر انها سعن **كما سعن في الغصب**  
**رجل** لان باعيا الفضه بالفضه كفه بكفه جاز  
 وان لم يعلم مقدار وزنها وان تباعا الدراهم بالدراهم ولا يعرفان  
 وزنها او يعرفان وزن احدهما لا يجوز لوجود المساواه في  
 الفصل الاول دون الباقي فان عرف المساواه في الفصل الثاني في  
 المجلس جاز وان عرف بعد المجلس لا يجوز عندنا وبحوز سعن الدرهم  
 بالدراهم **مجاز** **رجل** له على رجل ما به درهم لا يعقد  
 الصرف او السلم والمدبونه عليه ما به دسار فرضا او عصا لا سعن  
 المقاصه بينهما ما لم يفاضا فاذا ايقضا بصرا الدراهم فضا  
 ما به من **فيه** الدنانير وسعي لصاحب الدنانير على صاحب  
 الدراهم تسعون دسارا **وكذلك** **رجل** له على  
 رجل ما به دسار ولعبد المدبور على صاحب

لخالصه

صا



دين المولي ما به درهم لا ينع المقاصه ما لم يتقا صافا اذا اعصا  
 نصر من الدنيا نير مقدار ما به درهم فصا صا ما به  
 درهم وسقى تسعون دينارا **رجل** له على رجل درهم  
 وطفر بدراهم مدبونه كان له ان ياخذ درهم  
 المدبون اذا لم يكن دراهم المدبون اجود او لم يكن موحلا  
 وان طفر بدراهم مدبونه في ظاهر الروايه لسر له ان ياخذ  
 الدنيا نير **وذكر** في كتاب الفس والمدين ان له ان  
 ياخذ والصحيح هو الاول المدبون اذا قضى الدين اخذ منها  
 عليه لا يجبر رب الدين على القبول كما لو دفع اليه بعض ما عليه  
 وان قبل جاز كما لو اعطاه خلاف الجنس وذلك في بعض الكتب انه  
 اذا اعطاه اجود مما عليه محرم على القبول عندنا خلافا لغيره  
 والصحيح هو الاول ولو كان الدين موحلا ففقهه فسل  
 حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المدبور **كسر**  
 ما عليه وزنا فان كان الزايده محرم من الوزر حاز  
 وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين **كسر**  
 وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزل بحمول على ما اذا انا الزايده  
 زايده محرم من الوزر واحصوا على ان الدين في المائه سكرى  
 بين الوزر وسدر الدرهم والدرهم **كسر** لا يجوز  
 واختلوا في نصف الدرهم قال ابو بصير الدبوسي رحمه الله  
 بصير الدرهم في المائه **كسر** يرد على صاحبه  
 فان كان الزايده **كسر** لا محرم من الوزر ان

ان لم يعلم المدبون بالزايده يرد الزايده على صاحبها  
 وان علم المدبون بالزايده فاعطاه الزايده احساراً  
 هل حل الزايده للقباض ان كانت الدرهم المدبونه  
 مكسره او صحاحاً لا يضره السعصع لا يجوز اذا علم الدافع والقابض  
 وكون هذه هبه المشاع فيما يحتمل القسمه وان  
 كان المدفوع صحاحاً يضره السعصع وعلم الدافع والقابض  
 جاز ولو لم يكن هذه هبه المساع فيما لا يحتمل القسمه اشترى  
 بالفلوس الراجحه والعقد في زماننا فليسود الفلوس  
 قبل القبض وصارت لا روج رواج الاثمان في عامه البلدان  
 في قول محمد رحمه الله وعندهما اذا كان لا يروح  
 رواج الاثمان في بلدها بلون كاسده وعند السادة  
 العقد في قول ابي حنبل رحمه الله فيرد المسمى المسع ان  
 كان قائماً وممته ان كان هالكاً وان على او رخص  
 لا يفسد العقد ولا خيار احدها في ظاهر الروايه واذا اشترى  
 بالدرهم الراجحه ساو بعد بعض الثمن لم يسود فسد العقد  
 بعد ما لم يسود في قول ابي حنبل رحمه الله عنه لان هذا فساد  
 طارى بمنزله الهلاك فسد بفساد ولو اشترى سبأ بالدرهم  
 الكاسده فان كان الدرهم بعضها حارلاً بها بعد  
 الكساد صارت سلعه وان لم يكن بعضها فالو لا يجوز  
 البيع قال رضي الله عنه وسعى ان يجوز لانها ان كانت بعد  
 الكساد ساع وزنا فسد باع يجوز في الدرهم وان

رجل



كانت ساع عاردا فباع بعد دي 2 درهمه  
 عدد ما علموا ولو زوج امراه على الدراهم الكاسه  
 فان كانت قيمتها عشر دراهم لم يكن لها الا ذلك وان داب  
 فمها دون العشر بكمال العشر كما لو زوج امراه  
 على بونيمته خمسه كان لها النوب وحسيه اخرى  
 وان تزوجها على الدراهم الراحه فلسدت قال بعضهم  
 عليه مهر مثلها وقال القمه ابو جعفر رحمه الله لها  
 فمه الدراهم من الذهب والفضه قبل السداد وهو الصحيح لان  
 السلاح اذا اوجب المسمي وقت العقد لا يملك موحدا  
 مهر المثل كما لو زوج امراه على عداو بوب فهل ذلك قبل  
 القبض كان لها فمه النوب او العبد ولا يصار الى مهر المثل  
 ولو استقر من الفلوس الراحه او العداي فلسدت قال  
 ابو حنيفه رحمه الله عليه مملها باسدة ولا يفرم قيمتها  
 وقال ابو يوسف عليه فمها يوم القبض وقال محمد  
 رحمه الله عليه فمها في اخر يوم كانت راحه وعليه الفون  
 وكذا لو غصب الفلوس الراحه فكسدت فهو على هذا الخلا  
 ولو اسرى سبيا بالدراهم الراحه ويقابضها كسدر  
 ثم يبيعها بالسع صحح الاقاله ان كان المبيع قابلا وان  
 على النابع رد مثل تلك الدراهم كاسده في قول ابو حسيه  
 رحمه الله عليه فان الاستقراض **رجل** اقترض الدراهم  
 البخاريه بخارام لى المستقرض بل لا يقدّر على تلك الدراهم

قال ابو يوسف رحمه الله عليه وهو قول ابو حسيه رحمه  
 الله عليه قدر المسافه داهيا وحاسيا وسموون منه بكفيل  
 والا ياخذ ميمها وفضل هذا اذا القه في بلد ميمه  
 بلد الدراهم لكنها لا يوحده فانه يوحده قدر المسافه  
 داهيا وحاسيا فاما اذا كان لا يبيع في هذا البلد فانه  
 يعمر قيمتها وكذا الرماع بالدراهم البخاريه شيام المصافي  
 بله اخري لا يوحده فيها بله الدراهم ولو ان رجلا استقرض  
 الدراهم المسكسرة على ان يودى صحاحا كان باطلا  
 وكان عليه مثل ما قبض وملكه السقمه الا ان يستقرض  
 مطلقا ويوفى بعد ذلك في بلد اخر من غير شرط وباحل  
 العرض لا يصح سوا كان الساجيل في القرض او بعد ما اقرض  
 في قول ولا يجوز القرض الا مما كان مسلما ولا يجوز فرض الخبر  
 والدموق قول ابو حنيفه رحمه الله وقال لا يجوز وزنا وقيل الى  
 المال يجوز عتدا ولا يجوز الزباده وان اقرض الحنظله  
 وزنا لا يجوز فان اسعصر صها واكلها قبل الكل  
 كان على المسعصر مثلها من الكيل فان اختلف في مقدارها  
 دلا وقبيرا كان المول قول المستقرض مع منعه ولو اسهل  
 على اسان حطه في سسلها فان عليه ان قيمتها ويجوز اسعصرها عند  
 لانه عدوى كالجوز والسفر واستقرض اللحم وزنا حار في قول محمد رحمه الله  
 وهكذا مروي عن ابي حنيفه رحمه الله اما عند فلانه مثل ساع وزنا  
 ويجوز السلم به واما عند ابو حسيه رحمه الله فلا ان القرض يكون



حالا غير موجبل ولا ينفضي الى المنازعة خلاف السلم قال محمد رحمه الله  
كلما نكح او يوزن او يعد بجوز قرضه **رجل** يقر رجل حباد  
فاخذ ثوبا او سهرجه او سواده ورضي بها جاز وان انفقها لم وان  
بين ذلك وعن ابي يوسف انه لم يسم من المربوه والسهرجه وعلى المستقر  
منها وان كسدت كان عليه قيمتها **رجل** اسرى من رجل  
لرحيطه بعينه ثم قال للبايع افرضني فغير حنطه او قال افرضني هذا  
القفير واحل طبه للذي اسرته منك ففعل وصا المشترا على  
القرض او القرض على المشترا قال ابو يوسف رحمه الله بصر فابضا  
لهما جميعا وهكدي روي عن محمد رحمه الله **رجل** اقر فقال  
اسمعت من فلان الفاريونا او قال الفاسهرجه وابعتها وادعى  
المقرض انها كانت حيا دا قال ابو يوسف رحمه الله العول قول  
المستقرض في السهرجه والريوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل  
**رجل** قال لعنه اسفرضني من فلان عسره دراهم فاسفرض  
المأمور وقبض وقال دفعته الى الامر ومحمد الامر ذلك فان  
المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور على الامر ولو بيعت  
**رجل** بجناب مع رسول الى رجل ان ابعت الى كذا  
درهما قرضا للذي فبعد مع النبي او صل الثايب  
روي ابو سليمان عن ابي يوسف انه لم يكن  
ذلك من ماله الامر حتى يصل اليه ولو ارسل  
رجل رسولا الى رجل فقال ابعت الى عشرة دراهم  
قرضا فقال نعم وبعته ما مع رسول له كان الامرضا مناهما

اذا اقر له ان رسوله قبضها الوكيل بالاستقراض من  
رجل معين اذا استقرض ان قال الوكيل للمقرض  
على وجه الرسالة ان فلانا يقول لك اقرضني كذا الف <sup>كان</sup>  
للكل وان لم يقبل الوكيل ذلك واستقرض كان  
القرض على الوكيل **رجل** في يديه دنانير  
درهم فقال اشهدوا اني اشترت هذه الدنانير من  
ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدراهم كان  
ذلك باطلا لانه هو الحاكم معتبر قبضه قبل الامر والداروي  
عن محمد رحمه الله **رجل** اقرض من رجل دراهم وانا المقرض  
بالدراهم فقال له المستقرض العياي الما قالها قال  
محمد رحمه الله لاشي على المستقرض **رجل** اسفرض  
طعاما بالعراق فاخذ صاحب القرص بماله قال ابو يوسف  
رحمه الله عليه فممه بالعراق يوم اقرضه وقال محمد  
رحمه الله عليه فممه بالعراق يوم اختصما وليس عليه ان يرجع  
معه الى العراق فاحد طعامه **رجل** له على رجل  
الف درهم ورض فصالحه على مائة منها الى اجل صح الخط والمائة  
حاله وان كان المستقرض حادا للقرض والمائة الى الاجل  
**رجل** استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام  
فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذ  
الطالب محقه وليس له ان يجلس المطلوب ويومر المطلوب  
بان يوق له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض



فيه **رجل** استقرض طعاما له حمل ومونه او  
 فالصافي في بلد اخرى الطعام فيه اغلى او اخصر روى ابو  
 يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما ان كان الغصب  
 قائما في يد موثرا بالسلم اليه ان كانت قيمته في  
 الموضعين سوا او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر  
 وان كانت قيمته في هذا البلد اقل ان شا طالبه  
 بعمته مكان الغصب وان شا اخذ الغصب وان  
 شا ينظر حتى يسلم اليه في مكان الغصب فان لم يكن  
 الغصب قائما في يده ومعه في البلد الذي الصافي من  
 قيمته في بلد الغصب فان المعصوم منه خسارات بلده  
 ان شا اخذ مثله هاهنا ان كان مثليا وان ساومه  
 يوم الغصب بلد الغصب وان شا ينظر لتأخذ بلد الغصب  
 وان كانت قيمته في هذا المكان اكثر حرم الفكاك  
 ان شا اعطى مثله وان سا اعطى قيمته في بلد الغصب وان  
 كانت قيمته الغصب في الموضعين سوا المعصوم منه  
 ان يطالبه بالمثل **رجل** اسمر صيا من الفواكه  
 كعلا او وزنا لم يقضه حتى يقطع فانه بحر صاحب  
 القرض على باخيره الى ان يحى الجديد الا ان تراضيا على  
 القيمة ولا سبه هذا القلوس اذا كسرت  
 لان هذا ما لا يوجد بخلاف القلوس الكاسدة  
**رجل** عليه عشرة دراهم من قرض او سع او عصب

وله على صاحب العشرة ما يه دينار سايعا الدنيا والعشرة  
 واقتراجا لان البيع وقع على ما في دمه كل واحد  
 منهما في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى انها لو تقاضيا  
 الدينار بالدرهم جازوا المقاصه بخلاف الحسن يكون الاما دله  
 وكذا لو كان عليه لرحنطه لرجل ثم انه اقترض صاحب  
 الكرك من شعير ثم تبايعا الكرك بالدرهم جازوا المقاصه  
 بالافتراق **رجل** اقترض رجلا كرا من حنطه ثم ان  
 المستقرض اسرى القرض من المقرض بدراهم جازا سوا  
 كان القرض قائما في يد المقرض او لم يكن اما اذا لم يكن  
 قائما فهو قول الكل وان كان قائما فذلك في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف لا يجوز شراء  
 لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند ابي يوسف رحمه  
 الله عليه لا يملكه مادام قائما فلا يجوز سداوه ولا يكون  
 شراوه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشتراه  
 بالدرهم فان السع الثاني يكون فسخا للاول لان القرض  
 مالا محتال الفسخ لان سبب الملك في القرض العسر وهو ما  
 ولا يفسخ القرض اذا قال **المسقرض وحدث الدرام**  
 او يوفى او يهرجه فكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع  
 على المقرض بشئ ولكنه يرد مثلها اذا اقترض الجوز لئلا  
 جاز لانه كمال من وبعد اخرى **رجل** اوص  
 صبا او معوها فاستهلكه الصبي او المعنوم لا يصح في قول



خيفه ومحمد وقال أبو يوسف رحمه الله عليهم  
وان اقترض عبدا مجورا فاستهلكه لا يواخذ به قبل العتق  
عندها وهذا اوديعه سواء **رحل** عليه الف رجل  
فدفع الطالب دنانير فقال امرفها وخذ حقل منها  
فاخذها فهلك قبل ان يصرفها هلك من مال الدافع ولذا  
لو صرفها وقبض الدافع هلك الدافع في يد من قبل ان يخذ  
منها حقه هلك من مال الدافع ولو اخذ منها حقه لم  
ضاع فان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطلوب الى  
الطالب دنانير وقال اخذها قضا حقلك فاخذ فان  
داخلا في ضمانه ولو دفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال  
بها حقلك فباعها بدراهم مثل حقه واحدها يصير قابضا  
بالقبض بعد البيع **رحل** لان يصارف الدراهم بالدنانير ايضا  
تم تقايلا واقتربت قبل القبض بطلت الاقاله وعود الصرف  
لان الاقاله بمنزله البيع معبر المصروف للاقتراف  
**باب** قبض المبيع وما يجوز من الصرف قبل القبض وما لا يجوز

الي

وبين

على ان

على ان التخليه في البيع الحايرون قبضا وفي السع الفاسد  
روايات والاصح انه قبض وفي الهبة الفاسده فالبسته  
المشاع الذي يحمل القسمة لا يكون قبضا باتفاق الروايات  
واختلفوا في الهبة الحايرون ذكر القسمة ابو اللب ان  
لا يصر قابضا بالتحليل في قول ابو يوسف وذكر سمر الامه  
الحلواني يصير قابضا ولم يذكر منه خلافا ولو باع مبرا  
على النخل وخل منه وبين المشتري صار المسمى قابضا ولو  
وهو ثم اعلى النخل وحلى منه وبين الموصوب له لا يصير  
قابضا لانه في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة ولو باع دارا  
وسلمها الى المسمى ومنها طبل متاع للبايع لم يكن تسليمها  
حتى تسليمها فارغه وان اودع المتاع عند المشتري  
عند اواذن للمسمى بعض الدار والمتاع جميعا صح التسليم  
لان الكل صار في يد المشتري ولو باع دارا للمسمى  
محضرتها وقال البايع سلمتها اليك وقال المسمى قبلك  
ذكر في طاهر الرواية ان التحليل في الدور والعقار  
لا يكون قبضا الا بدنو منها وذكر في النوادر اذا قال البائع  
للمسمى سلمها اليك وقال المسمى قبلت والدار للمسمى  
نصر المسمى قابضا للدار في قول ابو حنيفة  
رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
عليهما ان كانت الدار مرفوعة بها يدر على الدخول  
والاعلاق يصر قابضا والا فلا وفي طاهر

ع  
طه

ذلكم

٥

طه



الرواية بعبر القرب ولم يذرفيه خلافاً والصحيح ما ذكره وظاهر  
 الرواية إذا كان قرباً بصورة القبض الحقيقي في الحال  
 فيقام التخليه مقام القبض أما إذا كان بعداً لا بصورة القبض  
 الحقيقي في الحال فلا يحال مقام التخليه مقام القبض ولذلك  
 في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح فصر المبيع  
 ولم يذهب إلى الدار بلون قابضاً قيل هذا إذا دفع إليه  
 مفتاح هذا الغلق أما إذا لم يكن ذلك تسليمه لأنه  
 لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون فصر  
 المفتاح كقبض الدار وإن دفع إليه المفتاح ولم يقل  
 خليت بينك وبين الدار فامضه لم يكن ذلك قبضاً •  
**رجل** اشترى وقرح طيب في مصر وذهب المشتري مع  
 البائع إلى بيت المسري فاغصب الحطب اسنان فان ذلك يكون  
 من مال البائع لأن مال المسري لأن على البائع أن ياتي به  
 إلى منزل المشتري **رجل** باع من رجل ساجه ملقاه  
 في الطريق والمشتري مايم عليها حل البائع منه وبيها ولم يحركها  
 المسري من موضعها حتى جاز رجل وأحرقها فان للمسري أن  
 يضمنه فان اسحقها رجل كان للمسري أن يضمنه فان  
 اسحقها رجل كان للمشتري أن يضمن المحرق ولا يضمن المسري  
**رجل** أسرى عبداً ألف ولم يصفه حتى رهنه البائع بمائة  
 أوجه أو أودعه بمائة ففسخ السع ولا يكون  
 للمشتري أن يضمن أحداً من هؤلاء لأنه ان ضمنهم رجعوا

لأنه

لم يكن

على

على البائع ولو أعاره أو وهبه فمات عند المستعير أو الوهب  
 له أو أوله عه فاستعمله المودع فمات من ذلك فان للمسري  
 بالخيار أن يشاء أمضى السع وضمن المستعير والمودع والموهوب  
 له وإن شاء فسخ السع لأنه لو ضمن هو لا لسر الضامن أن  
 يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فمات  
 عند المسري الثاني من عمله أو من غير عمله كان  
 المشتري الأول بالخيار أن يفسخ السع وإن ساء للمشتري  
 الثاني أن يرجع للمسري الثاني على البائع بالثمن إن كان  
 يفسد الثمن وإن لم يفسد لا يرجع سبي ولو اشترى  
 عبداً فامر البائع رجلاً فقتله كان للمسري أن  
 يضمن العاقل قيمته لأن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع  
 ولو باع شاه أمراً البائع رجلاً فذبحها فان كان الداع  
 يعلم بالسع للمسري أن يضمن الداع ولا يرجع الداع على  
 الأمن ولو أن رجلاً له شاه أمر رجلاً بأن يذبحها  
 ثم باع الشاه قبل أن يذبح يردحها المأمور كان للمسري  
 أن يضمن الداع ولا يرجع الداع بدله على الأمر أن لم  
 يعلم المأمور بالسع قال — أبو حنيفة رحمه الله  
 عليه التحليل بين السع وبين المشتري يكون قبضاً بشرط أنه  
 أحدهما أن يقول البائع خليت بينك وبين السع  
 فامضه ويقول — المسري فامضه والثاني  
 أن يكون السع حصص المسري لحبب يصل إلى أخذه من غير



مانع والناس ان يكون المبيع مفرزا غير مشعول  
 بحق الغير فان كان شاغلا حق الغير كالخنطه في  
 حوائق البايع وما اشبه ذلك فذلك لا يمنع الحمله واختلف  
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما في الحمله في دار البايع  
 قال ابو يوسف لا يكون حمله وقال محمد رحمه الله  
 يكون حمله ومن ذلك **رجل** باع خادما مياثا البايع  
 حلب سدا ومن الخادم فاقبضه والخادم في منزل البايع  
 كحرمه يصل الي قبضه قال المسري دعه الى الغد  
 والى ان يعرض يهلك الخادم فايد موت من مال المسري  
 عند محمد ومن مال البايع في قول ابى يوسف ولو اسرى  
 علاما او حاربه فقال المسري للعلام تعالى معي او امش  
 لمحطى معه هو ومن ولو قال البايع للمسري بعد  
 السع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ يكون حمله اذا كان يصل  
 الي اخذه ولو اشترى شيئا بقبضه بعض المهر ثم قال للبايع  
 ثرلته رهنا عندك ببقية المهر او قال برلته ودعه عندك  
 لا يكون ذلك قبضا **رجل** اسرى شاتين فنطحت احداهما  
 الاخرى فسل العصف فملكته خير المسري ان شا اخذ البايع  
 حصتها من الثمن وان شا ترك وكذا لو اسرى حمارا  
 وشعرا فاكل الحمار السع فسل العصف لان فعل الغنما  
 جيار فصار كأنها ملكة بافه سماويه ولو اشترى  
 عشرين فقتل احدهما الاخر قبل العصف خير المسري ان

الحمار

شا

شا اخذ المشتري البايع في حجمع الثمن وان شا ترك وكذا  
 لو اشترى عبدا او طعاما فاكل العبد الطعام قبل العصف لا  
 يسقط شي من الثمن لان فعل الادمي معتبر فصار المشتري بايضا  
 للمالك بفعل الاول ولو باع عبد ارعف بعينه لم يبق  
 حتى اكل العبد الرغيف يصير البايع مستوفيا الثمن **ان** قابضا  
 حنايه العبد في يد البايع مضمونه على البايع وصار البايع  
 قابضا الثمن بفعل العبد ولو باع حمرا سعة بعينه لم يبق  
 حتى اكل الحمار السع يفسخ السع ولا يكون البايع مستوفيا  
 الثمن لان فعل الحمار هو غير مضمون فيصير الشعيير  
 هالك قبل القبض بافه سماويه يفسخ السع ولو رهس دابة  
 وقفير شعير عند رجل فاكلت الدابة السع لا يصير  
 المرتهن مستوفيا سيما من دينه لا علف دابة الدهر على المرتهن  
 اما علف دابة المسع فسل العصف يكون على البايع فصار  
 البايع متلفا بفعل الدابة اشترى عبدا ولم يعصمه  
 ثم ان المسري قال للبايع سل العصف مني ليعمل لي كذا  
 فامر البايع بذلك وعطى في العمل فانه يهلك على  
 المسري كما لو امر المسري ليعمل له كذا فعمل المشتري  
 اذا احدث في المسع عسا فسل العصف فصار قابضا وكذا  
 لو امر البايع بذلك فعمل البايع اذا اشترى حطه  
 فامر البايع بطحها فطحن في ان الدوم يكون للمسري  
 وبصر المشتري فصار للمسع **رجل** اشترى خفيرا او غنما



او مصراعي باب فقبض احدهما فهلك المقبوض عند المشتري  
والاخر عند البائع كان على المشتري حصه ما هلك عند  
وما هلك عند البائع هلك على البائع ولا يصير المشتري يقبض  
احدهما تقبض احدهما قابضا لهما جميعا ولو احدث المسري  
باحدهما عيبا قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا **وكذا**  
لو احدث البائع باحدهما عيبا بامر المسري يصير المسري قابضا  
لهما جميعا ولو قبض المشتري احدهما واستهلكه  
او احدث به عيبا لم يملك الاخر عند البائع كان المشتري  
قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن هالك  
مع فاسهل احبى احدهما كان للمالك ان يسلم الله الباقي ويأخذ  
قيمتها **رجل** اسري دهنها معيا ودفع الله الدين وامر  
البائع بان يوزن فيه فوزن فيه لم يملك ان كان البائع وزنه محضه  
المسري فانه يهلك على المشتري ان المشتري صار قابضا بوزن  
البائع وان كان ذلك في بيت البائع او خائوته وان كان  
البائع وزن الدهن في غيبه المشتري يهلك على البائع  
لان الواحد لا يصلح ان يكون مسلما او متسلما فان كان المشتري  
حاضرا امكن جعله قابضا بوزن البائع بامر المسري فلا يصير  
البائع مسلما ومتسلما اما اذا كان المشتري غائبا وان صح  
امر المسري بوزن الدهن في الدين لا يهلك جعله قابضا تفديرا  
ولا يصير المسري قابضا هذا اذا اسري دهنها بعينه  
فان كان بعينه لا يكون المسري قابضا سوا كان

حاضرا

حاضرا او غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان امر المشتري  
بالوزن مضادا فملك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه لوزن  
المشتري هذا كما لو استقرض من اخيه حنطة ودفع اليه  
الجوالق وامره بان ياكل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين  
ولو اسري من الدهن عشرة ارطال دهن تدرهم ودفع القارور  
الله وامره بان يزن فيها الدهن فلما وزن فيها رطل لا تكسرت  
القاروره وسال الدهن وهما لا يعلمان بالاكسارها فصب  
البائع الباقي فيها فما وزن رطل الاكسار يكون على المسري  
وما وزن بعد الاكسار فهلكه يكون على البائع  
ويضمن البائع للمسري ما وزن قبل الاكسار يصب الباقي وان  
بقي القارورون شي مما وزن قبل الاكسار كان ذلك للمسري  
هذا اذا دفع الله قارورون صحى فاكسرت فان كانت  
منكسرة وهو لا يعلم بذلك وامر الدهن ان يصب الدهن فيها  
فصب والبائع ايضا لا يعلم بالاكسار فذلك كله على  
المشتري وان لم يدفع القارورون الدهن ان كانت القارورون في  
يده وامر البائع بصب الدهن فيه كان الهلاك في  
جميع ذلك على المسري وذكر في المسعى **رجل** اسري سمينا  
ودفع الى البائع طرفا وامره بان يوزن فيه وفي الطرف خرق  
لا يعلم به المسري والبائع يعلم به فتلف فان التامع التلف  
على البائع ولا يمسى له على المسري وان كان  
المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كان يعلمان جميعا



كان المستري قابضا للجمع وعليه جمع الثمن وذلت فيه  
ايضا **رجل** استري كرامن حكمة صبره وقال للبايع دله في  
جوالقي ودفع اليه الجوالقي ففعل فان المستري قابضا وكذا  
لو قال للبايع اعزني جوالقي هذا وكله لي فيه ولو قال  
اعزني جوالقي ولم يقل **وكله** ففعل فليس هذا بقبض من  
المشتري وذلت القدر ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا  
والا فلا وقال محمد رحمه الله لا يكون قابضا في الوحيين  
الا ان ياخذ الجوالقي ثم يدفعه الى البايع وامر بان يكيل فيه  
ولو استري دهننا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان  
**ابعت** القارورة الى منزلي فبعث فاكسرت في الطريق  
قال السج الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ان قال للدهان ابعث علي يد علامي ففعل فاكسرت القارورة  
في الطريق فانها تهلك على المستري ولو قال **ابعت** هلك  
في الطريق فالحلاك يكون على البايع لان حضره علام المستري يكون  
لحضره المستري واما اعلام البايع منزله البايع **ومن سائل**  
**التخلية** ايضا **رجل** له مأك في حظيرة فباع منها واحدة بعسها  
لرجل ومض الثمن وقال للمستري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خليت  
بينك وبينها فدخل ليقبضها فعالجها فانفلتت وخرجت من باب  
الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله ان سلم الرمكة الى  
المشتري في موضع يقدر على اخذها بوثق ومعه وهو الرمكة  
لا يقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض

في

علي يد غلام فبعته

فان

فان كانت يقدر على ان يملك منه ولا يصطها البايع  
فليس يقبض وكذا لو كان المشتري يقدر على قبضها بوثق  
ولا يقدر بغير وثق وليس معه وثق او كان يقدر على اخذها  
ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه  
اعوان فانفلتت لا يصير ذلك قبضا وان كان المستري  
يقدر على اخذها بغير رجل ولا عون فحلى البايع يسه ويسها  
فانفلتت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة  
في يد البايع مسكها بعنانها فاستري يسه فاشتراها منه رجل  
ونقد الثمن قال له البايع هاك الرمكة فوضعها في يده  
فانفلتت من المشتري بعد ما صارت في يده فمن مال المشتري  
وان كانت الرمكة في يد البايع والمشتري جميعا  
قال البايع خليت بينك وبينها ولسنت امسكها بمقاسدها  
واما امسكها حتى تضبطها فانفلتت من ايدهما فهو قبض من  
المشتري وان كانت الرمكة في يد البايع لم يصل اليه  
المستري فقال البايع حلب بينك وبينها فاقبضها فاني امسكها  
لك فانفلتت من يد البايع قبل قبض المستري الا ان المستري  
كان يقدر على اخذها من يد البايع وصطها وليس هذا  
بقبض من المستري ولو استري فرسا او دابة والبايع راكبا  
فقال له المستري احملني معك فحمله فعطبت الدابة هلاك من  
مال المستري ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق  
لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من رجل وحلى يسه وبين

ط اشعها بيدها



الرماك ففتح المشتري الباب فعليه الرماك وجر  
 كان الثمن لازما على المسري سوا كان يقدر على اخذ  
 الرماك او لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب وانما  
 فتحها رجل اخر او فتح الرمح حتى خرجت الرماك ينظر ان كان  
 المسري لو دخل الحطيرة بعدد على احدها تكون قابضا  
 والا فلا وان اشترى طيرا بطريقه في بيت عظيم الا انه لا  
 بعدد على الخروج الا بفتح الباب والمسري لا يقدر على  
 اخذه لطيرانه **وجعل** البائع منه وبين البيت وبين المسري  
 الباب مخرج الطير لئلا يظن رحمه الله انه يكون قابضا  
 للطير ولو فتح البائع للمسري او فتحه الرمح لا يكون المسري  
 قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب  
**وجعل** باع خلا في دن في مئة وعلى مئة وبين المسري  
 بحم المسري على الدرويكه في بيت البائع فذلك بعد  
 ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله عليه  
 وعلية الفتوى ولو اسري بوابا وامر البائع بعصه ولم يعضه  
 حتى غصبه انسان فان كان حين امر البائع بالعصه امليه  
 ان يمدده وبعض من غير مام صح التسليم والا فلا **وجعل**  
 باع فصا في خاتم يدسار ودفع الخاتم الى المشتري وامره بان يزرع  
 العصه فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المسري يقدر على  
 نزعها من غير ضرر فان على المسري من العصه لا غير لان المسري كان  
 امنا في الخاتم فاذا كان بعدد على بيع النص من غير ضرر

صح التسليم وان كان لا يقدر على نزع الفض لا يضر لاشي على المشتري  
 لان يسلم المبيع لو يبيع وان لم يهلك الخاتم خيرا المشتري ان شا  
 برهن حتى يزرعه البائع وان شا بعض البع ولو اشترى صوبا  
 في مواسل البائع ان يفتقه فان لم يلق يفتقه ضرر بحر البائع  
 ان يفتق مقدار ما ينظر المسري في الصوف فان رصه بحر  
 على يفتق الكل وان كان يفتقه ضرر لا بحر البائع على  
 الفتق لانه لا يجبر على حمل الضرر **وجعل** باع حناتا  
 في بيت لا يملك اخراجها الا بفتح الباب فان البائع بحر على تسليمه  
 خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرر كان له  
 ان يعصر **وجعل** اشترى بقره فقال للبائع سقها الى منزلك  
 حتى اجي خلفك الى منزلك واسوقها الى منزل فباع البقره  
 في بيت البائع فانها يهلك على البائع فان ادعى البائع تسليمه  
 البقره كان القول قول المسري مع يمينه **وجعل**  
 دفع الى قضاب درهما فقال اعطني بهذا الدرهم لحما وزنه وضعه  
 في هذا الرسل في جابوتك حتى يبعد ساعة ففعل القصاب  
 ذلك فادلت الهرة قال السبع الامام ابو بكر محمد الفصل  
 رحمه الله ان لم ين موضع اللحم كان الهلاك على القصاب  
 وان من قال من الجنب او من الدراع او عرد ذلك تون الهلاك على الممر  
 وهو بطر ما ذكره العدوي **وجعل** اسري حيطه بعصها  
 ودفع الغراره الى البائع وقال كلها ففعل صار المسري  
 قابضا ولو كان الحيطه بعصه عنها فان كاتب سلما او

حطيسه  
 من ذنوبه  
 عند البائع



او ثمننا مدفع الغزاة الي المسلم اليه وامره بكيله فيما لا يصير قابضا  
الا ان يكون رب المسلم حاضرا قال رحمه الله وكذا  
لو اسرى دراعا من يوت ولم ينل الجانب فقال من هذا الجانب  
فجعل النافع لزم المشتري ولا يكون للمري ان يرد **رجل**  
استري عدا فقتله انسان عمدا بل القبض قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله خير الميري في  
قول الحسن رحمه الله ان اختار امضا السع كان القصاص  
له وان يقض السع كان القصاص للنافع عند ابي يوسف  
رحمه الله ان اختار امضى السع كان القصاص للمشتري وان  
احبا بعض السع ولا قصاص ويكون القيمة للنافع ومحمد رحمه الله  
عليه اسحق فقال يجب القيمة في الحالين ولا يحس القصاص  
وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ وذر المسئلة في  
النوادير على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله  
**رجل** استري عدا ولم يقضه فامر النافع ان يهبه من  
فلان ففعل النافع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازب الهبة  
وبصر الميري قابضا وكذا لو امر النافع ثانيا بواجب  
فلان ففعل ولم يعن ففعل جازب وصار المستاجر قابضا  
للمشتري او لا يصير قابضا لنفسه والاخر الذي باخذ النافع  
من المستاجر يحتسب من الثمن ان كان من جنسه  
وكذا لو اعاد البايع العدة من رجل قبل السلم الى الميري  
او وهب او رهس فاجاز الميري ذلك جاز وبصر قابضا

لا يبين الجانب فقطع البايع  
ولم يرض به المشتري لا يلزم  
المشتري ولو نزل الجانب

سبع

ولو ان

ولو ان الميري اعاد العدة المسترا قبل القبض او وهبه او  
تصدق به على رجل او رهسه عند انسان ووصفه المرتزج جاز  
ولو باع او احب رقبيل القبض لا يجوز قال **محمد**  
كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله الميري قبل القبض لا  
يجوز وكل تصرف لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهس ومحو  
ذلك اذا فعله الميري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهس  
والهبة بصر مسلطا المرقن والموهوب له على القبض فيصير الميري  
قابضا يقبضه **رجل** استري يوبا ولم يقضه ولم يقد  
التمن فقال للبايع لا تمنك عليه ادفعه الى فلان فيكون  
عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه النافع الى فلان فهلك عنده  
كان الهلاك على النافع لان المدفوع اليه بمسكه باليمن  
لاجل النافع فيكون له عند النافع **رجل** استري جازبه  
ولم يقضها فقال للنافع يعها او طامها او كان طعاما قتال  
كله ففعل فان ذلك يكون فسحا للسع وما لم يفعل النافع  
ذلك لا يكون فسحا اما الاكل والوطي فان البايع لا يصح  
باسا عن الميري في ذلك فمحمول بحراز عن الشيخ حتى  
يكون والطيا واكلاما لنفسه واما السع فهو على وجوه  
بليغ ان قال للنافع يعه لنفسك فباعه يكون فسحا ولو قال  
يعه لي لا يجوز السع ولا يكون فسحا ولو قال يعه او يعه  
ممن سب فباعه كان فسحا ويجوز البيع السالي للمامور  
في قول محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله



عليه لا يكون فسخا وهو كقوله بعه ل ولو اسرى يوما او  
 حنطه فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله عليه ان كان ذلك قبل قبض المشتري  
 وقبل الرويه يكون فسخا وان لم يقبل البائع يقبل بعه لان المشتري  
 ينفرد بالفسخ في خيار الرويه وان قال بعه لي اي لمن  
 وكيلي في الفسخ مما لم يقبل بعه لا يكون فسخا وان كان  
 ذلك بعد القبض والرويه لا يكون فسخا ويكون ثوبا كسلا  
 بالمبيع سواء قال بعه او بعه لي باع المبيع من  
 البائع قبل القبض لا يجوز السع الثاني ولا يفسخ الاول  
 ولو وهب من البائع لا يجوز الهبة وفسخ السع اذا قبل ولو  
 اسرى عمدا وقبضه لم يقابل السع ولم يفسخا حتى  
 يستراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد  
 الاقاله من غير المسرى لا يجوز بعه اشترى دارا وعقارا  
 فوهبها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل  
 ولو باع حوز في مولى الى حقه والى يوسف رحمه الله  
 عليهما ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو اجرها قبل  
 القبض من البائع او غيره لا يجوز لانه اجر الارض فان  
 دفع للارض معاملة يكون اسما للعمال ولا يكون  
 اجاره للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الررع قبل  
 القبض اسرى فمما في يد البائع في حوالقه موضع المسرى  
 نده عليه وقال قصصم باعه من عمره قبل الاخذ ج

يقبل البائع ولو هو

عند الكل ولا لو اسرى وقتها  
 فيها ررع يزعمها والروع  
 يقبل ودفعها الى البائع معاملة  
 بالنصف قبل القبض يجوز

قالوا

قالوا يجوز بعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد بن ابيه  
 اذا كان البائع خليا بعه ومن الفخيم **رجل** اشترى  
 دابة مريضه في اصطبل البائع فقال المشتري يكون هاهنا  
 الليلة فاب ماتت لي فهلكت ملك من مال البائع لان مال  
 المشتري **رجل** باع مكيلا في بيت مكابله او موزونا  
 موازنه وقال المسرى خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح  
 ولم يكمله ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو انه دفع المفتاح  
 الي المشتري ولم يقبل خليت بينك وبينه فاقبضه لا يكون  
 قابضا **رجل** باع مكيلا مكيلا او موزونا موازنه  
 او معدودا او مدروعا كان اجره الكمال والوزان  
 والدرع والعدد على البائع لان ذلك من باب التسليم  
 ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته .  
 ولو اسرى الثمار على روس الاسرار كان اجره الجذاذ  
 على المسرى لان ثبته يتحقق التسليم بالخله ووزن الممن  
 على المشتري ولذلك اجرة الناقد في طاهر الروايه وقال  
 بعضهم ان قال المسرى دراهم منقده كان  
 اجره الناقد على البائع وان قال عمر مسنده فاجر  
 الناقد يكون على المسرى . والصحيح انها يكون على  
 كل حال ولو اسرى حنطه او ثيابا في جراب كان فتح الجراب  
 على البائع واخراج الثياب على المسرى . وقيل كما يحل لكل  
 على البائع فالص في دعا المشتري يكون عليه ايضا وكذا

ما شتم

علي

في الجراب







للزجاج بكم هذه القارون فقال الزجاج بلذا فقال  
 اخذها فارها فقال الزجاج فوقعها فوقعته من يده  
 وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على اقداح اخبر  
 فانكسرت الاقداح كان عليه ضمان تلك الاقداح بين الثمن  
 او لم ين هذا اذا اخذها باذن صاحبها فان اخذها بفراشه  
 كان ضامنا بين او لم ين **رجل** اسرى حلا مطر في دن  
 الخلال فوقع قطره دم من انفه في الدن يسبح ولا ضمان عليه  
 ان نظربا ذن الخلال وان نظرب غير اذنه كان  
 ضامنا اشترى فقاغا او شرابا واخذ القدر او اللوز من  
 القعاع فوقع القدر من يده فاكسر لا ضمان لانه اعاد  
 منه الكوز **رجل** اخذ من البراز نوبا فقال انه فان  
 رصه اسرته فضاع من يده لا يضمن ولو قال ان رضيته  
 اشترته بعشره كان ضامنا **الوكيل** بالسرا اذا  
 اخذ السلعة على سوم السرا بعد بيان الثمن فارها المودل  
 فلم يرض به الموكل فردها على الوكيل فهلكت عند  
 الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه اخذها على  
 سوم الشراوين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله  
 ان كان امره الموكل بالاخذ على سوم السرا وان لم  
 يكن امره لا يرجع لان الامر بالشرا لا يكون امر بالاخذ  
**رجل** ببيع سلعة فقال لعمري انظر فيها فاخذها  
 لسطر بها فهلكت في يده لا يضمن وان قال التاظر

بعدها

بعدها بطر بكم ببيع فالوايلون ضامنا والصحيح ان  
 لا يكون ضامنا ام اذا قال صاحب السلعة بكذا  
**رجل** قال لعمري هذا الثوب لك بعشره فقال  
 هات حتى اطرفه او قال حتى اربه عري  
 فاخذ على هذا فصاع في يده ذل في المسعا انه لا يضمن  
 في مولا الى حشفه والى يوسف رحمه الله عليهما ولو  
 قال هات فان رضيته اخذته فصاع كان عليه الثمن  
**رجل** اخذ متاعا لذهب به الى منزله فان رضى به  
 اسراه وان لم يرض رده عليه فهلكت في يده قال  
 ابو الليث الكبر رحمه الله عليه لا يضمن لانه احد على وجه  
 الامانة لا على وجه المساومة وان اشترى متاعا على  
 انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فهلكت في يده كان  
 عليه العمة لانه لم يوف بالخيار وما يفسد البيع  
 الا انه ان هلك في بلاء اسام كان عليه المم وان هلك  
 بعدها كان عليه العمة **رجل** دفع السلعة  
 الى منادي لسا دي عليها فطلبت منه بدراهم معلومة  
 فوصفه عند الذي طلبه قال ضاعت مني او وقع  
 مني كان عليه قيمة لانه اخذ على وجه السوم بعد  
 بيان المم والوا لا يضمن على المنادي وهذا اذا كان  
 مادونا بالبيع الى من يريد سرا قبل البيع فان لم يكن  
 مادونا بذلك كان ضامنا



في الثمن

**رجل** باع متاعا بالف درهم فوز له المشتري الفاد ما يتي  
 درهم فدفعها اليه فضاغت عنده فان البائع مستوفيا حقه بالالف  
 والزباده اما انه في يده فلا يلزمه شي بهلا لها وان ضاع  
 نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة امار  
 المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة حصص اسداسه  
 للبائع والسدس للمشتري مما هلك بهلك على الشريكه  
 وما بقي سقى على الشريكه ولو ان البائع عزل من نظام ما يتي درهم  
 لرد لها فضاغت المائتان عنده وبقي الالف كان بينهما على ستة  
 ولو جعل الالف في كفه ودفع الماسر الى غلام ليردها  
 فسرق المائتان وسرق الالف من يده لا يرجع احدهما على صاحبه  
 بشي **رجل** اشترى حارسه بالف درهم ودفع الى البائع  
 كيسا على طن ان يتيه الف درهم فذهاب به البائع الى  
 منزله فاذا فاه دنائير فحملها لردّها الى المسري فهلك  
 في الطريق لا يضمن البائع لانه مضى باذن المشتري بالس  
 من جنس حقه فكان امينا ولو ان المسري دفع الى البائع  
 دراهم صحاح فليسرها البائع فوجد ها مسهرجه كان له  
 ان يردّها على المسري ولا يصح بالسر ان الصحاح والمكسر  
 فيه سوا والدرهم انواع حماد وريوف او بهرجه وسنوقه  
 واحلوا في بعض هذه الدرهم قال بعضهم التهرجه

الى

التي بصرف في غير دار السلطان والريوف هي الدراهم المقشوشه  
 والسنوقه صفر ممويه بالنضه وقال عامه  
 المسامح رحمهم الله المحادوصه خالصه بروج في التجاراب  
 ويوصد في بيت المال والريوف ما ربحه بيت المال ويأخذ  
 التجار في التجارات ولا باس بالشرابها لكن بين البائع  
 انها ريوف والسهرجه ما يهرجه التجار لا بروج في  
 التجاراب ولها حكم الدراهم في السرعه حتى لو حوثر بها  
 في الصرف والسلم بحوز والسنوقه قارسي معرب  
 سه باه وهو ان يكون الطاق الاعلى فضه والاسفل  
 كذلك وسهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع  
 حتى لو حوثر بها في الصرف والسلم لا يحوثر وانما لا يضمن  
 داسر السهرجه لانه لا قيمه له هذه الصنعه فردها على المسري  
 بغير شي ولذا الودفع السهرجه الى السان لسطرفه فليسره  
 لا يضمن ولو باع شياب دراهم جياذ وقبض الدراهم واراها  
 رحلا فانتقدّها فوجد فيها قليل بهرجه واستبدل  
 السهرجه ثم اراد البائع صرف الكل في حاجته فلم ياخذها  
 احدوا لو اطلبها سهرجه قالوا ان فان البائع اقرب بعض المحاد او  
 اقرب بعض حقه او باستيفاء الثمن لا يرد سوا ولا سيع دعواه  
 انها بهرجه الا اذا صدقته المسري انها بهرجه فردها  
 عليه وان لم يكن البائع اقربها فليسام ادعي انها بهرجه  
 سيع دعواه وكان له ان يرد ولو اسري سدا بدرهم



بقدر البلد ولم يفسد حتى تغرت فان كانت لا روج في  
 التجارات ففسد البيع وهو منزله ما لو اسرى شيئا بالفلوس  
 الراحمه فكدت كل المضر وقد مر قبل هذا وان  
 كانت الدراهم بعد البصر بروج في التجارات الا انه اسعص  
 فمما لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعز الى يوسف ان له  
 ان يسخ السع في بعض النعمه ايضا وان اعطعت تلك الدراهم  
 اليوم كان عليه فمما تلك الدراهم فل اعطاع عند محمد  
 وعليه العوى وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا ففسدت  
 البيع عند ابي حنيفة رحمه الله وان علت او رخصت لا يفسد  
 ولو ساع غرضا بالدراهم وسلم العروض ولم يفسد الدراهم حتى  
 لا يفسد ولا روج في التجارات فان كانت لا يفسد هذه  
 البلد وسوق غيرها على قول محمد لا يكون ذلك لساد  
 لكن سب الخيار للبائع ان شا اخذ تلك الدراهم وان ساء اخذ  
 قيمتها في قول ابي حنيفة وان كانت لا يفسد هذه  
 البلد ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند  
 الكل ففسد العقد عند ابي حنيفة وعندهما سب الخيار  
 ولا يفسد **تحليل** اسرى ساءد ابو فلوس ولم يدر العدد  
 في العباس لا يجوز السع وفي الاستحسان يجوز وعليه العوى  
 ولو اشترى بدراهم فلبس في العباس لا يجوز استحسانا  
 ويؤخذ بالعاس ههنا وسئل منه خلاف من ابي يوسف ومحمد  
 رحمه الله عليهما العاس قول محمد رحمه الله والاستحسان

2  
 فلوس

قول

قول ابي يوسف رحمه الله واحد واهول محمد في درهم  
 فلوس لا يجوز ولو اشترى شيئا بدائق او بدائنين ولم يذكر  
 شيئا الا الدرهم ولا الفلوس فالواحد **تحليل** فلوس  
 من الفلوس وهذا اذا كان المشترا شيئا خسيسا اسرى بدائ  
 فلوس وعن ابي يوسف اذا اشترى دارا بعشرة ولم يرد على ذلك  
 فهو عشرة دنانير وان اسرى ثوبا بعشرة فهو عشرة دراهم  
 وان اشترى بطيخا بعشرة فهو عشرة افلس المعترف في هذا العرف  
 فيما بين الناس ما ساع بالدنانير كانت العشرة من الدنانير  
 وما ساع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم **تحليل**  
 استرى الف درهم بمائة دينار ولم يسم كل واحد منهما شيئا  
 فلكل واحد منهما بقدر الناس في البلدان كانا بالكوفة  
 فهو على دنانير الكوفة لان الدنانير يختلف باختلاف البلاد  
 من حيث العار واهل الشروط ذكروا في شروطهم في الدراهم  
 وزن سبعة وارادوا بذلك ان يكون عشرة دراهم سبعة وزن  
 مثاقيل واصل ذلك ان الدراهم كانت مختلفة في عهد  
 عمر رضي الله عنه بعضها خفاف وزن الواحد منها  
 عشرتين قيراطا وبعضها بين الخفاف والفعال بر الواحد  
 منها اثنى عشر قيراطا ونسب ذلك بيع الخصومة من الناس  
 في حكايةهم فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك  
 فاصفوا على ان يؤخذ من كل نوع بثلثه واحد واثني عشر  
 وثلث العشرة من ثلث اثنا عشر وبلغ ذلك اربعة عشر قيراطا

عشرة قواريط وبعضها ثقل الواحد منها



عشرون  
 فضر بوا درهما وزنه اربعة عشر قراطا ووزن الدنار  
 قراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل **هـ**  
**وَحُل** قال لغيره بعت منك هذا التوب بعشرة دراهم  
 صحاح ومكسره جازو يكون النصف من هذا والنصف  
 من ذلك ولو قال بعتك بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها  
 من المكسرة فسد السع باع عبدا بوب موصوف في  
 الزمه ان ذكر للتوب اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا يجوز لان  
 التوب لا يح في الدمه بعقد المعاوضة الاسلام والسلم  
 لا بد له من الاجل فان ذكر للتوب اجلا وادى فسد  
 فسد العبد لا يفسد العقد وهذا العقد معتبر بعبا  
 في حق العبد سلما في التوب ويجوز ان يكون للعقد الواحد  
 حكم عقدان كما له شرط العوض ويعلم العوض باداء  
 المال **وَحُل** باع يوما له المشتري  
 فقال انك قد اعطيت علي ويعني يا كير مما ساوى وكان  
 وباعه بعشرين فقال البايع قد يعتك بعشرة لا بعشرين  
 وهو جائز وهو حطير **وَحُل** قال البايع للمشتري  
 ودار حصص عليك وعتك نصف الثمن فقال المشتري  
 اسر به بغير جزاء ويكون رباذه في الثمن ولو لقيه البايع فقال  
 بعد ما قل المسمى بعتك باسمه بغير فعل المسمى  
 او قال المسمى اسر ب مثل باسمه بعشرين وراصا  
 على ذلك فسد السع الاول وبعقد الثاني ولا يفسده

هذه

هذا اذا ذكر الفلا والخص فان ذكر رباذه وحط **وَحُل**  
 اشترى شيئا بالفس درهم فقال المسمى بعد السع بوب في فلي  
 بقدر كذا وقال البايع بوب نقد كذا الاجود من ذلك فهو  
 باطل وله نقد البلد فان كان وزنه مختلفا كان  
 ذلك على الغالب فان استويا فسد البيع **هـ**

**فصل** في الاجل **هـ**

**وَحُل** اشترى متاعا مالف درهم الى عشرة اشهر على ان  
 يعطيه الثمن اي نقد فان بوميد كان السع فاسدا **وَحُل** باع  
 شيئا مالف درهم على ان يعطيه على التفريق ان كان ذلك  
 شرطا في السع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطا في السع وانما  
 ذكر ذلك بعد البيع فان البايع ان يأخذه بالثمن جملة **وَحُل**  
 باع عبدا مالف على ان يسده كل اسبوع بعض الثمن حتى يسده  
 جميعه عليه عند مصي السهر كان فاسدا **وَحُل** اشترى من  
 القصاب دلو يوم لحا بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم وتضعه  
 في الميزان ويرزق المسمى بطن انه من لاس اللحم باع في الكيل  
 منا بدرهم فوزن المسمى اللحم يوما فوجد عليه استاوا وصد  
 القصاب في ذلك قالوا ان كان المسمى من اهل البلد رجع  
 على القصاب بحصة القصاب من الثمن ولا يرجع بحصة القصاب  
 من اللحم لان البايع اخذ بحصة القصاب من الثمن بغير عوض  
 ورجع عليه بذلك وان كان المسمى من غير اهل البلد



او كان التقصير سله انه دفع اليه على انه مؤثر فان المسرك  
 لا يرجع على الفصاح شي لان سعر البلد لا يظهر في حق العرا  
 بله اصطلح اهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجا  
 رحل عرب الى الخبار فقال اعطني خبرا بدرهم او حال الى الفصاح  
 وقال اعطني لحما بدرهم فاعطاه اقل مما ساع في البلد المسري  
 لا يعلم بذلك ثم علم فالوا يرجع في الحيز بمحضه الفصاح  
 من اليمن لان السع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا  
 وحده اقل رجوع بالفصاح لا بمقدار التقصير **ب** ساع خبرا  
 غير معين ولم يوجد النقاطي وفي اللحم لا يرجع بشي لان سعر اللحم  
 لا يسع كما يشيع سعر الخبر ولا يظهر في حق الفربا  
**ج** اسرى شيئا سمر الى الزور ذكرو في الاصل انه  
 لا يجوز فالواهد اذا لم يعلم البائع والمشتري بهما بقي الى الزور  
 فان علما حاز اسرى شيئا بثمان الى سنة كان على  
 البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة  
 قال ابو حنيفة رحمه الله بعد الاجل من  
 وب السلام وكذا لو كان في السع حمار بعد الاجل  
 من وب سقوط الحمار عنده واحدها على انه  
 لا يكون للبائع ان يحبس السع لا سيما الممنوع من السنين  
 من وب السع ولو باع بثمان الى رمضان ولم يسلم حتى حارمها  
 لا يبقى الاجل وبحسب الممر على المشتري في قولهم  
**ج** عليه الف درهم من بمن مبيع طائفة الطالب

فقال ليس عندي شي فقال الطالب ادره فاعطى  
 كل شهر عشرة له بكن ذلك تا جيلا فكان له ان يأخذه  
 بجميع المال في الحال **ج** قال لغيره بعت منك هذا  
 اليوم بعشرة على ان تعطيني كل يوم درهما وثلث يومين درهمين  
 فانه يعطى العشرة في ستة ايام درهما في اليوم الاول وثلاثة  
 في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما  
 في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في اليوم الاول  
 يعطيه درهما فظاهروا في اليوم الثاني يعطيه ثلاثة ايام  
 اليوم احلا للدرهم الواحد بكلمه بوجب التكرار ولما  
 حان يوم بلزومه درهم فبلازمه درهم وفي اليوم الثاني بمحى اليوم  
 الثاني ودرهما بمضى يومين ودرهم في اليوم الثالث بحلول  
 نجم اخر ولم يحل للدرهمين احل اخر وفي اليوم الرابع  
 بلزومه ثلاثة دراهم لمحي اليوم الرابع ودرهما ان اجل اخر  
 للدرهمين وفي اليوم الخامس بلزومه درهم بمحى اليوم الخامس  
 ولم يحل للدرهمين احل اخر بقي من العشرة درهم واحد  
 يعطيه في اليوم السادس **ج** باع عبد اسود في الزمه  
 ان ذكرا للثوب اجلا حاز وان لم يذكرا لا يجوز لان الثوب لا يحل  
 الزمه بعهده المعاوضة الا سلهما والسلام لا يصح الاموجلا وان ذكر  
 للثوب اجلا وافر فاصل فبطل العقد لا يفسد العقد لان هذا  
 العقد بيع من على **هـ** الدين اذا قال برب من الاجل او قال  
 لاحاحه لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ذلك اطلا لا للاجل ولو

الشمس

بمحي

الموجله



قال اطلقت من الاجل اذ قال تزلت الاجل بصر الدر حالا  
ولذا قال جعلت هذا الدين الموجل حالا بصير  
حالا على هذا قالوا وقال صاحب الدين لم يوتنه برب  
دني عليك اذ قال بالفارسيه حو حوس نر تو ما بدم بلون اسرا  
من علمه الدين الموجل اذا قضى الدر قبل حلول الاجل  
فاستحق المقبوض على القابض او وحده المقبوض زبوا فرده باز  
الدين عليه الى اجله ولو اسرى صاحب الدين الموجل من  
مدونه الدر وقبضه ثم تقايلا البيع لا يعود الاجل ولو جبا  
صاحب الدين بالمسرى عسا فرده بقضا عاد الاجل ولو  
كان لهذا الدين الموجل كفيل لا يعود الكفاله  
في الوجهين صاحب الدين اذا ذهب الدر من مدونه  
وبالدين كفيل فرد المديون الهده عاد الدر على المديون ولا  
يعود الكفاله ولو ابر المطلوب عن الدر فرد الا بر اطل  
الا بر في حق الاصيل واختلف المسامح في براه الكفيل ولو اخ  
الدين عن الاصيل فرد التاخير بطل التاخير في حق الاصيل  
والكفيل جميعا ومصل بمسائل المراسيل المراسيه  
**رجل** اشترى دنانير بدينار ثم باع الدنانير مراجه  
لا يجوز لان الدنانير لا تباع بالدينار فلو كان المصوم بعد  
الصرف مبيعا في السع الاول ولو اشترى متاعا  
بالف درهم بخاراهم باعه بدينار ثم باع درهم فان راس  
ماله نقد بخاراهم نقد بدينار ثم باع درهم فان راس المال بصير

مذكور

مذكور في عقد المراسيه مصرف البيع الى ذلك اما الدر  
ما به مطلقه مصرف الى نقد البلد الذي باعه فيه مراجه  
فان باعه بدينار ثم باعه بدينار ما زده كان راس المال والدر  
من نقد بخاراهم لا نه جعل الدر الحد الحادي عشر فان الب  
من نقد واحد ولو اشترى ثوبا بدينار ثم باعه بدينار ونقد البيوف  
مكان الجياد ثم باعه مراجه كان راس مال الجياد  
لان البيع الاول كان بالجياد **رجل** عصب عبد افاق  
من يد فقضى القاضي عليه بعهده العبد ثم عاد العبد الى افاق  
كان للقاضي ان يبعه مراجه على العمه التي غرم له  
ملك العبد ملك العمه ولكن لا يقول اشترى به كذا  
وانما يقول قام على كذا وان اسرى عبدا بخر  
وبعهه وابق من يد وبقي القاضي عليه للمابع بعهده العبد  
بحكم فساد السع ويكون له ان يبعه مراجه على قيمته  
ويقول قام بكذا ولو اشترى عبدا او دابة فقبضه واجره عليه  
واخذ الاجر ثم باعه مراجه على الثمن الذي اشترى به جاز  
وان لم ينه ان يبعه واخذ الاجر لان الاجر بدل عن المنفعة  
لا عن شئ من الدواب الذي اشترى وقد باع جميع ما اسرى  
**رجل** اشترى دجاجة وقبضها فباعت بدينار  
بصه او اكره وبيع النضر بدينار ثم اراد ان يبع الدجاجة  
مراجه على الثمن الذي اسراها فالوان كان النضر على  
الدجاجة مقدار الثمن الذي باعه به النضر جاز ومحل من



في قول اي حنفه ومحمد رحمه الله عليه في ظاهر الرواية  
 حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن اي يوسف رحمه الله  
 انه يتم الاماله بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني  
 ساع من اخرتو با فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم  
 فاقطعه قميصا فقطع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يترك  
 بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وفرح خطه  
 بدهام معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن لبايع بعد  
 ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عالى  
 ورد البايع ثاقص منه ولم يعمل سوا واخذ المسري والبايع  
 لم يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**  
 اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم  
 يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك  
 انما لم اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك  
 لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقالته ولا يفسد  
 البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان  
 كان دليلا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح  
 الرد **رجل** اسرى من اخذها بونا رطبا وقبضه فيمعه عنده  
 واسقص وورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا  
 يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما فات  
 شي من اجزاء البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا  
 يسارع اليه الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فطالب

**في الاقاله والاستحقاق**

**رجل** باع امه فابكر المسري السر لاجل للبايع ان  
 لها الحاربه ما لم يعزم على ترك الخصومه لان السع لا يفسخ  
 محود المسري فان عزم البايع على ترك الخصومه حل له  
 ان يطاها لان محود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البايع  
 على ترك الخصومه ثم الفسخ تراضيهما محل له الوطى وكذا  
 لو باع جارية ثم انكر السع والمسري يدعى لاجل للبايع ان  
 يطاها حتى فان ترك المشتري الدعوى وسع البايع انه  
 ترك الخصومه حل له الوطى وهذا لو اشترى جارية  
 على انه بالخيار بل انه اسام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد  
 على البايع في ايام الحار حاربه اخرى وقال هي التي اسرها  
 ونقصها كان القول بوله لانه انكر قبض غيرها  
 فان رضى البايع بها حل للبايع ان يطاها لان المسري لما  
 رد غير ما اسرى ودرضى بذلك البايع البايع **بالاولى**  
 واذا رضى البايع بذلك ثم السع بينهما بالعاطي وكذا  
 انقصا راذا رد على صاحب الثوب بوماله غير بونه ورضي به  
 صاحب الثوب وكذا الاسكان وغيرهما **رجل** باع  
 ساعا قال للمشتري اقلني السع فقال ودا فليكن له اقاله

في قول اي حنفه ومحمد رحمه الله عليه في ظاهر الرواية  
 حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن اي يوسف رحمه الله  
 انه يتم الاماله بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني  
 ساع من اخرتو با فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم  
 فاقطعه قميصا فقطع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يترك  
 بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وفرح خطه  
 بدهام معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن لبايع بعد  
 ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عالى  
 ورد البايع ثاقص منه ولم يعمل سوا واخذ المسري والبايع  
 لم يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**  
 اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم  
 يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك  
 انما لم اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك  
 لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقالته ولا يفسد  
 البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان  
 كان دليلا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح  
 الرد **رجل** اسرى من اخذها بونا رطبا وقبضه فيمعه عنده  
 واسقص وورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا  
 يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما فات  
 شي من اجزاء البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا  
 يسارع اليه الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فطالب

في قول اي حنفه ومحمد رحمه الله عليه في ظاهر الرواية  
 حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن اي يوسف رحمه الله  
 انه يتم الاماله بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني  
 ساع من اخرتو با فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم  
 فاقطعه قميصا فقطع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يترك  
 بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وفرح خطه  
 بدهام معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن لبايع بعد  
 ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عالى  
 ورد البايع ثاقص منه ولم يعمل سوا واخذ المسري والبايع  
 لم يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**  
 اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم  
 يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك  
 انما لم اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك  
 لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقالته ولا يفسد  
 البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان  
 كان دليلا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح  
 الرد **رجل** اسرى من اخذها بونا رطبا وقبضه فيمعه عنده  
 واسقص وورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا  
 يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما فات  
 شي من اجزاء البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا  
 يسارع اليه الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فطالب



مركته وحاف البائع <sup>بج</sup> يفسد كان للبائع ان يسعه <sup>عنه</sup>  
 اسحقسانا والمسرى الثاني ان يسرى من البائع وان كان  
 يعلم بذلك لان البائع رضى بافساخ البيع الاول والمسترى الاول  
 كذلك ظاهر ثم سطران فان الثمن الثاني اكثر من  
 الثمن الاول فان عليه ان يصدق بالزيادة وان كان انقص  
 والبصان يكون من مال البائع لا يكون على المسرى الاول  
**رجل** اسرى عديدا ادعى انه باعه من البائع باقل مما اسراه  
 بل نقد الثمن وفسد السع وادعى البائع انه قال له السع كان  
 القول قول المسرى في انكار الاقاله مع بسنه دلو  
 كان البائع يدعى انه اشتراه من المسرى باقل مما باعه  
 والمسترى يدعى الاقاله بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه  
 الاقاله فسمح في حق المعادى عبد ابي حنيفة رحمه الله  
 بالانما اكثر من الثمن الاول او باقل او بحسن خبره  
 الاقاله بالتمس الاول وسطل ذكر الثمن الثاني ولا يصح الاقاله  
 بعد الرباذه الحادثة بعد الفسخ ولا يصح الاقاله بعد  
 وعلى قول <sup>الى يوسف</sup> رحمه الله الاقاله سع فان بعد  
 جعلها سعا بان كان المسع سهولا وباعا بلا مصل الفسخ  
 فسخا وعلى قول محمد رحمه الله الاقاله فسخ فان بعد جعلها  
 سحا وباعا بلا بعد حدوث الرباذه عبد المسرى يصح  
 سعا الوكيل بالسع ملك الاقاله <sup>بل</sup> مصل الثمن في  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما واما الوكيل

بالشرا

بالشرا ذكر السخ الامام سمس الامه السرخسي والشيخ  
 الامام المعروف بحواهر زاده انه لا يملك الاقاله اما الوكيل  
 بالاجارة اذا باع الاجارة مع المستاجر بل اسسها المنفعة  
 وقبل مصل الاخر مع ذلك منها سوا كان الاجرة  
 او دنيا ولو وهب الوكيل الاجرة من المستاجر او اراه عن  
 ذلك وان كان الاجرشيا بعرضه او دنيا ولم يشتري ط  
 المعجل جازت هبته وبراوه يكون ضمانا للاجر في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما كما في الوكيل بالبيع  
 بالوكيل وان كان الاجرشيا بعينه لا يصح ابر الوكيل وهبته  
 بعد اسسها المنفعة وبعد الترخيل **رجل** اشترى  
 عبدا بالف درهم ودفن الثمن ولم يفسد العبد وقال للبائع بعد  
 ما لقيه وهبت لك العبد والثمن كان ذلك بفسا لسع ولا  
 يصح هبة الثمن **رجل** اسرى من رجل عبدا بامه وباعها  
 ثم ان مسرى العبد باع نصف العبد من رجل ثم اقال البائع  
 في الامه بعد ذلك جازت الاقاله <sup>وكان</sup> عليه لما بيع العبد  
 فممة العبد وكذا لو بيع لكن يطع بد العبد واحد  
 الايسر ثم اقال السع في الامه <sup>مسائل</sup>  
 الاسحقاق **رجل** اسرى جاره وباعها من غيره فاداولها  
 الايدي فادع عند المشتري الرابع انها حرم فردها  
 الرابع على الثالث بعولها والثالث على الثاني واول البائع  
 الاول ان يعلها والوا ان كانت الحارة ادع العقب

مطلب

مطلب

مطلب  
سائر الاحكام



فله ان لا يقبل الحاربه بقولها وان قال انها حرة الاصل  
وقد اعدت للسع والسلم بان يبع وملت الى المشتري  
وهي ساكنه ولباع ايضا ان لا يقبلها لان انقيادها  
على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق ولو اقر بالرق سم  
ادعت العتق لا يقبل قولها الا بسببه وان انكرت السع والسلم  
ليس للبايع الاول ان لا يقبل لانها اذا لم يقر بالرق كان القول  
قولها في الحره وكان للمسري ان يرجع على البايع بالثمن لما  
لوثبتت الحره بالسببه وكان بعضهم اذا ادعت الحره  
لم يكن له ان يردّها على البايع بقولها لكن يدعي ان تزوجها  
احسبها حتى يحل له وطئها اما مملك اليمين ان كانت  
او مملك الكفاح ان كانت حرة وكان ذلك من اسري  
جارية يدعي له ان تزوجها احتياطا **رجل** اشترى عبدا  
شرا صحيحا محارجا رجل وادعى انه كان اعينه من دونه  
فان القاضي سأل من المدعي السبه على ما يدعي من الملك  
ولا يسأله السبه على الاعتاق لانه اذا ادب الملك بسب  
العقوبات وان لم يكن له بينه على الملك كان له  
ان يسحب المسري على دعوى الملك **رجل** اسري عبدا  
واختلفا في الثمن وحلف كل واحد منهما بخفته فقال البايع  
ان بعتة الا بالف درهم فهو حر وقال المسري ان  
اسريه الا بحسمائه فهو حر لزم العبد للمسري على اليمين  
التي اقربها فلا يقبل العبد لان البايع يدعي ان المسري خنت

وعبر للمسري

في ماله وعتق عليه العبد فتعذر فسخ اليمين فلا يقبل العبد  
على المشتري باقرار البايع وكان على المشتري الثمن الذي  
اقرب به لانه ينكر الزيادة **رجل** اشترى ارضين من رجل  
فاذا اهدى العرا البايع ولم يعلم المسري بذلك قبل البيع  
فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء يقض السع ويرجع  
لجسيع الثمن وان شاء يأخذ غير المستحق حصتها من الثمن  
لان الصفقة تفرقت قبل المام وان علم بعد ذلك بعد  
القبض يلزمه غير المستحق حصتها من الثمن ولا خيار له لان  
الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالنوبيس والعبد **رجل**  
مستأجرا حائوتا في يده لرد دار حائوت يدعي انه له  
ساع الكردار من رجل وسلم الكردار ووصف المهر  
حاصبا الحائوت وادعى ان الكردار له وانكر المسمار **رجل**  
المسح ومن المشتري فالوان كان الكردار من الالات  
التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن  
للمسري ان يرجع على البايع باليمن ويكون القول في ذلك  
قول المستاجر وان كان الردار بنائيا كان علوا  
على سفل الحائوت وكان ذلك في يد المستاجر كان القول  
ايضا قول المستاجر ولا يرجع المسري على البايع بالثمن  
على بعد اسحقاق المسح وان كان المسح بنا مصلانا  
الحائوت كان القول فيه قول صاحب الحائوت  
لان ما يكون متصلا بها الحائوت لا يكون حادئا ولا يكون

البيع



القول — فنه قول المستأجر وإذا جعل في ذلك القول  
قول صاحب الخانوت صار مبيع مستحقا ف يرجع المسمى  
بالثمن على البائع **رجل** اشترى عبدا من رجل بالف  
درهم وقبضه ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون  
لازما للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق  
نصفه في قول — أي حسبه رحمه الله عليه **رجل** اشترى  
امه وبيعها وبعده الميراث استحقها رجل بالبينه فأراد الميراث  
أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع أنهم سهود زور  
سهدوا بالباطل وإن الأمه لي فقال — المشتري أنا شهد  
إن الأمه لكد وأنهم سهدوا بزور لا سطل رجوعه بالميراث على  
البائع باقراره ذلك أن الحاربه لو وصلت اليه يوما من الدهر  
بوجه من الوجوه يومس بالرد على البائع **رجل** في يده  
عبدان نصف من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر  
وسلم النصف إليه ثم جاز رجل واستحق نصف العبد بالنسيه  
كان المسمى من البيعين جميعا وإن كان المسمى الأول  
قبض المبيع ولم يسف البائع صرف الاستحقاق إلى الثاني  
دون الأول وإن قبضه جميعا كان المستحق منهما جميعا  
**رجل** له ثلاثة أفقره حبطه باعها جميعا ثم باع منها  
ثم باع منها فقيرا من رجل آخر ثم باع منها فقيرا من رجل  
ثم كالهم الأفقر الثلاثة ثم جاز رجل واستحق من الكل  
قفيزا فإن المسمى بأحد العقر الثالث — لأن صاحب

اليد حين باع العقر الأول باع ما يملكه وباع العقر  
الثاني وهو يملكه وباع العقر الثالث وهو لا يملكه  
**رجل** اشترى دارا وبيعها ثم جاز رجل وادعى نصفها  
فأقام المسمى النسيه أنه استراها من المسمى ولم يوف  
فقال — محرم رحمه الله عليه لا يرجع المسمى على البائع  
نصف الثمن إنما هذا رجل اشترى دارا من رجل فأدعاها  
آخر واستراها منه أيضا فإنه لا يرجع على البائع بالثمن  
ولو أقام المسمى الكمر النسيه أنه استراها منه بعد الاستحقاق  
فإن المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن **رجل** اشترى  
من رجل عبدا وبيعته ثم وهبه من آخر فاستحق من يده  
الموهوب له قال — أبو يوسف رحمه الله للمسمى أن يرجع  
على البائع بالثمن والصدقة منزله الهبه ولم يدر في الكتاب  
خلافنا في هذه المسأله وكذا لو اشترى عبدا وبيعته  
ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه  
إليه فاستحق من يده الموهوب له الثاني كان للمسمى  
أن يرجع بالميراث على بائعه ولو أن المسمى وهبه لرجل  
ثم أن الموهوب له باع من رجل فاستحق من يده المسمى  
لم يكن للمسمى الأول أن يرجع بالميراث على بائعه حتى  
يرجع المسمى الثاني على الموهوب له فإذا رجع حصد  
يرجع المسمى الأول على بائعه **رجل** استحق من يده  
شيئا سهادة ساهد من عبده للشهود عليه قال أبو يوسف



رحمه الله اسأل عن الساهد من فان عدلا رجع المصني عليه على  
 بائعه وان لم يعد له فانه يعرض على اليهود عليه لانه عدل  
 ولا يرجع هو بالتمن على بائعه وهو بمنزلة الافرار وكذا  
 لو وكل رجلا بالحصوم فزلى الوكيل الساهد من وهذا  
 ظاهر في ما اذا وكل بالحصومه وأسدني في التوكيل بعد  
 اليهود **رجل** اشترى غلاما وقبضه فاسحقه رجل  
 بالبينه وقبضه ثم ان المسحق احازا السرا حار اجاره  
 حتى لا يرجع المسري على البائع بالتمن وكان للمسحق ان  
 يرجع على البائع بالتمن لان البيع الماضي لا سطل بالاسحقان  
 فاذا احاز صحت اجاره وبصر البائع وكبلا في السع وهذه  
 مسئلة اختلف فيها الروايات قال الشيخ الامام سمس  
 الامم المخلو اني رحمه الله طاهر المذهب من اصحابنا رحمهم  
 الله ان البيع لا سطل بالاستحقاق بل سفي موقوف على ما لم يرجع المصني  
 عليه بالتمن على بائعه **رجل** لان اسرا بعدا فاسحق  
 بصفه كان لهما الخيار فان رضى احد المسترين واسقط  
 الخيار سلم له ربع العبد بربع الثمن والمستري الاخر ان يرد  
 العبد على بائعه ويرجع بصف المير وهو قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله عليهما ام في ما سقول ابي حنيفة رحمه الله  
 اذا اسقط احدهما الخيار لم يكن للاخر ان يرد عند ابي حنيفة  
 رضى الله عنه من له الخيار في العبد لا يرد النصف واحد  
 المستر بشرط الخيار لا يرد **رجل** ادعي على رجل

ان المدعي باع المدعى عليه وولانا الغايب عبدنا الف درهم  
 بخضه العبد وادام الله فان القاضي يعرض للمدعي على  
 الحاضر بصف المير ولا يعرض بيع الكل لان الحاضر ليس  
 بحصم عن الغايب فان حضر الغايب بعد ذلك ان اعاد  
 المدعي الله بخضته يعرض للمدعي على الحاضر بصف المير  
 الا اذا كان كل واحد منهما لهلا بالمير عن صاحبه  
 بامر مدون فصاعا على احدهما قضا على الاخر **رجل** باع  
 عقارا وسلم وامر به او ولد او بعض اقاربه حاضرا ولم يقل  
 ساسم ادعي على المسري من كان حاضرا وبالسع ان  
 العقار له اختلف المسامح فيه قال مشايخ سمرقند لا يسع  
 دعواه وقال مسامحنا يسع دعواه فسطر المفتي في ذلك ان كان  
 في رواه انه لا يسع هذه الدعوى وافي بذلك كان حسنا  
 سد الباب التزوير فان لم يكن له راي في ذلك يعنى يقول  
 مسامحنا لان الفضولي اذا باع مال الغير وصاحب المال  
 حاضرا ولم يقل ساسم لم يكن سكوتة احاره وهذا اذا لم يكن السلطان  
 اسدي في نكاح القاضي سماع هذه الدعوى **رجل**  
 باع عقارا ثم ادعي انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه  
 لا يسع خلاف ما لو اسري عبدنا ثم ادعي انه حر حيث يسع دعوى  
 المسري لان الوقف لا يربل الملك ولا يخرج من ان يكون محلا  
 للبيع اما الحر ليس بمحل للسع ولهذا لا يملك وكان المسري  
 مدعيه باع على الساع ولهذا الوجه من الوقف وغير الوقف



وباع الكل صفته واحد جاز الوصف السع في غير الوصف ولو جمع  
بين حرو وعبد وناهما صفته واحد المحوز السع في القرع عند  
اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر بالف درهم صفته واحد هـ  
ذكر في التمسى انه محوز السع في حصه العبد وحصه الشريك باطل  
ولا سببه هذا الاب اذا اشترى ولده مع اجنبي  
فانه محوز العقد في الكل

باب في بيع مال الرابطة <sup>بعضه</sup> <sup>بعض</sup>

في الباب فصلان فصل في السع وفصل في الاحتراز عن الربا والخناج  
عنها اما الاول فالاول الاساع المستتبه وهي العالي عليها الصفر  
الفطري في واحد باشر وذو ربح رحمه الله في الكتاب لانه محو  
بيع الدراهم التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد باس وقال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل رحمه الله عليه في عرفنا  
لاحوز مع المستتبه من الفطري بالمسليس لانها صار ثمنها  
لجميع الاسام منزله الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الدراهم  
في المكاتب منها ولاحوز مع المحلوح من القطن بغير المحلوح الا  
مثلا مثل وكذا ساع التمر المسعود الذي استخرج منه البوي بغير  
المشقوق وكذا الدفوق المنحول بغير المنحول وسع النخاله  
بالدقيق عند ابي يوسف رحمه الله لاحوز الا بطريق الاعسار  
وهو ان يكون النخاله الحاصلها اكثر من النخاله في الدفوق  
وعند محمد رحمه الله اذ اساد ما وزنا محوز وسع الحطه بالحر

والخبز بالحنطة وسع الدرس بالخبز والخبز بالدرس قال  
بعض مشايخنا لا يجوز لامسا وما ولا متفاضلا فلهذا  
قول ابن حنيفة رحمه الله كما قال في سبع الحنطة بالدرس  
وهذا ذكره الطحاوي وقال بعضهم يجوز مسا وما ومتفا  
وعليه القوي ان الحنطة كيل وكذا الدرس والخبز  
ولنبي وجوز سبع احدهما بالآخر متساوما ومتفا ضلا اذا كانا  
سعدن فان كان احدهما سسه او الخبز نقدا جاز عند اصحابنا  
رحمهم الله وان كانت الحنطة او الدرس نقدا والخبز سسه  
لا يجوز في قول ابن حنيفة رضي الله عنه لانه لا يجوز السلم في الخبز  
وعند ابن يوسف يجوز وهو رواه عن ابن حنيفة رضي الله  
عنه لانه يجوز السلم في الخبز والفتوي في سبع الحنطة والدرس  
بالخبز على قول ابن يوسف رحمه الله ولا يجوز سبع الحنطة  
بالحنطة وزنا وان ساوا بالان الحنطة كيل ولا يجوز سبعها  
بحسبها الا بشرط التماثل في الكيل فان سبع وزنا وعلم  
انها سما لان في الكيل فل بانه يجوز وكذا سبع الدرس  
بالدرس وزنا لان الدرس كيل ولهذا لا يجوز سبع الحنطة  
بالدرس وزنا ولو كان ورسا لحاز هذا ان اباع من  
الحنطة قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كان  
الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل حاز ما لو باع الحصة بالحنطين  
واذا باع ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع منها صاعا من  
الحنطة الردية نصف صاع حاز من الحنطة او باع نصف صاع







والغنم والباها اجناس مختلفة يجوز بيع الفض بالفض <sup>مستقلا</sup>  
 بيايد ولا خيفه لسهه وكذا الالة واللحم <sup>واللحم</sup> والطن  
 اجناس مختلفة يجوز بيع الفض بالفض معا صلا لا سد ولا  
 خيفه لسهه والسم من حس اللحم لا ساع باللحم الامساوما  
 واللحم المعز والضان وابها جنس واحد لا يجوز البيع فيه الامثلا مثل  
 وصوف الغنم الابيض والاسود حس واحد ولا يجوز بيع الغزل  
 بالعطر الامساوما وان احدهما واحد ولاهما موزون وان خرجا من الوزن  
 او خرج احدهما من الوزن فلا باس واحدا باس بيع الغزل  
 بالثوب جائز على كل حال ولا باس بعزل العطر مع الكبار  
 او الصوف مع الشعر واحدا باس وان كان احدهما سبه المحو  
 الوزن وعن محمد رحمه الله ان ساع العطر بالغزل لا يجوز متقا صلا وعنه  
 انه لا يجوز مطلقا ولو باع <sup>ل</sup> را بصوف ان كان اللد محال  
 نقض يعود صوفا بعصر المساواة في الوزن كان لا يعود لا  
 بعصر الصوف والشعر وغزاهما جستان مختلفان ولا باس بالسمل واحدا  
 باس لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا حرج فيما يوزن لا  
 مثالا مثل فحل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا باس من ساع طابو  
 بطاير ويطر في ذال الى حال اهل البلده ولا يجوز ساع الحلب  
 من لبن الغنم بالسمن اقل من السمز وكذا اللبن مع الزبد وكذا  
 لو اسرى الثمر بالوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في السم من الوى ولا باس  
 ببيع الزبد بالزبون ودهن السمير والعصير بالعنب والشاه اللبون  
 باللس والرطب بالدرس والمخلوج بالعط والغزل بالعطر اذا كان يعلم

هذا هو الوجه في بيع الفض بالفض  
 ان يبيد ولا خيفه لسهه وكذا الالة واللحم والطن  
 اجناس مختلفة يجوز بيع الفض بالفض معا صلا لا سد ولا  
 خيفه لسهه والسم من حس اللحم لا ساع باللحم الامساوما

وفي العسل ودهن السمير  
 وفي العسل ودهن السمير  
 وفي العسل ودهن السمير  
 وفي العسل ودهن السمير

ان

هذا هو الوجه في بيع الفض بالفض  
 ان يبيد ولا خيفه لسهه وكذا الالة واللحم والطن  
 اجناس مختلفة يجوز بيع الفض بالفض معا صلا لا سد ولا  
 خيفه لسهه والسم من حس اللحم لا ساع باللحم الامساوما

ان الخالص كثيرا اذا كان الثقل البذل الاخر شيئا له فيه اما اذا  
 كان سالا قيمه له في الزبد بعد اخراج السم منه فان في  
 هذا الوجه اذا كان السم الخالص مثل ما فيه من السم يجوز مروي  
 ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله اذا باع الدرس بالدرس كذا لا يكل  
 والسمح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز اذا  
 كانا مكبوسين فان باع الدقيق بالدرس موازنه قال السمع الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله فيه روايتان في النواذر في روايه يجوز وفي روايه  
 لا يجوز ساع حب العطن هو ساع الساه باللحم ان علم ان الحب لث  
 ما في العطر يجوز وان كان لا يدري لا يجوز وكذا بيع العنب بالزبد  
 في قول ابي يوسف رحمه الله ان علم ان الربا التزم الرب  
 الذي يحصل من العنب جاز والافلاو على قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز  
 على كل حال اذا اتساويا لالا وكذا ساع العصير بالفض ساع الحاس  
 الاحمر بالنحاس الايض ان علم ان الاحمر التزم من الايض جاز والاولا  
 ولذلك ساع دهن الجوز بلب الجوز وساع السيف المحلى بالفض بنفسه خالصه  
 وساع المنطقه المنفضه بالدرهم او بالثبر لا يجوز الا ان يعلم ان الفضه  
 الخالصه اكثر وكذا الوباع حليا من ذهب فيه جوهه لا يبيد اخراجه  
 الابصر فباعه فذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر مما في الحلي من  
 الذهب ولو اشترى حنطه في سنبلها حنطه مدانه لا يجوز عندنا الا ان  
 يعلم المدان الثر ولو باع بطيخا او ساسطه عمر مقطوف  
 او تين عمر مقطوف لا يجوز على كل حال لو هم خروجه الزماده  
 من السج ربيع البيع ساع لوز ما يوزن ما جاز في قول ابي

مدارة

استمر كذا قوله  
 استمر كذا قوله  
 استمر كذا قوله



فما يكون اذ اراد ان يرثها جده **م**  
 في هذه الداهم اغتصبها فاشترى بها شيا قال بعضهم ان لم يصف  
 السرايتلك الداهم يطيب له المشتري وان اضاف الشرا الى تلك الداهم  
 ويقدمها الايطيب له وذلك سداد رحمه الله عليه عن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه اذا اسرى الرجل بالداهم المفعوبه طعاما او ارضا  
 الشرا اليها ونقد غيرها ولم يصف السرا اليها ونقد منها  
 لا يلزمه التصديق الا ان يصف السرا اليها وينقد منها وكذا  
 ذكر الطحاوي **رجل** حلف ان لا يسرى بهذه الداهم



دارا فوجد في حدها دراهم قال بعضهم هي منزلة اللقطة  
 وقال بعضهم بردها على التابع فان لم يقبل التابع  
 محمد يصدق بها وهذا هو **رَجُلٌ** له على رجل عشرة دراهم  
 فاراد ان يجعلها لثلاثة عشر الى اجل قالوا لسرى من المديون  
 سائله العشرة ونصف المبيع ثم يبيع من المديون سائله  
 عشرة الي سبعة فبيع التاجر عن الحرام ومثل هذا مروي  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كرامته امر بذلك  
**رَجُلٌ** طلب من رجل دراهم لمقرضه بده دوا زده فبيع المقرض  
 متاعا بين يدي المقرض ويقول للمقرض بعت منك هذا  
 المتاع بمائة درهم فاستري المقرض وبه مع الله الدراهم وواحد  
 المتاع لم يقول المقرض من تعني هذا المتاع بمائة وعشرون  
 الى درهما والاوبى والا حوط ان يقول المقرض للمقرض  
 بعد ما فزرا المعاملة كل مقاوله وشرطا ان يسافق  
 بركم ثم يعقدان مع المتاع وهذه المسئلة دليل على حواز مع  
 الوفا اذا لم يكن الوفا شرط في البيع هذا اذا كان المتاع  
 للمقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمقرض في دريدان  
 بقرضه عشرة ببله عشرة عشر الى اجل فان المقرض سله سله  
 عشر ويسلم السلعة الى المقرض ثم ان المقرض يبيع السلعة  
 من اجني يفسره ويدفع السلعة الى الاجني ثم يبيع السلعة  
 من المقرض بعشرة وياخذ منه العشرة ويدفعها الى المقرض  
 فيبر الاجني من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فبصل

السلعة

السلعة الى المقرض يفسره والمقرض على المقرض ثلاثة عشر  
 الى اجله وحيله اخرى ان يبيع المقرض من المقرض سلعة  
 ثلاثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المقرض ثم  
 يبيعها المقرض من اجني ثم ان المقرض يقبل البيع مع الاجني  
 قبل القبض او بعده ثم يبيعها المقرض من المقرض بعشرة  
 وياخذ العشرة فبصل المقرض عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر  
 وبصل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشتريا ما باع باقلا ما  
 باع قبل بصل الثمن الا ان ذلك حايير محال للبعث الي  
 وهو البيع الذي جرى من المقرض والاجني وحيله  
 اخرى ان يبيع المقرض من المقرض سلعة ثم من موجد  
 ويدفع السلعة الى المقرض ثم ان المقرض يبيعها من غير  
 ما قل مما يبيع ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بالاشترى لبصل  
 السلعة اليه ببيعها وياخذ الثمن ويدفعه الى المقرض  
 فبصل المقرض الى المقرض وبصل الدرع للمقرض وهذه  
 الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله قال  
 مسالح بلح رحمه الله بيع العينة في زماننا خسر من  
 المبيع التي جرى في اسواقنا وعن ابي يوسف رحمه الله  
 انه قال العينة جائزة ما جوره وقال ابن ابي  
 الفرار من الحرام **رَجُلٌ** استقرض عشرة دراهم  
 ثم اوفاه وزاد قالوا ان كاس الزيادة فله حري من  
 الورس كالتقوى المانة لا تاس وان كاس كسره



كدرهم في مائة لا يجوز وعليه الزيادة واحملوا في نصف  
 درهم في مائة قال بعضهم هو كسر لا يجوز وقال بعضهم  
 هو قليل فيجوز ولو ان المستقرض وهب الزيادة من المقرض  
 لا يصح لانها هبة المشاع وما يحمل القيمة **رجل** له عشرة دراهم  
 محاج فارد ان يسعها ما ساعده درهم مائة لا يجوز لانه ربا  
 فان اراد الحسنة يسع من المقرض اساعده درهم مائة لم يقبضه  
 عشرة حادام ان المقرض يريه عن درهم فيجوز له ذلك  
 ولو كان على رجل عشرة دراهم مائة الى اجل فلما حل  
 الاجل حادامون يسعها محاج وقال هذه السعة تلك  
 العسة لا يجوز لانه ربا فان اراد الحسنة باخذ السعة بالسعة  
 وريه عن درهم الباقي فان خاف المديون ان لا يريه عن  
 الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين سعة دراهم محاج  
 وفلسا او شيئا سيرا عوضا عن الدرهم الباقي حار ذلك وبيع  
 الامن **رجل** دفع الى خباز دراهمها وقال اسرب  
 بهامتك مائة من من الخبز وجعل كل يوم باخذ خمسة  
 امثا قالوا ما تاكله فهو مدروه وان دفع الدراهم ليرسبه  
 منه لكان باخذ منه كل يوم ما يريد لانه ربا وان كان  
 يسعه وبالدفع السرا فلا عيب لتلك النية ما لم يلفظ  
 ولو قال عند الاخذ هذا على ما فاطعتك  
 فان اول **رجل** اراد ان يسع نصف داره مشاعا فاحمله  
 به ان يسع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يريه عن اليمن

**م** فيما خرج عن الصانع في السع الفاسد والبيع المكروه  
**م** المسري شرافا سدا ان احبا بالبيع الى البائع فلم يقبله البائع  
 فاعاد المسري الى منزله فذلك لا يقمن وكذا القاصب  
 اذ ارد المغصوب فلم يقبل المغصوب منه فاعاد الى منزله  
 فذلك لا يقمن وان كان المسري وضعه بين يدي البائع  
 او المغصوب منه فلم يقبله ثم حمله الى منزله فذلك كان  
 ضامنا في الغصب **م** وقال بعضهم ان كان سدا البيع فوا  
 غير مختلف فيه فالجواب **ك** ذلك وان كان مختلفا  
 فيه فحجابه الى البائع فلم يقبله البائع فاعاد الى منزله  
 وهلك لا يراعى الضمان والصحح انه يبرأ في الوجهين الا اذا  
 وضع بين يديه فلم يقبل فذهب به الى منزله فذلك فانه  
 يكون ضامنا لانه بصر عاصبا سدا اسري امه  
 شرافا سدا ومصفها فولدت عنه زعمه كان عليه  
 ان يردها مع الولد والكسب بمنزلة الولد ولو هلك  
 الحماره عنه وبقي ولدها رد الولد وقيمة الحماره ايضا  
 ولو اسري عبد اساوى جسمانه بمسمايه شرافا سدا  
 وقيمة فازدادت فمته من حب السعر وصارت ساوى  
 القافيا من غيره **ك** كان عليه لباعه جسمانه  
 فمته يوم القبض ولو غصب عبد اساوى القافا زاددت  
 فمته الى الف درهم ثم اسره من المالك شرافا سدا ثم

الفاسد



ثم مات الحد فالوان وصل الغاصب اليه بعد ما اشتراه  
كان عليه الفان وان لم يصل حتى مات فعليه الف  
لان الرباده الحاديه كانت امانه ولا يصير مضمونه الا بالقبض  
ولو اشترى امه شرافا سدا فلم يقضها حتى اعتقها فاحرار  
البائع اعتاقه فقد اعتق على التابع لانه اعتق مال التابع فهو  
على اعبائه ولو اسرى عبدا شرافا سدا ولم يقضه فامر التابع  
ان يعفيه فاعفاه التابع فالوا يحوز العتق على المسرى لان  
المسرى يصير قابضا مضمنا عا والعتق ولو ان المسرى  
هو الذي اعتقه صل العتق لم يصح اعتاقه لانه اعتق مالا ملك  
**رجل** يباع علاما سدا فاسدا وبقا ايضا ثم ابراه التابع عن القيمة  
ثم مات الفلام عند المسرى كان على المسرى قيمه وارا التابع باطل  
لانه ابراه صل الوجوب ولو قال التابع للمسرى ابراه عن العلام ثم هلك  
الفلام كان المسرى يبراه عن ضمانه لانه لما ابراه عن العلام فقد  
جعل امانه في يده **رجل** اسرى عبدا وقيمه ولم يقد التمس  
ثم يباعه لا السع ثم ان التابع ابراه المسرى عن التمس ثم ابراه حتى  
لو هلك العلام عند المسرى كان المسرى يبراه عن التمس لان السع  
بعد الاوالة مضمون على المسرى بالتمس فصح ابراه البائع اما  
في السع الفاسد انما يحل القيمة على المسرى عند الهلاك فلا يصح  
الابرا قبله وهو نظير ما لو قال لعينه بعت منك هذا السع  
بعشرة دراهم ووهب لك العتق فقال المسرى صل  
حاز السع ولا يصح الهبة لانه ابراه عن التمس صل الوجوب

420  
**رجل** اسرى ستر اللعبة من بعض السدنه لا يجوز لانه اسرى  
ماله ملك التابع وان نقل الى يده كان عليه ان يصدق  
به على الفقرا **رجل** تسع على طريق العامه وسرى  
قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يضر الناس  
بعوده لا بأس بالسرمانه وقال بعضهم لا بأس بالسر  
منه على كل حال وقال بعضهم لا يسرى منه على كل حال  
لان العود على الطريق من غير عمد مكره ولهذا لو  
عثر به انسان وهلك كان ضمانا فالسرمانه يكون حملا  
له على المعصيه واعانه له على ذلك **رجل** اسرى يوبا  
سرا فاسدا وقيمه فقطعه قيميا ولم يخطه حتى اودعه التابع  
فهلك عنده كان المسرى يعصان القطع دون القيمة لانه  
لما اودعه التابع بعد القطع فورد على التابع ما لم  
بعد القطع **رجل** سعى الامر من فاسق يعلم انه  
يعصي به لانه اعانه على المعصيه **رجل** اسرى عبدا  
مخوسيا فقال له العبد ان يعصني من مسلم يملك نفسي  
جازله ان يسعه من المخوسي لا يسع الكافر من كافر  
ولا بأس ببيع الرماح من النصارى والعلمسوه من المخوسي لان  
دال على اعانه على المعصيه بل فيه ادلال الكافر ويكره  
ان يسع الملعب المخصص من الرجل اذا علم انه يسرى للمسلم  
صلى حالي القاي بفس او محر وطلب منه سدا



سيع به في البيت اللحم والاسنان ونحو ذلك جاز ان سيع ذلك منه  
 وان طلب منه حورا او مسكفا او نحو ذلك مما سري الصبي لنفسه  
 عادة لا سيع لان الوجه الاول ما دون طاهره وفي الفصل الثاني  
 لا صبي سيع وسبب سري وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك  
 لست ببالغ فان كان حن اضر عن نخل البلوغ بان كان سنة  
 اساعشر او اكثر لا يضر محوده بعد ذلك لانه احب امر  
 محتمل فان ادى الوف النبي بلغ فيه الصبي وحمل اساعشر  
 فاذا امع احسان بالبلوغ لا يصح محوده بعد ذلك وان كان  
 سنة دون ذلك لا يصح به احسان بالبلوغ فيصح محوده .  
 حصير المسجد اذا صار حلقا جاز ان يباع ويراد في ماله  
 وسرا به او **رجل** دخل كرم صدقة فاكل منه  
 ساو كان صدقة باع الكرم وهو لا يضره قالوا  
 الامم عنه موضع وسعي ان يسجل من المسرى او يصمن له  
**رجل** قل له اما ان يسرب هذا السرب او يبيع كرمك  
 فباع ولم يشرب قالوا ان كان شربا با محل شربه جاز بعه لانه  
 غير مكره وان كان سرا بالاخل سره لا يجوز السع لانه مكره  
 قوم احتمعوا ودفعوا مالا الى رجل لدخل دار الحرب  
 وسري الاسرا قالوا سعي ان سري كل اسير بعينه لو كان  
 عند اني ذلك الحان ويصدر ما سعي الناس فيه ولا يسام  
 الاسير في ذلك فانه لو اسري الاسير فامر الاسير بالسرية

البلوغ

دادى

وادى ثمنه من المال الذي كان عنده فان ضامنا لا يحاسب  
 الاموال ويكون ما ادى لا يحاسب من العجز دينا على الاسير كانه  
 افترضه ولا يكون السرا لامحاسب الاموال ولو قال له الاسير  
 اشترني او فكي سعي للمامور ان يقول اني استريد حسنة لامحاسب  
 الاموال ولو قال الاسير اسري او فكي سعي للمامور  
 ان يقول اني استريد حسنة للاموال ثم لسري بعد  
 ذلك ولا يكون ضامنا ولو كان الاسير  
 عبدا او امه فاسرا المامور ويصدر العسر من الاموال  
 التي في يده يكون ضامنا لان العبد والامام عاروا  
 مما تملك اهل الحرب فاذا اشتراهم كان مستر با  
 عند اهل الحرب ويكون مسرا بالنسبة ويكون ضامنا  
**رجل** اسري الاسرا من اهل الحرب جاز له ان يعطهم  
 الديون والمعسوسه والعروض اكثر من قيمه لان  
 سرا الاحرار لا يكون سرا حقيقه وان كان الاسير عبدا  
 لا سعه ذلك **رجل** اسيا من رجل شيئا بمن المثل  
 مراد رجل اخر في العجز لا يرد شراؤه وانما يفعل ذلك  
 ليرغب المسرى في الزباده فذلك مكره وهو النجس  
 المنهي عنه وان كان الذي اسيا يطلب السرا باقتل  
 من قيمته ولا بأس بعه ان يرد حتى يرغب المسرى في  
 الزباده الى تمام قيمته وهو ما حور في ذلك **رجل** باع  
 شاه من كافر بعينه حيا او مصر على الراس حتى



يموت قالوا لانس سعة وكذا الحوز سعة المحوسى  
 فيما بينهم وعن محمد رحمه الله لا يجوز بيع دية المحوسى  
 فيما بينهم **رجل** باع العصر من نخلة حمرا لانس سعة وهذا  
 لو باع الارض من نخلة كسسه او سعة او سب بار وحوار  
 مع سبوت مكة ولا يجوز بيع الاراضى فى طاهر الرواة  
 عن ابي حنيفة رضى الله عنه وكذا الحوز اجاره البناء لا  
 يجوز اجاره ارضها وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه فى رواه  
 حوز سعة دور **مكة** وفيها السعة ويكره  
 اجارتها فى الموسم **مصر** عز من الطعام ليس للامام  
 ان يسعر فان سعى فباع الحجازيا كثر مما سعى حاز  
 سعة وقال محمد رحمه الله للامام ان يجبر المحتكر على  
 السع اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويقول للمحتكر  
 مع ما سعى الناس وربما يتغلب الناس على سبها وويل  
 على من يول ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز للامام على السع  
 لانه محرو هو لا يرى الحجز وقال **الدورى**  
 رحمه الله وقال اصحابنا اذا خاف الامام الهلاك  
 على اهل المصر باخذ الطعام من المحتكر وبيعه عليهم فاذا  
 وجدوا وامتثلوا وليس هذا بحرج ابنا هو ضرره ومن اضطر  
 الى مال الغير وخاف الهلاك كان له ان ياخذ به  
 رضاه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ادم الاعراب الكوفة  
 وارادوا ان يمتاروا منها كان للامام ان يمنعهم عن ذلك لان له

ان سعى اهل البلدة عن الاحكام من هذا الاول

**فصل**

مما سعى به الحجازى فخاصه فى ذلك  
**رجل** اسرى دارا اوسى نانا فى سبلة وكان ذلك للرباغة  
 واراد المشتري ان يربغ فيها قال ابو القاسم رحمه الله عليه  
 ان كان يعمل ما فيه ادى الجيران على الدوام فانه مع ذلك  
 قال **قال** مولانا رضى الله عنه وهذا سعى اسحقه مشايخ  
 بلخ رحمهم الله اما عند ابي حنيفة لا يمنع عن ذلك يجوز بيع الار  
 المحبسة باذن الامام فان احبها بغير اذن الامام وباعها  
 لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال  
 صاحباه الحوز **رجل** اشترى حجرة سطحها وسطح جاره  
 مسبويا فاحد جاره حتى يحد جائطه وسب جاره  
 ليس له ذلك لان الانسان لا يحجر على السامكة ولو اراد  
 ولو الجار ان يمنع من الصعود حتى يحد سبها قالوا  
 ان كان فى صعوده سعى بطر فى داره كان له  
 ان يمنع من الصعود حتى يحد سبها وان كان لا سعى  
 بطر فى داره لكن سعى بطر عليهم اذا كانوا على  
 السطح لا سعى عن الصعود لان جاره سبها فى الضرر **رجل**  
 له فى داره شجرة فصاد دباغ اغصانها فاراد ان يقطعها المسرى  
 يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران ان يرفعوا الامر  
 الى القاضى حتى يمنع عن ذلك والمحار للفتوى ان المشتري



محرم للحجران وقت الارتقاء في اليوم من امره حتى يسروا  
 له كون جمعا بين الحقيق ومراعاة الخصم فان لم يفعل  
 المسري ذلك فلم يسمع عن الاربعاء بعد برفعون الامر الفاعل  
 فان راي القاضي ان منعه كان له ذلك **رجل** باع ضيقه  
 وله اشجار في صفة اخرى اعصاها بمدله في هذه الصفة  
 التي باعها فلم يرك ان ياخذ لرفع الصفة المسعة عن اعصان  
 اشجاره **وكذا** الورب الرجل صفة ومها اعصار  
 لوارث اخر كان له ان ياخذ صاحب الاعصان برفع ضرر  
 الاعصان عن ملكه **رجل** وضع حدوعه على حائط جاره  
 ماذن جاره او حفر سردابا في داره ماذن جاره ثم باع الحمار  
 داره وطلب المسري ان يرفع حدوعه وسردابه كان  
 للمسري ذلك الا اذا كان النافع شرط في البيع  
 الحدووع والسرداب تحت الدار فحسد ما يكون للمسري  
 ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط  
 لنفسه ذلك الوارث في هذا بمنزلة المسري الا ان الوارث  
 ان يامر برفع السرداب على كل حال ولو ان رجلا  
 رجع ارضا في ارضه وبصر حماره بذلك فان كان يحرم ماوه الى  
 ارض جاره وبصر ارض جاره بذلك كان للحمار ان يمنع عن ذلك  
 ولو ان رجلا اراد ان يجعل بيته اصطولا ولم يكن في القدم لذلك  
 قالوا ان يحوه الدواب الى حائط الجار ليس للحمار ان يمنع  
 وان كان حوافرها الى حائط الحمار كان للجار ان يمنع

ذلك

وجه

وكذا الوارث ان جعل في سبه رجلا وذلك بوهن سب الحمار  
 كان للجار ان يمنع ذلك ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه  
 المسائل قول مساح يلج وانه يخالف قول ابي حنيفة رضي الله  
 عنه فان عند ابي حنيفة رضي الله عنه من يصر في ملكه  
 لا يمنع وان كان يصر حماره به وقال مساح يلج رحمهم  
 اذا صرف في ملكه وبصر حماره بذلك ضرر اسدا دائما  
 كان للجار ان يمنع وسألني حسن هذه المسائل في دار القسمة

**باب في بيع المالك**  
**في غير شئ**

في الباب فصول الاول فصل مع الوالد على الولد الصغر  
 امراه استرت لولدها الصغر صفة مالها على ان  
 لا يرجع على الوالد حاز استحسانا ويكون الام مسرره **بالقن**  
 ليعلمها لا يملك السر لولدها الصغير لم يصير هبة  
 منها لولدها **الصغير** وهبة وليس لها ان يبيع الصفة  
 عن ولدها امراه **قال** لزوجهها وبها ولد صغير  
 اشترى منك دارك هذه لاسا **كذلك** قال الاب  
 بعها جاز لان الاب لما قبل البيع فقد جاز شراها  
 للصغير **فحوز** ولو كانت الدار مشتركة بين الاب  
 واجني فقال المراه لما اشترى من هذه الدار لاني  
 ماله فعا لان جاز لان الاب لما حوز سراها حمله الدار

باب في بيع المالك



فقد اذن لها ان تشر الجمله **امسره** باعت مائة روجها بعد  
 موته وزعمت انها وصيه ولزوجها اولاد صغارم قال  
 المراه بعد من لم اكن وصيه قال السمع الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق المراه على المسرى وسعها موته  
 الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصيه  
 جازعها وان كان يوجبها بطل السع فان كان المسرى  
 ستر من الارض **امسره** لا يرجع المسرى على المراه **هـ** اذا  
 ادعت المراه بعد السع انها لم يكر وصيه فان ادعى صبي  
 عمر بالغ انها باعت ولم يكن وصيه سمع دعوى الصبي اذا كان  
 مادونا في الحمار او في الحصونه ممن له ولاته الخصومه  
 كالعاصي والوصي ومخوها فان عجزوا استرداد الضيعه  
 ضمن المراه فمعه ما باع على الروايه التي تضمن العاصي فمعه  
 العقار بالسع والسلم **جـ** مات ولم يوص الى احد  
 فباعت امراته دارا من بركته ولفسه بمن الدار بعد اذ ناني  
 الورثه جاز السع في حصتها لما لم يكن على الميت در خط ماله  
 لا يبايعت مال نفسها وهل يرجع في مال الميت ان لفسه بغير  
 المسل لان احد الورثه اذا لفتن الميت ماله لم يسل يرجع  
 بعد اذن الورثه يرجع في التركه وان كفتته ناكه  
 من لفتن الميت لا يرجع لان احد الورثه لا يملك ذلك وهل لها  
 ان ترجع بمقدار الجمل قالوا لا يرجع لان احد الورثه لا يملك ذلك

كان لها ان  
 يرجع

وهل لها ان ترجع بمقدار ذلك المثل قالوا لا يرجع لان احداها  
 ذلك السع وكفن الميت هو ما كان من ماله له خروج  
 العبد من حوته **امسره** باعت ماله ولدها الصغير بعد  
 امر القاضي ولم يكر وصيه اخذوا في ذلك قال  
 بعضهم للولد ان يطل ذلك البيع وقال بعضهم  
 ليس له ان يطل بل البلوغ **حـ** باع عقارا او صعه  
 الصغير بمثل قيمه او بغير سعر قالوا ان كان الاب محمودا  
 عند الناس او مسورا حاز سعه ولا يكون للولد ان يطل  
 ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطل اليمن من والده فان  
 قال الاب ضاع اليمن او بقت عليه وذال بغيره  
 في تلك المده يسل قوله وان كان الاب فاسدا لا يجوز بيعه  
 وللابن ان يفسد بيعه اذا بلغ الا ان يكون السع خيرا للصغير  
 لان الاب اذا كان محمودا او مسورا كان الطاهر  
 منه مباحه السع على وجه الحره بخلاف ما اذا كان فاسدا  
 وان باع الاب غير العقار والصاع فذلك الحواب  
 الا ان الاب اذا كان فاسدا في حواره سعه رواه ابن رواه  
 يجوز البيع ويوجد الثمن منه ويوضع على يدي عدل صانعه  
 لما للصغير وفي روايه لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا  
 للصغير وذلك من سعه التي تصعب فمعه وعليه القوي  
 اذا باع الاب مال احد الاس من الاخر جاز فان كان  
 العبد عليها اذا بلغ الابن عاقل لم يجز بعد ذلك بيع الاب

بلغام



ماله ان دام جنونه شهرا جاز بصرف الاب عليه بعد الشهر وان  
 كان الجنون قصيرا لم يحوز بصرف الاب عليه لان القصير يكون  
 بمنزلة الاعما وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير  
 فابو حنيفة رحمه الله قدر الطويل بالشهر لدا السمع الامام  
 المعروف بحواهر زاده والناطقي رحمه الله عليهما وهو الصحيح  
 لان الشهر طويل اجل ومادون الشهر قليل عاجل وعن ابي يوسف  
 رحمه الله عليه رواه في روائه قدر الطويل باكثر من يوم  
 وليله وفي روائه قدره باكثر من يوم وليلة السنة  
 وكان يحد رحمه الله اول قدر الطويل بالشهر ثم زجع وقدره سنة  
 كاملة فحوز بصرف الاب عليه بعد السنة صغيرة  
 عبد سباه اهل الحرب فاشترى رجل منهم واخرج به  
 الى دار الاسلام فان الاب والوصي ان باخذ من المسري باليمن  
 فان سلم الاب والوصي او كانت قيمته اقل من اليمن الذي اشترى  
 المسري جاز تسليمهما في موهله وان كانت قيمته  
 مثل الثمن الذي اشترى المسري او اكثر من ذلك فلدللي  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهم وهو تسليم  
 السبعة سوا **رجل** اشترى لولده الصغير يوما او خادما  
 ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالمرء على ولده الا ان شهد  
 انه اسراه لولده لم يرجع عليه ولم يعد المهر حتى مات بوحده  
 من اليمن من ولده لانه دين عليه ثم لا يرجع بعه الورثة بذلك  
 على هذا الولد كان الميت لم يسهده انه اسراه لولده

وان اشترى لولده الصغير شيئا وضمن الثمن بعد المهر في  
 القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان  
 قال حين نقد الثمن بعد المهر لا يرجع على الولد فان له ان يرجع على  
 الولد **الا** والوصي اذا باع عقارا للصغير قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان راى القاضي بعض السع خيرا  
 للصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 فان له بقصه **الصبي** اذا باع واشترى ثم بلغ فاجاز ذلك  
 جاز ولو طلق امرأته فاشترى جاز بعد البلوغ لم يحذر لانه  
 لا يجيز للطلاق والعناق حال وقوعه فلم يوقف وللبيع والسر  
 بحيز حال وقوعه اذا كان السع مثل القيمة او يغني يسير يوسف  
 ذلك على ايجاز من له حق المباشرة وهو الاب والوصي والقاضي  
 اما اذا كان بعض قاض هو والطلاق والعناق سواء  
**الا** اذا باع ماله من ولد الصغير لا يصرف ايضا  
 لولده بنفس السع حتى لو هلك المال قبل ان يصير حال يمكن  
 من القبض حصة يهلك على الولد ولو اشترى الاب مال  
 الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى يصب القاضي وكذا  
 للصغير في اخذ الثمن من الاب ثم يورث الوكيل بالرد **رجل**  
 باع ماله من ولد الصغير فقال بعد عدي هذا الف درهم  
 من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت  
 ولذا الواشترى لنفسه مال الولد فقال اسرت نفسي عند ولدي  
 الصغير هذا الف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى ان يقول



قلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قلت  
مروي ذلك عن محمد رحمه الله الأب — أو الوصي إذا باع مال  
الدم من اجني ثم بلغ المحقق الصغير لمحقوق العقد مرجع إلى الأب  
والوصي ولو اشترى الأب مال ولد لنفسه فبلغ الصغير كانت  
العهد من قبل الولد **فصل**

عليه السلام

**في بيع الوصي وسرايه**  
**جمل** إذا باع الوصي مال الدم من القاضي جاز وإن كان هذا  
القاضي هو الذي جعله وصيا ولو أمر الوصي رجل بأن يسري  
له شيئا من مال الدم فأسرى الوصي لمؤدبه لا يجوز ولو أسرى  
الوصي مال الدم لنفسه حاز في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه  
إذا كان حرا للدم وبفسر الحرية في عمر العقار قال  
سمس الإمام السرخسي رحمه الله أن بيع مال لنفسه من الدم ما  
ساوى خمسة عشر عشرة وإن أسرى لنفسه ما ساوى عشرة  
لخمسة عشر وتفسير الحرية في العقار عند البعض أن يسرى  
لنفسه بضعف القيمة وإن بيع من الدم بنصف القيمة وصي  
باع عقارا للدم ومصلحة الدم في بيعه إلا أنه بيع  
لغيره منه على نفسه فالواجب أن لا يبيع ويضمن الميز للدم  
في بيعه إلا أنه إذا اشترى الثمن على نفسه فمتغلب  
أسول على ضائع الدم فأسرده الوصي من المتغلب ولم يدر الوصي  
بينه على ذلك وخاف أن يأخذ المتغلب بعد ويمسك بها  
لأنه من اليد فأراد الوصي أن يبيع العقار خوفا من المتغلب فالواجب

سعه

سعه وإن لم يكن للدم حاجة إلى ثمنه **رجل** مات وأوصى إلى  
رجل وترك ورثه صفارا وكبارا ذلك في الكتاب أنه سجد لصف  
الوصي على الورثة من السبع والسراعه وضاع كانت التركة  
أورقيا أو عقارا وإن لم يكن هناك دين أو وصية ولا محتاج الوارث  
إلى الثمن إلا أنه يوحده مع العقار قال **الشيخ الإمام**  
سمس الإمام الجلواني رحمه الله ما ذكر في الكتاب من بيع  
العقار ذاك جواب السلف ما على قول المتأخرين رحمهم الله  
بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا بان يكون خيرا للدم وذلك  
بان يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها  
وعلاقتها وموانعها يرد على غيرها أو كان على الميت دين  
لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى مال مزل  
كالف ونحوها أو كان بالصغير حاجة إلى الثمن لأجل  
النفقة فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت  
الورثة صفارا فإن كانوا كبارا وهم حضور وليس في  
التركة دين ولا وصية فإن القاضي لا يبيع شيئا من التركة وإن  
كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أوصى بوصية  
مرسلة فإن الوصي أن يبيع التركة لفصل الدين إلا أنه يعدم  
بيع العروض ويوحده مع العقار فإن مست الحاجة إلى بيع العقار  
سعه فإن قال الورثة نحن نقض الدين وسجد الوصية  
من أموالنا وسجل التركة لأنفسنا فإن لهم ذلك وإن  
كان الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية



فالموصى ان يبيع غير العقار استحيانا لان غير العقار يحس  
 عليه الثوى والتلف وكان السع حفظا وحسينا ومملك  
 اجاب الكل فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم  
 غايب او واحد منهم غايب فان الوصى يملك بيع نصيب الغائب  
 من العروض والمنقول من الرقيق لاجل الحفظ واذا املك السع  
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وعند صاحبه رحمه الله عليها لا يملك وهذه  
 اربع مسائل احدها هذه والثانية اذا كان على الميت  
 لا يحط بالتركة فان الوصى يملك البيع بقدر الدر عند  
 الكل وهل يملك الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله عليه  
 يملك وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصيه  
 به مال مرسل فان الوصى يملك السع بقدر ما سدر الوصيه  
 وهل يملك السع ما زاد عليه عند يملك وعندهما لا يملك  
 والرابعة اذا كانت الورثة كبارا فمهم صغير فان  
 الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب  
 الكبار ايضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي  
 الاب فلذلك في وصي وصيه ووصي الحداد الاب ووصي  
 ووصي القاصي وصيه قاصي القاصي بمنزله وصي الاب  
 الا في حصله وهو ان الاب القاصي اذا جعل وصيا في نوع كان  
 وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل رجلا وصيا  
 في نوع كان وصيا في الانواع كلها واذا مات الرجل

ولم يوص الى احد كان لاسه وهو المحدث مع العروض والنشر  
 الان وصي الاب لو باع العروض والعقار لقضا الدين او تنفيذ  
 الوصيه جاز والمحدث اذا باع التركة لقضا الدين وسفد الوصيه  
 ذكر الحشاف رحمه الله انه لا يجوز وصي الاب اذا  
 كان عدلا كافيا لاسي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا  
 غير عدل يعزله ومصيب وصيا اخر وان كان عدلا غير  
 كافى لا يعزله لكن يصم اليه كافيا ولو عزله سعل  
 وكذا لو كان عدلا كافيا فعزل ذكر السبع الامام  
 المعروف بحواهر زاده رحمه الله انه سعل وذکر السدورى  
 والطحاوى انه ليس للقاضي ان يخرج الوصى من الوصايه ولا يخل  
 عنه معه فان ظهرت منه خيانه او كان فاسقا معروفا  
 بالشرا اخرجته ونصب غيره ولو كان نجه الا انه صعب  
 عاجز عن التصرف ادخل معه غيره ولم يذكر انه لو عزله سعل  
 وذكر السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان الوصى  
 اذا عجز عن تنفيذ الوصايه كان للقاضي ان يعزله  
 الوصى لا يملك اقراض مال السهم والقاصي يملك اخذها  
 في الاب والصحيح ان الاب بمنزله الوصى وللاب والوصي  
 والقاصي ان يبيع مال اليتيم ويودع ولو وصى الوصى  
 دين نفسه بمال السهم لا يجوز والاب لو فعل جاز لان الاب  
 لو باع مال السهم من نفسه مثل العمه جاز والوصي لا يملك  
 السع من نفسه الا ان يكون حرا للسهم وذكر شمس الامه



الشرحى ان الاب بمنزله الوصى ليس له ان يعفى دين نفسه  
بمال الدين فحمل ان يكون في المسئلة روايان وذكر في المسئلة  
عن محمد بن الحسن الوصى ان يسعرض مال الدين في قول الى حشفه  
رحمه الله واما انا اري انه لو فعل ذلك وله وفا بالدين لا بأس به  
ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لامراه نفسه من لا  
يجوز استقراض الاب لا يجوز ذلك واما الاب او الوصى اذا رهن مال  
الدين بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول الى يوسف رحمه الله  
وذكر الناطقى ان للاب ان يرهن مال ولده بدين نفسه استحسانا  
وان رهن الاب او الوصى مال الدين بدين نفسه وضمنه  
اكثر من الدين فهلك الرهن عند المرتفق ذكرى  
فاوى ما ورا الهه ان الاب يضمن مقدار الدين والوصى يضمن  
جميع القمه وذكر بعض الامم الشرحى انهما يضمنان ماله  
الرهن وسواين الاب والوصى وهذا ذكر الحالم رحمه الله في  
المختصر **يجل** له على من دين وليس لصاحب الدين بدينه  
الا ان الوصى يعلم بذلك فخاف الوصى انه لو قضى بضمه  
الوارث او ظهر عدم الاخر فضمنه فالوا الحمله له في  
ذلك ان سعى الوصى سببا من مال المبت بحسن الدين من  
صاحب الدين او يودع عند صاحب الدين بعض التركة  
فيحدث الدين **يجل** مات وارصى الى رجل وارصى  
لرجل سلب ماله وحلف وره صغارا او برل عقارا لا يكون  
للقاضى ان يسع العقار على الوصى له بالملك الفاضى

اذا باع ماله من الدين او اشترى مال الدين لنفسه لا يجوز  
ذلك لان ذلك قضا منه وقضاؤه لنفسه ما اطل ولا يملك السع  
من نفسه كما لا يملك تزويج الدين من نفسه **يجل** مات  
وعليه دين لسع في التركة فباع الوارث سببا من التركة  
لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا رضاهم احد  
الوصيين اذا باع مال الدين من الوصى الاخر لا يجوز في قول الى  
حشفه رحمه الله لان عنده احد الوصيين اذا باع مال الدين  
من اجنبى لا يجوز فكذا اذا باع من الوصى الاخر الوارث  
طالب بقضا الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين  
من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة وبصره الره  
مسغوله بدينه وان لم يقل وقت القضا ان اصى لا رجوع في  
التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المحررف نحو اهرزاده في  
المادون والناطقى ايضا الوصى اذا باع مال الدين بالنسيه  
ان كان الناحل فاحسبان لا يساع هذا المان بهذا الاجل  
لا يجوز لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن كان لا يحاف عليه  
الحود ولا هلال الدين عليه جاز بيع الوصى **يجل** ابتاع  
مال الدين من الوصى بالف ورجل اخر ابتاعه بالف وماله  
والاول امل من السالى فالوا تسع الوصى ان يسع من الاول  
وكذلك رجل اساجر مال الدين بثما فيه واخر ساجره  
بعشه والاول امل فان الوصى يواجد من الاول وكذلك  
متولي الوقف وللوصى ان يودع مال الدين ومضع فان صاح



الوصي عن حق لليت على رجل فان كان المدعي عليه مقدرا  
بالمال او على المال منه او كان القاضى قضي بذلك او كان  
القاضى يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحووان لم  
يكن كذلك جاز الصلح ولو صالح الوصي عن حق مدعى  
للاسان على الميتان فان للمدعي منه على دعواه او علم القاضى  
بذلك وكان القاضى قضي بذلك جاز صلح الوصي وان لم  
يكن كذلك لا يجوز ولو احيال الوصي مال اكتمت فان الباني  
املى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان في  
مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم ان كان له صدقة  
على دفع الظلم الا باعطاء المال فان له ان يعطى صاه للساني ولو  
اعطى لا يصمن واقرار الوصي على الميت بدرا وعسر او وصيه  
باطل وللوصي ان يعطى صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا  
يصح عن العبي في طاهر الرواية **وكذا** الاب لا يصح عن  
الصغير من مال الصغير فان صحى من مال نفسه يكون متبرعا

هذا معنى لفظة  
الوصي  
في  
هذا  
الموضع  
فان  
الوصي  
هو  
الذي  
يملك  
المال  
او  
الذي  
يملك  
المال  
منه

**فصل** في تصرفات الوكيل  
**جبل** دفع الى عمر بن الخطاب بن بكرة وسري له بالكراشيا  
سماء فعمى البعير في يده فباعه وبعس البعير وهدل البعير الطريق  
قال العيص ابو جعفر رحمه الله عليه ان باعه في موضع لم يكن  
هناك قاضى لاضر وان كان امكنه مرافعه الامر الى القاضى ولم  
يعمل او كان ممكنا من امساك البعير والرد على صاحبه

نص

نصمن فممه **رجل** دفع الى رجل عشرة دراهم لسري له توباسما  
بمايه فاصول الوكيل العشرة ثم اسري بعشرة من عرس  
توبا للامر قال ابو يوسف رحمه الله يكون المسري للامر وقال  
محمد رحمه الله لا يكون للامر ان يكون مال الامر فاما و الشرا  
وهو الصلح لان الوكيل له سطر يهلك مال الامر قبل الشرا  
مذكور ذلك في السوع والزبانات وعامة الكتب وما روى  
عن ابي يوسف انه جعل الوكالة قائمه بهلاك مال الامر  
الى يد المتبع دمه وهو الضمان فان البيع بقي بعد هلاك المبيع  
عند المتبع الى يد المتبع على الاحتمال فان بقي الوكيل  
بقا بدل المال كان اولى **رجل** عار وامر بدين  
ان يبيع الاستعة ويسلم منها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن  
الى فلان حتى هلك عند فلان قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله لا يصمن المبلد تاخير التسليم الى فلان  
**رجل** دفع السلعة الى رجل لشعبها في بلد اخر فحملها المأمور  
وباعها وقبض بعض الثمن وعاد فاولا عبر المأمور على القود  
الى المكان الذي باع وللمر بحره على ان يودل رب المال  
لشهود او كتاب القاضى حتى يذهب رب المال وبعض الباقي  
امراه امرت روحها ان يبيع حارسها وسري لها اخرى  
فعل لم قال الزوج اشترت الحارسه بالناسه ليعسى جعلت  
من جاريتك دينا على نفسي فالوا الحارسه بالناسه للمراه ولا  
تصدق الزوج انه اشترها لنفسه وكذا لو قال



الروح للمراه بعد الشراء هذه الحاربه التي امرت بشرايها  
فاسريها لنفسه فالحاربه للمراه ولا يفسل قول الزوج **رجل**  
امر غيبه بان يسع ارضه بدون اشجارها التي فيها قناع الودل  
الارض باسجارها فان قول الموكل انه لم يامر به يسع  
الاسجار والمشتري الخبار ان اخذ الارض حصتها من الميراث  
وان شاترك والساقى هذا ممر له **رجل** غاصب اخذ  
ثوبا من دار رجل وذهب وعجز صاحب الثوب عن الاسترداد  
وقال له رجل يعني حتى اسرده فباعه بمنزعه معلوم في المسرى  
الى الغاصب واراد ان ياخذ منه الثوب وقال هو لي واذنه  
الطالم فحلف المسرى بطلاق امراته بلثا انه يوبه قالوا  
لا يكون حاشا لان سرا المعصوب صحيح ذره الخرخي رحمه الله  
في مختصره غير ان البائع اذا اعجز عن التسليم كان  
للمسرى حق الفسخ وهذا لما علم المسرى بالغصب وجان  
لا يكون له حق الفسخ لمن اشترى الموهون والمستأجر ان  
كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان يساقي وان شأ  
يرجع الى وقت وكال الرهن وانقصا منه الاجاره وان  
علم المسرى عند السرا بالرهن والاجاره روى عن ابي يوسف  
انه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ رحمهم الله اختلفوا في  
الروايه وههنا علم المسرى وقت السع بالغصب وفي طاهر  
الروايه لا يجوز سعي المعصوب من غير الغاصب الا ان يكون  
الغاصب مبرا بالغصب كان المعصوب منه منه اما في الموهون

والمستأجر

والمساجر ملل البائع باب عند الدل وهو سبيل من الاسترداد  
عند بعضنا المدرك وكال الرهن **رجل** دفع الى  
رجل صاعه لسبعها في بلد اخر بعرا حرجل وبيع واخذ  
الدراهم وجعلها في رده حماره لخوف الطريق ونزل  
رباطا مع القافل فسرقت الدراهم والدرهم والاصمان عليه  
لانه بالغ في حفظ الوديعه **رجل** في بلد يوب  
وقال لرجل وكلني صاحب الثوب يسعه بعشره وانا لا انقص  
من العشره ثم باع يسعه قالوا ان وقع في قلب المسرى انه  
ايما قال ذلك ليروجه بعشره وسع المسرى ان يسرى  
منه يسعه **رجل** قال لعمره اشتر لي جاربه  
فلان فلم يفسل المامور نعم ولا قال لا حتى ذهب واسرى  
قالوا ان قال وب السرا اسهدوا الى اسريها لفلان  
يعني الامر هي الامر لانه وجد منه ما يدل على قول الودكاه  
وان قال اسهدوا الى اسريها ليس هي  
للمسرى لانه وجد منه ما يدل على الرد وان لم يعمل سقا فاسرى  
وقال بعد ذلك اسريها للامر فان كانت الحاربه فايه  
لم يحدث بها عيب كان مصداقها قال وان كانت الحاربه  
وهلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه متهم **رجل** اسرى  
عبدا واسهدوا انه سريه لفلان وقال للبائع اشتريت منك  
هذا العبد لفلان فقال البائع اسرى نعم وقال فلان  
قد رضيت فللمشتري ان يمنع من فلان لار السرا فقد عليه

عشره  
٩٠



فان سلمه الى فلان بمنزله ببيع مستقبل جري بين المسري وبين  
 الوكيل بالسرا اذا اسرى عبدا الموكلة فاعتقه الموكل قبل قبض  
 الوكيل فقد اعتاقه عليه لانه اعوم ملك نفسه والنايع باخذ الوكيل  
 بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير  
 والاستيلاء ولو قتل الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل لانه مجبوسه  
 عند الوكيل ان باخذ الثمن من الموكل **رجل** دفع الى رجل عسر  
 درهما مسري بها احبته فاسرى الوكيل احبته بحمسة عشرين كان  
 مسترا بالنفسه لا للموكل وان اسرى بتسعة عشر فان كانت تساوي  
 عشرين لزم الامر لانه خالف الى حرة وان كانت تساوي تسعة  
 عشر لم يزم الامر لانه خالف الامر من كل وجه فلو لم يستر بالنفسه  
**رجل** اشترى في دار الحرب حرًا او عبدا بالف درهم بالحر  
 واخرجهما الى دار الاسلام فلو قسم الف على قيمته العبد وعلى قيمته  
 الحر لو كان عبدا فما احياها فيه العبد يكون له بذلك وما احياها  
 فيه الحر يكون له على الحر **رجل** اسره العدو وقال لرجل  
 في دار الحرب اشترى بالف درهم فاشتراه بالثمن من ذلك كان له على الاسر  
 الف درهم ويكون متبرعا بالثمن بخلاف الوكيل بالسرا اذا اسرى  
 بالثمن ما ساء الامر فانه يكون مخالفا لا يسوجب على الامر ان يوعى  
 الاسر هو ما مور بالسرا والسرا بالف عشرين الف ورياده فلو  
 الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل واما سرا الحر فمفاداه وحلص  
 وليس بشر حقيقة ودرصى الامر بالحلص بالف بمحضه لانه الف درهم  
 رجلا لبعض من دسه الف فمضى من دسه اكثر من الف يرجع على

فالعمدة للنايع على الذي  
 لانه هو العاقد ويكون  
 سلمه الى فلان

مدفع فمضى الى الوكيل

رجلا امر

الامر

الامر بالف ويكون متبرعا بالثمن زياده **رجل** اسره  
 لرجل اسرى بالف درهم فاسراه مائة دسار او يعرض لا يلزم الموكل **رجل**  
 دفع الى رجل سبعا لبعده ويدفع الثمن الى يرد فجا صاحب المال يطلب  
 الثمن من يده فقال لم يدفع النايع الى المير وقال النايع يرد  
 اليه المير قال السبع الامام ابو محمد الفصل رحمه الله ان كان  
 النايع باعنا بغير اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان  
 كان باعنا بجر فلذلك قول ابي حنيفة رحمه الله عليه حلا والصاحبه  
 لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان امانه عند البايع عند ابي حنيفة  
 رحمه الله لان عند الاحير المسرل امن ولذلك المير ولا ضمان على  
 زيد لان قول البايع لا يكون حجة عليه **رجل** بع اعداما  
 الى **رجل** ساع لسعها فباعها في الحظيرة من رجل مائة البياع  
 وترك واربا فطاك صاحب القم المسري بالمرقن عزم انه بعد  
 الثمن الى الساع ليركن لصاحب الاعنام ان يطالب وارث  
 البياع ما لم يمسس الساع فبض الثمن لانه ما لم يمسس قبضة لا يصير  
 بجهلا للوديعة ولا يصير الثمن دينيا في تركته وليس لصاحب القم  
 ان يطالب المسري بالثمن الا ما وصى الساع كان **رجل**  
 بالسبع والوكيل بالسبع اذا مات بسفل حق المير **رجل**  
 الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصى رفع الامر الى القاضي حتى  
 نصب القاضي وصيا ويكون حق الفص للموكل وبطهر هذا ما ذكر  
 في الاصل احد المتفاوضين اذا باع سبعا من المتفاوض ولم يصير المير  
 حتى مات واوصى الى رجل فان حق فص المير الى وصيه

جاروله ان يرجع على الاسير  
 بالف كانه قال خلصني ما  
 امكنك الف درهم والوكيل  
 بالشرا بالدرهم اذا اسرى  
 مائة دسار او عرض مائة

لار الساع  
 قبض



لان وصي الانسان بعد موته بمنزله وكنهه في حبه ولو كان  
الناس وكل رجلا يبيع الثمن في حياته فان قبض الثمن الى يديه  
الى موته وان صدق المسري على نقد الثمن الا يبينه ساع عنده وداع  
الناس ايضا يعهم امره ببيعها فاعها بتمن مسمى وسلم المسع الى  
المسري وعجل الثمن لارباب الاموال فمال نفسه لما خذ الثمن بعد ذلك  
من المسري ويكون له فاقبل المسري قبل اد الثمن وثوي عليه فان للساع ان  
يترد من اصحاب الاموال محمل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم  
بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسقط كرجل  
مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فاخذ السلطان  
ديون المس من غريمه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غريمه لهذا  
الوارث لانه طهر ان الغريم لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلاحصل  
لهم البراءة وان عليهم الاداء **رجل** اسري ساء وصيه  
م وكل رجلا على انه لم يبع الثمن الى خمسة عشر يوما فالوديل  
نسخ السع بينهما لا يفسد السع بذلك وصح الشرط حتى لو لم ينقد  
الى خمسة عشر يوما كان للوديل ان ينسخ البيع **رجل** ودارط  
بالسع او غيره ثم محدد التوكيل قبل البيع بمحض من الوديل ان يجرده  
عزلا للوكيل **الوكيل** بالبيع مطلقا اذا باع بشرط الحار  
صح وجازعه وان فسح السع علم الحار بعد ذلك صح فسخه **رجل**  
**الوكيل** بالسع اذا باع محضر المودل كانت العهد على الوديل الوكيل  
بالشرا اذا اسري ولم يفسح العلم بعد كان له ان يرد سراة ان  
العيب او فاحشا فان رضي بالعب ان كان العيب يسيرا لزم الموكل

وان كان فاحشا وهو ما بقوت حسن المسعوه **العمي** ووقع اليد لا يقع  
احدهما ولا بائع احدي العيين لزم المودل وذلر سمس الامه الشرعي  
رحمه الله السير ما يدخل تحت نفوس المومنين والفاحش ما لا يدخل  
وقال السمع الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله هذا الحد  
صح فمال السع له من معلوم عند الناس لا بعد الويل ونحوها  
واما ماله فمعه معلومه عند الناس لا لمع والعمي ونحو ذلك اذا زاد  
الوديل بالسرا على ذلك لا بعد على الامر **رجل** الناده او  
كثرت لان ماله **فيمه** معلومه عند الناس لا يحاح في معرفه الى  
نعوم المقومين ولو قال **المودل** للوديل بعد ما علم بالعب  
لا يرضي به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يلزم الوديل  
وهو بمنزله ما لو علم الوكيل بالعب بعد القبض فرضي به ان رضي به  
الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل **رجل** وذلر في المسعي **رجل**  
امر رجلا ان يري له حاربه فالف درهم فاسراها ولم يفسحها  
حتى وحدها عسا كان بها قبل السع او حدث بعد السع فرضي  
بالعب ونصها ان لم يكن العيب عيب اسهل لال لزم الامر وان  
كان اسهل لال **العمي** ونحو ذلك فان الامر ان يلزم الوكيل **رجل** قال  
يوسف ومحمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله هما سواء يلزم  
الامر ان كان مع ذلك العيب ساوي بالف او كان بينهما عيب سائر  
**رجل** دفع الى دلال عسا لبيعه وعرض الدلال على صاحب الدكان  
فترك العيب عند صاحب الدكان فمهر به صاحب الدكان وذهب المتاع  
ضمن الدلال بانه لس الدلال ان ينزل العيب عند عمره لانه يعرض وياخذ



العين الا ان يكون الدلال يلد صاحب الدار يضع امتعه الناس في حانته  
او كان هو في عياله محمد لا يضمن الدلال دلاله باع سباع  
واحد الدلالة ثم استحق المبيع على المكي او رد يعيب بقضا او عيب  
لا يسير الدلالة وان يفسخ البيع لانه وان يفسخ لا يظهر ان البيع  
لم يكن فاسطلا عليه الوكيل بالبيع اذ انا ع ما ساوي درهم  
بالف درهم جاز في قول ابي يوسف ولا يلزم وقال محمد رحمه الله  
يكفر ذلك هكذا في البيع الامام المعروف بخواجه زاده  
رحمه الله الوكيل بالبيع اذ انا ع من لا يعمل بهاديه له وخط  
عن الممن قد رما سباعا في بيع الناس ذكر في رواية انه يجوز البيع  
العمه والحوار المحاماه في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ودكر  
في السوع انه لا يجوز البيع اصلا امراة اشترت من رجل شيئا  
ثم اختلفت فعاتت المراه كتبت رسول روجي اليك وكان البيع على وجه  
الرساله وليس على الممن وقال البايع لا يبل بيعها منك ولي عليك الممن كان  
القول في ذلك قول المراه والله للبايع ومن حمله السوع من غير  
المالك مع العصولي ومدر ذلك في صدر الكتاب

## باب الاستبراء

اذ امال الرجل جارية سماع او هبة او صدقة او قسمه او صلح عن دم عمه  
او خلع او دابة على جارية او عمو عمه على جارية او ورت جارية محل له  
وطها لرا كانت الجارية او غير بل ملها من صعر او لمر او امره او عيس  
فان كانت من ذوات الحصر لا محل له وطها حتى تستبرأ بحضرة وان

كانت اسه او صعره لسر بها سهر واحد وان كانت حاملا لا يطاها  
حتى يصع حملها بعد الفسق فان وضعت حملها قبل الفسق لم يفسقها  
كان عليه ان يسر بها بعد ما خرجت عن نفاسها وان كان كاس  
شابة قد انقطع حمصها لم يرض او عره اختلف الروايات فيه ذكر في الامل  
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليه ما انه لا يفسقها حتى تستبين  
انها غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يفسقها حتى تستبين  
بلاية اشهر او اربعة اشهر وعن محمد رحمه الله فيه روايات في رواية لا يفسقها  
اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية سهر من خمسة ايام قال الشيخ الامام  
شمس الامه السرخسي رحمه الله لان محمد رحمه الله عليه يقول ولا يفسقها  
اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال سهر من خمسة ايام والمسماح  
رحمهم الله اخفوا هذه الرواية **بجمل** انكر وجوب الاستبراء  
اختلف المسامح فيه قال بعضهم بكفر لانه انكر ما فيه اجماع المسلمين وقال  
عامه المسامح رحمهم الله لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم  
يعني اياحه الوطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر ولا يفسد  
حاحده واما محل الوطى في هذه الاسرار لا محل الدواعي ومن اراد  
ان يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالحيلة ما ذكر في الكتاب بروحها  
البايع من رجل ثقبه ثم يبيعها من المشتري فيفسقها المسري ثم يطلقها  
زوجها ويسمح للبايع ان يسر بها قبل ان يزوجها ويسر طان يذن  
طلاق الروح بعد فسخ المسري فان ظلمها قبل القبض كان على المسري  
ان يستبرأ اذ افسقها في اصح الروايات عن محمد رحمه الله لانه اذا اظلمها  
قبل القبض اذ افسقها فالصريح في البعد بمنزلة البعد فيصير لانه

كان على المشتري ان يستبرأ بها



اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عده فيلزمه الاستبراء  
 وحيله اخرى ان يبيعها قبل التزويج وياخذ الثمن ولا يسلم الحارة <sup>الزوج</sup>  
 الى المشتري ثم يزوجها المشتري من عده او اجني ثم يبعها ثم يطلها  
 بعد ذلك الا ان في هذا نوع شبهه فان عند ابي يوسف واحد الرواس  
 عن محمد رحمه الله عليه لما اسراها يجب الاستبراء الا ان الوجوه <sup>يؤكد</sup>  
 عند البعض فالزوج بعد السر لا يسقط اسرا وحسب مفسر  
 العدة الا ان يحضر عند المصري حيضه قبل الطلاق <sup>محدد</sup>  
 يجب الاستبراء في قولهم وحيله اخرى انه اذا اراد ان يسري الحارة  
 بزوجها المصري قبل الاسراء لم يكن في نكاحه حرم ثم سلمها الى المولى  
 ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما يسقط تسليم الجارية الى المولى  
 الشرائي لا يوجد القصد بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال السمعاني  
 الامام الاجل طهر الدين رحمه الله عندى بشرط ان يدخل الزوج  
 بها بحكم النكاح قبل الشراء لا يكون ملك النكاح يفسد  
 عند السرا سابقا على الشراء وروى ان ملك النكاح لا ملك <sup>كامل</sup>  
 الممنون اذا كان فساد النكاح سابقا على السرا لم يكن عند الشرائين كونه  
 ولا معتده اما اذا دخل بها قبل السرا فادامسد النكاح بصيرته  
 قبل السرا فلا يلزم الاستبراء وادامسري جارية واراد ان يزوجها  
 قبل العصر وخاف انه لو زوجها من عده او اجني بها لا يطلها  
 الزوج فالحيلة له ان يزوجها على ان يكون امرها سدة بطلها متى شا  
 واحب معوا على ان لا يطل حق العصر لئلا يفسد فيه استعمال  
 الحيلة ولا يعلم الحيلة اما قبله ابطال حق العصر يكره الاحكام <sup>في</sup>

منع

منع وجوب الزكاه اختلاف على قول ابي يوسف رحمه الله لا  
 يلزمه وعلى قول محمد يكره وكذا الاحكام لمنع وجوب الاستبراء على  
 هذا الخلاف والمشايخ رحمهم الله في هذين الفصلين اختلفوا يقول محمد  
 رحمه الله وفي الاحكام لمنع السفعة اخذوا بقول ابي يوسف  
 رحمه الله واما الاحكام لطلان حق السفعة بعد التتويج  
 لا يجوز عند الكل ولا يجب الاستبراء ما مات ملك لم يلزم  
 باعادة ملك قد كان له **رجل** باع جارية وسلمها الى المشتري ثم  
 ردت عليه بعث بعضا او بعث قضا او حارر روجه او شرط او قاله  
 كان على النافع ان يسريها لحضته ولو افسح البيع بينهما  
 قبل العصر لهذه الاسباب لا يجب الاستبراء ولو باع جارية وسلمها  
 الى المصري ثم يعاين في المجلس كان على النافع ان يسريها <sup>البيع</sup>  
 وعن ابي يوسف رحمه الله اذا يعاين قبل الافراق لا يجب ولو  
 وفي الرجل لولده الصغير جارية او باع منه ثم اشتراها  
 لنفسه يلزمه الاستبراء ولو باع سقطا من جارية كانت له ولم  
 ثم اشتراه يلزمه الاستبراء ولو باع جارية على ان يسريها بالخيار  
 بملأه اياها وسلم الى المصري اطل البيع ورد الجارية  
 بحسب الاسراء على النافع في قول ابي يوسف رحمه الله عليهما  
 ولا يجب في قول <sup>محمد</sup> الى حنيفه رضى الله عنه ولو باع جارية  
 بغير اسراء وسلمها الى <sup>مصري</sup> ثم اسردها بقضا او رخصا  
 كان عليه الاستبراء واذا اغتصب الرجل جارية وباعها  
 من غيره وسلم الى المصري ثم اسردها المقصوب منه بقضا

لانه لما باع السعصع حرم عليه  
 وطهره فادامسري بعد ذلك  
 اسحور بغير الوطى فكان عليه  
 الاستبراء ولو اواسري  
 احد الشريكتين بغير صاحبه  
 مرا حارة المشتري لولده



اورضان فان المسمى علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المال الذي طلبها  
 المسمى من الغاصب او لم يطاوان لم يعلم المشتري وقت الشراء  
 انها غصب ان لم يطاها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان  
 وطبها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو وهب حاربه  
 وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة فان عليه الاستبراء وكذا  
 اذا اشترى العدو حاربه لم يجل واحررها الى دار الحرب ثم اشترى  
 منهم مسلما او دمي واخرجها الى دار الاسلام فاحدها المولى لعدم  
 مال من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو اسر  
 العدو حاربه واحررها بدار الحرب فاعسمها الغزاه واقتموا  
 الغنيمه فاخذها المولى الذي وقع الحاربه في سهمه بالغنيمه  
 كان عليه الاستبراء وان وجدها في الغنيمه قبل القسمه واحدها  
 بغير شئ يلزمه الاستبراء ولو اوقف الحاربه المسلمه الى دار  
 الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام بعسمه او سرا واحدها المولى  
 قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحبه  
 رحمه الله عليهما يجب هذا النبي ذكرنا اذا اخرجت عن ملك  
 المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه ولكنها اخرجت  
 من يدك ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصوره ذلك اذا اتي  
 امته ثم عجز وردت في الرق لا يلزمه الاستبراء ولذا الحاربه اذا  
 انقت ولم يخرج من دار الاسلام ورجعت اليه لا يلزمه الاستبراء  
 وكذا لو غصب رجل حاربه ثم اسردها من العاصه وكذا  
 لو رهق حاربه ثم فلك الرهن او باع حاربه على انه بالحساب بلان

امام وسلم الى المشتري ثم اطل السع في مده الخيار لا يلزمه الاستبراء  
 وكذا التوباع المدبره او ام الولد وسلم الى المسمى ثم استردها  
 من المشتري قبل الوطي لا يلزمه الاستبراء وان استردها بعد ما وطها  
 المشتري يلزمه الاستبراء ولو اسرى حاربه ووصفها واستبراءها  
 ثم زوجها رجلا لم يطلها الروح قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء في ظاهر  
 الروايه وان اشترى حاربه ووصفها وزوجها قبل الاستبراء  
 يطلها الروح قبل الدخول بها فيه روايان والمختار انه يجب الاستبراء  
 على المولى ولو اسرى من غيره المادون حاربه بعد ما حاضت عند  
 العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان  
 مدبونا في القياس ان لا يجب الاستبراء وهو قول ابي يوسف ومحمد  
 رحمه الله عليهما وفي الاستحسان يجب وهو قول ابي حنيفة رحمه  
 عليه وان اشترى العبد المادون حاربه وما غنمها من المولى  
 قبل ان يحضر عنده كان على المولى ان يسرها بحصه  
 مدبونا كان العبد او لم يكن واذا ارتدت حاربه الرجل ثم  
 اسلمت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا اخرجت بطوعا  
 مادن المولى ثم حلت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى واذا اسرى  
 الحاربه والربيه او اسره في اصغر عده حصه ثم عجز الحاربه ورد  
 في الرق كان للمولى ان يطاها او الوالدة قبل الاستبراء  
 ولو اسرى الحاربه عتمه او حاله او ابنه اخته او ابنه اخيه ثم عجز  
 الحاربه ورد في الرق لا يحل للمولى ان يطاها قبل الاستبراء خاضت  
 عند الحاربه او لم يحضر لان هذا المولى ملهم بعد العجز فيلزمه

على المولى



الاستبراء ولو استبرأ المصائب جارية وحاصنت عنده حصة  
 ثم ادعى الثمانية وعشرون سلت له الجارية ولا يلزمه الاستبراء  
 وان عجز المصائب ورد في الرق كانت الجارية للمول ويلزمه  
 الاستبراء وان عجز المصائب ورد في الرق كانت ولدت  
 جارية الرجل عندنا لا يحب الاستبراء على المولى وقال زفر  
 رحمه الله حب ولو استبرأ النصارى جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء  
 فان وطئها لم يمسلم النصارى والجارية لا يحب الاستبراء ما سا  
 واستحسانا وان اسلم قبل الوطئ والتحيض في القياس لا يحب  
 الاستبراء وفي الاستحسان يجب ولو استبرأ المجوسي جارية  
 محوسه لم حاصنت حصة ثم اسلم معها لا يحب الاستبراء وان اسلمها  
 قبل المحيض فهو على القياس والاستحسان **رجل** اراد ان  
 يزوج جارية بعد الوطئ فالأفضل له ان يسري بها بحصة ثم يزوج  
 وكذا اذا اراد ان يسرع جاريته فارتزح الجارية قبل الاستبراء  
 جاز النكاح ويسحب للزوج ان لا يطأها حتى تحيض حصة  
 وقال محمد رحمه الله عليه لا محل للزوج ان يطأها قبل الاستبراء  
 ولذا اذا زوج المدبر اوام الولد ولو اى امرأه تزنى ثم تزوجها  
 ان جعلت من الزنا لا يطأها حتى يضع حملها وان لم يحمل يسمى  
 له ان لا يطأها حتى تحيض والله اعلم بالصواب **مه**  
**كتاب**  
**الاجارات**  
**فصل** في الألفاظ التي تنعقد به الاجارة وفي تعليق

انعقادها بالشرط وتعليق انفساخها وتحديد انعقادها بعد  
 انفساخها وفي الابراء عن الاجرة قبل وجوبها **رجل** قال لعمر اسر  
 منك خذته عبدك هذا شهرين فاسد ولوقال وهبت منك منفعه  
 هذا الدار شهرين فاسد اوكال ملكك منفعه دارى هذه شهرين فاسد  
 كانت الاجارة جارية لان الاجارة بملك المنفعة المعدوم  
 بعوض وسع المعدوم باطل فلا يجوز تملكها بلفظه السع والشرا  
 اما بملك المعدوم بما سوى السع والشرا جاز كما لو صبه  
 وبحودك فلو لم يحز بملكها بما سوى السع والشرا التمسك بال  
 الاجارة وذكر في كتاب الصلح **رجل** ادعى شقصا من  
 دار فانكر المدعى عليه فضاخه على سكنى بيت معلوم من هذا الدار  
 عشر سنين حاز ولو ان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز  
 في قول ابى يوسف رحمه الله ولم يحز في قول ابى محمد رحمه الله  
 ولو ان المدعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز ان يملك  
 السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تعقد بلفظه السع **رجل**  
 قال لعمر بعثت منك منفعه هذه الدار شهرين فاسد لا يجوز  
 بيع خذته العبد شهرين فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
 هذه الدار شهرين فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
 الاجارة اذا اضيفت الى الدار لا الى المنفعة وذكر الامام السمع  
 المعروف بحواهر زاده انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة حاز  
 انصافا في ذلها اذا قال وهبت منك منفعه هذه الدار  
 شهرين فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد

كانت



لا تتعقد بلفظ السع ولو قال اعترت منك داري هذه شهر الحرم  
 كانت اجاره جائز لان الاعارة بعوض تكون اجاره ولو قال احرب  
 منك داري هذه شهر بعوض كانت اجاره فاسده ولو كان اعارة لان  
 الاجاره عقد خاص لتمليك عوض فان باطلا او فاسدا ولا يكون هبة  
 فكذا الاجاره واما الاعارة ما خود من المعاور والتداول والمعاور  
 لما يكون بعوض يكون بعوض والمعاور بعوض يكون اجاره ولو دفع  
 داره الى رجل على ان يسكنها ويرمها ولا اجر عليه كان اعارة  
 فانه ذكر في الاصل ان اشتراط المرمه على المدفوع عليه منزله اسطر  
 نفقه المستعار على المعير وبذلك لا سطل الاعارة **رجل**  
 قال لغيره اجرتك داري هذه راس الشهر كل شهر بكذا جاري في  
 قولهم ولو قال اذا جازا راس الشهر فقد اجرتك هذه الدار كل  
 شهر بكذا قال القصة ابو الليث وابوبكر الاسكاف يجوز ذلك  
 وقال ابو القاسم الصفار لا يجوز لانه يعلق المملك بعوض  
 ولا يصح لما لو علقها بشرط اخر والذي يوجب ذلك ما روي ذكر  
 في الجامع **رجل** حلف ان لا يحلف ثم قال لامرأه اذا جازا  
 فانت طالوت فان جاسا في مسه وهذا يوجب قوله والذي يوجب  
 قول القصة ابو الليث رحمه الله ما ذكر في المسعى **رجل** له خيار  
 الشرط في السع فقال اطلب حساري غدا او قال اطلت اذا جازا غدا  
 كان ذلك جائزا قال وليس هذا لقوله ان لم افعل لذا فقد اطلت  
 حساري فان ذلك لا يصح لان هذا يوجب محاله ولو اجر داره كل شهر  
 لكان قال اذا جازا الشهر بعد اطلت الاحارة بمحى الشهر يصح يعلق

ط  
 المنفعة بعوض منزله السع  
 بالاعارة ولو قال يعلق هذا  
 العين بغيره

قال القصة ابو بكر البجلي  
 كما يصح يعلق الاجارة

مسحها

فسخها بمحى الشهر وغيره من الادوات ومسكه المسمي بعلق ابطال  
 الخيار يوجب قوله وقال سمس الامه السرخسي رحمه الله قال بعض  
 اصحابنا رحمه الله اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحح  
 وعلق الفسخ بمحى الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله وذكر  
 هو رحمه الله ان يعلق الخط بالسطر المفسر جائز فانه قال في شرحه  
 الجامع الصغير اذا قال للخطاط ان خطه اليوم فلك درهمان وان خطت  
 غدا فلك درهم فلو ان الخطاط قال لصاحب السور اذا جازا غدا وما خطه  
 خطت عنك درهما فانه يجوز ذلك **رجل** قال لغتيه اجرتك  
 داري هذه غدا بدرهم ثم اجرها اليوم من غير ان يلايه اناام فجزا  
 الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الناس فيه روايا  
 عن اصحابنا في روايه الاول له ان يفسخ الاجارة الناس وبه اخذ  
 نصير رحمه الله وفي روايه لسن له ان يفسخ الناس وبه اخذ القصة  
 ابو جعفر والفقهاء ابو الليث وذكر سمس الامه الحلواني وهو  
 قول عيسى بن امان رحمه الله عليهم وعليه السوي وذكر سمس الامه  
 السرخسي رحمه الله الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة  
 قبل ومنها فلا يطهر الناس في حق الاول ولو كان الاول  
 باجره لا يطهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاول مضافة  
 الى الغد اجز من غيره ذكر في المنتقا فيه روايه 2 روايه قال  
 ليس للاجر ان يسع قبل محي الوقت وفي روايه اذا باع او ربح قبل  
 محي الوقت جاز ما صنع والقوى على انه يفسد السع ويطل الاجارة  
 المضافة وهو احسن سمس الامه الحلواني رحمه الله ثم اذا فسد

اجارة باجره ولو كانت الاجارة  
 مضافة الى الغد لم يفسد

١٣٧



سعه فان رد عليه بعد تصا ورع في الهبة قبل بيع وقبل الاجارة  
 عادت الاجارة على حالها وان عادت اليه مملك مستعمل لا يجوز  
 الاجارة واذا اجر الرجل اجاره باجره ثم احرز الاول ففاسخ الاجارة  
 لا يحل عليه ان يسلمه الى الثاني في فضل البيع اذا انفسخ البيع  
 بما هو فسخ من كل وجه كان على الاجارة ان يسلم الى المستاجر  
 اصل المسئلة ما ذكر في ادب القاضي عن في يد رحل  
 سارع فيه اسان احدهما يدعي عليه الاجارة والاخر يدعي الشرا  
 فاقرا المدعي للمستاجر فاردت دعوى الشرا ان يحلفه على البيع كان له  
 ذلك لان الاجارة وان نسب باقراره لا يكون فوق الباب عما ناولو  
 اجره ثم باع من اخر لزم البيع في حق الاجر فاذا انكر سعه فان له  
 ان يحلفه ولو ان المدعين ادعيا الاجارة فاقرا المدعا عليه باجاره  
 احدهما لم يكن للاخر ان يحلفه لان اجاره اطلاقا لما نسب باقراره صار  
 كانه احرم اجر فلا يصح الاجارة الثانية لا يكون له ان يحلفه  
 ولو اجره داته من رجل ثم احرها من غيره وسلم في الاول واراد ان  
 نعم اليه على الاجارة ان كان الاجر حاضرا فملت بسعه عليه  
 وان كان مقرا باجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق  
 الثاني وان كان الاخر عاسا لا يسبل بسعه الاول على الثاني لان يد  
 الثاني بدامانه فلا يكون خصما للمدعي ولو احره ثم باع وسلم  
 في المستاجر وادعي الاجارة قبلت بينته على المستري وان كان  
 الاجر غايبا لان المستري يدعي الملك لنفسه مكان خصما للكل من  
 يدعي حقا في ذلك العصر وكذا لو رهن رجل عند انسان غنا

من غيره لا يفسد الاجارة  
 الثانية بحق الاخر حتى  
 ان لا يجر مع المستاجر

علم

وسلم ثم اشترعه من يده بعد اذنه وباع وسلم ثم جازا المهرين وادعي  
 الرهن واراد ان يسترده من المشتري واقام اليه على الرهن قبلت  
 بسعه وان كان الراهن عاسا ويوجد العن من يد المشتري وسلم  
 الى المهرين لما قلنا ذكر مسئلة الرهن في الربادات ومسئلة الاجارة  
 في المختصر ولو اجر من غيره اجاره باجره ثم باع من غيره  
 لا يفسد سعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اختلفوا  
 فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ **رجل** قال لعنه اجرته فذه  
 الدار سنة تالف كل شهر مكانه قال بعضهم كانت الاجارة تالف  
 وما يتي درهم ويكون القول الثاني فسخ الاول قالوا باع تالف  
 ثم باع بالثمن ففسخ الاول وسعد الثاني قال رضي الله عنه فيه  
 نوع اسكال وهو انه لو جعل هذا مسمى الاول واسدا  
 الاجارة بمعنى ان يكون الاجارة في الشهر الاول ثم حدد لمحي كل  
 شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند حدد كل شهر  
 كما لو قال اجرته هذه الدار كل شهر بكذا قال القصة  
 ابو الليث رحمه الله تعالى انها تجعل هذا فسخا للاول اذا قصد  
 ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التفسير  
 لا يملك منه الا تالف لانها لم يفسد فسخ الاول ولو ان الاجر  
 ادعي ففسد الرجوع وادعي المساجر القلط في التفسير قال مولانا  
 رضي الله عنه ينبغي ان يكون القول قول الاجر اما لانه هو المتكلم  
 فيكون القول في السان قوله اولان هذا اسد اظاهر فيكون  
 القول قول من يدعي الاستدلال ولو باع على بيع التلمحة ثم باع



البيع من غير شرط كان المعبر هو السع الظاهر الا ان يتفق  
 على انهما باسرا على تلك المواضع **رجل** قال لغير اجرتك داري  
 هذه يوما واحدا او سنة مجانا لسكنها فان عليه اجرة المثل في يوم  
 واحد والباقي يكون مجانا كما قال لانه صرح على الاجارة فمما سوى اليوم  
**رجل** غصب من رجل دارا فجاء المغصوب منه الى الغاصب فقال  
 الدار داري فاخرج منها فان لم يخرج هي عليك كل شهر بمائة درهم  
 محمد رحمه الله تعالى ان كان الغاصب واحدا ويقول الدار داري فاقام  
 المغصوب منه البينة بعد سنة انها له بقضى له بالدار ولا اجبره على  
 الغاصب وان كان الغاصب مقرا انها للمغصوب منه فقال له صاحب الدار  
 اخرج منها فان لم يخرج فعليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج و  
 زمانا للزومه ما سمي **رجل** اكثرى دارا سنة بالف درهم  
 فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والا فهي عليك  
 كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمسري مقر له بالدار قال محمد  
 رحمه الله تعالى يلزمه ما سمي من الاجرة قال هشام رحمه الله تعالى  
 قلت لمحمد ولا جعلها في مقداره ما سفل متاعه منها باجر مثلهما  
 قال هذا حسن جعلها باجر مثلهما فان فرغها الى ذلك الوقت  
 والا جعلتها بعد ذلك ما قال كل يوم **رجل** استاجر حانوتا  
 كل شهر بملء درهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوتين  
 ان رضى كل شهر خمسة دراهم والا فافزع الحانوت ولم  
 نقل المستاجر شيئا ولكنه سكن به بزمه كل شهر خمسة  
 دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستاجر

لا ارضى خمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول السراعي اذا  
 كان يرضى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا ارضى  
 غنمك بعد هذا الا ان يعطيني كل يوم درهم فلم يعط  
 صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده فان عليه كل يوم درهم  
**رجل** استاجر رجلا ليعمل له في ارضه عملا معلوما كل شهر  
 بكذا فمات المستاجر بعد زمان فقال الوصي للاجير اعلم ما  
 كنت تعمل فاننا لا احبس عند اجرك فاني على ذلك امام يرباع الوصي  
 الارض فقال المسري للاجير اعلم عملك فاننا اعطيك الاجر  
 فلو امددنا ما عمل الاجر في حياه المستاجر يكون الاجر في تركه  
 ومن يوم قال الوصي اعلم عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له  
 المسري اعلم عملك يكون على المسري الا ان مات في تركه المت  
 يكون من المسمى وما يحس على الوصي والمسري يكون احرا الملل اذا لم  
 يعلم المسمى **رجل** اراد ان يستاجر غلاما فقال صاحب الغلام  
 هو بعشر نزل وقال المستاجر بعشره واقترقا على ذلك فانه يكون بعشر نزل  
 وقد ذلنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستاجر بعشر  
 وقبض الغلام قال بعصم يجب اجرا المثل لا زاد على عشرين ولا ينقص  
 من عشرين والصحيح انه يلزمه الاجر الذي صرح به المستاجر **رجل**  
 دفع الى رجل يوما لسعة على انه ان زاد على لدا ولذا هو له قال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة ويكون هو في البيت بمنزله الاجر  
 المشترك **رجل** استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل  
 انقضاء مدة الاجارة فان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع



لان الاجارة بما سطر بالاعداد تبقى بالاعداد ولذا الوماث المواجر  
 وتبقى المستاجر سقي الاجارة الى ان تدرك الزرع فان انقصت الاجارة  
 والزرع نقل في القياس يوم ما تستاجر بطلع الزرع وفي الاستحسان  
 قال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض  
 الى ان تدرك وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض والاعمال عندها  
 المتنازع لا تقوم الا بالعقد او بشبه العقد فلف عموم المتنازع ههنا  
 بغير عقد لا نأخذ بقول القاضى يقضى باجر مستقبلي في ذلك  
 المدة سطر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة بمعنى ذلك على المستاجر  
 وانقصى باجر المثل لانها محمولة وابتنى العقد بالاجر المجهول  
 باطل وما لم يقض القاضى عليه بذلك لا يلزمه الاجر لذالك السمع  
 الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله عليه ولو استأجر ارضا وزرع  
 فيها رطبة او غرس فيها شجرة لم انقصت مدة الاجارة قال بعضهم ضمن  
 رب الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقطوعة وقال بعضهم  
 بطالب رب الارض المستاجر بطلع الاشجار وتفرغ الارض ولا سقى  
 الاجارة هنا خلاف ما اذا كان فيها زرع فانقصت المدة لان  
 الاشجار ليس لها غاية معلومة بخلاف الزرع فيا موع سقرع الارض  
 عن الاشجار والرطبة وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على القارس  
 بالعمه اذا لم يكن تسلم الاشجار ضررها خسر بالارض فان كان محدد  
 كان له ان يملك الاشجار بقيمة ما معلومة دفعا للضرر عن نفسه . هـ  
**رجل** استأجر علوبيت ووضع عليه دنانير فاقصت مدة  
 الاجارة فاني المستاجر دفع الدنانير والواسطران كان الخلل بلغ مبلغا

2  
 في قلع

لا يفسد بالتحويل فأيومر المستاجر بالرفع لانه متعنت في الاستأجر  
 وان كان التحويل يفسد الخل فعلى المستاجر ان يثبت فافعه وان  
 سب فاساخر المستاجر الى وقت بلوغه والمراد بقوله استاجر  
 البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل ولنا في نقل المساع ونفزع  
 الحائوت ولا يكون له ان يلتزم ما دون اجر المثل والرب السان يطلب  
 بالزيادة على اجر المثل وموت الحار في الطريق لا يطل الاجارة هـ  
 والمستاجر ان يرضى بذلك الاجر حتى ياتي ما منا لانه في المكان مخاف  
 على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع الامر اليه فواجبه الدابة  
 فان بلغ ما منا لا تخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن  
 هناك قاض يرفع الامر اليه لانه بعد على ان يستاجر من الماس  
 دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى ممكنة ان علت في ذلك المكان  
 بطلت الاجارة لزوال العذر وبطلت الاجارة بموت الاجر والمستاجر  
 عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يبطل موت الوكيل ولا  
 موت الاب والوصي ولا سلوع الصبي وبطل موت الوكيل  
 ولو اجر حر حلالا ان دارام مات احدهما بطلت الاجارة في حصته  
 عندنا فان رضى وارث الميت وهو لير ان يكون حصته على الاجارة هـ  
 ورضى به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة المساع في رصيه لهما  
 من الشريك ولذا الوماث احد المستاجر وان مات الفصولي  
 في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد  
 الاجارة لا يطل ولا يطل موت الوكيل **رجل** استأجر دابة  
 الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بمحمد



امام قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسطع عنه اجر الرجوع  
 وسقى اجر الذهاب **رجل** استاجر دارا شهر فسلها شهر زكرك في  
 الاصل انه لا يلزمه اجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاسعال وفي  
 فانه ذكر المسئلة في الحمام واجاب بما ذكر في الدار والحمام معدل للاسعال وفي  
 بعض الروايات قال يلزمه اجر الشهر الثاني من اصحابنا فوا من  
 الروايات فقالوا اذا لم يكن معدل للاسعال لا يلزمه اجر الشهر الثاني  
 كما قال في الكتاب وان كان معدل للاسعال يلزمه اجر الشهر  
 الثاني سواء استاجر حماما او دارا او رضاء وعلية الفتوى وان مات  
 المواجه مسلن المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجر ما سلن بعد  
 الموت كانه ليس بغائب مسلن بل هو ما مضى على الاجارة ومنهم من سوى  
 بين هذا وبين المسئلة الاول قال رضى الله عنه وتنفى عن الاطهر **الافساح**  
 هنا ما لم يطالبه الوارث بالفرع سواء كان معدل للاسعال او لم يكن  
 لان موت احد العاوين يوجب افساح الاجارة عندنا خلافا للشافعي  
 رضى الله عنه فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالفرع  
 او بالتزام اجرا اخر 9 اذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار عاك  
 فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الا لانه هذه السنة لانه لم يسكنها  
 على وجه الاجارة وكذا الوارث انقضت المدة والمساجر غائب والدار في يد امرة  
 لان المراه لم يسكنها باجر **رجل** اجردان او حانوته كل شهر بدرهم  
 كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج  
 المستاجر قبل تمام الشهر وحلف امراته ومثاعه فها لم يكن للاجر ان  
 يفسخ الاجارة مع المراه لانها ليست بخصم فان اراد ان يفسخ عند

غيبة المستاجر قال بعضهم بواجب الدار من اسان اخر قبل تمام الشهر  
 فاذا تم هذه الشهر تفسخ الاجارة الاول وقد لايته فخرج المراه من  
 الدار وسلم الى السكاني وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله  
 عليهما **رجل** باع ساعلا انه بالخيار بلانه امام ما اراد ان يفسخ علم  
 الخيار عند غيبته المشتري لا يجوز ذلك وان باعه من غيبه جاز ويسقط  
 البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا فان كان حاضرا وقد  
 كان اجردان كل شهر متى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواجه  
 للمستاجر في الشهر الاول فسخت الاجارة الى الثاني دارا اذا جا  
 راس الشهر وعامه المساخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق **الفسخ**  
 بحج الشهر ولما لا يجوز تعليق الاجارة بحج الشهر عند عامه **السا**  
 لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المواجه في اخر الشهر  
 من بعد اخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من المخرج ما لا يخفى  
 وقال بعضهم يفسخ في الامام الليلة من الشهر الثاني اعتبارا بايام الخيار  
 وذلك باطل لان حوا ذلك في السع عرف شرعا خلاف القياس فلا  
 يعاس عليه الاجارة وذكر سمس الامه السرخسي رحمه الله تعالى  
 ان لكل واحد منهما النقص عند راس الشهر فان سلها من الشهر  
 الثاني يوما او يومين لزم ولو قال فسخت الاجارة الى يسار راس الشهر  
 الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازية فلذلك اضافة الفسخ  
 وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضى تلك الساعة  
 لزمها وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها  
 لان وقت الفسخ اول الشهر واول شهره لليلة الاولى ويومها واليه

عندنا

الفسخ



اشار في طاهر الرواية وعلمه الفتوى **رحل** اجرد ارضه من رجل سنة  
 بالف درهم قال المستاجر وهبت منذ جمع الاجر او قال ابراهيم  
 عن الاجر اصح ذلك في قول محمد واني يوسف الاول رحمه الله عليهما  
 ولا يصح في قول ابي يوسف الاخر ولو قال ابراهيم عن حمسائه من هذا  
 الاجر او قال عن سبع مائة من الالف صح عندهم ولو قال بعد ما مضت  
 ستة اشهر من وقت الاجارة ابراهيم عن الاجر صح عن الحل في قول محمد  
 رحمه الله تعالى وفي قول ابي يوسف الاخر صح ابراهيم عما مضى ولا  
 يصح عما مستقبل ولو كان يعجل الاجر شرط في الاجارة ثم  
 وهبت منه الاجر او ابراهيم عن الاجر صح في قولهم ولو اجرد ارضه  
 وهبت له اجر رمضان قال القسمة ابراهيم رحمه الله تعالى ان  
 استاجرها سنة جاز وان اسأجرها مساهمة لا يصح الا اذا وهبت بعد  
 ما دخل شهر رمضان قال القسمة ابراهيم رحمه الله الخواب بوافي قول محمد  
 رحمه الله وبه ما خذ ولو قال احريه هذه الدار كل شهر يدا على  
 ان اهب لك ارض شهر رمضان كانت الاجارة فاسدة **رحل** اجرد  
 داره سنة بعد تعيينه ان الاجر اعتق العبد من ساعته لم يجز اعتاقه  
 الا ان يكون يعجل الاخر شرط في الاجارة او لم يكن شرط في الاجارة  
 لكنه عجل ولو اجرد ارضه سوب بعينه او بعد بعينه لم قال  
 للمستاجر وهبت له هذا العبد ان يمل المستاجر صح والا فلا  
 لان هبة الاجر منه اذا كان بعينه يكون مستحيا للاجارة  
 فلا يصح من غير قبوله الاجر اذا باع المستاجر فارد ان يفسخ بعينه  
 احلف الروايات فيه والصحيح انه لا عمل الفسخ ولو باع الراهن

الرهن بعد اذن المرتهن كان للرهن ان يفسخ سبعة

**قصة**

في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخرجها السبع الامام الجليل ابو بكر محمد

رحمه الله تعالى وملكها بعض اهل زمانه وردها البعض وهو

على وجهين احدهما انه اذا اراد ان يواجر الدرهم اجارة طويلة او الارض

وفها ررع يبيع الاشجار والزرع باصولها من الذي يريد الاستيجار

يضمن معلوم ويسلم بمر بواجر منه الارض هذه مدة معلومة بلا شئ

او اكثر غير بلالة امام من اخر كل سنة او كل ستة اشهر على ان يكون

اجر كل سنة من السنة الاولى غير الامام المسماة منها من تلك الاجرة

لذا وبقية مال الاجارة يكون بمقابلته السنة الاخرى وان يكون

لحل واحد منهما واية فسخ الاجارة في ايام الخيار والوجه الثاني

لهذه الاجارة ان يرفع الاشجار والزرع الذي في الارض على مائة الى الذي

يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على مائة سهم سبعة منها

للدافع والساقى للعامل بمر بواجر منه الارض هذه مدة معلومة على نحو ما قلنا

من عمران يكون احد العبد من شرط في الاجر ومساح بلخ وبعض

مساح بخارا ورحمهم الله تعالى املوا الوجه الاول وقالوا واسع الاشجار

وسع الزرع لسرع رغبة بل هو في معنى البلحية ولهذا لا يكون المستاجر

ان يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ السبع من عمر مساح

وسع البلحية لا يزل المسع من ملك النافع فان اصله الفسخ وبها

عالم معلوم



الاشجار والرروع على ملك البائع تمنع الاجارة في الارض وبعضهم <sup>جوز</sup>  
 طريق السع انصافا قال لسر هذا منع الحجة بل هو بيع رغبة لانها لما فقد  
 تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع منع الحجة فقد قصد بيع الرغبة  
 وكوز ان يكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها لمعلق حق  
 الغير به كالداهن لا يملك قطع الاشجار المرفوعة وان كان ملكها لمعلق  
 حق الغير وقال بعضهم ان باع الاشجار او الزرع بثمر المثل او اكثر  
 يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يمنع  
 عند مساس الحاجة بثمر فليس وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار  
 واجرا الارض حاز شرط ان يسع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها  
 طريق وان لم يكن لها طريق يسع ان ينسج الاشجار طريقا معلوما من  
 الارض حتى لو لم ينسج لا يجوز مكان السمع الامام الاجل ظهير الدين رحمه  
 الله تعالى يقول الاجارة بطريق يسع الاشجار باطله قال بعض المشايخ  
 ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا انها عقد واحد او عقود متعددة  
 قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقدا واحدا ومهر شرط الحمار  
 بلامه امام في كل سنة او في كل سنة اشترى بريد منه الخيار على بلامه امام  
 في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقودا متعددة كانت الاجارة  
 في السنة السابعة او الثامنة مضافا الى وقت المسفل وفي الاجارة المصاة  
 الاخر لا يملك الاخر بالتمجيل ولا بأس شرط التمجيل وممن الخلاف بطله  
 بما اذا جرد ار السمر بلام سنين كانت الاجارة في السنة الاولى  
 والثانية اقل من اجر مثلها وفي الاسمجار للسم كانت الاجارة

في

ان

في السنة الثانية اكثر من اجر مثلها ففسد الاجارة في السنة  
 الثانية ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا  
 سعي وعلى قول من يجعلها عقودا الاسعدى فيجعل عقودا متعددة  
 سعي فلو لم يملكها لو جعلت عقودا لا يملك الاجر بالتمجيل ولا بأس شرط  
 التمجيل وفي السنة المستقبلية لكن بحاجب عن هذا ان ملك الاجر عند  
 التمجيل فيه روايتان فيوجد بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المصاة  
 لمكان الحاجة فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد حال ما فان الى  
 جعلنا عقدا واحدا بلزمتا بثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من بلامه  
 امام ولو جعلنا عقودا متعددة يصير سارطاني كل عقد بلامه امام من  
 اخره وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على انه  
 بالخيار بلامه امام بعد شهر يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا  
 نحن لا نسب الخيار في الامام الملائمة من اخر كل سنة بل يجعل بلامه امام  
 من اخر كل سنة مسددا عن العقد وتكتب غير بلامه امام من اخر  
 كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما الخيار في الامام  
 الملائمة من اخر كل سنة ففسد احد العقدين في الاجارة الطويلة  
 اذا نسخ العقد في امام الخيار بغير محضر من صاحبه ذلك الحسام لم  
 السمر قندي انه يجوز ولم يدر فيه خلافا وفي السع بشرط الحمار  
 اذا نسخ السع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فدانه مال الى ان يكتم غير  
 داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافا  
 الى وقت في المسفل يصح نسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه

وانما

يله كارتاسد

الخيار



لانه نسخ العقد المضاف ولانه في الاجارة اخذ بقول ابي يوسف  
رحمه الله تعالى المستاجر اجارة طويلة اذا اجر بعد الفرض  
اجارة مشاهير لا يصح الاجارة بالناسه وما ماخذ من الاجر  
يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنسه المستاجر  
اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طويلة لا يصح الاجارة بالناسه  
يسقط الاجارة ان لم يقبض لا يسقط عن المستاجر وهل تبطل الاجارة  
الاولى كان للمستاجر ان يسقط الدار من الاجر ولو ان المستاجر  
قبض الدار من الاجر من المستاجر بعد  
فرض الدار من الاجر من المستاجر من الاجر ولم يواجرها منه قال الفقيه  
ابو الليث لا يسقط الاجر عن المستاجر **رجل** استاجر كرما  
اجارة طويلة ثم ان المستاجر دفع الكرم الى الاجرة معاملة ان كانت  
الاجارة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت الاجارة الطويلة  
بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستاجر ثم دفعها المستاجر معاملة  
الى الاجر لا يجوز اذا ما **رجل** الاجارة طويلة وعلمه دون  
كان المستاجر من المساجر اخذ من ساير الغنما كما لم يهن بالرهس  
المستاجر اجارة طويلة اذا اجر من غيره اجارة طويلة او دفع الى غيره  
مزارعه على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المساجر الاول  
مع اجره تفاسخا الاجارة الاولى هل يبطل الاجارة بالناسه  
والمزارعه اختلفوا فيه والصحيح انها تسقط سواء تجددت ايام  
الفسخ في العقد او اختلفت بان كانت ايام الحمار في الاجارة  
الاولى بانه ايام من اخر سنة تمارس واما الحمار في الاجارة بالناسه  
لذلك او على خلاف ذلك المستاجر اجارة طويلة اذا قال في ايام  
الاجرة

ومل سقط الاجر عن المستاجر  
الاول ان كان الاجر الاول  
قبض الدار من المستاجر بعد  
الاجارة الثانية صح

معامله

الخيار

الخيار او في غيرها مال اجارة من ماله فقال الاجر درهم او قال الاجر  
رمان درهم ما يسقط الاجارة دفع المال او لم يدفع ولذا المسري اذا  
قال للمبايع بها ما رده فقال المبيع بد هو يكون فيسحق المبيع المستاجر  
اجارة فاسده اذا اجر من غيره اجارة جائزه قال الفقيه ابو الليث  
يحوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يحوز وعلى قول من يحوز الاجارة بالناسه  
يكون للاجر الاول ان يسقط الاجارة بالناسه وهذا بخلاف المهرى  
سرا فاسدا اذا باع من غيره بعد الفرض بغير اجارة لا يكون  
للمبايع الاول ان يفسخ البيع الثاني لان الاجارة تسقط بالاعداد  
والسنة لا تسقط لاجرم المشتري سرا فاسدا اذا اجر من غيره تسقط الاجارة  
**رجل** قال لعمري اجرني دارك هذه اجارة طويلة بلذا قال  
اجرني وامر صاحب الدار له ان يحاسبه الصك فليس على الرسم ولم  
يكن بينهما شيء اخر ودفع المستاجر مال الاجارة الى الاجر قالوا هذا  
لا يكون منها اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا  
يحك الاجر على المستاجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستغلا  
لان المستاجر انما سكنها بنا على ان ما اعطى من المال لا على وجه  
الاستغلال مقاطعة **رجل** استاجر دارا اجارة طويلة صححه  
بدناير واعطى مكان الدار درهم ثم تفاسخا الاجارة فان المستاجر  
رجع على الاجر بالدنانير لا بالدرهم لان الاجارة الطويلة يعجل  
الاجر شرط عرفا فصيح المصارفة بالآخر **رجل** اجر داره اجارة  
طويلة مرسومة او اجرها غير مرسومة الى مدة يعلم انها لا تعشا  
الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال السمع الامام ابو بكر محمد

مرعين

ل

ن



ابن الفضل لا يجوز الاجاره وورق هوس الناح والاجاره **هـ**  
المستاجر اذا زاد في الاخر بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة  
ويصح الخط **ج** استاجر له ماله بوجه اجاره طويله واستمرى الاسعار  
كان للمستاجر خيار الرويه فان تعذر في الكرم يعرف الملال بطل  
حمار الرويه فان ابل العمار فالوا لا بطل خيار الرويه لان ابل العمار يعرف  
في البيع وهو الاسعار لا في المستاجر فلا بطل خيار الرويه في الاجاره  
الاخر اجاره طويله اذا باع المستاجر ثم جات منه الخيار هل  
يفد سعه فيه رواه ابن الصريح انه سفد وهو الواجر اجاره مصافه  
ثم باع قبل مجي وقت الاضافه وكان الشيخ الاجم ظهير الدرر رحمه الله  
يقول عندي لا ينفذ بيعه لانه تزوير ويلبس فهو خدروا نه عدم  
المعاد سد الباب الرويه وفي ظاهر الروايه سفد سعه  
لانه يملك الفسخ في ايام الحمار سفد سعه فاما لو باع في ايام  
الحمار بخلاف ما لو اجاره مضافه ثم باع فان ممة لا ينفذ سعه  
في اصح الرواين لانه لا يملك الفسخ صرحا بدون السع فلا يملك السع  
لان السع مسع دلاله ولو احس دكرا اجاره طويله ثم احرقها  
من عكره فحقت ايام الحمار من الاجاره الاول لا سدد الاجاره  
الناسه في ايام الحمار في ظاهر الحوات ولو احس ثم باع فان لم يكن  
المسرى عالما بالاجاره ثم علم كان له الحمار ان سار يصح  
مضى ايام الحمار وان شاطط السع لان الاجاره بمنزله العبد  
وهذه رواه اختارها المسالخ رحمه الله تعالى **ج** استاجر  
ارضاً ومبناها واحدها من عمره ثم ان صاحب الارض اساجها من المستاجر

الثاني قال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
استاجر صاحب الارض من الثاني ان المستاجر الثاني لا يملك مسخ الاجاره  
الاولي الا تكون اجارته من صاحب الارض مسخا للاجاره الاولى قال وهذا  
روي عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر ولو اساج ارضا اجاره طويله  
ومبناها ثم اجرها من عند مادون لصاحب الارض اجاره مشاهره قال  
السخ الامام هذا ان كان العبد اساجها بغير اذن المولى فما اخذ المستاجر  
من الارض العبد لا يحسب على المساجر عن راس مال الاجاره لان العبد  
اذا استاجر بغير اذن المولى لا يكون له ان يسخ الاجاره الاولى على مولا **هـ**  
**ج** استاجر حاتونا مشاهره وقصر واجره من غيرة اجاره  
طويله رسمه واحر صاحب الحاتون المستاجر اجاره طويله ان  
بعض اجره الحاتون من المستاجر الاول وقصر ومات صاحب الحاتون  
قال السخ الامام هذا رحمه الله ما مضى المستاجر اجاره طويله  
من المستاجر الاول كانت له الاجاره الشهر الذي وقعت فيه الاجاره  
الطويله لان الاجاره الناسه انما تسعد عند عام الشهر لان  
الاجاره تسع عند تمام الشهر ثم يحدد بعد ذلك وقال القاضي الامام  
ابو علي السفى انما سلم للمستاجر الثاني ما اخذ من من المستاجر الاول  
مثلها وفي الاسمى ر للشيخ كات الاجره في السنة الناسه التي من اجر  
مثلها وسعد الاجاره في السنة الثالثه ثم هل يسعد الفساده الى غيرها  
على قول من جعلها عقد او احدا سعي وعلى قول من جعلها عقودا  
لا يسعدني فمحل عقودا سعي بولم انها لو جعلت عقودا  
لا يملك الاجر بالمعجل ولا باستراط المعجل وفي السر المسجله

م الاولى

هـ



لان محار عن هذا ان ملك الاجر عند العمل فيه رواه ابن موهب  
 بالرواية التي نسب الملك في الاجارة المضافة لكان المحاجه فان مل  
 طروحه لمحو ان هذا العقد محال ما فانا لو جعلنا عقدا واحدا لزمنا  
 سوت الخيار في العقد الواحد لزم من بلانه انام ولو جعلنا عمودا بعد  
 نصر سارطاني دل بعد بلانه انام من اخره وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
 من اسرى ساعلي انه بالخيار بلانه انام بعد سهر يكون له الخيار من اول  
 الشهر الى الفه قلت ان لا يسا الخيار في الامام الثلاثة من اخر دل سنه  
 بل جعل بلانه انام من اخر دل سنه مستثنا عن العقد وملك سهر  
 بلانه انام من اخر دل سنه حتى لو لم يكن في الصك علي ان لكل واحد منهما الخيار  
 في الامام الثلاثة من اخر دل سنه فاسد احد العاقدين في الاجارة  
 الطويلة اذا نسخ العقد في انام المحار بغير محضر من صاحبه ذكر  
 الحالم السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافا وفي السع شرط المحار  
 اذا نسخ السع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول ابي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما مكانه مال الى انام الخيار غير  
 داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الناسة والباله مضافا  
 الى وقت في المستقبل فاما يصح نسخ من له الخيار بغير محضر من  
 صاحبه لانه نسخ العقد المضاف ولانه في الاجارة اخذ بقول ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى المستاجر اجارة طويلة اذا اجر بعد الفصل احان  
 مساهمة لا يصح الاجارة الناسة وما ياخذ من الاجر يكون محسوبا من  
 مال الاجارة اذا كان من حسبه المستاجر اذا احر من الاجر ولم  
 اذا احدها في حياه صاحب المحابوب اما ما باحد بعد

موت

موت صاحب المحابوب لا سلم له لان الاجارة الطويلة تسحق بموت  
 صاحب المحابوب ولا سلم الماخوذ الى المستاجر الثاني اذا اجر  
 شيئا مشاعا من ارض او كرم وبها نخل لا بد من بيع كل الاسرار  
 اما بيع النصف لا يفي لذالوان بها يرح حمام لا بد من بيع الحمامات  
 كلها عند اجتماعها الاجارة الطويلة اذا كانت  
 فاسدة بسبب فان علي المستاجر اجارة المثل بالغاما لمع او عت اجر  
 المثل لا يزداد علي المسمي قال السمع الامام هذا يحجب المثل لان زاد  
 علي المسمي في الاجارة الطويلة اذا اكلت في الاصل ولعل واحد  
 ان يسخ العقد في مده الخيار في حضرة صاحبه وعنده قال  
 القاضي الامام ابو علي السععي وعنه من المسانخ ان العقد يفسد  
 لان هذا شرط مخالف حكم الشرع وقال السمع الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير  
 داخل في العقد فكان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا  
 لحكم شرط المحار قال وقد وجدت رواه عن محمد رحمه الله تعالى  
 في مثل هذا انه يفسد العقد **رجل** استاجر اجارة طويلة  
 ثم اجر بعد الفسخ من الاجارة اجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الناسة  
 وهل يفسد الاجارة الاولى بالنسبة قال السمع الامام هذا يفسد في  
 الشهر الاول من الاجارة الثانية واشك في استقاضها في غير ذلك وقال  
 القاضي الامام ابو علي السعفي الاجارة الناسة يفسد الاولى وان كان  
 الاجارة النائية فاسدة فاني رأيت رواه عن خالده بن صبيح عن ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى المبسرى اذا باع المسع من الساع قبل



العص يسفص السع الاول وان كان هذا خلاف ظاهر الرواية  
في البيع ففي الاجارة وجب ان يسفص مستأجر الارض اذا دفع  
الارض الى آخر من ارعده على ان يكون البدر من الدافع ذلك الحظاف  
في الحيل انه يجوز ولذا المستأجر اذا استأجر ليعمل في هذه الارض  
شي معلوم جاز **رجل** اجرد ان كل شهر يدرهم وسلم برعاها  
من غيره وكان المشتري ياخذ حصه الدار من هذا المستأجر  
ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد النابع انه اذا  
رد عليه الثمن برد داره وحسب ما قبض من المستأجر من ثمن  
الدار محبا للنابع بالدرهم واراد ان يجعل للاجر محسوبا من الثمن قالوا  
لما طلب المسري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبلة  
فيكون الماخوذ من المستأجر مملوكا المسري لانه وجب  
بعقه وليس للنابع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المبرك  
للنابع ان يجعل محسوبا من الثمن عند رد الدار وعدا فلا يلزمه  
الوفاء لذلك كما فان اخذ وعده كان حسنا والافلاشي عليه  
وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع **رجل** استأجر  
منازلا اجارة طويلة ثم ان الاجر بعض ماها برضا المستأجر ثم  
حدد ماها كانت الاجارة بامه لهما الاصل **رجل** اسلم  
لرما اجارة طويلة بطريق سع الزراخر من المستأجر فالوازارع الكرم  
على المستأجر وهو المسري لانه مونه الملك فلو كان على المالك  
وان كان الاجر دفع الزراخر معاملة الى المسأجر حره فما هو احد  
الطريق في الاجارة الطويلة فان وصفت الزراخر يكون علي

صاحب الارض

فان كانت الاجارة  
وارع

الاجر

الاجر والقتل على المستأجر لانه من جملة العمل **رجل** دفع  
ارضه من ارعده على ان يكون البدر من العامل ثم ان صاحب  
الارض اجار الارض اجارة طويلة من عشرين نفسا المزارع  
لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البدر من العامل كان العامل  
مستأجرا للارض بصره لانه اجرت من عشرين ولا يجوز الناسه  
وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انصحت المزارعة وسفد  
الاجارة الطويلة خلاف ما اذا احرم اجر من عشرين فرضي به  
الاول حيث سفد الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد  
قبض الاول وهنا لا سفد الاجارة عن المزارع لان المزارعة مع  
الاجارة كحلف المصرد ولا سفد الثانية على الاول والوا  
وكما يجوز الاجارة الطويلة في العقار والصناع عور في  
الرمق وكل شي ينفع به مع بقا عهده استأجر ضياعا  
بعضها فارغة وبعضها مسغولة قال السمع الامام محمد الفصل  
رحمه الله تعالى يجوز الاجارة في الفارح بخصتها من الاجر ولا  
يجوز في المسغولة وان احلف افعال الاجر احرها وان كانت مسغولة  
مزروعة وقال المسأجر كانت فارغة فان العول في ذلك  
قول الاجران الا حريد عوى السخل منكر الاجارة اصلا لمكون  
العول قوله بخلاف المتبايعين اذا احلفا في فساد العقد حكم  
الشرط فان العول في ذلك قول مدعي الصحة لان مدعي الفساد  
لم ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكر للعقد كان العول فيه  
قول المنكر وقال القاضي الامام على السعد في الاجارة حكم



الحال ان كانت مسعوله في الحال كان القول قول مدعي الشغل  
كما لو اختلفا في حرمان الماء وابطاعه في اجاره الطاحونه  
في الاجاره الطويله اذ افسخ الاجر الاجاره في ايام الحمار وفي الارض  
زرع للمستاجر بقي الاجاره باجر المثل ولو افسد هذه الاجاره  
زرع لم يدرك سقي الاجاره باجر المثل **رجل** استقرض من رجل  
مالا معلوما وفضل المال ثم ان المستقرض اسكن المقرض حائوته  
وقال ما لم ارد عليك قرض لا اطالبك باجره الحائوت وقال القسه  
ابوبكر السلمى رحمه الله تعالى ان ترك الاجاره عليه مع استقراضه  
منه كانت الاجره واجبه على المقرض وان تركها قبل الاستقرض  
او بعد فالحائوت غايه في يده ولا اجره على المقرض **رجل**  
استقرض دراهم واسكن المقرض داره فالواحد اجر المثل  
على المقرض لان المستقرض انما اسكنه في داره عوضا عن مسعوله  
الارض المقرض لا يجانبا حتى اجر المثل ولذا الواحد المقرض من  
المستقرض حمارا ليعمله الى ان مرد عليه دراهمه ثم ان المستقرض  
سلم الحمار الى بقار ففقرق الديب ضمن المقرض قيمة الحمار  
لان الحمار كان عند المقرض باجره فاسد وكان امانه فاذا  
دفعه الى السرح لم يعلف صار مخالفا ضمانا **رجل** ارض  
اسنانا درهم ثم ان المقرض اجر محررا لمران من المستقرض  
كل شهر درهم قال ابو القاسم ان لم يكن الحجر المران فمعه  
فلا يساجر عباده لا تحب على المستاجر شي **رجل** استاجر  
من رجل قدر نحاس واراد الاجر ان يكون العدد مضمونا على المستاجر

لستاره

قال القسه ابوبكر السلمى رحمه الله تعالى يدع من المستاجر  
نصف القدر يضمن المثل او اكثر ثم يواجر منه النصف الباقي بما شا  
فان ذلك جائز عند اصحابنا رحمه الله تعالى وانما الخلاف بينهم  
في الاجاره المساع من غير الشريك **رجل** اقرض اسنانا  
دراهم واراد ان يسكن دار المستقرض فعراجره قال ابوبكر  
الاسكاف رحمه الله تعالى يستاجر المقرض دار المستقرض من  
معلومه سنه او اكر باجره معجل ثم يدع من المستقرض شي يسيرا  
ثله الاجره حتى يصير الاجره فصا صا بمن ماع من المستقرض  
**رجل** ودل رجلا بان يستاجر له دارا يبيعها سنه ثمانه درهم ففعل  
الوكيل ذلك وقص الدار ومنعها من المودل لاسفها الاجره  
ذكري الجامع ان الاجاره اذا كانت مطلقه لا يشترط التعجيل  
للمدكن للمودل ان يحبس الدار من المودل لاسفها الاجره ولذا لو كانت  
الاجاره باجر موجد فان قص الوكيل الدار وحبس حتى مضت المده  
كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على المودل  
لان الوكيل بالاسحار بمنزله الوكيل بالسرا والوديل بالسرا اذا قص  
المبيع والتمن موجد وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان  
التمن على الوكيل ثم يرجع الوكيل بالتمن على المودل لان التمن اذا كان  
موجلا لا يكون للوديل ان يحبس المبيع من المودل فلما قص الوكيل بيعه  
للمودل لم يصير عاصيا من الوكيل وكذلك في الاجاره وكذا الوكيل  
المودل ان الوكيل بالاسحار ثم ان الوكيل عدا على المودل واخذ منه ومعه  
الموكل حتى مضت السنه كان للاجر ان يطالب الوكيل بالاجره ثم الوكيل يرجع



بذلك على المودل ولو ان الوكيل حصر الدار من المودل ثم جاء اجنبي  
وعصب الدار من الوكيل ولم يدفع الي الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر  
عن الوكيل والمودل جميعا وقال ابو يوسف رحمه الله اذا لم يدر الاجار  
شروط التججيل الاخر فعصر الوكيل وسكن نفسه ولم يدفع الى الاخر كان  
الاجر على الوكيل دون المودل ولو كان المودل اساجر الدار باجر  
مشرط التججيل او استاجر بما به مطلقة ثم عجل له الاجر جائز ذلك منه  
وله ان يحبسها من المودل لاستيفاء الاجر فان حبسها بالاجر حتى مضت  
السنه لم يكن للمودل ان يرجع على الوكيل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا  
في الحبس فلم يقع منه اول للمودل بخلاف الاول لان في الوجه اذا لم يكن  
للوكيل حق الحبس كان قبضه او لا للمودل **رجل** امر بطلا لست  
له دانه الى الكوفة بعشرة دراهم فاستاجرها الوكيل بخمسة شروجا  
الى السوكل فقال استاجر بها عشرة فرلها الامر ذكر في الكتاب انه لا  
اخر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدار على الوكيل **رجل** امر  
رجلا بان يستاجر له ارضا بعسها فاستاجرها الوكيل ثم ان المودل  
استراها من صاحبها بعد ما استاجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاخبار  
ثم علم بذلك لم يكن له ان يردّها ويكون في يد الاجار الوكيل  
بالاجار اذا انقضت الاجار مع المستاجر قال محمد رحمه الله المناقضة  
جائزه ولا ضمان على الوكيل لان المودل لم يملك الاجر فان كان  
الوكيل اجرها سي بعسها وعجل ذلك لا يجوز نص الوكيل على الدار  
وقدمه هذا في البيوع العاصب اذا اجر الدار او العدم قال المعصوم  
منه انا امر بكذا بالاجار فقال العاصب لم يامرني بان يقول قول المعصوم

منه ولو اجر المعصوم العاصب فلما انقضت مدة الاجار قال  
المعصوم منه لست احررت عندك من انقضت المدة لا تفعل قوله الا ان  
قال الرجل اذا روي ابنه البالغه ومات الزوج فعالة الابنه لم يقد  
اخر عقد الاب لا يصدق الا نسه ولو قال ان الناح بامرني ولي  
المراة بان يقول قولها العاصب اذا اجر المعصوم ثم احرار  
المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صح اجاره ويكون جميع الاجر  
للمالك كما لو احرار بيع الفضولي حال تمام العقود عليه وان اجاز  
بعد انقضت المدة لا يصح اجازته كما لو احرار بيع الفضولي بعد هلال  
المعقود عليه ويكون جميع الاجر للعاصب لانه هو العاقد والمنافع  
تعمت بعقده فكان الاجر له وان اجاز بعد ما مضى بعض المدة  
فاجر ما مضى يكون للعاصب واجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد  
رحمه الله لان الاجار بعقده ساعة فساعة على حسب حدود  
المنفعة فصحت الاجار فيما بقي من المدة ولا يصح فيما مضى بالرجل اذا  
اجر عبده سنة ثم اعتقه في وسط السنة فاجاز العبد الاجار  
فما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد واجر ما مضى يكون للمولاه  
المعقود لان المنافع فيما مضى استوفيت لملك المول كان الدليل له  
في استوفيت لملك العبد كان الدليل له اما على قول ابو يوسف رحمه الله  
اذا اجاز المالك اجاره العاصب بعد ما مضى بعض المدة فان جميع الاجر للمالك  
والفتوى على قول محمد رحمه الله ولو اعطى العاصب من العصب مزارعه  
فاجاز المالك ان كان الررع قد سئل ولم يسمه فان الخارج  
بين المزارع ورب الارض ولا شيء للعاصب وان كان الررع قد سئل



وسمى لا يصح احاره رب الارض ويكون ذلك من العاصب والمزارع وما  
 شي للمالك ولو غصب دارا فاجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجر  
 ماصه لاستجماع شرائطها وان استقبلها كان افضل ذكرها في  
 التوازل العاصب اذا اجر من غيره ثم ان المساجر اجرة من الغاصب  
 واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد الاجر من المستاجر  
 لان المستاجر لما اجر من الغاصب ورد عليه الغصب ورد المعصوم  
 مستحق عليه محمل رد الغصب وسلمه الى الغاصب رد الغصب لان ذلك  
 مستحق عليه محمل عن المستحق كالرجل اسرى شيئا فاسد او فسد  
 ثم باعه من البائع محمل بيعه بقضا للعقد الفاسد ساجه في الساع  
 في مقابلته حاوون رجل اخرها صاحب الحاوون من رجل يبيع العاكه  
 لم يهردهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما اخذ صاحب  
 الحاوون من الاجر يكون له لانه عاقد العاقد يسحق الاجر وان كان  
 غاصبا وسعى ان يصدق به كالفاسد اذا اجر واخذ الاجر وقال  
 الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون اجر الساجه لصاحب الحاوون  
 اذا كان يبيع الساجه وكانا او نحو ذلك حتى يكون هو او الناس  
 بماهي واما اذا لم يكن يبيع في الساجه فكانا شيئا لا يكون له الاخران  
 صاحب الحاوون في الساجه كسائر الناس الاختصاص له بالساجه  
 المولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شرط ان لا يولج الثمن منه لغير  
 الاجارة الثمن منه وان لم يكن شرط ذلك يجوز الا حاره الى ثلاث سنين  
 فان اجرها الثمن من ذلك احلها وانه قال مسامح بالغ رحمه الله لا  
 يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا

لعمري

رحمهم الله مجوز ذلك اذا كان المستاجر بمن لا يخاف منه دعوى  
 المالك اذا طالب المدعي وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحصاط في  
 ذلك ان يقع الامر الى القاضى حتى يبطله **باب**  
**باب** في احاره الوقف ومالك اللهم **باب**  
 منولى الوقف او الوصى في اجر مال الصغير والوقف باقل من اجر  
 مثله مما لا سعي في التاخير فيه قال السمع الامام الحليل ابو بكر محمد  
 الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغاما بالغ عند بعض علمائنا وعله  
 القوي قال رحمه الله وعلى اصول اصحابنا رحمهم الله يسعى ان يصير الامر  
 والمساجر عاصا فانه ذكر في المزارعة الولد بل يدفع الارض مزارعة  
 اذا دفع الارض مزارعة وسرط لصاحب الارض سنا سسر الاسفا  
 الناس في سله يصير الوكيل غاصبا ولذا المدفوع اليه الا ان  
 الخصاص قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وكان عليه اجر المثل **باب**  
 قال وانا انقي نقول الخصاص قال رمى الله عنه ويسعى ان يكون  
 الجواب على الفصل ان لم ينعصها الزراعه يجب اجر المثل بالغاما بالغ  
 وان ينعصها الزراعه سطر الى بقضان الارض والى اجر المثل اهـ  
 كان اكثر يجب ذلك للوقف والصغير **باب** عصب ارضا  
 وقفها وارضا للصغير قال بعضهم يصح الغاصب اجر المثل للوقف  
 والصغير وفي طاهر الرواية لا يصح ولو ان هذا الغاصب اجر الارض  
 المفصولة من غيره كان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى **باب** اجر من لا  
 كان والده وقفه على ولاده اذما ساسلوا فاحره هذا الرجل اجاره

ان



طويله و اتفق المستاجر في عماره هذا الوقف بامر المواجه قال السخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن للمواجه ولايه  
 في هذا الوقف بان لم يكن موليا يكون المواجه غاصبا وكان يعمل المستاجر  
 الاجر المسمى وصدق به ولا يرجع المستاجر بما اتفق في العمان على الاجر ولا على  
 غيره لانه كان متطوعا وان كان المجر متوليا كان على المسمى ان كان  
 ذلك مقدار اجرا المثل او اثر ورجع المستاجر في غلبه الوقف في العمان  
 مولى الوقف اذا اجرا الارض ماله معلومه مات المواجه مات  
 المستاجر قبل انقضاء مدة الاجاره ورفعه رتبته المسار على الارض  
 قال السخ الامام هذا رحمه الله ان كانت الغله زرعها ورثه  
 المستاجر سدرهم كانت الغله لهم وعلمهم نقصان الارض ان كانت الارض  
 اسفست نزعها عنهم ويصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لا حق  
 للموقوف عليهم في ذلك الوصي اذا اتفق من مال النسم على باب القاضي في  
 خصومه كانت على الصغير اولى قال السخ الامام هذا رحمه الله  
 ما اعطى الوصي من مال النسم على وجه الاجاره لا يصح مقدار اخر المثل  
 وما كان على وجه الرسوه يكون ضامنا **رجل** استاجر ارضا فاطوع عنها  
 الما فان كانت الارض تسمى بالانهار لا بما السما لا يثنى على المستاجر ولذا  
 ان كانت تسقاها السما فاطوع المطر الوصي اذا اجرا ارض النسم واستاجر  
 للنسم ارضا بمال النسم طويله رسميه بلا سس لا يجوز ذلك ولذلك ابي  
 الصغير ومتولى الوقف لا نزل الرسم في الاجاره الطويله ان يجعل سس يسير  
 من مال الاجاره مقابله السنين الاولى ومعظم المال مقابله السنه  
 الاخيره فان كانت الاجاره لارض النسم او الوقف لا يصح الاجاره في

ان  
 المستاجر  
 بما اتفق

اجاره

السر

السنين الاولى لانها يكون باقل من اجرا المثل ولا يصح وان استاجر  
 ارضا للنسم او الوقف بمال الوقف في السنه الاخره يكون الاستجار  
 ما كثر من اجرا المثل ولا يصح فاذا فسدت الاجاره في النقص في الوجهين  
 هل يصح مما كان حير للنسم والوقف على قول من جعل الاجاره الطويله  
 عمدا واحدا لا يصح وعلى قول من جعلها عمدا يصح مما كان خيرا  
 للنسم فلا يصح مما كان شرا له والطاهر هو المساد في الكل وان  
 كان الوصي اجرا ارضا للنسم واستاجرها وصي اخر للنسم اخر لا يصح هذه  
 الاجاره لانها ان كانت خيرا لاحد السنين يكون شرا لآخر ولا يحلوا  
 هذه الاجاره عن الضرر باحد السنين وطريق صحيح الاجاره الطويله  
 في ارض النسم والوقف بمال ومحل اجرا السنين فكما مقدار اجرا المثل  
 ثم ان الوصي ومولى الوقف يرى المستاجر عن اخر السنين الاولى فيصح ذلك  
 في قول ابي حنبله ومحمد رحمه الله عليهما **رجل** استاجر حائوتا  
 وقفا على الفقرا فان اراد ان يبنى عليه غشفه من ماله ويسفع بها قالوا ان  
 كان لا يريد المستاجر في اخر الحائوت على مقدار ما استاجر فانه لا  
 يطلق له البناء الا ان يريد في الاجره ولا يخاف على السامن بل لا يراد  
 وان كان هذا الحائوت معطلا في الثرا الاوقات وانما يرغب المستاجر  
 لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يريد هو الاجره حر  
 استاجر حجرة موقوفه من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدم  
 والحجران لا يرصون بذلك والمولى رضى به قالوا ان كان من ذلك  
 ضرر من الحجر مثل ضرر القصار والحداد والمولى يحد من سائر  
 ملك الاجره فان على المولى ان يمنع من ذلك فان لم يمنع اخرجه

فيه



اخذ من الحجرة وبواجرها من غير وان كان لا يحد من استاجرها سلك  
 الاجرة للمولى ان يتزل الحجرة في يده الا اذا خاف من تلك الضرر هلك  
 بها الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف من رجل ثم جازاه وزاده في  
 اجرة الحمام فالوا ان كان حين اجرا الحمام من الاول اجرة مقدار  
 اجر مسلة او سمسار في سير سمسار الناس في مسلة وليس للمولى ان  
 يحرج الاول قبل ان يعضا منه الاجارة وان كانت الاجارة الاول  
 بما لا يتغابن فيه الناس يكون فاسده وله ان يواجرها اجارة صحيحة  
 اما من الاول او من غير باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به  
 المستاجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد اجرة مثله كان  
 للمولى ان يسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المساجر الاخر المسمى  
 لئلا تذكر الطحاوي رحمه الله الارض اذا كانت وفعلا قوم  
 فاجرها وصى المسامات بعض الموقوف عليهم لا سطل الاجارة  
 المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للعمارة قال السمع امام المعروف  
 بحواهر زاده رحمه الله في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة المتولى لا يملك  
 استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله او كان الواقف  
 جوز الاستبدال اهل المسجد اذا باعوا حشر المسجد او بعضا من حلقه  
 احلوه وامه والقوى على انه لا يجوز ذلك الا ما من القاضي وهي باقية  
 مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب او الجد اب الاب او وصيهما  
 اذا اجر الصغر في عمل من الاعمال التي يحد عليها الصغر جاز لان  
 جعل ما ليس مال للصغير ولا لانه للجد مع مام ولا لانه الاب  
 ووصى الاب متقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد

اب الاب ولا وصيهما فاجر دورهم محرم من الصغر كان الصغير  
 في حجره جاز لان يملك مادسه مملوك اجارة فان كان الصغير  
 في حجره دورهم محرم فاجر دورهم محرم اجرة هو اقر من الذي كان  
 في حجره كحوان يكون في حجر العم فاجرته امه جاز في قول ابي  
 يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وان اجرة دورهم  
 محرم منه هو في حجره ليس له ان يبيع الاجرة على الصغير اذا لم يزل له  
 ولاية الصغر في ماله فالتوهم للصغر مال فان لصاحب الجران  
 بعض الهبة وليس له ان يبيعها على الصغير واذا بلغ الصغير نفد  
 ما اجره من له ولا لانه الاجارة ان شئ امضى الاجارة وان ساقط سوا  
 اجرة الاب او الجد او وصيهما او غيرهم وليس لمن كان الصغير  
 في حجره ان يدفعه الى حايك ليعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغر  
 حايكا لان الصغير يضر بذلك من له حق الاجارة اذا استاجر  
 اساد العمله العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه  
 سادان للمستاجر ان يفسخ الاجارة ولو استاجر اساد سنة لم يدر  
 الصغير لا يجوز تلك الاجارة وللاب والجد ووصيهما اجارة وصي  
 ودوابه وعقارهم لانهم يملكون السع فملكون الاجارة وليس لهم  
 هو لا ممن كان الصغير في حجره ولا ليه اجارة عبيد الصغير وعقار  
 وعن محمد رحمه الله انه يجوز ذلك استحسانا قال لانه يملك اجارة  
 نفسه يملك اجارة ماله وعنه ايضا ممن كان الصغير في حجره فان  
 له ان يبيع على الصغير من ماله واحد الوصين ان يواجر الصغير  
 ولم يواجر غيره في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال محمد



رحمه الله بواجبه عنده انصال الوصي اذا استاجر نفسه او عده  
 للصغير لا يجوز اما عند محمد رحمه الله فلا نه لو اشترى للشم مال نفسه  
 او باع ماله من الشم لا يجوز فالاجاره ادلى واقعا عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمه الله عليهما فلا نه انما يملك البيع من نفسه بشرط ان  
 يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خيرا للشم ههنا لانه يحل ما ليس بمالك  
 لنفسه مالا وان استاجر الوصي نفس الشم لنفسه او عده للشم  
 لنفسه جاز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما اذا كانت  
 اجرة لشمها غير اما الاب اذا اجر نفسه للصغير او جارا جرة  
 ماله للصغير او استاجر مال الصغير لنفسه جاز لانه ملك سرى مال  
 الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك اضع للصغير ولو كان وصيا  
 لشمين فاستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز فالوباع مال احدهما  
 من الاخر الاب اذا استجر انبه النافع فعل الابن لا احله  
 وان استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر  
 وفي المسلم لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا واذا استأجر  
 الحر انبه المكاتب جاز ولذا لو استاجر الحر انبه العبد من ماله  
 جاز والحر اذا استاجر اباه العبد بطل ذلك الصبي المحجوب اذا اجر  
 الصبي نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في العباس لا يحل الاخر  
 وفي الاستحسان لحب الاب والحداد وصهما اذا احدهما او عبدا  
 للصغير شين معلومه بل بلغ الصبي لشم للصغير ان يسخ الاجارة  
 والصبي اذا اجر نفسه لم يلع لا يكون له ان يسخ الاجارة والعبد  
 المحجور اذا اجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون

قياس

للعبد

للعبد ان يسخ الاجارة ويكون اجره ما مضى المالك واجرم ما بقي للعبد  
 وان كان اجره المولم عتق في نصف السنة فان للعبد ان يسخ  
 الاجارة بما بقي وان شئ امضى فان اجاز الاجارة والمولم دارا جرة  
 باجر معجل او اسعمل الاخر بعد الاجارة فان جمع الاخر للمولم  
 المكاتب اذا اجر عبده لم يحجز لا سطل الاجارة عند ابي يوسف  
 رحمه الله وسطل عند محمد رحمه الله ولو استأجر المكاتب عبدا  
 لم يحجز بطلت الاجارة في قوله وسطل هو على هذا الخلاف انضا ولو اد  
 المكاتب بنيه الاجارة عند الكل **رجل** اقعد صبي عند  
 رجل ليعمل معه فأتخذ الرجل للصبي نسوة ثم بدا للصبي ان يعمل  
 قالوا ان كان الرجل اعطى كرباسا ومثاق الصبي حياطة لا يكون للرجل على  
 الوكيل سبيل لان حقه ان يقطع بالحياطة **منه**

وغنق

**منه** **فصل** فيما يجب الاخر على المسافر وما لا يجب **منه**  
**رجل** الذي حمارا فعني الطريق فامر بالمري رجلا ان يسوق على  
 الحمار ففعل المامور قالوا ان علم المامور ان الحمار لغير الامر لا يرجع ما  
 اتفق على احد لانه مطوع وان لم يعلم المامور ان الحمار لغير الامر قالوا  
 له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على ان يرضى ولو ان رجلا  
 قال لغيره اتفق في ساداري ولم يقل على ان يرجع بذلك على  
 اختلافوا فيه قال السمع امام سمس الامم السرخسي رحمه الله  
 الصحيح انه يرجع قال رضي الله عنه في مثله الحمار اذا لم يعلم  
 المامور ان الحمار لغير الامر فلم يقل الامر على ان يرجع بذلك على



سعى ان يكون على الاختلاف ايضا وفي اللفظ **ه** اذا دفع الملبط  
 الامر الى القاضي فقال له القاضي اني لم يقبل على ان يرجع  
 بذلك على صاحبها اختلاف فيه قال الشيخ الامام المعروف بحواهر  
 زاده الصحيح انه لا يرجع **رجل** استاجر دارا لشهر كذا ثم ادعى  
 المستاجر ان صاحبها باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع مسمى  
 على ذلك زمان فالو اعلى المستاجر اجر ما مضى لان السع لم يسك  
 فمس الاجارة ولو استاجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض  
 الطريق ادعاها المساجر لنفسه وانكر الاجارة وصاحب الدابة  
 يدعى الاجارة دلل القدرى رحمه الله ان على قول ابو يوسف يلزم  
 اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار وقال محمد رحمه الله  
 لا يسقط شئ من الاجرة ولو استاجر عبد اسنه ووصفه فلما مضى  
 نصف السنة **محمد** الاجارة وادعاها لنفسه وفيه القدرى يوم الحود  
 القان فمضت السنة وفيه الف درهم مات العبد في بلد المستاجر  
 وفيه الف روي هسام عن محمد رحمه الله ان عليه الاجرة ويضمن  
 قيمة العبد بعرضه ولم يذكر هسام فيه خلافا وذكر القدرى ان  
 على قول ابو يوسف رحمه الله عليه اجر ما مضى قبل الحود وليس  
 عليه اجر ما بعد الحود قال هسام فليست له الاجرة والضمان  
 قال لم يحتجوا قال هسام رحمه الله اراد بذلك انه اسعمله السنة  
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر ينكر ان يكون يرد عليه  
 وصاحبه وصاحب العبد لا يدعى بد المستاجر لنفسه وان على المستاجر  
 ان يرد فاذ لم يرد يضمن **رجل** اجر داره سله درهمين شرا

على

على رجل انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكنها قبل ان يسقط  
 صاحب الدار خيار لم يكن على المستاجر اجر ما سله وانما يلزمه اجر  
 لما سكن بعد الاجارة من يوم الاجارة **رجل** اجر دابته على ان يكون  
 الخيار له ساعة من النهار فربها فصرف فانه تضمن قيمتها وانصر الاجر  
 وان كان الخيار للمستاجر فربا ان عليه الاجر وانصر قيمه الدابة **رجل**  
 دفع الى خياط ثوبا لمحطة مقطوعة الحياطة ومات قبل الخياط قال  
 عيسى ابن ابي لان اجر له لان المقصود هو الخياط دون القطع فان اجر  
 مقابلا لمحطة وقال ابو سليمان الحواري رحمه الله له اجر الوطع  
 وهو الصحيح **رجل** دفع الى خياط ثوبا لمحطة بدرهم فحاطه ثم جاء  
 رجل وبعه قبل التسليم الى صاحبه لاشي للحياطة لانه لم يسلم العمل  
 قال رضى الله عنه هذا اذا لم يحطه في دار صاحب الثوب فان خاطه في  
 داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الحياطة  
 ان يحطه من اخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما لم يبق  
 وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يحطه مرة اخرى لانه  
 نصر عمله فصار كان لم يكن ولذا الاسكاف **رجل** الذي  
 من رجل سقسه لحيال فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك  
 الموضع ردها الريح الى مكان النهر لراها فان لم يكن الذي ترى  
 السفينة مع الملاح لسرع المسدري لرى وان معه فعليه الراجح ان العمل  
 صار مسلما الى المكري للحياطة اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب **ه**  
**رجل** استاجر فيلا للركوب الى موضع كذا فخرج به في بعض الطريق وورده  
 الى الموضع الذي استاجر فعمله الاخر وهو بطر مسله السفينة



اذ اردھا الریح والمري مع الملاح في السفه **رجل** استاجر ارضا  
 سنة فزرعها ثم اسراها المساجر مع رجل اخر قال محمد رحمه الله انقص الاجار  
 وترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويلون للسرد على صاحب الزرع  
 مثل نصف اجرا الارض **رجل** اساجر ارضا فزرعها فزرعها فقل ما  
 قال محمد رحمه الله له ان ينقص الاجار وله ان يحاصم الاجر حتى يتركها  
 الحالم في يده باجر المثل الى ان يترك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك  
 كان رضى وليس له ان ينقص الاجار ولذا الرحي انك الوطع ما وحي  
 مضت السنة تسقط جميع الاجر وان قل الما وورد الرحي ويطرح على  
 نصف ما كان يطرح قبل ذلك فان المستاجر ان يردھا فان لم يردھا حتى  
 طحن كان ذلك رضى وليس له ان يرد الرحي بعد ذلك ولو استاجر ارضا من  
 ارض الجبل بدراهم فزرعها فلم يطر عامه ولم يسب حتى مضت السنة  
 لم مطرت السماء وسب قال محمد رحمه الله الزرع كله للمساجر وليس  
 عليه لئلا الارض ولا بعضها **رجل** استاجر ارضا فزرعها فاصاب  
 الزرع افة فهلك وعرو ولم يسب كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق  
 الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه ولذا لو غصبها رجل وزرعها لا اجر  
 على المستاجر ولو كانت يد المستاجر فلم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه  
 الاجر ولذا لو زرع النعص ولم يزرع البعض **رجل** استاجر سفينة  
 لذهب بها الى موضع لئلا يحصل عليها لئلا وحي بها فذهب بالسفينة  
 ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله يلزمه ككل السفينة وحي  
 بها فذهب بالسفينة في الذهاب فارعه اقل لئلا ولو قال ان يتركها  
 منك على ان يحمل الطعام من موضع لئلا الى هنا فلم يجد الطعام

فلس

فلس عليه شيء من الكرا لان في المسئلة الاولى اشترى السفينة للذهاب  
 والحمل والرجوع فيلزمه حصه الذهب وفي المسئلة الباسه ومع الاستيجار  
 على حمل الطعام من موضع لئلا الى هنا فاذا لم يحمل لا يلزمه شيء ولو  
 اسلري دانه للحمل من هنا لحمولة في المداوي قال ذهبت فلم احد  
 الحمل فالوا ان صدقة المسلري في ذلك فان عليه اجر الذهب خالفا عن العمل  
**رجل** استاجر في المصدر انه لحمل الدوس من طاحونه لئلا والخطه  
 من قربه لئلا فذهب فلم يمل الخطه طحت اولم يجد في القرية حنطة فرجع الى  
 المصر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله ينظر في انظر الاستي  
 الاستيجار ان كان المستاجر قال استاجرت هذه الدابة من هذه البلده  
 حتى احمل الدوس من طاحونه لئلا يجب نصف البرا لان الاجار وقعت  
 صححه من البلده الى الطاحونه من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للدها  
 م الاجار من الطاحونه الى البلده انما كان لحمل الدوس ولم يوحده  
 فلا يجب الرجوع شيء فاما اذا قال استاجرت منك هذه الدابة بدرهم  
 حتى احمل الدوس من الطاحونه فلم يجد الدقيق هنا لا يجب شيء لان هذا الاجا  
 وقعت على حمل الدوس من الطاحونه فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدوس  
 ولو استاجر رجلا لذهب الى البصره وحي بعالة فوجد بعصم قد  
 مات فحاصر في ذل في الكتاب ان له الاخر بحساب ذلك فالوا هذا  
 اذا كان بعالة معلومين لانه او في بعض المعهود عليه وفي الاخر  
 بقدر ذلك وان استاجر لذهب بطعام الى فلان بالبصره فذهب  
 بالطعام ووجد فلان قد مات فرد الطعام لاجر له لانه بعص  
 عمله فلا يجب الاجر كالحايط اذا حايط ثم مر وان استاجر ه

عليه



ليذهب كتاب الى فلان ويحيى كوابه فذهب الكتاب فوجد فلان قد  
 مات فرد الكتاب لا اجر له قالت محمد رحمه الله يلزمه اجر الدهاب  
 ولو ترك الدهاب ثمه او مرقه ولم يرد فان له اجر الدهاب في ماله لان  
 لم يمسسه عمله وصل اذ امرته بسفي ان لا يحل الاخر لانه اذا ترك الكتاب  
 منه منع بالدباب وارت الملوب اليه لحصل له الغرض خلاف ما اذا  
 مرقه ولو استاجر رجلا لذهب الى موضع لداو مدعوا فلانا اليه  
 ما جرمي فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استاجر  
 ليذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد  
 فلانا فان له الاخر مقابل الدهاب لا يسلع الرساله **رجل** اساجر  
 امراته لخدمه البيت شهر لا يحوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمه  
 البيت مستحق عليها ديانته فلا يجب الاجر لها فلو استاجر على طمحه  
 ولا نخدمه منفعة الدب يعود اليها والاسنان لا يسمي الاخر بما  
 يعود منفعة اليه كما في الطبخ والخبز وان استاجرها ليعمل بيانه  
 قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك عمر مسكن  
 عليها ديانته كخياطه النوب ومحو ذلك ومنفعه العمل تعود الى الروح حيا  
 فيكون لها الاجر فلو استاجرها لرعي غنمه وان استاجرت المراه زوجها  
 لخدمها باجر مسمى جاز وللزوج ان يمسع غرضها بعد الاجارة لانه  
 يتضرر بذلك فان خدمها ذر سمس الامه السرحسي رحمه الله اعطى لها  
 الاخر لروحها فلو اساجر روحها لدعى العم ولو قال المراه لروحها  
 اغمرز حلى على ان لك على الف درهم فغمرز الزوج روحها الى ان قال  
 المراه لا اريد الراده قالوا هذه الاجارة باطله ولا يسي عليها لان خدمه

لان الاجر

العشر

المراه

المراه حرام على الروح لانه موالم عليها **اسراه** اجرت دارها من روحها  
 فسكنها جميعا فلو الاجر لها وهي منزله ما لو استاجرها لخدمه  
 او طمحه انها ارادوا بهذا الحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها  
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعاشى ان يكون عليه ثمان  
 في السوق ويكون الدار في يد المراه والمستاجر اذا اجر من الاجر واعان  
 انفع الروايات على انه لا يجب الاجر على المستاجر في زمان الاجارة  
 والاعان فله ذلك هنا لم يلزم لها اجر الدار على زوجها **رجل** اسرى  
 الثمار على رويس الاشجار ثم استاجر الاسجار لئلا يثقل الثمار الى ان يدركوها  
 معلوما لم يكن عليه اجر الاشجار لان السحر ليس محل للاجر فمعه  
 الاجارة اعان خلاف ما لو اسرى القصيل ثم استاجر الارض وقتا معلوما  
 الى ان يدرك الزرع فان ذلك حارس ودان له اجر الارض لان الارض  
 محل للاجر فمعه الاجارة **رجل** استاجر طاحونين  
 دوارتين في موضع يكون كرى الهير على صاحبه الطاحونه عادة فالقحاج  
 النهر الى الكرى وصار محال لا يعمل الا احد الرحاين فان كان محال  
 لو صرفوا اليها جميعا فعمل عملا ناقصا فله الحمار لاحلال  
 المصود ومالا يفسح الاجارة فان عليه احدهما جميعا وان كان محال  
 لو صرف الما اليها لم يعمل اصلا فعليه اجرا حادها اذا لم يفسح الاحار  
 لانه لم يملك الا اسعاع الا باحداها فان تعاوت احدهما فعليه  
 اجر الرها اذا كان الما يملك الا لانه متمكن من الاسعاع بالرهما  
 وان ذلك في موضع يكون كرى الهير على المستاجر عادة فعليه  
 الاجر داملا لانه هو المعطل وهو لو اساجر حمة فانسرت

بالملاح

علاء

كان



او يادها لا سقط الا حر عن المساجر لان الاوباد لا يكون على صاحب  
 الخيمة ولو انقطع اطنا بها سقط الاجر عن المستاجر لان  
 الاطناب يكون على صاحب الخيمة **رجل** استاجر طاحونه يقطع  
 ماوها كان له ان ردها فان لم يرد حتى مضت السنه سقط جميع اجر  
 وان قل ماوها وكانت الطاحونه بدور ويطحن نصف ما كانت تطحن  
 كان للمساخر ان ردها فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضى  
 وليس له ان ردها بغير ذلك ولو استاجر بيتا فيه رعي وقال اساجر  
 هذا السب كل حق هو له ولم يسم الرعا كان للاجر ان يطلع الرعي وليس  
 الرعي والمامن حمول السب واستاجر السب بحجر بها فله حمول السب  
 وان كان اساجر السب بحجر بها فله حمول الرعي فان انقطع الما  
 لم يرد الرعا حتى مضى السنه وكان السب مما يسمع به بدور الرعا  
 يسم الاجر عليها فليسقط عنه حصه المحرم ويلزمه الاخر بحساب السب  
 وان لم يكن السب مسعيا به بدور الرعا لا يجب على المساجر شي  
 وان لم يرد السب **رجل** استاجر ارضا ليزرعها فزرعها وفلت  
 ماوه قال محمد رحمه الله له ان يسمي الاجاره وله ان يخامم حتى يرد  
 الحاتم في يده باجر المثل الي ان يردل الربع فان سقى زرعها كان  
 رضى وليس له ان يسمي الاجاره ولذا الرعا اذا انقطع ماوه حتى  
 مضت السنه سقط جميع الاجر وان قل الما وبدور الرعا ويطحن  
 على نصف ما كان للمستاجر ان يرد فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضى  
 وليس له ان يرد الرعا **رجل** اجردان ثم احدها من غيره بعدما  
 سلبها الى الاول فاجاز المستاجر الاول بعد الاجاره الثانيه

بلغ

علي

عن

على

على المستاجر الاول ولو دفع ارضه من ارضه على ان يكون الارض من  
 المزارع ثم اجبر من غيره اجاره طوله بغير رضى المزارع فان كان  
 رضى به المزارع يفسخ المزارعه وسقط الاجاره الطوله **رجل**  
 امر رجلا ان يستاجر له دارا بعينها من رجل سنه فاستاجرها  
 المامور وابي ان يدفعها الى الامر وسلبها نفسه حتى مضت السنه  
 قال ابو يوسف رحمه الله لا اجر على الامر ولا على المامور وقال  
 محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر **رجل** استاجر دارا  
 وقبضها ثم اعادها من الاجر قال ابو بكر المحمى رحمه الله لا يسقط  
 الاجر من المستاجر واذكر في المسمى ان المساجر اذا الما من  
 الاجر كان ذلك نصا للاجاره ولذا الواسع ساخر دارا وبني فيها  
 ثم اجرها من الاجر كان ذلك نقضا للاجاره الاولى والصحيح ان  
 الاجاره والاعاره لا يكون فسخا ولكن لا يجب الاجر على المستاجر  
 مادام في يد الاخر **رجل** استاجر دارا وقبضها فسقط  
 منها حائط او انهدم بيت من الدار كان للمستاجر ان يفسخ الاجاره  
 لحضره الاجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزله الرد  
 بالعب فان اهدم كل الدار كان للمستاجر ان يفسخ عند  
 حضرته وعنده ويسقط الاجر عند الحل ولا يفسخ الاجاره  
 ما لم يفسخ **رجل** استاجر ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب  
 الزرع افة فهلك او غرق ولم يسم لان عليه الاجر ولو غرق  
 الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه **رجل** كذا الوعصه رجل  
 فزرعها الغاصب لا اجر على المستاجر واذكر السح الامام

الاولى



المعروف بخواهر زاده اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه  
 انه كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد  
 الاصطلام **رجل** استاجر ارضا وزرعها ولم يحد ما سقى بها  
 فيس الزرع فالوا ان استاجرها بعشر شرب ولم يقطع ما الهب الذي  
 برحى منه السقي فعليه الاجر وان يقطع كان عليه الخيار وان  
 كان استاجرها بشرها فاقطع عنها الشرب في الوقت الذي يفسد  
 فيه الزرع عند اقطاع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كما  
 لو استاجر رجا ما واستاجر رجب البرضا فاقطع ولو استاجر  
 ارضا لسربها ليزرع فحزب النهر الا عظم فلم يسقط سقيها فهو  
 بالخيار ان يشاردها وان شاء مسدكها فان لم يرد حتى مضى  
 كان عليه الاجر اذا كان بحال بلنه ان بحال الحمله وورع فيها  
 وان كان لا ملنه ان يورع فيها سا غير ما يوجه من الوجوه ولا  
 حمله في ذلك ولا احر عليه كما في مسلة الرحا ولذا لم يقطع الماء  
 ولكن سأل فيها الماختي لم يسهاله الزراعة لا اجر عليه **رجل** استاجر  
 ارضا فاقطع الماء المطر ايضا لا اجر عليه لانه ليس من الاشياء  
 بها **رجل** استاجر ارضا سنة ليزرعها شيئا سماه فزرع ولم  
 يسا او صابته انه فاسد ته وذلك فان في وقت لا يسقط ان  
 بعد هامة اخرى فارد ان يزرع فيها غير ما سماه ان كان الساعي  
 اقل ضررا بالارض من المسمى او مثله فعلى ذلك ان رب الارض  
 يرضى به ظاهرا وان كان الساعي اضر بالارض من الذي سماه لم يكن  
 له ان يزرع لان رب الارض لم يرض الا بالمسمى او بما هو مثله او دونه

الماء

ان كانت الارض  
 سقى ما النهي  
 وما المطر لا يكن  
 القطع

وردد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاخر وسطل  
 عنه الزيادة الموأخر اذا انقض الدار المستاجر بغير رضى المستاجر  
 او برضا لا ينقض الاجارة بل يعلق الاصل وهو ما لو عصب الدار  
 المستاجر اسان لا ينقض الاجارة لكن سقط الاخر ما دام في  
 يد العاصب وما لو اهدمت الدار في يد المستاجر قبلها الموأخر فاما  
 المستاجر ان سلك الدار بقية مدة الاجارة لم يزل للاجر ان يبعه  
 من ذلك الدار اذ اذ اسأها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر  
 الاجارة فان سألها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسألها بعد  
 الفسخ صير في اسقود راجع رجل باجر فاذا فيها زبوف او سقوة  
 لا يضمن الصير في شيئا لانه لم يملك حقاً على صاحب الدار وما اوى  
 بعض العمل وهو مسر المعص ويرد من الاجر بحسب ذلك حتى  
 لو كان العذر زبوفاً يرد كل الاجر وان كان الزبوف نصفاً  
 الاجر يرد الزبوف على الراجع فان اركب الدافع وقال ليس  
 هذا ما اخذت مني كان القول قوله الا خدم منه لانه سكر  
 اخذ غير هذا اذ لم يكن الاخر افر باس تيفاحه او باس سفا الحاد  
 فان اقرب ذلك ثم اراد ان يرد البعض لعيب الزبافة وانكر الدافع  
 ان يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله **رجل** استاجر موصفا  
 ليلسه وذهب الى مكان كان فيه فلبسه في منزله ولم يذهب الى  
 ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر المحمدي لا اجر عليه  
 لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عندي  
 عليه الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر مما مل باللسر لا بالدها

د وعمره اذ انقضت  
 الدار في المستاجر  
 التوا



الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع لكون مادونا  
 في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله وهذا خلا  
 ما لو استاجر دابة ليركبها الى موضع لذا فرلها في مصر في حوايج  
 ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لما ولا اجر عليه  
 لان في اجارة الدابة بيان مكان الدواب بشرط لصحة الاجارة  
 لان الدواب في بعض المواضع وبعض الطرق يكون اخر بالدواب  
 وكان ذكر الممار للفسد فاني اجاره النوب لا بشرط بان مكان  
 اللبس انما يشترط بان النوب لان اللبس في بعض الاوقات يكون  
 اصر من البعض **رجل** استاجر دابة ليركبها يوما الى الليل  
 فامسكها في بيته ولم يذكر برب ذلك في الباب انه اذا استاجر  
 ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا اجر  
 عليه لانه لا يحب الاخر بهذا الامساك فلم يكن مادونا فيه مكان  
 ضامنا وان كان استاجرها ليركبها في المصر فامسكها  
 ولم يرب لا يكون ضامنا لان الاجر بحسب هذا الامساك يكون  
 مكانا مادونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما  
 تضمن اذا امسكها نالا بمسك مثله للخروج الى ذلك المكان  
 عادة ورجع منه الى العادة ان من استاجر دابة للخروج  
 الى ذلك المكان اي ودرستها ليهاله الخروج الى ذلك المكان  
**رجل** اجرد دابته على ان يكون له الخيار ساعه من النهار فترها  
 المستاجر في داره فرب يصير قيمتها ولا اجر على المساجر وان كان  
 الخيار للمساجر فعليه الاخر ولا ضمان عليه **رجل** اجرد دابة

ودفع المفتاح الى المستاجر وقال خذ فاحده ثم جاء المستاجر  
 بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب ولم  
 اسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسلبت والوا ان كان دفع اليه  
 مفتاح ذلك القلق فان القول قول صاحب الدار وان لم يدر فان  
 القول قول المستاجر ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك  
 القلق فضل المفتاح ايما م وجد ان عليه اجر ما مضى لانه صحيح سليم  
 الدار اليه وانما لم يسكن الدار لعصره فان من قبله رحلان  
 بينهما طعام اساجر احدهما صاحبه لتحمله الى مكان لذا او  
 ليحجن لا يجوز وان فعل لا يحب الاجر وان استاجر احدهما من  
 صاحبه بما لم يحفظ منه هذا الطعام او دابة لتحمل عليها هذا  
 الطعام المشترك في رسم الامم السرحي رحمه الله انه يحور  
 ويحب اجر المسمى **رجل** دفع الى خياط او قصار ثوبا وقال  
 استاجر ثبتي فحبط هذا النوب او تقصر ثوبهم يدفع الخياط الى  
 تليده او عيده لمحطه او يقصره ففعل بحب الاخر وان قال  
 اساجر ثبتي لمحط او تقصر بفسل دفع الى غلامه او تليده لا يحب  
 الاجر فان استاجر ضيفا لترضع ولده بنفسها فارصعته بشد جارتها  
 احلها وانه والامح انها استحق الاجر **رجل** استاجر دابة  
 بعينها ليضع عليها حملا معلوما سمي الى موضع لذا افاراد الممار  
 ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه فان المستاجر ان  
 معه فان وضع الممار في ذلك وبلغ الدابة الى ذلك الموضع كان على  
 المستاجر جمع الاجر المسمى ولو اسما جردا وادى بها ثم ان رب







المدد فاذا استحق منا وعد في تلك المدد فان له ان صرف تلك المنافع الى  
 ما حل له من اقامه الحدود وغير ذلك اما اذا استاجر لذلك ولم يسر المدد  
 كان المعتود عليه محمولا لا يدري انه متى يقع وماذا يقع فاذا فسد  
 الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر مثله لانه اسوة بالمنفعة بعد  
 فاسده ومن له العاصر في النفس اذا استاجر رجلا لاستيفاء العاصر  
 فقبل فانه لا اجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك الاستيفاء بالعام  
 في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي ان يفعل اما غير  
 القاضي اذا استاجر رجلا شهرا للعمل له في سنة لا يملك ان ينام في  
 العاصر لان ذلك لا يكون من اعمال الله فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب  
 له الاجر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اذا استاجر رجلا  
 رجلا لاستيفاء عاصر له في الطرف صح ذلك واذا فعل الاجر المسمى  
 وقال محمد رحمه الله عليه اذا استاجر لاستيفاء العاصر في النفس صح  
 واستحق المسمى بالواسا حرم لاستيفاء الطرف امير العسكر  
 اذا قال لمسلم اودمي اذا قتلت ذلك الفارس فلك ما به درهم فعليه لا  
 شيء له لان هذا من باب الجهاد والطاعة ولا يسمى الاجر لولا استاجار يوم  
 الناس او يوذن وقال محمد رحمه الله ان قال ذلك لذي يجب  
 الاجر ولو كان ابا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله  
 عشرة دراهم جاز لان هذا العمل ليس كجهاد بخلاف الاول  
 ولو استاجر الامر دمي او مسلما ليقتل اسرا حريسا كان له  
 فعليه لا شيء له وقال محمد رحمه الله يجب الاجر المسمى كل يجب مدح الساه  
 و مدح العبد **رجل** اساجر رجلا لمعلم الصدقة لا على الاحر

يستاجر

ضرب

ولذا الباري وفي بعض الروايات اذا استاجر الجلب او الباري  
 ومن لذلك وما معلوما يجوز انهما لا يجوز انهما من له وما معلوما  
 ولو استاجر سنورا لياخذ الفارة في سنة ذلك في المسمى انه لا يجوز ان  
 هذا فعل السنور وليس هذا فالفار والباري فان المستاجر يرسل الجلب  
 فذهب بارساله فصد ولا لرب السنور ولو استاجر رجلا ليعبر داره  
 فالو الا يجوز ذلك ولو استاجر جردا للنسر السد قال رضي الله عنه سفي  
 ان يجوز اذا من المدد لان القرد يضرب ويعمل بالضرب خلاف السنور  
 ولو استاجر شاه سبعة ليدفع سبابة سبعة الساه لا اجر له  
 ولو استاجر قملها للبيت ان بين ذلك وما صحت الاجارة والا فلا  
 ولو استاجر رجلا لكتب له مصحفا او عني او شعر او بين الخط جاز  
 وذكر الشيخ الامام المعروف خواهر زاده رحمه الله عليه  
 ذلك ولو استاجر رجلا لعلم غلامه او ولده شعر او ادبا  
 او خطا او حسابا او هجاء او حرفه من الحياطة ونحوها ان سن لذلك  
 وقتا معلوما سته اسهر وما اشبه ذلك جاز ويجب المسمى  
 بعلم في تلك المدد او لم يعلم فان لم يكن لذلك وما كانت الاجارة  
 فاسده حتى لو يعلم يستحق اجر المشا وان لم يعلم لا يحسب  
 ولو شرط على الاستاد ان يحده في ذلك العمل فله ان ياتيه لاصح  
 لان الحداقه لسرها عانه معلومه **رجل** دفع علامه الى  
 حائل على ان يقوم عليه الاساد اشهر معلومه في يعلم الشيخ على  
 ان يعطي الاساد للمولى كل شهر درهما فهو حار ويكون ذلك  
 اجارة للفلام ولو دفع ولده او علامه الى استاد لعلمه عملا

استاجر



ولم يشترط احدهما الاجر على الاستاد او على المولى فلما علم العمل  
احسبوا وطلب الاستاد اجرا من المولى وطلب المولى اجرا للولد والعبد  
من الاستاد قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة ان الاجر على  
من يكون بحكم العرف وقال السمع الامام سمس الامم السرخسي  
رحمه الله ان سخطنا الامام رحمه الله يقول عرف ديارنا في الاعمال  
التي تفسد المعلم فيها بعض ما بان متقوما حتى يعلم نحو عمل  
الحواهر وما اسه ذلك ما بان من جلت ذلك يكون الاجر على  
المولى ان كان مسمى والمسمى وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاد  
وما لم يكن من حسن هذا يجب الاجر على الاستاد **رجل**  
دفع الى حياط بوبيا وقال له خط توبى حتى اعطيك اجر كفعال  
الحياط لا ارد منك الاجر ثم خاطبه قالوا لا اجر له بينهما خلطه  
اولم يكن **رجل** استاجر فحلا ليزنه لا يجوز ذلك ولا  
اجر فيه وكذا الناحية والمغينة ولو استاجر رجلا ليعاصي  
دينه ان ينزل له وقتا جاز والافلا ولذا الخصومة **رجل**  
استاجر دانه ليرلها اليوم بدرهم فربها عدا لا يحب سي وعل على  
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يلزمه درهم **رجل** استاجر  
احرا لخطب له الى الليل بدرهم جاز ولذا البصطاء له الى الليل  
اولسقى له جاز ويكون الخطب والصيد المستاجر ولو قال لصطاء  
هذا الصدا لخطب هذا الخطب من اجاره فاسده والخطب  
والصيد للمستاجر وعليه الاجر احرامل ولو استعجار في الاحتطاب  
والاصطاد فان الصدا والخطب يكون للعامل ولو استاجر رجلا

كانت

تالوا

والماء

مراتين

نحو

لنقص

لحليج له لئلا من العطن او لئلا له لئلا من العطن او لئلا من العطن  
توب ولا وطن لا يجوز ذلك لان قامه العمل في المعذور لا صور فان  
كانت الاتوب والعطن عنده ولم يرها الاجير للاجير حصار  
الرويه في الساب وليس له حصار الرويه في العطن وكذا لو استاجر  
باده ريد سحي بالمدان لم يكن ذلك عند المسرى لا يصح ذلك وان كان  
ذلك عند المستاجر وعرض اشار فعمل في البعض وامسح عن الباقي  
بحر على العمل لان الاجار كانت صحيحة فيلزمه العمل **رجل**  
دفع الى نذاف توبا وامره ان يدف التوب لعطن من عند نفسه  
ولم يسئل له الاجر وثن القطن وبنهما اخذ واعطا قال السمع  
الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله الاجار جازر للعامل  
الناس وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله هذا اذا دفع اليه  
توبا وعينه لسد فعليه اما اذا لم يكن التوب معناه فلا عرف به  
**رجل** استاجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم  
فحملها احدهما قال محمد رحمه الله له نصف درهم وهو مطوع في النصف  
اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل ولذا الواسا حرها  
لنا حياط او حفير ولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل احدهما  
كان على المستاجر **رجل** كل الاجر **رجل** اجرت نفسها من رجل ذي  
عمال جاز وبلد الخلو لان الخلو مع الحرم الاحد حرام مستل  
اجر نفسه من بصراني ان استاجر له عمل غير الحرمه حار فان اجر  
لنفسه للمدومه قال السمع الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله  
لا يجوز وذو العذرة ان يكون له حرمه الكافر ذي استاجر

هام



مسلم الحمل له خمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز استئجار الكاس  
قال صاحباه رحمه الله عليهما لا يجوز وعلى هذا الخلاف إذا استأجر الذي  
دأبه من مسلم أو سفسه لسفل عليه الخمر وإن استأجر دمي مباد للجار  
ولذلك الاستئجار لربع الخمار وإن استأجر المسلم دميًا لبيع له خمر  
أو مسه أو دما لا يجوز وإن استأجر الذي مسلم الحمل مسه عن الطريق أو جلد  
ميتة إلى موضع الدباغة جاز في قولهم ولذا استأجر لعصر العنب ولو استأجر  
مسلم مسلمًا لخراج له حمار استأجر داه جاز في قولهم بما لو استأجر  
كناسا ولو استأجر المشتري مسلم الحمل مسه إلى موضع يذوقه إن  
استأجره لسفل إلى مقبرة البلد جاز عند الحل وإن استأجره ليقبل  
من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله لا أجر له وقال محمد رحمه الله  
إن لم يعلم الحال أنه جيفه فله الأجر وإن علم فلا أجر له وعليه القوي  
ولو استأجر الذي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز في قول أبي حنيفة  
رحمه الله ولا بأس لمسلم أن يواجر داه من دمي لبيعها وإن سرب  
الخمر أو عده في الصلابة وأدخل فيه الخمار يرفذ اللاحق المسلم  
لمز باع غلاما من يقصد به الفاحشه أو باع حاربه له بمن يابها  
في عمر الماني أو لا يسيبها ولو استأجر المسلم أو الذي يبيع له لصل  
فيها لم يحز ولذا أهل الدمه إذا استأجروا دميًا لصل بهم أو لصر بهم  
ناقوسا لا يجوز ولو أجز المسلم نفسه من المحوسر لوقد لهم النار  
لا بأس عندهم لأن الصرف في النار والأسباع به مباح بخلاف الأسباع  
بالخمر وحمل الخمر عندها ولو استأجر رجلًا لبيع له أصناما أو  
ليزحرف له بيتا بالتمثيل فلا أجر له كما لو استأجر نالجه

لوم

أو مغير

أو معسه وإن استأجره لبيت له طنبور أو برطافع طاب  
له الأجر إلا أنه ياتمه وكذا لو استأجر رجلا لبيت له غنا  
بالفارسه أو بالعربية طاب له الأجر ولذا لو بني بالاجر سعة أو كنيسة  
أو اليهود والنصارى طاب له الأجر ولذا لو لبس امرأة ثيابا إلى حبسها  
باجر ولو استأجر مشاطة لترزين العروس فالو لا يطب لها الأجر إلا  
أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا قطعي قال رضى الله عنه وسعى  
أن الأجر إذا كانت موقته أو كان العمل معلوما ولم يفسد الحال والصورة  
حادث الأجران ويطب الأجران ترزين العروس مباح أهل البلد  
عليهم الموات فاستأجر رجلا باجر معلوم لهدية السلطان وبيع  
القصة لرفع لحمة عنهم السلطان نوع محقق وأخذ الأجر من عامه  
أهل البلد من الأغنياء والفقراء ولو أن هذا حال لو ذهب إلى بلد  
السلطان يبيع له إصلاح الأمر في يوم أو يومين وإنما حصل في مده  
فإن وبيعوا للأجر وبيعوا جازت الأجر وله كل المسمى وإن لم يوقتوا  
فسدت الأجران وكان له الأجر المسمى على أهل البلد على قدر يوم  
ومنافعهم وقال بعضهم لا يصح هذه الأجران على كل حال **جبل**  
استأجر رجلا ليعلم عبدا أو ولد الحرفة فيه روايتان فإن من ذلك وقتا  
معلوما سبه أو سهر جازت الأجران ويستحق المسمى يعلم الولد  
أو لم يعلم وإن لم ينزل ذلك وما لا يصح الأجران وله الأجر  
المثل أن يعلم الولد أو العبد وإن لم يعلم فلا شيء له وإن استأجر  
رجلا ليعلم القرآن لا يصح الأجران عند المفسر من ولا أجر  
له بين ذلك وقتا أو لم يبين ومباح بلخ رحمهم الله جوزوا

حار الحار واران  
عالم لا يحصل المصروف  
من يوم أو يومين



هذه الاجارة حتى على عن محمد بن سلام انه قال اقضى بتسميات  
 الوالد باجره المعلم وقال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله انما كره المسمى من الاسماء لعلم القرآن ولله  
 اخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلم عطاء في ذلك المال في  
 ذلك الزمان وكان لهم زيادة رعيه في امر الدين واقامه الحسنة في  
 زماننا اعطيت عطائهم واسفست رعات الناس في امر الآخرة  
 ولو استغلوا بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لحصل معاشهم  
 فقلنا يصح الاجارة ووجوب الاجر للمعلم تحت لو امتنع الوالد عن  
 اعطاء الاجر حبس منه وان لم يكن بينهما شرط يوم الوالد سقطت له  
 المعلم وارضاه وهذا بخلاف المعلم المودن والامام لان ذلك لا يغفل  
 الامام والمودن عن امر المعاش وقال السخ الامام سمي الامم  
 السرخسي رحمه الله ان مشايخ بلخ رحمهم الله حوزوا الاجارة على تعليم  
 القرآن واخذوا في ذلك يقول اهل المدينة وانا افقي بحواز الاسما  
 ووجوب المسمى واحمى على ان الاستيجار على تعليم الفقه باطل  
**رجل** استاجر موديا در شهر بفسر دراهم لعلم له صيين  
 احدهما العربية والاخر القرآن فقال المودب لا يمكنني تعليم القرآن  
 واستاجر معلما لتعليم الصبي مما يعلمون الناس واعطاه من احدى  
 وسلم الصبي اليه فلما جازاس الشهر حبس الوالد عن المودب ثلاثة  
 دراهم فقال المودب انا لا ارضى بما حست لان احدا المعلم كل شهر يكون  
 نصف درهم فالواخط عن احدا المودب قدما يكون مثل اجر المعلم  
 لان هذا الكلام من المودب منزله اليه كمال باسمجار المعلم

**رجل** استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت سنة اسهر  
 ولم تعلم ولده شيئا كان له ان يفسخ الاجارة واذا استوجر رجل لفصل  
 الميت لا يجوز وان استوجر لحضر الفيران بين الطول والعرض والعرض  
 بجوز قياسا واستحسانا وان لم يكن بين الطول والعرض والعرض في القياس  
 لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما عمله الناس وان  
 استوجر لحمل الجنان وان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه يعرض في  
 اقامه الحسنة وان كان هناك من يحملها جاز **رجل** استاجر ارضا للبر  
 فيها لاصح الاجارة والبر كله للبار وعلى البار فمعه الربا  
 لصاحب الارض ان كان للتراب قيمه في ذلك الموضع وان لم يكن  
 للتراب فمعه فعلى الملبان اجرا الارض ان لم يكن ذلك يقع الارض وان  
 كان يقع الارض فلا شيء على الملبان بمساومة التراب على الاكراه  
 فاسده لانها استيجار المتفعة بحسبها فان اعطى المملوك اخدمته  
 الخمار لانه به **رجل** استاجر رجلا لمهضم حداده اولسني حاطه  
 كل دراهم فلما اوفى قال دارس درهما يد باخره من او استاجر  
 رجلا للسرخسيه قال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا ليعمل فان  
 كان عملا لو اراد الاجير ان يخذ في العمل للمحال بعد عليه صحه  
 الاجارة ولذا لك وقتا اولم يذ لك حواص يقول استاجر رجل لبحر  
 لي عشرين منامن الخبز بدينار جاز ان المستاجر في ذلك الوقت ملك  
 آلات الخبز كالدمى ويحذرك وان لم يكن مقدار العمل لكنه ذكر  
 لذلك وقتا فقال استاجر تك لبحري اليوم الي الليل بدينارهم



جاز ايضا لانه وان لم يكن مقدار العمل فقد ذكر الوقت ويدل الوقت  
 بصر المصلحة معلومه ولو قال بدس بد درهم اي ديوار من ياركن  
 جاز ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياحد منه للحال بعد ر عليه فصيح  
 الاجارة بين لذلك وما اوله سن ولو قال بدس بد درهم ان خر من  
 ياركن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر به عمل لو اراد ان ياحد  
 فيه للحال لا بد من ان يدريه لا يقوم به وانما نعوم بالرخ ولا يدري  
 متى يهب الرخ وان لم يكن لذلك وما هو على وجهين ان ذكر الوقت  
 اولام الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان يدري هذا الدرس  
 جاز لانه استاجر بعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد ان العمل فلا يفسد  
 وان ذكر الاجرة اولام العمل بان قال استاجرتك بدرهم اليوم على ان يدري هذا  
 الدرس لا يجوز لان العمل وقع على الاجرة او لا وانما احتاج الى ذكر الاجرة  
 بعد ان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا صار ذكر الوقت بعد  
 ان الاجرة للاستعمال اي على شرط ان يعمل اليوم ولا يوجد  
 فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العمل على المصلحة فلا يجوز وعلى هذه  
 مسأله السمار **رجل** امر سمسارا بشي له الكريسر او دلالا لبيع  
 له هذه الابواب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان السع لا يتم بالدلال  
 وانما يتم به وبالمسري ولا يدري متى يحس المسري فان ذكر لذلك وما ان  
 ذكر الوقت اولام الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان يبيع  
 لي لذا وسري جاز وان ذكر الاجرة اولام الوقت بان قال  
 استاجرتك بدرهم اليوم على ان يبيع لدا وسري لا يجوز وهذا وسله  
 بدريه الدرس سواء افسدت الاجارة وعمل وامر العمل كان له

الستار

اجر

اجر مثله على ما هو العرف في ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله الحمله في  
 استيجار السمار وقال يامره ان يشتري له شيئا معلوما او سعة ولا يدري  
 اجرا ولا تم نواسيه بشي اما هسه او حرا بعد فمخورد للسلطان الحاجة  
 لم يجوز دخول الحمام باجر غير مقدرة ثم يعطى الاجر عند الخروج وكذا  
 شرب الرجل المامن السقام يعطى له فلسا او شيئا ولذا الحلال والحمام  
 واذا اخذ السمار اجر مثله هل يطيب له ذلك كذا لو اتيه قال الشيخ  
 الامام المعروف لخواهر زاده بطب له ذلك وهكذا من غيره والله اسرار  
 محمد رحمه الله في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئا سرا فاسد هلك  
 المسع عنده واخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب  
 للدلال والسمسار اجر مثله لانه مال اسفاده يعقد فاسد هذا اذا  
 امر السمسار بالبيع او الدلال بالشرا اذ لم يذكر له وقتا اما اذا ذكر له  
 وقتا بان قال استاجرتك اليوم على ان يبيع لي هذه الابواب او يشتري  
 كذا حتى جاز الاجارة بان له المسمى ويطب له عند العمل **رجل**  
 دفع الي رجل توبا وقال بعه بعشره فما زاد فهو مني وبذلك قال ابو يوسف  
 ان ياعه بعشره او لم يبعه لاجر له وان تعني ذلك وتعب لان الامر  
 بفي الاجرة وان ياعه بعشره وانما جعل له الاجرة اباعه ما شره  
 وان ياعه باثني عشر او باكثر من عشره فله اجر مثله لا محاوره درها  
 وقال محمد رحمه الله ارى له اجر مثله ما لفا ما بلغ وان لم يبع او اتعب  
 في ذلك وتعني لانه عمل يحكم عقد فاسد فيسحق اجر المدا والمقوي  
 على قول ابي يوسف رحمه الله لانه لم يجعل له اباعه بعشره **رجل**  
 قال لدلال اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على ان يام العمل وباعها

درهم

جر



دلال اخر اختلفوا فيه قال ابو القاسم البلخي رحمه الله ان كان  
 الدلال الاول عرض وتعتي وذهب دور جارة في ذلك كان له اجر  
 مثله بقدر عناية وعمله وقال الفقيه ابو الليث القياس ما قال ابو  
 القاسم وفي الاستحسان اذا تولى الدلال الاول حتى باع غيره لا اجر له  
 لان الدلال في العادة لا يأخذ الاجر بدون السع وهذا القول موافق  
 قول ابي يوسف رحمه الله **رجل** اراد ان يسع للمزاد فامر  
 رجلا لينادي ثم سعى صاحبه فتأدى فلم يبيع قالوا ان من لذلك وقتا  
 حارب الاحار وله اجر المسمى **وكذا** لو تذاكر الوقت وللزمان  
 ان سادى كذا صوتا جاز ايضا فان يادى كذا صوتا ولم يسع السع  
 كان له المسمى وفي الوجه الاول قال العمدة ابو نصر له اجر مثله  
 لانه عمل باجارة فاسده وقال العمدة ابو الليث لشي له لان العادة  
 فيما بين الناس انهم يعطون الاجر اذا لم يسع السع وهو المختار  
**رجل** دفع حمولة الى جمال ليحملها الى بلد كذا وسلمها الى السمسار  
 فحملها فقال السمسار للجمال ان وزن الحمولة في النار باع لداوود  
 بعص في الوزن فانا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت من حملها  
 بعد ذلك فقال السمسار او فيتك الاجر وقال الجمال ما اسوف  
 كان القول في انكار الاستيفاء قول الجمال ولا خصومه منه  
 وبين السمسار انما الخصومة بين الجمال وصاحب الحمولة احلف  
 المسامحة في الدلالة في النكاح هل يكون لها اجر قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا اجر له لان لا منفعة للزوج من  
 كلامها بغير عقد وانما منفعة الزوج بالعقد والعقد ما قام بها

لمر

بحري

وقلا

وقال غيره من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح  
 يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات يكون من الدلالة  
 فكان لها اجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر  
 وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدلال في البيع اذا اخذ دلالته بعد البيع  
 ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر  
 عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياط  
 اذا حاط التوب ثم فتقه صاحب التوب فانه لا يرجع على الحياط باجر  
 وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على الساسي الدلال في  
 التوب اذا دفع التوب الى رجل يريد الشراء سطر فيه ثم يشتري  
 فاخذ الرجل وذهب بالتوب ولم يظفر به الدلال بالولا ضمن الدلال  
 لانه ما دور في هذا الدفع عاده قال مولانا رضي الله عنه عندي انما  
 لا يضمن اذا دفع اليه التوب ولم يفارقه اما اذا دفع اليه التوب فافرقه  
 ضمن كالا لو اودعه الدلال عند اجنبي او تركه عند من يريد الشراء دلال  
 في يد توب فقال له رجل هذا توبي سرق مني مدفع الدلال التوب  
 الى الذي اعطاه بري عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب مودع  
 الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب بري عن الضمان الاجان  
 اذا كانت فاسده ووجب اجر المثل هل يجب بالغاما يبلغ سطر  
 ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية  
 بجر المثل بالغاما يبلغ **وكذا** لو استاجر جارة او دارا سنة  
 بمائة درهم على ان يرميها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل  
 بالغاما يبلغ لانه لما شرط المرمية على المستاجر صاد المرمية

الرجوع



من الاجر فصر الاجر مجهولا فاما اذا كان فساد الاجار محكم  
 شرطا فاسد او نحو ذلك كان له اجر المثل لان زاد على المسمى **هـ**  
**رجل** امر حلا سبع عن من اعيان ماله فباع المأمورم اخلفها  
 فقال المأمور بعته باجر وقال الامر لا بل بغير اجر قالوا ان هذا المأمور  
 دلا لا يعرف به فان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ  
**رجل** احد من رجل مسجاء وقال لصاحبهما احرهما فقال لا يريد  
 به الاجر لكن اعمل لي خشبا لمقبض المسجاء ثم راجع صاحب المسجاء  
 فقال اريد به الاجر قالوا ان كان الخشب الذي ساله خشبا  
 له فمعه عند الناس كان له اجر المثل لانه لما سعى خشبا له فمعه  
 لم يدرك انما استعملها بغير اجر وذلك في المسمى **رجل** اجر داره  
 بمسته او بدم يجب اجر المثل قالوا لان لفظه الاجار يدعي عوض  
 الا ان ما قال من العله يشك كل ما اذا باع ساعته او بدم فانه  
 يكون باطلا ولعله السع اقتضا عوض اقوى من لفظه الاجار هـ  
 فلا يصح هذا التعليل الاعل الرواه التي جعل المعوض بالمسه  
 او بدم مضمونا بالعمه فتكون المنفعه ها هنا مضمونه بقيمتها  
 وفيه المنفعه اجر المثل فريض اجر داره ما قبل من احد  
 المثل جازت الاجار من جميع ماله ولا يعسر من المله لانه لو اعار  
 داره من انسان جازت الاعاره فالاجار باقل من اجر المثل اولى  
**رجل** استاجر ارضا فيها اشجار ان كانت الاسجار في وسط الارض  
 لا يحوز الاجار **وكذا** لو دفع ارضه من ارضه فيها اسجار ولم  
 يدفع الاسجار اليه معاملة لا يحوز الا في المزارعه فان كانت

الاشجار في نواحي الارض على المسناه جازت الاجار والمزارعه  
 وان كان في وسط الارض شجره او شجرتان صغيرتان مثل القاله  
 التي مضى عليها حول او حولان جارت الاجار والمزارعه وان كانت  
 الشجره عظيمه لا يحوز لان العظمه لها عروق كسره باحد الارض  
 وطلها بغير الارض **وكذا** لو كان في وسط الاجار ابيهه هي منزله  
 السحره العظمه وان كانت كاسه الابيهه في ارض جارت الاجار  
 فان كانت في ارضه الارض رفعت الابيهه يدخل ما يحكم في العقد  
 وكذا الشجره ولو استاجر ضياعا بعضها فارعه وبعضها مشغوله  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحوز الاجار  
 فيما كان فارغا ولا يحوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما  
 تقدم اذا اشتاجر ارضا في وسطها شجره عظيمه قال لا يحوز الاجار  
 ولم يقل يحوز الاجار فيما لم يكن مشغولا بالسكره ان يمه قد رما يكون  
 مشغولا بعروق الشجره غير معلوم **رجل** استاجر بيتا هو  
 هو مشغول بامعه الاخر قال القاضي الامام ابو علي السفري رحمه الله  
 كنا نرى الاجار جارين ولا يصح تسلم البيت ما دام مشغولا  
 حتى وجدت رواه عن محمد رحمه الله ان الاجار لا يحوز وجعله لا ار  
 التي فيها زرع ولو اجر ارضا فيها زرع لا يحوز الاجار في ظاهر الرواه  
 وقال الشيخ الامام المعروف نحو اهرزاده ان كان الزرع لم  
 يدرك فذلك وان كان قد ادرك جازت الاجاره ويومر بالمحصا  
 والسلم وعلى هذا في البس المشغول يحوز الاجار ايضا ويومر  
 بالمربع او بالسلم الا ان يكون في المربع ضرر فاحترق له ان



سقط الاجارة وهكذا ذكر الرخى مختصره عن محمد رحمه الله انه يجوز  
ويومر بالنفيع والسلم وعليه القوي وصل للقاضي الامام هذا  
رحمه الله في البطل قول لو فرغ البيت وسلم هل يصح الاجارة  
قال لا لانه وقعت فاسده ولا يجوز الاستيفاء العقد ولو  
اختلف الاجر والمستاجر فقال المستاجر استاجرت البيت او  
الارض وهي فارغة وقال الاجر لابل كان البيت مشغولا والارض  
كانت مزروعة من لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم  
قال بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتابع اذا اختلفا  
في الصحة والفساد بحكم الشرط قال بطل القول فيه قول مدعي  
الصحة لان هنا الاثر منكر الاجارة لانه منكر اضافة العقد الى  
محل فارغ مسع به فيكون القول منه قوله وقال القاضي  
الامام ابو علي النسفي رحمه الله بطريق الاجارة الى الحال اذ كانت  
فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت مسقولة كان  
القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة  
**رجل** اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم  
يصح الاجارة فان عمل يوما وامسع عن العمل في اليوم الثاني لا يحرم  
على العمل لفساد الاجارة وان كان يسمى له عملا معلوما جازت  
الاجارة وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل لانه الاجارة  
وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عملا كذا يومين من الامام  
كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت بخلاف ما اذا استاجر  
يوما فان بطلت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد **رجل**

تلك

نحو

اجر داره سنة بعد سنة فسلن المستاجر شهر ولم يدفع العبد  
حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستاجر للشهر الماضي اجر المثل  
بالغاما مبلغ وسقط الاجارة بما بقي لان اجارة باعناق العبد  
فسدت بما بقي ولذا الواستاجر دار بعين فسلن الدار ولم يسلم العن  
حتى هلك لان عليه اجر المثل بالغاما مبلغ **رجل** استاجر دابة  
اجارة فاسده حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا  
فيما بين الناس منهم من تسعفي ومنهم من يساهل بحال الوسط ويسر  
ذلك ان بطر الى الوسط من المواجهين فان كان احدهم يواجر  
مثل هذه الدابة باعني عشر والآخر بعشرة دراهم واحد عشر  
احد عشر **رجل** استاجر شاة اجارة فاسده وقبض واجره من عمره  
اجارة حاتم قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل هذا القائل  
بما ذكر في الاصل **رجل** دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها بلا اجر  
له فيها فاجرها هذا الرجل من عمره فابهدم الدار من سدي الساني  
ضمن الساني بعضا من ما انهدم ويلون الساني بمنزله الغاصب ولو كانت  
الاجارة الثانية جائزة ما كان بمنزله الغاصب وقال بعضهم  
المستاجر اجارة فاسده لا يملك الاجارة الصحيحة لكن لو اجرها  
ستحق الاجر المسمى بالغاصب اذا اجر وقال بعضهم المستاجر اجارة  
فاسده يملك ان يواجرها من غيره اجارة حاتم بعد الفصل بمنزله  
المسرى شرا فاسدا يملك ان يسع من عمره سعا جارا الا ان اجر  
الاول يملك نقض الاجارة الثانية والتابع سعا فاسدا لا يملك  
سع المسرى لان الاجارة مسح بالعدد ولا لذلك السع وانما لا يملك

الا

فاسده  
لا يصح



الاجارة في مسلة المرمية لان ماله المرمية على وجه المشورة  
 لا على وجه الشرط فكانت اعاره والمستعير لا يملك الاجارة  
**رجل** استاجر دارا اجاره فاسده وعجل الاجر ولم يقبض  
 الدار حتى منات الاجر وانقضت مدة الاجارة فارد المستاجر  
 ان يعتد به على الدار ومنعه بالاستيفاء الاجر المعجل لا يكون  
 له ذلك لان ماله لا يملك ذلك في الاجارة الفاسدة الجارية في الفاسدة  
 اولى **رجل** غصب دارا واجرها ثم اشتراها من صاحبها بقس  
 الاجارة لان الاجارة بتجدد انعقادها ساعة فساعة وان  
 استقبل الاجارة كان افضل الغاصب اذا اخرج المصود  
 ثم ان المستاجر من الغاصب بعد الفسخ واحدا لا حرم من الغاصب  
 كان للغاصب ان يسترد من المستاجر ما اخذ منه لان اجارة  
 الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المساجر من الغاصب  
 بصر اجرا من الذي اجره فلا يجوز الاجارة اليه **رجل**  
 استاجر من اخر فسطاطا وقبض كان له ان يواجره من غيره  
 كما في الدار والمستاجر ان يسرع فيه وليس له ان يحبس  
 مطحا فان اتخذ كان صامنا بما انتقض الا اذا كان الفسطاط  
 معدا لذلك بان كان من المسح وغيره **رجل** استاجر بيتا  
 شهرا ليسقي منها ارضه او غنمه لا يجوز ولذا الهرة والعن لانب  
 المصود من هذه الاجارة المافانه غير مباح والاجارة ما وضعت  
 ملك العيز وكذلك استيجار المرعي لرعي الغنم فاسده لما قلنا  
**رجل** استاجر رجلا ليحصد له قضايا اجمته على ان يعطيه

خمس حزمات من هذا البلد القصب لا يجوز له ان يستاجر طحانا للطحن له  
 الحنطة يعقير من دقيق ولو عن خمس حزمات من القصب وقال  
 استاجرته هذه الحزمات الخمس ليحصد هذه الاحمة جاز ولو قال  
 استاجرته على ان يحصد هذه الاحمة خمس حزمات من القصب لا يجوز  
 الاجارة لجهالة الحزمات ولو استاجر طحانا ليطحن له هذه  
 الحنطة يعقير من الدقيق ولم يقل يعقير من ذلك الدقيق حاز لانه لم يحصل  
 الاجر من دق القصب هذه الحنطة والقصر معلوم خلاف الحرمات  
 وكذا لو استاجر رجلا ليطحن هذا القصب يعقير امنا من هذا  
 القصب لا يجوز ولو قال يعقير امنا من القصب ولم يقل من هذا القصب  
 جاز ولو دفع عزلا الى حائل ليس له بالملك او بالربع ذر في القصب  
 انه لا يجوز ومساح يلحق بغيره والله يجوز واذلك لما ان القصب  
 به احد القصبه ابو الليث رحمه الله وسمي الامم الحلواري والفكر  
 الامام ابو علي السفي **رجل** اخذ من رجل بقره على ان يمسح  
 يحصل من لبنها من المصل والسمن والدايب يكون بينهما لا يجوز وما  
 احد من المدفوع اليه من لبها من المصل والسمن يكون له لا يعطى  
 حق المالك عز ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من اللبن  
 البقر لان اللبن مملوك وعلى مالك البقرة قيمه علفها بعلف مملوك  
 لاما اكلت هي المرعي وعلفه اجر قيام المستاجر عليها  
 والحسنة في تجوز هذا النصف ان يبيع نصف البقرة من المدفوع  
 اليه بثلث معلوم وتسلم البقرة اليه ثم يامر بان يخذ من لبها  
 المصل والسمن وغير ذلك يكون بينهما ولو كان البقرة

والم يملك من ذلك الدقيق حاز

يجعل

ان كان علفها الذي



بين رجلين وتواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة  
عشر يوما تحلب لبنها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله  
هذه مهاييات ناطله فما ارضا احدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق  
ذلك ان يهب ما استهلك من فضل اللبن او يجعله في حل من ذلك فيبصر اعما  
عليه رحا لان لكل واحد منهما مجرده او مثليه فقال  
احدهما لصاحبه ارفع من مثليتي ما به وقر حتى ارفع من مثليتي مثل ذلك  
لحم احدهما ومات وباع ثم بعير سعر اللحم الى نقصان فقال  
صاحب اللحم للنبي رفع ما به وقر من مثليتي لا ارفع ما لي عليك العام  
قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا اعلم لهذا حيلة سوا ان  
يرفع النبي عليه الثلج ما به وقر من مثليتي نفسه وطرح من مثليتي  
صاحبه حتى يبرأ عيها عليه وقال مولانا رضي الله عنه وعندى  
المعاملة التي جرت بينهما فاسده لانه ذكر الاوقار متقاوته  
تفاوتا فاحشا ولا يحور ما لم يسن وزن الوقور وان الحمد بحلف باحلاف  
الما والموضع فمسي يكون احدهما اني واصفا من الاخرف لا  
يبر الا ان يكون الحمد الثاني مثله وما قال من طريق المحروح  
نظر فانه لو التقى مثل ذلك في محبة صاحبه فان مستهلك الما  
في محبة صاحبه فان المودع اذا خلط الوديعه بجيشها كان  
مستهلكا ضامنا والضامن اولى بعير السعر است الحار لصاحب  
الدين فان من غصب من اجر موزونا فبعير سعره في بلكه العصب  
لم يكن المعصوب منه ان لا يقبل منه قال مولانا رضي الله عنه  
وطريق المحروح عندى ان يرفع من عليه الدر الامرا الى القاصي

الوقوع

مثله

حتى

حتى لحرم على قبول مثل ما كان عليه لما واستقرض من اخر حطه  
فاعطاه مثلهما بعد ما بغير سعرها فانه بحسب المقرض على قبول  
وكذا لو غصب من اخر شيئا من دوات القيم فاعطاه الغاصب  
يوم البصر بعد ما بغير سعره في ذلك البلد فانه بحسب قبول  
فان اختلفا في مقدار وزن الحمد حلف الثاني لان صاحبه يدعى  
عليه الزيادة وهو كرجل استاجر ارضا شرها  
وحاجبه المستاجر الى السرب لسوق الما الى ارض له اخرى حار  
ولذا لو استاجر ارضا لكذا واجرم منها اقل مما سمي من الاجر وانما حله  
صاحب الارض الممر او الشرب باسره وان كان قصده من الاجار  
الممر والمما اذ الم يكن ذلك شرطا في الاجار **رجل** دفع اخرى لانه  
او قاردهن لمحمد منه صانونا على ان يكون العمل من المدفوع  
اليه والصابون للدافع ففعل المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب  
الدهن وعليه للعامل اجر عمله وغرامه ما جعل فيه **رجل**  
استاجر ممر جلا سهر الطمع فيه العصب على ان يكون رد الرجل على  
المستاجر لا يكون هذه الاجار حايظه لان رد المستاجر يكون على  
الاجر فاذا شرط ذلك على المستاجر بان يسهل ولم يسهل الرد على  
المستاجر فعبر المستاجر في نصف السهر او في اخره كان عليه اجر  
السهر وان استاجر ممر كل يوم بكذا مفعلا ولا اجر عليه  
لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرد المم سهره وان دفع  
في نصف اليوم كان عليه اجر اليوم ولو استاجر حيا واما لزاننا  
وقال له الاجر ما لم يرد لها على صححه فلي عليه لذا فالواطر الحار

الي

ان



والحباب ودل ما كان له حمل ومونه على المستاجر بسد العقد  
فلنمه في الحباب اجر المثل وفي الكزان الاجر المسمى ما دامت صحته  
الي ان برد احسن المشاع مما يسمي وفما لا يقسم فاسد في قول  
حسبه رحمه الله وعليه الفتوى فان احرم من شركه جاز في اظهر  
الدواسن عنه وقال صاحبه رحمه الله عليهما يجوز على كل  
حال ولو كانت الدارين رجلين احدهما بصنة من بال  
احلفوا فيه على قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال بعضهم يجوز  
ويقوم المالك مقام الآخر وذكر الرافعي رحمه الله عن ابي حنيفة  
رحمه الله عليه به رواسن والاطهر انه لا يجوز ولو استاجر  
رجلان دارا من واحد واخر رجلا دارا من واحد او من اسن حاز  
فان مات احد المجررين او احد من المستاجرين البصنة لا جاز  
في النصف وسقي في النصف ولو اجر كل الدارين واحد لم يقاسم  
الاجارة في النصف **سفسخ** في النصف وسقي في النصف هي الحيلة في اجارة  
المساع **رجل** استاجر نهر يابسا لسوقه الى ارضه لا يجوز  
ولذا لو استاجر ميزابا لجرى فيه المطر على سطح المواجه واستاجر  
بالوعة ليصب فيه وضوء لا يجوز وعن محمد رحمه الله اذا استاجر  
موضعا معلوما من الارض للسيل فيه الما الى ارضه جاز بخلاف السطح  
لان في السطح موضع لسيل الما محمول ويستل الما بعد ما يربد  
**لسر** وسعه يجوز ان ياخذ المطر مكانا اسطمنه بخلاف الارض  
ولو استاجر ميرا بالركة في داره **شهر** باجر معلوم حاز ولو كان  
الميزاب مرلما في حائط المواجه لا يجوز ولو استاجر بركة او دلو او شرا

لسقي غنمه لا يجوز فان ذكر لذلك وقتا معلوما يوما او شهر اجاز ولو  
استاجر حائط الموضع عليه جدوعا او شجرة اولوه او مزايا او موقعا  
من الحائط لئلا ينفذ فيه ويدل لا يجوز ولذا لو استاجر سطح على  
الساب لمحت لا يجوز ولو اسرى كحلا لعلعه لم استاجر ارضه لفسقه  
النخل فيها وما معلوما جاز ولو اسرى الممر على راس النخل لم استاجر  
النخل لان بقا الممر واستاجر ارضه لا يجوز اما استاجر النخل  
وطاهر لانها ليست بحل الاجارة واستاجر ارضه لا يجوز وان كانت الارض  
محلا للاجارة لان الارض مسعولة بالسر يملوك للمستاجر وهو النخل  
فان كان ما بين الممر والارض مملوكا للمستاجر جاز في الاجارة  
الارض ويجوز الاجارة في الوجوه كلها ولو استاجر طرفها في دار  
لمر ومها لا يجوز في قول ابي حنيفة لا بها اجارة المساع ولو استاجر  
سفلا وما معلوما لئلا ينفذ عليه علوا جاز وان استاجر علوا لئلا ينفذ  
لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وفي قياس قول صاحبه  
جاز ولو استاجر طهر بيت لئلا ينفذ عليه متاعه وقتا معلوما  
جاز وذكر في الاصل اذا استاجر سطح بيت لئلا ينفذ عليه لا يجوز فالواضح  
لمر عليه ولو استاجر ممر مكملا او موزونا لئلا ينفذ عليه ذكر في الاصل  
انه يجوز وذكر الرافعي رحمه الله انه يجوز ولو اسرى عقارا فاجره قبل  
القبض لا يجوز وقيل هو على الخللان في بيع العمار قبل القبض ولو  
استاجر عقارا فاحرم قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخللان ايضا  
ولو استاجر شاه ليرضع صبيها او حردا لا يجوز ولو استاجر سائبا  
لنسطه في ماله لا يحل عليه ولا ينال لا يجوز لان الاستجار لا يجوز الا

الا عذر



لمسعه مقصوده بالعن ولذا الاستاخر دانه لحسها بين يديه اوليها  
على ارسنه لطن الناشر الدابة له لا يجوز ولو دفع ارضا الى رجل  
على ان يعرض فيها ملون الاسجار والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها  
فالغراس يكون لصاحب الارض وعليه للعامل فمعه الغراس واحترمه  
**جبل** استاخر عبد الله بن شريك كذا على ان يكون طعامه على المسافر  
اوداه على ان يكون عليها على المستاخر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال  
العقبة ابو اللب رحمه الله في الدابة باحد يقول المصدق من امتنا  
في زماننا العبد باكل من مال المستاخر عاده ولو دفع سمعا الى  
دهان ليغصه على ان يكون بعض الدهن له او النساء ليدحها على ان  
يكون بعض اللحم له لا يجوز **جبل** دفع ثوبا الى خياط لم يقطعه  
وخطه فمسا على ان يعرض منه في يومه هذا او الري من رجل اى  
الى مكة على ان يدخله الى عمره ليلة كل يعرضه دناءة ولم  
يرد على ذلك روى محمد بن ابي حنيفة رحمه الله عليها انه لا يجوز هذه  
الاجارة فان وفاء بالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له اجر المثل لا  
يراد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها وغر ابي يوسف  
رحمه الله اذا استاخر دابه من رجل ايا ما سماه ولم يذكر سا  
لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز عندهما ولو قال  
للمخاط استاخرتك اليوم لم يخط هذا المعنى بل هم اوقال استاخر  
اليوم لخير هذا العن الدوم بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله  
حلالا لما قاله الرامي رحمه الله لسر المسئلة اختلاف  
الرواسن عن ابي حنيفة رحمه الله وانما اختلف الخواب لان روى

محمد عن ابي حنيفة ذكر العمل والمشي ولا الى ثم ذكر الوقت وما ذكر  
الوقت للاستعمال ان عجل فقد وفي بالشرط فستحق المسمى وان لم  
يعتد ولم يف بالشرط كان له اجر المثل لا الفساد الاجارة بل لغواب  
الشرط المرغوب وفي روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليها ذكر  
المدة او لا ففعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون  
مقصودا على كل حال ولا يمتنع الجمع بين الوقت والعمل في كونها  
مقصودا لاجل ان حلتا فحلما مقصودا بمحولا وجماله المعهود عليه  
منع صحة العقد اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعد ذلك للاستعمال  
فلم يصر الوقت معهودا عليه ولا يفسد العقد وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
عليها يجوز الاجارة في الوجهين وذكر محمد رحمه الله في الجامع  
الصغير **جبل** استاخر رجلا لخير له هذه العشرة المحاسن  
كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله فابو  
حنيفة رحمه الله عليه في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة مع انه ذكر  
الوقت بعد العمل فمن هذا مما قاله الكرخي من التوفيق بين  
الرواسن بطريق الصريح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رحمه الله  
رواسن والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة ودم العمل واخذ  
اذا ذكر الاحر بعد الوقت والعمل واما اذا ذكر الوقت او لام الاجر  
م العمل بعد او ذكر العمل او لام الاحرم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا  
وسط الاحر فذكر الاول عملا كان او دوما والاخر بعده ثم العقد  
فكان ذكر السالى بعد ذلك ان كان دوما يكون للرجل وان كان  
عملا فذكر لبيان العمل في ذكر الوقت ولا يفسد العقد



وذكر الحام رحمه في المختصر ما هو اشارة على ذلك الا ترى انه لو  
استاجر العمل له هذا العمل وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم فان  
جايز **رجل** استاجر رجلا لقطع له اشجارا في مدينه بعد  
عن المص على ان اجر الدهاب والرجوع يكون على المستاجر فالوالس  
على المستاجر اجر الدهاب ولا اجر الرجوع اما اجر الدهاب فلانه  
لا يعمل له في الدهاب عملا ولا يدون العمل لا سوجب الاجر وبعد  
العمل لا يفي الاجاره فلا يجب اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك  
على المساجر فسد العقد قال رضي الله عنه وبلغني ان يكون  
الجواب على التفصيل ان كانت الاسعار معلومه للمساجر فذلك  
الجواب وان لم يكن معلومه للمساجر لم يذلل الوعد لا يصح الاجاره  
لانه اذا لم يذلل الوعد كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول  
فسد العقد وان يذلل الوعد كان احرم في ذلك الزمان  
وكان عليه اجر ذلك الزمان فصح عليه المسمى لا غير وان ذكر شرط  
في الاجاره بان اكترى من رجل دابه فقال ان رتبته الى موضع  
كذا املا او ذكر بلان مواضع جاز العقد استحسانا وفي الرباد  
على اللان لا يجوز ذكر محمد رحمه الله لهذا اصلا وقال الاجاره متى  
وقعت على احد سب او احد الاسماء الثلاث وسمى لكل واحد اجرا معلوما  
بان قال اجرتك هذه الدابه بخمسه دراهم او هذه الاخرى بعشرة دراهم  
او هذه الثلاث بخمسه عشر او قال ذلك في السنوات الثلاث او في الحوام  
الثلاث او العبد الثلاث او قال ذلك في المسافات المختلفه بان قال  
اخرتك هذه الدابه الى واسط مثلا او الى الكوفه كذا الى بغداد

وان ركبها الى موضع  
كذا فكذا

بها

بلذا او قال ذلك في انواع الخياطه او انواع الصغ الى اللان يجوز  
وفي الرباد لا يجوز وفرق بين الاحاره وبين السع اذا باع احد هذين  
العبدين وسمى لكل واحد منهما ثمنلا يجوز الا ان يشرط الخيار  
في ذلك للبايع او للمشتري فذلك في التوسر وعسر ذلك وفي الاجاره  
يجوز من غير حصار لان الاحاره تجري فيها من المسموحه ما لا اخرى في  
البيع وكذا الوفاق لراد الا ببق ان رددته من موضع كذا فذلك  
كذا وكذا الوفاق للخياط ان خط هذا اليوم فلك درهم واخطت  
هذا التوب الاخر فلك نصف درهم او قال ان خط هذا اليوم فلك  
فلك درهم وان خطه فارسا فلك نصف درهم او قال للصباغ ان  
صبغه بالعصر فلك كذا وان صبغته بالزعفران فلك كذا فان  
جمع ذلك اذا قال للخياط ان خطه اليوم فلك درهم وان  
خطه عدائلك نصف درهم قال ابو حنيفة رحمه الله يصح الشرط  
الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحبه يصح الشرطان  
جميعا والمسئله معروفه فان خطه في اليوم الاول يجب المسمى  
ذلك اليوم وان خطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل الا في روايه  
الاصل يجب اجر المثل لان زاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم  
وفي النوادر يجب اجر المثل لان زاد على نصف درهم وذكر الدور  
رحمه الله الصحيح روايه النوادر وان خطه في اليوم الثالث  
روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لان زاد على درهم  
ولا ينقص عن نصف درهم وروي عنه انه لا يزاد على نصف درهم وينقص  
عن نصف درهم وهو الصحيح ولو قال ان خطه اليوم فلك درهم

وان رددته من موضع  
كذا فلك كذا



وان خطبه عدا فلا شيء لك فخطبه عدا فان له اجر مثله لا يزاد علي  
 درهم لان الاجارة سبيلك بعموم ويلزمه اجر المثل كما لو قال  
 استاجرتك بغير شيء ولو قال اجرتك هذه الدار شهرا على انك ان  
 وعدت فيها عدا افاجرها عشرة وان وعدت فيها بترافا جرها  
 خمسة حازت الاجارة في قول ابي حنيفة الاخرى في الخطا  
 الرومي والفارسي وفي قول صاحبيه الاجارة فاسده هما يقولان  
 في اجارة الدور والعقار يحجب الاجر بمجرد الحمله وعد ذلك  
 الاجر محمول خلاف العمل لان العمل لا يحجب الاجر الا عند العمل  
 وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول ابي  
 حنيفة رحمه الله فان بعض المساحر الدار ولم سدها يلزمه اقل  
 المسمى ولو استاجر دابة من بغداد الى القصر خمسة والى الكوفة  
 بعشرة قال محمد رحمه الله ان كان القصر نصف طريق الكوفة  
 جاز وان كان اقل من ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رضي  
 عنه يجوز وعلى كل حال **رجل** نزل خانا قال عامه  
 مساح يلزمهم القصة ابو اللب والقصة ابو بكر رحمهم الله يكون  
 ساكن كذا باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر وقال بصريحه  
 لا اجر عليه الا ان يعاها صاحب الحان بالاجر محدد بحسب الاجر  
 استحسانا والصحيح قول القصة اني الله رحمه الله لان الطاهر  
 ان النزول في الحان يكون بالاجر وهو منزله من دخل الحمام  
 كان عليه الاجرة لا يصدق انه دخلها غصبا فلذلك هذا  
 الا ان يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بان كان صاحب

الاسكاف

حس

حس لا يساخره عادة وفي المسفار حل عصب دار حل فقال له  
 المالك اخرج منها فان سلسها فهي عليك كل شهر بلذا فان كان  
 الفاصب حاد انما له ثم اقام المالك بعد ذلك بسنة انما له لا اخر له  
 بما مضى وان كان الساكن مقر انما للمدعي فقال اخرج منها فان لم يخرج  
 من شهر كذا ولم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن **رجل** اساجر  
 دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسم رستا قام من رستيقها ولا قصبه ولا شقة  
 بعينها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل رحمه الله الاجارة  
 فاسده لان بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كالري وذلك في الكتاب  
 اذا استاجر دابة الى فارس او الى الري ولم يسم موضع معلوما لا يصح  
 الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام بن محمد رحمه الله انها صح  
 الري اسم للمدينة خاصة ولو استاجر دابة الى سمرقند صحت الاجارة  
 لان سمرقند اسم للقصبة دون السواد فسواد سمرقند سمي سمرقند ولو  
 كان دابة الى اوزجند صحت الاجارة لما لو كان **رجل**  
 الى سمرقند وان تكرر الى فرغانة لا يصح لما لو كان الى سمرقند **رجل**  
 تكرر باغلا على انه لما ركب الامير ركب معه كانت فاسده و  
 لما ركب اجر مثله **رجل** يسل من رجل طعاما على ان يحمله  
 من موضع كذا الى موضع كذا الى ابي عثريوما بلذا اول محله  
 الى ابي عثريوما حمله في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاخرى لو استا  
 رجلا على ان يحيط بونه في يومه بدرهم فخطبه في اليوم الثاني  
 لا يحب الاخر على صاحب النوب في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي  
 قول صاحبه يحجب الاخر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع

يوم

جر



الاجارة على العمل دون الوقت

**مسألة** في الاجارة المشتركة في الحامى والنباتى

امرأه دخلت الحمام ودفع ثيابها الى المراه التى تسد الباب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال السمع الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله ان كانت هذه اول مرة دخلت الحمام لا يضمن السانى في قولهم اذا لم يعلم انها تحوط الباب باجر لانها اذا دخلت اول مرة ولم يعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ فان ذلك ادعاء والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المراه هذه دخلت الحمام قبل هذا فدفعت اليها الباب واعطت لها الاجر على حفظ الباب كانت المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن لان عنده الاحر المسير لا يضمن لما هلك في يده من غير صفة والمخار في الاجارة المشتركة قول ابي حنيفة رحمه الله ومثل هو قول محمد ايضا وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها الاجارة المشتركة لو كان ضامنا لما هلك في يده بغير صفة بموجب الضمان عندها على السانى قال رسول الله عنه ويسعى ان يكون الخواب في هذه المسئلة عندهما على الفصل ان كان السانى احرا الحامى باجر منه كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الحل منزله بل عند الفسار والمودع **رجل** دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ سلمي الباب فلما خرج من الحمام لم يجد سابه قال ابو القاسم رحمه الله ان اقر صاحب الحمام انه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الباب وظن انه

برجع

يرفع باب نفسه كان ضامنا لانه صار مضيقا اذا لم يسمع القاصد وان سرق الباب ولم يعلم به صاحبه الحمام لا يضمن الا اذا صغره بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الباب **رجل** دخل الحمام ووضع سابه في الحمام وصاحب الحمام براه وبطرا اليه فلما خرج من الحمام كبر بحمد سابه قال محمد بن سلمه رحمه الله ان صنع الحامى او راى ان عمره رفع سابه كان ضامنا وقال ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن سلمه لان ذلك استحقاق منه عادة ولذا لو جاز رجل ووضع سابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يزل للجالس احفظ ولم يزل الجالس لا يخط عندي ولم يزل ولم يرد مودعي حتى لو صغره كان ضامنا **رجل** دخل الحمام ووضع سابه عند الحامى وقال احفظ الباب ومثل الاحر وشرط عليه ضمان الباب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد سابه قال بعضهم ضمن الحامى عند الكل اما على قول ابي حنيفة لان عنده الاجارة المشتركة انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال القاسم ابو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المسقما ما هو قوله امرأه دخلت الحمام ووصف سابه في بيت المسلح والحامية نظرا اليها فدخلت الحمامة في الحمام بعد المراه لتخرج الما فمسل صبي اسها مع صها كانت في ذلك الحامى يرى امها فضاغت سابه المراه قالوا ان عانت الساب عن عرس الحامية وعن اسها ضمنت الحامية والا فلا لان لها ان يحفظ الساب من اسها فاذا لم يع

على قولهما ظاهر  
واسام اصل



عن بطرها او نظرائها لا يضمن

**فصل**

في الجمال وما يرجع اليه

**رجل** استاجر حمالا بدائق الحمل له زق سمير الى موضع

كزاق قال الجمال للمستاجر حمل على الروي لحمله مع الجمال

ووقع الزق وذهب ما فيه لا يضمن الجمال لان الزق ما دام في يده

لم يسلمه الى الجمال وان حملة ثم ان الجمال وضع الحمل في بعض

الطريق ثم استعان برب الروي روعه فوضعه على ظهره

فوقع وتخرق ضمن الجمال لانه دخل في ضمانه وباعه برب

الزق ما صار الزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو زلق

الجمال في الطريق واسو الزق وذهب ما فيه ضمن وكذا

لو اسقط الحمل لانه لما سده بحبل وتحم وأه كان مصعاً

الملاح اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام وعرق السفينة

من ريح او موج او شئ وقع عليها او صدم حل وهلك الطعام

لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة رحمه الله وان عرق السفينة

من يده او معالجته او خدعه ضمن الملاح لان ذلك من حياته

يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير بما تلف بغير فعله وان كان

صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من

ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام

في يد صاحبه ولا يضمن الملاح الا ان يضع فيها شئ او يعمل

معللاً بعد الفساد وان السرت السفينة فدخل فيها الما فان

كان ذلك **فصل** بفعل الملاح صمير والا فلا

**فصل**

في البقار والرعي

**رجل** سلم بقره الى بشار ليرعاها فحما البقار للبلا وزعم

انه رد البقره وادخلها القرية وطلبها صاحبها فلم يجدها سم

وحدها بعد ايام في بئر في الحياه فدعطب قالوا ان كان العرف فيها

سهمهم ان يدخل البقر في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل

بقره في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع مننه انه ادخل

البقر في القرية ولا ضمان عليه ولذا الوارسل كل بقر في سكه

صاحبها فصاعداً ان يصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها

في منزل صاحبها عرفاً والمعرف عرفاً بالمشروط بقدر البقار

في الحياه وعاب عنها بوقع الباقور في زرع رجل فاسدت الزرع

لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقور في الزرع او اخرج

الباقور من القرية وهو يدف معها حتى وقع الباقور في الزرع

او تلف مال السائر سعيها ضمن البقار واذا ساء البقار

الباقور وعطبت واحدة من سوقه بان استعجل عليها في السوق وعبر

والسرب رجلها او يدف عنها او ساقها في الما لسرب فوقع في الما

ضمن البقار ان كان يسرها وان كان حاصلاً لا يضمن لان الجير الواحد

لا يضمن ما تلف في يده بعله اما اذا لم يسعد للفساد وان ساء البقر

ساقطت فقتل بعضها بعضاً او وطى بعضها بعضاً في ساقه فليد

ان كان البقار احده واحد لرجل لا يضمن وان كان مشتركاً للبقر



وهو احرا حرم يكون ضامنا لما خلف من ساقه لانه ساقه الدابة الى  
وطب والساق تضمن لما خلف ولو بدق من الباقر وحاف النار  
انه لو سمع ما نذ يضيع الباقي كان في سعه من ان يسمعها ولا يكون  
ضامنا في قول الى حسه رحمه الله لما نذت لانه ضاعت بفعله  
ويضمن في قول الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ولذا الوفاء فزقت  
ولم يقدر على اساع الكل فاسع البعض وترك البعض لا يضمن لما  
ترك ولو كان النار مسر كافر على ما في موضع فعطت  
فقال صاحبها انا قد شرطت عليك ان ترعاها في موضع اخر وقال الراعي  
لا بل شرطت على الراعي في هذا الموضع فان القول فيه قول صاحب  
وليس للنار ولا للراعي ان يترى على شيء منها بل امر صاحبها  
فان فعل كان ضامنا لما عطف منها ولو ان الراعي لم يفعل ذلك  
ولكن الحمل الذي كان فيها تزي على بعض ما عطف لا يضمن الراعي في  
قول الى حنفه رحمه الله الراعي او النصار اذا خاف الهلاك  
على شاة قد كرها ذكر في الاصل انه يضمن فمما يوم الدخ وذكر  
في التوازي انه لا يضمن استحيانا ولذا لو راى رجل سقطت شاة  
السان وحف عليها الموت فركبها فالوا لا يضمن استحيانا والمخار  
للعنن انه يضمن في الناسه ولا يضمن في الاول فان احلها  
الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم دبحها  
وهي حيه وقال الراعي لا بل دبحتها ميتة كان القول قول الراعي  
ولو ان صاحب الغنم او العرس شرط على النصار او الراعي ان يملك  
من الغنم باسمه لم يضمن هذا السرط ويكون القول في الهلاك قول

الراعي

الراعي وان لم يات بالسهم اهل قرية لا نوادر عز دواهم بالنوب  
فصاغت بقرة في نوبه رجل يكلموا فيه قال العسه ابو اللب  
رحمه الله لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست  
با حار بل هي اعانه واعاره اهل قرية اسموا على ان لكل واحد  
منهم نوب يحفظ النافور فلما كاس نوبه اقدم استاجر هذا  
الواحد اجيرا لحفظها فاخرجها الاجير الى المغانم ثم رجع الى القرية  
ليخرج ما خلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند عسته  
الاخر ضمن الاخر فمما ترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعد  
ما عاد الاجير الى الباقر لا يضمن لا الاخر ولا صاحب النوب اما  
الاجير وطاهر واما صاحب النوب فان له ان يحفظ النافور  
باحراة **نق** يحفظ باجر فترك البقر عند رجل لحفظها  
ورجع هو الى القرية لخرج منها ما خلف او لحاجه نفسه فصاع بعض  
ما كان خارجا ان لم يكن الحافظ في عسالة ضمن والا فلا الراعي  
اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن  
ويكون القول في عسر الدواب انها لعلان قوله وان كان حلقا  
لا يقدر على التمييز يكون ضامنا فمما والقول في مقدار القيمة  
قول الراعي وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها  
المدفوع اليه وامر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه  
ولا يضمن بصل قول الراعي على المدفوع ان كان الراعي اقرب وقت  
الدفع منها المدفوع اليه وان شرط على الراعي ان لا يرعى مع غنمه  
غنم عن صح السرط لانه جعله اجير وحده المصار والراعي

هذه

الغنم



اذا نام حتى صاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام  
 جالسا فان غاب البقر عن عنقه كان ضامنا والا فلا وما اكل  
 الراعي من الالبان يكون ضامنا اذا استاجر راعيا او بقارا وقال  
 استاجرتك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر يكون الراعي اضر  
 مشترك كالاداء اصرح بما هو حمله احر الوحد فان قال  
 عيان لا ترعى معها غنمي لم يمسك بكون اجير وحد وان اورد  
 العقد على المدة او لا بان قال استاجرتك شهرا بك  
 لترعى غنمي كان اجير وحد الا ان يذكر بعدهما ما هو حمله احر  
 المشترك فان قال على ان لك ان ترعى مع غنمي غنمي  
 محمد يصير مشترك او يعتبر اول الكلام باخره هذا قال  
 السمع الامام المعروف بجواهر الزايدة قال ولذلك الحكم في حمله  
 من كان في معنى الراعي السراعي او البقار اذا ضرب شاه  
 نفقا عنها او لغير رجلها ذكر في الاصل انه يكون ضامنا وقال  
 مشايخنا رحمهم الله هذا على ما ساق قول ابي حنيفة رحمه الله اما  
 على ما ساق قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا سعي  
 ان لا يكون ضامنا كما لو استاجر دابة ليركبها فكيفها  
 بلحماها وان ضامنا في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما  
 ان كسبها كسب مسلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرر  
 في الغنم في بواقي جميعا لان الغنم في العادة ساقق بالصاح بالضعف  
 باليد فان ضربها بالحسنه يكون ضامنا عند الكل لا ولو كسبها بما لا  
 تكسب مثلها وان اساجر دابة لركبها وضربها وجرحها فماتت

لهو على

فهو على وجهين اما ان يضربها بغير امر صاحبها او بامر صاحبها  
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين اما ان يضربها في الموضع  
 المعتاد ضربا معتادا او يضربها بغير معتاد فان ضربها  
 ضربا معتادا لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع المعتاد  
 يضمن في قولهم وان ضربها بغير امر صاحبها فان ضربها  
 ضربا بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد  
 يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول صاحبه لا  
 يضمن ومستاجر العبد لا يملك الضرب الا باذن المولى عند  
 الكل الا اذا ضرب باذن صاحبها والسروع اذا ضرب امراته  
 بمسور معتاد او غير معتاد فماتت كان ضامنا عند الكل  
 ولا يربها في قولهم والامام اذا ضرب رجلا بعزرا او حدا فان لا  
 يضمن والمعلم اذا ضرب صبا او الاستاد المحرف اذا ضرب التلميذ  
 فمات قال السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان  
 صربه بامر اسبه او وصيه ضربا معتادا في الموضع المعتاد لا يضمن  
 وان ضربه بغير معتاد يضمن فان ضربه بغير امر اسبه او وصيه  
 فمات لا يضمن تمام الدية في قولهم سوا ضربه معتادا او غير  
 معتاد والاب اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول ابي  
 حنيفة رحمه الله وهو كالاب وعند صاحبه لا يضمن لما لا يضمن  
 الاب اذا ضربه للبادية وللعلم ولا يرثه وقال ابو يوسف لا يضمن  
 ورثه وليس على البزاع والعصاد والحمام ضمان السرايه اذا لم  
 يقطعوا زباده على ما اذن له فان قطع الحسان الجمله و

ويستغفر الدابة  
 يضمن عند الكل ضم

سوء ضربه معتاد  
 او غير معتاد وعند  
 صاحبه لا يضمن في  
 المعتاد وما لا يضمن اذا  
 ضرب السهم في يمينه  
 ان يضمنه وهو كما صح



الحشفه ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفه حكومه عدل  
وان قطع الحشفه كلها فان لم يمت كان عليه مال الده وان مات  
من ذلك كان عليه نصف الده وان شرط على هولا العمل الصحيح  
دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه  
لا يخرق صح شرطه لان ذلك مقدور له وان استأجر حجاجا ليعمل  
له سنا فقلع فقال صاحب السن ما امريل بقلع هذا السن فان القول  
قوله ويضمن القالع ارش السر **رجل** استوجر على حفظ خان  
فسرق من الخان سي قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر السلمى  
رحمهما الله لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال  
محموظه بالنسب وهي في يد ملائمتها وغيرهما من المساح قال في  
حارس السوق اذا كان الحارس الحواشي فبب حانوب وسرق منه  
شي ضمن الحارس لانه بمنزله الاجير المشترك والصحيح ما قال الفقيه  
ابو جعفر وان استأجر الحارس واحدا من اهل السوق حل للحارس  
ما اخذ منهم فاذا اسأجروه رتبهم وسعد عبد الرسر عليهم  
فان لرهوا السواد حراد اعمر الدرهم فليس قالوا لوز ضامنا  
اذا اعمر بغير اذن صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم  
اعمرها بغيرها لا يضمن وهذا في الدرهم الذي يضمن النسر  
فان كان لا يضمن لا يضمن **م** **م** **م**

**فصل** في القصار **ن** **ن**  
قصار وضع التوب على الحدي الحانوب واعدان اخيه ليط

الحانوب وعاب القصار ودخل ابن اخيه الحانوب الاسفل فطر  
الطارار التوب قالوا ان كان الحانوب الاسفل محال لودخله اسنان  
لا يعب عن عيبه الموضع الذي كان فيه التوب لا يجب فيه لضمان  
وان كان الحانوب الاسفل محال لودخله اسنان يعب عن عيبه الموضع  
الذي كان فيه التوب بنظر ان كان الصبي الذي اقعد القصار  
صمه الى القصار لم يوه او امه او وصيه او ليرى كنه له احد من هولا  
ولكن القصار صمه الى نفسه الصبي قال رضي الله عنه  
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي مادونا لان الصبي  
المادون يواخذ ضمان يصنع الوديعه امّا اذا كان محجورا  
فانه لا يواخذ باسهلاك الوديعه ويصنعها لودل سارقا  
على الوديعه او راى اسانا فاخذ الوديعه وهو تقدر على بيعه  
فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان هذا الصبي مادونا  
كان الضمان على الصبي ولا بحث على القصار لان له ان يحفظ الساب  
بيد الصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن الصبي  
في عيال القصار ولا يملك له ولا اجيرا الا ان القصار احده سد واقعه  
ليحفظ الحانوب كان الضمان على القصار فمالا انه لما استخفظ من  
لسن في عياله نصير مسهلدا قصار سلم سب الناس الى احسن  
لسمسها في المعصره ومحيطها فنام الاحمر وضاع من الساب بعضها  
ولا ندري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار  
لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب



التوب الخياران سا ضمن الاجير وان سا ضمن القصار وقال القصة  
 ابو الليث رحمه الله انما قال له ان ضمن القصار لانه لان يمل  
 في الاجير المشترك الى قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا  
 هلك في يد الاجير المشترك لا يفعله اما على قول ابى حنيفة رحمه الله  
 لا ضمن القصار ما هلك قال وبه باخذ والفتوى على قول ابى حنيفة  
 رحمه الله قصار امره صاحب التوب ان يمسك التوب بعد العمل  
 حتى ينفذ الاجر فذلك التوب عند القصار من غير يصنع لا ضمن  
 القصار في قول ابى حنيفة رحمه الله لانه هلك امانه عنده .  
 والسمسار اذا باع متا من به من الساب وامسك بامر صاحب الساب  
 من الساب حتى ينفذ الاجر فسرقة منه الممن لا يضمن في قوله وكذا  
 صاحب الجمولة اذا قال للجمال امسك الجمولة حتى اعطى الآخر  
 فسروا الجمولة لا يضمن الجمال في قوله لانه ليس لعمل السمسار  
 والجمال ابر في العيز ومن لا اثر لعمله في العيز لا يملك الجسر بالاجد  
 فيكون امانه في يده ولا يكون رهنا العصار اذا انكر ان عنده  
 توب هذا الرجل لم اقر وقد قصص قالوا ان قصص قبل المحمود كان  
 له الاجر وان قصص بعد المحمود لا اجر له لانه لما حمد صار غاصبا  
 وسطل الاجار فاذا قصص بعد ذلك فقد قصص بعرض عقد ولا يجوز  
 الاجد قصار رهن توب قصار بدنه عند رجل لم اقتك الرهن  
 وقد اصاب التوب نجاسة عند المرتزق فلما نظر اليه صاحب التوب  
 دلف العصار بظهر التوب وازاله النجاسة فامسح العصار عن ذلك  
 فتشاجرا وترك التوب عند القصار فذلك عنده فلو ان كانت  
 التوب

لا يصيغه صح

النجاسة

النجاسة لا تنقص منه التوب لانه على العصار لانه وان صار مخالف  
 بالرهن الا انه لما اقبله فقد ارفع الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا  
 خلى العصار منه ومن المالك هلك حرج التوب عن ضمانه والنجاسة  
 اذا لم يمسح منه التوب لا يمسح وهو معتزله ما لو صب على عبد الغير  
 نجاسة فامر صاحب العبد ان يغسل النجاسة هلك القدر لا ضمن  
 وان كانت النجاسة يمسح منه التوب لان على العصار ضمان  
 العصار ويهلك التوب امانه لانه حرج عن ضمان التوب بالحمله  
 فهو نظير من خرق توب انسان حر والسرا فقال له صاحب التوب  
 اصلحه فاني فترك التوب عنده وهلك لا ضمن المحرق العصار  
 المحرق يمسك العصار او احده الخاص اذا دخل نارا للسراج  
 بامر الاساد فوقعت شراره على توب من توب العصار اداصابه  
 دهر السراج لا يضمن الاجير ويكفي الضمان على الاستناد لانه  
 ادخل السراج باذنه وصار فعل الاجير لفعل الاستاد ولو فعل  
 الاستاد ذلك لان صامنا احمر العصار اذا وطى بوا من سب  
 العصار وهو توب لا يوطا مثله واسقف او محرق ضمن الاجير لانه  
 لم يودن له في ذلك ولذلك لو كان التوب مما يوطا مثله الا انه كان زود  
 عند القصار ليس من قباب القصار وان كان ذلك من سب القصار  
 وذلك توب يوطا مثله لا يضمن الاجير ويضمن العصار لانه مادور  
 ذلك على اذا كان ذلك من سب القصار ولذا الواجب المدونة من  
 احمر العصار او يلمده فوقع على توب من سب القصار صر الاساد  
 ولو وقعت على توب ليس من سب القصار لان الضمان على



المبد ولو وقع المدقة على موضعها لم وقعت بعد ذلك على شيء  
 فالضمان على الاستاد لا على المبد وان اصابته المدقة اسنانا كان  
 الضمان على المبد ولو ايسر شيء يعمل المبد من اداة القصار  
 ما يدق به او يدق عليه لا ضمن المبد وان كان ما لا يدق به او لا يدق عليه  
 ضمن المبد وهو يظن ما لودعي رجل فوما الى منزله صفا فمشوا على  
 ساطه او جلسوا على الوساده فحرق لا ضمن الصنف ولذا لو كان  
 الصنف معك اسففا فلما جلس على السيف ساطه او وساده لا ضمن  
 ولو وطى امه او بونا لا ينسب ولا يوطا من له ولو قلبوا انا ما يدق  
 فانكسر لا يضمن لان الصنف بهذا النوع من الاستعمال بهذه الصفة مادو  
 عادة ولو حمل اجير القصار بونا من سيات القصار وعمر وسقط  
 لا ضمن الاخر وضمن الاساد ولو سقط على ودعه كانت عند  
 صاحب السيف فافسدها ضمن وكذا لو غير فسقط عليها  
 وان كان ساطا او وساده استعاره للسطح لا يضمن والسيف  
 ولا الاجير ايضا لان المالك اذن له في سبطه ولو علق القصار بونا على  
 حمل في الطريق لم يضمن القصار ثم ترك حمولة فخرقه كان الضمان على  
 سائق الحمل دون القصار وقصار اسرعان يرب الثوب في دوا الثوب  
 ما عانه وحقق الثوب ولا يدري انه يحرق من دق القصار او من دق  
 صاحب الثوب روى ابن سماعه عن محمد بن القصار يضمن جميع القصار  
 ووجه ذلك ان الاجير المبرل صام في قول محمد رحمه الله ما هلك  
 عن صفة فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على  
 القصار ما لم يعلم انه يحرق يدق صاحب الثوب وروى بشر

ضمن صم

عن

عن ابي يوسف رحمه الله ان القصار يضمن نصف القصار ويعتبر  
 فيه الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب اسنان ولم يعلم  
 به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فحرقه كان على الحائل  
 نصف القصار لان الحرق حصل غصب فعلمها وليس احد من  
 باضافه ذلك الله اولى من الاخر فبصاف اليها وما على قول  
 ابي حنيفة رحمه الله تدعي ان الحرق الضمان في فعل القصار لان  
 عند الثوب امامه عند القصار وليس بمصنوع عليه ولا تحت الضمان  
 بالتمسك يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو  
 احب الى الفقيه ابو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل برب اسنان  
 فحرق صاحب الثوب بونه فحرق كان على المتمسك نصف الحرق  
 ولذلك صاحب الثوب اذا اراد ان ياخذ بونه من القصار فتمسك  
 به القصار فحرقه صاحب الثوب كان على القصار نصف الحرق  
 وذكر في المسمى حالك لشيخ بونا فعلق صاحب الثوب بونه لما خذ  
 وابي الحائل ان يدفع حتى ياخذ الاخر فحرق الثوب في يد  
 صاحب الثوب لا يضمن الحائل وان حرق من يدها كان على الحائل  
 نصف الحرق **رجل** ارسل رسولا الى قصار لسرد منه ثابه  
 الاربعه فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب  
 فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على قال الفقيه  
 ابو بكر الليث رحمه الله سئل صاحب الثوب ايها صدقه فاهما  
 صدقه يرى ذلك عن حصومه وايها كذبه يحلف فان حلف يرى وان  
 نحل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب وان صدق صاحب الثوب



القصار كان عليه للقصار اجراء التوب الرابع وان لدب القصار حلف  
 للقصار ان يحلف صاحب التوب على ما ادعى عليه من اضرار التوب  
 الرابع فان حلف به **رجل** دفع توبه الى القصار ثم امر رجلا ان  
 يقبض توبه من القصار يدفع القصار اليه غير ذلك التوب فذلك التوب  
 في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب التوب ان يسع القصار  
 بتوبه قال رضي الله عنه اما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل  
 اذا كان التوب الذي دفع الله القصار توب رجل اخر لانه اخذ  
 توب عنه بغير اذنه وذكر في المسمى **رجل** عنده سار ودفعه  
 محفل المدفع في سائر الوديعه توب نفسه ثم جاء صاحب الوديعه  
 وطلب الوديعه فدفع المدفع السار الى صاحبها ونسي ان توبه في سائر  
 الوديعه فصاع توب المدفع عند صاحب الوديعه كان صاحب  
 الوديعه ضامنا لذلك التوب ووجه ذلك انه اخذ توب الغير  
 بغير اذنه والحميل في ذلك لا يكون عدلا وذكر ان القصار لو دفع الى  
 صاحب التوب توب عنه فاخذه صاحب التوب على ظن انه له  
 كان ضامنا وان كان صاحب التوب دفع الى القصار رجلا  
 لياخذ توبه من القصار يدفع القصار اليه توبا عنه توب المرسل فصاع  
 عند الرسول لان التوب المدفوع لو كان للقصار لا ضمن الرسول  
 وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك التوب الخيار ان يسا ضمن القصار  
 وان شاخص الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول  
 قصار سمس توب القصار فاخترق **كان** ضامنا ولذا اذا  
 عصر التوب فمحمروا وان فعل ذلك احد القصار ولم يعد الفساد

لاضمن

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار  
 سراحا في حانوته فاخترق توب بغير فعله ضمن لان هذا ما يمكن  
 الاحتراز عنه في الحمله وانما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن  
 الاحتراز عنه ولا يمكن عن اطفايه وهذا قوله اما على قول انني حنيفه  
 رضي الله عنه لا يضمن ما هلك بغير صنعته **رجل** دفع الى  
 قصار توبا ليقتصر محاصبا التوب بطلب توبه فقال له القصار  
 دفعت توبك الي رجل طننت انه توبه **كان** القصار ضامنا  
**فصل في الحياط والنساج**

اذا قال صاحب التوب للنساج اذهب بالتوب الى منزلك حتى اذا  
 رجعتنا من الجمعة صرت الى منزلي وافر عليل احرك فاحلست التوب  
 من يد الحائك في الرحمة قال القصة بولس الملقب رحمه الله ان  
 كان الحائك دفع التوب الى صاحبه او مكنته من الاخذ ثم دفعه الى الحائك  
 لو فرله الاجير يكون التوب رهنا فاذا هلك بهلك بالاجير وان كان  
 صاحب التوب دفع الله التوب على وجه الوديعه لا يضمن الحائك  
 فلو ان احده على صاحب التوب على حاله ولو موعه الحائك بالاجير  
 قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطحا على شيء كان حسنا  
**رجل** دفع النساج كرايا سا بعضه مسووع وبعضه غير مسووع  
 فسرق ذلك عند النساج ذكر في التوازل ان على قول من يصير الاجير  
 المسرك ما هلك في يده بغير صنعته يضمن النساج كل التوب لان  
 المسووع مع غير المسووع حكم الاصل ليس واحد وسبح النافي



برده ما كان مسوفاً كان النسيج في الحل اجيراً مشتركاً <sup>فيضمن</sup>  
 الكل وهذه حمله مسأله <sup>فيها</sup> على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
 عليهما منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط لباساً فخاطه  
 قميصاً ونقى قطعه من الكرايس فسرق الخياط ومنها  
 رجل دفع صرماً الى حفاف ليجرله حفاً فوصل سي من الصرمة  
 فسرق الخياط فلو دفع رجل الى وراق مصحفاً ليعمله  
 المصحف ودفع الغلاف معه او دفع سيفاً الى صيقل ليصقله  
 باجر ودفع الخياط معه فسرق لا يجب عليه ضمان الغلاف والحرف  
 لان الغلاف والحرف منفصل عن السيف والمصحف وهو احرار  
 مشترك في السيف والمصحف لا في الغلاف والحرف وعز محمد  
 رحمه الله انه يضمن الحل وعز محمد رحمه الله لو دفع مصحفاً الى رجل  
 ليعمله غلافاً او دفع السلن الى رجل ليعمله لباساً فصاع المصحف  
 والسلن لا يضمن انه اساجر ليعمله غلافاً لا يعمل في السلن والمصحف  
 والسلن والمصحف لا يكونان معاً للصاب والغلاف وكان السيف  
 والمصحف امانه في يده فاذا هلك في يده لا يضمن منه لا يضمن  
 وهذا كله قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ما هلك في يده لا يضمنه لا يكون ضماناً لان عنده الاجير المشترك  
 لا يضمن ما هلك في يده لا يضمنه ساج كان يسكن مع  
 صهره في الري داراً واسلها واسل الماع وورل الغزل في  
 الدار التي اسل عنها قالوا ان لم يسلم الغزل من المحار الذي  
 كان فيه الى بيت اخر من دار صهره ولا اودعه صهره لا يضمن

فتو

الحقوق

صن

في مور

في قول ابي حنيفة رحمه الله لان الغزل يانق في ذلك المحار الذي كان  
 فيه كان هو ساقا الغزل في ذلك المكان الذي كان فيه لما  
 عرف من اصله ان سكنه في الدار لا سطل ما بيع له فيها شي وعندها  
 يضمن **رجل** دفع الى نساج غزلاً لتسجيه لباساً فدفع النساج  
 الى اجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير احمر النساج  
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجير الاول ضمن الاول عند  
 الكل ويضمن الاجير عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ولا  
 يضمن قول ابي حنيفة رحمه الله وهو المودع اذا اودع احداً عند  
 لصاحب المودعة ان يضمن اهما شأ وعنده ابي حنيفة رحمه الله له  
 ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني نساج  
 ترك لباساً في بيت الطار فسرق لسلاً قالوا ان كان الموضع الذي  
 ترك فيه اللباس مأخوفاً فيه الساب لا يضمن وان كان مأخوفاً فيه  
 الثياب لا تحفظ ورضي به صاحب اللبس لا يضمن اصاباً ولا ضمن **رجل**  
**رجل** دفع ذهباً الى صانع ليجعله سواراً منسوحاً والسمع لم يكن  
 من عمل هذا الصانع فاصبح الصانع الذهب وطوله ودفعه الى من  
 تسجيه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصانع فاصبح الصانع الذهب  
 الاول دفع الى الثاني بعد امر المالك ولم يكن الثاني احراً الاول ولا  
 تلميذ له كان للمالك ان يضمن اهما شأ في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
 عليهما وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يضمن الصانع الاول اما الثاني  
 ان سرق منه بعد الغزل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده يده ودفعه  
 اما ما دام في العمل كان يده يده ضماناً لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه



وعند أبي حنيفة رحمه الله مودع المودع لا يضمن ما لم يصرف في الوديعة  
 بغير إذن مالكها **رجل** قال لحياتك انظر الى هذا الثوب فان لحياتي  
 تمصا فاقطعه بدمي وخطه فقال الحياط بغيره ووطعه ثم قال بعد  
 ما وطمع انه لا يفسدك ضمن الحياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بالقطع  
 بشرط الكفاية ولو قال للحياط انظر اليك في تمصها فقال الحياط  
 نعم فقال صاحب الثوب اقطعه ووطعه فاذا هو لا يضمن الحياط  
 شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الحياط نعم فقال صاحب  
 الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذ اقطعه كان ضامنا اذا كان لا يضمن  
 لانه علق الاذن بالشروط **رجل** استاجر خبازا لعمله طعاما  
 في ولية فافسد الطعام واحرقه او لم ينضجه كان ضامنا لانه  
 اجير مشترك فيضمن كفاية بده ولو لم يفسد الخبز ساو للزرب  
 الدار اسرى راو به من ما وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساو  
 البعير فحرق على العدو وفلسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب  
 البعير ساو لانه ساو بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فيما  
 افسد لانه فسد لا بفعله ولذا الوسيط البعير على ولد صغير او  
 صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير النحاس اذا هلك  
 العبد في بده لا يضمن لانه اجير مشترك فلا يضمن ما هلك عنده  
 لا بصعته ولذا الدلال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فشره  
 فذهب الرجل بالثوب من بين يديه ولم يطره الدلال لا يضمن لانه  
 ما دون هذا الدفع عادة **رجل** دفع الى حياط ثوبا لم يخطه  
 قميصا فحاطه فنادى طاروا احد الذي قال له ما لعاسه

ما فسد

سما هي خير المالك ان شاترك الثوب عليه وضمنه همه ثوبه  
 وان سا اخذ القبا واعطاه اجر مثله لا يراد على المسمى وان  
 اختلفا قال رب الثوب امرتك ان تقطعه فمصا وقال  
 الحياط لا بل امرتني ان اقطعه قبا كان البول مول صاحب الثوب  
 وان امر ان يقطعه فمصا فحاطه سراويل فهو الاول سوا وقيل  
 هاهنا لا لا حرا الاجرا اذا اخذ الثوب **رجل** امر رجلا ان يفسر  
 اسمه في قصر خاتمه فعلقا وبقي اسم عمره ضمن الخاتم ولو امر رجلا  
 لصنع ثوبه برعفران او بالهمر فصعده بصنع من حلس اخذ كان ثوب  
 الثوب ان يضمنه همه ثوبه ان يصر وتترك الثوب عليه وان سا اخذ  
 الثوب واعطاه اجر مثله لا يراد على المسمى وان صعه مجلس ما امر  
 الا انه خالف في الوصل بان امر ان يصغه برع فصر عصفر نصفه  
 بصر عصفر واقف بذلك رب الثوب خيره رب الثوب ان سائر  
 الثوب عليه وضمنه همه ثوب ايضوا سا اخذ الثوب واعطاه  
 ما زاد من العصفريه مع الاجر المسمى وذكر في المسمى عن الح  
 يوسف رحمه الله هذا اذا صعه برع الفعرا ولا صعه بسلامه  
 ارباع الفعرا فكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا امرنا اذا صغه  
 اسد بصر عصفر بصره واحمار احد الثوب اعطاه ما زاد الصغ  
 فيه ولا اجر له هاهنا وهلهذا ذكر القدوري وهو قول ابي يوسف  
 رحمه الله اما على قول محمد رحمه الله اذا امره ان يصغه بمن من  
 عصفر بدمي وصغه بصره واصد ان شاتمته قمه  
 ثوبه ايضوا ان شات اخذ الثوب واعطاه درهما وما زاد من العصفريه

واحدة



في يومه وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله عليهما ما يوجب السوم  
في الخوات سن ان يصعه نصريه او نصري **رجل** استاجر  
رجلا لخمسة محضه اعطاه ما زاد المحضر فيه **رجل** دفع غزلا  
او اصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان ساخته مثل غزله وان  
ساخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى ولا يرد على الاجر في الرياء  
وفي النقصان اعطاه من الاجر بحساب ما اهدى بعض ولا يحاوز ماسي  
ولذا ان امره صفها فجا يرفق او على العكس لانه في الرياء متبرع  
وفي النقصان بقض العمل وان امره ان يبيع بما في يده فليسح ساقه  
بما ان شارب الثوب عليه وصمته غزله وان ساخذ واعطاه بحسب بلانه  
ارباع الاجر الذي سماه بالوامر لسانا لنصرت له لسانا نصرت البعض  
وفات وقت الباقي بحسب الاجر بحساب ما عمل ومن المساح من فرق  
بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن بحسب له حصه ما عمل من الاجر  
الذي سماه وفي الثوب له اجر مثله لان زاد على بلانه ارباع ماسي واحار  
سمي الامه السرخسي رحمه الله الفرق بين الثوب وبين اللبن على  
هذا الوجه الذي ذكرناه في الثوب فمما ما عمل يزداد بحسب الرياء  
ولا يكون للمعمول ثلث القيمة اذا انفرد عن الباقي وفي اللبن لا يزداد  
فيه البعض بالبعض ولو ان الشاج وفي بالبرع والصفه ويزاد  
بعض زاد دراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد رحمه الله عليه  
ان صاحب الغزل بالخيار ان ساخته مثل غزله وتزل الثوب عليه  
وان شاخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يرد على الاجر المسمى لرياء  
البرع اما الخيار لغير الصفه فانه قد يحتاج الى الثوب القصير

الاحاديث لينسج سماعه  
ان يبيع نعله كبرش  
ذلك صحيح

ان يعمل صحيح

لان

عليه

ولانه لو لم يرد في البرع وما يفصل شئ من غزله فحسب واذا احتار  
اخذ الثوب لا يلزمه زياده الاجر لزياده البرع لانه متبرع في الزيادة  
ولو دفع غزلا الى حائك وامره ان يزداد في الغزل من نفسه رطلا  
فقال ردت وانكرت المثل الثوب فان حلف رب الثوب على علمه  
بشي فان نكل لزمته مثل الزيادة وان ايقع ان غزل الامر  
كان منا والثوب موان فقال الامس الزيادة من الدوس لا  
يفصل قوله لان وزن الدوس في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان  
كان الثوب مسهل كما وانكر الامر الزيادة فان القول قول  
رب الثوب ولو دفع الى صانع دراهم وقال زد فيه درهمين  
فكون ذلك قرضا علي واحل فلما ولد احدهم درهم فقال الصانع ردت  
وانكر الامر قال محمد رحمه الله تعالى فاذا حلفا بحسب الصانع ان شا  
دفع اليه الثوب واخذ اجر خمسة دراهم وان سارده على الامر عشرة  
دراهم واحدا فقلت ولو دفع الى يداف جبهه وقطنا وامره ان يزداد  
عنده سائمه المظن بحسب من استار قطن في الثوب وقال للامر  
دفعته الى عشرة اسامير وزدت عشرة وقال رب الثوب دفعته اليك  
خمسة عشرة وزدت خمسة فان القول قول الداف ولو قال صاحب  
الثوب دفع اليك خمسة عشر وامره ان يزداد خمسة عشر وقال  
الداف دفع اليك عشرة وامرته ان اريد عشرة بحسب صاحب الثوب  
ان شاخذ صدمه ودفعه اليه عشرة اساتير وان شاخذ منه فمما  
توبه ومثل عشرة اساتير وطير وتزل الثوب على الداف **رجل**  
دفع الى حياط ثوبا لخط له فمما يدرهم على ان يرفع منه الثوب



جاء في قوله **فصل** **في الحفار**

**رجل** استاجر حفارا ومن له مكان الحفر وعمها ويدورها  
باجر معلوم جاز فان حفر بعض ما شرط عليه فاستعمله حل  
ان كان يملك الحفر مع ذلك الا انه يسد عليه العمل بحمل العمل  
وكذا لو طهر الماء في البر من ان يبلغ منتهى ما امر به فان  
كان استطاع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون  
عندنا وان استاجر حفرا له قبر ومن موضعها فحفر في موضع  
اخر لا اجر له وان لم يكن له موضع الحفر مع العقد استحقاقا  
فصرف الى حفر تلك المحلة وكذا لو لم يكن له عمه ولا عرض  
جاز استحقاقا وسصرف الى المعارف ولذا اذا اذال من يملك  
لحد ولا شعا صرف الى المعارف في تلك البلدة وهو كما  
لو استاجر لبا ناصرب له اللز ولم يسر المثل فان كان ههنا  
مدرس معارف صرف اليه استحقاقا ولا يفسد العقد  
وان استقبل الحفار في حفر البير او الفرس صخرة  
ما زاد له في اجره كما لا يفسد من احسن سبب لبن المكان  
وحتو التراب من القبر يكون على الحفار استحقاقا  
وان احلف المستاجر مع حافر البير بعد ما حفر خمسة ادرع  
فقال المساجر شرطت عليك عشرة ادرع وقال الحفار  
لا بل شرطت خمسة ادرع فان القول قول المستاجر مع خمسة  
واعطاه من الاجر لحساب ذلك وحلف الحفار على دعوي

المساجر

في مقرو

ظ

المستاجر وبترا ان الاجار فحانق وان احلف على هذا  
الوجه قبل دعوى الخوض في العمل فالفاء ترا **رجل**  
استاجر حفارا للحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم  
بعشرين دراهم ومن عممه فحفر خمسة في خمسة كان عليه  
ربع الاجر لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة  
يكون عليه خمسا وعشرين يكون ربع الحمله فلهذا يلزمه ربع الاجر

**فصل** **في احوال الدواب والصمان فيما يجب وما لا يجب**

**رجل** تكار ابلا سمي بقر عينها من لوفه الى مده باجر معلوم  
ذكر في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد هذا ان يواخر ابلا بعد  
عنها فان ذلك لا يجوز وانما ارادته سهل المكارى المحولة  
فقال المستلزمي احملني الى مكة على ابل يكون  
المعقود عليه في الزمه وبعضهم اجروا الخواب على اطلاق  
الكتاب وجوزوا ذلك لما كان العادة **رجل** اساجر  
دابة لطحن بها كل يوم بدرهم ومن ما يطحن من الخنطة او السعة  
ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز انه يحور وان لم يكن مقدار  
ما يطحن وهذا لا يفسد المساج وقال الشيخ الامام المعرو  
لخواهر راده رحمه الله لا بد من بيان مقدار ما يطحن لليوم  
وعليه القوي **رجل** الذي ابل من بخارا الى بغداد للمح  
ثم احلفاني وبف الخروج من بخارا الى بغداد في ذلك قول  
من يرد الخروج في الوف المعروف للخروج لاهل بخارا **رجل**

بلغ

ظ



الذي ابلأ من كونه الى ملكه للمح دا صبا وجا سا كان له ان يركبها يوم  
 التزوه ويوم عرفه ويوم الحكر وبلايه ايام التشرق **رجل** استاجر  
 اجيرا يوما للعمل له لذا قالوا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع  
 الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس  
 الى غروبها اعتبارا للذكر اليوم **رجل** استاجر بعيرا للحمل لحمل البعير  
 في العرف هو الوسق وهو لا منا ما يتان واربعون منا **رجل** استاجر  
 دابة الى سمرقند او غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان ياتي بها الى  
 منزله اشحسا نا **رجل** استاجر دابة او عبدا فان مونه الرد بعد  
 الفراغ على صاحب الدابة والحمل والعبد وكذا مونه رد الرهن  
 يكون على الراهن ومونه رد الودعه على صاحبها ومونه المسعار  
 على المستعير ومونه رد العصب يكون على الغاصب ولذا مونه  
 رد المسع سعا فاسدا بعد الفسخ يكون على الغاصب **رجل** استاجر  
 دابة لحمل عليها حملا مقدرا وحمل اراد صاحب الدابة ان يضع عليها  
 شيئا من ماعه مع حمل المساجر كان للمستاجر ان يسمعه فان وضع  
 مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستاجر  
 جميع الاجر المسمى وليس هذا صاحب الدار اذا شغل بعض الدار  
 المستاجر جرمناغ نفسه فان تم عن المساجر حصه ذلك الموضع الذي  
 شغله صاحب الدار من الاجر **رجل** استاجر دابة ومضها  
 كان له ان يواجرها ويصرفها ويؤدعها هكذا قال في الباب  
 وهذا انما يستقيم بما لا يفاوت به الناس اما اذا استاجرها للركوب  
 نفسه لسر له ان يركب غيره **رجل** استاجر دابة ليركبها الى مكان

معلوم

خط

معلوم فركب وحمل مع نفسه حملا فعطبت الدابة يضمن من قيمتها مقدار  
 الزيادة وطريق معرفه الزيادة الرجوع الى اهل المصر ان هذا الحمل  
 كان يركب على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب وقضى الحمل في غير الموضع  
 الذي ركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة **رجل**  
 استاجر دابة لذهب بها الى موضع لدا فركبها في المصر في حواجره  
 يكون مخالف حتى لو عطبت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها **رجل**  
 استكرى دابة لمسير فرسخ فسار عليها سبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى  
 للفرسخ وفيما زاد على الفسخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان اوصى  
 المستاجر لصاحب الدابة بشي كان افضل **رجل** استاجر  
 حمارا للحمل عليه وقرح خطه الى المدنه لحمل عليها الخط الى المدنه  
 فلما انصرف الى المدنه حمل في انصرافه على الحمار فغيرا من مثله ففرض الحمار  
 في الطريق وهلك يضمن قيمه الحمار اذا حمل عليه الملح بغير اذنه ولو  
 استاجر دابة للحمل عليها خطه من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل  
 وكان يحمل الخطه الى منزله وفي الدهاب الى موضع الخطه باسا  
 يركب الدابة فركب وعطبت الدابة قال بعضهم يضمن قيمه الدابة  
 لانه استاجر للحمل دون الركوب وصغر غاصبا بالركوب وقال الفقهاء  
 ابو الليث رحمه الله لا يضمن لان العاده فمابين الناس الركوب في هذا  
 الموضع حتى لو لم يكن ذلك عاده لهدا ان ضامنا **رجل** استاجر  
 حمارا للحمل عليه اثني عشر فراسخ التراب الى ارضه بذرهم وصاحب  
 الدابة يعرف ارضه ولما عاد المستاجر من ارضه حمل عليه وقرا  
 من اللبن ان سلت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب

كان



الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع من اللبس ضمن قيمة الحمار  
ولا يجب الاجر لانهما لا يجتمعان قال مولانا رضي الله عنه وعندى يجب  
نصف دانق للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما  
صار غاصبا بعده فوجب الاجر للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا  
في ذلك الوقت وانما صار غاصبا في سبيله الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب  
الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يجب له الاجر لانه وان صار غاصبا للفسخ  
اذا سلمت الدابة يجب الاجر اذا استأجر دابة الى موضع معين فجاوزه  
ذلك الموضع وهلك يضمن قيمتها وان سلمت الدابة بحكم المأمور بالاجر  
وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركب واراد في غير فغطت  
الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة يطبق  
ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر **رجل** استأجر دابة للركوب  
الى الكوفة فجاوزه بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب  
في بلد الزبادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر  
الى الكوفة فلو ان الدابة مضمونه عليه ما لم يردّها الى صاحبها  
حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من  
الاجر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر وهو قول صاحبه  
وهان ابو حنيفة يقول اولا اذا ردها الى الكوفة يبرئ عن الضمان  
ثم قال لا يبرأ عن الضمان بازالة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع  
وقال بعضهم يرى الحل عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم  
اذا استأجرها ذاهبا وجاسا يبرئ ولذا المستعير وان  
استأجرها ذاهبا لا حاسا لا يبرأ على كل حال الا المودع وذكر

ثوب

في الاصل اذا استأجرت المراه ودعا للبس بملابته ان كان  
الثوب بدله لها ان يلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صباه  
بلبسه في النهار وفي اول الليالي وفي اخره وليس لها ان يلبسه كل  
الليل فان لبست كل الليل وان نامت حتى جاء النهار يبرئ عن الضمان  
اذا لم يحرق والفرق بين الثوب وبين سبله اجاره الدابة على القول المختار  
ما عرف في الاصل وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم  
فلما سار بعض الطريق حجب الاجاره وادعى ان الدابة له نصيب  
ضامنا حتى لو عطبت بعد المحو قبل ان يركبها يضمن قيمتها وان  
حجب دابة لم يبرأ بعد ذلك يبرئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الاجر للركوب بعد المحو لانه  
صار غاصبا بالمحو **رجل** استأجر دابة يوما للركوب فان له  
ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حصته  
لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس هنا عرف خلاف  
الخصم وبما اذا استأجر اجيرا يوما مثل الحصته كالمعرف  
**رجل** تكا راد اياه ليلة فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها  
عند طلوع الفجر الثاني وان تكا راد اياه نهارا لم يذرك هذا الكتاب  
قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم  
لليلة وقال بعضهم هذا اذا كان من اصل اللبس يبرأ فان  
بين اليوم والنهار اما العوام لا يعرفون ذلك فلو ان الحمار في الحجاب  
في اليوم وان استأجرها الى العشي سقطت الاجاره بدخول وقت  
الظهر **رجل** استأجر دابة ليركبها انسانا فارادها امراه

بعد المحو

هنا



بقوله سرح او رجلا فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المراه الا ان  
 يعلم ان مثل تلك الدابة لا يطوق حملها فيضمن قيمتها اذا عطبت **جبل**  
 استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها نفسه فلم يركب واركب  
 غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت بغير قيمتها وان ركب  
 نفسه واراد فغيره كان عليه دل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلم وان  
 عطبت الدابة من زلوا بها بعد ان بلغت المكان المشروط بضمن  
 نصف القيمة وعليه الاجر سواء كان الرديف اخف منه او اثقل  
 ان كانت الدابة تطيق مثلهما وان كانت لا تطيق تضمن جمع القيمة  
 اما اذا كان يطوق مثلهما ذكرانه يضمن نصف القيمة اذا عطبت  
 وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة ودر شمس القيمة الجواني  
 رحمه الله هذا اذا كان الرديف كبيرا او صغيرا يستمسك  
 على الدابة وان كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة  
 كما لو ركب وحمل ساء وبعضهم سوي بين الصغير الذي لا يستمسك  
 والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فان اراد  
 صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لانه في  
 حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستاجر  
 لانه في حق المستاجر بمنزلة المستعير وان ضمن المستاجر لا يرجع  
 المستاجر بما ضمن على الرديف لانه ممر له المسعر ولو استاجر دابة  
 ليركبها الى موضع معلوم فحمل عليها صغيرا فعطبت الدابة كان  
 ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملا **جبل**  
 استاجر دابة للحمل ولم ينزلها حمل عليها فسدت الاجارة فان لم

اذا سلم  
 جمع

صياحه

ينقض

ينقض الاجارة حتى يحمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه  
 استاجرها لذلك ابتداء وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكنه ركبها واركب  
 غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل يساوي الردف قال الله تعالى ولا  
 على الدين اذا ما اتول لتحملهم ولو انه حمل عليها او اركب غيره حتى جازت  
 الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل ذلك شيئا خالف  
 الاول بان اركب اسبانا او لا او اركب نفسه ثم اركب غيره الاول  
 او كان الاول حملا ثم ركب او اركب بصرغا صبا ضامنا ولو استاجر  
 دابة للحمل عليها غيره فهو على وجوه ان يحمل عليها من جنس المسمى  
 الا انه خالف المشروط بان استاجر دابة للحمل عليها عشر محائيم من  
 هذه الحنطة فحمل عليها عشر محائيم من غير تلك الحنطة او حمل  
 عليها حنطة رجل اخر لا يكون مخالف ولذا الواستاجرها للحمل  
 عليها بواضرويا فحمل عليها بواضرويا مثل ذلك وزيا والساني ان  
 مخالف في الجنس بان استاجرها للحمل عليها عشرة اقنعه حنطة  
 فحمل عليها عشرة اقنعه شعيرة في العباس يكون ضامنا مخالف او في  
 الاسمحسان لا يكون لان المعتمر هو الضرر ولا ضررها هنا لان مثل ذلك  
 من الشعيرة يكون اخف على الدابة فان سلمت الدابة بحسب الاجر المسمى ولا  
 يكون مخالف وان عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر  
 وان اجرها للحمل عليها عشرة اقنعه شعيرة فحمل عليها عشرة اقنعه حنطة  
 مثل كمل السعيرة قال القصة ابو اللب الحافظ رحمه الله يضمن  
 الدابة لان الحنطة اشد من الشعيرة واثقل بضمن كما لو حمل عليها  
 مكان الحنطة حديدا ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعيرة

بعد

شياء تحمل عليها



مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة بضمن قيمتها وان استاجر دابة لمحمّل  
عليها شعير محمل عليها في احد الحوالتين شعيرا وفي الاخر حنطة فعطبت  
الدابة بضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لانه في النصف موقوف  
وفي النصف مخالف والدال ان مخالف الى ما هو اضرب بالدابة فان  
استاجر محمل الحنطة محمل عليها جديدا او اجرا او وطنا او بنتا  
او حطبيا او طباشير وزن الحنطة فعطبت ضمن نصف قيمتها فان  
سملت لا يجب الاجر وان استاجرها لمحمّل عليها عسرة مخاض حنطة  
فحمل خمسة عشر محمولا من الحنطة وجبا الحمار سليما فملا بل ار  
برده الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق ذلك لان عليه ملك  
العمه وقال الاجر المسمى وان كان لا يطبق بضمن جميع العمه ولا  
يجب الاجر وان تكا رايه المحمل عليه محملا محملا فامله فالوا يكون  
ضامنا لان الزامه يكون اضرب بالدابة وهو ما لو استاجر لرب  
فحمل عليها يكون ضامنا ولو استاجر دابة سرح فاولفها فعطبت لان  
ضامنا قدر ما زاد الثقل كما لو زاد في الحمل وعنك يوسف  
رحمه الله انه بضمن جميع العمه ولو استاجر حمارا سرحا لربه  
فاسرحه سرح اخر فان اسرحه سرح سرح به الحمار لا يضمن وان  
اسرحه سرح لا سرح مثله الحمار كان ضامنا في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وان اولفه ناكاف بولف مثله الحمار كان ضامنا قيمته  
في قول ابي حنيفة رحمه الله او فالان بضمن لحساب ذلك وعلى هذا في  
السرح ينبغي ان يكون ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله بضمن جميع  
القيمة وعندهما بضمن قدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الحمار

استاجر  
وقال يوسف  
دمحمد

موكفا حين استاجرته فان كان عربيا فاحين استاجرته فاسرحه  
ورب ذلك في الدابة انه بضمن ومشاخنا رجههم الله فالوا هذا على  
وحوه ان استاجرته من بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يرب من بلد  
الى بلد عادة الاسرح او اذ كان وان استاجرته لرب في المصر فان  
كان من دوى الهيات فذلك لان مثله لا يرب في المصر عربانا  
وان كان من العوام الذين يربون في المصر عربانا فاذا اسرحه يكون  
ضامنا وان استاجرته دابة بغير لحام فالجها او كانت ملحمة فتنزع وابد  
لحام مثله ورب لا يضمن وان كانت ترب بغير لحام فالجها بلحام لا يلم  
مسلما فان ضامنا **رجل** استاجر بغير العمل بالنصف او بالملك  
فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يواجر الدابة من الناس وياخذ  
الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر عمله وان كان  
العامل سقل عليها الطعام وسع كان الكسب للعامل ولصاحب  
البعير اجر مثل البعير **رجل** استاجر دابة لربها فاسرها ولم  
يركب او استاجرها لربها خارج المصر الى مكان معلوم فاسرها  
في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها لربها في المصر  
يوما الى الليل فاسرها ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا  
**رجل** سار دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من  
بغداد ولم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالارام لم يرجع من  
بغداد فان مات المستاجر في بغداد الا ان ياخذ صاحب الدابة  
اجر الدابة من تركه هلكا ذلك في المسي وفي الاصل  
**رجل** سار دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق

له  
عليه



تحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستاجر استاجر  
دابه بعينها كان للمستاجر الحيا وان شئت نقض الاجاره وان شئت  
تربص الى ان يقوى الدابه وليس له ان يطالبه بدابه اخرى  
فان كان المستاجر تركها رآمنه حمولة تعتبر عينها فحملته الي  
ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابه اخرى  
لان المعمود عليه حمولة الى ذلك المكان والله اعلم **منه**

**فصل** فيما يكون بصعاب للدابة  
**رجل** استاجر حمارا مشاهره وامره ان يولف الحمار فاوقفه وترك  
الحمار على باب المنزل ليرفع حسب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار  
ان كان الحمار غاب عن بصره حتى دخل الدار كان ضامنا والافلا  
الا ان يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب بصعابا ان  
كان في سله عبر يافته او يكون ذلك في بعض القرى **رجل**  
استاجر حمارا فربطه على اربه في المده في سكه نافده وانه اقول  
نيام لسوا من عمال المستاجر ولا من اجرايه فسرق الحمار فاولوا ان  
كان المستاجر لم يستحفظهم يكون ضامنا وترك الحفظ وان كان  
استحفظهم او استحفظ البعير فاولوا منه الحفظ ولم يكن عقد  
الاجاره شرط رلوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد  
اليوم من حفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع  
بعد اليوم من الحافظ بصعابا ولم يستحفظهم ضمن وان  
استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على البهي قبل الحفظ

اذ لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في الاجاره ان يركبها بنفسه  
يضمن المستاجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له ان يواجر  
غيره ولا ان يعيره ولا ان يعيره ولا ان يودع **رجل** استاجر حمارا  
لحمل عليه الى المدينه فحمل عليه وساقه في طريق المدينه ثم خلف  
في الطريق لبوك او غايط او اشتغل بالحدث مع غيره فذهب الحمار  
وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان استاجر  
حمارا فظن في الطريق وتركه ولم يطلب ان يعلم بذهاب الحمار حين  
ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان اسامر وجوده لوطليه في  
حوالي ذلك الموضع الذي ذهب الحمار ولو استاجر حمارا فاوقفه  
وصل الفجر فذهب الحمار والله اسامر فان رآه يذهب او يذهب ولم  
سطع الصلاه ضمن لانه ترك الحفظ مع القدر عليه لان خوف ذهاب  
المال يقطع الصلاه وان كان درهما **رجل** استخرج مداريا  
لحمل له على قبة عصيل الى موضع معلوم فلما اراد المداري ان  
يضع العصيل على الدابه احد احد العدلس من حباب ورمى بالعدلس  
جميعا من الجانب الاخر فانشق الزرق من راسه وذهب العصيل  
ضمن المداري نقصان الزرق والعصيل **رجل** دفع حملا الى  
المداري ليمليه الى موضع معلوم وشرط عليه ان يسير لئلا يعذب  
الدابه مع الحمل ان ضاعت الدابه من غير تضييع المداري لا يضمن  
قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يضمن في قول صاحبه رحمه الله عليهما  
**رجل** حمل لراس رجل فاستقبله اللصوص وطرح الراس  
ودفب بحماره فاولوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الراس اخذوا الحمار

ظ

ط



والاراس جميعا ولا يله دفعهم ضمن الاراس **رجل** استاجر مكاريا  
او حمالا ليجعله طعاما في طريقه فاخذ في طريق اخر سلكه الناس  
فهلك الماع ذل في الكتاب انه لا يضمن بالواحد اذا كان الطريقان  
متقاربين اما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول والعصر والسهولة  
والصعوبة يضمن بالوشرط ان لا يجمله في البحر فاحمله في البحر كان ضامنا ان  
**رجل** دفع الى رجل فرسا ليدفع به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب  
به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى لوجهه ثم مر رجل اخر من اهل  
قرية وعرف الفرس واستاجر من يذهب بالفرس الى منزله فبقى الفرس في  
الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الذي سقى الفرس  
في الرباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستاجر ان لم يكن احد الفرس لا  
يضمن وان اخذ ثم دفعه الى الاخر ان اسجد حين اخذها باخذه ليرده  
على صاحبه وكان الاخير في عمله لا يضمن وان كان الاجير احدا ضمن  
وان ترك الاثما حين اخذه ضمن على كل حال الاخير في عمله او لم يكن  
ولكون الاجير ضامنا ايضا على كل حال لاسباب البدع على مال الغير  
فصل له لو ان صاحب الفرس ضمن الاخر هل يرجع الاجير على النبي استاجره  
قال لا يرجع فصل له المودع اذ الحقه صمان يرجع قال لان المودع  
مسك لصاحبه فاما الاجير انما يمسك لنفسه لانه بالاسكاستحق  
الاجير فان منزله المسعر والمسعر اذا ضمن لا يرجع على المعمر ولو ان  
**رجل** لا كان على دابة بالعارية او بالاحارة فتركها في السكة  
ودخل المسجد لصلى وخطبها فضاقت كان ضامنا قالوا هذا لم يربطها  
بشي اما اذا ربطها لا يضمن من المسعر والمستاجر لا يجدان بدا من ذلك

نقطب

كيف

اذا

دفع

وقال الشيخ الامام الاجل سمس الامه السرخسي رحمه الله الصحيح  
عندي انه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في الصحراء فترك للصلاه  
وامسكها فاقفلت منه لا يضمن من هذا ان المعتبر ان لا يغيبها  
عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حائطا وان ربطها بشئ **رجل** دفع الى  
اخر عيرا وامره ان يركبه ويشتري له به شيئا فعمى البعير وباعها واخذ الثمن  
واهلك الثمن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك  
حاكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع فقد رعى ان يرفع  
الامر الى الحاكم كان ضامنا وكذا لو كان يملكه ان يمسكه ويرده مع العمى  
الى صاحبه ضمن ايضا **رجل** دفع الى وراق كاعدا واستعمله ليلت  
له مصحفا سقطه وبعمه وبغيره بلذا فاحظ في بعض البسط والعواشر  
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان فعل ذلك في ورقه كان المستاجر  
بالحيار ان يشاء اخذ واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسمي وان شاهده عليه  
واسترد منه ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض اعطاه من المسمى  
حصة ما وافق من المسمى ولما خالف اعطاه اجرا مثل **رجل** استاجر  
رجلا ودفع اليه حمرا وحسن درهما ليدفع به الى بلد لاذ او سري له  
شيئا فذهب المأمور فاحد السلطان حذر القافلة فذهب بعض اصحاب الحمير  
في طلب حميرهم واستردوا من السلطان حميرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان  
كان الذين ذهبوا في طلب حميرهم منهم من وجد حمرا ومنهم من لم يجد  
فمن وجد لم يخذل حمرا الامونه ومشقة لا يضمن الاجير بترك طلب الحمير  
جماعة اجر كل واحد منهم حمرا من رجل وسلموا اليه الحمير ثم قال اصحاب  
الحمير لو اصد منهم اذهب انت معه تتعاهد الحمير فانما لا تعرفه فذهب

لها

فلم يرفع



الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف بها حتى اذهب بابا الحمار  
واحمل الجوالق واجي اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يقدر عليه فالوا لا ضمن  
المعاهد لان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يملك ادعاء  
**رجل** الذي حمارا من لسر في بخارا فعلى الحمار في الطريق وصاحب الحمار  
كان بخارا فامر الذي رحلا ان يسوق على الحمار في علفه كل يوم مقداراً  
معلوما وسمى له الاحرالى ان يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار  
انما فافق عليه وهلك في يده فالوا ان كان المكترى التراه لرؤب نفسه ضمن  
وان كان التراه ولم يسر التراب لا ضمن لانه اذا التراه لرؤب نفسه لم يزل له  
ان يواجره ولا ان يعر فاذا لم يملك الاعان والاحياء لا يملك الاداع ضمن  
**رجل** استاجر حمارا لسقل عليه التراب من حربه فاخذ في سقل  
التراب فانهدمت الحربة وهرب المستاجر وترك الحمار فهلك فالوا ان اهدمت  
الحربة بمعالجه المستاجر ضمن المستاجر حربه الحمار لانه هلك بصعته وان  
اهدم بمعالجه المستاجر لا ضمن ان لم يكن اوقف الحمار على وزن لا يدرار  
معه **رجل** استاجر حمارا لسقل عليه الشوك فذهب سلكه فيها  
نهر جاري فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوق وقع الحمار في النهر مع الحمل  
واشتغل المستاجر بقطع الحمل فهلك الحمار فالوا ان كان الموضع صعبا  
لا يسرف فيه الحمار مع الحمل فان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون  
اسهلا وان لم يكن كذلك وكان موضعا سير فيه الحمار وبخا وزفان  
عمت عليه المستاجر وضربه حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وارفع  
الحمار لان ضربه ولا يعصفه لا ضمن **رجل** استاجر حمارا لسقل  
عليه الخط من لومه فاومر بها فومر مثله وقرامع ادا فاصاب الحمار حارطا

او سحر او مع في النهر فأت ان كان المستاجر سقاة سوفا مع ادا في الطريق  
الذي سلكه الناس ولم يعنف لا ضمن **رجل** استاجر حمارا وقبضه  
فارسله في لومه فسرقته بردعته فاصابه البرد فضر ففرد على صاحبه  
مات من ذلك المرض فالوا ان كان اللرم حصينا ولم يكن البرد بحال يضر  
بالحمار لو كانت عليه البردعة لا ضمن لانه لم يقصر في حفظ الحمار ولا في  
حفظ البردعة اما في حفظ الحمار فلانه محفوظ بالبردعة والبردعة  
محموطة بالكرم الحصين وان لم يكن اللرم حصينا وكان البرد بحال يضر  
بالحمار مع البردعة يضمن قيمتها لانه ضيع البردعة بترها في غير  
الحصين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضامنه  
لا يبر الا بالرد على المالك سليما وان كان اللرم حصينا الا ان البرد كان  
بحال يضر بالحمار ولم يلف البردعة يضمن قيمه الحمار دون البردعة لانه  
اللف الحمار ولم يلف البردعة وان لم يكن اللرم حصينا ولكن لم يكن  
البرد بحال تخاف منه يلف الحمار مع البردعة يضمن قيمه البردعة وعليه  
نقصان الحمار لانه لما ارسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضامنه  
فببر ان يرد ما رد على المالك وسعر رعله ضامان التقصان لانه لم يوجد  
الرد لعدم ما اسعصر **رجل** اساجر قدرا واليجه او لطيم عصير  
فلما فرغ حمل القدر على الحمار ليرده على صاحبه فزلق الحمار وانكسر  
القدر وقالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا ضمن المستاجر  
لان رد القدر وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المساجر لو حمل ذلك  
يكون الاجير را ضيا به وكان المستاجر هو الذي بردعاده فكان مادونا  
فيه فلا ضمن الا ان يكون ذلك الحمار اذا لم يكن حمل ذلك القدر كان



استهلا كما فيكون ضامنا زرع من ثلاثه حصده وهام استاجر واحد من  
 الملاء حمارا من رجل لينقل عليه الحصاد فبعض المستاجر الحمار  
 ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فعطب الحمار عند المستعمل وكان  
 المعتاد مما بينهم ان استاجر احدهم الحمار او النقر وسعمله هو او شريكه  
 لا يضمن المستاجر لان هذا المساجر يكون منزله المعر من شريكه والمستاجر  
 ان يعر بما لا سفار فيه الناس وحمل الحصاد مما لا سفار فيه الناس  
**رجل** استقرض من رجل دراهم ودفع الى المعر من حماره لسعمله  
 المقرض ويكون عنده الى ان يوفيه المسقرض دية فبعثه المقرض الى السرح وسلكه  
 الى بقار لم يلف فعقره الدية ضمن المقرض فيه الحمار لان المقرض في هذا الحمار  
 بمنزله المستاجر اجاره فاسده ولا يكون له ان يبعث الى السرح لم يلف  
**رجل** استاجر قباننا ليز ربه شيئا فوزن وكان في عمود القبان عيب  
 لم يعلم به المستاجر فالتسر القبان فلو ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بهذا  
 القبان مع هذا العيب لا يضمن **رجل** استاجر فاسا واستاجر  
 اجيرا ليعمله ودفع اليه الفاس فذهب الاجير بالفاس اخلفوا فيه قال  
 بعضهم يضمن المستاجر لانه صار محالفا بالدفع الى الاجير وقال بعضهم  
 ان كان مستاجر الفاس استاجر الاجير او لا ثم استاجر الفاس ودفع اليه  
 لا يضمن وان استاجر الفاس اولام اساجر الاجير ضمن والاصح انه اذا استاجر  
 الفاس او لا لعمل لا يخلف فيه الناس بالاسعمال لا يضمن الا ان يكون  
 الاخر معروفا بالخيانة وان اساجر الفاس لما يخلف فيه الناس فان  
 استاجر لعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استاجر الفاس  
 ولم يعن المسعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن

وان اسعمله هو اولام دفع الى الاجير ضمن **رجل** استاجر من رجل  
 وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح مكانه ودعا اجيره  
 ثم بطر الى البيت فلم يجد فالتوا ان كان حويل وجهه عن البيت فليلا  
 لا بعد ذلك لصيغا عند الناس لا يضمن وان كان طويلا بعد نصيغا  
 عند الناس ضمن **رجل** مال استاجر من رجل حوالق لحمل فها ساسا  
 فاخذ الحوالق باخذ السلطان لحمل له حملا فذهب الحمال واسعمل  
 بما امر به السلطان فسرق الحوالق ان لم يجد الحمال بدان ان يشغل بما  
 امره السلطان وخاف على نفسه العمولة ترك ذلك لا يضمن لانه مضطر  
 فلا يجب عليه حفظ الحوالق في هذه الحالة وان كان يجد بدان ان يسعمل  
 بذلك الحمل كان ضامنا ترك الحفظ **رجل** سق راويه رجل  
 كان عليه صمان ماشق وما سال منه وما عطب بما سال يعني اذا زل  
 رجل بذلك ولم يره فمات يضمن الشاق دية ولو ان صاحب البعير بعد  
 ماشق هذا راويه وعلم بذلك ساق البعير فاعطى من سلاله لا يكون على  
 الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد العلم انقطع جنايه الشاق  
 علوق في الباب انقطاع الجنايه عن الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او حمل  
 الراويه وهو يري ذلك وقال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله اذا  
 ساق البعير سقط جنايه الشاق على صاحب البعير بذلك او لم يعلم  
 واعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا الر فعل الاول والخيار هو الفرق  
 بين العلم وبين الجهل فان من حصر يد في الطريق وحالسا ان لم  
 يعلم به ودفع في البير فمات ضمن الخاف وان علم الماشق في الطريق  
 بالبير بهدردمه لان الحياه وجدت من الاول وانما يضاف الى



الى الثاني اذا كان الثاني معديا في ذلك وبدون العلم لم يكون معديا  
فلا تسطع عن الاول واذا سبق راوه رجل فلم يزل سيرا ما فيها حتى مال  
الجانب الاخر ووقع فاخترق ضمن الشاق قيمتها جميعا الا ان يكون صاحب  
البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك ولا يحب على الشاق ضمان ما بعد  
السوق ولو شقها شقا صغيرا وقال صاحبها بس ما صنعت مع سائر  
البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن طاحونه بطحن والبرس سفل  
في حلق الطاحونه في الما بالوالا يضمن صاحب الطاحونه لان الحيطه في يد صاحبها  
فكان علمه حفظها قال رضى الله عنه وسعى ان يكون الجواب على  
التفصيل ان استاجر الطاحونه لطحن هو بها لا يضمن صاحب الطاحونه  
وان استاجر الطحان لطحن له وطحن الطحان ضمن الطحان والله اعلم

**في توابع الاحكام**  
اذا استاجر خياط الحيط له يوما كان السلك والارز على الخياط  
وهذا في عرفهم اما في عرفنا السلك على صاحب البوب ولو كان التوب  
حريرا فالاربعة الذي يخاط به البوب يكون على صاحب البوب وفي  
اسمجار اللبار المكنن يكون على اللسان والتراب على المستاجر وفي  
نسيج البوب الدقيق يكون على صاحب البوب واخراج الخبز من السور يكون  
على الخباز وجعل المرقه في العصاع يكون على الطباخ او استوجر لطبخ  
عرسا وولمه وان استوجر لطبخ قدر حاصر لا يكون ذلك على الطباخ وادخال  
الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح  
او العرفه الا ان يكون بشرط ذلك عليه ولذلك صلب الطعام في الحس

لا يكون عليه الا بالشرط ولو كان كاداه لحمل عليها صاحب الدابه  
الحمل فانه الى الحمل على الدابه يكون على المكارى وادخال الحمل في المنزل  
لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم وفي اسمجار  
الدابه للحمل الاكاف يكون على المكارى والحبل والجواز يكون على  
المكارى اذا استاجره لحمل المكارى الحمل على دابه نفسه واذا استاجر  
الحمال يحمل الحيطه على ظهره او على دواب المستاجر فالحبل والجواز يكون  
على المستاجر وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في عرفنا الجواز يكون  
على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان شرط ذلك على الحمال والحبل  
يكون على الحمال لان الحبل يكون لصيانته الحبل عن الوومع ولو استاجر  
وراقا فان استرط عليه الحبل واليباض بشرط الحبل حانه وشرط اليباض  
فاسد ولو استاجر مصارا المقصر الف توب والواحد السار يكون  
على المصار الا ان يسترط ذلك على صاحب التوب ولو ان حبالا  
استاجر حمالا ليحمل له الاحمال الى موضع اذا بلغ الحمال ذلك الموضع  
ترك في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها  
اليه فلم يرفعها صاحبها اما ما لم يختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار  
يطلب الحمال بالكر فالو ان كان احدهما استاجر ذلك الموضع ووضع  
الاحمال فيه كان الراعي من استاجروا وضع الاحمال من غير ان يستاجر  
احدهما ذلك الموضع فالكر بعد الوزن والسلم يكون على صاحب  
الاحمال ومن لم يترك ذلك يكون على الحمال وان طلب صاحب الاحمال من الحمال  
ان يزين باسالا حمر عليه وفي اجان الدار عمار الدار يطسها واصلا  
الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار ولذلك دل ستره ترواها



حل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابي صاحب الدار ان يفعل كان  
للمستأجر ان يخرج منها الا ان استأجرها وهي كذلك وودراها  
فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يرد له الاجله واصلاح يير البالوعه  
والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان املي من قبل المستأجر لان لا  
يجرب رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر ايضا فان فعل  
المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحسب له من الاوله ان يخرج من الدار  
اذ لم يعمل ذلك رب الدار وكذا العلو والسلم وفي اجاره الحمام  
نقل الرماد والسريقين وتفرغ موضع العسالة يكون على المستأجر سوا ان  
المسلط طامرا او مستقفا فان شرط ذلك على الاجر في الاجاره فسدت  
الاجاره وان شرط على المستأجر جازت الاجاره والشرط ان ذلك يكون  
على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يرد له الا وكادته وان انكر المستأجر  
ان يكون الرماد من فعله فان المولى فيه قوله لانه سئل ان يكون نقله عليه

### فصل في ما ينقض به الاجاره وما ينقض بها

الاحسان بعضه بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان قبل  
احد العادين او من قبل المعقود عليه واذا علق العقد ذكر في بعض  
الروايات ان الاجاره تنفس ببعضها قال بعضهم ومساخا ومسا  
وقالوا ان كانت الاجاره بفرض فلم يفسد ذلك العرض او كان عندا بمعه من  
الحري على موجب العقد شرعا ينقض الاجاره من غير نقض الواسع  
انسانا لمطعمه عند وقوع الاكله او لعلع السن عند الوجع فجزأت  
الاكله وزال الوجع ينقض الاجاره لانه لا يملكه الحري على موجب العقد

شرعا

يلع

لحقوق

شرعا وان استأجر داه بعضها الى بغداد لطلب غرم له او لطلب  
عبد ابق ثم حضر الغرم وعاد العبد من الاباق بسقض الاجاره لانها  
وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض ولذا الوطن ان كان في بناد  
خلل فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او  
استأجر طبيا خالولمه الغرس فمات الغرس بطلت الاجاره واذا  
لحقق العبد ومست الحاجة الى العسر هل يسفر صاحب العبد  
بالنقض او يحتاج الى القضا او ال الرضا احلف الروايات منه الصحيح  
ان العبد اذا كان طاهرا يسفره وان كان مثنيها لا يسفره اما العبد  
الذي يكون من قبل الاجراء الحقه دين لا وفا له الا من المستأجر  
فان الاحر لا يسفره بالعسر وينفوذ ذلك الى القاضي ليعارض الضرر  
فترجح القاضي احدهما على الآخر وان هذا القدر مستتب كحمل ان  
يكون قادرا على قضا الدين بدون هذا المال فلا يحقق العبد الا  
بالقضا كما في خيار الملوغ وغير ذلك ويكون الاجاره بينهما على حالها  
محتم على المستأجر ارجح الدار الى ان يسخ القاضي العقد بينهما واذا  
اراد القاضي نسخ الاجاره لاجل الدين احلفوا منه قال بعضهم سيع  
يسفر سعه فسخ الاجاره وقال بعضهم يسخ الاجاره او لا سمر  
يسع هذا اذا كان الدين طاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار او بالدين  
على نفسه ولذنه المستأجر قال ابو حنيفه رحمه الله يسخ الاقرار  
وتسخ القاضي الاجاره بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه  
رحمه الله عليهما لا يصح اقراره وهو من لا يسأل احدهما  
هذه والثانيه المراه اذ اقر على نفسها بالدين لغير الزوج ولذنه



الروح صح اقارها وكون للغريم ان يجسمها بالدين والباله المحوس بالدين  
 اذا افر بعض ما له لرجل يتق به او لبعض ورثه عند ابي حنيفة رحمه الله  
 صح اقارها حتى يفضي القاضى بعسره وخرج من الحبس **جبل** اجر  
 داره م صار معسرا فلا يجد نفقة نفسه ولا عياله فان له ان يفسخ الاجارة  
 ولو لحقه دين فابرح ولو اهدم المنزل الذي سكنه الا حرقه ولمس له  
 سكن اخر سوى الذي اجره لم يكن له ان يفسخ الاجارة **وكذا** لو اراد  
 ان يسع المنزل الذي اجره لرجل طهره في سبع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة  
**وكذا** لو اراد الاجارة يتحول عن مصر لم يكن ذلك عنده ولو اجر دابة  
 الى بلد مريض وعجز الزهاب مع الدابة لم يكن ذلك عنده وان اجر دابة  
 بعينها فمضت الدابة كان عنده وان اجر دابة بغير عينها فمضت دابته  
 لم يكن عنده وان اجر الاب او الوصي او القاضى ارض التمس قبله في مدة الاجارة  
 لم يكن له ان يفسخ الاجارة وان اجر الاب نفس الصغير بلغ الصغير في مدة  
 الاجارة كان له ان يفسخ الاجارة **وكذا** لو اجر المولى عبده لم يعتقه  
 في مدة الاجارة كان للعبد ان يفسخ الاجارة عنده ولو اظهر المستاجر  
 في الدار شيئا من اعمال الشر لشرب الخمر واهل الدابة والزنا واللواط فاته بغير  
 بالمعروف وليس للاجرة ولا لاجير ان يخرج من الدار ولذا لو اتخذ داره  
 ما وبى للصوم ولو اريدوا والعباد بالله لا يفسخ الاجارة ولا يخرج  
 على الاسلام فان ابي قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار سعة  
 او لكسبه فانه منع عن ذلك واما اهل الدابة اذا ارادوا احداث  
 السعة والكسبه في امصار المسلمين وفي ارضه المصر منعوا عن ذلك  
 وان ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى فان كان الثرسكانها

ذلك صح  
 البقية صح  
 عندنا صح  
 عندنا صح

اهل

اهل الدابة لا يمنعون وفي القرى التي سكنها المسلمون واهل الدابة اختلف  
 المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في السير  
 انهم يمنعون عن احداث السعة والناس في المواضع كلها وهدي روى  
 حسن زباد عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وبه اذ عامه المشايخ منهم  
 محمد بن سبله ولا يمنعون عن عمار السعة والكسبه القديمة في الامصار والقرى  
 ولا عن اسبحار الدار في المواضع كلها ولا عن شرا الدار في القرى وفي  
 شرا الدار في الامصار رواه اثنان والعنده الذي يفسخ به الاجارة من جانب  
 المستاجر ان لا يملكه المضي الا بضر وذلك قد يكون بمعنى ميازين عما استاجر  
 وقد يكون بمعنى المعقود عليه ومنها اذا اهدم البناي المستاجر او  
 اهدم ما سقصر السكنى كالحايطة ويخوف ذلك فله ان يخرج عن الدار ويفسخ  
 الاجارة يحضر الاجارة انه بمنزله المحدث في المسع قبل الفسخ  
 ومن ذلك اذا كان المستاجر يسع ويشتري في هذا البيت او في الحانوت فافلس  
 واراد التحول الى تجارة اخرى او اراد ان يجره اصلا كان له ان يفسخ الاجارة  
 وان وجد حانوتا اخر او سائر اخر ارض من الاول فان ذلك لا يكون عنده  
 للتجارة وقال بعضهم ان تهيأ له ان يعمل التجارة الناس او الحرفة  
 الناس في ذلك الحانوت ليس له ان يفسخ الاجارة وان كان لا يتهيأ  
 كان له ان يفسخ وان اسرى منزلا ف اراد التحول اليه لم يكن عنده وفي  
 النوازل اذا كان كاري ابلا من الكوفة الى بغداد لم يملكه ان يفسخ  
 بغلا لا يكون عنده وان اشتري بغير اودابه كان عنده لانه استغنى  
 عن الاجارة ولو استاجر حانوتا او سائر بداله السفر كان عنده  
 لانه استغنى عن الاجارة ولو استاجر دابة الى بغداد لم يملكه ان يفسخ

ن ترجم



عن السفر واكثرى ابله للمح ثم بداله ان لا يح عامه ذلك او مرض وعجز عن  
السفر فان عندها قولا اكثرى ابله للمح فلما سار بعض المراحل مات المكارى  
كان للمستاجر ان يرب الى مكة ولو استاجر ارضا ليزرعها ثم بداله ان  
يترك الزراعة اصلا فان عندها وان لم يترك الزراعة والله ان اراد ان يزرع  
ارضا اخرى لا يكون عندها وان نزلت الارض او عرفت ان عندها وان مرض  
المستاجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع نفسه فهو عذر وان  
كان لا يزرع نفسه لا يكون عندها وان استاجر عبد الخدمه فمرض  
العبد كان للمساجر ان يفسخ الاجاره وان رضى المستاجر بذلك للس  
للاجران يفسخ الاجاره وان وجد المستاجر العبد عرجا او قبح الخدمه  
لا يكون عندها وان استاجر عبد الخدمه فبداله ان يسافر فان عذرا لان  
من استاجر عبد الخدمه لا يكون له ان يخرج به الى السفر ولو وجد  
العبد سارقا كان عندها ولو استاجر اجيرا يوما كان على الاجير ان يعمل  
كل يوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبه **رجل** استاجر  
ارضا للزراعه فحرب الهل الاعظم وعجز عن السقي كان له ان يفسخ الاجاره  
وان لم يفسخ حتى مضت المده كان عليه اجرها اذا كان يملكه ان يحال  
بحله فيزرع فيها سا وان كان لا يقدر على ذلك وجه من الوجوه لاشئ  
عليه وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها المالحى عجز عن الزراعة  
فلا اجر عليه **رجل** اساجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض لسقى  
بما الهروما المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه **رجل** استاجر  
ارضا وعرف قبل ان يزرعها فمضت المده فلا اجر عليه لو غصبها  
عاصب وان زرعتها فاصاب الارض انه فهلك الزرع او عرفت بعد

حال

الزرع ولم يستعن بمحمد رحمه الله في رواه كان عليه الاجر كما ملا وعنه  
روايه انما استاجر ارضا فزرعها فقل ماوها او انقطع فلما ان غاصم  
الاجر الى القاي حتى ترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك فان  
سقى زرع بعد ذلك لم يكن له ان يسقط الاجاره والمختار للفقوي اذا هلك  
الزرع لم يكن عليه لما بقي من المده بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان يملك  
من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول وان اختلف الزرع  
واسقط عليه كان عليه الاجر كما ملا وان لم يسعه اذا لم يكن رفعه الى  
الحاكم ولو استاجر ارضا من اراضي الحبل فزرعها لم يضر عامه ولم  
يستحق مضت المده ثم مطرت السماء ونبت الزرع فاك محمد رحمه الله  
الزرع كله للمستاجر وليس عليه من لرا الارض ولا من بعضاها شيئا لان  
استاجر رجلا ليذهب بمحمله الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدا  
له ان لا يذهب وترك الاجاره وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف  
الماني من الطريق مثل الاول في السهوله والصعوبه كان له ذلك والا  
يسترده بقدره **رجل** استاجر من رجل طاحونتي ماء في موضع يكون  
الحفر على المواجر في غفرهم واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل  
الا احدى الرجلين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا  
عملا ثا فضا كان للمستاجر ان يفسخ الاجاره باختلال المطلوب  
فان لم يفسخ الاجاره فعليه اجرهما جميعا لانه تمكن من الاسماع  
بما بصفة النقصان وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملان عليه  
اجر احدهما اذا لم يفسخ الاجاره لانه لم يتمكن من الاسماع الا باحدهما  
وان تفاوت احدهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء كثرها

الى المستاجر



اجرا وان كان ذلك في موضع يكون كذا النهر على المستاجر في عرفهم  
 ان علمه دل الاجر ان العجر والخلل ان لمعنى من قبله وهو بمنزلة مالو  
 استاجر خيمه وانكسرت او تادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد يكون على  
 المستاجر وان انقطعت اطنا بها لا يحيب الاجر على المستاجر لان الاطاب  
 يكون على المواجه **رجل** استاجر رجلا ما فاسطع ماوه كان له ان  
 يرد فان لم يرد حتى مضت السنه لا اجر على المستاجر وان قل الما يدور  
 الرها ويطحن نصف ما كان يطحن كان للمستاجر ان يرد فان لم يرد حتى  
 طحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد به بعد ذلك لانه رضى بالعيب  
**رجل** استاجر رجلا فنه رجلا وذل بكل حق هو له ولم يسم الرها لا  
 يدخل فيه الرها والمواجه ان رفع الرها فان استاجر بها بالرها والمجرى  
 فله حقوق الرها فان انقطع الما ولم يرد حتى مضت السنه فان كان الس  
 ما سفع به دور الرها فسم الاجر عليها يسقط حصه المجرى ويلزمه  
 حصه البيت وان لم يكن الس سفعها الا منفعه الرها لا شي على المستاجر  
 وان لم يرد الس **رجل** استاجر ارضا في قرية اخرى ثم بداله ان  
 يترك هذه الارض التي استاجرها ويزرع ارضا في قرية اخرى فالوا ان  
 كان بينهما مسير بلاء اياهم كان له ذلك وان كان اقل من ذلك لم  
 يكن له ذلك لان المسافه العهد بلحقه كثير ضرر وفي العصور لا يلحقه  
 كثير ضرر والفاصل بينهما مسافه السفر الواحد اذا مضى الدار  
 المساجر يرضى المستاجر وبغير رضاه كان للمستاجر ان يفسخ الاجاره  
 ولا يسمى الاجاره بغير فسخ وسقط الاجر عن المستاجر وهو مالو  
 غصبة كان له ان يفسخ الاجاره ولا يلزمه الاجر ولا يسمى

في قريه

غاصب

الاجاره

499  
 الاجاره اليه اشار في الاصل وعن محمد رحمه الله اذا انهدمت الدار  
 المستاجر وسماها الاجر فاراد الا الاستاجر ان يسكن بقيه المده لم  
 يكن للاجر ان يفسخه اراد بذلك اذا بناها الاجر قبل ان يفسخ  
 المستاجر الاجاره وبما اذا انهدم الدار المساجره كان للمساخر  
 ان يفسخ الاجاره ويخرج منها فان الاجر حاضر او غائبا وفيما اذا  
 سقط حائط من الدار فان ذلك لا يفسخ بالسكنى لان المستاجر ان يفسخ  
 كما لو استاجر عبد الخدمه فاعوز العبد لا يكون للمستاجر ان يفسخ  
 العقد اذا كان ذلك لا يفسخ الخدمه وان كان سقوط الحائط بغير السكنى  
 كان للمستاجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضر ولا يفسخ اذا كان  
 غائبا كما لو وجد المسيرى بالمسعى عا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ  
 البيع الا بحضوره البايع اذا تبي المسماخر في الدار المستاجر من  
 التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء  
 الاجاره فالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان  
 المستاجر يرفع البناء ويغرم بمه التراب لصاحب الدار وان كان  
 السامن طين لا يفسخ البناء لانه لو يفسخ يعود رابا ولو بني المستاجر  
 غرة في حانوت الوقف لسفع به من غير ان يزيد في الاجر فالوا ليس له  
 ذلك الا اذا زاد في الاجر وسنى مقدارا لا يخاف على البناء وان كان  
 الحانوت هذه الزيادة يصير مرغوبا فله بطلان بغير زياده الاجر  
 طحان ذلك في الطاحونه محرمان ماله وحدها وحدها فالوا  
 ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونه يرجع عليه فان لم يرجع بذلك  
 على صاحب الطاحونه وان فعل بغير امره فان امكن رفعه من غير



ضرر برفعه وان كان مردا لا يلزم رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونه  
ان رفع اليه قيمته ومنعه من الرفع فان احدث المستاجر في المستاجر  
بنا او عرسا لم يصح له الاجاره كان للاجران بامر بالرفع قلت  
قيمه اولرث وان شئ منعه من الرفع واعطاه الفيه اذا لم يلزم رفعه الا  
بضرر وان كان فعل ذلك باذن المالك فذلك اذا لم يلزم امره ان يفعل ذلك  
ليرجع به عليه واذا عرس المستاجر في الارض استجارا كان لصاحب  
الارض ان يأخذ الاشجار بقيمتها متطوعه اذا كان قطعها بضرر الارض  
اذا استجار ارضا فغلب عليها الرمل او صارت سبحة بطلت الاجاره  
وللمستاجر ان يبنى بيتا او اربابا في الدار المستاجره اذا كان لا يضر بالدار  
فاذا مات الاجر او المستاجر بفسخ الاجاره ولو كان الاجر اسارا للمستاجر  
واحد مات احد الاجرين بطلت الاجاره في حصته وسقى في حصه الاجر  
وكذا لو كان المستاجر اسارا والاجر واحد مات احد المستاجرين  
بطلت الاجاره في حصته وسقى في حصه الاخر وبطلت الاجاره بموت الموكل  
ولا بطلت بموت الوكيل ولا بموت الوصي والاب والقاضي في اجاره مال  
اليتم ولا بموت قيم الوقف في اجاره الوقف واذا حرت الاجاره من قبل  
الاجر وسقطت المستاجر فمات الوكيل لا بطلت الاجاره واذا ارتد  
الاجر والمستاجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بالحاقه بطلت الاجاره  
فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة بطلت الاجاره عاد الاجاره  
واذا اهلك المستاجر العين المستاجره بمرأه او هبه او بخلاف بطلت  
الاجاره ولو كانت الاجاره عسافه من المستاجر قبل القبض بطلت  
الاجاره في قول محمد رحمه الله ولو كانت الاجاره دينافه من المستاجر

قبل القبض وابراه جارت الهبه والابرا ولا بطلت الاجاره وقال ابو يوسف  
رحمه الله لا يزا باطل في الوجوه كلها والاجاره باقية العبد المادون  
اذا استاجر شيئا من الهبه ثم حجر عليه المولى بطلت الاجاره ولذا الما  
اذا استاجر شيئا من الهبه ثم عجز بطلت الاجاره ولو اجر المالك نفسه  
ثم عجزه لا بطلت الاجاره ولذا العبد المادون اذا احرق نفسه ثم حجر عليه  
المولى لا بطلت الاجاره في قول محمد رحمه الله واذا استاجر دارا من احرها  
من الاجر او اعارها منه ذكر السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ان ذلك يكون نقضا للاجاره وهكذا ذكر في المشتق وجمع التفاروق  
وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا اجر من الاجره لصح الاجاره الهسه  
والاجاره الاولى على حالها ولو استاجر ارضا ثم دفعها الى صاحبها من ارضه  
ان كان البدر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضا للاجاره في ظاهر  
الروايه وان كان البدر من قبل المستاجر جازت المزارعه ولا بطلت الاجاره  
لكن البدر اذا كان من قبل المستاجر يكون هو مستاجر لصاحب  
الارض اما اذا كان البدر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض  
مستاجر للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضا للاجاره **رجل** استاجر  
ارضا ثم اشتراها المستاجر مع رجل اخر ذكر في المشتق ان الاجاره  
بطلت وبترت الزرع في الارض حتى يستقصد ويكون للثالث الشراعي  
صاحب الارض مثل اجر نصف الارض وذكر فيه ايضا **رجل** استاجر  
دارا او ارضا وبني فيها او احرها من رب الدار فان الاجاره الثانيه  
تكون نقضا الاولى ويكون على رب الدار حصه بنا المستاجر من الاجر  
**رجل** اجر نفسه في ختان او حجامه او صناعة من الاعمال



قال انا رعت عن هذا العمل واسمى من الناس واريد الحول منه  
الي غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله لا اقبل ذلك منه واقول له  
اوفه العمل بمحول الي ما شئت واذا احرت المراه نفسها بما يعار به كان  
لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجاره

### فصل في اجاره الظير

**رجل** اساجر صغيرا ليرضع ولده سنة فارضعته شهرا ثم مات الاب  
فالت عمه الصغير ارضعه حتى يعطيك الاجر فارضعه شهرا بعد  
ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الاب الظير كانت  
الاجره عليه من ماله واذا مات بطلت الاجاره فاذا ماتت العمه بعد  
الموت ارضعته حتى يعطيك الاجر ولم يكن للعمه وصيه كان ذلك استجارا  
من العمه يكون الاجر عليها فان كانت العمه وصيته من قبل الاب يرجع  
مذلك على الاجر على الصغير اذا السبعا للصغير مالا ولو كان للصغير  
مال حين استاجر الاب لا يبطل الاجاره بموت الاب ويكون الاب عاقدا  
لولده فلا يبطل الاجاره بموته **رجل** استاجر ظييرا شهرا فلما مضى  
الشهر ابت الظير ان يرضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد رحمه  
الله حبر الظير على ان يرضعه ما جرمثلها هذا اذا لم يكن لها زوج او  
كان لها زوج واذا نكحها بالاجاره فان كان لها زوج ولم ياذن كان  
للزوج ان يمنعها وان خيف الهلاك على الصغير صغير ليس له مال  
ولا لايه ومنعته الام عن ارضاعها وهو لا يصل يد غيرها قال  
سمن الامم الحلواني رحمه الله لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر

قبل

الروايه وعن ابي حنيفه وابي يوسف النوادر انها تجبر وقال شمس الامم  
السرخسي رحمه الله محرر وعنه الفتوى الا اذا كانت الام مريضه يضرها  
الارضاع **رجل** استاجر ظييرا ليرضع ولده بمائه درهم على انه ان  
مات الصبي قبل سنة فالدم لها يكون للظير فسدت الاجاره لان  
موجب السرع ان ترد اجرا ما بقي من المده بعد موت الصبي فاذا شرط  
بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجاره يبطل بالشروط الفاسده **رجل**  
استاجر ظييرا سنة بمائه درهم على ان يكون كل الاجر مقاما  
الشهر الاول وما تقدم الى تمام السنه يرضع بغير اجر فارضعه شهرين  
وبصفافات الصبي فلو افسر اجر مثلها سنة على السهور فما اصاب شهرين  
ونصف ما من ذلك كان لها ذلك ويرد الباقي لان هذه اجاره فاسده فكان  
لها المثل لكن لا يراد على المسمى **رجل** اساجر امرأته ليرضع ولده منها  
فارضعت ذكرا القديري وشمس الامم السرخسي رحمه الله انه لا اجر لها  
لان ذاك مستحق عليها ديانته قال الله تعالى ورضعن اولادهن وان كانت  
تجبر على ذلك فلا تستوجب الاجر ولو استاجرها على نفس السبوا الطرخ  
والفسل وغير ذلك والمعتد عن طلاق رجعي هذا كالمكوه **رجل**  
وان كانت العده عن طلاق بائن او بلاء في ظاهر الروايه تفصح الاجاره  
ويستحق الاجر ولو استاجرها بعد انقضاء العده وعن ابي حنيفه رحمه  
الله في روايه لا اجر لها ولو استاجرها قبل الطلاق لو حوب بعهده العده  
عليه هذا استاجر امرأته ليرضع ولده منها على ان يكون الاجر  
على الاب من ماله فان كان للصغير مال فاستاجر الاب امرأته على  
ارضاع ولده معها روى ابو سمن عن محمد رحمه الله انه يصح الاجاره



ويكون لها الاجر لان الرضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال المح  
 سمه على والديه كان لها الاجر في مال الصغير وبعض المشايخ اخذ  
 بهذه الرواية وان استاجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غير حاجات  
 الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها واذ استاجر الرجل  
 خادم امرأته ليرضع ولده منها لا يجب الاجر وان استاجر مكا سها حاز  
 ولا باس للسلمه بان يرضع ولد الكافر باجر لان من الصحابة رضي الله عنهم من  
 عمل للكافر باجر واذا استاجر الرجل امه او احده او نسبه ليرضع ولده  
 جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لاشترعا ولا عرفا ومن سوى  
 الاب والجد والوصي والقاضي اذا استاجر طرما لم يسم كان احسب المسائر  
 المحانب واذا لم يكن للسم امر يرضعه ولا مال له فاجر رضاعه يكون  
 على اقاربه بقدر من انهم عنه لان اجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يحسب  
 من لا يجب عليه النفقة وليس على الطير ان يعمل لابي السم سوا عليها  
 غسل الصبي والقيام بمصالحه واصلاح دمه وطعامه ولا يجب عليها  
 شئ من ذلك وقال بعضهم عليها ان سلف الدهان والرياحين  
 فانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا طهرت الظير  
 كافه او زانيه او مجنونه او حمقا كان لهم ان يفسخوا الاجارة ولذا  
 اذا ارادوا سفرا وابت الطير ان يخرج معهم لا يحبر على السفر وكان  
 لهم ان يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم يادن لها بالاجارة كان للزوج  
 ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن وارب  
 المراه بالنكاح لم يكن للمراه ان يفسخ الاجارة ولو لم يكن المراه معروفة  
 بالظهور ودانت ممن يعرف بذلك كان لها ان يفسخ الاجارة وكذا

لو كان

لو كان قوم الصغير يودونها كان لها ان تفسخ الاجارة وان اجرت  
 بنفسها ما ذن زوجها لم يكن لهم ان يمنعوا الزوج من غشيانها ولهم ان يمنعوا  
 عن غشيانها في منزلهم ولهم ان يمنعوا اقرباها عن المثلث معها في بيتهم  
 اما الزنابة فسطر ان كان يودي ذلك الى الاخلال بعاهد الصبي كان  
 لهم حق المنع وليس عليها ان يملك في بيتهم اذ لم يسطر اذ كان في عقد  
 الاجارة وللأمة المادونه ان يواجر نفسها طيرا وكذلك المحابته

### فضة في اختلاف الاجر والمستاجر

**رجل** استاجر دارا او دابة او عبدا ولم يصرف المستاجر بعد حتى  
 اختلفا فادعى المستاجر ان الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم  
 فانما يحالفان وانما نكل لزمه دعوى الآخر وبدا يمين المستاجر  
 فاذا احلفا سمع القاضي العقد بينهما واما اقام السه فليت بسبه  
 وان اقام ما يرضى بسبه الاجر لانه يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا  
 في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهرين بعشرة دراهم  
 وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم او قال المستاجر اجرتني  
 الدابة الى الكوفة بحمسة دراهم وقال صاحب الدابة لا بل الى القصر  
 بحمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاجر سوا الا انهما اذا اختلفا  
 في المسافة او في المدة بدا يمين الاجر وانما اقام السه فليت بسبه  
 وان اقام ما يرضى في المسافة والمدة يرضى بسبه المستاجر ولو اختلفا  
 في البيع فقال النافع يعتد بهذا العبد بالف درهم وقال المسمى هذا  
 العبد وهذا العبد الاخر بالف درهم وانما المنة فانه يرضى بسبه

بلغ



المشتري وان اختلفا في الاجر والمدن جميعا وفي الاجر والمسافه  
جميعا فقال الاجر اجر تك الى القصر بعشره دراهم وقال المستاجر  
لا بل الى الكوفه خمسه دراهم فانها يتخالفان واذا اختلفا في نسخ العقد  
بينهما واتهما اقام السنه فليكن سنه وان اقاما بعضي بالبينين جميعا  
فمقضى بزيادة الاجر سنه الاجر ويزيده المدعي والمسافه مبيت  
المستاجر واتهما بدعا الدعوى كلف صاحبه او لا هذا اذا انفق ان الاجر  
كله دراهم او ديار فان اختلفا في الحسين فقال الاجر اجر تك الى  
الى القصر بكذا بدينار وقال المستاجر بل الى الكوفه بعشره دراهم فانها  
بالحال وانها بكل لزمه دعوى الاخر واتهما اقام السنه فليكن وان  
اقاما البينه فانه مقضى الى الكوفه بدينار وخمسه دراهم اذا كان القصر  
على النصف من بغداد الى الكوفه بعض الى القصر يدسار سنه الاخر  
ومن العصر الى الكوفه خمسه دراهم سنه المساحر ولو استاجر دارا  
سنه فادعى المستاجر انه استاجرها احد عشر شهرا بدرهم وسهرا  
بسنه دراهم وادعى الاجر انه اجرها سنه عشره دراهم فاقام كل  
واحد منهما سنه على ما ادعى ذكر في المسقى عن ابن يوسف رحمه الله انه  
بعضي سنه رب الدار ووجه ذلك ان رب الدار ادعى زياده اجر واحد  
عشر شهرا فيقضى ببنته بقي شهر واحد المستاجر اقر له بزيادة  
اجر لهذا الشهر فان صدقه واحد وان شاك فيه وان اختلفا في هذه  
الوجوه بعد ما مضت مدة الاجاره عند المستاجر او بعد ما وصل  
الى المكان الذي يدعى له الاجاره كان القول قول المستاجر  
مع سنه ولا يحالان عندهم اما على قول ابن حبه واني يوسف

رحمه الله عليهما فلان هذا بمنزله ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك  
السلعه وم عندهما لا يتخالفان واما عند محمد رحمه الله فلا في  
فصل الاجاره لو اختلفا في احد العقد من بيع المنفعه مستوفاه بعد  
عقد والمسنه لا تقوم بدون العقد ولا يجب ولا يصدق الخلف اما في  
البيع اذا اختلفا فلم يست العقد من العيز مفوضا بدون الثمن وقد عجز  
عن رده فيغرم قيمته وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدعي  
او بعد ما سار بعض الطريق فانها يتخالفان واذا اختلفا في نسخ الاجاره فيها  
بقي ويكون القول قول المستاجر حصه ما مضى ولو استاجر دارا شهرا  
ثم ادعى المستاجر ان الاجر باعها منه بعد الاجاره وانكر الاجرم مضت  
مدة بعد ذلك قالوا الاجاره تكون لازمه فيما مضى لا فيما صار فاعلى  
الاجاره والسع لم يترك خلاف ما لو اختلفا في الاجاره فان ذلك يكون محالاً  
محمد الاحار فقد انكر الاجاره اصلاً اما هنا صادقا على الاحار  
مدعى السع مدعى الابطال ولم يست منى الاجاره ودل في المسقى  
**رجل** امر رجلا ان يستاجر دارا فلان بعينه ثم ان الاجر استراها وبيعه  
ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ما يكون في يد الخدم  
الاجاره وذكره ايضا اذا استاجر عبداً سنه فمحمد الاحار  
بعد ما مضى نصف السنه وقيمته يوم المحو الفاد درهم فلم يرد العبد  
حتى مضت السنه وقيمته الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر  
هشام عن محمد رحمه الله عليهما ان الاجاره لازمه وبضمن قيمه العبد  
بعد سنه قال هشام فليكن للمحمد ليف يجتمع الاجر والضمان قال لم  
يجتمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه الاجر لان المدعي تمت العبد

دعي

للاجاره

ط



في يد محكم الاجارة فيلزمه الاجر وبعد اسعاده بعد حجوده فقال عليه  
رده فان لم يرد يلزمه قيمته **رجل** ساراداه من رجلين فاختلف  
المكران فقال احدهما الرضاها عشر دراهم وقال الاخر لابل  
الرضاها خمسة عشر والمسكري يقول الراهما بي عشرة قال في الكتاب  
ان كان قبل الربوب كان القول قول المكارى الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه  
وان كان بعد الربوب فالقول قول المستكري **رجل** رلب دابه  
رجل الى بغداد قال اعترنيها وقال رب الداه احريها درهم  
وصف فار القول يكون قول الراي لان صاحب الداه يدعى بمسمى النفع  
وهو منكر فان اقام صاحب الداه شاهدين فشهد له شاهد بداه  
وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الاجر  
يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا  
يقبل في قول الى حسنة رحمه الله والمسألة معروفة ولورب داه رجل  
الى الحرم فادعى انه اعارها الى الحرم وقال صاحبها بل ارسها الى  
الحمام الى الطرف السوب بدرهمين فان سلمت الداه قال القول قول  
الراي ولا يلزمه شيء وان هلكت كان القول قول صاحب الداه ومن  
الراي فممتها لان الراي اقرب المحاوز عن الحامه وادعى الادن  
وصاحبها انكر الاذن فان اقام صاحب الداه السه بعد ذلك انه اراها  
الى الحرم بدرهم لا يقبل بسبه لانه رعم اوله **انه** جاء وز الجبانة  
بغير لراي كان مساقضا في دعواه بعد ذلك ولو استكري داه  
فقاله المكارى استكر علاما سعل وسع الداه واعطاه نفسه  
وسعه الداه من الكرا جاز ذلك فان اعطى العلامة نفسه

ونفعه الداه فسرقته ان اقر صاحب الداه بذلك بري المستكري  
وان اختلفا في الامر باستكرا الغلام او في الامر بدفع النفع الى  
الغلام فان القول قول صاحب الداه وان اقر صاحب الداه انه امره  
بدفع النفع الى الغلام وانكر الدفع فاقتر الغلام انه اعطاه قبل  
قول العلامة **رجل** دفع الى حايك غزلا ليسجحه فخذ الحايك  
دفع الغزل اليه وحلف ثم اقر وجا بالنوب منسوجا فالوا ان لا يسجحه  
قبل المحود فان له الاجر وان كان سجحه بعد المحود فالنوب للحايك عليه  
مثل ذلك الغزل لصاحب الغزل ولو دفع الى اصباغ نوبا ليصبغه ثم محمد  
الصباغ وحلف الصباغ ثم جا بالنوب مصبوغا ان كان صبغه قبل  
المحود فالنوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد المحود في صاحب  
النوب ان سا اخذ النوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاترك النوب عليه  
وصمنه فمعه ثوبه اسخ في القصب ولو دفع الى بصاريون بالمعصر  
محمد القصار ثم اقر وجا بالنوب مصورا فان كان معصره قبل المحود  
كان له الاجر وان كان معصره بعد المحود فلا اجر له والنوب  
لصاحبه على كل حال ولو اختلف الخياط مع صاحب النوب فقال  
الخياط انا خطه وقال رب النوب انا خطه فان كان النوب في يد رب  
النوب او في يده فالقول قوله مع منعه ولا اجر للخياط وان كان النوب  
في يد الخياط او في يدها كان القول قول الخياط مع منعه وله الاجر  
وان اختلف الخياط مع رب النوب فقال رب النوب امرتك ان تقطعه  
قبلا وقد خاطه فمما قال الخياط لا بل امرني ان اقطعه فمما كان  
القول قول رب النوب مع منعه وهو الحمار ان شاخذ المعصر



واعطاه اجر مثله وان شأضمنه فمعه ثوبه غير مقطوع ولودفع سها  
الى صغار لصر له طسا ووصفه له فضربه لوزا كان له الحمار  
ان ساخذ اللوز واعطاه اجر مثله لا محاور به ماسي وان شأضمنه  
مثل ذلك الشبه ولودفع الى صباغ ثوبا لصعه احمر بالعصف  
فعمل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال صاحب  
الثوب بدقيقين فابها امام الله قبلت وان اقاما بواخذ منه الصباغ  
وان لم يكن له ماسه بنظر الى ما زاد الصبغ في ماله الثوب فان  
كان درهم او اكثر يوزن بوزن الصباغ يعطى له درهم بعد ماله  
بالله ما صبغه بدقيقين وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من دقيقين كان  
القول قول رب الثوب مع ماله على ما ادعى الصباغ وان كان يزيدني  
قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد ماله  
ما صبغه بدقيقين وان كان الصبغ ما سفع الثوب كان القول قول  
صاحب الثوب وان دفع الى حياط ثوبا لسطعه قبا محشوا  
ودفع اليه البطانة والقطن فعمل الحياط ذلك ثم اختلفا فقال  
رب الثوب ليس هذه بطانتى كان القول قول الحياط مع ماله  
ولودفع الى قصار ثوبا لقصه بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال  
هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار  
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذا لو كان القصار يدعى رد الثوب  
لان في قول ابي حنيفة رحمه الله القصار امر وكذلك كل احد  
مسرور والفوى على قوله ولو ان القصار اعطاه ثوبا وقال هذا  
ثوبك وهو منك فاخذ الثوب وبوى ان يكون عوضا من ثوبه قال

محمد رحمه الله لا سعه ان يلبس الثوب ولا ان يسع الا ان يقول القصار  
اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم ولودفع ثوبا الى حمال الحمل  
الى موضع لذي الحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحمال هو متاعك  
قال ابو يوسف رحمه الله القول قول الحمال مع ماله ولا اجر له  
الا ان يصدق الامس وما حدوا النوع الواحد والنوعان فيه سواء الا  
انه في النوع الواحد ان يلزمه الاجر ولو حمل طعاما او رساقا  
الحمال هذا طعامك الفحش وافصح وقال رب الطعام كان طعامي  
اجود من هذا قال فان هذا الفحش ان باحد الطعام ولا يعطى الا امر  
فاما في النوعين المحملين فلا اجر للحمال الا ان يصدقه وما خذ **رجل**  
دفع الى خياط ثوبا للحبطة ولم يذكر له اجر فحياطه فاعطاه اكثر  
من اجر مثله زباده على ما سغاس فيه الناس قالوا بطس له في قول  
ابي حنيفة رحمه الله **رجل** قال لرجل الى ارسل بعلامه يريد  
الى بلخ يفسد دراهمه فقال المدعى عليه لا بل استاجرني لاني  
الى فلان سلح بحمسه دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يج  
شي فان اقاما ما بينه كانت المسه منه صاحب العمل لان حياط  
العمل واجب على المساجر فلا يجوز الا جان على ذلك **رجل**  
اجر ارضاء اختلفا فقال المستاجر استاجر بها وهي فارغة وقال  
رب الارض كانت مشغولة مرروعه قال السجح الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف المباحين  
اذا اختلفا في الصحة والفساد حكم الشرط فان كان القول قول  
مدعى الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض منكرا لاجان اصلا

قال  
افحش وافصح

له

٨

شبه



وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله في الاجابة بحكم الحال ان  
كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت  
مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا  
اختلفا في حرمان الماء واعطاه قال رضي الله عنه وسفي ان يكون  
القول قول منكر الشغل لان في صحة اجابة المسغول رواسر والصحيح  
انها جائز ويومر بالرفع والتسليم **رجل** اجرد ان سئله فلان  
مضت السنة احد صاحب الدار والدار ولسها وسكها فقال المتاجر  
كان فيها دراهم وانت لستها والعنبا في الطريق والعلل  
صماها فان انكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله **رجل**  
دفع الى صانع عشرة دراهم فضه وقال زد عليها درهمين يكون فرصا  
علي وصفه قلبا واجرك درهم فصاعه وجابه محسوا وقال زد  
درهمين وقال صاحب الفضة لم يزد عليها سافانه كلف كل واحد  
منهما فان حلفا حلف الصانع ان شادفع القلب الله واخدمه  
حمسه دوايق درهم احر العشرة وان سادفع الله عشرة دراهم وصعد  
القلب لان الصانع يدعي على صاحب الفضة مئزر درهمين وهو  
وصاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو  
محلف كل واحد منهما ولو دفع الى حاكم غزله وامره ان يزدعي  
الغزل رطلا من عنده على ان يعطيه من الغزل واجر النوب دراهم  
معلومه جاز ذلك فان اختلفا بعد السمع فقال الحاكم زدت  
وقال صاحب الغزل لم يزد فان كان صاحب الغزل معلوما  
بان المعامل ان غزله كان منا فان كان النوب قائما بوزن النوب

فان وزن فوجد موزن فقال رب الغزل هذا من الدقيق وقال الحاكم  
هذا من الدقيق ورياده رطل غزل ردة قالوا القول قول الحاكم لان  
الدقيق لا يزيد هذا القدر طاهرا وان رجع القاضي الى علما الحوكة  
في ذلك كان احسن فان رجع اليهم فقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر  
فان القول قول الحاكم مع **سنة** فاذا حلف بحجر رب التوب على ان  
يعطي ما سمي له وباخذ النوب وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا  
القدر فان القول قول رب الغزل التوب مع **سنة** فان حلف بحجر  
صاحب النوب ان شامضنه مثل غزله وتزل النوب عليه وان  
شادخذ التوب واعطاه من الاجر لحساب ما اقام من العمل وان  
كان النوب مسهل عند صاحب النوب قبل ان يعلم وزنه  
كان القول قول رب النوب مع **سنة** على علمه انه ما يعلم ان الحاكم  
زاد في الغزل فان حلف كان عليه اجر النوب دون من الغزل  
فيقسم المسمى على عمل نوب مثله وعلى يمينه رطل من الغزل فيطرح  
عنه ما اصاب فيه الغزل وقال الحاكم السهم الصليب  
ان يترك عنه ايضا حصه ما يترك من زيادة العمل في السهم لانه  
الترم الاجر المسمى بمقابلته العمل وبلانه ابطال غزله وهو انما  
عمل في رطلين هذا اذا اختلفا ووزن غزله الدافع كان معلوما  
فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع وهو رب النوب  
مع **سنة** سوا كان النوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى  
قول الحوكة لانه لا يملك معرفة الكاذب وفي معرفة الصانع  
يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون



ذلك وقد ذكرنا مثل هذا التذاف اذا دفع الله وامر ان يرد  
في قطنه **رجل** حمار جلالا لها فذهب الى بعض البلاد والواحدة  
الراحتي برده الى المحان الذي حمله منه ولذا لم يبق له حمل وموته  
صاحب حاتون امر اجير له ليرش الما في طريق المسلمين ففعل  
وعطبه به انسان قال ابو يوسف رحمه الله نعم الامر ولو امره بالوضو  
فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضو تكون للموصي  
ومسعه الرش يكون للامر **رجل** رب سفينة رجل من يرمد  
الى امل م احلفا قال صاحب السفينة للراي حملك الى امل  
لخمسة دراهم وقال الراي استاجرني لاحفظ السلان الى امل  
بعده دراهم حلف كل واحد منهما ولست البدياهة بمن اخذ هبة  
باولي من الاخر وان للقاضي ان يبدأ بايهما شأ وان امرع للبدياهة فان  
حسنا فان حلفا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقاما السنة كانت  
البينة منه الراكب وهو الملاح يعني له بالاجر على صاحب السفينة ولا  
اجر عليه لصاحب السفينة لانها لما اقاما السنة جعل كان الامر باسطل  
اجاره صاحب السفينة من الراي لانه لا بد للملاح من امر يكون في السفينة

## كتاب الدعوي والبيئات

وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على وصول الباب الاول منه في اداب  
القاضي الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء  
والخروج عنه فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة  
كالعبد والصبي والاعمى والمراه والحافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد





